



الحاشية

على تهذيب المنطق للتفتازاني

للفاضل الكامل و العالم الفقيه المنطق الامامى المولى عبدالله بن شهاب الدين الحسين اليزدى المتوفى سنة ٩٨١



مورُرِّ سَمَّ اللَّهُ كَارِيْحُ الْعَرِيِّي بَيروت لنِياب



THE ARABIC HISTORY

Publishing & Distributing

مؤسسة التاريخ العربي الطباعة والنشر والتوزيع

العنوان الجديد



بسم الله الرحمن الرحيم

والحمدالله رب العالمن والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين

و بعد فان علم المنطق الاستدلالي من العلوم الرائجة فى الحوزات العلمية وطالما بذل الاساتذة والطلاب جهدهم لكى يعلموا ويتعلّموا هذاالعلم ويوسعوا ابحاثه من مختلف الجهات حتى انهم جعلوه واحداً من المقدمات الضروريّة لعلم الفلسفة والعرفان والفقه وغيرها من العلوم.

ومن الكتب الدؤتة في هذاالعلم الذي قامت الحوزات العلمية بدرسه وتدريسه الكتاب المسمى بد «حاشية ملا عبدالله» الذي يمتازعن غيره من الكتب من حيث كثرة الاشتغال به بسبب وفور فائدته مع صغر حجمه.. وقد طبع هذاالكتاب كراراً و مراراً بأشكال مختلفة واحجام متفاوتة و بعضها بخط الخطاط الايراني المعروف (عبدالرحم وغيره) مع تعليقات شتى و بالرغم من ذلك كلّه فائك ترى الطبعات مشحونة بالاخطاء من نواح مختلفة الأمر الذي اذى الى صعوبة قراءته وفهمه على الطلاب الاعزاء فترى ان الحظأ الفني في بعض الطبعات ناشى من جهة صغرالحرف الذي كتبت به حواشيه، ثم اختلاط بعضها مع بعض و وجود الاغلاط في بعضها ايضاً كما وأن سرعة عمل بعض من تصدى لطبع الكتاب وعدم تدقيقهم فيه، قد جعلت الكتاب يبدو وكأنه قد فسخ عن حالته الاصلية التي ينبغى أن يكون عليها.

فبالنظر الى هذه النقائص للشار اليها في الكتاب المتداول دراسته في الحوزات العلميّة قامت جاعة المدرسين للحوزة العلمية في قم بطبع هذا الكتاب بالأسلوب الحديث مع التصحيح الكامل بعد مقابلته مع النسخ المختلفة و تقديمه للطلاب الاعزاء.

ونستطيع أن نجمل امتيازات وفوارق هذه الطبعة على النحوالتالي:

إن هذا الكتاب قد قوبل مع النسخ القديمة المتعددة وقد بذلنا غاية الجهد في تصحيح الأغلاط
 الموجودة و ربما أشرنا في بعض الموارد الى اختلاف النسخ أيضاً.

٢ ـ لقد قنا بتوضيح بعض الكلمات التي قد يصعب على المطالب المبتدى فهمها وجعلنا المطالب
 التي قد تذكر بعنوان «التوضيح» داخل قوسين.

٣ ـ ان جلة من تعليقات هذا الكتاب فارسية و بعضها دخيل في حل معضلاته فلذا أوردناها في التعلقة بعد ترجئها.

٤ - لقد علق على هذا الكتاب بتعليقات كثيرة الا أنها غنلغة من حيث الاجمال والتفصيل وغيرهما كننا اخترنا ما هو أقرب لفهم الطالب و أكثر تفصيلاً إذا لم يختلف معناه مع بعضه البعض.. أمامعه فقد ضطررنا الى نقل كليها واذا كان ثمة تعليقتان حول موضوع واحد، أو عبارة واحدة وكان هناك توافق في تعليقتين من جهة واختلاف من جهة فائنا دفعاً للتطويل بلا طائل قد نقلنا واحدة من العبارتين ثم نذكر ما ختلف مع الاشارة الى جهة الاتحاد بايراد النقاط تحت العبائر المتحدة.

هـ اننا لم نكتف في تعليقة هذا الكتاب بذكر ما قد ورد من التعليقات في الكتب المطبوعة بل قنا
 يراد بعض الحواشى المفيدة من الكتب الاخرى مثل «تفسير الميزان» و «تفسير الصافي» و«التقريب» و مظال الدُمانة في النقل فقد ذكرنا نص العبارات.

٦ كما أننا قد ذكرنا في ذيل كل تعليقة اسم صاحبها مع الاشارة إلى عنوان التعليقة نفسها و ذلك
 خل قوسن الآ اذا كانت الحاشية من عندنا.

 ان التعليقات على نفس كتاب التهذيب اى (متن المنطق) قد ذكرناها في هوامش الكتاب و تعليقات العلماء على الحاشية ـ أى الشرح ـ فقد ذكرناها في آخر الكتاب .

٨ ـ قد جعلنا لكل باب وفصل رقم التسلسل الذي يختص بنفس ذاك الباب و فصوله والمطالع كريم اذا أراد مطالعة تعليقات العلماء على الحاشية فليراجع الرقم المختص بكل باب فثلاً ترى اننا جعلنا فى اتمة عبارة من الحاشية رقم (٤) فع التوجه الى الباب والفصل الذي يريد مراجعته والرقم المتسلسل اجع آخر الكتاب نفس ذاك الرقم فى الباب والفصل الذي يقصده حتى يظفر بالحواشى اوالحاشية التى يدها.

٩ ـ ان القواعد والمسائل الرئيسية لم تبوب في النسخ السابقة بشكل كامل وكان قد طبع كل ذلك النحو الذي كان متعارفاً في تلك الحقبة من الزمن الأمر الذي من شأنه أن بتعب القارى ألعزيز.. اما ن فقد قنا لأجل سهولة المراجعة والتناول بتبويب المسائل و جعل كل في فصل خاص تيسيراً للمراجع و هيلاً على المطالع الكريم.

١٠ ـ و قى النهاية فقد جعلنا فهرستاً لموضوعات الكتاب. هذا وفى الحتام لابد أن نقول اننا قد بذلنا
 مارى جهدنا فى ان يكون الكتاب الذى بين ايديكم مستوفياً لمختلف جهات الكمال.

ولكن بما ان الكمال يختص بذات الكمال وبما أن الانسان من شأنه النسيان فاننا نطلب من لما لمين الكرام وحملة العلم و رواده فيا لوشاهدوا نقصا في طبع هذا الكتاب أو قصوراً في العبائر او تقصيراً ذكر المطالب والتعليقات اللازمة وقد غفلنا عنها ان ينهونا على ذلك لنستدركها في الطبعات القادمة سأل من الله جل شأنه ان يوفقنا لخدمة الحوزات العلقية وان يسهل على الطلاب الاعزاء فهم معضلات االكتاب وحل مشكلاته انه على كل شيئ قدير. والسلام على من اتبع الهدئ

مؤسسة النشرالاسلامي (التابعة) جماعة المدرسين بقم المشرفة



ترجمة التفتازاني «صاحب التهذيب»

ترجمنا لهذه العلامة في مقدمة الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح بتفصيل و لكن مراعاة التناسب هنا قاضية بترجمة موجزة له.

فهو سعد الدين مسعودبن عمر بن عبدالله الهروى الشافعي الحراساني تلمذ على القطب الرازى والعضد الايجي و برع في علوم جمة كعلوم البلاغة والكلام والمنطق و اصول الفقه و التفسير و غير ذلك.

و له فى كل ذلك تصانيف راقية. فله التهذيب فى المنطق. و المقاصد فى الكلام والشروح على الشمسية للكاتبى. و على العقائد النفسية. و على الاربعين للنووى. و على تلخيص المفتاح. و تصريف العزى. و حاشية الكشاف. و غير ذلك و كانت فى لسانه لكنة و انتهت اليه معرفة العلم بالمشرق.

و فی تاریخ تولده و وفاته اختلاف فقیل ولد سنة (۷۱۲) و توفی سنة (۷۹۱) بسمرقند، و قبل توفی سنة (۷۹۲) بسمرقند و نقل نعشه الی سرخس و دفن بهاو کان قدولد سنة (۷۲۲) فکان عمره سبعن سنة.

وحفيد التفتازاني احمد بن يحيى بن مسعود بن عمر الشهير بشيخ الاسلام الهروى كان فريد عصره في كثير من العلوم من كبار قضاة العامة قتل سنة (٩١٦) و للمترجم ذكر في شذرات الذهب والاعلام و الروضات و الكني والالقاب و غيرها. (التقريب ص٣)

ترجمة المحشى

هو «عبدالله بن حسين اليزدى» عالم، فاضل، محقق، له مشاركة فى علوم جة كالفقه و المنطق والكلام و علوم البلاغة. و له فى كل هذه الفنون تصانيف محررة معروفة اشهرها حاشيته على تهذيب «السعد التفتازانى» فى المنطق، فرغ منها سنة (٩٦٧) فى الغرى الاغر. و كان شريكا مع المقدس الاردبيلى. ره. والمولى حبيبالله الباغ نوى(١) الاشعرى الشافعى فى التلمذ على المولى جال الدين تلميذالعلامة الدوانى و قرأ عليه صاحبا المعالم و المدارك و قرأ عليها ايضاً فى النجف الاشوف.

ذكره صاحب السلافة (٢) فقال: المولى عبدالله بن الحسين اليزدى استاذ الشيخ بهاء الدين محمد كان علّامة زمانه من غير نزاع و لم يدانه احد في جلالة القدروعلو المنزلة و كشرة الورع وله مؤلفات مفيدة كشرح القواعد في الفقه و شرح العجالة والتهذيب في المنطق و غير ذلك: و ابنه المولى حسن على خلفه الصالح و قدوة كل فالح توفى سنة مردي (٢٠٠٥هـ:

و ذكره الزركلي في الاعلام ومصدره خلاصة الاثر فقال:

عبدالله بن الحسين اليزدى من علماء اصبهان له حاشية على شرح التلخيص فى البلاغة و شرح تهذيب المنطق للسعد و شرح القواعد فى الفقه و تصانيفه سهلة العبارة تمتاز بحسن الايجازتوفى باصبهان سنة (١٠١٥)هـ.

و فى محكى احسن التواريخ «لحسن بيك روملو» ان قدوة المحققين و افضل المتأخرين المولى عبدالله اليزدى توفى فى بلاد عراق العرب فى اواخر دولة السلطان شاه طهماسب الصفوى سنة (٩٨١) و مدفنه فى جوار ائمة العراق (ع) و للمترجم ذكر فى الرياض و الامل و روضات الجنات ايضاً. (التقريب ص ٤)

⁽١) نسبة الى باغ نوعلة بشيراز .

⁽۲)ص ۲۹۸



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله

هذاكتاب الحاشيه

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

قوله «الحمد(٢) لله»: افتتح بحمدالله بعد (٣) البسملة (٢) ابتداء (٥) بخير الكلام (٤) واقتداء بحديث خير الانام (٧) عليه وآله (٨) الصلوة والسلام.

فان قلت (١): حديث الابتداء مروى في كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق؟

قلت: الابتداء ف حديث التسمية محمول على الحقيق وفي حديث التحميد على الاضافي او على العرفي او في كليها على العرفي.

والحمد هو الثناء(١٠) باللسان على الجميل(١١) الاختيارى(١٢) نعمة كان او غيرها(١٣)

والله علم(۱۴) على الاصح(۱۵) للذّات(۱۶) الواجب الوجود(۱۷) المستجمع لجميع صفات الكمال، ولدلالته على هذا الاستجماع(۱۸) صارالكلام في قوة ان يقال:

الحمد مطلقاً(۱۹) منحصر فی حق من هو مستجمع لجمیع صفات الکمالات من حیث هو کذلك(۲۰) فکان کدعوی الشیء ببیّنة و برهان ولایخنی لطفه(۲۱).

قوله «الذى هدانا»: الهداية(٢٢) قبل: هي (٢٣) الدلالة الموصلة اى: الايصال (٢٢) الم المطلوب وقبل: هي (٢٥) ارائة الطريق (٢۶) الموصل الى المطلوب.

والفرق بين هذين المعنيين: ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثانى، فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لايلزم ان تكون موصلة الى ما يوصل فكيف توصل الى المطلوب؟

والاول منقوض بقوله تعالى: «و اما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى»(٧٧) اذلايتصور الضلال بعد الوصول الى الحق(٢٨).

والثانى منقوض بقوله تعالى: «اتك لاتهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء»(٢٩) فان النبي(ص) كان شأنه ارائة الطريق(٣٠)

والذى يفهم من كلام المصنّف فى حاشية الكشاف(٣١) هو: ان الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين و ح(٣٢) يظهر اندفاع كلا النقضين و يرتفع الحلاف من البين.

و محصول كلام المستف في تلك الحاشية: ان الهداية لفظ يتعدى الى المفعول الثانى تارة بنفسه نحو: «اهدنا الصراط المستقيم»(٣٣) و تارة بـ«الى» نحو: «والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم» و تارة باللام(٣٢) نحو: «ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم» فعناها على الاستعمال الاول هو الايصال و على الثاني(٣٥) ارائة الطريق.

قوله «سواء الطريق»: اى وسطه(٣۶) الذى يفضى سالكه الى المطلوب البتة(٣٧) و هذا كناية(٣٨) عن الطريق المستوى(٣٦) والصراط المستقيم اذهما متلازمان، وهذا مراد من فسره بالطريق المستوى و الصراط المستقيم.

ثم المراد به(۴۰) اما نفس الامر عموماً او خصوص ملَّة الاسلام(۴۱)، والاول اولى (۴۲) لحصول البراعة الظاهرة بالقياس الى قسمى الكتاب.

قوله «جعل لنا»: الظرف(٢٣) اما متعلق بجعل واللام للانتفاع كها قيل في قوله تعالى: «وجعل لكم الارض فراشاً» (٢٤) و اما برفيق و يكون تقديم معمول المضاف





التوفيق (ه) خير رفيق والصلوة على من ارسله هدى(ه)

اليه على المضاف لكونه ظرفأ و الظرف ممّا يتوسع فيه (٤٥)و الاول اقرب لفظاً (٤۶) و الثانى معنى.

قوله «التوفيق»: هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير(٢٧)

قوله «والصلوة»: هي بمعنى الدعاء(٢٨) اي: طلب الرحمة(٢٩) و اذا اسند الى الله (٥٠) تجرد عن معنى الطلب و يراد به الرحمة مجازاً.

قوله «على من ارسله»: لم يصرح باسمه، تعظيماً (۵۱) و اجلالاً و تنبيهاً على انه (ص) فيا ذكر من الوصف بمرتبة لايتبادر الذهن منه الا اليه واختار(۵۲) من بين الصفات هذه، لكونها مستلزمة لسائر(۵۳) الصفات الكالية مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلا، فان (۵۴) مرتبة الرسالة فوق النبوة (۵۵) فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين و كتاب.

قوله «هدی»: (۵۶) اما مفعول له لقوله: «ارسله» و ح(۵۷) یراد بالهدی هدی الله (۵۸) حتی یکون فعلا لفاعل الفعل المعلل به، او حال عن الفاعل (۵۹) بل عن

(ه) قوله وجعل لنا التوفيق: التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب. و حاصله: توجيه الاسباب نحو المسبات. وقوله لنا: الظرف فيه من حيث المعنى متملق برفيق لكن اللفظ لايساعده لامتناع تقديم ما في حيّرالمضاف اليه، عليه و لان المممول لايقع الاحيث يصح وقوع العامل فيه و اما ان يتملق بمشىء عفوف يفسره المذكور او يقال: بالفرق مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة الفمل على عماذاة ما ذكره المصنف في قول صاحب التلخيص و اكثرها للاصول جماً و اما تعلقه بجمل فركيك من حيث المعنى كما لا يخفى على فطرة سليمة و فطئة قوية . (جلال الدين الدوائي)

⁽a) قال صاحب التقريب:

ثم هذا المصدر اما مفعول لاجله لقوله: «ارسله» بمعنى: ارسله لاجل ان يهدى الله به الناس. (التقريب ص. ۹)

هو بالاهتداء حقيق (٥) و نوراً به الاقتداء يليق و على آله و اصحابه الله المناب المعدوا في مناهج الصدق

المفعول به وح فالمصدر(٤٠) بمعنى اسم الفاعل اويقال: اطلق على ذى الحال مبالغة نحو: زيد عدل.

قوله «هو بالاهتداء -تقیق»: مصدر مبنی للمفعول(۱۱) ای: بان بهتدی به، والجملة(۲۲) صفة لقوله: «هدی» او یکونان حالین مترادفین او متداخلین و يحتمل الاستیناف(۳۳) ایضا، وقس علی هذا قوله: «نوراً» مع الجملة التالیة له(۲۶)

قوله «به»: ظرف متعلق بالاقتداء لابه «يليق» (۶۵)فاناقتدائنا به انما يليق بنا لابه فانه كمال لنالاله وح تقديم الظرف لقصد الحصر (۶۶) و الاشارة الى ان ملته ناسخة للل ساير الانبياء.

و اما الاقتداء بالاثمة عليهم السلام(٤٧) فيقال: انه اقتداء به حقيقة او يقال: الحصر اضافي بالنسبة الى سائر الانبياء.

قوله «وعلى آله»: اصله اهل(۶۸) بدليل تصغيره على اهيل(۶۹) خص استعماله في الاشراف(۷) و الاهل اعم منه و آل النبي (آله خ ل) عترته المعصومون(۷۱) قوله «واصحابه»: هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبي(ص) مع الايمان(۷۲) قوله «مناهج»: جم منهج وهوالطريق الواضح(۷۳)

قوله ((الصدق)): الخبر و الاعتقاد اذا طابق الواقع(۷۲) كان الواقع ايضاً مطابقاً له فان المفاعلة من الطرفين(۷۷) فن حيث انه مطابق (۷۶) للواقع بالكسر(۷۷) يسمى صدقاً و من حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقاً و قد يطلق الصدق والحق(۷۸) على نفس المطابقية والمطابقية الضاً.

⁽ه) قوله هو بالاهتداء حقيق: كان من اللازم ان يقول: «هو بالهداية حقيق» لان الاهتداء مصدر اهتدى و هو لازم يقال للشخص المهتدى لاالهادى، قال الشارح: «هو مصدر مبنى للمفعول» اى: يلزم ان يكون معناه بهذا اللون «هو بان يهتدى به حقيق وقين» و جلة «هو بالاهتداء حقيق» صفة لقوله «هدى» بعنى اسم الفاعل اى: هادياً موصوفاً بان الاهتداء به حقيق. او يكون «هدى» و الجملة التى بعده حالين مترادفين في المعنى، اى: حال كونه هادياً و حال كونه حقيقاً بالاهتداء به، او متداخلين، اى حالاً في ضمن حال (التقريب ص ٩)



بالتصديق و صعدوا معارج الحق بالتحقيق.

و بعد، فهذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق و الكلام

قوله «بالتصديق»: متعلق بقوله: «سعدوا» اى: بسبب التصديق(٧١) و الايمان بما جاء به النبي(ص)

قوله «و صعدوا معارج الحق»: يعنى: بلغوا اقصى مراتب الحق(٨٠) فان الصعود على جميع مراتبه(٨١) يستلزم ذلك .

قوله «بالتحقیق»: (۸۲) ظرف لغو متعلق بصعدوا کمامر(۸۳) او مستقر(۸۴) خبر لمبتداء محذوف(۸۵) ای: هذا الحکم متلبس بالتحقیق، ای: متحقق.

قوله «وبعد»: هو من الغايات(۸۶) ولها(۸۷) حالات ثلاث فانها اما ان يذكر معها المضاف اليه او لا و على الثانى اما ان يكون نسياً منسياً(۸۸) او منوياً فهى على الاولين معربة و على الثالث مبنية(۸۹) على الضّم.

قوله «فهذا»: هذا الفاء(٩٠) اما على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام و هذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن(٩١) من المعاني الخصوصة (٩٢) المعبر عنها بالالفاظ الخصوصة او تلك الالفاظ الدالة على المعاني الخصوصة سواء(٩٣) كان وضع الديباجة(٩٢) قبل التصنيف او بعده(٩٥) اذلاوجود للالفاظ المرتبة ولاللمعاني في الخارج(٩٤) فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد بالكلام، الكلام اللفظي (٩٧) و ان كانت الى المعاني فالمراد به الكلام النفسى اى: المعنوى الذي يدل عليه الكلام اللفظي.

قوله «غاية تهذيب الكلام»: حله على هذا (۱۸) اما على المبالغة (۱۹) نحو: زيد عدل او بناء على ان التقدير هذا الكلام مهذب (۱۰۰) غاية التهذيب فحذف الحبر (۱۰۱) واقيم المفعول المطلق مقامه واعرب باعرابه على طريقة مجاز الحذف (۱۰۲) قوله «في تحرير المنطق و الكلام»: ولم يقل في بيانها، كما في لفظ التحرير (۱۰۳) من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو و الزوايد.

والمنطق: آلة(١٠٤) قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

والكلام: هو العلم الباحث عن احوال المبدء(١٠٥) و المعاد على نهج قانون الاسلام(١٠٤) و تقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام.

جعلته تبصرة لمن حاول التبصّر لدى الافهام و تذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوى الافهام سيا الولد الاعز الحنى (ه) الحرى بالاكرام سمى

قوله «و تقريب المرام»: بالجر(۱۰۷) عطف على التهذيب، اى: هذا غاية تقريب المقصود الى الطبايع والافهام، والحمل(۱۰۸) اما على طريقة المبالغة او التقدير: هذا الكلام مقرب(۱۰۹) غاية التقريب.

قوله «من تقرير عقايد الاسلام»: بيان للمرام(١١٠) والاضافة في عقايد الاسلام بيانية(١١١) ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات، و ان كان عبارة عن بمموع الاقرار باللسان(١١٣) والتصديق بالجنان(١١٣) و العمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان فالاضافة لامية(١١٢)

قوله «جعلته تبصرة»: اى: مبصراً و يحتمل التجوز فى الاسناد(١١٥) و كذا قوله: «تذكرة»

قوله «لدى الافهام»: بالكسر، اى: تفهيم الغير(١١٥) اياه او تفهيمه للغير(١١٧) والاول للمتعلم والثانى للمعلم.

قوله «من ذوى الافهام»: بفتح الهمزة جمع الفهم والظرف اما في موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق ب«يتذكر»(١١٨) بتضمين معنى الاخذ اوالتعلّم، اى: يتذكّرآخذاً او متعلماً من ذوى الافهام، وهذا ايضا يحتمل الوجهين(١١٩)

قوله «سیا»: الستی(۱۲۰) بمنی المثل، یقال: «هماسیان» ای: مثلان واصل «سیّا»، «لاسیّا»(۱۲۱) حذفت «لا» فی اللّفظ لکنه مراد و «ما» زایدة او موصولة او موصوفة، هذا اصله، ثم استعمل بمعنی خصوصاً (۱۲۲) و فیا بعده ثلاثة اوجه (۱۲۳) قوله «الحقی»: الشفیق.

قوله «الحرى»: اللائق.

⁽ه) قوله الحنى: قبال في المفسردات: والحفى: البرّاللطيف، و منه قوله عزوجل: «انه كان بى حفياً» و يقال: الحفيت بفلان و تحفيت به، اذا عنيت باكرامه. وفي النهاية في الحديث ان عجوزاً دخلت عليه فسألها فاحنى و قال: انها كانت تأتينازمن خديجة و ان كرم المهد من الايمان. يقال: احنى فلان بصاحبه وحنى به وتحقى، اى: بالغ في بره والسؤال عن حاله. (التقريب ص١٣-١٣٠)

حبيب الله عليه التحية و السلام لازال له من التوفيق قوام و من التأييد عصام وعلى الله التوكل و به الاعتصام.

القسم الاول: في المنطق

قوله «قوام»: اى: مايقوم به امره (١٢٤)

قوله «التأييد»: اي: التقوية، من «الايد» معنى القوة.

قوله «عصام»: اى: ما يحفظ به امره من الزلل (١٢٥)

قوله «وعلى الله»: قدم الظرف هيهنا لقصد الحصر، وفي قوله: «به» لرعاية السّجم ايضاً (١٢٦)

قوله «التوكل»: هوالتمسكبالحق (١٢٧) والانقطاع عن الخلق (١٢٨) قوله «الاعتصام»: هوالتشبث والتمسك.

قوله «القسم الاول»: لما (۱۲۹) علم ضمناً (۱۳۰) من قوله في تحرير المنطق و الكلام، أن كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا (۱۳۱) فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهوداً ضمناً و هذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقاً (۱۳۷) فلم تكن معهودة فلهذا نكرها وقال: «مقدمة».

قوله «في المنطق»: ان قيل: ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية (١٣٣) فا توجيه الظرفية؟ (١٣٤)

قلت: يجوز ان يراد بالقسم الاول(١٣٥) الالفاظ و العبارات و بالمنطق المعانى فيكون المعنى: ان هذه الالفاظ فى بيان هذه المعانى و يحتمل وجوهاً أخر.

والتفصيل: ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة: اما الالفاظ او المعانى اوالنقوش اوالمركب من الاثنين(١٣٦) او الثلاثة، و المنطق عبارة عن احد معان خسة اما الملكة (١٣٧) او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتد به الذي يحصل من المصمة او نفس المسائل جميعاً (١٣٨) او نفس القدر المعتد به، فيحصل من ملاحظة الخمسة (١٣٩) مع السبعة خسة وثلاثون احتمالا يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل او الحصول حيث ما وجده العقل السليم مناسباً (١٤٠)

مقدمة: العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق

مقدمة علم المنطق

قوله «مقدمة»: اى: هذه مقدمة(١) يتبين فيها امور ثلاثة(٢): رسم المنطق(٣) و بيان(٢) الحاجة اليه(٥) و موضوعه(٤) وهى مأخوذة من مقدمة الجيش(٧) و المراد(٨) منها هيهنا(٩) ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ(١٠) و المبارات طائفة من الكلام(١١) قدمت امام المقصود لارتباط المقصود(١٢) بها و نفعها فيه، وان كان عبارة عن المعانى(١٣) فالمراد من المقدمة طائفة من المعانى يوجب الاطلاع عليها بصيرة فى الشروع وتجويز الاحتمالات الاخر(١٤) فى الكتاب(١٥) يستدعى جوازها فى المقدمة التى هى جزئه(١٤) لكن القوم لم يزيدوا(١٧) على الالفاظ والمعانى فى هذا الباب شيئاً.

قوله «العلم»: هو الصورة الحاصلة من الشيء عندالعقل(١٨) و المصنف لم يتعرض بتعريفه(١٩) اما لكفاية التصور بوجه ما فى مقام التقسيم واما لان تعريف العلم مشهور مستفيض و اما لان العلم بديهى التصورعلى ما قيل.

قوله «ان كان اذعاناً»: (٢٠)اى: اعتقاداً بالنسبة الخبرية الثبوتية (٢١)



كالاذعان بان زيداً قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم، فقد اختار المصنف(٢٢) مذهب الحكماء(٢٣) حيث جعل التصديق نفس الاذعان و الحكم دون الجموع المركب منه و من تصور الطر فين(٢٤) كما زعمه الامام الرازى و اختار مذهب القدماء(٢٥) ايضاً حيث جعل متعلق(٢٤) الاذعان والحكم الذى(٢٧) هو الجزء الاخير للقضية(٢٨) هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لاوقوع النسبة الثبوتية التقييدية(٢٦) اولا وقوعها(٣٠) و سيشيرالمصنف(٢١) الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا(٣٣)

قوله «والافتصور»: سواء كان ادراكا لامر واحد كتصور زيد، او لامور متعددة بدون نسبة كتصور زيد وعمرو و بكر، او مع نسبة (٣٣) غير تامة اى: التي لايصح السكوت عليها كتصور غلام زيد او تامة انشائية كتصور اضرب او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني كها في صور التخييل والشك والوهم. (٣٣)

قوله «ويقتسمان»: الاقتسام بمعنى القسمة (٣٥) على ما فى الاساس (٣٥) اى: يقسم التصور و التصديق كلا من وصنى الضرورة اى: الحصول بلانظر، والاكتساب اى: الحصول بالنظر، فيأخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً (٣٧) و قسماً من الاكتساب فيصير كسبياً و كذا الحال فى التصديق فالمذكور فى هذه العبارة صريحاً (٣٨) هو انقسام الضرورة و الاكتساب و يعلم انقسام كل من التصور و التصديق الى الضرورى و الاكتسابي ضمناً و كناية (٣٨) وهى ابلغ و احسن من التصريح (٤٠)

قوله «بالضرورة»: اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لاتحتاج الى تجشم (٤١)

⁽ه) قوله و يقتسمان --اى التصديق والتصور السابقا الذكر وصنى الضرورة والنظر فيأخذ كل منها وصفى الضرورة والنظر فيأخذ كل منها وصفاً من كل منها فتصور ضرورى و تعديق ضرورى و تصور نظرى و تصديق نظرى ايضاً فالمذكور في حبارة المتن صريحاً هو انقسام الضرورة والاكتساب بين التصور و التصديق و اذا حاز كل من التصور والتصديق و منا من الضرورة والاكتساب فقد انقسم كل من التصور والتصديق انفسها الى الفرورى و النظرى من باب الملازمة البينة (التقريب ص١٤)

والاكتساب بالنظر (٥) و هو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول (٥)

الاستدلال كها ارتكبه القوم(۴۲) و ذلك (۴۳) لانا اذا رجعنا الى وجداننا وجدانا ان من التصورات ماهو حاصل لنا بلانظر كتصور الحرارة والبرودة(۴۴) و منهاما هو حاصل لنا بالنظر و الفكر كتصور حقيقة الملك والجن (۴۵) و كذامن التصديقات ما يحصل لنا بلانظر كالتصديق بان الشمس مشرقة و النار محرقة و منها ما يحصل لنا بالنظر(۴۶) كالتصديق بان العالم حادث و الصانع موجود.

قوله «وهوملاحظة المعقول»: (٢٧) اى: النظر توجه النفس(٢٨) نحو الامر المعقول (٢٩) اى: المعلوم لتحصيل امر غير معلوم(٥٠) وفى العدول عن لفظ «المعلوم»(٥١) الى «المعقول» فوائد، منها: التحرز عن استعمال اللفظ المشترك (٥٢) فى التعريف، و منها: التنبيه على ان الفكر انها يجرى فى المعقولات، اى: الامور الكلية

(๑)قوله والاكتساب بالنظر: انما قيد الاكتساب بالنظر مع ان الاكتساب في العرف بل في
 اللغة يطلق حيث يكون في متعلقه تعب وسعى، اذقد يحصل الاكتساب بالصدفة والاتفاق.

(ه)قول المصنف «و هو ملاحظة المعقول لتحصيل الجمهول» اعلم: ان التعريف المشهور للنظر و الفكر عندالمتقدمين هو ان الفكر حركة ذهن الانسان من المطالب نحو المبادى و الرجوع عنها الى المطالب وعند المتأخرين: هو ترتيب أمور معلومة للتأدى الى الجمهول.

بيان ذلك: انه اذا اريد تحسيل مجهول مشمور به من وجه انتقل الذهن منه و تحركت نحو المقولات الى ان تجد مبادى هذا المطلوب و يتصور ها ثم ينتقل منها بترتيبها الى ذلك الجمهول المطلوب فيحصل هناك انتقالان، فالمتقدمون على ان الفعل المتوسط بين المعلومات و الجمهولات الذى هو عبارة عن النظر هو مجموع الانتقالين اذ به يتوصل من المعلوم نحو الجمهول و المتأخرون على انه عبارة عن التربيب الحاصل من الانتقال الثانى اذ تحصيل الجمهول من المعلوم يدور عليه وجوداً وعدماً والانتقالان خارجان عن الفكر الا ان الثانى منها لا زو به اذ لايوجد بدونه البتة دون الاول لحصوله بدونه في بعض الاوقات فاذا انطبع هذا على صحيفة المقاطر، فنقول عرف المصنف النظر ملاحظة المقول التحصيل الجمهول لينطبق على كلا المذهبين و لئلا يرد عليه ما اورد على تعريف المتأخرين من أنه لايتناول التعريف بالفصل وحده ولا بالحاصة وحدها لظهور انه لا ترتيب حيئلا مع انه يصح التعريف بها عندهم كما سيصرح به المصنف في فصل المرف حتى يمتاج الى الجواب بان التعريف بالفرات أما يكون بالمشتقات كالناطق والضاحك والمشتق و ان كان في اللفظ مفرداً الا ان معناه شيء له المشتق منه فيكون من حيث المني مركبا، او بان الفصل والحاصة لا يدلان على المطلوب الابقرينة عقلية موجبة لانتقال الذهن اليه فالتركيب لازم والحالة. (ميرزاعمدعل)

الحاصلة فىالعقل دون الامور الجزئية فان الجزئى لايكون كاسباً ولا مكتسباً (۵۳) و منها: رعاية السجع.

قوله «قانون»: (۵۴) هولفظ يونانى (۵۵) او لفظ سريانى موضوع فى الاصل المحتابة (۵۶) وفى الاصطلاح قضية كلية (۵۷) تعرف منها احكام جزئيات موضوعها (۵۸) كقول التحاة: «كل فاعل مرفوع» فانه حكم كلي (۵۹) يعلم منه احكام جزئيات الفاعل.

قُوله ((وقد يقع فيه الخطاء)): بدليل ان الفكر قد ينهى الى نتيجة كحدوث

(٠)قوله «وقد يقع فيه»: اى في النظر الذي يجوس خلال المطومات ليتصل من وراثها بالجهولات التي استهدف كشفها الحطأ ف اثناه مشيه في الملومات لاجل الاتصال بالجهولات. واعلم انه ليس العاصم للفكر عن الوقوع في الحنطأ المنطق وحده فان برامج المنطق لا تستطيع تعديل عامة المواد فان اكثر المواد لايمرف صحبًا من سقمها الابالمباحث الفلسفية، مثلا انتهاء بعض الافكار الى نتيجة كحدوث العالم و انتهاء البعض الآخر الى قدعه،ليس معلولا عن الاختلاف في هيآت الشكل و انما الاول يدعى مادة يكبسها في شكل جامع للشروط فتأتى بنتيجة هي حدوث العالم وكذلكالاخريدعي مادة يكبسها في شكل لايؤخذ عليه اختلال من جهة كم او كيف او جهة او تقديم او تأخير فتأتى بنتيجة هي قدم العالم و المنطق يعترف لهما بصحة المسير واعتدال الجادة نعم غاية ما يوصى المنطق بلزوم كون المواد يقينية اذا كان القياس برهانياً و لكن المنطق لايميز البقين من غيره اذليس فيه هذا المائز وانما هو في غيره من الفنون كالفلسفة في المواد العقلية و الخلاصة ان المنطق نوعا يتكفل بالعصمة عن الخطاء اذا كان منشأه التشكيلات الصورية من اشتراطه الكلية في مكان والجزئية في آخر والسلب مرة والايجاب اخرى وماالى ذلك و اما بحثه عن المواد فقليل ضئيل والاخطاء كها تكثر من جهة الاجزاء الصورية للاشياء تكثر من ناحية موادها ايضاً فقول الشارح: بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم وقد ينتهي الى نقبضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطأ لاعالة والالزم اجتماع النقيضين طبعاً فلابد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الحنطأ في الفكر وحتى في مثل المثال السابق وَنظائره و هو المنطق، ضعيف مريض فانه لايتمكن ان يثبت المنطق من وراء تيك المقدمات التي ساقها كما رأيت. فان المنطق ليس به - لهدوديته - على القيام باصلاح المواد التي تؤخذ في طرق الادلة والاقيسة غاية ماهناك هولايزال يكروالوصايا بان مقدمات القياس الفلاني ومواده يلزم ان تكون كذا فهو كواعظ لاسلطان مسيطر. وهل يبتني على الوعظ نظام عام؟ ـــحاشا وكلاـــ و هذه الملحوظة يجب الالتفات اليها والتفطن لها و لايؤخلها قولهم: المنطق يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر، بتسليم كلي. (التقريب ص١٨)

مراعاتها (٥)عنه و هو المنطق و موضوعه المعلوم التصورى و التصديق، من

العالم و قد ينتهى الى نقيضها(٤٠) كقدم العالم(٤١) فأحد الفكرين خطأح لامحالة(٢٢) والالزم اجتماع النقيضين(٣٣) فلابد من قاعدة كلية(٤٢) لو روعيت لم يقع الخطأ فى الفكر و هو المنطق، فقد ثبت احتياج الناس(٤٥) الى المنطق فى العصمة عن الخطأ فى الفكر بثلاث مقدمات:(٤٤)

الاولى: ان العلم اماتصور واماتصديق.

والثانية: أن كلامنهما اماان يحصل بلانظراو يحصل بالنظر.

والثالثة: إن النظرقديقع فيه الخطاء.

فهذه المقدمات الثلاث(٤٧) تفيد احتياج الناس(٤٨) فى التحرز عن الخطاء فى الفكر الى قانون وذلك هو المنطق و علم من هذا تعريف المنطق(٤٩) ايضاً بانه: قانون تعصم مراعاتها(٧٠) الذهن عن الخطاء فى الفكر.

فهيهنا علم امسران(٧١) من الامور الثلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها، بقى الكلام في الامر الثالث و هو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا؟ فأشار اليه بقوله: و موضوعه الخ.

موضوع المنطق:

قوله «(وموضوعه»: موضوع العلم(٧٧) مايبحث فيه (٧٣) عن عوارضه (٧٢) الذاتية (٧٥) و العرض الذاتي مايعرض الشيء اما اولا و بالذات كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان و اما بواسطة امر(٧٥) مساو لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض(٧٧) حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والجاز فافهم (٧٨).

قوله «المعلوم التصورى»: اعلم ان موضوع المنطق هو المعرف و الحجة اما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصورى و لكن لامطلقا بل من حيث انه يوصل الى

⁽٠) وفي بعض النسخ مراعاته بتذكير الضمير.

حیث انه یوصل الی مطلوب تصوری فیسمی معرفاً (ه) او مطلوب تصدیقی فیسمی حجة (ه)

الجهول التصورى كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان و اما المعلوم التصورى الخيهول التصورى فلايسمى معرفاً و المنطق لايبحث عنه(٧٦) الذى لايوصل الى المجهول التصورى فلايسمى معرفاً و المنطق لايبحث عنه(٧٦) كالامور الجزئية المعلومة نحو: زيد و عمرو و اما الحجة فهى عبارة عن المعلوم التصديق لكن لامطلقا ايضاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصديق كقولنا: «العالم متغير و كل متغير حادث» الموصل الى التصديق بقولنا: «العالم حادث» و الما ما لايوصل كقولنا: «النار حارة» مثلا، فليس بحجة والمنطق لاينظرفيه بل يبحث عن المعرف و الحجة من حيث انها كيف ينبغى ان يترتبا حتى يوصلا الى المحيول (٨٠)

قوله «معرفاً»: لانه يعرف و يبين حال المجهول التصوري (٨١)

قوله «حجة»: لانها تصير سبباً للغلبة على الخصم و الحجة في اللغة الغلبة، فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب(٨٢)

⁽ه)قوله فبسمى معرفاً: و قد يسمى قولاً شارحاً ايضاً، اما «شارحاً» فلشرحه ماهية الشىء وحقيقته و اما «قولاً» فلانه فى الاغلب مركب و القول يرادفه، كذا قال بعض المحققين فى شرح الرسالة و قال،انحقق|لشريف: وذلك لان الحدالتام مركب قطعاً و الحدالناقص قد يكون مركباً وقد لايكون

من جوز الحدالناقص بالفصل وحده والرسم التام مركب قطعاً والرسم الثاقص قد يكون مركباً و قد لايكون عند من جوز الرسم الناقص بالخاصة وحدها انتهى.

و قد عرفت فها سبق فى تعريف النظر ان الحدالناقص والرسم الناقص اذا كانا بالفصل وحده والحاصة وحدها فهها و ان كانا بحسب اللفظ مفردين لكنها فى الحقيقة مركبان فلاحاجة ح الى التقييد بالاغلية. اللهم الا ان يدعى: ان القول لايطلق الا على المركب الذى يكون تركيبه ظاهراً فتأمل (ميرزاعمدهل)

⁽ه) قوله فيسمى حجة: الحجة فى اللغة : الغلبة، يقال: حجّ يجج اذا غلب، ولفظ اللغة مأخوذ من لنى يلنى اذا لهج بالكلام وفى الصحاح ان اصلها: لنى او لغو و الهاء عوض وجمها لنى مثل «برة» و «بُرى» و لغات ايضاً و قال بعضهم: سمعت لغاتهم بفتح التاء وشبهها بالتاء التى يوقف عليها بالهاء والنسبة اليها لغوى.(عبدالرحم)





المقصد الأول (*) في التصورات، دلالة اللفظ على تمام ما وضع له

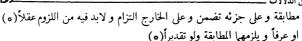
«عث الدلالات»

قوله: «دلالة اللفظ»(١) قد علمت ان نظر المنطق بالذات انما هو في المعرف والحجة و هما من قبيل المعاني لا الالفاظ(٢) الا انه كها تعارف ذكر الحد(٣) و الغاية و الموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة في الشروع، كذلك تعارف ايراد مباحث الالفاظ(٤) بعد المقدمة(۵) ليمين على الافادة و الاستفادة و ذلك (٦) بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات اهل هذا العلم من المفرد و المركب و الكلى و الجزئي و المتواطى و المشكك و غيرها، فالبحث عن الالفاظ من حيث(٧) الافادة

⁽ه)قوله «المقصد الاول»: و فى بعض النسخ المقصدالاول فى التصورات، و معناه: موضع القصد واللام فيه اشارة الى ما علم ضمناً فى قوله المعلوم التصورى والتصديقى من ان كتابه مشتمل على مقصدين: مقصد فى التصورات و مقصد فى التصديقات.

و انعا قدم مباحث التصورات على النصديقات، لان التصور كها عرفت سابقاً اما شرط للتصديق او شطر و هما مقدمان على المشروط.(عبدالرحيم)





والاستفادة و هما أنما يكونان في الالفاظ بالدلالة فلذا بدء بذكر الدلالة و هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم(٨) بشيء آخر و الاول هو الدال و الثاني هو المدلول، و الدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية و كل منها ان كان بسبب بسبب (بحسب خ ل) وضع الواضع (٩) و تعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية(١٠) كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الاربح(١١) على مدلولاتها، و ان كان بسبب اقتضاء الطبع(١٢) كحدوث الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة اح اح(١٣) على وجع الصدر و دلالة سرعة النبض على الحمي(١٤) و ان كان بسبب امرغير الوضع على وجع الصدر و دلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار(١٥) على وجود اللافظ و كلالة الدخان على النار فاقسام الدلالة(١٦) ستة و المقصود بالبحث هيهنا منها هي الدلالة اللفظية الوضعية(١٧) اذ عليها مدار الافادة والاستفادة. و هي تنقسم(١٨) الى مطابقة و تضمن و التزام، لان دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له (١٩) او على جزئه(٢٠) اوعلى ما هو خارج عنه لازم له (٢١)

قوله «ولابدفيه»: اى: في دلالة الالتزام (الدلالة الالتزامية خ ل). (٢٢)

قوله «من اللزوم»: (٣٧) اى: كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصورالموضوع له بدونه سواء كان هذا اللزوم الذهنى عقلاً (٢٤) كالبصر(٢٥)بالنسبة الى العمى (٢٦)او عرفاً كالجود بالنسبة الى الحاتم.

قوله «و يلزمها المطابقة ولو تقديراً»: اذ لا شك ان الدلالة الوضعية على

(٥)قوله ويلزمهما المطابقة ولوتقديراً — اي: ان الدلالة المطابقية لازمة لدلالة التضمن والالتزام

^(•) قوله ولابد من اللزوم عقلاً – بين الدين الموضوع له اللفظ والحنارج عنه متى قبل بدلالة اللفظ الملاكور على ماهو خارج عن معناه فانه لولا خصوصية الارتباط بين الامر الحنارج و المدنى الموضوع له لما حصلت الدلالة ولو حصلت، لدل كلّ شيء على كل شيء، والارتباط بين الامر الحارج و المدنى الموضوع له تارة عقل كمدلولية البصر للفظ العمى لان العمى معناه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً و اخرى عرفى كمدلولية الجود للفظ حاتم فان حاتماً علم للرجل الطائى المعروف و لكن لاشتهاره بين الناس بالجود صارمتى اطلق اسمه تخطروا الجود من مجرد اطلاق اسمه (التقريب ص٢٠)

ولاعكس. والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب

جزء المسمى و لازمه فرع الدلالة على المسمى(٢٧) سواء كانت الدلالة على المسمى ويفهم منه الجزء او اللازم على المسمى ويفهم منه الجزء او اللازم بالتبع او مقدرة كما اذا أشتهر اللفظ في الجزء او اللازم (٢٦) فالدلالة على الموضوع له و ان لم يتحقق هناك بالفعل الا انها واقعة تقديراً، بمعنى: ان لهذا اللفظ معنى لوقصد من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة و الى هذا اشار بقوله ولو تقديراً.

قوله «ولا عكس» (٣٠): اذ يجوز ان يكون لللفظ معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له (٣١) فيتحقق حيننذ المطابقة بدون النضمن والالتزام (٣١) ولو كان له معنى مركب(٣٣) لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط ولا لازم ذهنى كالشمس تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفن(٣٤)

في المفرد والمركب واقسامها

قوله «والموضوع»:(٣٥)اى:اللفظ الموضوع(٣٦)ان اربد الدلالة بجزء منه على جزء معناه (٣٧) فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور اربعة:

الاول: ان يكون للفظه جزء. (٣٨)

الثاني: ان يكون لمعناه جزء.

الثالث: ان يدل جزء لفظه على جزء معناه. (٣٩)

الرابع: ان يكون هذه الدلالة مرادة. (٤٠)

فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق قسم من المفرد. فالمركب قسم واحد والمفرد

فكلها تحققا تحققت هى ولو تقديراً. ولاريب فى ذلك،فان اللفظ اتما وضع لمعناه المسمى به لاللجزء بخصوصه ولاللخارج اللازم، فتارة يطلق اللفظ وبرادمته مسماه و يفهم منه جزءه او الحارج عنه اللازم له فهنا قد تحققت المطابقة مع الدلالتين المتفرعتين عنها بظهور و تارة يطلق اللفظ و يرادمنه جزءه فقط او الحارج عنه اللازم فقط لاشتهار اللفظ فيها او فى احدهما فان الدلالة المطابقية فى هذا المورد وان تخلف ظهورها الاانها تقدر و يقال ان المسمى لوقصد من هذا اللفظ لكانت دلالته عليه بحقها اولا و مطابقة ثانياً. (التقريب ص ٢٠)

امًا تام خبر او انشاء و اما ناقص تقییدی او غیره و الا ففرد(ه)

اقسام اربعة: الاول: ما لا جزء للفظه نحو همزة الاستفهام. الثاني: ما لا جزء لمعناه نحو لفظ «الله». الثالث: ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو «زيد» و «عبدالله» علما. الرابع: ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن هذه الدلالة غير مقصودة(٤١) كالحيوان الناطق(٤٢) علماً للشخص الانساني.

«قوله اما تام»:اى يصح السكوت عليه (٤٣) كـ «زيدقائم».

«قوله خبر»: ان احتمل الصدق والكذب(٤٤) اى: من شأنه ان يتصف بها(٤٤) بان يقال له: صادق او كاذب.

قوله: «اوانشاء»: ان لم يحتملها. (٤٦)

قوله: « واماناقص » ان لم يصح السكوت عليه.

قوله «تقییدی»: ان کان الجزء الثانی قیداً للاول(۱۲) نحو: «غلام زید» و «رجل فاضل» و «قائم فی الدار»(۱۸)

قوله «او غيره»: ان لم يكن الثاني قيداً للأول(٤٩) نحو «في الدار» و «خسة عشر»(٥٠)

قوله «و الا فمفرد»: اى و ان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى.

 ⁽a)قوله والاففرد: اى و ان لم يقصد بجزه منه الدلالة على جزء معناه فهو مفرد.و هذا الننى
 وهو قولنا و ان لم يقصد الخرب ينحل الى امور اربعة:

مالاجزء للفظه لبساطته كهمزة الاستفهام مثلاً فهذا يصدق فيه انه لم يقصد بجزء منه الدلالة
 ولو لانتفاء موضوع تجزء اللفظ.

٢- مالاجزء لمعناه لبساطته ايضاً نحو لفظ الله بالنسبة الى واجب الوجود فانه تصدق فيه القضية
 السالبة السابقة الذكر ولو لانتفاء موضوع تجزء المعنى.

٣. مالادلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو زيد وعبدالله علماً لشخص فان الا-٢٠م تعتبر قطماً غير قابلة التجزء فى اسهائها و فى مسمياتها وان كانت فى الاصل مركبات كعبدالله و محمد على و تأبط شراً و بعلبك

٢- ما يقبل أن يدل جزء لفظه على جزء معناه و لكن لم يقصد ذلك كالحيوان الناطق شعاراً وعلماً لشخص الانسان فأن الحيوان الناطق حيث يطلق فى جواب السؤال عن زيد و عن عمرو وعن غير هما أنما يقصد به أن زيداً أنسان فكما يعتبر الجواب بالانسان عن السؤال بزيد قطعة واحدة لا تتجزأ فكذلك ماهو

و هو ان استقل فع الدلالة بهيئته على احدالازمنة الثلاثة كلمة وبدونها اسم(ه) و الآفاداة و ايضاً

قوله «و هو أن استقل»: اى: في الدلالة على معناه بان لايحتاج فيها الى ضم ضميمة (۵۱)

قوله «بهيئته»: بان يكون بحيث كلها تحققت هيئته التركيبية في ضمن مادة موضوعه متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة، مثلاً هيئة «نَصَرَ» وهى مركبة من ثلاثة حروف(۵۲) مفتوحة (۵۳) متوالية كلها تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها(۵٤) فلا يرد النقض بنحو «جسق» و «حجر»(۵۵)

قوله «كلمة» (۵٦): في اصطلاح المنطقيين و في عرف النحاة فعل. (۵۷) قوله «والا»: اى: و ان لم يستقل فى الدلالة. (۵۸) «فاداة» في عرف المنطقيين و حرف عندالنحاة. (۵۸)

قوله ((وايضاً»: منعول مطلق(٦٠) لفعل محذوف(٢١) اى: أض ايضاً، اى: رجع رجوعاً و فيه اشارة(٦٢) الى ان هذه القسمة ايضاً لطلق الفرد لا للاسم وحده. (٦٣) و فيه بحث(٦٤) فانسه يقتضى ان يكون الفعل و الحرف اذا كانا متحدى المعنى(٦٥) داخلين في العلم او المتواطى او المشكك مع انهم لا يسمونها بهذه الاسامى بل قد تحقق في موضعه ان معنيها لايتصفان بالكلية و الجزئية فتأمل فه.(٦٦)

بقصده ومعناه. (التقريب ص٢٠-٢١)

(ه) قول المصنف وبدونها اسم: قد يتوهم أن هذا يصدق على أفعال المقاربة أيضاً بناء على ما اشتهر بينهم من أنها منسلخة عن الدلالة على الزمان مع أنها لا تسمى أسما عند أحد ولايصدق على أسماء الفاعلين والمفعولين لدلالتها على أحد الازمنة أيضاً مع أنها أسهاء بالا تفاق فيختل ألحد جماً ومنماً.

والجواب: ان المعتبر فى الدلالة على احدالازمنة فى تعريف الفعل و عدمها فى تعريف الاسم ما ثبت بالوضع الاول و لا شك ان اسهاء الفاعلين و الفعولين لا تدل على الزمان بحسبه و افعال المقاربة تدل عليه بحسبه فلاعذور و من هنا ظهر انه لولا تصريحهم بان الافعال الناقصة ادوات عندهم لامكن القول بدخولها فى تعريف الكلمة ايضاً و كونها من افرادهابناء على كونها مستقلة فى الدلالة على الحدث واحدالازمنة بحسب الوضع الاصلى فتأمل (محمدعلى)

قوله «ان اتحد»: اى: وَحُدَمعناه (٦٧)

قوله «فع تَشخّصه»: اي: جزئيته.

قوله «وضعاً»: اى بحسب الوضع دون الاستعمال فان ما يكون مدلوله كلياً في اصل الوضع (٦٨) و مشخصاً في الاستعمال كاساء الاشارة على رأى المصنف لايسمى علماً.

و هيهنا كلام و هو ان المراد بالمعني(٢٦) في هذا التقسيم اما الموضوع له تحقيقاً او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقاً او تأو يلاً فعلى الاول لا يصح عدّ الحقيقة والمجاز (٧٠) من اقسام متكثر المعنى و على الثانى يدخل نحو اسهاء الاشارة (٧١) على مذهب المصنف في متكثر المعنى و يخرج عن متحد المعنى فلا حاجة في اخراجها الى التقييد بقوله: «وضعاً» (٧٧)

قوله «ال تساوت»: اى: يكون صدق هذا المعنى الكلى على تلك الافراد على السوية. (٧٣)

قوله «ان تفاوتت»: اى: يكون صدق هذا المفهوم على بعض الافراد مقدماً على

(ه)قوله ان اتحد معناه ... اى ما عنى به واحد لاكثير فهذا المعنى الواحد ان كان واحداً بالشخص حسب اعتبار الواضع احكذك، فعلم شخصى و بدون التشخص يقال له: متواطى اذا تساوت افراده فى المصداقية له وان تفاوتت باولية او اولوية فيقال له: مشكك و معنى التواطى ان المصاديق بالنبسة الى مصداقيتها لذلك المعنى الكلى يطأ بعضها عقب البعض الآخر متساوية فى سير ها الى الكلى الصادق عليها، و اتما يقال مشكك حيث يشكك الانسان فى ادعاء جامعية امر لامرين فى حال ان احدهما مقدم مرتبة على الآخر او اشد من الآخر فى ذلك الامر كنسبة الوجود الى الله والى اضعف الموجودات و كنسبة البياض الى الجمس الصافى والحليط بالتراب مثلاً وهكذا، (التقريب ص٢٧)

(ه)قوله وضماً -- اى ان التشخص جاء الى المعنى من ناحية الوضع لامن ناحية الاستعمال، فان ما يكون موضوعاً بالوضع العام والموضوع له عاما و لكنه مشخص فى الاستعمال كاسهاء الاشارة على رأى المسنف حيث ادعى ان لفظ هذا مثلاً موضوع لكل الذكر الحاضر القريب و ان كان فى الاستعمال لايقال الا الى شخص معن، لايسمى علما. (التقريب ص ٢٢)

(ه) قوله «اواولوية»: كالتفاوتات التي توجد بين افراد حقيقة واحدة من شدة وضعف و زيادة

و ان كثر(ه) فان وضع لكل فمشترك و الا فان اشتهر في الثاني فمنقول بنسب الى الناقل و الا فحقيقة ومجاز.

صدقه على بعض آخر بالعلية (١٤) او يكون صدقه على بعض اولى و انسب (٥٥) من صدقه على بعض آخر. و غرضه بقوله: «ان تفاوتت باولية او اولوية» مثلاً (٧٦) فان التشكيك لا ينحصر فيها بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف. (٧٧) قوله «وان كثر»: اي: اللفظ المفر د ان كثر معناه المستعمل هوفيه، فلا يخلواما ان يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعانى ابتداء (٨٨) بوضع على حدة (٨٩) او لا يكون كذلك (٨٨) والاول يسمى مشتركاً (٨١) كالعين للباصرة (٨٨) وللذهب و يكون كذلك (٨٨) والاول يسمى مشتركاً (٨٨) كالعين للباصرة (٨٨) وللذهب و اللذات و على الثانى (٨٨) فلا عالة (٨٤) ان يكون اللفظ موضوعاً لواحد من تلك المعانى اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع. ثم انه ان استعمل في معنى آخر فان اشتهر في هذا المعنى الثانى و ترك استعماله في المعنى الاول (٨٥) بحيث يتبادر منه المعنى الثانى و لم يهجر اذا اطلق بجرداً عن القرائن (٨٦) فهذا يسمى منقولاً و ان لم يشتهر في الثانى و لم يهجر في الاول (٨٨) بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثانى فان استعمل في الاول اي: المحروع له يسمى اللفظ حقيقة (٨٨) و ان استعمل في الثانى الذى هو غير الموضوع له يسمى عازاً (٨٨)

ثم اعلم: ان المنقول لابد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثانى

و نقصان. (التقريب ص٢٣)

^(*) قوله وان كثر: هو عطف على قوله: «ان اتحد معناه» فان وضع اللفظ لكل معنى من المانى المتكثرة بوضع على حدة فشترك لفظى و ان لم يوضع لكل بل وضع لواحدو استعمل في آخر لمناسبة واشتهر استعماله في هذاالثانى اشتهاراً افاده اشعار اللفظ به من دون قرينة وهجو او لم يهجو في الاول فالمعنى الموضوع له اللفظ من هذين المعنين يقال له منقول منه والمعنى المستعمل فيه للمناسبة يقال له منقول اليه و نفس اللفظ الموضوع للاول و المستعمل في الثانى يقال له منقول وموجد الاستعمال في الثانى للمناسبة المذكورة يقال له ناقل فان كان هو الشرع قبل لللفظ المذكور منقول شرعى و ان كان هو المرف العام فعرف و ان كان هو المرف العام فعرف و ان كان اهل المنطق فعطق وهكذا و ان وضع لواحد و استعمل في آخر فعرف و ان كان المل الموضوع له اشهر في الثانى او لم يشتهر و لكنه لم يهجر في الاول بل يستعمل في الاول مرة وفي الثانى اخرى فعقيفة في الموضوع له و مجاز في المستعمل فيه لمناسبة و قرينة (التحريب)

19	 فسامها	کب و ا	والمر	المفرد	ل

المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل العرف الحاص و اصطلاح خاص (۹۰) كالنحوى (۹۱) مثلاً فعلى الاول يسمى منقولاً شرعياً و على الثانى عرفياً وعلى الثالث اصطلاحياً و الى هذا اشار بقوله: «ينسب الى الناقل».

فصل: المفهوم (ه) ان امتنع

المفاهيم

قوله «المفهوم»: اي: ماحصل عندالعقل.

اعلم: ان ما استفید من اللفظ (۱) باعتبار انه فهم منه یسمی مفهوماً (۲) و باعتبارانه قصد منه یسمی معنی (۳) و باعتبار آن اللفظ دال علیه یسمی مدلولاً.

⁽ه) قوله المفهوم -- اى مايفهم من الشىء عند استعراضه للعقل، و اعلم أن ما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه يفهم منه يسمى مفهوما وباعتبار أن هذا المستفاد من اللفظ مقصود منه يسمى معنى لائه من عناه أذا قصده و باعتباران اللفظ دال عليه يسمى مدلولا.

و بعد: فا يفهم من الشيء عنداستعراضه للمقل بحرداً عن الطوارىء اذاجوزالمقل صدقه على امور كثيرة فكل واذا حصره بشخص فجزئ. ومراد نا بقولنا بجرداً عن الطوارىء تثنية اللفظ وجمعه و ما يفرض له من اتحاد معنى او كثرته بالتواطى كالزيدين مثنى والزيدين جماً وكالتواطى على ان اطلاق زيد يفيد صنفاً من الناس مثلاً او ان اطلاق الانسان يفيد انساناً بخصوصه فكلها يفهم من هذه الامور يقال فى حقد: «المفهوم» فى حال انه من الفاظ التثنية والجمع يعطى كثرة ولايقال له كلى فان الزيدين تثنية والزيدين جماً جزئى بالضرورة والمفهرم الذى تو وطىء فى لفظه تابع لكيفية التواطى فان تو وطىء على جزئيته فجزئى وان كان لولا التواطى يفيد الكلية وان تو وطىء على كليته فكل وان كان لولا التواطى يفيد الجزئية و عليه فلابد من تقييد المفهوم بكونه بجرداً عن طاره التثنية والجمع والتواطى ثم

فرض صدقه على كثيرين فجزئى و الا فكلى امتنعت افراده (ه) او امكنت و لم توجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه او الكثير مع التناهى او عدمه.

و الكليان ان تفارقا كلياً فمتباينان و الا فان تصادقا كلياً من الجانبين

قوله «فرض صدقه على كثيرين»: الفرض هيهنا بمعنى تجويز العقل (٢) لا التقدير. فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئى على كثيرين.

قوله «امتنعت افراده»: كشريك البارى عزاسمه (ه)

قوله «اوامكنت»: اى: لم يمتنع (ع) افراده فى الخارج (٧) فيشمل الواجب والممكن الخاص كليها.

قوله «ولم توجد»: كالمنقاء. (٨)

قوله «مع امكان الغير»: كالشمس.

قوله «اوامتناعه»: كمفهوم واجب الوجود. (٩)

قوله «مع التناهي»: كالكواكب السبع السيارة.

قوله «اوعدمه»: كمعلومات البارى (١٠) عزاسمه و كالنفس الناطقة على مذهب الحكاء.(١١)

النسب الأربع

قوله «والكليان ان تفارقا كلياً من الجانبين فتباينان»: اى: كل كلين (١٢)

الحدَّم عليه بانه ممتنع فرض الصدق على كثيرين او غير ممتنع.

ثم المفهوم الذي يستعرضه العقل فتارة يحكم عليه بانه جزئى و تارة بانه كلى لايلزم ان يكون ممكنا فان السقل بستعرض مفهومات الحالات و يتكلم عليها بما هى مفهومات لا بما انها لما تماس بالخارج او لانماس لها به فلا تعترض على المصنف اذ قال: استنمت افراده، بان ممتنع الوجود كيف يجوز المعتل فيه الصدق على كثيرين ويمكم بانه كلى فان المقل كها اسبقناك يستعرض مثلا مفهوم شريك البارى فلايجدنى هذاالمفهوم الذي يستحضره ما يحدده و يقيده و يشخصه حتى يمكم عليه بانه جزئى بل يجده مفهوماً مرسلا ولذلك يمكم عليه بانه كل (التقريب ص٢٥-٣١)

⁽٥) ف ذلك التقسيم تنبيه على دفع ما زعمه بعضهم من أن الكلي لابد وأن يكون افراده موجودة

لابد من ان يتحقق بينها احدى النسب الاربع:(١٣) التباين الكلى والتساوى والعموم المطلق و العموم من وجه وذلك، لانها اما ان لايصدق شىء منها على شىء من افراد الاخر او يصدق فعلى الاول فها متباينان (١٤) كالانسان والحجر وعلى الثانى فاما ان لايكون بينها صدق كلى من جانب اصلاً او يكون فعلى الاول فها اعم و اخص من وجه (١٥) كالحيوان والابيض (١٤) و على الثانى فاما ان يكون الصدق الكلى من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول فها متساو يان (١٧) كالانسان والناطق وعلى الثانى فها اعم و اخص مطلقا كالحيوان و الإنسان.

فرجع (۱۸) التساوى الى موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق و كل ناطق انسان و مرجع التباين الى سالبتين (۱۹) كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر و لا شيء من الحجر بانسان. و مرجع العموم والخصوص مطلقاً الى موجبة كلية موضوعها الاخص و محمولها الاخص نحو كل انسان حيوان و بعض الحيوان ليس بانسان. و مرجع العموم من وجه (۲۰) الى موجبة جزئية و سالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان ابيض و بعضه ليس بابيض و بعض الحيوان.

قوله «ونقيضا هما كذلك» يعنى: ان نقيضي المتساويين أيضاً متساويان(٢١)

فى الحارج و ذلك انهم لمارأ وا قول بعضهم ان الكلى مشترك بين كثيرين ظنوا الاشتراك بحسب الحارج على ماهوالمتبادرمنه فنبه على بطلان زعمهم بتقسيمه الكل على الممتنع والممكن.(محمدعل)

⁽ه) لا يخفى أن المتساويين كما ذكر، عبارة عن الكلين اللذين يكون الصدق الكل ببنها من الجانين و هذا المعنى متساوى النسبة بالقياس الى عينى المتساويين ونقيضيها فلا وجه للتعرض الى بيان السسبة بين التقيضين ثانياً و هكذا الكلام فى البواق الآنية اللهم الا أن يدعى أن الكلام أولاً أنما هو غصوص بالمبنين كما يظهر من بعضهم.

و فيه حمع أنه قول لايعاضده دليل أنه لا معنى لتخصيص الكلام بالعينين لان النقيضين عينان بالنسبة الى العينين والعينان نقيضان بالنسبة الى القيضين فكما يصع أن يقال: أن الإنسان عين واللاانسان نقيض، فكذلك بصح العكس من غير تفاوت كما يشهد به بعض كلمات الحشى أيضاً بعيد هذا، نعم يمكن أن يقال: أن غرضهم من ذلك تسهيل الامر للطلاب بأن يمكوا بعد ملاحظة النسبة بين الشّيئين و معرفة أنه من أى أنواع النسب الاربع بأن بين نقيضيها تساو يااو تباينا من غير أن يحتاجوا الى

النب الاربع ______ ٣٢

و نقيضًا هما بالعكس و الا فمن وجه و بين نقيضيهما تباين جزئي(ه)

اى: كلما صدق عليه احد النقيضين(٢٢) صدق عليه النقيض الآخر اذلوصدق احدهما بدون الاخر لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين (٢٣) فيصدق عين الاخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين و هذا(٢٤) يرفع التساوى بين المينين. مثلاً لو صدق اللاانسان على شيء(٢٥) و لم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق عليه ههنا بدون الانسان هذا خلف.(٢٦)

قوله «و نقيضا هما بالعكس»: اى: نقيضا الاعم والاخص مطلقا اعم و اخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الاعم اخص و نقيض الاخص اعم بمعنى: ان كلّما صدق عليه نقيض الاخص و ليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم.

اما الاول:(٢٧) فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص (٢٨) لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم هذا خلف(٢٩)

مثلاً لو صدق اللاحيوان على شيء بدون اللاانسان لصدق عليه الانسان و يمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين (٣٠) فيصدق الانسان بدون الحيوان. و اما الثاني: (٣١) فلانه بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص (٣٢) لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضا هما و هما العينان متساويين كمامر (٣٣) وقد كان العينان اعم واخص مطلقا هذا خلف. قوله «و الا فهن و جه»: اى: ان لم يتصادقا كلياً من الجانبن ولا من جانب

واحد اصلاً فن وجه. قوله «تباین جزئی»: التباین الجزئی هو صدق کل من الکلین علی شیء بدون

ملاحظة النسبة بينها ايضاً عليحدة فتأمل. (ميرزامحمدعلى)

^(•)قوله و بين نقيضيها تباين جزئي: هو ان يصدق كل من المفهومين بدون الاخر في الجملة سواء لم يتصادقا معاً اصلاً كالمتباينين او تصادقا في بعض المواد و لم يتصادقا في بعض آخر كالمعموم من وجه فيهم التباين الجزئي، التباين الكلي والعموم من وجه اذ لم يحصل في ضمن كل منها ولذا لم يذكره المصنف في نسب الكليات.

الاخر(٣٤) فى الجملة(٣۵) فان صدقا معاً ايضاً كان بينها عموم و خصوص من وجه و ان لم يتصادقا معاً اصلاً كان بينها تباين كلى، فالتباين الجزئى يتحقق(٣٦) فى ضمن العموم و الخصوص من وجه و فى ضمن التباين الكلّى أيضاً.

ثم أن الامرين اللذين بينها عموم من وجه فقد يكون بين نقيضيهما ايضاً عموم من وجه كالحيوان والابيض فان بين نقيضيها و هما اللاحيوان واللاابيض ايضاً عموماً من وجه و قد يكون بين نقيضيها تباين كلي(٣٧) كالحيوان و اللاانسان(٣٨) فان بينها عموماً من وجه و بين نقيضيها و هما اللاحيوان و الانسان مباينة كلية(٣١) فلهذا (٤٠) قالوا(٤١): أن بين نقيضى الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئياً لا العموم والخصوص من وجه قط ولا التباين الكلى فقط.

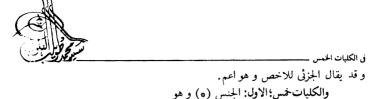
قوله «كالمتباينين»: اى: كما ان بين نقيضى الاعم(٤٢) والاخص من وجه مباينة جزئية، كذلك بين نقيضى المتباينين تباين جزئى فانه لماصدق كل من العينين (٤٣) مع نقيض عين الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الاخر فيصدق كل من النقيضين الجزئى.

ثم انه قد يتحقق فى ضمن التباين الكلى كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيها ـوهما اللاموجودواللامعدوم ـ ايضاً تبايناً كلياً (٤٥) و قد يتحقق فى ضمن العموم و الخصوص من وجه كالانسان و الملاحجر عان بين نقيضيها ـوهما اللاانسان و اللاحجر عموماً من وجه، فلهذا قالوا: ان بين نقيضيها مباينة جزئية حتى يصح فى الكل هذا (٢٦)

واعلم ايضاً: ان المصنف اخرذ كرنقيضي المتباينين (٤٧) لوجهين:

الاول: قصد الاختصار بقياسه (٤٨) على نقيضى الاعم و الاخص من وجه. (١٩) الثاني: ان تصور التباين الجزئى من حيث انه مجرد عن خصوص فرديه (٥٠) موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه و التباين الكلى فقبل ذكر فرديه كليها

⁽ه)قوله كالمتبايين جميني أن النسبة بين نقيضي الاعم من وجه و هي التباين الجزئي كالنسبة بين نقيضي المتبايين ولايحق ما في هذا التشبيه من حل المعلوم على الجمهول فائه لم يسبق بيان النسبة بين نقيضي المتبايين حتى يشبه به النسبة بين نقيضي الاعم والاخص من وجه و لكن داعي الاختصار اهاب به الى ارتكاب هذا الهذور(التقريب ص٨٥)



لايتأتى ذكره.

قوله «وقد يقال»: يعنى: ان لفظ الجزئى كها يطلق على المفهوم الذى يمتنع ان يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الاخص (۵۱) من شيء و على الاول يقيد بقيد الحقيق (۵۲) و على الثانى بالاضافى، و الجزئى بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول اذ كل جزئى حقيقى فهويندرج تحت مفهوم كلى عام واقله المفهوم (۵۳) والشيء والامر ولا عكس (۵۶) اذ الجزئى الاضافى (۵۵) قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان.

ولك ان تحمل فوله: «وهو اعم» (۵٦) على جواب سؤال مقدر، كان قائلاً يقول: «الاخص على ما علم سابقاً هوالكل الذى يصدق عليه كلى آخر صدقاً كلياً ولايصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئى الاضافى لايلزم ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقياً، فتفسير الجزئى (۵۷) الاضافى بالاخص بهذا المعنى(۵۸) تفسير الاعم بالاخص» فاجاب بقوله: «و هو اعم» اى: الاخص المذكور هيهنا اعم من الاخص المعلوم آنفاً (۵۸) و منه يعلم: ان الجزئى بهذا المعنى اعم من الجزئى الحقيق (۲۰) فيعلم: بيان النسبة التزاماً و هذا من فوايد بعض مشايخنا طاب ثراه.

ف الكليات الخمس

قوله «والكليات»: اى: الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر(٦١) في

(٠)قول المصنف الاول الجنس: اعلم انه جرت عادتهم على تقديم الجنس على بواق الكليات ثم
 تقديم النوع على الثلاثة الباقية ثم تقديم الفصل على الاخيرين ثم تقديم الحاصة على المرض العام.

فان قبل: هذا ينا في ماسبق في وجه تقديم الجنس على النوع كها هوظاهر فكيف التوفيق؟

اما تقديم الجنس على التوع فلكونه جزه منه والجزء مقدم على الكل بالطبع فقدم بالوضع ايضاً ليتوافقا و اما على الفضل، فلكونه اعم منه فهو اشهرواجلى والاجلى بقدم على الاخنى و لذا يقدم عليه فى الحد التام ايضاً كما سيأتى و اما على الحاصة والعرض العام فلكونه جزء الماهية و كونها خارجين عنها واما تقديم النوع على الفصل فلانه عين حقيقة الافراد و هو جزئها والكل مقدم على الجزء و لذا قدم الكاتبي على الجنس ايضاً.

المقول على الكثرة (ه) المختلفة الحقايق فى جواب ماهو،فان كان الجواب عن الماهية وعن يعض المشاركات هوالجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان

الذهن او فى الخارج منحصرة فى خسة انواع(٦٢) و اما الكليات الفرضية التى لا مصداق لها لا خارحاً ولا ذهناً (٣٣) فلا يتعلق بالبحث عنها غرض معتدبه.

ثم الكلى اذانسب الى افراده(١٤) المحققة فى نفس الامر فاما ان يكون عين حقيقة لله الافراد و هو النوع او جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك (٦٥) بين شىء منها و بين بعض آخر فهو الجنس والا فهو الفصل و يقال لهذه الثلاثة ذاتيات(٢٦) او خارجاً عنها و يقال له العرض(٢٧) فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا يختص فالاول هو الخاصة و الثاني هو العرض العام (٨٦) فهذا دليل انحصار الكليات فى الخمس. قوله «المقول»: اى: الحمول.

قوله «في جواب ماهو»: ماهو سؤال عن تمام الحقيقة. (٦٦) فان اقتصر في

قلنا: الكل يتصور تارة بالاجال و تارة بالتفصيل فعل الاول يكون هو مقدماً على الجزء و على الناق بالمكس كالسكنجين مثلاً فانه اذا تصور بالنظر الاجالى لايخطر في الذهن واحد من الجل والعسل اصلاً بخلاف ما اذا تصور بالنظر التفصيل فانه لابد و ان يكون بعد تصوركل واحد من الجزئين، هو هكذا البيت بالنسبة الى السقف و الجدران فيصح الرجهان على الاعتبارين وقد اشارالى ذلك الشيخ الرئيس في الشفا حيث قال: «ان الجنس ما لم يخطر بالبال و معنى النوع يخطر بالبال ولم تراع النسبة بينها في هذه الحال المكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر بالبال ولا يلتفت الذهن ألم تراع النسبة بينها في هذه الحال

فان قبل: هذا اتما يقتضى جواز الامرين بلاترجيح بينهما و لايكون ح جهة لاختصاص الاعتبار الاول بالفصل و النوع والاعتبار الثانى بالجنس و النوع.

فلت: نممه لكن الجنس لكونه اعم واعرف واجلى من النوع كان اولى بالاعتبار الثانى والفصل لعدم عموميته و اعرفيته كان اولى بالاول فتأمل.

و اما تقديم النوع على الخاصة والعرض العام فلها ذكر فى تقديم الجنس عليهما وكذا تقديم الفصل عليهما و اما تقديم الخاصة على العرض العام فلكونها مختصة بافراد حقيقة واحدة دونه فلذلك رتب المصنف الكليات على هذا النسق.(ميرزاعمدعلي)

⁽ه) قول المصنف و هو المقول على الكثرة...: اى الكل المقول، فان المقسم معتبر فى جميع الاقسام لشهرته وظهور امره بينهم ف «الكلى» جنس للكليات الحمس و «المقول على الكثرة المختلفة الحقايق، فصل يخرج النوع لكون مقولاً على الكثرة المتفقة الحقايق كماسيذكر، و «فى جواب ماهو» فصل ثان يخرج الثلاثة الباقية اعنى: الفصل و الحاصة و العرض العام، لان الاولين لايقعان في جواب «ماهو»

السؤال على ذكر امر و احد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور امراً شخصياً او الحدالتام ان كان المذكور حقيقة كلية و ان جع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور، ثم تلك الاموره فيقع النوع ايضاً في الجواب(٧٠) و ان كانت مختلفة الحقيقة المتحدة في المسؤل عنه تمام الحقيقة المتحدة في المسؤل عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقايق المختلفة وقد عرفت ان التمام الذاتي المسترك بين الحقايق المختلفة و الجواب(٧٠) فالجنس لابدان المشترك بين الحقايق المختلفة هو الجنس و الجواب(٧٠) فالجنس لابدان يقع جواباً عن الماهية و عن بعض الحقايق المخالفة لها المشاركة اياها في ذلك الجنس، فان كان(٧٠) مع ذلك جواباً عن الماهية و عن كل و احدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس قريب كالحيوان(٤٠) حيث يقع جواباً عن الماهية و عن كل ما يشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقم(٧٥) جواباً عن المسؤال كل ما يشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقم(٧٥) جواباً عن السؤال كل ما يشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقم(٥٥) جواباً عن السؤال كل المنسان و المخبر و الفرس ولا يقع جواباً عن السؤال بالانسان و الشجر و الفرس مئلاره)

بل في جواب «اي شيء» كما سيأتي والاخير لايقع في الجواب اصلاً.

و يظهر من بعضهم: ان حلفه لدفع الاستدراك ، فان المقول على الكثرة يغنى عنه لكونه مرادفاً له الا ان دلالته تفصيلية و دلالة الكلى اجالية فان الكلى كها ذكر هو «مفهوم لايمتنع فرض صدقه على كثيرين» اى: هوصالح بمجرد تصوره للحمل عليها وهذا هو المراد من «المقول على كثيرين» كها لايخنى و لذا اعترض الامام الرازى على الشيخ: بان زيادة لفظ «الكلى» غير عتاج اليه لانه كالمرادف للمقول على كثيرين. وكذا بعض المحققين في شرح الرسالة حيث قال: أن لفظ الكلى مستدرك و المقول على كثيرين جنس للخمسة و يخرج بالكثيرين الجزئى لانه مقول على واحد فيقال: هذا زيد.

اقول: والحق ان لفظ الكلى لابدمنه فى تعريف الكليات والا لم يطرد رسومها لصدقها على حدود الانواع والاجناس والفصول وغيرها اذ كها يصدق على الانسان انه المقول على الكثرة المتفقة الحقايق فى جواب ما هو، يصدق على حده اعنى: الحيوان الناطق و كذا فى البواق، فلو لم يذكر لفظ الكلى فى رسوم الكليات، لزم ان يكون حدودالانواع الواعاً وحدود الاجناس اجناساً و هكذا وليس كذلك بخلاف مالو

الحاشب	TA
.	

ذكر فانه لايصدق عل شىء من حدودها انه كل فان قيدالافراد معتبر فيه دون المقول على الكثرة و لذا ذكر بعض المحققين ان المقول على الكثرة اعم من الكل. اللهم الا ان يدعى ان قيد الافراد معتبر في المقول على الكثرة ايضاً كما يظهر من بعضهم والله اعلم.

لايقال: لعل مذهب المصنف ان حدود الكليات داخلة تحت الكليات لمساواتها لها في الصدق فلذا ترك لفظ الكلي مع كونه مذكوراً في كلمات الاكثرين.

لانانقول: ان ذلك التزام لخالفة القوم من غير ضرورة داعية لذلك ولو سلم فيفوت المقابلة بين الكليات و حدودها فلابد اما من تقدير لفظ الكلي او تقييد المقول بالافراد فتأمل.

ثم ان عبارة الاكثرين في هذا المقام، المقول على كثيرين، عدل عنها المصنف الى ذلك لمايرد عليها ظاهراً من ان افراد الكلي يجب ان لا يكون اقل من ستة فان اقل الجمع ان يكون ثلاثة مقادير مفرده والكثرة لا تطلق على اقل من اثنين فانها مقابلة للوحدة و من انها يجب ان يكون من ذوى العقول قضاء لحق الجمع بالواو والنون كها صرح به النحويون و من هذا ظهر انه لو قال فها قبل في تقسيم الكلى والجزئي: «المفهوم ان امتنع فرض صدقه على الكثرة» بدل قوله: «على كثيرين» لكان اولى وقد سبق هنالك وجه التفصى عن ذلك فتذكر.

بق هنا شىء وهو: ان الجنس جزء الماهمية كها ذكر وجزء الشىء لايكون محمولاً عليه لوجوب الاتحاد بين المحكوم عليه و به كها صوح به غير واحد فلا يجوز نعريفه بالمقول كها هو ظاهر.

الا ترى انه لا يجوزان يقال: السكنجبين عسل اوخل؟

والجواب: ان وجوب الاتحاد بين الهكوم عليه و به اتما هو بحسب الحارج دون الذهن فلاينافيه الجزئية بحسب الذهن كها في الجنس بخلاف المثال المذكور فان جزئيته بحسب الحارج ايضاً. فالمراد بقوله: «المقول» هوالمحمول بحسب الحارج.

لايقال: ان من الاجناس مالايوجد له فرد في الحارج حتى يكون محمولاً عليه بحسب الحارج فيخرج عن التمريف على ما ذكر.

لانانقول: لانسلم ذلك فان جميع الاجناس يجب ان يكون محمولاً بحسب الحارج لكن لا تحقيقاً بل فرضاً بمنى: ان العقل يفرض له فرداً خارجياً ثم يجمله محمولاً عليه بحسب الحارج و ذلك الفرض قد يكون مطابقاً للواقع و قد لا يكون وبمامر سابقاً من معنى الفرض و بيان المراد منه لايتوجه اعتراض بعض المحقيقين من شراح المتن بان اعتبار المقول على الكثرة بالفرض العقلي يستلزم جواز اجتماع الكليات الحسس في مفهوم واحد بحسب الفروض الحتلفة فلا يمكن تخصيص شىء من المفهومات بشىء من اقسام الكليات بل ذلك راجع الى الفرض العقل على هذا التقدير. انتهى

فى الكلبات الخمس _______ فى الكلبات الخمس ______

الثانى: النوع و هو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة(ه) فى جواب ماهو و قد بقال على الماهية

قوله «و قد يقال على الماهية»: اي: المقول في جواب ماهو(٧٧)، فلا يكون الا

(٠) قوله: «الثاني النوع و هو المقول على الكثرة... »; حذف لفظ الكلي في بعريف الكليات

(م) ووه. (راتاني الفرح و هو المغرق على المجتب المجتب عند المحلى المجتب المجتب المجتب المجتب المجتب الاستخناء «المقول على الكثرة» منه و فيه نظر، لان تعريف الجنس يصدق على تعريف الاجناس و كذلك تعريف النوع يصدق على حدود الانواع و هكذا تعريف المؤاسة والعرض العام اذكها أن الحيوان مقول على زيد و بشر وغيرهما، كذلك على الانسان تأمل. فلزم أن يكون حدود الاجناس جنساً و حدود الانواع نوعاً وليس كذلك، فلابد من ذكر الكلى الاخراج ذلك و المقول على الكثرة الإغراج ذلك، الان قيد الافواد معتبر في الكل دون المقول فالمقول على الكثرة الإغراج ذلك، لان قيد الافواد معتبر في الكل دون المقول فالمقول على الكثرة الاعتبار.

و ذهب الامام الرازى الى ان المقول على الكثرة كالمرادف للكل فاعترض على الشيخ بان زياة الكل غير محتاج اليها وغفل عها ذكرته مع انا لا نسلم ان المقول على الكثرة كالمرادف للكلى فان الكل اعم منه لوجود كل غير مقول على الكثرة فتأمل.

و اعلم: أن لفظ النوع كان معناه فى الوضع الاول عنداليونانيين حقيقة الشىء و ماهيته والمنطقيون لما وجدوا ماهيات للاشياء التى تحت الجنس فنقلوه اليها فاطلقوه بالاشتراك اللفظى على معنيين مختلفين يقال لاحدهما: النوع الحقيق وللاخر النوع الاضافى.

ثم اعلم: ان ديدن القدماء تقديم الجنس على النوع لتقدمه ذهناً و خارجاً فان الفصول ينضم الى الاجناس فيحصل الانواع فلذا قدمه المستنف تبعاً لهم واما التأخرون فهم يقدمون النوع لشرفه. (عبدالرحيم ره)

(وقال الشيخ محمد على ره في هذا المقام ما هذا الفظه):

قد سبق فى تعريف الجنس ما يجديك في هذا المقام فلا نعيده خوفاً من تطويل الكلام لكن هنا شىء ينبغى التنبيه له و هو ما قيل: من انا اذا قلنا: زيد و عمرو و بكر و الفرس ما هم؟ يقع في الجواب: «الحيوان» و اذا ضممنا الى ذلك الشجر، يقع الجسم النامى في الجواب و اذا ضممنا اليه الحجريقع الجسم المطلق في الجواب و هكذا فيصدق على كل واحدمنها انه المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ماهو مم انها ليست بانواع بل اجناس.

والجواب: ان المراد ان النوع هو القول على الكثرة المتفقة الحقيقة فقط اى: من غير ان يضم اليها شىء من الامور المختلفة لها فى الحقيقة فيخرج ما ذكرعن تعريف النوع فان الحيوان مثلاً انها يقال على الامور المتفقة الحقيقة مع ضميمة الفرس حتى لو اكتفى بها و لا يضم اليها شىء مما يخالفها فى الماهية.لايقع المقول(ه) عليها و على غير ها الجنس فى جواب ماهو و يختص باسمالاضافى(ه) كالاول بالحقيقى و بينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما فى الحيوان والنقطة.

كليا لا جزئياً، ذاتياً لماتحته لا عرضياً فالشخص و الصنف كالرومى و الزنجى مثلاً خارجان عنها(٧٨) فالنوع الاضافى دائماً يكون اما نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس كالانسان تحت الحيون واما جنساً مندرجاً تحت جنس آخر كالحيوان تحت الجسم النامى فنى الاول يتصادق النوع الحقيق والاضافى و فى الثاني يوجد الاضافى بدون المقيق و يجوز ايضاً تحقق الحقيق بدون الاضافى(٧٩) فيا اذا كان النوع بسيطاً لاجزء له حتى يكون جنساً له و قد مثل بالنقطة و فيه مناقشة (٨٠) و بالجملة النسبة بينها هى المعموم من وحه (٨١).

قوله «والنقطة»: (٨٢) النقطة طرف الخط و الخط طرف السطح و السطح طرف

الحيوان ولاغيره من الاجناس في الجواب البتة.

(ه) الفسير المستر في «بقال» للنوع وقوله: «المقول» صفة للماهية بحال متعلقه ولذا لم يؤتث و قوله: «الجنس» مرفوع على انه نايب فاعل للسقول وقوله: «في جواب ماهو» متعلق بالمقول لابيقال و خرج بهذا القيد الفصل والحناصة و العرض العام فان الجنس كالحيوان و ان جاز ان يكون مقولاً عليها و على غيرها، لكن لايكون مقولاً عليها في جواب ماهو، اذ ليس تمام المشترك بينها وبين غيرها بل ليس ذاتياً لما اصلاً، هذا.

ولا يمنى أنه يرد على المسنف احدالامرين: اما اشتمال التعريف على شيء زايد و اما اشتماله على من أفراد المحدود وذلك، لانه أن أواد بالماهية المعنى الاعم الشامل لما يقال في جواب ماهو وغيره، لزم الثانى، لصدقه على الصنف والشخص على ماسياتى اليه الاشارة مع أنها ليسا بنوعينه و أن أواد بها ما يكون مقولاً في جواب ماهو كما فشره الحشى، لزم الاول ضرورة أن الفصل والحاصة والعرض المام ح تخرج أولاً بقوله على الماهية، لعدم كونها مقولة في جواب ماهو فلا يحتاج الى القيد الاخير كما هوظاهر فيكون حشواً زايداً. (عمدعلى)

(ه)قول المصنف ويختص باسم الاضاف: ولوقال: ويسمى الثانى بالاضاف والاول بالحقيق
 كان اولى.

ثم أنما سمى الاول بالحقيق، لان نوعيته أنما هي بالنظر الى حقيقة واحدة في افراده. والثاني بالاضاف، لان نوعيته بالاضافة والنسبة الى مافوق.

و ربما يقال في وجه التسمية انه: لابد في نوعيَّته من اندراجه مع نوع آخر تحت جنس كمامر فيكون

ق الكلبات الخنس

ثم الاجناس(٥) قد تترتب

الجسم فالسطح غير منقسم فى العمق، والخط غير منقسم فى العرض والعمق فالنقطة غير منقسم فى الطول و العرض و العمق فهى غرض لايقبل القسمة (فى الجهات خ ل) اصلاً و اذا لم يقبل القسمة اصلاً لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس و فيه نظر، لان هذا يدل على انه لا جزء لها فى الخارج و الجنس ليس جزء خارجياً (٨٣) بل هومن الاجزاء العقلية فجاز ان يكون للنقطة جزء عقل (٨٤) و هو جنس لها و ان لم يكن لها

مضايفاً له . (محمدعلي)

(ه) اعلم سو فقلالله تعالى وايانا الى سواه الطريق و دين الحق... : ان الفلاسفة وجماً كثيراً من علياء الإسلام قد مهدوا اصلاً فاسداً و بنواعليه فروعاً كثيرة لاتحسى والشجرة تبنئى عن الثرة و ذلك :

ان الله تبارك و تعالى لما كان واحداً حقيقياً من جمع الجهات ليس للتركيب فيه مدخل بوجه من الوجوه لاخارجاً ولاعقلاً ولا وهماً و لاغيرها لان كل مركب عتاج الى اجزائه المركبة مها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ه قالوا: ان ذلك الواحد الحقيق لايجزز ان يكون مبده الالفعل واحد والالزم تعدد الجهات فيه، فذهبوا الى ان الصادر الاول جوهر واحد وهو العقل الاول و هو علوقه لاغير و ذلك أنه واحد فلا يصدر عنه الاواحد و هذاالصادر الاول له اعتبارات ثلاثة: وجوده في نفسه ووجوبه بالفير وامكانه لذاته فيصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عقل و باعتبار وجوده بالفير يصدر نفس و باعتبار المكانه لذاته يصدر جسم هوالفلك الاول و كذلك بصدرمن المقل الثانى عقل ثالث ونفس ثانية وفلك ثان و هكذك الله المقل العائر الذى في مرتبة التاسع من الافلاك و هو فلك القمر و يسمى «المقل الفعال» المركبات بحسب الاستعدادات المؤكل المالم السفل المفيض للصور و النفوس على البسائط و على المركبات بحسب الاستعدادات المسبة عن الحركات الفلكة و الاتصالات الكوكية.

و هذا الذى ذكروه لم يقم عليه دليل عقلى كها اعترف به المحققون، والادلة النقلية من الكتاب والسنة والاجاع والدليل العقل ايضاً تنادى بفساده و تكذيبه و انه لامؤثر فى الوجود فى ايجاد الموجودات الاالله الواحد الذى ليس له شريك فى الملك وكبره تكبيراً و ليس ذلك الامن جهة تعويلهم على العقول الناقصة المشوبة بشوائب الاوهام وعدم الاطلاع عن اخبار المعصوبين الطاهرين صلوات الله عليم اجمين ولذا ترى المتأخرين من الحكماء و من يهذو حذوهم من فرق المسلمين اؤلواكلامهم بان مرادهم ان تلك المقول المجردة هى آلات و وسائط بين الله سبحانه و بين مخلوقاته يتسبب بها الى خلق ما خلق كهايتسبب النجار الم قطع المخشبة بالمنشار والكاتب الى الكتابة بالقلم وكالوالدين في حصول الاولاد مثلاً مع ان بعضهم صرح بخلافه (انشاءالله گربه است) و بالجملة فهذه العقول العشرة عندهم هى جواهر بجردة عن المكان والمدة والمادة. و لتنقيح المبحث و بيان الايرادات الواردة عليه و تحقيق الحق فى المسألة و بيان الواقع فى المرحلة، موضع آخر و لسان آخر وسمع آخر فندير. (ميرزاعمدعلى)

متصاعدة الى العالى و يسمى جنس الاجناس والانواع (قدتترتب خل) متنازلة الى السافل و يسمى نوع الانواع و ما بينها متوسطات.

الثالث: الفصل و هو القول(ه) على الشيء في جواب «اى شيء هو في ذاته» فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب

جزء في الحنارج.

قوله «متصاعدة»: بان يكون الترقى من خاص الى عام (٨٥) و ذلك (٨٥) لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس(٨٥) و هكذا الى جنس الذى لا جنس له فوقه و هو العالى و حنس الاحناس كالجوهي

قوله «متنازلة» بان يكون التنزل من عام الى خاص و ذلك (٨٨) لان نوع النوع (٨٨) يكون اخص من النوع و هكذا الى ان ينتهى الى نوع لا نوع تحته و هو السافل و نوع الانواع كالانسان.

قوله (و ما بينها متوسطات): اى: ما بين العالى و السافل فى سلسلتى الانواع والاجناس يسمى متوسطات(١٠) فما بين الجنس العالى و الجنس السافل اجناس متوسطة ومابين النوع العالى و النوع السافل انواع متوسطة (١٦) هذا ان رجع الضمير الى مجرد العالى و السافل و ان عاد الى الجنس العالى و النوع السافل المذكورين صريحاً (٢٦) كان المعنى: ان ما بين الجنس العالى والنوع السافل متوسطات: اما جنس متوسط فقط (١٣) كالنوع العالى او نوع متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط و نوع متوسط معاً كالجسم النامى.

ثم اعلم: أن المصنف لم يتعرض للجنس المفرد (٩٤) والنوع المفرد أما لان الكلام فيا يترتب والمفرد ليس داخلاً في سلسلة الترتيب (٩٥) و أما لعدم تيقن وجودهما.

قوله «اى شيء»: اعلم: ان كلمة «اى» موضوعة ليطلب بهامايميزالشي

⁽ه)قوله و هو المقول...: اى الكل المقول، فان المتسم معتبر فى جميع الاقسام فالكلى بمنزلة الجنس يشتمل الكليات الحنسية و خرج بقوله: «المقول على الشيء فى جواب اى شيء» ، النوع و الجنس، لانها لايقالان فى جواب «اى شيء» بل فى جواب «ماهو» كما تقدم، والعرض العام ايضاً،

يشاركه(٩٦) فيا اضيف اليه هذه الكلمة. مثلاً اذا ابصرت شبحاً عن بعيد و ايقنت انه حيوان لكن ترددت فى انه هل هو انسان او فرس او غيرهما؟ تقول: اى حيوان هذا؟ فيجاب بما يخصصه و يميزه عن مشاركاته فى الحيوانية. اذا عرفت هذا فنقول:

اذا قلنا: «الانسان اى شىء هو فى ذاته» (۱۷) كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان (۱۸) يميزه عها يشاركه فى الشيئية فيصح ان يجاب بانه: «حيوان ناطق» كما صح ان يجاب بانه: «المناقب (۱۰) فيلزم صحة وقوع الحد (۱۰۰) فى جواب «اى شىء هو فى ذاته» (۱۰۰) و ايضاً يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد التام و هذا مما استشكله الامام الرازى (۱۰۲) فى هذا المقام (۱۰۳) و اجاب عنه صاحب الحاكمات: بان معنى اى و ان كانت بحسب وضع الملغة لطلب المعيز مطلقا (۱۰۴) لكن ار باب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا فى جواب ما هو. و بهذا يخرج الحد (۱۰۵) والجنس ايضا. (۱۰۸) و للمحقق يكون مقولا فى جواب ما هو. و بهذا يخرج الحد (۱۰۵) والجنس ايضا. (۱۰۸) و المنطوسي رحمة الله تعالى عليه هيهنا مسلك آخر ادق و اتقن و هو: انا لا نسأل عن الفصل الأبعد ان نعلم ان للشىء جنساً (۱۰۷) بناء على انما لا جنس له لا فصل له (۱۰۸) و اذا علمنا الشيء بالجنس فنطلب ما يميزه عن المشاركات فى ذلك الجنس فنقول: الانسان اى شيء هو فى ذاته فتعين الجواب: بانه ناطق (بالناطق خ ل) لا غير (۱۰۹) فكلمة «شيء» فى التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذى يطلب ما يميز الشيء عن فكلامة فى ذلك الجنس فحينلذ يندفع الاشكال بحذا فيره (۱۱۸)

قوله «فقريب»: كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن جميع المشاركات في جنسه القريب و هو الحيوان.

قوله «فبعيد»: كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشار كات

لانه لايقال فى الجواب اصلاً على ماهو التحقيق وسيأتى و خرج بقوله «فى ذاته» الحناصة، لانها انما يقال فى جواب «اى شىء هو فى عرضه» و كذا العرض العام لوقلنا بجواز وقوعه فى الجواب.

ثم الفصل فى اللغة: القطع، يقال: فصلته فانفصل، اى: قطعته فانقطع،ثم استمعل بمعنى ما تميز به شىء عن شىء لازماً كان او مفارقاً ذاتياً او عرضياً استمعالاً للمصدوعينى الفاعل كالعدل بمعنى العادل، ثم نقله المنطقيون الى الذاتى المتميز به الشىء عن الآخر استمعالاً للمطلق فى المقيد. (عمدعلم)

الخاشة الماسية الماسية

و اذا نسب(ه)الى ما يميزه فقوم و الى ما يميزه عنه فمقسم. والمقوم للعالى (ه) مقوم للسافل

في جنسه البعيد وهوالجسم النامي.

قوله «واذانسب»: الفصل له نسبة الى الماهية التى هو فصل مميز لها و نسبة الى الجنس الذى يميز الماهية عنه من بين افراده فهو بالاعتبار الاول يسمى مقوماً (١١١) لانه جزء للماهية و عصل لها و بالاعتبار الثانى يسمى مقسماً لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجوداً يحصل قسماً وعدماً يحصل قسماً آخر كها ترى فى تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق.

قوله «والمقوم للعالى»: اللام للاستغراق (١١٢) اى: كل فعسل مقوم للمالى (١١٣)فهوفصل مقوم للسافل لان مقوم العالى جزء للسافل وجزء للمالى (١١٣)فهوفصل مقوم للسافل لان مقوم العالى جزء للسافل. ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالى عنه فيكون جزء مميزاً له و هو معنى المقوم. وليعلم ان المراد بالعالى هيهنا (١١٥) كل جنس او انوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر او لم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته و سافل بالنسبة الى ما نوقه.

⁽ه) قوله «واذانسب»: اى الفصل الى النوع الذى ييزه عن الانواع المشتركة معه فى جنس، فالفصل من هذه الناحية يقال له: «مقوم» لانه جزء ذاق للنوع و الجزء من مقومات ماتركب منه. و اذا نسب الى الجنس الذى ميز عن سائر انواعه نوعا بخصوصه فالفصل بهذا الاعتباريقال له: «مقسم» لانه قسم الجنس الى قسم فيه هذا الفصل والفارق و قسم ليس فيه هذا الفصل والفارق، مثلاً الناطق اذانسب الى الانسان فهو مقوم له، لانه ذاتى من ذاتياته، و اذانسب الى الحيوان الذى ميز عن سائر انواعه هذا النع مقوم له، لانه ذاتى من ذاتياته، و اذانسب الى الحيوان الذى ميز عن سائر انواعه هذا النع مقوم له، لانه ذاتى من ذاتياته، و اذانسب الى الحيوان غير ناطق وهو الانسان وحيوان غير ناطق وهو غير الانسان التي وحيوان غير ناطق وهو غير الانسان التي من ٣٥٠)

⁽ه)قال «والمقوم للعالى»: كالنامى المقوم للجسم النامى الذى هوالشجر وغيره من كل جسم له به وم للسافل الذى هو الحيوان و الانسان ايضاً، فان الحيوان والانسان بما يشتركان فى الجسم مع غيرهما من الاجسام فاذا تميز الجسم النامى عن غيره من انواع الاجسام بالنامى فقد تميز الحيوان والانسان أيضاً عن سائر انواع الاجسام بانها ناميان لان الجسم النامى جزء من الحيوان و من الانسان، فالميزة التى تكون نصيبه نصيب ما تركب منه الحيوان والانسان (التقريب صه)

قوله «ولاعكس»: اى كلياً (١١٤) بمنى انه (١١٧) ليس كل (١١٨) مقوم للسافل مقوماً للعالى فان الناطق مقوم للسافل الذى هو الانسان وليس هو مقوماً للعالى الذى هو الحيوان.

قوله «والمقسم بالعكس»: اى كل مقسم للسافل (١١٩) مقسم للعالى

(ه)قوله «ولاعكس»: اى و مقرم السافل لايكون مقوماً للمالى، لان السافل لا يترق الى المالى حتى يكسبه بميزاته و خصوصياته، بخلاف العالى فان المالى اذاقيد بقيود و خصص بمخصصات نزع عن نفسه عنوان العلو والعموم وصار هو السافل عيناً والسافل يكنه بعد حذف غصصاته وقيوده ان يصبر عالياً ولكنه خلاف مفروض المبحث هنا فان المميزات اذا لحقت الحقيقة صغرتها عن نفسها قبل لحوقها بها، فهذا الحيوان قبل ان يلجث ماثر الناطق كان اوسع دائرة من نفسه عتاجة الى ان يمذف السافل عن نفسه بميزات السافل لا تسرى الى العالى، لان سراية السافل الى العالى عتاجة الى ان يمذف السافل تربطه الى المبرزات التى تبعده عن العالى وتصغر دائرته بالنسبة الى عمومه وانتساب المقومات الى السافل تربطه الى مكانه البعيد عن العالى وبين حذف الميزات ولحوقها تمانع، فكيف تسرى مقومات السافل الى العالى؟ واما مقومات العالى في انه تربية فهى تقربه الى السافل فضلا عن كون العالى جزء للسافل دخيلا فى مقام ذاته فهو يمده بجوهريته والسافل ليس جزء للعالى حى يوصل عدى الدائية ولاعين العالى ولامثل العالى فليست من طريق السافل مندوحة يتوصل بهالى العالى حى يوصله شيئاً من عيزاته الذاتية . (التعريب ص٣٥)

(ه) قوله والمقسم بالمكس: اى ان ما يقسم السافل بالملازمة يقسم المالى، لان السافل و هو الحيوان مثلا اذا انقسم الى ناطق و غير ناطق فقد اوجب الحيوان نفسه ان ينقسم النامى الى ناطق و غير ناطق فقد اوجب الحيوان نفسه ان ينقسم النامى الى ناطق و غير ناطق لان النامى جزءه والحقيقة الملتشمة من اجزاء اذا انشطرت، انشطرت معها اجزاؤ ها اذهى ليست وراء الاجزاء شيئا. و اما ما يقسم العالى فلا يقسم السافل، لان العالى الذى يكون جزء للسافل هو، لابحاله من خصوصيات وتشعبات، لانه اذا روعيت هذه التشعبات والحصوصيات فيه مهاين باطلاقه جزء بل بشعبة منه عيث تلائم هذا السافل و اما الاطلاق على ارساله فى الشعب و المخصوصيات فهو مباين له لاجزء منه، مثلا الجلسم الذى هو جزء فى الجسم النامى هو الجسم من حيث هو مفضوضاً عن كونه جاداً ونباتاً وحيواناً فان هذه الخصوصيات اذاروعيت فيه لم يكن جزء للنامى الا عرص شعبة النباتية والحيوانية لا مطلقاً فلذا لاينحفظ ارتباط العالى بالسافل الامع غض النظر عن خصوصياته التى تشطره و تشعبه ومع غض النظرعن خصوصياته التى تشطره و تشعبه ومع غض النظرعن خصوصياته التى تشطره و تشعبه ومع غض النظرعنه كيف تسرى الى السافل ؟ اذن فتقسيمات العالى مع معرفته (التقريب ص ٣٥-٣٣)

الرابع: الخاصة و هو الخارج المقول (ه) على ما تحت حقيقة واحدة

فقط.

الخامس: العرض العام و هو الخارج المقول عليها وعلى غيرها. و كل منها ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود، بيّن يلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصور هما و النسبة بينها الجزم باللزوم و غيربيّن

ولاعكس اى: كلياً. (١٢٠)

اما الاول: فلان السافل قسم من العالى فكل فصل حصل للسافل قسماً فقد حصل للعالى قسماً لان قسم القسم قسم.(١٢١)

و اما الثانى: فلان الحساس مثلاً مقسم للعالى الذى هوالجسم النامى وليس مقسماً للسافل الذى هوالحيوان.(١٢٢)

قوله «وهوالخارج»: اى: الكلى الخارج، فان القسم معتبر فى جميع مفهومات الاقسام.

و اعلم: ان الخاصة (١٢٣) تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالقوه للانسان والى غير شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالفعل له.

قوله «حقيقة واحدة»: نوعية او جنسية (١٢٢) فالاول خاصة النوع كالضاحك (١٢٥) و الثانى خاصة الجنس كالماشى، فالماشى خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فافهم. (١٢٦)

قوله «و على غير ها»: كالماشى يقال على حقيقة الانسان و على غيرها من الحقايق الحيوانية.

قوله «وكل منها»: اى: كل من الخاصة والعرض العام. و بالجملة الكلى

⁽ه) قول المصنف الحاصة وهو الحارج المقول...: خرج بالحارج، الذاتيات الثلاثة و بالقيد الاخبراعنى: قوله: «فقط» العرض العام، لانه كما سيجىء لايختص بافراد حقيقة واحدة والئاء في الحناصة للنقل من الوصفية و ذلك لان اللفظ اذا نقل من الوصفية الى الاسعية لغلبة الاستعمال كان اسعيته فرعاً لوصفيته فاشبه المؤثث في ان في كل واحد منها فرعية اذ المؤثث فرع المذكر فادخل عليه التاء دلالة على

الذی هو عرضی لافراده اما لازم و امامفارق اذ لایخلو اما ان یستحیل انفکاکه عن معروضه (۱۲۷) اولا فالاول هو الاول (۱۲۸) والثانی هوالثانی.

ثم اللازم ينقسم بقسمين، (۱۲۹) احدهما: انه اى لازم الشيء اما لازم له بالنظر الى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجوده فى الحارج او فى الذهن و ذلك بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق فى الذهن اوفى الحارج كان هذا اللازم ثابتاً له (۱۳۰) واما لازم له بالنظر الى وجوده، اى: الى خصوص وجوده الحارجى او الذهنى و هذا القسم (۱۳۱) بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلا ثة: لازم الماهية كزوجية الاربعة، و لازم الوجود الخارجى كاحراق النار، و لازم الوجود الذهنى ككون حقيقة الانسان كلية (۱۳۲) و هذا القسم يسمى معقولاً ثانيا. (۱۳۳) ايضاً.

والثانى (۱۳۲) ان اللازم اما بين اوغير بين والبين له معنيان: احدها: اللازم الذي يلزم تصوره من تصور اللمزم (۱۳۵) كما يلزم تصور البصر من تصور العمى و هذا يقال له: «البين بالمعنى الاخص» و حينني (۱۳۶) فغير البين هو اللازم الذي لايلزم تصوره من تصور الملزوم كالكاتب بالقوة للانسان. والثانى من معنى البين هواللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم و(تصورخ ل) النسبة بينها الجزم باللزوم كزوجية الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة والزوجية و نسبة الزوجية اليها يحكم جزماً بان الزوجية لازم لما و ذلك يقال له: البين بالمعنى الاعم (۱۳۷) و ح (۱۳۸) فغير البين هواللازم الذي (۱۳۹) لايلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينها الجزم باللزوم (۱۶۰) كالحدوث للعالم. فهذا التقسيم الثانى (۱۴۱) بالحقيقة تقسيمان الا ان التسمين الحاصلين على كل تقدير الها يسميان بالبين وغيرالبين.

قوله «يدوم»: كحركة الفلك فانها دائمة للفلك و أنَّ لم يمتنع انفكاكها نظراً الى ذاته.

قوله بسرعة: كحمرة الخجل وصفرة الوجل قوله «أو بطؤ»: كالشّباب.

ذلك كما ادخلت على المؤتث. (محمدعل)

⁽٥) ومنهم من حصرالعرض المفارق في سريع الزوال و بطيئه.

مفهوم الكلي

قوله «مفهوم الكلي»: اى: ما يطلق عليه لفظ الكلي (١٤٢) يعنى: «المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين» يسمى كلياً منطقياً لان المنطق يقصد من الكلي هذا المني. (١٤٣)

قوله «و معروضه»: اى: ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان و الحيوان

و فيه ان العرض المفارق ما لا يمتنع انفكاكه عن المعروض ولايلزم من ذلك ان يكون منفكا حتى ينحصر فيهما بل يجوز ان لايمتنع انفكاكه و يدوم فان عدم الانفكاك اعم من ان يكون لملاقة مثل السببية و العلية او بمجرد الانفاق.

قوله بسرعة او بطوه: اعلم: ان سريع الزوال قديكون سهل الزوال كحمرة الحنجل و قد يكون عسيره كالمشق و كذا البطىء قد يسهل زواله كالشباب و قد يعسر كالزمانة، فالمحشى اكتنى في التمثيل بسهل الزوال لوضوحه و ظهوره.

ثم هيهنا حكاية غريبة لابدع ان نذكرها وهى: ان شخصاً كان يشرب الخمر وكان يخفيه عن ابيه فذهب يوماً الى زاو ية للشرب فاذا خرج اليه ابوه و الحمر بين يديه فسأله عنه فقال: اللّبن، قال: و يلك هذا احر، قال: احر من الحنجلة و الحياء، لعن الله على من لم يستحى.(عمدعلى)

(ه) اعلم آنك أذا قلت: الحيوان كل فهناك ثلاثة أمور: الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الكل من حيث هو هو مفهوم الكل من حيث هو هو الحيوان الكل، و من حيث هو هو الحيوان الكل، و من حيث هو هو الحيوان الكل، و المنافق اللياض والسواد ذلك كها أذا قلت: الثوب ابيض فكما أن للثوب معنى لا يحتاج في تعقله الى تعقل البياض والسواد ولالابيض معنى لا يحتاج في تعقله الى تعقل النه ثوب أو خشب أو حجر مثلاً و أذا التشاحصل ثالث غيرهما، فكذلك هنا للحيوان معنى لا يفتقر في تصوره الكل والجزئي مثلاً و للكلي معنى لا يفتقر في تصوره الى تصور الحيوان أن والانسان و غيرهما و أذا تركبا حصل معنى آخر سواهما ووقد استدلوا على ذلك اى: على تناير مفهوماتها بأنه لوكان مفهوم الحيوان بأنه الجوهر القابل للإبعاد النامي الحساس المتحرك بالارادة ولا يخطر ببالنا معنى الكل اصلاً و كذا تتصور مفهوم الكل بأنه: المفهوم الذي لا يحتى فرض صدقه على كثيرين، ولا يخطر في ذهننا معنى الحيوان وأذا تغاير الاجزاء تغاير الكل والا لم يبق الفرق بين الكل و المزءو قد يستدل أيضاً بأن كون الحيوان مثايراً لمفهوم الكل و المركب مغاير لها ضرورة تغاير الاجزاء للكل فنس احد المنتسين فيكون الحيوان مغايراً لمفهوم الكل و المركب مغاير لها ضرورة تغاير الاجزاء للكل كمامر (ميرزاعمدعلي)

عقلياً و كذا الانواع الخمسة.

والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه.

يسمى كلياً طبيعياً لوجوده فى الطبايع (١٢٤) يعنى: فى الخارج على ما سيجىء (١٢٥) والمجموع المركب من هذا العارض و المعروض كالانسان الكلى والحيوان الكلى يسمى كليا عقليا اذ لاوجود له الآفى العقل. (١٤٥).

قوله «و كذا الانواع الخمسة»: يمنى: كما ان الكلى يكون منطقيا وطبيعياً و عقلياً كذلك الانواع الخمسة يمنى: الجنس و النوع والفضل و الخاصة و المرض العام يجرى فى كل منها هذه الاعتبارات الثلاثة (الثلاث خ ل) مثلاً مفهوم النوع اعنى: الكلى المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب ما هو، يسمى نوعاً منطقياً و معروضه كالانسان والفرس ،نوعاً طبيعياً و مجموع العارض والمعروض كالانسان النوع نوعاً عقلياً وعلى هذا فقس (قياس خ ل) البواق بل الاعتبارات الثلاث تجرى فى الجزئى ايضاً (١٤٧) فانا اذا قلنا: «زيد جزئى» ففهوم الجزئى اعنى: «ما يمنع فرض صدقه على كثيرين» يسمى جزئياً منطقياً و معروضه اعنى: «زيداً» يسمى جزئياً عقليا.

قوله «والحق ان وجود الطبيعى بمعنى وجود اشخاصه»: لاينبغى ان يشك فى ان الكلى المنطق غير موجود فى الحارج (١٤٨) فان الكلّية انّا تعرض للمفهومات فى المقلل و لذا كانت من المعقولات الثانية و كذا فى ان الكلّي العقلي غير موجود فيه المقلل و لذا كانت من المعقولات الثانية و كذا فى ان الكلي العقلي غير موجود فى كالانسان من حيث هو انسان (١٥١) الذى يعرضه الكلية فى العقل هل هو موجود فى الحارج بوجود افراده ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد (افراده خل)؟ والاول مذهب جهور الحكماء والثانى مذهب بعض المتأخرين و منهم المصنف و لذا قال: الحق هو الثانى (١٥٢) و ذلك لانه لو وجد الكلى فى الحارج فى ضمن الافراد لزم اتصاف الشىء الواحد بالصفات المتضادة (١٥٣) و وجود الشىء الواحد فى الامكنة المتعددة وحيناً فمنى وجود الطبيعى هو انّ افراده موجودة، وفيه تأمل و تحقيق الحق فى حواشى التجريد.

فصل: معرف الشيء مايقال عليه لافادة تصوره. و يشترط ان يكون مساوياً و اجلى فلا يصح بالاعم والاخص و المساوى معرفة و الاخنى، والتعريف بالفصل القريب حد و بالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام

المعرف

قوله ««معرف الشيء»: بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرف (١) شرع في البحث عنه وقد علمت: ان المقصود بالذات في هذا الفن هوالبحث عنه وعن المجتم وعربه بانه: ما يحمل على الشيء اى: المُمترّفِ ليفيد تصور هذا الشيء (٢) اما بكنه (٣) او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه (٤) و لهذا لم يجز ان يكون اعم لان الاعم لايفيد شيئاً منها كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان الانسان هو الحيوان مع الناطق و ايضاً لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هوالفرس وكذا الحال في الاعم من وجه واما الاخص اعنى: مطلقاً (۵) فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور الاعم بالكنه (٤) او بوجه يمتاز عما عداه كها اذا تصورت الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحدالوجهين (٧) لكن لما كان الاخص اقل وجوداً في العقل (٨) و الحنى في نظره و شأن المعرف ان يكون اعرف من المعرف لم يجز ان يكون الحص ايضاً وقد علم من تعريف المعرف ما يحمل على من المعرف فتعين ان يكون المعرف من المعرف فتعين ان يكون المعرف من المعرف فتعين ان يكون المعرف اعرف من المعرف فتعين ان يكون المعرف الانه معلوم موصل الى تصور بجهول هو المعرف لا اختى منه ولا مساو ياً له في الحقاء والظهور. (١١) موصل الى تصور بجهول هو المعرف لا اختى منه ولا مساو ياً له في الحقاء والظهور. (١١)

قوله «بالفصل القريب حد»: التعريف لابد ان يشتمل على امر يخص المعرف و يساو يه بناء على ماسبق من اشتراط المساواة (١٢) فهذا الامر ان كان ذاتياً كان فصلاً قريباً (١٣) و ان كان عرضياً كان خاصة لا عالة (١٤) فعلى الاول المعرف يسمى حداً (١٥) وعلى الثانى يسمى رسماً ثم كل منها ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حداً تاماً و رسماً تاماً (١٤) و ان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب وحده او خاصة وحدها (١٧) يسمى حداً ناقصاً ورسماً ناقصاً (١٨) هذا محصل كلامهم (١٩) و فيه ابحاث لا يسعها المقام.

ن العرف _______ ۱۰ والافناقص و لم يعتبروا با لعرض العام. و قد اجيز فى الناقص ان يكون اعم كاللفظى و هو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ.

قوله «ولم يعتبروا بالعرض العام»: قالوا الغرض من التعريف (٢٠) اما الاطلاع على كنه المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لايفيد شيئاً منها فلهذا لم يعتبروه في مقام التعريف والظاهر أن غرضهم من ذلك أنه لا يعتبر في مقام التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عالم للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة و تعريف الحقاش(٢١) بالطايرالولود فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم (٢٢) كما صرح به بعض المتأخرين.

قوله «وقد اجيز في الناقص»: اشارة الى ما اجازه المتقدمون (٢٣) حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حداً ناقصاً او بالعرض الاعم كتعريفه بالماشى فيكون رسماً ناقصاً بل جوّزوا التعريف بالمرض الاخص (٢٢) ايضاً كتعريف الحيوان بالضاحك لكن (٢٥) المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالاخوق وهوغيرجايزاصلاً.

قوله «كاللفظى»: اى: كما اجير (٢۶) فى التعريف اللفظى ان يكون اعم كقولهم: «سعد انة نبت». (٢٧)

قوله «تفسير مدلول اللفظ»: اى: تمين مسمى اللفظ من بين المعانى الخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم (٨٦) كما في المعرف الحقيقي فافهم. (٢٦)





المقصد الثانى في النصديقات: القضية قول يحتمل الصدق (ه) و الكذب فان كان الحكم فها بثبوت

اقسام القضية

قوله «قول»: القول فى عرف هذا الفن (١) يقال للمركب سواء كان مركباً معقولاً او ملفوظاً فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة و الملفوظة.(٢)

قوله «الصدق»: هو المطابقة للواقع و الكذب هو اللامطابقة للواقع و هذا

(ه)قول المصنف القضيه قول بحتمل الصدق...: القول جنس يحتمل الاقوال الناقصة و التامة مطلقا و قوله: «بحتمل الصدق و الكذب» بمنزلة الفصل يخرج الاقوال الناقصة والانشانات كلها من الامر و النهى والاستفهام والتمتى وغيرها فان احتمال الصدق و الكذب من خواص القضية لا يجرى في غيرها من المركبات.

فان قلت: ان احتمال الصدق و الكذب يجرى في المركبات الغير التامة ايضاً على ما ذكره بعضهم حيث قال: انه لا فرق بين النسبة الخبرية و التقييدية الإبانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبراً و تصديقاً والافركباً تقييدياً و تصوراً، فقولنا: «زيد العالم» على الوصفية يحتمل الصدق والكذب مثله على الخبرية فلا أفرق بينها الا من حيث التصديق والتصور و اما من حيث احتمال الصدق والكذب فلا، فان قولنا: «زيد العالم» على الوصفية مثلاً، لا يخلواماان يكون مطابقاً للواقع فيكون صدقاً او لا فيكون كذباً.

المعنى لايتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضيه فلادور (٣)

قلت: قد اجاب عنه الحقق الشريف حيث قال: «ان النسبة الذهنية في المركبات الخبرية تشعر من حيث هي ، بوقوع نسبة اخرى خارجة عنها فلذلك احتملت عندالمقل مطابقتها او لا مطابقتها و اما النسب في المركبات التقييدية فلا اشعار لها من حيث هي هي بوقوع نسبة اخرى تطابقها او لا تطابقها حيث تكون صادقة او كاذبة بل رعا اشعرت بذلك من حيث أن فيها اشارة الى نسب خبرية» انتهى.

واما ما ذكره المصنف في شرح التلخيص في الجواب من ان علم الخاطب بالنسبة في المركب التقييدي واجب دون الاخباري، فعناه كما قيل .. ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن ماهية الخبرية بحسبه فعدم احتمال التقييدية لهما ليس لاعتبار امر خارج عن ماهيتها الوضعية كما في الاخبار البديهية او المعلومة للمخاطب فالنسبة التقييدية من حيث هي هي اي: من حيث مفهوماتها الوضعية و ماهيتها لاتحتملهما بخلاف الخبرية فانها من حيث هي هي تحتملهما لخروج المانع المذكور الحاصل في بعض المواد اعنى: العلومية للمخاطب بسبب البداهة أو غير ها عن ماهيتها بحسب الوضع فلايرد عليه ح ما ذكره المحقق الشريف من ان احتمال الصدق والكذب كمايلاحظ في الاخبار بالنظر الى نفس المفهوم مجرداً عن اعتبار حال المتكلم اوالخاطب بل عن خصوصية الخبر ايضاً ليندرج في تعريفه الاخبار التي يتعين صدقها او كذبها نظراً الى خصوصياتها كقولنا: «النقيضان لايجتمعان ولايرتفعان» و «الضدان يجتمعان» فان الاول يجب صدقه ويستحيل كذبه في الواقع و عندالعقل ايضاً اذا لاحظ مفهومه الخصوص و الثأني بالعكس، لكنها اذا جردا عن خصوصيتها ولوحظ ماهية مفهومهما اعنى: ثبوت شيء لشيء اوسلبه عنه احتملا الصدق والكذب على السوية فكيف يلاحظ في النسب التقييدية عجردة عن العوارض و الخصوصيات التي من جلتها كونها معلومة للمخاطب فاشتراط علم الخاطب فيهادون النسب الخبرية مما لاينبغي ان يصاع اليه وكذلك كون معلومية تلك النسب مستفادة من نفس اللفظ دون النسبة الخبرية فان معلوميتها مستفادة من خارج اللفظ عما لايجدى نفعاً فإن الاحكام الثابتة للماهيات من حيث ذواتها لاتختلف بتبديل اوضاعها واختلاف عوارضها فتأمل في المقام فانه من مزال الاقدام و مطارح الانظار.

ثم القضية هي فعيلة من القضاء بمني الحكم و الناء فيا كالحقيقة و قد تقدم و تسميتها بذلك من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فان القضية في الحقيقة هي النسبة التي هي جزءالقضية. (ميرزاعمدعل) (ه)قول المصنف: «فحملية»: سميت بذلك ، لاشتمالها على الحمل في الجملة اي: في الوجبات، وذلك يكني في صحة النقل، فلاحاجة الى ما ذكره بعض المحققين من انهم نقلوا الحملية من معنا ها اللغوى الى الموجبات لاشتمالها على الحمل ثم نقلوها الى السوالب لمشابهها اياها في الافراد على ان لنا نقول: إن الحمل عم من ان يكون على طريق الإيجاب او السلب فتأمل. (عمدعلي)

. موضوعاً و المحكوم به محمولاً والدال على النسبة رابطة و قد استعير لها «هو»، و الا فشرطية و يسمى الجزء الاول

قوله «موضوعاً»: لانه وضع وعين ليحكم عليه.

قوله «محمولاً»: لانه امرجعل حملاً لوضوعه (٤)

قوله «والدال على النسبة»: اى: اللفظ المذكور فى القضية الملفوظة الذى يدل على النسبة الحكية يسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هى النسبة الحكية. وفى قوله: «والدال على النسبة الحكية. وفى قوله: «والدال على النسبة» اشارة الى ان الرابطة اداة لدلالتها على النسبة التي هي معنى حرف غير مستقل. (۵)

و اعلم: ان الرابطة قد تذكر في القضية الملفوظة و قد تحذف والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية. (ع)

قوله «وقد استعير لها هو»: اعلم: ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك، و ذكر الفارابى: ان الحكمة الفلسفية (٧) لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية و جد القوم ان الرابطة الزمانية (٨) في اللغة العربية هي الافعال الناقصة (٩) و لكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام «است» في الفارسية و «استين» في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة «هو» و «هي» ونحوهما (١٠) مع كونها في الاصل اساء لا ادوات (١١) فهذا ما اشارائيه بقوله: «و قداستعير لها هو» وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اساء مشتقة من الافعال الناقصة وغيرها نحو كائن و موجود (١٢) في قولنا: «زيد كائن قائماً» او «ميرس (ميرسي خ ل) موجود شاعراً».

قوله «والافشرطية»: اى: و ان لم يكن الحكم بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فالقضية شرطية (١٣) سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى (١٤) او نفى ذلك الثبوت (١٥) او بالمنافاة بين النسبتين (١٤) او بسلب تلك المنافاة (١٧) فالاولى شرطية متصلة(١٨) والثانية شرطية منفصلة.

و اعلم: ان حصر القضية في الحملية والشرطية على ما قرره المصنف (١٩) حصر عقلي (٢٠) دائر بين النفي والاثبات (٢١) و اما حصرالشرطية في المتصلة والمنفصلة فاستقرائي.

و ان كان نفس الحقيقة قطبيعية و الا فان بين النمية الوادة (ف) الاراد به فحصورة كلية او جزئية و ما به البيان سورو الا فهملة و تلازم الجزئية.

قوله «مقدماً»: لتقدّمه في الذكر. (٢٢)

قوله «تالياً»: لتلوه الجزءالاول.

قوله «والموضوع»: هذا تقسيم (التقسيم خ ل) للقضية الحملية باعتبار الموضوع و لهذا لوحظ فى تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى ماهو موضوعه شخص شخصية و على هذاالقياس (٢٣).

و محصل التقسيم: ان الموضوع اما جزئى حقيق كقولنا: «هذا انسان» (٢٢) او كلى، وعلى الثانى (٢٥) فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلى او على افراده و على الثانى فاما ان يبين كمية الافراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم على كلها او على بعضها او لايبين ذلك بل يهمل، فالاولى شخصية والثانية طبيعية (٢٤) والثالثة عصورة والرابعة مهملة (٧٧).

ثم ان الحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية و ان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية و كل منها الما موجبة او سالبة ولابد في كل من تلك الحصورات الاربع من امريبين كمية افراد الموضوع يسمى ذلك الامر بـ«السور» اذ كها ان سور البلد عيط به، كذلك هذا الامر عيط بما حكم عليه من افراد الموضوع، فسور الموجبة الكليه هو «كل» (٢٨) و لام الاستغراق (٢٩) وما يفيد معناهما من اى لغة كانت، (٣٠) و سورالموجبة الجزئية هو «بعض» (٣١) و «واحد» و ما يفيد مؤداهما. (٣١) و سورالسالبة الكلية «لاشىء» و «لا واحد» و نظائرهما، (٣٣) وسورالسالبة الجزئية «ليس بعض» و «بعض ليس» و «ليس كل» (٣٤) و ما يساويها.

قوله «وتلازم الجزئية»: اعلم: ان القضايا المتبرة في العلوم هي الحصورات

⁽ه) تول المصنف «كمية افراده...»: بتشديد اليم والياء، اصلها كم بسكون الميم، فالحق به التاء المصدرية و شدد الميم حتى يكون ثلاثياً اذلم يوجد ثنائى عومل به تلك المعاملة الا «الهوية». و اما الياء فهى مقحمة بين الميم والتاء فرقاً بين المصدر الوصف والقياسى و تشديد ها للتشبيه بالياء التى الى للنسبة هكذا رأينا في بعض المؤلفات. (شيخ عبدالرحيم)

و لابد فى الموجبة من وجود الموضوع اما محققاً و هى الخارجية او مقدراً فالحقيقية او ذهنا فالذهنية. وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء

الاربع لاغير (٣٥) و ذلك لان المهملة والجزئية متلازمتان (٣۶) اذ كليا صدق الحكم على افراد الوضوع في الجملة (٣٧) صدق على بعض افراده و بالعكس فالمهملة مندرجة تحت الجزئية، و الشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغير ها وعدم ثباتها (٣٨) بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجالاً والطبيعية لا يبحث عنها في الغلوم (٣٩) اصلا (٤٠) فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية (٢١) لامن حيث تحققها في ضمن الاشخاص -(٢٢) غير موجودة (٣٣) في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها (٤٢) فانحصر القضاياء المعتبرة في المحصورات الاربع.

قوله «ولابد في الموجبة» اى: في صدقها (۴۵) وذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء و ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له (۴۶) اعنى: الموضوع فانما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع عققاً موجوداً اما في الحارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك (۴۷) او في الذهن كذلك (۴۸) ثم القضايا الحملية المعتبرة في العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة اقسام (۴۹) لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الحارج عققاً نمو: «كل انسان حيوان» بمعنى: ان كل انسان موجود في الحارج حيوان في الحارج (۵۰) و اتما على الموضوع الموجود في الحارج مقدراً نحو: «كل انسان حيوان» بمعنى: ان كل ما لو وجد في الحارج كان انسانا (۵۱) فهو (۵۲) على تقدير وجوده في الحارج حيوان و هذا الموجود المقدر المارك المحتفة (۵۲) لاالمتنعة (۵۲) كافراد اللاشيء و شريك الباري تعالى(۵۵) و اما على الموضوع الموجود في الذهن (۵۱) كيا يوجد في العقل و يفرضه المقل شريك الباري فهو موصوف في الذهن بالامتناع في الحارج (۵۷) و هذا اتما اعتبروه في المؤسوع الموجود في المقل شريك الباري فهو موصوف في الذهن بالامتناع في الحارج (۵۷) و هذا اتما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الحارج.

قوله «حرف السلب»: كـ«لا» و «ليس» وغيرهما تما يشاركها في معنى السلب.

قوله «من جزء»: اما من الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليها

منها (ه) فتسمى معدولة والا فحصلة. وقد يصرح بكيفية النسبة فوجهة و ما به البيان جهة. فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجوداً فضرورية مطلقة او مادام وصفه فمشروطة عامة او فى وقت معين فوقتية

والقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع (۵۸) و على الثانى تسمى معدولة المحمول و على الثالث تسمى معدولة الطرفين.

قوله «معدولة»: لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لا فى هذا المعنى كان معدولاً عن معناه الاصلى فسمّيت القضية التى هذا الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية للكل باسم جزئه (الجزء خ ل) والقضية التى لايكون حرف السلب جزء من طرفها (۵۹) تسمّى محصلة.

قوله «بكيفية النسبة»: اى: نسبة المحمول الى الموضوع (٤٠) سواء كانت اعجابية او سلبية تكون لاعمالة مكيفة فى نفس الامر و الواقع بكيفية مثل: «الضرورة» او «الدوام» او «الامتناع» او غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة فى نفس الامر تسمى مادة القضدة. (٤٦)

ثم قد يصرح فى القضيه بان تلك النسبة مكيفة فى نفس الامر بكيفية كذا فالقضية حينئذ تسمى «موجهة»(٦٢) و قد لايصرح بذلك فتسمى القضية «مطلقة»(٦٣) واللفظ الدال عليها (٦٤) فى القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالة عليها فى القضية المعقولة يسمى «جهة القضية»(٦٥) فان طابقت الجهة المادة(٦٦) صدقت القضية كقولنا: «كل انسان حيوان بالضرورة» والا كذبت كقولنا: «كل انسان حجو بالضرورة».

قوله «فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة»: اى: قد يكون الحكم فى القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية او السلبية (٤٧) ضرورية اى: ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على احد اربعة اوجه:(٤٨)

الاول: انها ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو: «كل انسان حيوان

⁽ه) قوله: «جزه من جزء منها»: انما لم يقل: «جزه منها»: لان حرف السلب جزء للقضية دائمًا سواء كانت عصلة او معدولة (محمدعل)

بالضرورة ولا شىء من الانسان بحجر بالضرورة» فتسمى القضية حينئذ ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة (۶۹) وعدم تقييد الضرورة بالوصف اوالوقت.(۷۰)

الثاني: انها ضرورية مادام الوصف العنواني (۱۷) ثابتألذات الموضوع نحو: كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ولا شيء منه بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً(۷۲) فتسمى ح مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنواني (۷۳) و لكون هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة (۷۴) كما سيجيء.

الثالث: انها ضرورية فى وقت معين نحو كل قر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس (٧٥) ولا شىء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع (٧٤) فتسمى ح وقتية مطلقة (٧٧) لتقييد الضرورة بالوقت و عدم تقييد القضية باللادوام. (٧٨)

الرابع: انها ضرورية فى وقت من الاوقات كقولنا: كل انسان متنفس بالضرورة وقتامًا و لا شىء منه بمتنفّس بالضرورة وقتاما، فتسمى ح منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشراً (٧١) اى: غير معين وعدم تقييد القضية باللادوام.

قوله «فدائمة مطلقة»: والفرق بين الضرورة والدوام ان الضرورة هى استحالة انفكاك شيء عن شيء (٨٠) والدوام عدم انفكاكه عنه و ان لم يكن مستحيلاً كدوام الحركة للفلك. ثم الدوام اعنى: عدم انفكاك النسبة الإيجابية او السلبية عن الموضوع اما ذاتي او وصنى فان كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي اى: بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية «دائمة» لاشتما لهاعلى الدوام و «مطلقة» لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني و ان كان الحكم بالدوام الوصف اى: بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتاً للطلا العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة (٨٢) بل من الموجبة ايضاً (٨٣) عند الاطلاق (٨٤) فاذا قبل (٨٥): كل كاتب متحرك الاصابع فهموا: ان هذا الحكم ثابت له ما دام كاتباً و «عامة» لكونها اعم من العرفية الحاصة (٨٤) التي سيجيء ذكرها.

فى اقسام الفضة ____________ المسلمة عامة او بعدم ضرورة خلافها فمكنة عامة، الوصف فعرفية عامة، فهذه بسائط. و قد تقيد

قوله «او بفعليتها»: اى: يتحقق النسبة بالفعل، فالمطلقة العامة هى التى حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل، اى: فى احد الازمنة الثلاثة (٨٨) و تسميتها «بالمطلقة» لان هذا هو المفهوم من القضية عند اطلاقها (٨٨) و عدم تقييدها بالضرورة او غير ذلك من الجهات، و «بالعامة» الكونها اعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية (٨٩) على ما سيجىء.

قوله «أو بعدم ضرورة» النج إذا حكم في القضية بان خلاف النسبة المذكورة فيها (٩٠) ليس ضرورياً نحو قولنا: «زيد كاتب بالامكان» يعنى: أن الكتابة غير مستحيلة له(٩١) بمعنى: أن سلبها عنه ليس ضرورياً، سميت القضية حينئذ «ممكنة» (٩٢) لاشتمالها على الامكان و هو سلب الضرورة (٩٣) و «عامة» لكونها اعم من الممكنة الخاصة (٩٤)

قوله «فهذه بسايط»: اى: القضاياء الثمانية المذكورة (١٥) من جلة الموجهات (١٤) بسائط.

اعلم: ان القضية الموجهة اما بسيطة (١٧) و هي ما تكون حقيقتها اما ايجاباً فقط وسلباً فقط كمامر في الموجهات الثمان و امامركبة و هي التي تكون حقيقتها (٩٨) مركبة من الايجاب والسلب (٩٩) بشرط ان لايكون الجزء الثانى فيها مذكوراً بعبارة مستقلة (١٠٠) سواء كان في اللفظ (١٠١) تركيب كقولنا: «كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً» فقولنا: «لا دائماً» اشارة الى حكم سلبي، اى: لا شيء من الانسان بفاحك بالفعل، او لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا: «كل انسان كاتب بالامكان الحاص» فانه في المعنى قضيتان ممكنتان عامتان، اى: كل انسان كاتب بالامكان العام والعبرة بالايجاب والسلب ح بالجزء الاول الذي هو اصل القضية (١٠٢)

واعلم ايضاً: ان القضية (١٠٣) المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد (١٠٤) مثل اللادوام واللاضرورة.

العامتان و الوقتيّتان المطلقتان باللادوام الذاتى فتسمى المشروطة الحاصة و العرفية الحاصة والوقتية و المنتشرة. وقد يقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية

قوله «العامتان»: اي: المشروطة العامة والعرفية العامة .

قوله «والوقتيتان»: اى: الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة .

قوله «باللادوام الذاق»: و معنى اللادوام الذاق: ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع مرجودة فيكون نقيضها واقعاً البتة في زمان من الازمنة .(١٠٥) فيكون اشارة الى قضية (١٠٥) مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فافهم. (١٠٧)

قوله «المشروطة الخاصة»: هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي (١٠٨) نحو: كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دامًا، اى: لا شيء من الكاتب متحرك الاصابع بالفعل.

قوله «والعرفية الخاصة»: هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا: بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً، اى: كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل.(١٠٩)

قوله «والوقتية والمنتشرة»: لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي، حذف من اسميها لفظ الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة، فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي (١١٠) نحو: كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لادائماً، اى: لاشيء من القمر بمنخسف بالفعل. والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو: لاشيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً، اى: كل انسان متنفس بالفعل.

قوله «باللاضرورة الذاتية»: و معنى اللاضرورة الذاتية: ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا (١١١) حكاً بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل (١١٢) كمامر فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة (١١٣) غالفة للاصل فى الكيف.(١١٢)

فتسمى الوجودية اللاضرورية او باللادوام الذاتى فتسمى الوجودية اللادائمة. و قد تقمد المكنة العامة بلاضرورة الجانب الموافق

قوله «فتسمى الوجودية اللاضرورية»؛ لان معنى المطلقة العامة هى فعلية النسبة و وجودها فى وقت من الاوقات (١١٥) ولاشتمالها على اللاضرورة، فالوجودية اللاضرورية هى المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو: كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة، اى: لاشىء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهى مركبة (١١٦) من مطلقة عامة و ممكنة عامة احديها موجبة والاخرى سالبة (١١٧)

قوله «اوباللادوام الذاتى»: انما قيد اللادوام (١١٨) بالذاتى، لان تقييد العامتين باللادوام الوصفى غير صحيح ضرورة تنا فى اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف المكن تقييد الوقنيتين المطلقتين باللادوام الوصفى لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم.

و اعلم انه: كما يصح تقييد هذه القضاياء الاربع باللادوام الذاقى كذلك يصح تقييدها باللاضرورية الذاتية و كذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللاضرورة الوصفية (١٢٠) فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضاياء الاربع مع كل من تلك القيود الاربعة ستة عشر (١٢١) ثلاثة منها (١٢٣) غير صحيحة و اربعة منها (١٢٣) صحيحة و التسعة الياقية صحيحة غير معتبرة.

و اعلم ايضاً انه: كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام و اللاضرورة الذاتيتين، كذلك يمكن تقييد ها باللادوام و اللاضرورة الوصفيتين و هذان ايضاً من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة و كما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الوافقية و كذا باللادوام الذاتي و الوصفي لكن هذه الاحتمالات الثلاثة ايضاً غير معتبرة عندهم. و ينبغى ان يعلم: ان التركيب (١٢٤) لا ينحصر فيا اشرنا اليه بل سيجىء الاشارة الى بعض آخر (١٢٥) و يمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعدالتنبيه بما ذكروه يتمكن من استخراج اى قدر شاء.

قوله «فتسمى الوجودية اللادائة»: هى المطلقة العامة القيدة باللادوام الذاتى نحو: لا شيء من الانسان متنفس بالفعل لادائماً (١٢٤) اى: كل انسان متنفس

ايضاً فتسمى الممكنة الخاصة و هذه مركبات، لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة (ه) واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكية

بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احديهها موجبة و الاخرى سالبة.

قوله «أيضاً»: اى: كها أنه حكم فى الممكنة العامة بلاضرورة الجانب المخالف، فقد يحكم فيها بلاضرورة الجانب الموافق ايضاً فتصير القضية مركبة من محكنتين عامتين، ضرورة أن سلب الضرورة من الجانب المخالف هو امكان الطرف الموافق هو امكان الطرف المقابل فيكون المحكم فى القضية بامكان الظرف الموافق و امكان الطرف المقابل (١٢٨) نحو: كل انسان كاتب بالامكان الخاص، فأن معناه: كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

قوله ((و هذه مركبات)): اى: هذه القضاياء السبم (١٢٩) المذكورة و هى: المشروطة الحناصة والعرفية الحاصة و الوقتية والمنتشرة و الوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الحاصة، لان اللادوام فى الاربع الاولى (١٣٠) و فى الوجودية اللاضرورية و فى الممكنة المنارة الى ممكنة عامة و اللاضرورة فى الوجودية اللاضرورية و فى الممكنة الحاصة اشارة الى ممكنة عامة.

قوله «مخالفتي الكيفية»: اى: في الايجاب و السلب وقدمر بيان ذلك في بيان ممنى اللادوام و اللاضرورة و اما الموافقة في الكمية اى: الكلية والجزئية، فلان الموضوع في القضية المركبة (١٣١) امر واحد و قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب فان كان الحكم في الجزء الاول على كل افراده كان الحكم في الجزء الاول على كل افراده كان الحكم في الجزء الثاني ايضاً على

⁽ه)قد عرفت فيماسبق: أن اللادوام ليس مفهومه المطابق المطلقة الهامة بل هي ممناه الالتزامي بخلاف اللاضرورة فان الممكنة العامة معناها المطابق، فلذا عبر بلفظ الاضرورة لانه اذا اطلق يراد به بالنسبة الى اللاضرورة لانه اذا اطلق يراد به المفهوم المفهوم المفابق وراد به المطابق وكذا مايؤدي مؤداه كالمفهوم والمفاد فتأمل. (ميرزأعمدعلي)

قال المحقق الشريف في تظيرالقام: وجواز تقسيم معنى اللفظ الى المعنى الطابق والتضميني والالتزامى لاينانى ما ذكر فان الوجود اذا اطلق يتبادر منه الوجود الحارجي مع أنه يصح تقسيمه الى الحارجي و الذهني.(منه ره)

فصل:الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى (ه) او بنفيها، لزومية (ه) ان كان ذلك لعلاقة والافاتفاقية. و منفصلة ان حكم فيها

كلها (١٣٢) و ان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني (١٣٣)

قوله «لما قيد بها»: اى: القضية التى قيدت (١٣٢) بهما (١٣٥) اى: باللادوام واللاضرورة يعنى لاصل القضية.

اقسام الشرطية

قوله «على تقدير اخرى»: سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او عنلفتين (١) فقولنا: «كلها لم يكن زيد حيواناً لم يكن انساناً» متصلة موجبة (٢) فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهها(٣) نحو: ليس البتة كلها كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً و كذلك اللزومية (٤) الموجبة (۵) ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة، والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء لم يكن هناك اتصال (٦) او كان، لكن لا لعلاقة، و الما الا تفاقية فهى ما حكم فيها (٧) بمجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى العلاقة (٨) نحو: كلها كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق (٩) او: ليس كلها كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق (٩) او: ليس كلها كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً (الفرس صاهلاً، خ ل)

قوله «لعلاقة»: و هي امر بسببه يستصحب المقدم التالي (١٠) كعلية طلوع

⁽٥)اورد عليه: بان الشىء يجب ان يعرف اولاً ثم يقسم، فان معرفة اقسام الشىء فرع معرفته فقبل تعريف الشرطية لايصتح تقسيمه.

واجيب: بان المعرفة الأجالية تكفى فى مقام التقسيم والمصنف حيث قال فيا تقدم: «ان القضية ان حكم فيها بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فحملية والافشرطية»، علم منه تعريف اجمالى للشرطية بانها مالم يحكم فيه بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه، وهذا القدريكفى فى مقام التقسيم.(ميرزامحمدعلى)

⁽٥) انما سميت بها، لاشتمالها على لزوم التالى للمقدم.

فان قبل: ان الا تفاقية ايضاً كذلك، فلم لم تسم بها؟

قلنا قد سبق مراراً ان المناسبة في التسمية لايجب اظرادها، مع انه لما لم يكن فيها بسبب العلاقة فصارت كانها ليس فيها لزوم فافهم. (ميرزاعمدعلي)

بتنافى النسبتين (*) اولا تنا فيهما صدقا و كذباً و هي الحقيقية او صدقاً فقط فما نعة الجمع او كذباً فقط فما نعة الخلوو كل منها عنادية(*) ان كان التنافي

الشمس لوحود النهار في قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

قوله «بتنافی النسبتین»: سواء کان النسبتان ثبوتیتین او سلبیتین او مختلفتین فان کان الحکم فیها بتنا فیها فهی منفصلة موجبة (۱۱) و ان کان بسلب تنا فیها فهی منفصلة سالية.

قوله «وهى الحقيقية»: فالمنفصلة الحقيقية (١٢) ما حكم فيها بتنافى النسبتين (١٣) فى الصدق والكذب كقولنا: اما ان يكون هذا العدد فرداً (١٤) او حكم فيها بسلب تنا فى النسبتين (١٥) فى الصدق و الكذب نحو قولنا: ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجاً او منقسماً بمتساويين والمنفصلة المانعة الجمع (١٤) ما حكم فيها بتنافى النسبتين اولا تنافيها فى الصدق فقط

⁽ه)قوله: «بتنافى النسبتين...» فان قيل: ان المنفصلة قد تشتمل على ثلاثة اجزاء كقولهم: «الكلمة اما اسم او فعل اوحرف» فكيف يصح القول: بان المنفصلة ما حكم فيها بتنافى النسبتن؟

قلنا: لانسلم ان هذا القول منفصلة بل حملية مرددة المحمول، ولو سلم فنقول: ان التعريف المذكور للمنفصلة المعتبرة في العلوم الحكمية و هذا القول اتما العالم العالمية والوسلم فنقول:

ان هذا فى الحقيقة منفصلتان مشتملتان على جزئين لاواحدة مشتملة على ثلاثة اجزاء فكانه قبل: الكلمة اما اسم اوغيره و هواما فعل اوحرف ولوسلم فنقول:

ان ذلك بناء على الاعم الاغلب ولاشك ان الاغلب اشتمالها على جزئين ولوسلم، فهو بيان اقل المراتب و مالابد في وجودها وحصولها منه ولوسلم فنقول:

ان التثنية هنا أتما هو نجرد التعدد و التكور لا الاثنينية كها صرحوا بذلك في قولهم: «لبيك و سعديك ». (ميرزا محمد على)

 ⁽ه)قول المصنف: «وكل منها عنادية...»: انما سميت بها، لاشتمالها على التنافى و العناد بين الجزئين وما ذكر فى اللزومية يأتى هنا ايضاً سؤالاً وجواباً.

و منهم من يسميها ايضاً لزومية كها سمى مقابلها اتفاقية، ولعل نظره الى لزوم احد المعاندين لعين الاخر ولزوم عينه لنقيض الاخر ولا مشاقة في الاصطلاح.

ثم اعلم: ان كلام المصنف هنا ايضاً ظاهر في انحصار المنفصلة في العنادية والاتفاقية كماهوظاهر. و منهم من ثلّث التقسيم هنا ايضاً قال: فان اكتنى بمطلق التنافي، سميت منفصلة مطلقة و ان قيد

لذاتي الجزئين والافاتفاقية. ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم (ه)

نحو: هذا الشيء اما ان يكون حجراً و اما ان يكون شجراً (١٧) والمنفصلة المانعة الحنو (١٧) ما حكم فيها بتنافي النسبتين اولا تنا فيهها في الكذب فقط كقولك: اما ان يكون زيد في البحر و اما ان لايغرق (١٩).

قوله: «او صدقاً فقط»: اى: لا فىالكذب او مع قطع النظر عن الكذب(٢٠) حتى جاز ان يجتمع النسبتان فىالكذب و أن لا يجتمعاً ويقال للمعنى الاول مانعة الجمع بالمعنى الاخص(٢١) وللثانى مانعة الجمع بالمعنى الاعم.

قوله: «اوكذباً فقط»: اى: لا فى الصدق، او مع قطع النظر عن الصدق، و الاول مانعة الخلوبالمعنى الاخص و الثانى بالمعنى الاعم.

قوله «لذاتى الجزئين»: اى: ان كان المنافاة بين الطرفين اى: المقدم والتالى منافاة ناشئة عن ذاتيها (٢٢) فى اى مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية (٢٣) لا عن خصوص المادة (٢٢) كالمنافاة بين السواد والكتابة (٢٥) فى انسان يكون اسود و

التنافى بكونه ذاتياً، سميت منفصلة عنادية و ان قيد بالا تفاق، سميت منفصلة اتفاقية، هذا. و على ما اختاره المصنف يندرج المطلقة تحت الاتفاقية فافهم.(محمدعلى)

(ه)اى: ان كان الحكم باللزوم و العناد فى الشرطية على جميع التقادير والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم و ان كانت عالة فى انفسها، فالقضية كلية كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا: هذا العدد اما ان يكون زوجاً او فرداً فان الحكم باللزوم فى الاول و بالعناد فى الثاني على جميع التقادير والاوضاع الممكنة بمعنى ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس فى جميع حالاتها وازمانها و اوضاعها من كونها منكسفة او غير منكسفة عجوبة بغيم او غير عجوبة و من كونها فى الحمل او السرطان او غيرهما ومن كونها مع نطق زيد او ضرب عمرو او غير ذلك تما لا تعد ولا تحصى و هكذا عناد الفردية للزوجية.

ثم انما اعتبرنا امكان الاجتماع، لانه لواطلق لم يصدق شرطية كلية لا متصلة ولا منفصلة. اما في الاولى فلان من التقادير ما لايلزم معه التالى ككون المقدم مع عدم التالى مثلاً فع لايصح الحكم بلزوم الابعاند معه التالى على جميع تقادير المقدم والالزم اجتماع النقيضين. و اما في الثانية فلان من التقادير ما لابعاند معه التالى المقدم مكون المقدم مع التالى، فح لايصح الحكم بالعناد على جميع التقادير و الالزم معاندة الشيء النعسه و ان شنت فقل: ان المقدم اذا كان مع التالى، يجب ان يكون معانداً لنقيض التالى ضرورة امتناع

٧٨ _____ ١٨

فكلية او بعضها مطلقا فجزئية او معيناً فشخصية و الا فهملة. و طرفا الشرطية في الاصل (*) قضيتان

غير كاتب او يكون كاتباً و غير اسود افالمنافاة بين طرفى هذه القضية المنفصلة واقعة لا لذاتيها بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة فى الصدق او فى الكذب فى مادة اخرى فهذه (۲۶) منفصلة حقيقية اتفاقية.

قوله (ثم الحكم) الخ: كما ان الحملية تنقسم الى محصورة و مهملة و شخصية و طبيعية ،كذلك الشرطية ايضاً سواء كانت متصلة او منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والمجرئية و المهملة والشخصية (۲۷) ولايتعقل الطبيعية هيهنا (۲۸).

قوله «على جميع تقادير المقدم»: كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنها رموجود. قوله «فكلية»: و سور ها فى المتصلة الموجبة «كلما» و «متى» و «مهما» و ما فى معنا ها (٢٩) و فى المنفصلة (٣٠) «دائماً» و «ابداً» و نحو هما، هذا (٣١) فى الموجبة و اما فى السالبة مطلقا فسور ها «ليس البتة».

قوله «او بعضها مطلقا»: اى: على بعض غير معين (٣٢) كقولك:قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً.(٣٣)

قوله «فجزئية»: و سورها فى الموجبة متصلة كانت او منفصلة «قد يكون» و فى السالبة كذلك(٣٤) «قد لا يكون».

قوله «فشخصية»: كقولك: ان جئتني اليوم اكرمك. (٣٥)

قوله «والا»: اى: و ان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها (٣٦) بان يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا. (٣٧)

قوله «فهملة»: نحو: اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً. (٣٨)

قوله «في الاصل»: اي: قبل دخول اداة الا تصال والانفصال عليها. (٣٩)

اجتماع النقيضين فلوكان التالى معانداً للمقدم لزم معاندة الشيء للنقيضين، هذا. و لعل المصنف اشار الم هذه الدقيقة حيث اضاف التقادير الى المقدم بطريق الاضافة المهدية فتأمل.(ميرزامحمدعلى) (ه)قول المصنف: «وطرفا الشرطية فى الاصل...»: يأتى هنا ما تقدم فى قوله: «بتنافى النسبتين» سؤالاً و جواباً فارجع هناك . و ايضاً هذا الكلام ايضاً منفصلة مشتملة على اربعة اجزاء فتأمل.

1

قوله «حمليتان»: كقولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها وهما «الشمس طالعة» و «النهار موجود» قضيتان حمليتان.

قوله «اومتصلتان»: كقولنا: كلما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلها لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة فان طرفيها و هما قولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا: كلها لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة، قضيتان متصلتان.

قوله «أو منفصلتان»: كقولنا: كلما كان دائماً أما ان يكون العدد زوجاً او فرداً فدائماً اما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين اوغير منقسم بهما.

قوله «أو مختلفتان»: بان يكون احد الطرفين حملية والاخر متصلة او احدهما حملية والاخر منفصلة او احد هما متصلة والاخر منفصلة، فالاقسام ستة (٤٠) و عليك باستخراج ما تركناه من الامثلة.

قوله «عن التمام»: اى: عن ان يصح السكوت عليها ويحتملا الصدق و والكذب، مثلاً قولنا: الشمس طالعة، مركب تام خبرى (٤١) يحتمل الصدق و الكذب ولانعنى بالقضية الا هذا، فاذا ادخلت عليه اداة الا تصال (٤٢) مثلاً وقلت: ان كانت الشمس طالعة، لم يصح حينئذ ان تسكت عليه (٤٣) و لم يحتمل الصدق و الكذب بل احتجت (٤٣) الى ان تضم اليه قولكمثلاً فالنهار موجود.

(لعل وجه التأمل ان اطلاق المنفصلة على هذا الكلام على سبيل المساعة فان هذا الكلام و نحوه كمامر قبيل هذا حملية مرددة المحمول في الحقيقة لامنفصلة، الا انها كما ذكر هناك مرجعهما الى امر واحد فانهم.)

ثم اعلم: ان الحكم بكون طرق الشرطية قضيتين فى الاصل، لايصح كلية بالنسبة الى الجزاء، فانه قد يكون انشائياً و الانشاء ليس بقضية عند اهل الميزان كها تقدم. اللهم الا ان يقال: هذا بناء على مذهب بعض النحويين من ان الانشاء لايقع جزاء اصلاً و كل موضع يوهم ذلك يقدرون الجزاء فيه خبرية لكن هذا ينا فى ما ذكره المصنف فى شرح التلخيص من ان الجزاء لايخرج بتقييده بالشرط عها كان عليه من الخبرية و الانشائية فان كانت خبرية فخبرية أيضاً نحو: ان تكرمنى اكرمك و ان كانت انشائية ايضاً نحو: ان جائك زيد فاكرمه فتأمل. (ميرزامحمدعلى)

فصل: التناقض اختلاف القضيتين (ه) بحيث يلزم لذاته من صدق كل منها كذب الاخرى و بالعكس.

التناقض

قوله «اختلاف القضيتي»: قيد بالقضيتين، اما لان التناقض لايكون بين الفردات على ماقيل (١) و اما لان الكلام في تناقض القضايا. (٢)

قوله «بحيث يلزم لذاته من صدق كل منها كذب الاخرى»: خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانها قد تصدقان معاً نحو: بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين.

قوله « و بالعكس»: اى: و كذلك يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى، وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة و السالبة الكليتين (٣) فانهما قد تكذبان معا نحو: لا شىء من الحيوان بانسان و كل حيوان انسان، فلايتحقق التناقض بين الكليتين ايضاً. فقد علم: ان القضيتين لوكانتا محصورتين يجب اختلافهما

⁽ه)الاختلاف بمنزلة الجنس لانه قد يقع بين قضيتين و بين مفردين كالانسان و الفرس والارض و السهاء وبين قضية ومفرد،فخرج بقوله: «القضيتين» الاختلافان الاخيران. (محمد على)

في التناقض ______ ١٠

و لابد من الاختلاف في الكم و الكيف والجهة و الاتحاد في عداها.والنقيض للضرورية، الممكنة العامة و للدائمة، المطلقة العامة و للمشروطة العامة،

لمضروريه، الممكنة العامة و للدائمة، المطلقة العامة و للمشروطة العامة،

في الكم (٢) كما سيصرح به المصنف.

قوله «ولابد من الاختلاف»: اى: يشترط فى التناقض ان يكون احد النقيضين موجبة والاخر سالبة ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين (السالبتان خل) قد تجتمعان فى الصدق والكذب (۵) ثم ان كانت القضيتان (۲) محصورتين يجب اختلافهما فى الكم ايضاً (۷) كمامر ثم ان كانتا موجهتين (۸) يجب اختلافهما فى الجهة ايضاً (۹) فان الضروريتين قد تكذبان معاً (۱۰) كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ولاشىء من الانسان بكاتب بالضرورة. والممكنتين قد تصدقان معاً (۱۱) كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشىء من الانسان بكاتب بالامكان العام ولاشىء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

قوله «والاتحاد في ما عداها»: اى: ويشترط فى البناقض اتحاد القضيتين فيا عدا الامور الثلاثة المذكورة اعنى: الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية (17) قال قائلهم فى الشعر:

درتناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع و محمول و مکان وحدت شرط و اضافه جزء وکل قوه و فعل است و در آخرزمان

قوله «والنقيض للضرورية»: اعلم: ان نقيض كل شيء رفعه (۱۳) فنقيض القضية التي حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة و سلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب (۱۴) و نقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب و نقيض الدوام هو سلب الدوام و قد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية الايجاب فالمكنة العامة نقيض صريح للضرورية لمطلقة (۱۵) و المطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة. ولما لم يكن لنقيضها الصريح و هواللادوام مفهوم محصل معتبر من بين القضاياء المتعارفة، قالوا: نقيض الدائمة هو المطلقة العامة (۱۶) ثم اعلم: ان نسبة الحينية المكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية (۱۷) فان الحينية المكنة هي التي حكم المسلب الضرورة الوصفية اى: الضرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فتكون

الحينية الممكنة و للعرفية العامة، الحينية المطلقة و للمركبة، المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين و لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد.

نقيضاً صريحاً لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، نقيضه: ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان و نسبة الحينية المطلقة و هى قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة (١٨) و ذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني فنقيضها الصريح (١٩) هو سلب ذلك الدوام و يلزمه وقوع العرف القابل في اوقات الوصف العنواني فهذا معني الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف فنقيض قولنا: بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، قولنا: ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هوكاتب بالفعل. والمصنف لم يتعرض لبيان نقيضي الوقتية والمنتشرة المطلقة تين من البسايط اذ لايتعلق بذلك(٢٠) غيا سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقي البسايط فتأمل (٢٢))

قوله (وللمركبة): قد علمت ان نقيض كل شيء رفعه فاعلم: ان رفع المركب انما يكون برفع احد جزئيه (٢٣) لا على التعيين (٢٣) بل على سبيل منع الخلو اذ يجوز (٢٥) ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض احدجزئيه (٢٦) على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً، اى: لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل، قضية منفصلة مانعة الخلو(٢٧) و هي قولنا: اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب و اما بعض الكاتب متحرك الاصابع بالامكان على حقايق المركبات و نقائض البسائط تتمكن من استخراج التفاصيل. (٢٨)

قوله «ولكن فى الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد»: يعنى: لايكنى فى اخذ نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيضى جزئها وهما الكليتان، اذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل لادائماً (٢٩) و يكذب كلا نقيضى جزئها (٣٠) ايضاً وهما قولنا: لاشىء من الحيوان بانسان دائماً وقولنا: كل

٧٢	اقصاقص	التن	ي
• •		• •	٠.

حيوان انسان دائماً وحينئذ فطريق اخذ نقيض المركبة الجزئية ان توضع افراد الموضوع كلها (٣١) ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية، ثم يردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد و يقال في المثال المذكور: كل حيوان اما انسان دائماً او ليس بانسان دائماً رحينئذ فيصدق النقيض و هي قضية حملية مرددة المحمول (٣٣) فقوله: «الى كل فرد فرد» اى: من افراد الموضوع.

فصل: العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف(ه)

العكس المستوى

قوله «طرق القضية»: سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالى.(١) و اعلم: ان العكس كها يطلق على المعنى المصدرى (٢) المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل و ذلك الاطلاق مجازى من قبيل اطلاق اللفظ على المفلوظ و الحلق على المخلوق.(٣)

قوله «مع بقاء الصدق»: بعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس (۴) لا انه يجب صدقها في الواقم.

قوله «والكيف»: يعنى: ان كانالاصل موجبة(۵) كان العكس

⁽ه) قوله: «والكيف»: اعلم ان هذا الشرط ليس بمجرد اصطلاح بل انهم وجدوا بحكم الاستقراء انه لو لم يكن العكس كذلك، لم يكن صادقاً مع الاصل في اكثر المواد كها هو ظاهر و انما قيدنا بقولنا: في اكثر المواد؛ لكونه صادقاً مع صدق الاصل في بعض المواد مع الخالفة في الكيف كها اذا كان المحمول اعم من الموضوع فانه يصدق ح في عكس الموجبة السالبة الجزئية كقولنا: بعض الحيوان ليس بانسان فانه صادق مع قولنا: كل انسان او بعضه حيوان، هكذا ذكره جمع من المحقين.

والموجبة (*) انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول والتالى. والسالبة الكلبة

موجبة(٦)و ان كان سالبة كان سالبة.

قوله «والموجبة انما تنعكس جزئية»: يعنى: ان الموجبة سواء كانت كلية غو: كل انسان حيوان، او جزئية نمو: بعض الانسان حيوان، انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية. اما صدق الموجبة الجزئية، فظاهر، ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلاً او بعضاً تصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد فيصدق الموضوع على افراد المحمول في الجملة و اما عدم صدق الكلية،فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم (٧) من الموضوع فلو عكست القضية صار الموضوع اعم و يستحيل صدق الاخص كلياً على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية، هذا هوالبيان في الحمليات وقس عليه الحال في الشرطيات. (٨)

قوله (فقوله خ ل) «لجواز عموم المحمول و التالى»: بيان للجزء السلبي (٩) المفهوم من الحصر المذكور و اما الايجاب فبديهي كمامر.

والتحقيق ان هذا الشرط اى: بقاء الكيف مستدرك و ان كثر ايراده فى كتبهم، لان اشتراط بقاء الصدق يغنى عنه لظهور انه اذا اختلف الكيف لم يبق الصدق اصلاً. الا ترى انه لايصدق بعض الناطق ليس بانسان فى عكس قولنا: كل انسان ناطق، مع انه صادق، و كذا لايصدق بعض الانسان ليس بحيوان، مع صدق قولنا: بعض الحيوان انسان؟ و ما يترأى من الصدق مع الاختلاف فى الكيف كها فى المثال المذكور سابقاً و امثاله، فهو ليس من حيث الذات بل لحضوص المواد و قد عرفت آنفاً ان المراد من الصدق هو الصدق من حيث الذات لاغير.

نعم لوقال: «مع بقاء الكيف و الصدق» كما فعله بعضهم، لكان له وجه، فان اغناء المؤخر عن المقدم جايز كما مرت اليه الاشارة سابقاً بخلاف اغناء المقدم عن المؤخر فانه لايجوز البتة فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(ه) إنما قدم بيان حكم الموجبات على السوالب، لشرف الايجاب ولجريان العكس في كلاجزئها بخلاف السوالب فان العكس لايجرى الا في الكلية منها كها سيأتى و لكون الانعكاس فيها اظهر لان عقدى الوضع و الحمل فيها متحققان فان جعلنا عقد الوضع حملا و بالعكس يتحصل مفهوم العكس بادنى اهتمام بخلاف السوالب، لجواز انتفاء عقد الوضع فيها، هذا.

لكن جرت عادتهم على تقديم السوالب على الموجبات لان منها ما تنعكس كلية و الكلي و ان كان سالباً، اشرف من الجزئى و ان كان ايجاباً، لانه افيد في العلوم و اضبط.(ميرزاعمدعلي) تنعكس كلية والالزم سلب الشيء عن نفسه. و الجزئية لا تنعكس اصلاً لجواز عموم الموضوع او المقدم و اما بحسب الجهة فن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان، حينية مطلقة والخاصتان، حينية لادائمة والوقتيتان والوحودىتان

قوله والالزم سلب الشيء عن نفسه»: تقريره (۱۰) ان يقال: كلما صدق قولنا: لا شيء من الانسان بحجر صدق قولنا: لا شيء من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه (۱۱) و هو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل (۱۲) فنقول: بعض الحجر انسان ولاشيء من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء عن نفسه (۱۳) و هذا محال (۱۲) منشأه هو نقيض العكس لان الاصل صادق (۱۵) و الهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلاً فيكون العكس حقاً وهو المطلوب.

قوله «عموم الموضوع»: وحينتذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص، مثلاً يصدق: بعض الحيوان ليس بانسان ولايصدق بعض الانسان ليس بحيوان.

قوله «او المقدم»: مثلاً يصدق: قد لايكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً ولا يصدق: قد لايكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً.

قوله «واما بحسب الجهة»: يعنى: أن ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضاياء بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الخ.

قوله «الدائمتان»: اى: الضرورية والدائمة، مثلا كليا صدق قولنا: بالضرورة او دائماً كل انسان حيوان، صدق قولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل حين هوحيوان و الا فيصدق نقيضه وهو: دائماً لاشىء من الحيوان بانسان مادام حيواناً فهو مع الاصل(١٦) ينتج: لاشىء من الانسان بانسانبالضرورة او دائماً هف.

قوله «والعامتان»: اى: المشروطة العامة و العرفية العامة ، مثلاً اذا صدق: بالضروره او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، صدق: بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو: دائماً لا شيء من متحرك الاصابع و هو مع الاصل ينتج قولنا: بالضرورة او بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً هف.

قوله ((والخاصتان)): اي: المشروطة الخاصة و العرفية الخاصة (١٧) تنعكسان

والمطلقة العامة، مطلقة عامة. ولا عكس للممكنتين و من السوالب

الى حينية مطلقة مقيدة باللادوام، اما انعكاسها الى الحينية المطلقة فلانه كلما صدقت الحاصتان صدقت العامتان (١٨) و قدمر انه كلما صدقت العامتان صدقت في عكسها الحينية المطلقة واما اللادوام فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه و نضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة و نضمه الى الجزء الثانى من الاصل فينتج ما ينافى تلك النتيجة، مثلاً كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع كاتب بالفعل الاصابع كاتباً لا دائماً صدق في العكس: بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع كاتباً بالفعل حين هو متحرك الاصابع كاتباً بالفعل الجزء الجزء الثانى اى اللاصل و هو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً، فنضمه الى الجزء الاصابع كاتباً بالفعل الجزء الاصابع كاتباً بالفعل حديث الاصل فنقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً و كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فنضمه الى الجزء الثانى من الاصل و نقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الجابع مادام كاتباً بالفعل و نقول: كل متحرك الاصابع عتحرك الاصابع بالفعل بنتج: لاشيء من متحرك الاصابع عتحرك الاصابع بالفعل بنتج: لاشيء من متحرك الاصابع عتحرك الاصابع الفعل و هذا ينافى النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لادوام العكس اجتماع المتنافين فيكون باطلاً فيكون لادوام العكس حقاً وهو المطلوب.

قوله «والمطلقة العامة مطلقة عامة»: اى: هذه القضايا الخمس (٢٠) تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال: لو صدق كل ج ، ب (٢١) باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ب ، ج بالفعل و الا لصدق نقيضه و هو: لاشىء من ب ، ج دائماً و هومع الاصل ينتج: لاشىء من ج ، ج هف.

قوله «ولاعكس للممكنتني»: اعلم: ان صدق وصف الموضوع على ذاته فى القضاياء المعتبرة فى العلوم بالامكان عندالفارابي و بالفعل عندالشيخ (٢٢) فعنى كل ج ، ب بالامكان على رأى الفارابي هو: ان كلما صدق عليه ج بالامكان صدق عليه ب بالامكان صدق عليه ب بالامكان صدق عليه ب بالامكان صدق عليه ج بالامكان هو: ان كل ما عليه ج بالامكان هو: ان كل ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالامكان و يكون عكسه على اللوب الشيخ هو:

ان بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق عليه ج بالامكان و لاشك انه لا يلزم من صدق الاصل ح صدق العكس (٢۴) مثلاً اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل منحصر فى الفرس صدق: كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان و لم يصدق عكسه و هو: ان بعض مركوب زيد بالفعل حار بالامكان. فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ (٢٥) —اذ هو المتبادر فى العرف واللغة —(٢٥) حكم بانه: لاعكس للممكنتين.

قوله «تنعكس الدائمتان دائمة»: اى: الضرورية الطلقة و الدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة (٢٧) مثلا اذا صدق قولنا: لاشىء من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام صدق: لاشىء من الحجر بانسان دائماً والا لصدق نقيضه و هو: بعض الحجر انسان بالفعل و هومع الاصل ينتج: بعض الحجر ليس بحجر هف.

قوله «والعامتان»: اى: المشروطة العامة و العرفية العامة تنعكسان عرفية عامة (٢٨) مثلا اذا صدق: بالضرورة او بالدوام لاشىء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً صدق: بالدوام لاشىء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو قولنا: بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل وهومع الاصل ينتج: بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع بالفعل حين هو ساكن الاصابع هف.

قوله «والخاصتان عرفية»: اى: المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام فى البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول: اذا صدق: بالضرورة او بالدوام لاشىء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً صدق: لاشىء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكنا لا دائما فى البعض اى: بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل، اما الجزء الاول، فقد مربيانه من انه لانم للعامتين و هما لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم، و اما الجزء الثانى فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو: لاشىء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً و هذا مع لادوام الاصل (٢٩) —و هو: ان كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل عنتج: لاشىء من الكاتب بكاتب ردائماً خ لى) بالفعل هف.

و انما لم يلزم اللادوام في الكل، لانه قد يكذب في مثالنا هذا: كل ساكن

كاتب بالفعل لصدق قولنا: بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض. (٣٠) قال المصنف: السر في ذلك (٣١) ان لادوام السالبة موجبة كلية و هي لا تنعكس الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطاً بانعكاس الاجزاء كها يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على ما مر فان الحاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني منها وهو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فتدتر. (٣٢)

قوله «ينتج الحال»: فهذا الحال اما ان يكون ناشئاً عن الاصل او عن نقيض المكس او عن هيئة تأليفها لكن الاول مفروض الصدق و الثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه فتعين الثانى و هو نقيض العكس فيكون النقيض باطلاً فيكون الكيس حقاً و هو المطلوب.

قوله «ولاعكس للبواق»: اى: فى السوالب الباقية و هى تسع (٣٣): الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة و المطلقة العامة والممكنة العامة من البسايط والوقتيان والممكنة الخاصة من المركبات.

قوله «بالنقض»: اى: بدليل التخلف في مادة، بمعنى انه يصدق الاصل في

⁽ه)قول المصنف: «والبيان في الكل...» اى: في كل مايصح انعكاسها موجبة كانت او سالبة، لا في كل ما ذكر حتى فيا لايصح انعكاسها كالممكنتين فان البيان فيه هو النقض لاالحلف كما تقدم و انما لم يتعرض للبيان فيها، لمبداهته وظهوره.

لايقال: لانسلم عدم تعرضه للبيان فيهما مطلقا، غاية الامر انه لم يذكره فيما تقدم ولايلزم منه ذلكفان قوله: «ولاعكس للبواق بالنقض» عام شامل للممكنتين ايضا.

لانانقول: فعلى هذا يلزم التكرار المندموم و هو بعيد عن امثاله سيا في مثل هذا الكتاب حيث بالغ في اختصاره و لم يدع شيئاً من ايجازه حتى نقل عنه انه قال: من اتى باخصر من موجز ما قلناه في هذا الكتاب ففي كل مطلب له على مأتادرهم. نعم لو اكتفى بقوله: «ولاعكس للبواق» عن قوله: «ولاعكس للممكنتين» لظهر البيان فيها ايضاً بدون التكرار مع زيادة فايدة الاختصار ولذا قال بعض الحقين من الحشين: انه يمكن ان يلزم عليه هيهنا مأتادرهم بناء على ما وعده.

ولايخني انه على هذا يلزم محذورأخراشة لانه اذا كان قوله: «ولاعكس للبواق» عاماً شاملاً

Allo 4. Algell Along Landelle and a Constraint of the Constraint

مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف فى تلك القضايا ان اخصها و هى الوقتية (٣٤) قد تصدق بدون العكس فانه يصدق: لاشىء من القمر منخسف وقت التربيع لا دائما (٣٥) مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه (٣٤) و هو: كل منخسف قر بالضرورة و اذا تحقق التخلف و عدم الانعكاس فى الاخص تحقق فى الاعم اذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازماً للاعم و الاعم لازم للاخص و لازم اللازم لازم فيكون العكس لازماً للاخص ايضاً وقد بينا عدم انعكاسه هف.

و انما اخترنا فى العكس الجزئية، (٣٧) لانها اعم من الكلية و الممكنة العامة لانها اعم من سائر الموجهات (٣٨) و اذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص (٣٦) بالطريق الاولى بخلاف العكس. (٠٠)

للموجبات والسوالب و قدين من الموجبات انعكاس احدى عشر قضية و لم يبين انعكاس الوقتية والمنشرة المطلقتين منها، لزم ان لايكون للوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة منها ايضاً عكس كها هوظاهرو الواقع خلافه و هذا بخلاف ما اذا خص قوله هذا بالسوالب واحتيج الى قوله هنالك : «ولاعكس للممكنتين» ضرورة ان عدم ذكر الشيء اعم من عدمه. اللهم الا ان يقال: انه لما اسقط بيان الوقتية و المنتشره المطلقتين في هذه المباحث كان المراد من البواق بناء على التعميم غير الوقتية و المنتشرة المطلقتين من ساير القضاياء المذكورة في المباحث المشهورة المعتبرة. (عمدعلي)

فصل: عكس النقيض: تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق و الكيف

عكس النقيض

قوله «تبديل نقيضى الطرفين»: اى: جعل نقيض الجزء الاول من الاصل (١) جزء ثانياً من العكس و نقيض الجزء الثانى جزء الولاً.

قوله «مع بقاء الصدق»: اى: ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً ومع بقاء «الكيف» (٢) اى: ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً و ان كان سالباً كان العكس مالباً مثلاً قولنا: كل ج ، ب ينعكس بعكس النقيض الى قولنا: كل ما ليس ب ليس ج (٣) و هذه طريقة القدماء (٢) و اما المتأخرون فقالوا: عكس النقيض هو: جعل نقيض الجزء الثانى اولاً و عين الجزء الاول ثانياً مع خالفة الكيف اى: ان كان الاصل موجباً كان العكس سالباً و بالعكس و يعتبر بقاء الصدق كمامر. (۵) فقولنا: كل ج ، ب ينعكس الى قولنا: لاشىء مماليس ب ، ج والمصنف لم يصرح بقولهم: «و عين الاول ثانياً» للعلم به ضمناً (٤) ولاباعتبار بقاء الصدق فى التعريف الثانى لذكره سابقاً، فحيث لم يخالفه فى هذا التعريف علم اعتباره هينا ايضاً. ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء، اذ فيه غنية ايضاً.

السوالب في المستوى (*) و بالعكس والبيان هو البيان

لطالب الكمال (٧) و ترك ما اورده المتأخرون، اذ تفصيل القول فيه و فيا فيه لايسعه المحال.

قوله «هیهنا»: ای: فی عکس النقیض.

قوله «في المستوى»: يعنى: كما ان السالبة الكلية تنعكس في عكس المستوى كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلاً، كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلاً لصدق قولنا: بعض الحيوان لا انسان. (٨) و كذب قولنا: «بعض الانسان لاحيوان» و كذلك التسع من الموجهات اعنى: الوقتيتين المطلقتين و الوقتيتين والوجوديتين والممكنتين و المطلقة العامة لا تنعكس (٩) و البواقي (١٠) تنعكس على ماسبق في السوالب في العكس المستوى (١١)

قوله «وبالعكس»: اى: حكم السوالب هيهنا حكم الموجبات في المستوى فكما ان الموجبة في المستوى لا تنعكس الاجزئية، كذلك السالبة هيهنا لا تنعكس الاجزئية (١٢) لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع و لا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً (١٣) مثلاً يصح: لاشيء من الانسان بلاحيوان، ولا يصح: لاشيء من الحيوان بلاانسان، لصدق نقيضه بعض الحيوان لاانسان كالفرس و كذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة و الخاصتان تنعكسان حينية مطلقة العامة مطلقة عامة ولاعكس للممكنتن على قياس الموجبات في المستوى.

قوله «والبيان هوالبيان»: يعنى: كما ان المطالب المذكورة في العكس

⁽ه)قول المسنف: «وحكم الموجبات هيهنا حكم السوالب في المستوى»: «حكم الموجبات» او مبتداء خبره «حكم السوالب» و «هيهنا» و «في المستوى» نعتان الاول لـ «حكم الموجبات» او «السوالب» و المتعلق المقدر معرف باللام اى: الكاين او الكياينة بو ما اطلقه النحاة من ان الظرف و ما يجرى بجراه اذا وقعا بعدالمعرفة اعربا حالاً او بعد النكرة اعربا بعتاً فهو اكثرى لا كل كما حمي عبد جملة من محقق المتأخوين والافلاسبب يوجب لذلك مع انه لايصح في امثال المسألة كما لايختى، فتأمل (عمدعلى)

ف العكس النقيض ______ في العكس النقيض _____

و النقيض هو النقيض وقد بين انعكاس الخاصتين (ه) من الموجبة الجزئية همهنا و من السالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة بالافتراض.

المستوى كانت تثبت بالخلف و كذا هيهنا.

قوله «والنقيض هوالنقيض»: اى: مادة التخلف هيهنا هى مادة التخلف ثمة.

قوله «وقد بين انعكاس الخاصتين»: اما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال: متى صدق بالضروره او بالدوام بعض ج ليس ب مادام ج لادائماً اى: بعض ج ، ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائماً اى: بعض ب ، ج بالفعل وذلك بدليل الافتراض و هو: ان يفرض ذات الموضوع (١٤) اعنى: بعض ج، د. ف «د» ب بحكم لادوام الاصل (١٥) و د، ج بالفعل لصدق الوصف العنواني (١٤) على الذات بالفعل على ما هو التحقيق فصدق بعض ب ، ج بالفعل (١٧) و هو لادوام العكس ثم نقول: د ليس ج مادام ب والالكان ج (١٨) في بعض اوقات كونه ب فيكون ب في بعض اوقات كونه ج لان الوصفين اذا تقارنا في ذات يثبت كل واحد منها في زمان الاخر في الجملة و قد كان حكم الاصل انه ليس ب مادام ج (١٩) هف، فصدق ان بعض ب اعنى: د ليس ج مادام ب (١٠) و هو الجزء الاول من العكس فيثبت العكس بكلا جزئيه فافهم. (٢١) و اما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس التقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال: اذا صدق بالضرورة او بالدوام بعض ج ، ب النقيل العرفية الخاصة فهو ان يقال: اذا صدق بالضرورة او بالدوام بعض ج ، ب المادام بيس ب ليس ج بالفعل و ذلك بدليل مادام ليس ب ليس ج بالفعل و ذلك بدليل

⁽ه) قول المصنف: «وقد بين انعكاس الخاصتين...»: لما حكم اولاً بان السالبة الجزئية لا تنعكس بالعكس المستوى وثانياً بان الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض حيث قال: ان حكم الموجبات هيهنا حكم السوالب في المستوى و كان هذا الحكم مخصوصاً بما عدا الحاصتين لصحة انعكاس جزئيتها سالبة كانت او موجبة، جعل حكهما بعزئة المستثنى من الحكم السابق حيث قال: «وقد بين انعكاس الخاصتين...» فكانه قال: ان السالبة الجزئية لا تنعكس بالعكس المستوى و الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض الا الخاصتين الجزئيةين. (محمدعلى)

.....

الافتراض و هو: ان يفرض ذات الموضوع اعنى: بعض ج،د.ف (د)، ج بالفعل على مذهب الشيخ و هو التحقيق و د ليس ب بالفعل بحكم لادوام الاصل (٢٢) فصدق: بعض ما ليس ب ، ج بالفعل (٣٣) و هو ملزوم لادوام العكس (٢٢) لان الا ثبات يلزمه نفى النفى. ثم نقول د ليس ج مادام ليس ب والالكان ج فى بعض اوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب فى بعض اوقات كونه ج كمامر (٢٥) و قد كان حكم الاصل انه ب مادام ج هف. فصدق ان بعض ما ليس ب وهو د ليس ج مادام ليس ب (٢٥) و هو الجزء الاول من العكس فيثبت العكس بكلا جزئيه.



فصل: (*) القياس قول مؤلّف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر.

القياس واقسامه باعتبار الهيئة

قوله «القياس قول»: اى: مركب (١) و هو اعم من المؤلف (٢) اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزائه لانه مأخوذ من الالفة صرح بذلك الشريف المحقق في حاشية الكشاف و حينتذ فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الحاص بعدالعام و هو متعارف في التعريفات و في اعتبار التأليف بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصورى في الحجة (٣) و القول يشمل المركبات التامة و غير ها كلها (٢) و بقوله:

⁽ه)اعلم: ان الحجة على ثلاثة اقسام: القياس والاستقراء و التمثيل، و ذلك، لان الاستدلال اما ان يكون من حال الكلى على الجزئى او بالعكس او من حال الجزئى على الجزئى الاخر بشرط ان يكونا داخلين تحت كلى واحد فالقسم الاول يسمى بالقياس والثانى بالاستقراء و الثالث بالتمثيل وقدم القياس، لكونه العمدة في الايصال لافادة اليقن دون اخو به. هكذا قال جم من المحققين.

و فيه انه سيأتى فى آخر الكتاب ان القياس ينقسم الى الصناعات الخمس والفيد لليقين منها واحد و البواق لا تفيده كما سيتلى عليك، فلايصح ما ذكروجهاً للتقديم. اللهم الا ان يكون مرادهم انه يفيده فى الجملة و فى بعض المواد فتأمل (انشاءالله تعلى خرل).(ميرزامحمدهم)

(مؤلف من قضایاء» (۵) خرج ما لیس کذلك کالمرکبات الغیر التامة و القضیة الواحدة المستازمة لمکسها او عکس نقیضها اما النسیطة فظاهر و اما المرکبة فلان المتبادر من اطلاق القضایاء الصریحة (۶) و الجزء الثانی من المرکبة لیس کذلك(۷) او لان المتبادر من القضایاء ما یعد فی عرفهم قضایاء متعددة و بقوله: «یلزمه» یخرج الاستقراء و التمثیل (۸) اذ لایلزم منها شیء نعم بحصل منها الظن بشیء آخر و بقوله: «لذاته» خرج مایلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجیة (۹) کقیاس المساواة (۱۰) نحو الف مساول (۷)» و ب مساول (ج» فانه یلزم من ذلك ان الف مساول (ج» لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجیة (۱۱) هی: ان مساوی المساوی مساو و قیاس لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجیة (۱۱) و بدونها لیس من اقسام الموصل بالذات (۱۳) فاعرف ذلك و القول الاخر اللازم من القیاس یسمی نتیجة و مطلوباً (۱۲).

قوله «فان كان» اه: اى: القول الاخر الذى هو النتيجة، والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه و به (١٥) و المراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقق في ضمن الايجاب او السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا: ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج: ان هذا ليس بانسان، والمذكور في القياس: هذا انسان، وقد يكون المذكور فيه عبن النتيجة كقولنا في المثال المذكور: لكنه انسان ينتج: ان هذا حيوان.

قوله «فاستثنائي»: لاشتماله على كلمة الاستثناء (١٤) اعنى: لكن.

قوله ((والا)): اى: و ان لم يكن القول الاخر مذكوراً فى القياس بمادته و هيئته و ذ لك بان يكون مذكوراً بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة (١٧) و كذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شىء من اجزاء النتيجة المادية و الصورية (بمادته و صورته خ ل) و من هنا (هذا خ ل) يعلم (١٨) انه لو حذف قوله: ((بمادته) لكان اولى. قوله ((فاقتراني)): لاقتران حدود المطلوب فيه (١٩) و هى الاصغر و الاكبر والاوسط (٢٠)

قوله «حملي»: اى: القياس الاقترانى ينقسم الى قسمين: حملى و شرطى لانه ان كان مركباً من الحمليات الصرفة فحملي نحو: العالم متغيّر و كل متغير حادث فالعالم (صرف خ ل) او شرطی و موضوع المطلوب من الحملی یسمی اصغر و محموله اکبر والمتکرر اوسط (۵) و ما فیه الاصغر الصغری والاکبر الکبری. والاوسط

حادث، والافشرطى (٢١) سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجوداً فالعالم مضىء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضىء، وتركب من الحملية و الشرطية (٢٢) نحو: كلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً و كل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انساناً كان جسماً و المصنف قدم البحث عن الاقتراني الحملي لكونه ابسط من الشرطى . (٣٣) قوله «من الحملي»: اى: من الاقتراني الحملي .

قوله «اصغر»: لكون الموضوع فى الغالب اخص من المحمول (٢٢) و اقل اله ادأ منه فيكون المحمول اكبر و اكثر افراداً.

قوله «والمتكرر اوسط»: لتوسطه بن الطرفن.

قوله «وما فيه الاصغر»: اى: المقدمة التي فيها الاصغر، و تذكير الضمير نظراً الى لفظ الموصول.(٢٥)

> قوله «الصغرى»: لاشتما لهاعلى الاصغر. قوله «الكبرى»: لاشتما لهاعلى الاكر.

⁽ه)اعلم: ان كل قياس اقترانى حمل لابد ان يشتمل على مقدمتين يشتركان فى شىء و ينفردان فى آخر. اما الاول فلان نسبة محمول المطلوب الى الموضوع مجهولة فلابد من امر ثالث يكون واسطة العلم بتلك النسبة. واما الثانى فلضرورة التغاير بين الموضوع والمحمول.

ثم انهم يسمون ذلك الشيء المشترك الحد الاوسط، لتوسطه بين طرق المطلوب والشيء الاخر الذي انفردت به المقدمة الاولى اصغر والموضوع يكون في الاغلب اخص واقل افراداً من المحمول و الاخر الذي انفردت به المقدمة الثانية اكبر لانه محمول المطلوب و المحمول في الاغلب يكون اعم و اكثرافراداً من الموضوع و كل واحد منها حداً تشبيهاً له بالحد الذي هو في نسبة الرياضيين لكونه حداً وطرفاً للنسبة. وانحا فيذنا بالاغلبية في المقامين، لجواز كونها متساويين كها في قولنا: الانسان ناطق وقولنا: بعض الحيوان انسان فان الموضوع فيه هو المضاف لا المضاف اليه.

ثم لا يخقى: ان الاصغر والاكبر انما يكونان فى الشيء بحسب اعتبار الاجزاء و الاقل و الاكثر بحسب اعتبار الافراد فاستعمال الاولين فى الاخيرين من باب التجوز لاشتراكهما معهما فى كونهما بحسب اعتبارالكمة.(مدرزاعمدعل)

اما محمول فى الصغرى (ه) و موضوع فى الكبرى فهو الشكل الاول او محمولها فالثانث او عكس الاول فالرابع . و يشترط فى الاول ايجاب الصغرى و فعليتها (ه)

قوله «الشكل الاول»: يسمى اولاً، لان انتاجه بديهي (٢۶) و انتاج البواق

خوله ((السحل الاول)). يسمى أولاً: لان أنتاجه بديهي (۱۶) و أنتاج البوا نظرى يرجع اليه فيكون اسبق وأقدم في العلم.

قوله «فالثانى»: لاشتراكه مع الاول في اشرف المقدمتين اعنى: الصغرى.(٢٧)

قوله «فالثالث»: لاشتراكه مع الاول فى اخس المقدمتين (٢٨) اعنى: الكبرى.

قوله «فالرابع»: لكونه في غاية البعد عن الاول. (٢٩)

قوله ((وفعليتها)): ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم في

(ه)قوله: «والاوسط اما محمول في الصغرى...»: اعلم: ان انحصار الاشكال في الاربعة حصر عقلى دائر بين النفي والاثبات و ذلك ، لان القياس الاقتراني الحملي كها ذكر أنفا لابد ان يتكرر فيه الاوسط فهو اما ان يكون موضوعاً في كلتا المقدمتين او محمولاً فيها او يكون موضوعاً في الاولى و محمولاً في الثانية او يكون بعكس ذلك فالاول هوالثالث و الثاني هو الثاني والثالث هو الاول و الرابع هو الرابع فهذه هي الاشكال الاربعة. وقد نظمها الشاعر بالفارسية:

اوسط اگرحل یافت دربرصغری وبار وضع بکبری گرفت شکل نخستین شمار حمل بهر دو دوم وضع بهر دو سوم رابع اشکال را عکس نخستین شمار ولایخنق: ان المراد من تکرر الوسط انما هو بجسب الذکر فلایرد ما قبل من انه غیر متکرر فی الشکل الاول و الرابع، اما فی الاول، فلانه یراد به المفهوم فی الصغری والافراد فی الصخری و اما فی الرابع، فلانه یراد به الافراد فی الصخری و المفهوم فی الکبری بعکس ذلك فلا یتکرر البتة ضرورة اختلافه باختلاف المنی المراد.

و حاصل الجواب: آنا لانعنى من تكرره التكرر بحسب ما يراد به، بل التكرر مطلقا سواء كان بحسب المراد ايضاً كما فى الشكل الثانى و الثالث او بحسب الذكر فقط كما فى الشكل الاول والرابع فافهم. (محمدعلى)

(ه)قول المصنف: «و يشترط فى الاول ايجاب الصغرى و فعليتها»: اعلم: ان لانتاج الاشكال الاربعة شرايط بحسب كمية المقدمات وشرايط بحسب كيفيتها وشرايط بحسب جهتها فالمصنف يذكرها هنا بترتيب الاشكال على التفصيل و يشير اليه اجالاً فى الضابطة الاتبة ايضاً ليكون زياده بصيرة

الكبرى (٣٠) ايجاباً كان او سلبا انما هو على ما ثبت له الاوسط بالفعل (٣١) بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم فى الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر.(٣٢)

قوله «مع كلية الكبرى»: ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاصغر ويجوز ان على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك، لان الاوسط محمول هيهنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع، فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلايلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك: كل انسان حيوان و بعض الحيوان فرس.

قوله «لينتج الموجبتان»: الكلية و الجزئية، واللام فيه للغاية اى: اثر هذه الشروط ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية، الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية، الموجبتين فني الاول يكون النتيجة موجبة كلية وفي الثاني موجبة جزئية و ان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى، السالبتين الكلية والجزئية على ماسبق (٣٣) و امثلة الكل, واضحة.

قوله «الموجبتين»: اينتج الكلية والجزئية.

للمتعلم، هذا. (ميرزامحمدعلي)

(ه)اعلم: ان الضروب الممكنة الانعقاد فى كل واحد من الاشكال الاربعة، ستة عشر وذلك، لما ذكر سابقاً من ان القضاياء المعتبرة فى العلوم هى المحصورات الاربع لاغير فاذا اعتبرت فى الصغرى و الكبرى يحصل ستة عشر ضرباً حاصلة من ضرب الصغريات الاربع فى الكبريات الاربع و المنتج منها فى هذا الشكل باعتبار الشرطين المذكورين اربعة:

الاول: الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ينتج: موجبة كلية كقولنا: كل انسان حيوان و كل حيوان جسم فكل انسان جسم.

الثانی: الموجبة الجزئية الصغری مع الموجبة الکلية الکبری ينتج: موجبة جزئية كقولنا: بعض الحيوان انسان و كل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق.

الثالث: الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ينتج: سالبة كلية كقولنا: كل انسان حيوان ولاشىء من الحيوان بمجر فلا شىء من الانسان بمجر.

الرابع: الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ينتج: سالبة جزئية كقولنا: بعض

- to the second of the second

قوله «السالبتين»: اي ينتج الكلية والجزئية.

قوله «بالضروره»: متعلق بقوله: «لينتج» و المقصود منه الاشارة الى ان

الحيوان انسان و لاشيء من الانسان بصاهل فبعض الحيوان ليس بصاهل.

ولهم في بيان ذلك طريقان: طريق الحذف والاسقاط وطريق التحصيل.

اما الاول: فهو ان يقال: ان ايجاب الصغرى يسقط ثمانية اضرب وهي الحاصلة من ضرب الصغريين الساليتين في الكبريات الاربع، وكلية الكبرى تسقط اربعة اخرى وهي الكبريان الجزئيتان مع الصغريين الموجبتين، هذا ان اعتبرنا الايجاب اولا كها هو المشهور و ان اعتبرنا الكلية اولا كان الساقط بها ثمانية و بالايجاب اربعة.

و اما الثانى: فهوان يقال: الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة و ملاحظة الاثنين مع الاثنين تحصل اربعة، و لعل فى قوله: «لينتج الموجبتان...» اشارة الى هذا الطريق، و على هذا الطريق سائر الاشكال الباقية.

ثم اعلم: ان لنا كيفيتين: ايجاب وسلب، و كميتين: كلية وجزئية و اشرف الاولين الايجاب لانه وجود والسلب عدم والوجود خير من العدم و اشرف الاخيرين الكلية لانه اضبط و انفم في العلوم بخلاف الجزئية افاذا اجتمع الاشرفان كالموجبة الكلية او الاخسان كالسالبة الجزئية فالامر بين و اذا اجتمع الاشرف مع الاخس فالرجحان للكلية ثم اللايجاب لان شرفهامن جهات متعددة وشرفه من جهة واحدة فاشرف المحصورات الوجبة الكلية ثم السالبة الكلية ثم الموجبة الجزئية ثم السالبة الجزئية ثم السالبة الجزئية تم السالبة الجزئية تم السالبة المخزئية تم السالبة المخزئية تم السالبة المخزئية و ترتب ضروب الاشكال باعتبار النتايج فيقدم المنتج للاشرف على غيره واذا تساوت النتايج شرفاً وخسة فيعتبر تقديم ماهو مشترك بالشكل الاول في المقدمتين او في احديها و اذا اتفقا في الاشتراك فذلك اما ان يكون في كتبها او في احديها فعلى الاول يلاحظ حال المقدمتين من حيث انفسها شرفاً و خسة و على الثاني فان اشتراكها في الصغرى مما أو في الكبرى مما فكذلك ايضاً و الابان يكون اشتراك احدهما في الصغرى والاخر في الكبرى فيقدم ماهو مشترك في الصغرى على الاخرهذا فيا عداالشكل الرابع و اما فيه فالترتيب بين ضروبها أما هو باعتبار نفس القدمتين دون النتايج لانه لبعده عن الطبع لم يعتد بنتا يجها قط فاخظ ذلك.

و طريق الانتاج في الاقيسة: ان يلاحظ حال المقدمتين ان ايها هو اخس فيؤتي بالنتيجة تابعة على اخسها سواء كانت هي الصغرى او الكبرى و هذا مرادهم من قولهم: «ان النتيجة تكون تابعة للاخس الارذل الانها تكون تابعة للكبرى مطلقا باعتبار كونها اخس بالنسبة الى الصغرى كها ادعاه بعض الفضلاء و اصر على ذلك حين سئل عن قول الشاعر:

 و فى الثانى اختلافهما فى الكيف وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس السالبة الكبرى و كون المكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة

انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهي (٣٢) بخلاف انتاج ساير الاشكال لان نتايجها نظري كما سيجيء تفصيلها.

قوله «وفي الثانى اختلافها»: اى يشترط فى هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف المقدمتين فى السلب و الايجاب وذلك لانه لوتألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف فى النتيجة و هو ان يكون الصادق فى نتيجة القياس الايجاب تارة و السلب تارة اخرى فانه لو قلنا: كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان، كان الحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا: كل فرس حيوان، كان الحق السلب و كذا الحال لو تألف من سالبتين كقولنا: لاشىء من الانسان بحجر و لاشىء من الناطق بحجر، كان الحق السلب و الاختلاف الحق الايجاب ولو قلنا: ولاشىء من الفرس بحجر، كان الحق السلب و الاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذى يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق فى بعض المواد هو السائبة و لوكان اللازم من المقدمة لما كان الحق (صدق خ ل) فى بعض المواد الموجبة.

قوله «و كلية الكبرى»: اى: يشترط فى الشكل الثانى بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف (٣٥) كقولنا: كل انسان ناطق و بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب ولو قلنا: بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب.

قوله «مع دوام الصغرى»: اى: يشترط فى هذا الشكل بحسب الجهة امران: الاول: احدالامرين (٣٧) اما ان يصدق الدوام على الصغرى (٣٧) بان تكون دائمة او ضرورية (٣٨) و اما ان يكون الكبرى من القضاياء الست (٣٩) التي تعكس سالبتها لا من التسع (٤٩) التي لا تنعكس سوالبها والثانى ايضاً احد الامرين (٤١) وهو: ان الممكنة لا تستعمل فى هذا الشكل الامع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى او مع كبرى مشروطة عامة او خاصة. و حاصله: ان الممكنة ان

فان هذا لايصع مطلقا كما لايخني على من لاحظ الضروب في هذه الاشكال و نتايجها. (محمدعلي)

لينتج الكليتان (*) سالبة كلية و المختلفتان في الكم ايضاً (*) سالنة حزئية بالخلف، او عكس الكبرى اوالصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيحة.

كانت صغرى (٤٢) كانت الكبرى ضرورية او مشروطة عامة او خاصة و ان كانت المكنة كبرى كانت الصغرى ضرورية لاغير (٤٣). و دليل الشرطين انه: لولا هما لزم الاختلاف، والتفصيل لابناسب هذا الختص. (٢٤)

قوله «لينتج الكليتان»: اى: الضروب المنتجة في هذا الشكل ايضاً اربعة (٤٥) حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الجزئية و الكلية و ضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين، فالضرب الاول هو المركب من كليتين (۴۶) و الصغرى موجبة نحو: كل ج ، ب ولا شيء من الف ، ب و الضرب الثاني هو المركب من كليتين والصغرى سالبة كلية نحو: لاشيء من ج ، ب وكل الف، ب والنتيجة فيهما سالبة كلية نحو: لاشيء من ج، الف و اليهما اشار المصنف بقوله: «لينتج الكليتان سالبة كلية» والضرب الثالث هو المركب من صغري موجبة جزئية و كبرى سالبة كلية نحو: بعض ج ، ب ولاشيء من الف ، ب والضرب الرابع هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو: بعض ج ليس ب وكل الف ب والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو: بعض ج ليس الف و اليهما اشار المصنف بقوله: «و المختلفتان في الكم ايضاً» اي: كما انها مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق في الشرايط «سالية حزئية».

قوله «بالخلف»: يعنى: دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين امور:

⁽م)قوله «لينتج الكليتان»: اى الصغرى و الكبرى الكليتان، فتارة تكون الصغرى منها موحبة والكبرى سالبة فهذا شكل وتارة تكون الصغرى منها سالبة والكبرى موجبة فهذا شكل آخو، نتبحة سالية كلية، اما كونها سالبة، فلان السلب الموجود في احدى المقدمتين يسرى الى النتيجة، واما كونها كلية، فلان مقدمتها جميعاً موصوفتان بالكلية فن اين تأتى الجزئية للنتيجة؟ (التقريب ص٩٥)

⁽ه)قوله «والمختلفتان في الكم ايضاً»: اي كما هما مختلفتان في الكيف، و قد سبق في شروط هذا الشكل، كلية الكبرى، فالجزئية الها تكون في الصغرى، فتارة الصغرى الجزئية موجبة و قرينتها تكون سالبة، و تارة تكون الصغرى الجزئية سالبة و قرينتها تكون موجبة تنتجان: سالبة جزئية، اما كونها سالبة، فلان سلب احدى المقدمتين يسرى إلى النتيجة و اما الجزئية، فلكون الموضوع في الصغرى جزئياً و

و فى الثالث ايجاب الصغرى و فعليتها مع كلية احديهها

الاول: الخلف وهو: ان يجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول ماينا فى الصغرى و هذا (۴۷) جار فى الضروب الاربعة كلها.

والثانى: عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول (٤٨) لينتج النتيجة المطلوبة وذلك انما يجرى فى الضرب الاول و الثالث لان كبريها سالبة كلية تنعكس كنفسها (٤٩) و اما الاخيران فكبريها موجبة كلية لا تنعكس الا الى موجبة جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول مع ان صغريها إيضاً سالبة (٥٠) لا تصلح صغرى للشكل الاول.

والثالث: أن ينعكس الصغرى فيصير شكلاً رابعاً (۵۱) ثم ينعكس الترتيب يعنى: يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلاً اولا ينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة و ذلك انما يتصور فيا يكون عكس الصغرى كلية (۵۲) ليصلح لكبروية الشكل الاول و هذا انما هو في الضرب الثاني (۵۳) فان صغراه سالبة كلية (۵۲) تنعكس كنفسها واما الاول والثالث فصغريها موجبة لا تنعكس الاجزئية (۵۵) و اما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس اصلاً ولو قرض انعكاسها (۵۶) لا يكون الاحزئية فتدر.

قوله «ايجاب الصغرى و فعليتها»: لان الحكم فى كبراه (۵۷) سواء كان ايجاباً او سلباً على ماهو اوسط بالفعل كمامر (۵۸) فلو لم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل (۵۸) بان لايتحد اصلاً (۶۰) و يكون الصغرى سالبة(۶۱) او يتحد(يتحدا خلى لكن لا بالفعل (۶۲) و يكون الصغرى موجبة ممكنة، لم يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر.(۶۳)

قوله «مع كلية احديها»: لانه لوكانت القدمتان جزئيتين جاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلاً يصدق: بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان فرس و لايصدق: بعض الانسان فرس.

موضوع الصغرى هو موضوع النتيجة (التقريب ص٩٦)

قوله «لينتج الموجبتان»: الضروب المنتجة (۶۶) في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع و ضم الصغرى الموجبة و السالبة. و هذه الضروب كلها مشتركة في انها لا تنتج الاجزئية (۶۵) لكن ثلا ثة منها تنتج الايجاب و المائة منها تنتج السلب و اما المنتجة للايجاب فاولها (۶۶) المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ، ب و كل ج ، الف فبعض ب ، الف و ثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى و الى هذين اشار المصنف بقوله: لينتج الموجبتان اى: الصغرى الموجبة مع الموجبة الكلية اى: الكبرى، و الثالث عكس الثاني اعنى: المركب من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى و اليه اشار بقوله: «او بالعكس» فليس المراد با لعكس، عكس الضربين (۶۷) المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول (۶۵) فتأمل. (۶۵).

و اما المنتجة للسلب فاولها المركب من موجبة كلية صغرى و سالبة كلية كبرى. و الثانى من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى واليهما اشار بقوله: «و مع السالبة الكلية». والثالث من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى كها قال المصنف: «او الكلية مع الجزئية» اى: الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية.

قوله «باخلف»: يعنى: بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتايج امّا بالخلف و هو هيهنا (۷۰) ان يؤخذ نقيض النتيجة و يجعل لكليّته كبرى و صغرى القياس لايجابها صغرى لينتج من الشكل الاول ماينا في الكبرى و هذا يجرى في هذه الضروب كلها (۷۷) و اما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول (۷۷) و ذلك حيث تكون الكبرى كلية (۷۳) كيا في الاول والثاني والرابع و الخامس و اما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعاً (۷۴) ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا اولاً (۷۵) و ينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة فانه المطلوب و ذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكسه صغرى للشكل الاول و يكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له كيا في الضرب الاول و الثالث (۷۶) لاغر.

الترتيب ثم عكس النتيجة. و فى الرابع ايجابها مع كلية الصغرى او اختلافها فى الكيف مع كلية احديها (*) لينتج الموجبة الكلية مع الاربع و الجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية و كليتها مع الموجبة الجزئية،

قوله ((و في الرابع): اى: شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم و الكيف احد الامرين (٧٧): اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى و اما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديها و ذلك ، لانه لو لا احدها (٧٨) لزم اما كون المقدمتين في الكيف مع كلية احديها و ذلك ، لانه لو لا احدها (٨١) لزم اما كون المقدمتين في سالبتين (٨١) او موجبتين مع كون الصغرى جزئية (٨٠) او جزئيتين مختلفتين في الكيف (٨١) و على التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف و هو دليل العقم. (٨١) اما على الأول: فلان الحق في قولنا: لاشيء من المجر بانسان و لاشيء من الناطق بحجر هوالا يجاب ولو قلنا: بعض الحيوان انسان و كل ناطق حيوان، كان الحق الا يجاب ولو قلنا: بعض كل فرس حيوان، كان الحق السلب. و اما على الثائث: فلان الحق في قولنا: بعض الحيوان انسان و بعض الجسم ليس بحيوان، هو الا يجاب و لو قلنا: بعض الحجر ليس بحيوان، كان الحق السلب. ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة (٨٣) لقلة الاعتداد بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع ولم يتعرض ايضاً لبيان الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة، لطول الكلام فيها فنفصيلها مذكور في المطولات (مطولات هذا الفن خ ل).

قوله «لينتج»: الضروب المنتجة (٨٢) في هذا الشكل بحسب احدالشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع و

 ⁽ه) وقد نظم الشاعر شرائط انتاج الاشكال الاربعة في البيت الآتي بالهارسية تسهيلاً للضبط و
 المفظ:

[«]منكب» اول «خين كب» ثانى و «منكاين» سم در چهارم «مين كغ» يا «خين كاين» شرط دان حيث يرمز الى ان «منكب» اشارة الى كون الصغرى موجبة والكبرى كلية، و «خين كب» الى اختلاف المقدمتين فى الايجاب و السلب و كلية الكبرى، و «منكاين» الى ايجاب الصغرى و كلية احدى المقدمتين، و «مين كاين» الى انجالاف المقدمتين فى الايجاب و كلية الصدرى، و «خين كاين» الى اختلاف المقدمتين فى الايجاب و السلب و كلية احدى المقدمتين.

الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية وضم الصغريين السالبتين الكلية و الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية و ضم كليتها اى: الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية الجزئية المحالية المحلية الجزئية المحالية المحالية

ف الأولان (٨٥) تمسن هـ ف المضروب و هما المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى، ينتجان موجبة جزئية والبواق المشتملة على السلب تنتج سالبة جزئية في جيعها (٨٤) الا في ضرب واحد و هوالمركب من صغرى سالبة كليه وكبرى موجبة كلية فإنه ينتج سالبة كلية. وفي عبارة المصنف تسامح (٨٧) حيث توهم أنّ ما سوى الاولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولوقدم لفظ «موجبة» على «جزئية» لكان اولى.

والغصيل هيهنا: ان ضروب هذا الشكل ثمانية، الاول: من موجبتين كليتين(٨٨). الثانى: من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية. الثالث: من صغرى سالبة كلية و كبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية. الرابع: عكس ذلك. الخامس: من صغرى موجبة جزئية و كبرى سالبة كلية. السادس: من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى. الثامن: من سالبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى و هذه الضروب الخسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه نافع فها سيجىء.

قوله «بالخلف»: و هو فى هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة و يضم الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافى المقدمة الاخرى، وذلك أما يجرى فى الضرب الاول و الثانى و الثالث و الرابع و الخامس (٨٩) دون البواقى (٩٠) و قال المصنف فى شرح الرسالة: بجريانه فى السادس وهو سهو. (٩١)

قوله «او بعكس الترتيب»: وذلك الها يجرى حيث يكون الكبرى موجبة (٩٢) و الصغرى كلية (٩٣) و النتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كها في الاول والثانى والثالث و الثامن ايضاً ان انعكست السالبة الجزئية (٩٢) كها اذا كانت احدى الخاصتن دون البواق.

النتيجة اوبعكس المقدمتين (*) اوبالرد الى الثانى بعكس الصغرى اوالثالث بعكس الكبرى. و ضابطة شرايط الاربعة انه لابداما من عموم موضوعية الاوسط (*)

الكبرى. و صابطه شرايط الا ربعه انه لا بداما من عموم موضوعيه الا وسط (*

قوله «او بعكس المقدمتين»: فيرجع الى الشكل الاول (٩٥) ولا يجرى الاحيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لينعكس الى السالبة الكلية كما فى الرابع و الخامس (٩٤) لاغير.

قوله «اوبالرد»: ولا يجرى الاحيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف (٩٧) والكبرى كلية و الصغرى قابلة للانعكاس كها في الثالث والرابع و الخامس والسادس ايضاً (٩٨) ان انعكست السالبة الجزئية لاغير.

قوله «او الثالث بعكس الكبرى»: ولايجرى الاحيث يكون الصغرى موجة (٩٩) و الكبرى قابلة للانعكاس و يكون الصغرى او عكس الكبرى (١٠٠) كلية. وهذا الاخير (١٠٠) لازم للاولين في هذا الشكل فتدبر و ذلك كها في الاول و الثانى والرابع والخامس والسابع (١٠٠) إيضاً ان انعكس السلب الجزئي دون البواق.

ضابطة شرايط الاشكال الاربعة

قوله «وضابطة شرايط الاربعة»: اى: الامر الذى (١٠٣) اذا راعيته فى كل قياس اقترانى حلى كان منتجاً ومشتملاً على الشرايط المذكورة جزماً.

قوله «انه لابد»: اى: لابد في انتاج القياس من احد الامرين على سبيل منع الحلو. (١٠٤)

قوله «اما من عموم موضوعية الأوسط»: اى: قضية كلية موضوعها

⁽ه)قول المصنف: «او بعكس المقدمتين»: اى: مع بقاء الترتيب على حاله بان يبق الصغرى على الكبرى على الكبروية ويقع العكس بين طرق المقدمتين فقط و نذا حكم المحشى (ره) بانه لا يجرى الاحيث تكون الصغرى موجبة لتصلح لصغروية الشكل الاول و الكبرى سالبة كلية لتنعكس الى السالبة الكلية فتصلح لكبروية الشكل الاول. (ميرزا محمد على)

⁽ه) قوله: «اما من عموم موضوعية الاوسط»: بان لايختص الموضوعية ببعض افراد الاوسط دون بعض بل تكون شاملة لجميع افراده فيكون جميع افراده موضوعاً و هذا بعينه معنى كلية القضية فلذا فسره المحشى بقوله: «اى: قضية كلية» و فى ايراد القضية نكرة،اشارة الى ان ليس المراد من عموم

مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر و اما من عموم موضوعية

الاوسط (۱۰۵) كالكبرى فى الشكل الاولوكاحدى المقدمتين فى الشكل الثالث و كالصغرى فى الضرب الاول و الثانى و الثالث و الرابع و السابع و الثامن من الشكل الرابع. (۱۰۶)

قوله «مع ملاقاته»: اى: اما بان يحمل الاوسط (۱۰۷) ايجاباً على الاصغر على الاوسط ايجاباً على الاصغر بالفعل كما فى صغرى الشكل الاول و اما بان يحمل الاصغر على الاوسط ايجاباً بالفعل كما فى صغرى الشكل الثالث و كما فى صغرى الضرب الاول و الثانى والرابع و السابع من الشكل الرابع. فنى الكلام اشارة استطرادية (۱۰۸) الى اشتراط فعلية الصغرى فى هذه الضروب ايضاً.

قوله «او حمله على الاكبر»: اى: مع حمل الاوسط (١٠٩) على الاكبر ايجاباً فان السلب سلب الحمل و انما الحمل هو الايجاب و ذلك كها فى كبرى الضرب الاول و الثانى و الثالث و الثامن من الشكل الرابع فالضربان الاولان قد اندرجا تحت كلا شقى الترديد الثانى (١١٠) فهو ايضا على سبيل منع الخلو كالاول و هيهنا تمت الاشارة الى شرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول و الثالث (١١١) و ستة ضروب من الشكل الرابع فاحفظ.

واعلم: انه لم يقل: «اوللاكبر» اى: او مع ملاقاته للاكبر، حتى يكون اخصر، لان الملاقات تشتمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة، منتجاً هف. و يلزم ايضاً كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة و كبرى موجبة مع كلية احدى المقدمتين منتجاً. و قد اشتبه ذلك على بعض الفحول فاعرفه.

قوله «و اما من عموم موضوعية الاكبر»: هذا هو الامر الثانى من الامرين اللذين ذكرنا اولاً انه لابد في انتاج القياس من احدهما. وحاصله كلية كبرى حيث

موضوعية الاوسط ان يكون كل قفية موضوعها الاوسط كلياً حتى يرد ان احدى المقدمتين فى الشكل الثالث و كذا الصغرى فى الضرب الخامس و السادس من الشكل الرابع جزئية مع كون الاوسط موضوعاً فيها كما هو ظاهر للعالم بسياق الكلام. (ميرزاعمدعلى)

الاكبر مع الاختلاف فى الكيف و مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنسبته الى ذات الاصغر.

يكون الاكبر موضوعاً فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف و ذلك كها في جميع ضروب الشكل الثاني و كها في الضرب الثالث والرابع و الحنامس و السادس من الشكل الرابع. فقد اشتمل الضرب الثالث و الرابع منه على كلا الامرين (١١٢) و لذا حلنا الترديد الاول على منع الحلو. (١١٣) فقد اشير الى جميع شرايط الشكل الاول و الثالث بحسب الكم و الكيف و الجهة (١١٢) و الى شرايط الشكل الثاني و الرابع كماً و كيفاً و بقيت شرايط الشكل الثاني عمم منافاة الخ.

قوله «مع منافاة»: يعنى: ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثاني اعنى: عموم موضوعية الآكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط (١١٤) منسوباً و محمولاً في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحينئذ لابد في انتاجه من شرط ثالث و هو منافاة نسبة وصف الاوسط المحمول في الصغرى (١١٧) الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى لنسبة (١١٨) وصف الاوسط المحمول كذلك الى (١١٩) ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعنى: لابد ان تكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتبن النسبتين في الصدق لو اتحد طرفا هما (١٢٠) فرضاً و هذه المنافاة دايرة وجودأ وعدماً مع مامر من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج و بانتفائها ينتغي الانتاج. اما انها دايرة مع الشرطين وجوداً اى: كلما وجدالشرطان المذكوران تحقق المنافاة المذكورة، فلانه اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام والكبرى اي قضية كانت من الموجهات ما عدا المكنتين ـفان لهما حكماً عليحدة سيجيء – فلاشك انه حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلاً (١٢١) ولا اقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب، ضرورة ان المطلقة العامة اعم من تلك الكبريات (١٢٢) و المطلقة العامة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل و اذا كان مسلوباً عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً (١٢٣) ولا خفاء في المنافات بين دوام الايجاب و فعلية السلب و اذا تحققت المنافات بين شيء و بين الاعم،لزم المنافات بينه وبين الاخص(١٢٤)بالضرورة وكذا اذاكانت الكبرى مماتنعكس سالبتها (١٢٥)

والصغرى اى قضية كانت سوى الممكنة لمامر (۱۲۶) اذ حينلذ يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة الايجاب (۱۲۷) مثلا او بدوامه ولاخفاء فى منافاته مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب او اخص منها. وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة (۱۲۸) والكبرى ضرورية او مشروطة (۱۲۹) اذ حينلد يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب (۱۳۰) مثلاً و نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب، اما فى الكبرى المشروطة (۱۳۱) فظاهر. و اما فى الضرورية، فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات ما دامت موجودة فظاهر. و اما فى الصفورياً لوصفها العنوانى لان الذات لازمة للوصف والمحمول لازم للذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية (۱۳۳) بمثل

و اما انها دائرة مع الشرطين عدماً اى: كليا انتفى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة، فلانه اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام (١٣٢) ولا الكبرى مما تنعكس سالبتها لم يكن فى الصغريات اخص من المشروطة الخاصة (١٣٥) ولا فى الكبريات اخص من الوقتية ولامنافاة بين ضرورة الايجاب (١٣٤) مثلاً بحسب الوصف لا داغاً و بين ضرورة السلب فى وقت معين لا داغاً اذ لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنوانى و اذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ماهو اعم منها اوقات الوصف العنوانى و اذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ماهو اعم منها ممكنة كان اخص الكبريات الداغة او العرفية الحاصة او الوقتية (١٣٨) ولا منافاة بين امكان الايجاب و دوام السلب مادام الذات ولابينه و بين دوام السلب بحسب الوصف ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة، كان اخص الصغريات المشروطة الحاصة او الدائمة ولا بينه و بين ضرورة السلب بعرورة السلب الوصف ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة، كان اخص الصغريات المشروطة الحاصة او الدائمة ولابينه و بين دوام السلب مادام الذات قطعاً.

و تحقيق هذا البحث على هذا الوجه الوجيه مما تفردت به بعون الله الجليل و الله يهدى من يشاء الى سواء السبيل و هو حسى و نعم الوكيل (١٤٠)

فصل: الشرطى من الاقترانى اماان يتركب من متصلتين او منفصلتين او حملية و متصلة (ه) او حملية و منفصلة (ه) او متصلة و منفصلة (ه)و ينعقد

القياس الشرطي

قوله «من متصلتين»: كقولنا: كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلها كان النهار موجوداً فالعالم مضىء ينتج: كلها كانت الشمس طالعة فالعالم مضىء.

قوله «او منفصلتین»: كقولنا: اما أن يكون العدد زوجاً و اما يكون فرداً و دائماً اما أن يكون الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد ينتج: اما أن يكون العدد زوج الزوج أو يكون زوج الفرد أو يكون فرداً.

قوله «او هملية و متصلة»: نحو: هذا الشيء انسان وكلها كان الشيء انساناً كان حيواناً ينتج: هذا الشيء حيوان.

قوله «او حملية و منفصلة»: نحو: هذا عدد ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً ينتج: فهذا اما ان يكون زوجاً او فرداً.

قوله «او متصلة و منفصلة»: نحو: كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد و دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً ينتج: كلما كان هذا الشيء ثلاثة فاما ان يكون زوجاً او فرداً.

قوله «وينعقد»: يعنى: لابد في تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين (١٤١) في

⁽ه)بان تكون الحملية صغرى و المتصلة كبرى كالمثال المذكور (الذى ذكره المحشى) او يكون بعكس ذلك كقولنا: كلما كان الشيء ناطقاً كان انساناً و كل انسان حيوان ينتج: كلما كان الشيء ناطقاً كان حيواناً. (مجمدعلي)

⁽ه)بان تكون الحملية صغرى و المنفصلة كبرى كالمثال الذى ذكره المحشى اويكون بعكس ذلك كقولنا: اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً و كل زوج منقسم بمتساويين فاما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين او فرداً.(محمدعلي)

⁽ه)و لهذا ايضاً صورتان: احديها ان تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كالمثال الذى ذكره المخشى و الثانية عكس هذا كقولنا: اما ان يكون المدد زوجاً و اما ان يكون فرداً و كلها كان المدد زوجاً كان منقسماً بمتساويين واما ان يكون المدد منقسماً بمتساويين واما ان يكون المدد منقسماً بمتساويين واما ان يكون فددار عمدعل)

فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول.

فصل:الاستثنائي ينتج مع المتصلة وضع المقدم و رفع التالي و مع الحقيقية

جزء يكون هوالحد الاوسط فاما ان يكون محكوماً عليه فى كلتا المقدمتين او محكوماً به فيها او محكوماً به فيها الصغرى و محكوماً عليه فى الكبرى او بالعكس فالاول هوالشكل الثالث والثانى هو الثانى و الثالث هوالاول و الرابع هو الرابع. و فى تفصيل الاشكال الاربعة فى تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط و الضروب و النتايج طول لايليق بانختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين.

القياس الاستثنائي

قوله «الاستئنائي»: اى: القياس الاستثنائي، و هو الذى تكون النتيجة مذكورة فيه بمادته و هيئته (١٤٢) ابدأ (١٤٣) يتركب من مقدمة شرطية (١٤٤) و مقدمة حلية يستثنى فيها عين احد جزئى الشرطية او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه (١٤٥) فالاحتمالات المتصورة فى انتاج كل استثنائى اربعة: (١٤٦) وضع كل (١٤٧) و رفع كل لكن المنتج فى كل قسم (١٤٨) شىء. و تفصيله ما افاده المصنف: من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منها احتمالان (١٤٩) الان وضع المقدم ينتج وضع التالى لاستلزام تحقق الملازم ورفع التالى لاستلزام انتفاء الملازم انتفاء الملازم وضع المقدم ولارفع المقدم ينتج رفع التالى (١٥٠) لجوازان يكون وضع التالى فلا ينتج وضع المقدم ولارفع المقدم ينتج رفع التالى (١٥٠) لجوازان يكون اللازم اعم فلايلزم من تحققه تحقق الملزوم و لامن انتفاء الملزوم انتفائه. و قد عرفت من هذا: ان المراد بالمتصلة فى هذا الباب اللزومية (١٥١)

واعلم ايضاً: ان المراد بالمنفصلة هيهنا العنادية و ان كانت الشرطية منفصلة. فانعة الجمع تنتج من وضع كل جزء المختلط المجتماعها و لا تنتج من رفع كل جزء وضع الاخر لعدم امتناع الحلو بينها و مانعة الحلو بالعكس و اما الحقيقية فلها اشتملت على منع الجمع و الحلوماً تنتج في الصور الاربع النتايج الاربع.

قوله «وضع المقدم و رفع التالي»: نحو: أن كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان.

قوله «والحقيقية»: كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج

وضع كل كمانعة الجمع و رفعه كمانعة الخلو و قد يختص باسم قياس الخلف (*) وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه و مرجعه الى استثنائي و اقتراني .

· فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس،بزوج فهو فرد.

الهيس بهزد لكنه فرد فعيس بروج لكنه نيس بفرد فهو روج بمنه ليس ببروج فهو فرد. قوله «كمانعة الجمع»: نحو: اما ان يكون هذا شجراً او حجراً لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر.

قوله «كمانعة الخلو»: نحو: هذا اما لاحجر او لاشجر لكنه ليس بلاشجر فهو لاحجر لكنه ليس بلاحجر فهولاشجر.

قوله «وقديختص» الخ: اعلم انه: قد يستدل على اثبات المدعى بانه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هذا واقعاً كمامر غيرمرة فى مباحث العكوس والاقيسة و هذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف (١٥٢) اى: الحال على تقدير صدق نقيض المطلوب او لانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه (١٥٣) اى: من ورائه الذى هو نقيضه و ليس هذا قياساً واحداً بل ينحل الى قياسين: احدهما اقترافى شرطى والاخر استثنافى متصل يستثنى فيه نقيض التالى (١٥٤) هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه و كلما ثبت نقيضه ثبت الحال ينتج: لو لم يثبت المطلوب لثبت الحال لكن الحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم (١٥٥) ثم قد يفتقربيان الشرطية (١٥٦) يعنى قولنا: كلما ثبت نقيضه ثبت الحال، الى دليل آخر فتكثر القياسات، كذا قال المصنف فى شرح الاصول. (١٥٧)

فقوله «و مرجعه الى استثنائى و اقترانى»: معناه: ان هذا القدر مما لابد منه فى كل قياس خلف و قديزيد عليه فافهم.

⁽ه)قوله: «وقد يختص باسم قياس الحلف»: اى: و قد يختص الاستثنائى باسم قياس الحلف فيسمونه «قياس خلف» لا قياس استثناء.(التقريب ص ١٢٦_١٧)

فصل: الاستقراء: تصفح الجزئيّات لا ثبات حكم كلي

الاستقراء والتمثيل

قوله «الاستقراء تصفّح الجزئيات»: اعلم: ان الحجة على ثلاثة اقسام (١) لان الاستدلال اما من حال الكلى على حال جزئياته (٢) و اما من حال الجزئيات على حال كليها و اما من حال الحزئيسين(٣) المندرجين تحت كلى، على حال الجزئي الاخر فالاول هو القياس و قد سبق مفصلاً والثانى هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء هوالحجة التى يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها، (٢) هذا تعريفه الصحيح الذى لاغبار عليه واما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي و حجة الاسلام و اختاره اعنى: تصفح الجزئيات و تتبعها لا ثبات حكم كلى، ففيه تسامح ظاهر فان هذا التتبع ليس معلوماً تصديقياً موصلاً الى مجهول تصديق فلا يندرج تحت الحجة (۵) و كان الباعث على هذه المساعة هوالاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل (٤) و هيهنا وجه آخر الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل (٤) و هيهنا وجه آخر يجيء بيانه انشاءالله الجليل في تحقيق التمثيل.(٧)

قوله «لا ثبات حكم كلي»: اما بطريق التوصيف (٨) فيكون اشارة الى ان

والتمثيل: (*) بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت فيه. و

المطلوب فى الاستقراء لايكون حكماً جزئياً كها سنحققه و اما بطريق الاضافة (٩) فالتنوين فى «كلى» حينئذ عوض عن المضاف اليه (١٠) اى: لا ثبات حكم كلها اى: كلى تلك الجزئيات، و هذا و ان اشتمل على الحكم الجزئى و الكلى كليها (١١) بسب الظاهر (١٢) الا انه فى الواقع لايكون المطلوب بالاستقراء الاالكلى.

و تحقيق ذلك: انهم قالوا: ان الاستقراء اما تام (١٣) يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها (١٢) و هو يرجع الى القياس المقسم (١٤) كقولنا: كل حيوان اما ناطق (١٤) او غير ناطق و كل ناطق من الحيوان حساس و كل غيرناطق من الحيوان (١٧) حساس المغير التقيين واما ناقص يكفى فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الاسفل عندالمضغ لان الانسان كذلك الجزئيات كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الاسفل عندالمضغ لان الانسان كذلك لايفيد الا الظن اذ من الجايز ان يكون من الحيوانات التى لم نصادفها ما يحرك فكه الاعلى عندالمضغ كما نسمعه فى التمساح (١٨) ولا يخفى ان الحكم بان الثانى لايفيد الا اللهن الميون به (١٩) كما يقال: بعض الحيوان فرس و بعضه انسان و كل فرس يحرك فكه الاسفل عندالمضغ و كل انسان ايضاً كذلك ينتج قطعاً: ان بعض الحيوان عبرك فكه الاسفل عندالمضغ و كل انسان ايضاً كذلك ينتج قطعاً: ان بعض الحيوان من حيث الدراية ايضاً أذ ليس فيه توهم و صمة التعريف بالاعم بخلاف الاضافة فانه من حيث الدراية ايضاً أذ ليس فيه توهم و صمة التعريف بالاعم بخلاف الاضافة فانه يعتمل الحكم الكلى و الحكم الكلى و الحالة في المحتوية كما الكلى و الحالة فانه على المعريف بالاعم بخلاف الاضافة فانه عصل الحكم الكلى و الحكم الكلى و الحالة في التوصيف كما هوالرواية احسن عي عندالمنه فيه توهم و صمة التعريف بالاعم بخلاف الاضافة فانه عصل الحكم الكلى و الحكم الكلى و الحكم الكلى و الحكم الكلى و الحرق كم ذكرنا.

قوله ((والتمثيل بيان مشاركة جزئ لجزئ آخر في علة الحكم ليثبت فيه):

⁽ه) التميل البات حكم واحد فى جزئى لنبوته فى جزئى آخر لمعى مشترك بينها والفقهاء يسمونه قياساً و الجزئى الاول فرعاً والثانى اصلاً و المشترك علة و جامعاً كما يقال: العالم مؤلف فهو حادث كالببت يعنى: البيت حادث لانه مؤلف و هذه العلة موجودة فى العالم فيكون حادثاً و اثبتوا عليه المشترك بوجهين: احد هما الدوران و هو اقتران الشىء بغيره وجوداً و عدماً كمايقال: الحدوث داير مع التأليف وجوداً و عدماً اما وجوداً، ففى البيت و اما عدماً، ففى الواجب تعالى و الدوران انه كون المدار علة فيكون التألف علة للحدوث. (شهسة)

·

اى: ليثبت الحكم فى الجزئى الاول و بعبارة اخرى: تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينها ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلل(٢١) بذلك المعنى كما يقال: النبيذ حرام لان الخمر حرام وعلة حرمته الاسكار و هو موجود فى النبيذ. وفى العبارتين(٢٢) تسامح فان التمثيل هو الحجة التى يقع فيها ذلك البيان والتشبيه و قد عرفت النكتة فى التسامح فى تعريف الاستقراء (٣٢) و نقول هيهنا: كما ان العكس يطلق على المخنى المصدرى اعنى: التبديل و على القضية الحاصلة بالتبديل (٢٤) كذلك التمثيل يطلق على على المعنى المصدرى وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة التى يقع فيها ذلك التشبيه والبيان (٢٥) فما ذكره، تعريف للتمثيل بالمعنى الاول و يعلم المعنى الثانى بالمقايسة و هذا كما عرف المصنف المعكس بالتبديل المذكور و قس عليه الحال فيماسبق فى الاستقراء هذا.

ولكن لايخنى: ان المصنف عدل فى تعرينى الاستقراء و التمثيل عن المشهور(٢٦)الى المذكور، دفعاً لهذا التسامح و هل هوالاكر على ما فر منه؟

قوله «والعمدة في طريقه الدوران والترديد»: اعلم: انه لابد في التمثيل من مقدمات.

الاولى: ان الحكم ثابت في الاصل اعنى: المشبه به.

الثانية: ان علة الحكم في الاصل الوصف الكذائي.

الثالثة: ان ذلك الوصف موجود فى الفرع اعنى: المشبه. فانّه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً فى الفرع ايضاً و هو المطلوب من التمثيل. ثم المقدمة الاولى و الثالثة ظاهرتان فى كل تمثيل و انما الاشكال فى الثانية، و بيانها بطرق متعددة (٢٧) فقلوها فى كتب «اصول الفقه» و المصنف ذكر ما هو العمدة من بينها و هو طريقان:

الاول: الدوران وهو ترتب الحكم (٢٨)على الوصف الذى له صلاحية العلية وجوداً و عدماً (٢٦) كترتب الحرمة فى الخمر على الاسكار فانه مادام مسكراً حرام و اذازال عنه الاسكار زالت عنه الحرمة، قانوا: والدوران علامة كون المدار اعنى: الوصف علة للدائر (٣٠) اعنى الحكم.

الحاشية		 	 1.4
	• • • • • • •	 	

الثانى: الترديد و يسمى بـ«السبر» و «التقسيم» (٣١) ايضاً و هو ان يتفحص اولا اوصاف الاصل (٣٢) و يردد ان علة الحكم هل هى هذه الصفة او تلك؟ ثم يبطل ثانياً حكم علية كلّ كلّ (٣٢) حتى يستقر على وصف واحد و يستفاد من ذلك (٤٤) كون هذا الوصف علة كها يقال: علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب او الميعان (٣٥) او اللون الخصوص او الوائحة المخصوصة او الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة و كذا البواقي ماسوى الاسكار بمثل ما ذكر فتعين الاسكار للعلية .(٣٦)

الصناعات الخمس

فصل: القياس اما برهاني يتألف

اقسام القياس باعتبار المادة

قوله «القياس» الخ: القياس كما ينقسم باعتبارا لهيئة والصورة الى استثنائى واقترانى باقسامها، فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس (١) اعنى: «البرهان» و «الجدل» و «الخطابة» و «الشعر» و «المغالطة» و قد تسمى: «سفسطة» ايضاً لان مقدماته اما ان تفيد تصديقاً (٢) او تأثيراً آخر غير التصديق اعنى: «التخييل» و الثانى الأشعر» و الاول اما ان يفيد ظناً او جزماً (٣) فالاول «الخطابة» و الثانى ان افاد جزماً يقينياً فهو «البرهان» و الافان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة او التسليم من الخصم فهو «الجدل» و الافاد المغالطة».

واعلم: ان «المغالطة» ان استعملت في مقابلة الحكيم سميت: «سفسطة» و ان استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت: «مشاغبة» (٢)

واعلم ايضاً: انه يعتبر في البرهان ان يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام مثلاً يكفي في كون القياس مغالطة ان يكون احدى مقدمتيه وهمية و ان كانت الاخرى يقبنية. نعم يجب ان لا يكون فيها ما هو ادون منها كالشعريات و الا تلحق

بالادون قال المؤلف من مقدمه مشهورة و اخرى محيله لايسمى «جدليا» بل «شعريا» فاعرفه.

قوله «من اليقينيات»: اليقن هوالتصديق الجازم المطابق للواقع الثابت (۵) فباعتبار التصديق لم يشمل «الشك» و «الوهم» و «التخييل» و ساير التصورات و قيد الجزم اخرج «الظن» (۶) و المطابقة (المطابق خ ل) «الجهل المركب» و الثابت «التقليد» (٧) ثم المقدمات اليقينية اما بديهات او نظريات (٨) منتهة الى البدهيات لاستحالة الدور و التسلسل (٩) فاصول اليقينيات هي: البدهيات و النظريات متفرعة علمها (١٠) و البديهيات ستة اقسام بحكم الاستقراء.و وجه الضبط: ان القضاياء البديمية اما ان يكون تصور طرفها مع النسبة كافياً في الحكم والجزم او لايكون والاول هوالاوليات والثاني اما ان يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن اولا(١١) الثاني «المشاهدات» و ينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر و تسمى: «حسيات» و الى مشاهدات بالحس الباطن و تسمى: «وجدانيات» والاول اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند تصور الاطراف او لايكون كذلك والاول هي «الفطريات» ويسمى: «قضايا قياسانها معها» والثاني اما ان يستعمل فيه الحدس و هو انتقال الذهن الدفعي (١٢) من المبادي الى المطالب (المطلبوب خ ل) او لايستعمل فيه فالاول هو «الحدسيات» و الثاني ان كان الحكم فيه حاصلاً باخبار جماعة ممتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب(١٣) فهي «المتواترات» و ان لم يكن كذلك بل حاصلاً من كثرة التجارب فهي «التجربيات» وقد علم بذلك حد كل واحد منها.

قوله «الاوليات»: كقولنا: الكل اعظم من الجزء.

قوله «المشاهدات»: اما المشاهدات الظاهرة فكقولنا: الشمس مشرقة و النار محرقة و اما الباطنة فكقولنا: ان لنا جوعا و عطشاً.

قوله «والتجربيات»: كقولنا: السقمونيا (۱۴) مسهل للصفراء. قوله «والحدسيات»: كقولنا: نورالقمرمستفادمن الشمس (۱۵) قوله «والمتواترات»: كقولنا: مكة موجود.

١١٢ _____ الحاشد

والفطريات. ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة فى الذهن علة لها في الواقع فلمى والافافي. و اما جدلى يتألف من المشهورات و المسلمات. و اما خطابي لتألف من المقولات

قوله «والفطريات»: كقولنا: الاربعة زوج، فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك(۱۶) عند ملاحظة اطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساو يين.

قوله «ثم ان كان»: الحدالاوسط في البرهان بل في كل قياس لابدان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية او السلبية المطلوبة في النتيجة و هذا يقال له الواسطة في التصديق، فان كان مع ذلك واسطة في الثبوت ايضاً اى: علة لتلك النسبة الايجابية او السلبية في الواقع و في نفس الامركتمفن الاخلاط (۱۷) في قولك: هذا متعفن الاخلاط و كل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم، فالبرهان حينئذ يسمى: «البرهان اللمي» لدلالته على ما هو لم الحكم وعلته (۱۸) في الواقع و ان لم لميكن واسطة في الثبوت ايضاً يعنى: لم يكن علة لتلك النسبة الايجابية او السلبية في الواقع و في نفس الامر فالبرهان حيسمى: «البرهان الاني» حيث لم يدل الآعلى انية الحكم و تحققه في الذهن (۱۹) دون عليته للحكم في الواقع سواء كان الواسطة ح معلولاً للحكم كالحسى في قولنا: زيد محموم و كل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن للاخلاط وزيد متعفن الاخلاط وزيد متعفن الاخلاط وقد يخص هذا باسم الدليل (۲۰) او لم يكن معلولاً للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث و هذا لم يخص باسم كما يقال: هذه الحمى تشتدغباً (۲۱) و كل حمى تشتد غباً عوقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد غباً ليس معلولاً للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق.

قوله «من المشهورات»: هي القضاياء التي تطابق فيها آراء الكل كحسن الاحسان و قبح العدوان (٢٢) او آراء طائفة (٣٣) كقبح ذبح الحيوانات عنداهل الهند.

قوله «والمسلمات»: هى القضاياء التى سلمت من الخصم (٢٢) فى المناظرة او برهن عليها فى علم (٢٥) و اخذت فى آخر على سبيل التسليم .(٢۶)

قوله «من المقبولات»: هي القضاياء التي تؤخذ عمن يعتقد فيه كالاولياء والحكماء.(٢٧)

.

قوله «والمظنونات»: هى قضاياء يمكم بها العقل حكماً راجعاً (٢٨) غير جازم ومقابلته (٣٠) بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالحناص (٣٠) فالمراد به ما سوى الحناص. (٣١)

قوله «من المخيلات»: هى قضاياء لا تذعن بها النفس و لكن تتأثر منها ترغيباً وترهيباً (٣٢) (كما اذا قيل: الخمر ياقوتية سيّالة متنشط النفس و ترغب بشربها و اذا قيل: العسل مرة مهوعة مانقبضت و تنفرت منه خ ل) و اذا قرن بها سجع او وزن كما هو المتعارف الأن(٣٣) ازداد تأثيراً.

قوله «و اها سفسطى»: منسوب الى سفسطة و هى مشتقة من «سوفسطا» معرّب «سوفااسطا» لغة يونانية يعنى: الحكمة المموهة المدّلسة (٣٢)

قوله «من الوهميات»: هي القضاياء (٣٥) التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس (٣٤) قياساً على المحسوس كما يقال: كل موجود فهو متحيز.

قوله «والمشبهات»: هي القضاياء الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية (٣٧) او المشهورة لاشتباه لفظي او معنوي. (٣٨)

واعلم: ان ما ذكره المتأخرون فى الصناعات الخمس اقتصار مخل قداجلوه واهملوه مع كونه من المهمات و طوّلوا فى الاقترانات الشرطيات ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى وعليك مطالعة كتب القدماء فان فها شفاء العليل و نجاة الغليل.

اجزاء العلوم

قوله «اجزاء العلوم»: كل علم من العلوم المدونة (١) لابد فيه من امور ثلاثة (٢):

احدها: ما يبحث فيه عن خصايصه والاثار المطلوبة منه، اى: يرجع جميع ابحاث العلم اليه وهو (٣) الموضوع، وتلك الأثار هي الاعراض الذاتية (۴)

الثانى: القضاياء التى يقع فيها هذا البحث و هى المسائل وهى تكون نظرية فى الاغلب و قد يكون بديهية محتاجة الى بينة كما صرحوا به وقوله: تطلب فى العلم، يعم القبيلتين (۵) و اما ما وجد فى بعض النسخ من التخصيص بقوله: بالبرهان فن زيادة الناسخ على انه يمكن توجيهه بانه بناء على الغالب او بان المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه فتنبّه. (٤)

الثالث: ما يبنى عليه المسائل مما يفيد تصورات اطرافها (٧) او التصديقات بالقضاياء المأخوذة في دلائلها(٨) فالاولى هي المبادى التصورية و الثانية هي المبادى التصديقية.

ف اجزاء العلوم ______ في المراء العلوم _____ في المراء العلوم _____ في المراء العلوم ____ في المراء العلوم ____

الموضوعات: وهي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية.

والمبادي: و هي حدود الموضوعات (*)

قوله ((الموضوعات)): هيهنا اشكال مشهور وهو: ان من عدالموضوع من اجزاء العلوم اما ان يريد به نفس الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او بموضوعيته والاول مندرج في موضوعات المسائل التي هي اجزاء المسائل (٩) فلايكون جزء عليحدة (١٠) والثانى من المبادى التصديقية (١١) فلايكونان جزءً عليحدة ايضاً (١٢) والرابع من مقدمات الشروع فلايكون جزء (١٣)

و يمكن الجواب: باختيار كل من الشقوق الاربعة. اما على الاول فيقال: ان نفس الموضوع وان اندرج في المسائل، لكن لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله والبحث عنها، عد جزء عليحدة، او يقال (۱۴): ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات (۱۵) و المحمولات و النسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات

⁽ه) اعم من الموضوع الكلى كالكلمة والكلام في علم النحو و من جزئياته كالفاعل و المفعول و جلة الصلة و الجزء و غيرها من انواعه والأجزاء اذا كانت للموضوعات اجزاء كجزئي الكلام من المسند والمسند اليه واجزأته الجملة الشرطية و غير ذلك بما يشتمل عليه علم النحو. و كجزئي الكلام من المسند والمسند اليه واجزأته الجملة الشرطية و غير ذلك بما يشتمل عليه علم النحو، و تعريف الكلمة بانه «الفظ موضوع» و تعريف جزئياته التي هي موضوعات لبعض المسائل بان: «الفاعل ما اسند اليه الفعل قدم عليه وجوباً». و تعريف اداة الشرط بانه: «مادل على تعليق الثافي بوجود الاول» و تعريف الاعراب مثلا بانه «اثر يجلبه العامل في اخرائكلمة» وغير ذلك. و المراد من المقدمات البيئة او المأخوذة، الاستدلالات التي ثبت بها المطلوب كالاستدلال بجواز الاضمار قبل الذكر بقول بعض الشعراء و بعدم جوازه بان ماورد بما يوهمه قابل للتأويل او مجهول القائل مثلاً. و المراد من المسائل مثلاً قولهم: «كل فاعل مرفوع» فتعريف الفاعل من المبادي التصورية التي هي حدود الموضوعات و تعريف عبارة عن اثبات الرفع للفاعل فتأمل.

و من جعل الموضوع في قوله: «و حدود الموضوعات»، عبارة عن الموضوع الكلي فقط و جعل جزئياته و انواعه داخلة في قوله: «و اعراضها»، فظني انه سهومته، لان النوع غير العرض و ذلك واضح ايضاً من التأمل في جعل المصنف النوع مقابلاً للعرض كها لا يخفي على الفطن العارف، و افسد من هذا القول بان تعريف الجزئيات ليس من المبادى فليتأمل جداً فانه من مزال الاقدام. (ميرزا رضاره)

و اجزائها واعراضها و مقدمات بينة او مأخوذة يبتنى عليها قياسات العلم. والمسائل: وهي قضايا تطلب في العلم. و موضوعاتها اما موضوع العلم او

قال المحقق «الدُّواني» في حاشية «المطالع»: المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل، و فيه (۱۶) نظر لانه لايلائمه ظاهر قول المصنف (۱۷) والمسائل هي قضايا كذا و موضوعاتها كذا و محمولاتها كذا و ايضاً فلوكان المسائل نفس المحمولات المنسو بة الوجب عدّسائر موضوعات المسائل (۱۸) التي (۱۹) هي وراء موضوع العلم جزء عليحدة فتدبر.

و اما على الثانى فيقال: ان تعريف الموضوع و ان كان مندرجاً في المبادى التصورية لكن عدّه جزء عليحدة لمزيد الاعتناء به كما سبق.

و اما على الثالث فيقال: بمثل مامر(٢٠) او يقال: بان عدّالتصديق بوجود الموضوع من المبادى التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح، فان المبادى التصديقية هى القضاياء التي تتألف منها قياسات العلم كما نص على ذلك العلامة في شرح الكليات و ايده بكلام الشيخ ايضاً و حينلذ فقول المصنف: «يبتنى عليها قياسات العلم» تعريف او تفسر بالاعم (٢١).

و اما على الرابع فيقال: ان التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة فكان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم و تميزها عماليس منه عدّ جزء من العلم مسامحة و هذا (٢٢) ابعد المحتملات.

قوله «واجزائها»: اى: حدود اجزائها (٢٣) اذا كانت الموضوعات مركبة (٢٤)

قوله «واعراضها»: اى: حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات.

قوله «و مقدمات بينة»: المبادى التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اى: بديهية او مقدمات مأخوذة اى: نظرية (٢٥) والاولى تسمى: «علوماً متعارفة» و الثانية ان اذعن بها المتعلم بحسن الظّن بالمعلم سميت: «اصولاً موضوعة» و ان اخذ ها مع استنكار سميت: «مصادرات» و من هيهنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان تكون اصلاً موضوعاً بالنسبة الى شخص و مصادرة بالقياس الى آخر.

قوله «موضوع العلم»: كقولم في الطبيعي: «كل جسم فله شكل

في اجزاء العلام ______نوع منه (ه) او عرض ذاتى له او مركب (ه) و محمولاتها امور خارجة عنها

لاحقة لها لذواتها.

طبیعی »(۲۶)

قوله «او عرض ذاتي له»: كقولهم: «كل متحرك فله ميل». (٧٧)

قوله «او مركب»: من الموضوع مع العرض الذاتى كقول المهندس: «كل مقدار وسط فى النسبة (٢٨) فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتى كقوله: «كل خط (٢٩) قام على خط فان زاو يتى جنبيه قائمتان او متساو يتان لها (لها خل).

قوله «ومحمولاتها»: اي: محمولات المسائل.

«امورخارجة عنها»: اي: عن موضوعات المسائل.

«لاحقة لها»: اى: عارضة لتلك الموضوعات، والمراد هيهنا (٣٠) محمولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به قبل، بقى الحمل ولو اكتفى المصنف باللحوق لكني (٣١) و يوجد في بعض النسخ:

قوله «لذواتها»: و هو بحسب الظاهر لاينطبق الاعلى العرض الاولى اى:

⁽ه)كقول المهندس: «كل خط يمكن تنصيفه» فان الحفظ نوع من المقدار الذى هو موضوع الهندسة و كقول النحوى: «كل اسم اما معرب او مبنى» فان الاسم نوع من الكلمة التى هى موضوع النحو، ولم يتعرض المحشى الى هذا، اكتفاء بالموضوع.(محمدعلى)

⁽ه)قول المصنف: «او مركب...»: اعلم: ال التشقيق العقلى فى المقام يستدعى تسديس الاقسام: ثلاثة حاصلة من تركيب الموضوع مع الثلاثة الاخيرة و اثنان من تركيب نوع الموضوع والعرض الاخيرين و واحد من تركيبها والحشى لم يتعرض الالاثنين منها و هما المركب من الموضوع والعرض الذاتى و المركب من الموضوع ونوعه كقول النحاة: كل كلام يكون مجرداً عن الواو و الفسمير، فهو لا يصلح للحالية و كل كلام مشتمل على واحد منها، فهو صالح لها، وكقول المنطق: كل معرف يحصل به التميز بالكنه، فهو الحد التام او التميز فى الجملة، فهو الحد الناموب المركب من الموضوع و نوع العرض الذاتى كقول النحوى: كل كلمة مرفوع بالفعل فهو المسند اليه و المركب من نوع الموضوع و نوع العرض الذاتى كقوله كل اسم مجرور بالحرف فهو يجتاج الى متعلق غالباً و المركب من العرض الذاتى و نوعه كقوله: الاعراب اذا كان رفعاً فهو علم الغاطية او نعباً فهو علم المفعولية او جراً فهو علم الاضافة. (عمدعلى)

و قد يقال المبادى لما يبدء به قبل المقصود والمقدمات لمايتوقف عليه الشروع (*) على وجه الخبرة و فرط الرغبة كتعريف العلم و بيان غايته و موضوعه و كان

اللاحق للشيء اولاً وبالذات اى: بدون واسطة فى العروض ولايشتمل على العارض بواسطة المساوى (٣٣) مع انه من العرض الذاتى اتفاقاً ولذا اوله بعض الشارحين (٣٣) و قال: اى: لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه اياها لذاتها اولامريساوها فان اللاحق (٣٤) للشيء لما (بما خ ل) هو هو يتناول الاعراض الذاتية جميعاً على ما قال المصنف فى شرح الرسالة الشمسية. ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ فى لزوم كون محمولات المسائل اعراضاً ذاتية لموضوعاتها و اليه ينظر كلام شارح المطالع (٣٥) لكن الاستاد المحقق قدس سره اورد عليه انه كثيراً ما يكون محمول المسألة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة (٣٤) كقول الفقهاء: «كل مسكر حرام» وقول النحاة: «كل فاعل مرفوع» و قول الطبيعين: «كل فلك متحرك على الاستدارة». نعم يعتبر ان لايكون عم من موضوع العلم (٣٧). و صرح بذلك المحقق

واقول: في لزوم هذا الاعتبار ايضاً نظر (٣٨) لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتى بالقيود المخصصة كما يرجع المحمولات الخاصة اليه بالمفهوم المردد و الاستاد صرح باعتبار الثاني،(٣٩) فعدم اعتبار الاول تحكم وهيهنا زيادة كلام لايسعها المقام.

«الطوسي» ايضاً في «نقدالتنزيل».

قوله «وقديقال المبادى»: اشارة الى اصطلاح أخر فى البادى سوى ما تقدم وضعه «ابن الحاجب» فى «مختصرالاصول» حيث اطلق المبادى على ما يبدء به قبل

⁽ه) قول المصنف: «والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع»: اعلم: ان المشهور عن الجمهور فى تعريف المقدمة، هو: «ما يتوقف عليه الشروع» و زاد عليه المصنف قوله: «بوجه الحبرة»، لئلا يرد ان كثيراً مما عده القوم من المقدمات كما سيأتى، ليس بهذه المثابة و قوله: «و فرط الرغبة»، لئلا يتقفى ان ذكر المؤلف فرد من المقدمات كما سيجىء مع انه لايتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة، هذا. و ربما قيل: ان المراد من توقف الشروع على المقدمات اعانتها فيه على اى طريق وقع، فلا يرد شىء حتى يحتاج الى النفضى لكن لما كان هذا يستلزم التجوز فى لفظ التوقف و هو غير مناسب فى مقام التعريف، لم يلتفت اله المصنف فزاد مازاد. (محمدع)،

فى اجزاء العلوم _______ في اجزاء العلوم ______

القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤس الثمانية: (*)

الاول: الغرض، لئلا يكون النظر (طلبه خ ل) فيه عبثاً.

الثاني: المنفعة و هي ما يتشوقه الكل طبعاً لينشط الطالب (ه) ويتحمّل الشقة.

الثالث: السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله.

الشروع فى مقاصد العلم سواء كان داخلاً فى العلم (٢٠) فيكون من المبادى المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية و التصديقات التى يتألف منها قياسات العلم او خارجاً عنه يتوقف عليه الشروع (على وجه الخبرة و يسمى مقدمات خ ل) كمعرفة الحد و الغاية و بيان الموضوع والاستمداد، و الفرق بين المقدمات والمبادى بهذا المعنى مما لاينبغى ان يشتبه (٢١) فان المقدمات خارجة عن العلم لاعالة بخلاف المبادى فتصر.

قوله «يذكرون»: اى: فى صدر كتبهم على انها من المقدمات او من المبادى بالمعنى الاعم.

قوله «الغرض»: اعلم: ان ما يترتب على فعل (٤٣) ان كان باعثاً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه، يسمى غرضاً و علة غائية والا يسمى فايدة و منفعة (٤٣) و غاية، قالوا: افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض (٤٣) و ان اشتملت على غايات و منافع لا تحصى فكان مقصود المصنف (٤٥) ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سبباً حاملاً على تدوين الله تول الاول (٤٦) لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة و مصلحة حتى يميل اليها عموم الطبايع ان كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول و قد عرفت في صدر الكتاب الغرض و الغاية من علم المنطق و هما العصمة فتذكر.

قوله «الثالث: السمة»: السمة في اللغة العلامة (٤٧) و كان المقصود هيهنا

⁽ه)قول المصنف: «ما يسمونه الرؤس الثمانية»: اقول: اما تسميتهم بالثمانية، فظاهر و اما بالرؤس، فلانها لما كانت مشعرة بالمقاصد المذكورة فى العلم على سبيل الاجمال، كانت كانها رؤسها واصولها.(محمدعلى)

⁽٥)للطلب(خ ل)

الرابع: المؤلف ليسكن قلب المتعلم.

الخامس: انه من اى علم هو؟ ليطلب فيه ما يليق به.

الاشارة الى وجه تسمية العلم (٤٨) كما يقال: انما سمى المنطق منطقاً (٤٩) لان النطق يطلق على الظاهرى و هو التكلم و على الباطنى و هوادراك الكليات و هذا العلم يقوى الاول و يسلك بالثانى مسلك السداد (٥٠) فاشتق له اسم من النطق، فألمنطق اما مصدر ميمى بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة فى مدخليته فى تكيل النطق حتى كانّه هو و اما اسم مكان كانّ هذا العلم على النطق و مظهره و فى ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما يفصله العلم من المقاصد.

قوله «الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم»: على ما هو الشأن فى مبادى الحال (۵۱) من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال و اما المحقون فيعرفون الرجال بالحق بالرجال (۵۲) و لنعم ما قال ولئ ذى الجلال عليه سلام الله المتعال: «لا تنظر الى من قال و انظر الى ما قال» هذا (۵۳).

و مقتن قوانين المنطق و الفلسفة هوالحكيم العظيم «ارسطو» دوّنها بامر «اسكندر» (۵۴) ولذا لقب بـ «المعلم الاول» و قبل للمنطق: انه «ميراث ذى القرنين». ثم بعد نقل المترجين تلك الفلسفيات من لغة يونانية (۵۵) الى لغة العرب هذّبها ورتّبها و اتقنها ثانياً «المعلم الثاني» الحكيم «ابونصرالفارابي» و قد فصلها وحرّرها بعد اضاعة كتب «ابي نصر» الشيخ الرئيس «ابوعلى سينا» شكرالله مساعيم الجميلة.(۵۶)

قول « هسن اى علم هو»: اى: من اى جنس من اجناس العلوم؟: العقلية او النقلية ، الفرعية او الاصلية كما يبحث عن حال المنطق انه من جنس العلوم الحكية ام لا افان فسرت الحكة بـ «العلم باحوال اعيان الموجودات على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية»، (۵۷) لم يكن منها اذ ليس بحثه الاعن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور او الى التصديق، و ان حذف «الاعيان» من التفسير المذكور، فهو من الحكمة. ثم على التقدير الثانى فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا و اختيارنا، ثم هل هو حينئذ اصل من اصول الحكمة النظرية العظرية او من فروع الالهية؟ والمقام لايسع بسط ذلك الكلام.

في اجزاء العلوم ______ في اجزاء العلوم _____

السادس: انه في اى مرتبة، هــو؟ ليقدم على ما يجب ويؤخر عها يجب.

السابع: القسمة ليطلب في كل باب ما يليق به.

الثامن: الانحاء (*) التعليمية

قوله «فى اى مرتبة هو»: كمايقال: ان مرتبة النطق ان يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق و تقويم الفكر ببعض الهندسيات. و ذكر الاستاد فى بعض رسائله: انه ينبغى تأخيره فى زماننا هذا عن ان يعلم قدر صالح من العلوم الادبية لما شاع من كون التداوين باللغة العربية.

قوله «القسمة»: اى قسمة العلم اوالكتاب الى ابوابها.

فالاول: كمايقال: ابواب المنطق تسعة: الاول: باب «ايساغوجى» اى: الكليات الخمس (۵۸). الثانى: التعريفات. الثالث: القضاياء. الرابع: القياس و الخواه. الخامس: البرهان. السادس: الجدل. السابع: الخطابة. الثامن: المغالطة. التاسع: الشعر. و بعضهم عد بحث الالفاظ باباً آخر (۵۹) فعادابواب المنطق عشرة كاملة (۶۰) و الثانى: كمايقال: ان كتابنا هذا مرتب على قسمين: القسم الاول فى المنطق و هو مرتب على مقدمة و مقصدين و خاتمة، المقدمة فى بيان الماهية و الغاية و المغاية و المناتمة فى اجزاء العلوم، القسم الثانى فى مباحث التصديقات، المؤسوع، المقصد الأول فى مباحث التصديقات، المخاتمة فى اجزاء العلوم، القسم الثانى فى علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب، الاول فى كذا الخ و كما قال فى الشمسية: و رتبته على مقدمة و ثلاث مقالات و خاتمة، و هذا الثانى (٤١) شايع كثير فلا يخلوعنه كتاب.

قوله «الانحاء التعليمية»: اى: الطرق المذكورة فى التعاليم لعموم نفعها فى العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح هيهنا و ما نذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم (٢٦) و المأخوذ (٢٦) من شرح المطالع.

⁽ه)الانحاء جمع نحو وهو الطريق، و قد يجىء لمعان آخر ذكرت فى بعض كتب النَّحو و البيت الجامع لها مشهور.

ثم الانحاء اربعة: الاول: التقسيم و الثانى: التحليل و الثالث: التحديد و الرابع: البرهان و سنذكر على التفصيل.(محمدعلي)

و هي التقسيم اعني: التكثير من فوق والتحليل و هو عكسه

قوله «وهي التقسيم»: كان المراد به ما يسمى: «تركيب القياس» ايضاً و ذلك بان يقال: اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية ضع طرفي المطلوب و اطلب جميع موضوعات كل واحد منها وجميع محمولات كل واحد منها سواء كان حمل الطرفين عليها و حملها على الطرفين بواسطة او بغير واسطة وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين او سلب هو عن احدها ثم انظرالى نسبة الطرفين الى الموضوعات و المحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب (٤١) ما هو موضوع لمحموله فقد حصل (حصلت خ ل) المطلوب من الشكل الاول او ماهو محمول على محموله فن الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ماهو موضوع لمحموله فن الشكل الثالث او عمول لحموله فن الرابع، كل ذلك بعد اعتبار الشرايط بحسب الكمية و الكيفية (٤٥) كذا في شرح المطالع، و قد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله: «اعنى التكثير» اى: تكثير القدمات اخذاً «من فوق» اى من النتيجة لانها (ع۶) المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل.

قوله «والتحليل»: في شرح المطالع كثيراً مايورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتساهل المركب (٤٧) اعتماداً (٤٨) على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اى شكل من الاشكال فعليك بالتحليل و هو عكس التركيب حقل (٤٩) المطلوب وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي (٧٠) و ان كانت مشاركة للمطلوب باحد جزئيه فالقياس اقترائي. ثم انظر الى طرق المطلوب ليتميز عندك الصغرى عن الكبرى لأن ذلك الجزء (٧١) ان كان محكوماً عليه في التيجة فهي الصغرى (٢٧) او عكوماً به فيها فهى الكبرى. ثم ضمّ الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من تلك المدالاوسط و يتميز الشكل المنتج و ان لم يتألفا (٧٢) فنا انضم الى جزئي المطلوب هو الحدالاوسط و يتميز الشكل المنتج و ان لم يتألفا (٧٢) كان القياس مركباً فاعمل بكل واحد منها العمل المذكور (٧٥) اى: ضع الجزء الاخر من المطلوب (٤٧) والجزء الاخر من المطلوب (٤٧) لكل واحد منها ني القياس والا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب فان وجدت حداً نسبة الى شيء مما في القياس والا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب فان وجدت حداً

في اجزاء العلوم _______ في اجزاء العلوم ______ في اجزاء العلوم _____

والتّحديد اى: فعل الحد. والبرهان اى: الطريق الى الوقوف على الحق والعمل و هذا بالمقاصد اشبه.

مشتركاً بينها(٧٨) فقد تمّ القياس و تبين لك المقدمات والاشكال والنتيجة فقوله: «و هوعكسه» اى: تكثير المقدمات الى فوق و هو النتيجة كها مروجهه.(٧٩)

قوله «والتحديد اى: فعل الحد»: يعنى: ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد المعرف مطلقا (٨٠) للاشياء و ذلك بان يقال: اذا اردت تعريف (٨١) شيء فلا بدان تضع ذلك الشيء و تطلب جميع ماهو اعم منه و تحمل عليه بواسطة او بغيرها و تميز الذاتيات عن العرضيات بان تعدماهو بين الثبوت له و مايلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتياً و ما ليس كذلك عرضياً عاماً و تطلب جميع ماهو مساوله فيميز (فيتميز خ ل) عندك الجنس من العرض العام و الفصل من الخاصة ثم تركب اى قسم شئت من اقسام المعرف بعد اعتبار الشرايط المذكورة في باب المعرف.

قوله «اى: الطريق الى الوقوف على الحق»: اى: اليقين ان كان المطلوب علماً نظرياً (٨٢) و الى الوقوف عليه والعمل به ان كان علماً عملياً كما يقال: اذا اردت الوصول الى اليقين فلابدان تستعمل فى الدليل بعد ملاحظة (محافظة خ ل) شرايط صحة الصورة اما الضروريات الست او ما يحصل منها بصورة صحيحة و هيئة منتجة و تبالغ فى التفحص عن ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات (٨٣) او المسلمات او المسهبات ولا تذعن لشىء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لا تقع فى مضيق الحظابة ولا ترتبط بر بقة التقليد.

قوله «وهذابالمقاصداشبه»: اى: الامر الثامن (۱۴) اشبه بمقاصد الفن منه بالمقدمات ولذاترى المتأخرين كصاحب «المطالع» يوردون ما سوى التحديد (۱۵۵) فى مباحث الحجة ولواحق القياس و اما التحديد فشأنه ان يذكر فى مباحث المعرف. و قيل: هذا اشارة الى العمل و كونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل جعلنا الله واياكم من الراسخين فى الامرين (۱۶۵) و رزقنا بفضله وجوده سعادة الدارين بحق نبية محمد (ص) خيرالبرية اجمعين و عترته الطاهرين انه موفق و معين.

قد تمت النسخة المسماة بـ«الحاشية في المنطق» من مؤلفات العالم المدقق و الفاضل المحقق الأخوند «ملاعبدالله الميزدي» نورالله مضجعه و اسكنه بحبوحة جنته.

	1			

حواشي الحاشيه

	·			

حواشى خطبة الكتاب ومقدمته

(١)قبل الوجه في كتابة البسملة بجذف الالف على خلاف وضع الحتطاء كثرة الاستعمال،
 وتطويل الباء عوض عنها.

روى ان قريشاً كانت تكتب فى الجاهلية «بسمك اللهم» حتى نزلت سورة هود فيها «بسم الله عجريها و مرسيها» فامر النبى (ص) ان يكتب «بسم الله» ثم نزل عليه بعد ذلك «قل ادعوا الله أو ادعوا الرحن ايا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى» فامر صلى الله عليه و آله ان يكتب «بسم الله الرحن» فلما نزلت سورة النمل « انه من سليمان و انه بسم الله الرحن الرحم» امر (ص) ان يكتب ذلك فى صدورالكتب و اوائل الرسائل و هى آية من كل سورة.

وقولنا «بسم الله» اى ابتدأ ببسم الله او ابتدائى ببسم الله فهو خبر مبتدء محذوف.

[او ابدأوا بسم الله او قولوابسم الله، فقحله نصب لانه مفعول به واتما حذف الفعل الناصب هلان دلالة الحال اغنت عن ذكره و قيل: ان محل الباء رفع على تقدير مبتداء محذوف و تقديره: ابتدائى بسم الله فالباء على هذا متعلقة بالخبر المحذوف الذى قامت مقامه، اى ابتدائى ثابت بسم الله او ثبت ثم حذف هذا الخبر فافضى الضمير الى موضع الباء...(مجمع البيان ج ١ ص ٢٠)

او استعين او أبيمُ (تفسير سورة الحمد والبقرة للاستاد الشهيد مطهري ص١٢)و...]

و اشتقاق الاسم من السمو و هو العلو والرفعة و منه سها الزّرع اى علا وارتفع ومنه اشتقاق السهاء لارتفاعها وعلوها و قبل هو مشتق من السمة التي هى العلامة فكانه علامة لما وضع له (تفسير الصافى ج.اص.۵ طبم الاسلامية)

(٣) قول المصتف «الحمديث»... انما عدل عن الفعلية الى الاسمية، دلالة على الثبات و الذوام و اقتضاء لكلام الملك العلام، و قدم الحمد، لمزيد الاهتمام به بمقتضى المقام وان كان ذكرالله اهم فى نفسه فان الاسمية بحسب الحال اقوى منها بحسب الذات و لذا لم يقدم فى قوله تعالى: «فلله الحمد رب المسموات و له الحمد فى الشموات والارض» فان الغرض الاصلى هنالك بيان اختصاصه تعالى بالحمد لا ثبات الحمد له على ما اشاراليه الزعشرى.

فان قلت: كيف يطلق التقديم عليه و قد صرح الزمخشري بانه انما يقال مقدم و مؤخّر للمزال لاللقار؟

قلت: قد اجاب المصنف عن ذلك فى شرح التلخيص: بان التقديم ضربان: تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتداء و تقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتداء على الخبر و ذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتداء نحوزيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلاً نحوقام زيد و تقديم الحمد من الضرب الثانى و مراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول فلا تنافى، وكلامه ايضاً مشحون باطلاق التقديم على الضرب الأول انتهى.

و قد يقال ان الاصل: احمد الله حمداً، فعدل من النصب الى الرّفع لما ذكر، ثم قدم الحمد على الظرف فيكون ح من الضرب الاول فلايلزم محذور اصلاً فتأمّل (ميرزامحمدعلي)

(٣) الظرف أما لغو متعلق بافتتح يمنى: افتتح كتابه بعدالتيمن بالبسملة بجمدالله، او مستقر متعلق بمناتساً عندوفاً وصلة افتتح عدوف تقديره: افتتح كتابه بالبسملة متابساً بجمدالله بعد ها فيكون البسملة المذكورة من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وعلى الاول يكون المراد من خيرالكلام خير ما عدا البسملة و على الثانى خيره مطلقاً و ايضاً على الاول يكون المراد من الحديث: كل امرذى بال لم يبده بحمدالله فهواقطع و على الثانى: كل امرذى بال لم يبده فيه ببسم الله فهوابر فافهم و على الاول فنسبة الافتتاح بالحمد مع تأخره عن البسملة اشتغال بافادة الحق واعراض عن ذكر الجل او اشارة الى ان تأخره الحدد عن البسملة لاينافى وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثى الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حقيقة فيكون هذا اجال ما سيفضله بقوله: «فان قلت حديث الابتداء...» فيكون ذلك تفصيلاً بعد الابهام. فيكون الذواوقع في التغوس (ميرزاعمدعلى)

(۶)البسطة اما ان يقرء بكسر الباء و الميم على ان يكون مخفقاً من بسم الله و اما بفتحهها على ان يكون مصدراً جعلياً منه كالحوقلة من «لاحول ولاقوة الابالله» و الهيللة من «لااله الآالله»، كذا قيل. ولا يخفى ان قرائة ذلكبالتاء كها هو المتداول فى الالسن والمرسوم فى الكتب تنا فى الوجه الاول اذ عليه لابدً وان يقرء بالهاء كمالايخنى (محمدعلي)

(۵)منصوب على انه مفعول له لقوله افتتح والخير اصله أخّير كها ان الشر اصله أشّر لكتهها لايكاد ان يستعملا الأعمدوفاالهمزه وممّا جاء به على الاصل،بلال خيرالناس وابن الاخير ومن الكذاب الاشرّ ف قرائة بعضهم (محمدعلم)

(۶)قوله ابتداءبخير الكلام: فان كلاً من البسملة و الحمدلة من خير الكلام لاحتوائسهما على ذكر اشرف الموجودات العلوية والسفلية المجردة و المادية (التقريب ص.۶)

(٧) قوله بحديث خيرالانام: روى عن النببي (ص) انه قال: «كل امر ذى بال لايبدؤ فيه بجمدالله

فهوابتر». و روى ايضاً عنه (ص): «كل امر لايبدؤ فيه بذكرالله فهو ابتر».

و روى عنه(ص) ايضاً: «كل امر خطير ذى بال لايبدؤ فيه باسم الله فهو ابتر» قال ابن الاثير فى النهاية: فهو ابتر،اى: اقطع والبتر: القطع. وفى حديث زياد انه قال فى خطبته البتراء كذا، قيل: انها البتراء لانه لم يذكر فيها «الله» عزوجل و لا صلى فيها على النبى (ص).(التقريب فى المنطق صء)

(٨)عطف على الضّمير المجرورق(عليه)على ما جوزه الكوفيون والاخفش ويونس و ابن مالكمن عدم وجوب اعادة الخافض و اتما البصريون فقداوجبوا ذلك و قالوا: ان اتصال الضمير المجرور بالجاراشد في خطبة الكتاب ________ في خطبة الكتاب ________ في خطبة الكتاب

من اتصال الضمير المرفوع بالعامل فكما لايجوز العطف عليه لاستلزامه العطف على ماهو كالجزء من الكلمة فكذلك هنا وما هذا الالحرص الحشى بحذف كلمة على رغماً لانف العامة لما اشتهر بينهم من الذالخاصة يحذفون كلمة على حيث يعطفون الال على النبي (ص) عملاً بما اسند الى النبي (ص) من الذالات نفي و بين آلى بعلى لم ينل شفاعتي» و يستقبحون ان يؤتى ذلك بعلى و ان كان ذلك بهتاناً و افتراء على الخاصة فان ذكر كلمة على مع الال المعطوف عليه (ص) كثير كثير فى الادعية المروية عن المتنا (ع) كما هوظاهر لمن لاحظها.

فا روى اتنا مصنوع مردود او الرواية بكسر اللام و تشديد الياء و المنى: ان من فقل بينى و بين آلى من الحسنين (ع) الى الحجة (ع) بعلى بن ابيطالب عليه السلام —بان يقول: انهم(ع) ليسوا آله (ص) لانهم انتسبوا اليه من قبل الام وقد قالوا: «بنونابنوابنا ثناو بنا تنا بنوهن ابناءالرجال الاباعد»و انما هم (ع) آل على عليه السلام — لم ينل شفاعتي يوم القيمة. فتأمل (محمدعلى)

 (١) قوله «فان قلت حديث الابتداء مروى...»: اعلم ان في حديث الابتداء بالتسمية والتحميد اشكالين مشهورين:

الاول: ان كلا من البسملة والحمد ذو بال (والمراد من ذى بال—الذى ورد فى الحديث اما بمعنى دى حال و شأن مثل قوله تعالى «ما بال القرون الاولى» و «مابال التسوة التى قطعتن آيدين» او بمعنى انت كل من يخطر بالقلب و يشغله) يجب ابتدائها بمثلها بمعنى انه: يجب ابتداء البسملة باخرى مثلها وابتداء الحمد بآخر مثله و هكذا، فاما ان يؤل الى ما ابتدا به اولاً او يذهب الى مالانهاية له فيلزم الله الله مناها والتسلسل و الضباً بلزم التداء احدهما بالاخر فيأتى احد الام بن ابضاً.

والثانى: أن العمل باحدهما يستلزم الغاء الآخر. لانه لايخلواماان يبتدء بالبسملة فيلغى حديث التحميد أو بالحمد فيلغى حديث التسمية وهوالذى أشار اليه المحتى بقوله هذا.

واجيب عن الاول بانّ: كلّ ما وجد بالغير لابد وان ينتهى الى الموجود بالذات كها يدل عليه حديث المشيّة: «خلق الله المشية بنفسها ثمّ خلق الاشياء بالمشية».

و كما ترى في نفسك ان جميع الاشياء انما توجد بارادتك والارادة بنفسها ـــعلى ما هو نختار اهل العدل ــ فههنا ايضاً يبتدء جميع الاشياء بالبسملة او الحمد و هما بنفسهما.

و بان ذلك العام مخصص بالقرينة، فان ابتداء الشيء بالشيء يستلزم التغاير بينها و ذلك، كيا يقال: «ان الله خالق كل شيء وكل شيء معلول لله» اى: كل شيء سواه. و تخصيص العام شايع كثير حتى قيل: «ما من عام الاوقد خصّ».

ولا يخنى ان هذين الجوابين اتما يدفعان اللزوم الاول فقط كها هو ظاهر. و اما اللزوم الثانى فباق على حاله .

فالاولى ان يجاب: بان المراد من ذى البال فى الخبرين ليس ما يكون ذابال و شأن فى نفس الامر والواقع مطلقا، بل ما يكون مقصوداً بالذّات، فكل من البسملة و الحمد خارج عن الموضوع بهذا المعنى و ان كانا من ذوى البال فى الحقيقة والواقع فتامل.

وعن الثاني: بما اشاراليه المحشى (ره) في الجواب وحاصله: ان الابتداء على ثلثة انواع:

١: حقيق و هوما يكون سابقاً و لم يكن مسبوقا. وقيل ما لايتقدم عليه شيء.

۲: اضافى و هو ما يكون سابقاً بالنسبة الى المقصود و ان كان مسبوقاً بالنسبة الى غيره. و قيل: ما
 يكون سابقا بالنسبة الى شيء و ان كان مسبوقاً بالنسبة الى شيء آخر والاول اخص.

عرفى و هو ما يعد في العرف مبتداء سواء سبق بشيء ام لا و هو يعتبر ممتداً من حين الاخذ في
 التصبيف الى آن الشروع في المقصود.

فالفرق بينه و بين الاضافي بالمعنى الاخصى بمجرد الاعتبار فتنبّه. و بملاحظتها في كل من الحديثين يحصل تسعة احتمالات: ثلاثة منها صحيحة معتبرة وهي التي ذكرها المحشى (ره) و ثلاثة منها صحيحة غير معتبرة و هو حمل الابتداء في كليها على الاضافي و في البسملة على الاضافي والحمد على العرفي و بالمكس و ثلاثة منها غير صحيحة و هو حمل الابتداء في الحمد على الحقيق و في البسملة على واحد من

المنابعة الآل	our life.	منت اون
ريني كي	المنان.	(3)
ريني).	39	الرقور
ر دون کی ا	الزرانياني.	المراق

الثلاثة. ووجه الصحة وعدمها يظهربما قدمناهفا لمحتاج الى البيان وجه الاعتبار وعدمه.

فنقول: اما وجه عدم الاعتبار في الاخيرين من الوجوه الغير المعتبرة فهو خلوهما من الاصلين، كون الابتداء حقيقياً كما في الوجهين الاولين من الوجوه الصحيحة المعتبرة و اتحاد نوع الابتداء كما في الوجه الاخير منها.

و اما وجه عدم الاعتبار في الاول من الوجوه الغير المعتبرة ففيه خفاء لاشتماله على الاصل الثاني ضرورة. فاما ان يعتبر هذا ايضاً اولم يعتبر الوجه الاخير من الوجوه المعتبرة ايضاً، فالفرق تحكم اللهم الآ ان يقال: ان الحمل على العرفي كثير شايع عندهم بخلاف الاضافي فتأمل.

ثم لا يخنى: أن كون الشيء معتبراً أو غير معتبر أغا هو بعد كونه صحيحاً فلا يرد أن واحداً من الوجوه الثلاثة الاخيرة لا محالة مشتمل على الاصلين معاً فلا وجه لا لغائه عن درجة الاعتبار، هذا.

و اعلم: ان تعيين الصحيح وغيره والمعتبر وغيره على الوجه المذكور انما هو على العادة المعمولة الأن من تقديم البسملة على الحمد والآ لاختلف الوجوه صحة واعتباراً وعدمهما. فربّ وجه صحيح على الاول غير صحيح عليه و هكذا فعليك بالتأمّل لللا يختلط عليك الحال.

وقد يجاب إيضاً عن اصل الاشكال بانت: المراد من الحمد اظهار صفاته الجميلة سواء كان بلفظ الحمد ام لا فق التسمية جهة التحميد فاذا ابتدأ بها يحصل الامتثال بكلا الخبرين. و بانت: الحديثين انما ورداعلى سبيل منع الحلو، بمنى ان كلّ امرذى بال لم يبدء بواحد من البسملة و الحمد فهوابتر، فيكفى الابتداء باحدهما فقط ابتداءً حقيقياً لكن الاولى ان يبتدء بالبسملة لاشتمالها على التحميد ايضاً كها ذكر ولما فيه من الاشارة الى ان الافعال انما تحصل بمونة اسمه الاعظم.

ولايخنى ما فيهما من ارتكاب خلاف الظاهر. اما فى الثانى، فظاهر و اما فى الاول، فلان احكام الشارع انما هو منزل على الامور العرفية ولايقال فى العرف لمن اتى بالبسملة: انه حمد ولذا لم يتعرض اليهما المحشى(ره) (ميرزامحمدعلى ره)

(١٠)الثناء بالمذ هو الذكر بالخير ولايستعمل فى الشتر الا على ضرب من التأويل كالمشاكلة(عبدالرحم)

(١١) قوله على الجميل: احتراز عن الذم والهجاء بناء على كون الثناءاعم من المدح و الذم كيا
 صرح به في القاموس وعلى القول باختصاصه بالمدح يكون هذا لبيان الواقع و تحقيق المعنى فقط،هذا.

لايقال: ان وصف الظالم على ما فعله من نهب الاموال و قتل الابطال بغير حق على قصد التمظيم و التبجيل يقال له: الحمدمع انه ليس على الجميل فالاولى ان يبدل الجميل بالفعل.

لانًا نقول: لانسلم ان ذلك الثناء يقال له الحمد. ولو سلم فنقول: ان الجميل اعم من ان يكون في نفس الامر او عندالمثني (الذي يعد صاحبه جيلا وان كان قبيحاً عندالغير و في الواقع) ولو على الظّاهر.(ميرزامحمدعلي)

(۱۲)قوله: الاختيارى: وصف بهءليخرج عن الحة «المدح» فانه اعم من ان يكون على الجميل الاختيارى او غيره و لذا يقال: مدحته على صباحة خده و رشاقة قده و لايقال: حمدته.

ولايخني ان هذا انما يحتاج اليه لوجعل المدح اعم، ولوجعلا مترادفين -كما يظهر من الزمخشري حيث

١٣٢ _____ حواشي الحاشبة

قال: «الحمد والمدح اخوان»-- فلا، بل يجب ان يترك كما تركه الزمخشرى.

فان قلت: قد تركه المصنف ايضاً في شرح التلخيص حيث قال: «الحمد هوالثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل» فكانه يرى ايضاً الترادف بينها.

قلت: لابل لانه جمل الجميل صفة لمحذوف و التقدير على الفعل الجميل وهويؤدى مؤدى قولك:على الجميل الاختياري. فان الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوابه.

فان قلت: قد تقرر فى علم الكلام: ان لا اختيارله تعالى فى صفاته القديمة والاً يلزم حدوثها فيلزم ان لايكون الثناء عليها حداً مع انه يقال بالا تفاق على من اثنى الله تعالى عليهاءانه حمده.

قلت: بعد تسليم ان الحمد في ما ذكر حقيقة، انه جعلت تلك الصفات القديمة بمنزلة الافعال الاختيارية لاستقلاله تعالى في اقتضائها كما يستقل في الافعال الاختيارية او نقول: ان الحمد عليها في الحقيقة على الافعال الاختيارية التي تلك الصفات مبدئها و ان كان في انظاهر متعلقاً بها فتأمل. (محمدعلي)

و قال العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي --رضوان الله تعالى عليه- في تفسيره الكبير «الميزان» في معنى الحمد والفرق بينه و بين المدح ما لفظه هذا:

«الحمد على ما قبل هوالثناء على الجميل الاختيارى و المدح اعم منه، يقال: حمدت فلاناً أو مدحته لكرمه، و يقال: مدحت اللؤاؤ على صفائه ولايقال: حمدته على صفائه. واللام فيه للجنس او الاستغراق والمال هبنا واحد.

و ذلك أن الله سبحانه يقول: «ذلكم الله ربكم خالق كلى شيء»(غافر-٢٣) فافاد أن كل ماهرشيء فهو علوق لله سبحانه و قال: «الذي احسن كل شيء خلقه»(السجده-٧) فاثبت الحسن لكل شيء غلوق من جهة أنه غلوق له منسوب اليه، فالحسن يد ورمدارالحلق وبالعكس، فلا خلق الا و لكل شيء علوق من جهة أنه غلوق له منسوب اليه، وقد قال تعالى: «هوالله الواحد الققار» (الزمر-٤) و قال: «وعنت الوجوه للحي القيوم»(طه--١١١) فانباء أنه لم يحلق ما خلق بقهر قاهر ولايفعل ما فعل باجبار من مجبر بل خلقه عن علم واختيار، فا من شيء الا و هوفعل جميل اختياري له فهذا من جهة الفعل، و اما من جهة الاسم، فقد قال تعالى: «الله لااله الأهو له الاسهاء الحسني» طهد م قال تعالى: «الله لااله الأهو له الاسهاء الحسني» طهد م قال تعالى: «ولله الاسهاء الحسني» على في اسمائه و جبل في افعاله، و كل جبل منه.

فقد بان انه تعالى محمود على جميل اسمائه و محمود على جميل افعاله، وانه مامن حمد يحمده حامد لامر محمود الاكان لله سبحانه حقيقةً لان الجميل الذى يتعلق به الحمد منه سبحانه، فلله سبحانه جنس الحمد و له سبحانه كل حمد».(تفسير الميزان ج١ص١٩)

و قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى: «... و الحق ان المزايا التكوينية ليست محلا للمدح ولا للّذم لفقدان المصحح العقلائي و كل مدح و ذم و ماهو على طراز هذين محله الامور التى تأتى بسائق الارادة و الاختيار.(التقريب صع)

 (۱۳) قوله نعمة كان او غيرها: فان الابتداء بالسلام مثلاً ليس من النعم ولكنه معروف و جيل صنع يستحق الحمد والثناء (التقريب صع) (۱۴) العلم بالتحريک ما ينصب فى الطريق ليهتدى به. هذا معناه اللّغوى، و امّا الاصطلاحى فهوما وضع لمين لايتناول الغير(عبدالرحيم)

(۱۵) قوله والله علم على الاصح: اعلم انه: كما تحيرت فى ذاته وصفاته الاوهام فقد اضطربت فى اللّفظ الدال عليه الافهام حيث اختلفوا فيه هل هر عربى او عبرانى او سريانى و هل هو اسم او صفة وهل هو مشتق او جامد و هل هو علم او غمر علم، الى غر ذلك.

فقد ذهب الى كل فريق واستدلوا على ما ذهبوا اليه بوجوه شنى وجهات عديدة لاطايل فى ذكرها الا الملال و اضطراب البال فنحن نقتصر المقال فى تحقيق الحال بذكر المختار بطريق الاجمال.

فنقول --والله الموقق-: « آلله » اصله «إلله » على فعال بمعنى المفعول لانه مألوه اى معبود كالكتاب بمعنى المكتوب ثم حنفت الممزة و عوض عنها حرف التعريف و لذلك جاز ندائه من غير وصلة بما هى و السم الاشارة و قطع همزته فى الاكثر و الآ لما جاز ندائه فضلاً عن ان يقطع همزته كها فى نحو الصمق و النجم والذى و فروعه و انما لم يقطع همزته فى غير باب النداء، لما فيها ح من شائبة التعريف المقتضى للوصل بخلاف باب النداء فانه ح اضمحل عنها معنى التعريف و تمحضت للتعويض حذارالجمع بين اداقى التعريف وايضاً فيه اشعار من اول الامر الى انها خرجت عما كانت عليه فى الاصل و صارت كالجزء من الكلمة حتى لايستكره دخول «يا» عليها. وايضاً فيه تفخيم للفظ الجلالة.

و قال الجوهرى: ان حذف الهمزة انما هو بعد دخول اداة التعريف تخفيفاً لكثرته فى الكلام لا تعويضاً و كيف،وقد قالوا: «الأله» فجمعوا بينها ولوكان للتعويض لما جاز ذلك. واماقطم الهمزة فى النداء فلادليل فيه لجوازان يكون للتفخيم.

هذاخلاصة ماذكره وفيه تأمل.

ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكالية، قال المستف في شرح التلخيص: ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للمبودية له و كل منها كلي انحصر في فرد فلايكون علماً لان مفهوم العلم جزفي مقدسها الاترى ان قولنا: «لااله الاالله» كلمة توحيد بالا تفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد. فلوكان «الله» اسماً لمفهوم المعبود بالحق اوالواجب لذاته لا علماً للفردالموجود منه لما افاد التوحيد، لان المفهوم من حيث هو، يحتمل الكثيرة وايضاً فالمراد بالأله في هذه الكلمة اماالمعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثيرة المعبودات الباطلة، فيجب ان يكون اله بمعني المعبود بالحق والله علماً للفردالموجود منه. والمعنى: لا مستحق للمبودية له في الوجود او موجوداً الا الفرد الذي هو خالق العالم، انتهى.

فان قلت: وضع العلم لشىء فرع تعقّله و ذاته تبارك و تعالى غير ممكنة التعقّل، فكيف يتصور ان يكون «الله» علماً لها؟

و ايضاً لوكان علماً لصار همل الاحد عليه فى قوله تعالى: «قل هو الله احد» لغواً، اذ من المعلوم ان المسقى بالعلم لا يكون الاواحداً و لذلكلايصحّ لنا ان نقول: «زيد احد».

قلت: لانزاع في امكان تصوره تعالى بصفاته الجميلة بحيث يتازعن جميع ما عداه و انما الممتنع تعقله تعالى بكنه ذاته و حقيقة صفاته وهوغير لازم في مقام وضع العلم بل يكفي فيه تصور الموضوع بجيث يتاز عن جميع ماعداه كما هوظاهر لمن لاحظ وضع الاعلام، فان كثيرها من هذا القبيل ولوسلّم فنقول:

اللازم من هذا ان لايضعه البشر علماً و هواخص من المدعى اذ لايلزم من عدم وضعه عدم الوضع مطلقاً لجواز ان يضع الله سبحانه علماً لذاته فيعلّم غيره بالالهام او الوحى او خلق الاصوات على ما ذهب اليه المحققون من ان الواضع للالفاظ مطلقاً او واضع هذا الاسم بخصوصه هو الله تعالى، هذا.

و لزوم كون الحمل لَغواً في حيّر المنم ايضاً، لآن مبناه على ان يكون الضمير (اى: ضمير هو في «قل هو الله احد») للشّأن، و «الله احد» مبتداء و خبراً مفسراً له و هو غير لازم لجواز ان يقدر الفسمير عايداً للرب المذكور في كلام قريش لماروى انهم قالوا للرسول (ص): «يا محمد صف لناربك الذي تدعونااليه» فنزلت الآية و أمير (ص) بان يقول لهم: هو—اى: ربي الذي ادعوكم اليه— الله احد. فاحد بدل او خبرثان، ولو سلم فنقول:

ليس معنى «احد» انه واحد لااثنان بل بمعنى انه غير مبّعض ولامجزّى كما ورد عليه الرواية عن ابن عباس، او بمعنى اؤل كيا يقال: يوم الاحد او بمعنى لانظير له كيا يقال: فلان واحد، اى: فرد لانظيرله، وعلى كل واحد منها يكون الحمل مفيداً كيا لايخنى. (ميرزاعمدعلى)

(۱۶) قوله للذات: اعلم: ان الذات قد يطلق و يراد بها حقيقة الشيء و قد يطلق و يراد بهاما يقابل الوصف وهو المراد هنا و هويستعمل استعمال النفس و استعمال الشيء و لذا يجوز تأنيثه و تذكيره هذا

و قال الاخفش ـــفى قوله تعالى: «واصلحواذات بينكم»ـــ :و انما انتواذات، لان بعض الاشياء قد وضع له اسم مؤتثو *لبعضها اسم مذكر كها قالوا: دار وحائط، ان*توالَّدار و ذكروا الحائط.(محمدعلی)

(١٧) قوله: الواجب الوجود: قال بعض المحققين من المحشين: «اى لذاته» لانه المتبادر عند الاطلاق، ولان الواجب بالغير شأن الممكن، والممكن لايستى بالله ولا يكون مستحقاً للحمد والمقصود اثنات ذلك. انتياً.

ولا يخفىٰ ما فيه، فان الواجب لايراد منه حيث يطلق الاالواجب لذاته لعدم جواز اتصاف الممكن بالواجب حتى يقيد بقولنا «بالغير» كما تقرر فى موضعه فلايحتاج الى التقدير وادعاء التبادر. (محمدعلى) (١٨)و ذلك كدلالة لفظ «حاتم» على الجود ولفظ «موسىٰ» على الحقية ولفظ «فرعون» على

المبطلية ولفظ «ابى الحسن» على الفيصلية. و من هذا رعا يطلق و يراد بها المعانى المشتهرة همى بها، قالوا:_«لكل فرعون موسى» و «قضية

و من هدا ریما یطلق و براد بها المعانی المشهّرة هی بها، فالواز_«لحل فرعوت موسی» و «فضیا لااباحس لها».(میرزامحمدعلی)

(وقال الاستاذالشيخ محمدالكرمي):

قوله «ولدلالته على هذا الاستجماع»: اى ولدلالة لفظ «الله» على ذلك صار قولنا: «الحمدلله» فى قوله «ولدلالته على هذا الاستجماع»: اى ولدلالة لفظ «الله» على خليص صفات الكمالات من حيث هو مستجمع لجميع صفات الكمالات. فالشارح يريد: ان هذه الحيثية هى العلة الناطقة بانحصار الحمد المثلق في حق الذات الواجب الوجود لا الذات عاهى ذات وهذه الحيثية هى البينة والبرهان على ادعاء ان الحد المثلق منحص فى الله و ان ما سواه عن يستعق الحمد انما يستحق عند لونا أو أماناً خاصة.

في خطبة الكتاب _______ في خطبة الكتاب

و قوله لايخلى لطفه باعتبار ما جلب للمسمى بالله من قيود ادت الىصحة حصر الحمد المطلق فى حقه.(التقريب ص۶)

(١٩) قوله فى قوة أن يقال: الحمـــد مطلقا: يحتمل أن يكون المراد من ذلك: الحمد المطلق و مطلق الحمد و يحتمل أن يكون المراد: الحمد بجميع أفراده، فعلى الاول يكون أشارة الى جعل اللام (أى اللام الذى فى لفظ «الحمد») للجنس والحقيقة وعلى الثانى أشارة الى جعله للاستغراق(محمدعلى)

(۲۰)اى من حيث هو مستجمع لجميع الصفات الكمالية وذلك لما بين من ان تعليق الحكم بالوصف في المقام الخطابي يشعر بالعلّية، اى: علية مبدء الوصف للحكم ولو بمعونة القرائن.

مثلا اذا قيل: «اكرم العالم» يعلم منه ان علة الاكرام هو العلم، معونة المقام (محمدعلى)

 (۲۱) اى لطف ذلك التوجيه و لعل ذلك افتخار منه فانه لا سابق له على ذلك على ما يعلم و العلم عندالله.(محمدعلى)

(۲۲)قبل: الهداية: الدلالة على ما يوصل. وقبل: بل الدلالة الموصلة الى المطلوب و رجع الاول ونسب الثانى الى النقض و نقض بقوله تعالى ايضاً: «و اما ثمود فهديناهم ...». و الاول متقوض بقوله تعالى ايضاً: «انك لاتهدى من احببت». و احتمال التجوز مشترك. و للمناقشة فى امتناع حمله على هذا المنى مجال فتأمل.

قال فى حاشية الكشاف ما حاصله: انهايتعدى بنفسها او بالى او باللام. وعلى معناهاالاول|الايصال وعلى الثانين ارائة الطريق فافهم.(ملاجلال الدين)

منى التاميين ازامه الطريق فاعهم. (معرجر الدين) (٣٣) اراد به ما يكون موصلاً الى المطلوب أيضاً لا فعلياً ومن ثم فسرهابقوله: «اى الايصال الى

(۲۴) قوله: «اى الايصال»: اختلف العلماء في ان ما بعد «اى» التفسيرية هل هو عطف بيان كما قبلها او عطف نسق؟

والجمهورعلي الاول وصاحب المفتاح ومن تبعه على الثّاني.

المطلوب» (محمدعلي)

قال المصنف في شرح التلخيص: «و وقوعها نفسيراً للضمير المجرورمن غير اعادة الجار وللضّمير المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور».

و فيه ان تلك الخصوصية و ان كانت تقويه لكن مجرد وقوعها تفسيراً للضمير يقوى مذهب «السكاكى» بناء على ما نص عليه التحويون: من ان عطف البيان في الجرامد بمنزلة النعت في المشتقات. فكما ان الضمير لا ينعت، كذلك لايعطف عليه عطف بيان. و لذا عاب ابن هشام على الزغشرى في تجويزه في قوله تعالى: «ما قلت لهم الا ماامرتني به ان اعبدواالله ربي وربكم...»(سورة مائدة آية ١١٧) ان يكون «ان» مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به (محمدعلى)

(۲۵)و ممن قال به «قطب الدين الشيرازي» و هو المفهوم من كلام «الجوهري» و ق (محمدعلي)

(۲۶)قوله و قيل هي اراثة الطريق: الطريق على فعيل بمعنى السبيل يساوى فيه المذكر و المؤتث و جمه «الظُّرُق» وجم الجمع «الطرقات» بضمتين ثم القائل هوقطب الدين حيث قال في شرح المطالع: الهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب، ورجحه هض المحققين ونقضه «الفاضل الدواني» بما نقض به المحشى.

واعلم ان تعريفها بوجدان ما يوصل الى المطلوب باطل قطعاً. لان ذلك الوجدان هو الاهتداء لاالهداية. والاقوى ان من وجد المطالب الكمالية ولم يدل غيره عليها يقال: هو مهتد و لايقال: هو هاد(عبدالرحم)

(۲۷) قوله: والاول منقوض بقوله تعالى: «و اما ثمود فهديناهم...» هو قبيلة صالح(ع) «فهديناهم» اى: دللنا هم على طريق الضلالة و الرشد و بيتالهم سبيل الخير والشر«فاستحبواالعمى على المدى» فاختار واالكفر على الاممان.

لايقال: لايرد النقض بهذه الاية الشريفة على المعنى الاول، لجواز كون الهداية فيها مستعملة بالمعنى الثانى مجازاً مع كونها حقيقةً في المعنى الاول.

لانانقول: هذا الكلام مشترك الورود، فللقائل الثانى ان يدعى مثل ذلك فى الأية الثانية.(شيخ عبدالرحيم)

(٢٨) بيان طريق الانتقاض بالآية، وحاصله انّه:

لوكان معنى الهداية الايصال الى الحق لكان معنى الاية ح: ان ثمود اوصلناهم الى الحق فاستحبواالفلالة على الرشاد لاستلزام الايصال الوصول فان المراد من الايصال، الايصال بالفعل لابالقوة ولا المستخرا النه: لايستلزم الوصول، اذالاول هومعنى ارائة الطريق بعينه والثانى لاينافيه وليس عراد قطعاً، اذ الفلالة لايتصور بعد الرشاد و الوصول الى الحق، بل المقصود كها صرح به المفسرون: ان ثمود عرفنا هم الحق و بيناه لهم ودعونا هم اليه فاستحبوا العمى والفلالة على الهدى و الرشاد و هم يعرفون.

لايقال: انا لا نسلم أن الضلالة لايتصور بعدالوصول، لانانرى بالميان خلاف ذلك فأن بعض المؤسن قد يصبر مرتدأ بأغواء الشيطان.

لانانقول: ان هذا الشخص و ان كان بحسب الظاهر مؤمناً واصلاً الى الحق يجرى عليه احكام الايمان، لكن ارتداده بعد، يصبر كاشفاً عن عدم وصوله اليه فى الواقع و نفس الامرفان المؤمن الحقيق لايتطرق اليه الشيطان وشبهاته كها هوظاهر. قال تعالى: «و من يهدى الله فا له من مضل».

ثم لا يخق انه لا يمكن ان يقال: ان الهداية استعملت فى الاية و امثالها فى المعنى الثافى على سبيل التجوّز و هذا لاينا فى كونها موضوعة للمعنى الاول فى اصل الوضع لان هذا ليس باولى من ان يقال: انّها وضعت فى اصل الوضع للمعنى الثانى واستعملت فى قوله تعالى: «انك لا تهدى من احببت» فى المهنى الاول جازاً فتائل. (محمدعلى)

(۲۹) يعنى ان معنى الاية الشريفة: انك يا محمد(ص) لا تقدر ان تدخل من احببت هدايته فى الاسلام و لكن الله يقدر على ذلك فيهدى من يشاء الى الاسلام و يدخله فيه بلطفه و قبل بالاجبار، فالهداية فيها بعنى الايصال قطماً، و كيف لا ؟ وكان شأن النبي (ص) ارائة الطريق والدعوة الى الحق، قال تعالى: «و انكاتهدى الى صراط مستقم» فع ينتقض القول الثانى بها وذلك ظاهر.

في خطبة الكتاب _______ في خطبة الكتاب ______ ١٣٧

ثم لا يخنى أنه: يمكن أن يقال: أن الآية نزلت على طريقة قوله تعالى: «و ما رميت أذ رميت و لكن الله رمى» فكما جعل الرمى الصادر عن النبي (ص) كانه غير صادر عنه بل عن الله تبارك و تعالى لكون الرم البشر فقيل: و ما رميت أذ رميت، فكذلك هنا جعل الهداية الصادرة عنه (ص) كانها غر صادرة عنه (ص) بل عن الله تبارك و تعالى.

فالاولى ان يذكر النقض بقوله تعالى: «… والله لايهدى القوم الظالمين» فتأمل. (محمدعلى)

(۳۰) قوله فان النبي كان شأنه ارائة الطريق: طبعاً من مقام نبوته فكيف يصدق في حقه
 (الثلاثيدي من احست»؟

اى: لا ترى الطريق لمن تحب، نعم تصح الاية فى حقه اذا كان معناه لا توصل الى الحق من احببت الصاله.

فانه قدتكون هناك موانع تقف بك في مقام ابصالك نحبو بك الى صميم الحق في وسط الطريق و تعجزك عن الوصول. فالاية الاولى تقض على المعنى الثانى و اذا كان لفظ عن الوصول. فالاية الاولى: ارينا هم الطريق الموصل الهداية مشتركاً بين الايصال والاراثة يكون معنى «فهه بيناهم» في الآية الاولى: ارينا هم الطريق الموصل الى الحق فلم يسلكوه و بقوا تاثهين تعمداً و يكون معنى «لاتهدى من احببت» لا توصل من احببت الى الحق وان كنت تقدر على الاراثة و تقوم بواجها مع كافة الناس. (التقريب ص٧)

(٣٦) قوله والذي يفهم من المصنف (ره): قال المصنف في تلك الحاشية: لاكلام في بحيء هديته الطريق وهديته للطريق وهديته الى العلريق، وقد يفرق بينها بان معنى الاول: الاذهاب الى المقصد والايصال اليه و لهذا يسند الى الله خاصة و معنى الثانى: الدلالة وارائة الطريق، فيسند الى النبي (ص) مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم، والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدى للتي هي اقوم.

واقول: ما ذكره من الفرق مردود بقوله تعالى: «انا هديناه السبيل اما شاكراً واما كفوراً» لما روى عن الصادق (ع): ان المعنى: عرفناه اما آخذاً واما تاركاً و لان الكفران والضلالة لايتصور بعد الوصول والهداية كها سبق اليه الاشارة.

و اما قوله تعالى: «و هديناه النجدين» فقيل: انه ايضاً يكون رداً،لانه ورد في معرض الامتنان ولايمن بالايصال الى الشر، فان المراد من النجدين طريق الحنر وطريق الشركها وردت عليه الرواية.

والحق انه لارد فيه لجواز ان يقال: ان المراد من النجدين الثديان كما يدل عليه ما قبله: «الم نجمل له عينين ولساناً وشفتين». و ورد عليه ايضاً الرواية.

و قوله انها بالاستعمال الاول يخص بالله تعالى منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم (ع): «فاتّبعنى اهدك صراطاً سوياً» و بقوله تعالى: «و قال الذى آمن يا قوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد» و بقوله تعالى: «و قال فرعون ما اريكم الاماارى و ما اهديكم الاسبيل الرشاد».

و دعوى ان امثال ذلك من قبيل قوله تعالى: «و اختار موسى قومه...» مردودة، بكونه على خلاف الاصل ولو سلم فيلدعى ذلك فى جميع المواضع كها ادعاه الزغشرى، فلايكون الهداية على هذا للايصال اصلا فافهم. ١٣٨ _____ حواشي الحاشية

فالحتى: ان الهدايةهمىالدلالة بلطف مطلقا سواء كانت دلالة موصلة الى المطلوب ام دلالة موصلة على المطلوب وسواء كانت متعدية الى المفعول الثانى بنفسه ام بغيره كما يدل عليه السابقة مناومن الهشمى وقد نص على ذلك مجم من المحققين فاحفظ. (محمدعلى)

(٣٣) اى: وحين اذّ كان الهداية لفظاً مشتركاً بين المعنيين المذكورين: الايصال والارائة، يظهر اندفاع النقضين لانه يقال: انها فى الآية الاولى للارائة و المفعول الثانى المحذوف مقدرمع الى او اللام و فى الاية الثانية للايصال والمفعول الثانى مقدر بدونها.

ثم الفرق بين الدفع والرفع هو: ان الاول يقال لاعدام الشيء قبل مجيئه والثانى لاعدامه بعد مجيئه عكس الوضع.(محمدعل)

(٣٣) قوله نحو اهدناالصراط المستقيم: السراط بالسين: الجادة من سَرَطَ الشيء اذا ابتلعه لانه يسترط المارة اذا سلكوه كها ستمى لقماً لانه يلتقم السابلة و بالصاد من قلب السين صاداً لاجل الطاء وهى اللغة الفصيحة.

والصراط المستقيم هو: الدين الحق الذى لايقبل الله تعالى غيره من العباد وانما سعى الدين صراطاً، لانه يؤدى من يسلكه الى الجنة كما ان الصراط يؤدى من يسلكه الى مقصده. و فى اختيار الصراط على الطريق والسبيل تذكرة للصراط الذى هو جسر ممدود بين طرفى جهنم. سهل الله علينا وروده و عبوره.(شيخ عبدالرحيم)

(٣٣) يَولِه وتارة باللام نحو ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم: اى الملة التى او الحالة التى او الطريقة التى، وفي الحذف اشارة الى ان المحذوف من الفخامة مبلغاً لايمكن ذكره.

لايقال: الموصول لكونه اسمأ لا صفة لا يقتضى ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشارة الذكورة انّها هي في الموصول دون الحذف.

لانانقول: الحذف على قسمين: احدهما حذف ما لا بدمنه فى تصحيح اللفظ والاخر ما بدمنه فى تصحيح اللفظ والاخر ما بدمنه فى تصحيحه كحذف الفاعل مما يبنى للمفعول مثلاً و قوله تعالى: «يهدى للتى هى أقوم» من قبيل الثانى. (شيخ عبدالرحم)

(٣٥) بصيغة الافراد على ماهو في اكثرالنسخ، اي: على الاستعمال الثافي وهواستعمالها متعدية بالغر سواء كان ذلك الغر هو «المي» او «اللام».

و قد يصحف بصيغة التثنية، اى: على استعمالها متعدية باللام و استعمالها متعدية بالى. وعبارة المصنف فى الحاشية بصيغة الافراد و قد نقلناه آنفا.(محمدعلى)

(٣٤) قوله سواء الطريق اى وسطه: قال الراغب فى المفردات: و مكان سوى وسواء وسط و يقال: سواء و سوى و سوى اى: يستوى طرفاه و يستعمل ذلك وصفاً وظرفاً و اصل ذلك مصدر و قال فى سواء الجميم و سواء السبيل، قال: والاستقامة تقال فى الطريق الذى يكون على خط مستو و به شبه طريق المحق غو «اهدنا الصراط المستقيم». «و ان هذا صراطى مستقيماً». «على صراط مستقيم». وقول الشارح: اى وسطه الذى يفضى سالكه الى المطلوب البتة ليس معنى لغو يا لسواء الطريق, بل الوسط من حيث هو لا يتعدى معناه اللغوى وليس فى معناه اللغوى الإنتعدى معناه اللغوى وليس فى معناه اللغوى الافضاء بسا لكه الى المطلوب وأنما هو من مقارفاته

الحارجية فان كل من اخذ وسط الطريق النتهى الى غاية ومقصد من القاصد ولم ينحرف عنه لم يتلبد عليه سنن الطريق فلم ينحرف عنه الى المتاهات و اذا كان على هذا الوصف وصل الى المطلوب البنة.(التقريب٧)

(٣٧)قوله يفضى سالكه الى المطلوب: اى يأمنه من تغليط الغير. و لفظ «البتة» مصدر لايستممله العرب الا بالالف و اللام فان حذفهما خطاء عندهم. وقد يجىء بلا تعريف (اى: بدون الالف و اللام) كها انشد البزيدى فى مناظرته مع «الكسائى»:

> فان من خيرهم و اكرمهم و يفهم من كلام الجوهري ان «ال»غيرلازم له (شيخ عبدالرحم)

قال الجوهرى: ويقال: لا افعله «بتة» ولا افعله «البتة» لكل امر لارجعة فيه. ونصبه على المصدر و قيل انه (اى: ان لفظ ال) لايحذف الا فى الضرورة. ثم انهم اختلفوا فى ان الصيغة هل هى منصوفة او غير منصوفة للتأثيث والعلمية فانه علم لقطع خاص فى اى مكان يقع فعدم دخول التنوين على الاول لاجل اللام و على الثافى للمنع من الصرف.(ميرزامحمدعلى)

(٣٨)قال المصنف: «الكناية فى اللغة مصدر قولك: كنيت بكذا عن كذا و كنوت اذا تركت التصريح به وهى فى الاصطلاح يطلق على معنيين: احدهما: المعنى المصدرى الذى هو فعل المتكلم اعنى ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضاً. فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه. والثانى نفس اللفظ».انتهى

واعلم: ان هذا بناء على ظاهر مذهب «السكاكى» واتما على مذهب غيره فهى ذكرالملزوم وارادة اللازم مع جواز ارادة الملزوم ايضاً وما نحن فيه صالح لكل منها اذ كل من سواء الطريق والطريق المستوى لازم وملزوم بالنسبة الى الاخر والى هذا المعنى اشار المحشى بقوله: «اذ هما متلازمان» فان التلازم من الطرفين. (عمدعلى)

(٣٩) قوله كناية عن الطريق المستوى: و ذلك لانه لوكان المراد بوسط الطريق معناه الظاهرى لما كان معنى الكلام متعارفاً كما لا يخفى. وقوله: «وهذا مراد من فسره» اشارة الى دفع ما اورد على «الفاضل الدوانى» حيث فسره في حاشيته على تلك الرسالة سواء الطريق بالطريق المستوى والصراط المستقم فاعترضوا عليه بانه جعل السواء بمعنى الاستواء ثم استعمله بمعنى المستوى، فجعل كلام المصنف من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجرد قطيفة و هذا تكلف. اذالمتعارف بين اهل العرف هو ان سواء الطريق بمعنى وسطه كما ان سواء المجمع بمعنى وسطه وايضاً لوكان من باب اضافة الصفة الى الموصوف كان المقصود اظهار الحمد على ايصاله الى الطريق المستقم و اذا كان بمعنى الوسط فيكون المقصود: الحمد على ايصاله الى وسط الطريق وهذا اقوى من الاول فالحمد عليه اولى.

و حاصل الدفع ان ليس غرضه من ذلك التفسير ان معنى السواء ذلك، بل غرضه بيان حاصل المعنى المقصود من وسط الطريق كناية فلذا فسره بالطريق المستوى والصراط المستقيم.(عبدالرحيم)

(٢٠) يعنى: المراد بسواء الطريق اما نفس الامر عموماً اى: حقيقة الامر بعمومه سواء كان ملة الاسلام ام غيره ليشمل علمى الكلام و المنطق اللذين يبحث في هذا الكتاب عن مسائلها او خصوص ملة الاسلام فيكون تلميحاً على قوله تعالى: «اهدناالصراط المستقيم». (محمدعلى)

(٤١) قوله «اوخصوص ملة الاسلام ... »: اي: ملة الاسلام والاضافة بيانيه.

اعلم: ان الطريقة المخصوصة الثابتة من النبي تستى من حيث الانقيادله «ديناً» ومن حيث أنه يُعلى (اى: ينشأ، والاملاء بمنى الانشاء) و يبين للناس «ملة» و من حيث يردها الواردون والمتعطشون الى زلال نيل الكمال «شرعاً» و «شريعة» و الدين يضاف الى الله تعالى والى النبي (ص) و الى آحاد الائمة عليهم السلام والملة النبي (ص) و الى الائمة (ع). كذا نقل عن المصتف. و عن الراغب: «الملة هى الدين غيرانها لا تستعمل الا في جملة الشرايع دون آحادها ولا تضاف الا الى النبي (ص) الذي تسند اليه نحو: «التبعوا ملة ابراهم حنيفاً» ولا تكاد توجد مضافة الى الله ولا الى آحاد امة النبي (ص) فلايقال ملة الله ولا ملتي ولاملتي رادمكم إلى الله ولا ملة ريد كيا يقال دين الله ولا دين زيد» هذا.

والحق انها تسند الى الله تعالى ايضاً كما ورد فى دعاء مكارم الاخلاق عن سيدالشاجدين و زين العابدين عليه الصلوة و السلام: «واجعلنى على ملتك اموت واحبى» و فى وداع شهر رمضان: «اللهم انانتوب اليك فى يوم فطرنا الذى جعلته للمؤمنين عيداً و سروراً ولا هل ملتك مجمعاً ومحتشداً».

قال بعض المحققين: «فاذا وقع ذلك في كلام المعصوم (ع) و هو منهم البلاغة و البراعة فتحقيق التفتازاني لاحقيقة له و كلام الراغب لايرغب فيه» انتهى.

فان قيل: ان التقديرجايزو باب التجوز واسع.

قلنا: ان الاصل فى الاستعمال الحقيقة والتقدير خلاف الاصل فتأمل. و سيجىء الفرق بين الاسلام والايمان فى تفسيرقول المصنف(من تقرير عقايدالاسلام»انشاءالله تعالى.(ميرزامحمدعل)

(٤٢) قوله ((والاول اول)): اى: كون المراد نفس الامر عموماً هوالاولى لانه يحصل عليه البراعة الظاهرة بالنسبة الى قسمى الكتاب اعنى المنطق والكلام بخلاف مااذا كان المراد به خصوص ملة الاسلام اذلا يحصل البراعة الظاهرة ح الا بالنسبة الى قسم واحد من قسمى الكتاب وهوالكلام.

فانَ قلت: انما قيدالبراعة بالظّاهرة وكانه يحصل البراعة بالنسبة الى القسمين على الثاني أيضاً لكنها لا تكن ظاهدة.؟

قلت: نعم فان المنطق من مقدمات الكلام لاحتياجه اليه فى ترتيب الاقيسة و انتاج النتايج ولذا قدمه الصنف عليه، هذا.

ولايذهب عليكان المذكور في تلك الرسالة هو القسم الاول خاصة افرده المحشى بالشرح.

ثم المراد من البراعة براعة الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اقرانه واترابه. والاستهلال مصدر استهل العبى المستهد الستهلال بحسب المعنى المستهد الستهل العبى المستهد الاول كل شيء، فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوى تفوق الاول، و في الاصطلاح كون الديباجة مناسبة للمقصود كان يذكر في ديباجة كتب النحو مثلاً «الرفع» و «القصب» و «الجر» و غير ذلك مما يبحث فيه عنه و هو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمى باسم المسبب تنبيهاً على كماله في السببيّة. (ميرزاعمدعلى)

(٤٣)يعنيقوله«لنا»، فانهم ربما يطلقونه (الظّرف) و يريدون به الجار و المجرور تشبيهاً لمها به في

في خطبة الكتاب _______ ١٤٠

عدم الاستقرار والاحتياج الى المتعلّق. ولان كثيراً من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات تجوزاً فعلى هذا فالمراد بالظّرف المجرور خاصة.

ثم انهم رتباً يطلقون الجار و المجرور و يريدونها معاً لكنها اذا اطلقا معاً يراد بالجار،الجار، و بالمجرور. المجرور كها ان لفظى الفقير و المسكين كذلك و فى ذلك الغز بعضهم الفقير والمسكين كالجار والمجرور اذا افترقا اجتمعا و اذا اجتمعا افترقا.(محمدعلى)

قوله «الظرف اما متعلق بجعل ...»: بان يكون معمولاً له بحسب المحل اذ هو في محل النصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه لوكان متعدياً اليه بنفسه.

فان قلت: يقع فى عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا و فى عبارة بعضهم الجار والمجرور وفى بعضهم المجرور فيا هوانحرر من هذه العبارات.

قلت: التحقيق ان العامل انحا يعمل في الاسم الذي يلي الجارلا في الجار و اطلاق من قال: «العامل في الجارو إطلاق من قال: «العامل في الجارو إيتعلق بكذا» ملموح فيه ان الجار والمجرور يتعلق بكذا» ملموح فيه ان الجار والمجرور يتعلق من المجرور فجعل المتعلق لهما معاً، والحق ما ذكرناه اخراً، كذا ذكره الامام الحديثي في شرح الحاجية. (عبدالرحم)

(٤٤) سورة البقرة الاية ٢٢.

(٢٥) جواب عمايرد على التوجيه الثانى اعنى: تعلق الظرف برفيق من انه مضاف اليه و معمول المضاف اليه لا يجوز ان يتقدم على المضاف على ما بين فى النحو.

و حاصل الجواب: ان المنع انما هوفيا لم يكن المعمول من الظروفو امااذا كان منهافلا يمنع لا تساعهم فيها ما لم يتسع في غيرها.(ميرزاعمدعلي)

(۶۶)قوله: والاول اقرب لفظأ: يعنى ان تعلقه بجعل اقرب من حيث اللفظ من تعلقه برفيق وابعد من حيث المعنى.

اما الاول فلكونه سالماً من شايبة تقديم معمول المضاف اليه على المضاف فانه و ان كان جايزاً عند بعضهم فى امثال ما نحن فيه، لكته خلاف الاصل فان مرتبة المعمول بعد مرتبة العامل ومن النزام الحذف و التفسير ايضاً على ما ذكرناه فانه ايضاً خلاف الاصل بخلاف تعلقه برفيق فانه لابد و ان يلتزم فيه بواحد منها والا كما يكون صحيحاً من اصله.

و اما الثانى فلها فيه من شايبة ان جمله تعالى مملل بالعباد و قد قالوا: ان افعال الله تعالى لا تملل بالاغراض و ان اشتملت على منافع و غايات لاتحصى بل بالحكم و المصالح. و هذا و ان كان ضعيفاً سخيفاً كها ستعرف فى اواخر الكتاب لكن الحمل على ما يصح عندالجميع اولى من الحمل على ما لايصح عنداليعض كما لايخو.

و قبل: لانه يصير المعنى ح هكذا: «الحمدش الذى جعل التوفيق خير رفيق لانتفاعنا» فان اللام كها ذكر المحشى للانتفاع و لايحنى ما فيه من سوء الادب بخلاف مالو تعلق برفيق كها لايجني.

وقد يعلل: بانه يكون المدنى ح انه تعالى: «جعل لانتفاعنا التوفيق خير رفيق» ولايعلم منه ان مرافقة التوفيق هم او لغيرهم اذ يجوز ان يجعل التوفيق رفيقاً لغيرهم من الاصدقاء و الاحياء و يكونون منتفعين بذلك كها ١٤٢ _____ حواشي الحاشية

هو ظاهر. والمقصود انماهوالاول كما لايخنى على من تامّل.

وفيه انه و ان كان مطلقا محتملا لكل من الامرين، الا ان الاول هو المتبادر فى مقام الحمد وايضا لايبمد ان نقول: التقدير«خيررفيق لنا» فحذف الظرف لدلالة المذكور و لرعاية السجم.(محمدعلي)

ت طرف المسايير سيرربين عن كالمطلوب الحير: لايخق أن معنى التوفيق جعل الاسباب موافقاً (٢٧) قوله توجيه الاسباب غو المطلوب الحير: لايخق أن معنى التوفيق جعل الاسباب موافقاً

رمان) و كان هذا معنى عاماً شاملاً على جعل الاسباب الحير والشر موافقة للمسببات والعرف للمسببات و كما كان هذا معنى عاماً شاملاً على جعل الاسباب الحير والشر موافقة للمسببات والعرف لايستعمله في جعل اسباب الشّر، فلذاخص المحشى (ره) بالحير (شيخ عبدالرحم)

والفرق بينه و بين العصمة هو انه يقال: لللطف الذي يختار عنده المكلف ترك المصية و اللطف اعم منها اذهوه ايختار المكلف عنده فعل الطاعة او ترك المصية و بعبارة اخرى: هو ما يقرب من الطاعة و يبعد عن المصية. (عمدعل)

(۲۸)و منه قوله تعالى (فى سورة التوبة الاية ۱۰۳): «خذ من اموالهم صدقة تطهرهم و نزكيهم بها وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم والله سميع عليم» اى: وادع لهم ان دعائك سكن و تثبيت لهم(عمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحم في تحقيق المقام ما هذالفظه):

قوله «هى بمعنىالنحا»: قبل هى فى الله تعالى الرحة و منالملائكة الاستغفار و من الآدميّين التَضرع يجمعها قوله تعالى:«ان الله و ملائكته يصلون على النهي...».

فان قيل: لا يجوز عموم المشترك فكيف استعملت الصلوة في معنسه؟

قلنا: لانسلم انها استعملت في كلا معنبيه معاً، فان تقدير الآية: ان الله يصلى و ملائكته يصلون. و انما لم يتعرض لهذا، لان ما اختاره هوالاقوى للزوم هذا المعنى الاشتراك، والمجاز خيرمنه.

فان قلت: لوكانت الصلوة بمعنى الدعا لايجوز تعديتها بعلى، لان على يدل على الضرر.

قلت: هى هنا مسند الى الله فتجرد عن معنى الطلب فلا يكون بمعنى الدعاء، على انا لو سلمنا انها مسندة الى الملائكة او الى المؤمنين، يمكن الجواب: بان القول بان الدعاء اذا تعدى بكلمة على فهو للضرر مبنى على الاغلب الاكثر.

فان ادعيتم انها للتضرر ابدأ بطريق الايجاب الكلى فذلك وان ادعيتم انها للتضرر بحسب الغالب فذلك لا يصح كبرى للشكل الاول. ولئن اغمضنا عن ذلك ايضاً فيمكن الجواب بان التضرر في الصورة المذكورة غصوص بصريح لفظ الدعاء فلا يتعدى الى الصلوة و ان كان المعنى واحداً.

(٢٩)لتمافسرالصلوة بالدعا و كان هو بمعنى الطلب مطلقا بادر الى تفسيره بانه طلب الرحمة لامطلق الطلب.(محمدعلي)

(۵۰)قوله واذا اسندت الى الله تعالى تجرد عن معنى الطلب: يريد انه لامنافاة بين كون الصلوة بمعنى الدعاء وبين كونها مسندة الى الله تعالى لانها تجرد عن معنى الطلب، لان الطلب يدل على الاحتياج والله سبحانه منزه عنه و يراد به الرحمة اطلاقاً للكل على الجزء و هذا هو المراد من الجماز.

فان قلت: الرحمة في الاصل التعطف وهورقة القلب وهي كيفية نفسانية يستحيل في حقه تعالى.

قلت: المراد بالرحمة هنا غايتها و هي الانعام وبهذا يؤل ساير الكيفيات التفسانية المنسوبة اليه تعالى.

في خطبة الكناب ______ في خطبة الكناب

و هذا معنى قول اهل العرفان: «خذواالغايات واتركوا المبادى».(عبدالرحيم)

(۵۱) قوله تعظیماً واجلالاً: نكته نجرد عدم التصریح، و اما نكته التمبر عن الحضرة انحمدیة صلى الله علیه و آله بكلمة «مَن» الابهامیة هى الاشارة الى انه الفردالكامل فذا الجنس. وكانه اطلق العام واراد به الحاص تنبهاً على ان هذا الحاص هوالفرد الكامل بحبث لایتبادرالذهن منه الا الیه و كیف لایكون كذلك ؟ و هو السبب لوجود العالم ولتعظیمه أمرالملائكة ان یسجدوا لادم (ع) كها یدل علیه الاخبار (عیدالرحم)

(۵۲) لما كان لقائل ان يقول: اذا كان المقصود من عدم التصريح بالاسم، التعظيم و النتبيه المذكور، فلم خص هذه الصفة من بين سائر الصفات مع انه انما يحصل بها ايضاً كما لايخنى؟، تصدى الى الجواب وقال: و اختار هذه الصفة من بين سائر الصفات لكونها مستلزمة لها بجميعها كما هوظاهر.

و قوله مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلاً، جواب آخر يعنى: ان فى اختيار تلك الصفة مع ما ذكر تصريحاً بكونه صلى الله عليه و آله مرسلاً.(ميرزامحمدعلى)

(۵۳)قوله لسائر الصفات: ای باق الصفات، (والسائر) مشتق من «السؤر» ای باق مایؤکل.(عبدالرحیم)

(۵۴) الظاهر أنّه تعليل كما ذكر فى الجواب الثانى من ان التصريح بكونه مرسلاً علة وسبب لاختيار هذه الصفة من بن ساير الصفات.

و يحتمل ان يكون تعليلاً لاستلزام المذكور في الجواب الاول فافهم. (محمدعلي)

(۵۵) قوله فان مرتبة الرسالة فوق النبوة: يمكن ان يكون هذاالكلام علة لكل من الوجهين اللذين ذكره فى وجه اختيار المصنف صفة الرسالة. اما كونه علة للوجه الاول فبان يقال: اختار من بين الصفات هذه الكونها مستلزمة لسائر الصفات الكالية، اما استلزامه صفة النبوة، فلان الرسالة فوق مرتبة النبوة اى: مشتملة على النبوة مع الزيادة، اذالمرسل هو النبي الذى ارسل اليه دين وكتاب بخلاف النبي فانه اعم من ان يكون له دين وكتاب او يكون تابعاً لدين النبي السابق.

و اما استلزامها صفة غير النبوة كالشجاعة والعصمة فظاهر خصوصاً فى نبينا(ص) فان ذاته العالية مستجمعة بجميع الفضائل والكمالات و نعم ما قيل: «آنچه خوبان همه دارند تو تنها دارى» و لذا لم يلتفت اليه.

و اما كونه علة للوجه الثانى فبان يقال: اختار المصنف صفة الرسالة من بين الصفات، لان فيها تصريحاً بانه (ص) مرسل بخلاف باق الصفات. اما صفة النبوة فلان الرسالة فوق النبوة فلا تسلتزمها حتى يكون التصريح بها فى قوة التصريح بالرسالة. و اما صفة غير النبوة فظاهر ايضاً لايحتاج الى البيان.

ثم اعلم: ان اثبات الفرق بين الرسول والنبي و ان كان حقاً كما ذكره صاحب المدارك في قوله تعالى: «و ما ارسلنا قبلك من رسول و لانبي» حيث قال: هذا دليل بين على ثبوت التغاير بينهما بخلاف ما يقول البعض من انها واحد الا ان الفرق بما يفهم من كلام المحشى بالحديث الذى رواه ابوذر الغفارى و هى ان النبي مأة واربعة وعشرون الفاً و الرسول منهم ثلثماة و ثلث عشر و نزل لهم مأة و اربعة كتاب.

فالحق في التفرقة على ما روى عن المعصومين عليهم السلام ان يقال: ان الرسول من رأى الملك

١٤٤ _____ حواشي الحاشية

معاينة و يتكلم به بخلاف النِّبي فان النبوة يتحقق بالالهام والرؤيا والسماع بالصوت ايضاً.(شيخ عبدالرحيم)

(۵۶)قيل هو مصدر بممنى اسم الفاعل و الظاهر انه اسم للحاصل بالمصدر اطلق عليه مبالغة و قوله: «به الاقتداء» مبنى للمفعول، اى: بان يقتدى به، قوله «به» متعلق بالاقتداء و لايليق تعلقه بيليق فافهم(جلال الدين)

(۵۷) قوله و حیناند: ای وحین اذ جملناه مفعولا له لقوله: «ارسله» لزم ان یراد بالهدی، هدی الله حتی بکونالمصدر المذکور فعلاً منسوباً لفاعل الذی هو الارسال المعلل بهذا المصدر، ای علة ارسال الله النبی هو ارادة الله ان پهدی به الناس و لامانع من ان یراد بالهدی هدی النبی نفسه بمعنی: ارسل الله النبی لاجل ان پهدی الناس المی الله (التقریب ص ۹)

(۵۸) قوله وح يراد بالهدى هدى الله: و ذلك، لانه اشتر بين النحاة: ان حذف اللام من المعول له لايجوز الا اذا كان فعلاً لفاعل العلل به اى: بالمعول به هوالله تعالى فلا بد ان يكون المراد بالهداية هدايته حتى يكون فاعلها متحدين وذهب بعضهم الى ان الشرط اغلبي لاكلى و هو مرتضى الشيخ عتجاً بقول اميرالمؤمنين صلوات الله و سلامه عليه و آله في نهج البلاغه: «فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقاً للسخطة و استتماماً للبلية» فان فاعل الانظار هوالله تعالى و فاعل الاستحقاق هو ابليس لعنه الله. قال لايجوز جعل «استحقاقاً» حالا من الفعل لان «استتماماً» ح حال من الفاعل وعتنع عطف حال احدهما على حال الاخر.

قال صاحب البهجة: لايجوز ايضاً جعل الاول حالاً و الثانى مفعولاً له لوجود العاطف. نعم يمكن جعله حالاً من المفعول باسناد الاستتمام اليه مجازاً للسببية او تأويله بتقدير الارادة كما قالوا فى قوله تعالى: «يريكم البرق خوفاً و طعماً» اى: ارادة خوفكم و طمعكم.(عبدالرحيم)

(۵۹) قوله او حال عن الفاعل: اى فاعل ارسله، و هو الفسمير المستشر السراجع الى الله تعسالى. (فيكون المسنى ارسل الله النسبى حال كونسه هادياً) و قوله: بل عن المفعول به، الفسمير فى «به» راجع الى «ال» الموصولة فى المفعول، اى: الذى فعل به الفعل. و فى كلمة بل اشارة الى كونه حالاً من المفعول به هو الانسب بقرينة قوله: «هو بالاهتداء حقيق و نوراً به الاقتداء يليق» فانها مناسبان للمفعول كما لا يخفى لذوى المقول. (عبدالرحم)

(٤٠) قوله وح فالمصدر: يعنى على تقدير كون الهدى حالاً سواء كان عن الفاعل او المفعول فهو امايمه الماعل او الاطلاق على سبيل المبائفة، بيان ذلك :انهم ذكروا انه لايجوز كون اسم المعنى خبراً او حالاً او صفة لاسم العين لان كلامنها يستدعى الاتحاد فى الوجود مع ما هو له و لاشك فى تغايرالمنى والعين فكل مايتوهم فى الظاهر انه من هذا القبيل فبنى على التجوز اما فى الكلمة او الاسناد. اما الاول فبأن يقال: المراد من المصدر هو اسم الفاعل او المفعول حيث يقتضيه المقام مجازاً و اما الثانى فبان يقال انه باق على حاله لكنه اسند الى الفاعل او المفعول على سبيل التجوز فى الاسناد فع يحتمل ان يكون المراد بقوله: «نحوز بد عَدَّلُ» بيان النظير لكلاالامرين و ان كان الظهور فى الاخبر فقط.

ثم انه لايخني انه يمكن في امثال ما نحن فيه توجيه ثالث و هوان يكون من باب الجاز في الحذف بناء

على تقدير المضاف اما قبل اسم العين او قبل اسم المعنى. فقولنا: «زيد عدل» مثلا اما على تقدير حال زيد عدل: اوهو ذوعدل، لكن الاول لايجوز هنا ضرورة ان المرسل بالكسر هو نفسه تعالى لاحاله و شأنه و كذا المرسل بالفتح هو نفسه(ص) لاحاله وشأنه و كانه لهذالم يتوجه اليه المحشى فتأمل. (محمدعلي)

(۶۱) قوله مصدر مبنى للمفعول: لانه لوكان مبنياً للفاعل يكون بمعنى قبول الهداية فلا يكون من مناسب لمقام النعت بخلاف ما لوكان مبنياً للمفعول فانه ح يكون بمعنى مهندى به و هذا المهنى مناسب للمقام، هذا اذا لم يقدر فى الكلام جار و مجرور واما اذا قدر بان يكون التقدير: «هوالاهنداء به حقيق» فيصح ان يكون مبنياً للفاعل مع مناسبته للمقام لان المراد من الهداية ح ليس هدايته (ص) بل هداية غيره من الانام. (عبدالرحيم)

(۶۲)فيكون محلها من الاعراب النصب فان الجملة التابعة لمفرد،محلها بحسبه. وأنما سميت الجملة جملة كما في (ق) جماعة الشيء.(عبدالرحيم)

(۶۳) اى الاستيناف البيانى و هو ما كان جواباً عن سؤال مقدم اقتصته الجملة المتقدمة كما فى قولنا «نعم الرجل زيد» على احد القولين لكن صدر الاستيناف هنا محذوف بقرينة السؤال المقدر فكانه قيل: «من هو؟» قيل: «هوزيد» فكذا فها نحن فيه فانه اذاقيل: «ارسله هدى» فكانه قيل: «لم ارسله هدى؟» فاجاب بقوله «هو بالاهتداء حقيق».

ثم لايخق ان الاستيناف و ان كان فى الاصل فعل المتكلم اعنى: فصله الجملة الثانية عن الاولى لكنها سميت الجملة الثانية ايضاً فى الاصطلاح استينافاً كها سمّيت مستأنفة على سبيل التجوز وسيأتى نظير ذلك من المحشى فى اواخرالكتاب.(محمدعلى)

(۶۶) قوله وقس على هذا قوله نوراً: اى كل مايجرى فى قوله: «هدى» والجملة التى بعده يجرى فيها ايضاً، اذ يحتمل ان يكون حالين مترادفين او متداخلين و يحتمل ان يكون الاول مفعولاً له فيكون المراد به تنو يره تعالى حتى يكونا فعلاً لفاعل المعلل به و ان يكون حالا عن الفاعل بل عن المفعول فيكون بمنى النور كها فى قوله تعالى: «الله نورالسموات والارض...» او اطلق على ذى الحال مبالغة و ان كون الحملة التالية صفة له او مستأنفة.

ثم اصل معنى النور هو الكيفية الظاهرة بنفسها المظهرة لغيرها. واتما اختاره على الضياء مع انه اقوى من النور و لذلك اضيف الى الشمس فى قوله تعالى: «وجعل الشمس ضياء و القمر نوراً» وايضاً الضياء ضوء ذاتى و النورضوء عارضى كها صرح به بعضهم اقتداء بالكتاب العزيز حيث ذكر النور بعد الحدى فى قوله تعالى: «هدى و نوراً» و نجىء استعماله فى مواضع شتى و قد يقال: ينبغى ان يكون النور اقوى على الاطلاق بقوله تعالى: «الله نورالسموات والارض» و انت خبير بان ذلك أنها يتبعه اذا لم يكن «التور» فى الاية الكرية بعنى النور وقسد حمله اهل التفسير على ذلك، هكذا قبل. (شيخ عبدالرحم)

(۶۵) قوله متعلق بالاقتداء لابدريليق »:و ذلك لانه لو تعلق به لكان المعنى: ان اقتدائنا يليق به، بمعنى انه يصير كمالاً و جاهاً له(ص) بخلاف مالو تعلق بالاقتداء فان المعنى ح : ان اقتدائنا به يليق بنا بمعنى انه يكون شرفاً وعرّة لنا وهذا معنى قوله (ره): «فان اقتدائنا به انما يليق بنا لابه…»

فان قلت: إذا قدر متعلقاً بالاقتداء يكون قوله: «يليق» مطلقاً يحتمل أن يكون معموله المحذوف

كلمة «بنا» و كلمة «به» لو لم يرتح ذلك بناء على ان تقدير المحذوف من جنس المذكور، اولى ولا دلالة للمام على الخاص فلايكون ما ذكر وجهاً لترجيع التعليق بالاقتداء كها هوظاهر.

قلت: مع انه يكنى فى مقام الترجيح ان عجىء المحذورعلى تقدير التعليق «بيليق» قطعى وعلى الاخبر غير قطعى ، ان القرينة الحارجية و الحالية تدلان على ان المقدر هوكلمة «بنا» لا «به» فيرجح هوعليه و يثبت المطلوب و المرام من غير كلام .(محمدعلي)

(ء٤)قوله تقديم الظرف لقصد الحصر: قداشتهر كلام الناس فى ان تقديم المعمول يفيد الاختصاص وقديفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك و انحا الاختصاص شىء والحصر شىء آخر والفضلاء لم يذكرون ذلك الحصر وانحا اعتبروا بالاختصاص.

والفرق بينها: ان الحصر نفي غير المذكور و اثبات المذكور والاختصاص قصد الحارجي من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي غيره قاله التق الدين السبكي.

و قوله الفضلا لم يذكروا فى ذلك لفظ الحصر، يرده ما قاله المحشى فى هذا المقام و غير واحد من ذوى الانهام و ما ذكره من التفوقة بين الحصر والاختصاص خلاف المشهور، فان المشهور انهامترادفان،ثم ادعاء الاختصاص فى تقديم المعمول ليس كلياً بل اغلبى فاعتراض ابن الحديد بقوله تعالى: «كلاً هديناه ونوحاً هدينا» ليس بشىء... (عبدالرحم)

(٤٧) توله و اما الاقتداء بالائمة عليهم السلام: كانه دفع توهم نشأ من قوله: «و حيننُـز تقديم الظرف لقصد الحصر». وحاصل السؤال: ان الاقتداء بالائمة الاثنى عشر عليهم السلام ايضاً يلبق بنا كما لايخو فلا يصح حصراللياقة في الاقتداء بالنبي (ص).

و حاصل الدفع: انا لانسلّم المغايرة بينهما فان الاقتداء بالانمة(ع) عين الاقتداء بالنبي (ص) لظهور انهم كانوا مظهري شريعته و مبلغي احكامه على الناس فاذا اقتدى احدبهم(ع) فكانه اقتدى به(ص) فصح كون التقديم لافادة الحصر. ولو سلم فنقول:

أنّ الحصر أضافي بالنسبة الى ساير الانبياء (ع) لاحقيقي بالنسبة الى جميع الناس. بيان ذلك: ان الحصر على قسمين: حقيق واضافي فان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة والواقع بان لا يتجاوزه الى غيره اصلاً فهو الحقيقي او بحسب الإضافة و النسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى غيره فهو الاضافي، ففي ما نحن فيه اما ان يكون الحصر حقيقياً بالنسبة الى جميع الناس بملاحظة ان الاقتداء بالائمة (ع) هوالاقتداء به (ص) كما سبق و اما ان يكون اضافياً بالنسبة الى سائر الانبياء فلايرد ح اعتراض حتى يغتقر الى الجواب (ميرزامحمدعلي)

(٤٨) فقلبت الماء همزة ثم ابدلت الممزة الفأ.

فان قلت: فهلا قلبت الهاء الفا ابتداء؟

قلت: لانه لم يجيء ذلك في موضع حتى يقاس ذلكعليه ، بخلاف قلبها همزة فانه شايع كثير وكذا قلب الهمزه الفأ. (مجمدع))

(۶۹)قوله بدليل تصغيره على أهيل: يعنى: أن «أهيل» يدل على أنه في الأصل أهل فأن التصغير يردالاشياء على أصولها. في خطبة الكتاب ______ ٧٤٠

و لقائل ان يقول: انا لانسلم ان اهيلاً بالهاء تصغير «آل» حتى يكون دليلاً عليه، لم لايجوز ان يكون تصغير اهل بالهاء؟ و قد نقل عن الكسائى انه قال: سمعت اعرابياً فصيحاً يقول: «آل» و «أو يل» و «اهل» و «اهيل» و هو نص فى ان اهيلا تصغير اهل وان تصغير آل أو يل بالواو فلاوجه ح للقول بان اصل آل اهل والارتكاب بالقلب مرتبن فافهم. (ميرزامحمدعلى)

(٧٠) قوله خص استعماله في الاشراف: اى: في المقلاء الذين لهم خطر عظيم، جمع شريف وهو فعيل من الشرف محركة بمعنى العلو والمكان العالى تشبيهاً للعلوالمعنوى بالعلو المكانى وفي الحديث: اذا اتبكم شريف قوم فاكرموه سئل و ما الشريف؟ فقال: الشريف من كان لعمال، قلت فالحسيب؟ قال: الذي يفعل الافعال الحسنة باله وغيرماله. هذا.

والحاصل: ان الآل اخص من الاهل مطلقا من جهة ان الاهل يعم العقلاء وغيرهم ، يقال: اهل الرجل لما له و عياله ، و الال يخص العقلاء فقط و ايضاً هو يعم من العقلاء من له خطر وغيره والآل الربيت الله له و عياله ، و الال يخص العقلاء فقط و ايضاً هو يعم من العقلاء من له خطر دنيوياً او مطلقاً كآل فرعون و آل عمد (ص)، قيل لما ارتكبوا في الآل التغيير الماء ارتكبوا التخصيص الاول توقياً للملائمة بين اللفظ والمعنى و لما كان الهاء حرفاً ثقيلاً لكونه من اقصى الحلق تطرق الم الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف _نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثاني جراً لهذا النقص. (عمدعلي)

(٧١)قوله و آله عترته: الآل اسم جمع لا واحد له من لفظه و العترة بالكسر نسل الرجل و رهطه و عشيرته. ثم هذا المعنى الذى ذكره المحشى هو مذهب الامامية وذهب النورى والازهرى الى انه بمعنى الاتباع.(عبدالرحم)

فى حديث الصادق(ع) عن آبائه عن الحسن بن على (ع) قال سئل الميرالمؤمنين(ع) عن معنى قول رسول الله(ص): «انى علف فيكم النقلين كتاب الله و عترق» من العترة؟ فقال(ع): «انا والحسن و الحسين و الائمة التسعة من ولد الحسين تاسعهم مهديهم و قائمهم لايفارقون كتاب الله ولايفارقهم حتّى يردوا على الرسول (ص) حوضه. (محمدعلى)

(۷۲)قوله مع الأيمان: اى مع الاعتقاد وقبسول الشريعـــة. وقيسل هم الـــذين ادركـــوا صحبة النبي (ص) و رو واعته(ص) ايضاً. و المشهور بين العامة: ان الصحابة كل مسلم رأى الرسول (ص) و قيل: او رأه الرسول (ص)

ثم الظاهر انه (اصحاب) جمع صحب بالكسر عفقف صاحب كنمر(بفتح النون وكسراليم و بكسر النون وكسراليم و بكسر النون و سكون الميم) و انحار (و ايضاً جاء جمع على وزن: آثمر و تُمر و نِمار و ينمار و ينمارة و نُمُر و نُمورة و هو ضرب من السباع من عائلة السنور اصغر من الاسد سالمنجد) و جمع صحب بالسكون (اى سكون الحاء) اسم جم كنهر و انهار لاجمع صاحب. اذالمشهور ان فاعلا لا يجمع على افعال كما ذكره المصنف و جمع الصاحب صحب (بسكون الحاء) كراكب و ركب و صحاب (بكسر الصاد) كجابع و جياع و صحبان (بضم الصاد و سكون الحاء. وصحابة بالكسر والفتح و اصاحيب جمع الصحاب) كشاب و شيبان. اما ما قاله المصنف في بعض تصانيفه انه جمع صاحب فلم يرد انه جمع لفظى بل رادبه انه جم ممنوى. (شيخ عبدالرحيم)

(٧٣)و منه قوله تعالى شرعة و منهاجاً، يقال: طريق ناهجة اى واضحة(محمدعلى)

(۷۲) الظاهر ان غرضه من هذا التحقيق مجرد بيان الفرق بين الصدق و الحق ليكون كلام المصنف عارية عن شائبة التكرار و صحة الاعادة فى الجملة. ثم الظاهرايضاً ان غرضه من زيادة قوله: «والاعتقاد» الايماء الى ال المطابقة وعدمها للاعتقاد والحكم اولاً و بالذات و للخبرثانياً و بالعرض من حيث كونه حاكياً و دالاً. فتامل (محمدعلى)

(٧٥) قوله فان المفاعلة من الطرفين: يعنى اذا صدق ان هذا طابق ذاك، فذاك انضاً مطابق لهذا. فالخبر و الاعتقاد من حيث انهمامطابقان (بالكسر) للواقع يسميان صدقاً و هما ايضاً من حيث ان الواقع مطابق لهما يسميان حقاً و قد يطلق الصدق و الحق على المفهوم الانتزاعي اعنى: المطابقية (بالكسر) و المطابقية (بالفتح) ايضاً. (التقريب ص١٠)

(٧۶)قوله فن حيث انه مطابق:فان قلت: فما وجه تخصيص التسمية بالصدق بالحيثية الاولى و التسمة مالحة, مالحيثة الثانية؟

قلت: اما وجه الاول فظاهر، قان الصدق في الاصل هوالاخبار عن الشيء على ما هوعليه، ستى به الحجر، تسمية الشيء باسم مسببه و لاريب ان هذا انما يناسب الحبر من الحيثية الاولى لما فيها من ملاحظة مطابقة الخبر للواقع و اما الثاني فلان الحبر بتلك الحيثية اعنى: الحيثية الثانية يجعل امراً ثابتاً محقمةً ويعتبر مطابقة الواقع له: والحق ، الامر الثابت (ميرزا محمد على ره)

(٧٧) اى: بكسرالباء فى لفظ المطابق.

(٨٧) توله وقد يطلق الصدق و الحق: الغرض من هذا الكلام دفع ماربّا يتوهمه في هذا المقام من ليس له تحقيق من الانام و هو ان المفهوم من الكلام السابق ان الصدق هو الحبر المطابق للواقع و يعلم من هذا بالمقابلة ان الكذب هو الحبر الفير المطابق و قلتم في تعريف القضية فيابعد: ان القضية قول يحتمل الصدق والكذب و معناه على التفسير المذكور: القضية قول يحتمل الحبر المطابق و الحبر المبر المطابق فحينئذ يلزم اخذ المعرف (بفتح الراء) في المعرف (بالكسر) فان القضية والحبر مترادفان و هو باطل لاستلزامه توقف الشيء على نفسه و بطلانه واضح و سيأتي، وتقرير الجواب: ان الصدق كما يطلق على الحبر المطابقية وهذا الحبى هو المراد من قوئنا: «القضية قول...» فحينئذ يرتفع الاشكال.

و لقائل ان يقول: فحينئذ يلزم استعمال اللفظ المشترك في التعريف و هوغبر جيّد كما سبأتي.

و قد يجاب: ان الصدق و الكذب بهذا المعنى حقيقة، لانه المعنى المصدرى دون المعنى الآخر فانه بجاز من قبيل اطلاق المصدر على الصفة نحو «زيدعدل» على احدالوجوه السابقة ولايذهب الى المجاز مع وحودالحقيقة.

و فيه اولاً: انا لانسلم انها بالمعنى المذكور حقيقة فان الصّدق مثلاً كها سبق هوالاخبار عن الشىء على ماهوعليه وهوصفة المتكلم فيكون استعماله فى المعنى المذكور ايضاً مجازاً و هكذا الكذب.

و ثانياً: ان ذلك المعنى و ان كان معنى مجازياً، الا انه اكثراستعماله فيما بين القوم بحيث يفهم منها ذلك المعنى عندالاطلاق من غير قرينة كها هوظاهر لن تتبع مستعملات الاقوام. فالحق فى الجواب ان يقال: ان ذلك المدنى المجازى و ان بلغ بسبب كثرته مرتبة الحقيقة، الا ان عدم صحة معنى التعريف على ذلك يدل على عدم ارادته فافهم .(محمدعلى)

(٧٩) يعنى انه ظرف لغو والباء للسببية و انما لم يقل بالتصور و التصديق بل اكتفى بالاخير و حده اشارة الى انه العمدة فى الاكتساب. قيل فى قوله: «سعدوا» اشارة خفية الى اسمه لان اسمه سعد التفتازانى. (شرح)

(۸۰) قوله بلغوا اقصى مراتب الحق: قد حقق فى موضعه ان الجمع المضاف يفيد العموم ولذا حله انحشى على البلوغ باقصى المراتب و علله بان الصعود على جميع المراتب -كما يفيده الجمع المضاف- يستلزم ذلكاى: الوصول الى اقصى المراتب اى: انتهائها و المعارج جمع المعرج و هو المرقاة الموصلة الى ماهوالحق.(عبدالرحم)

(٨١) قوله فان الصمود على جميع مراتبه: استيناف جواب نشأ من الكلام السابق و هو ان الظاهر من كلام الصنف: انهم صعدوا معارج الحق مطلقا ، وليس فيه ما يدل على بلوغهم اقصى مراتب الحق، فالتفسير به تفسير عا لابتحمله اللفظ.

و حاصل الجواب: ان ذلك يستفاد من اضافة الجمع الى الهلى باللام فانه يفيد المموم كها تقرر فى علم فيكون المنى انهم صعدوا جميع مراتب الحق ولا شكان الصعود الى جميع المراتب يستلزم الصعود الى اقصى المراتب و الا لايكون الصعود الى جمعها بإر الى بعضها كها لايخق. (مير زاعمدعل)

(٨٢) قوله بالتحقيق: متعلق بصعدوا والباء للسببية كها سبق في قوله بالتصديق والمعنى: صعدوامعارج الحق و بلغوا اقصى الحق بسبب التحقيق و الايقان ويحتمل الاستقراء و المعنى: هذا الحكم عقق لاريب فيه .(حلال الدين الدواني).

(۸۳)ای مثل مامر یعنی: قول المصنف «بالتصدیق»، ای کیا انه ظرف لغو متعلق بسعدوا فکذلك قوله: «بالتحقیق» ظرف لغو متعلق بصعدوا.(محمدعلی)

(۸۶) قوله او مستقر: اسم مفعول اصله «مستقرفيه» حذفت الصلة اختصاراً لكثرة دوره بينهم كقولهم فى «المشترك فيه»، «المشترك» و هوما كان متعلقه مقدراً سواء كان عاماً او خاصاً و «اللغو» ما كان متعلقه مذكوراً. هذا مااختاره المحشى ولذا جعل الظرف متعلقاً بمتلبس وهو ليس من افعال العموم وهو اربعة كها نظم بعضهم مصادرها فقال:

افعال عموم نزد ارباب عقسول کون است و وجود است وثبوت است وحصول

و عدّ بعضهم الاستقرار و ما يشتق منه ايضاً منهاو ما عداها خاصّ و مااختاره يؤيدما قالهالفاضل اليمنى من انهم يقدّرون فى الظّرف المستقرفعلاً عاماً اذا لم يوجد قرينة الخصوص و اما اذا وجدت فلابد من تقديره لانه اكثر فايدة.(عبدالرحم)

(٨٥) قوله او مستقر خبر لمبتداء: ولايخنى انه يمكن ان يقال نظير ذلك فى الفقرة الاولى ايضاً فلا وجه لتخصيصه هنا فتأمل.

ثم الفرق بين ظرفى اللغو و المستقر: ان الاول يتعلق بمذكور والثانى بمقدر و سمى الاول لغواً. لانه ملغى عن العمل فانه لايعمل لانى الظاهر ولانى الضمير كها هوظاهر. او لانه لم يستقر فيه ضمير متعلقه كها فى الثانى (اى: كما ان فى الثانى يستقر) على ما سيجىء والثانى مستقراً، لاستقرار ضمير متعلقه فيه، لان فى نحو «زيد فى الدار» مثلاً لما حذف المتعلق انتقل ضميره الى فى الدار فاستقرفيه فهو «مستقرفيه» لكنهم يقولون فيه «المستقر» كما يقولون فى «المشترك فيه» «المشترك». او لانه يفهم منه معنى عامله المحذوف فكانه مستقر فيه. و المستقر بهذاالعنى ايضاً من باب حذف الصلة.

و قد يقال: ان الظرف المستقر ما يكون عامله من الافعال العامة التي لايخلو عنها فعل من نحو الكون والوجود والحصول و غير ذلك مما يدل على كون مطلق واللغو ما يكون متعلقه من الافعال الحناصة التي تدل على كون مخصوص حذف ام لم يحذف. والمحققون على الاول.

قال المحقق الشريف في حاشية الكشاف: «ان الظرف المستقر عندهم ما لم يذكر متعلقه و فهم منه فكان المتعلق مستقرفيه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر منها وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعني فعلاً خاصاً كها اذا قلت: «زيد على الفرس» او «من العلماء» او «في البصرة» كان المقدر راكب و معدود و مقيم وذلك لايخرجها عن كونها ظرفاً مستقراً لان معني ذلك الفعال الخاص استقرفها أيضاً وجاز تقدير الفعل العام فقط لتوجيه الاعراب فقط و لما كان تقدير الافعال العامة مطرداً ضابطاً اعتبره النحاة وفسروا المستقرع ما متعلقه محذوف عام». انتهى.

و ربما استفهم منه عدم الفرق بين القولين وكون النزاع لفظياً و الحق انه معنوى، ضرورة انه لايمكن تقدير العام في نحوقولهم: «تمن لكبالمهذب و تمن لم بالمصدق» بل لابد من تقدير خاص اى: من يضمن، اللّهم الا ان يكون مراده: ان تفسير هم المستقر بذلك نفسير للكل بصفة اغلب افراده فان ثبت هذا (اى: ما نسبه اليهم) ثبت ذلك(اى: عدم الفرق بين القولين) و الا فلا فتأمل.

ثم اعلم انه اذا كان المتعلق من الافعال العامة يحذف وجوباً فى المواضع الاربعة اعنى: الحبر والصلة والصفة والحال، لقيام القرينة على تعيينه و سد الظرف مسده. و قال ابن جنى بجوازه. قال الرضى ولاشاهد له.

و اما قوله تعالى: «فلها رأه مستقرأ عنده» فمعناه ساكناً غير متحرك و ليس بمعنى كاثناً، انتهى.

و اما ما وقع في بعض خطب اميرالمؤمنين عليه الصلوة والسلام في وصفه تعالى من قوله (ع): «لم يحل في الاشياء فيقال هو فيها كائن...» فقال بعض المحققين: كان الكائن فيه من الكون في لاشياء بمنى الحقوب من الامور العامة حتى يجب حلفه. و اما قوله: لك العزّ ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بجبوة الهون كائن، فضرورة او بمعنى ساكن و فيا عدا المواضع الاربعة لايتعلق الظرف و الجار الا بملفوظ موجود، صرح بذلك الرضى (ره)

و اما اذا كان من الافعال الحاصة فلا بجذف الا لدليل كها تقول: انى صليت فى المسجد و زيد فى الحمام فصلوة اينا افضل؟ فاحفظ هذه الجملة.

ثم قال بعضهم: انى لا احب تسمية الظرف باللغو لوقوعه فى التنزيل و الحديث، فلا يخلو عن سوء ادب بل استى اللغو خاصاً و السنقر عاماً اذ الملحوظ فى الاول خصوص العامل و فى الثانى عمومه و هذا انظر ما قال السكاكى: لا احب ان استى السجع سجعاً لوقوعه فى كلام الحكيم تعالى بل استميه فاصلة و لذا ايضاً ترجم يعبرون عن اواخرالآى بالرؤس، فافهم. (ميرزاعمدعلى)

(۱۸۶) الغايات هى الظروف التى قطعت عن الاضافة و بنيت، وانما ستيت غايات، لانه كان حقها ان لا تكون غايات لتضمنها المعنى النسى بل تكون الغايات هى المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت هى معناه استغرب صيرورتها غاية نحالفة ذلك لوصفها فسمى بذلك الاسم لاستغرابه و لم يسم كل و بعض مقطوعى الاضافة غايتين لحصول التعويض عن المضاف اليه. كذا ذكره «نجم الائمة».

و قيل: لانهاقد تذكر بعدذ كرمصداق ماتضاف اليه فتأمل.

و قال بعض المحققين: لايبعدان يطلق الغايات على الجهات الست في جميع احوالها لان كلامنها يدل على غاية من غايات الشيء التزاماً كمالا يخفي.

ثم اعلم: ان المسموع من ظروف الغايات: «قبل» و «بعد» و «تحت» و «فوق» و «امام» و «فدام» و «فدام» و «فدام» و «خلف» و «خلف» و «اسفل» و «دون» و «اول» ومن عل ومن علو ولايقاس عليها ما هو بمناها نحو «يمين» و «شمال» و «آخر» و غير ذلك. صرح بذلك جماعة منهم الرضى (ره)(محمدعل) (وقال صاحب التقريب:

قوله «و بعد هو من الغايات» اى: الظروف التى قطعت عما تضاف اليه الذى هو الغاية حقاً فان قولنا جثت بعد زيد مثلاً معناه: حد مجيئى مجىء زيد قبل، و جئت قبل زيد، اى: حد مجيئى مجىء زيد بعدى. فلما حذف المضاف اليه الذى هوالغاية اقيمت «قبل» و «بعد» و انحواتها مقامه وسميت باسمه فقيل لها غاية. (التقريب ص ١٠)

(۸۷)ى له «بعد» لا الغايات، فان الغايات لا تطلق الا على الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية فحينتُن لها حالة واحدة لاغير،اللهم الا ان يراد بالغايات الظروف المذكورة مطلقا اما على سبيل التجوز او بناء على اطلاق الغايات عليها في جميع الحالات كها نقلناه عن بعض المحققين فتأمل.(محمدعلى)

(٨٨) قوله اما أن يكون نسياً منسياً: النسى بكسر النون و فتحها كيا في قوله تعالى: «و كنت نسياً منسياً» ما نسى في منازل المرتحلين، قال بعض المفسّرين في تفسير الاية الشريفة: «اى: شيئاً حقيراً متروكاً» ثم قال: «و هو اى: النسىء ما من حقه أن يطرح و ينسى كخرقة الحائض كيا أن الذبح اسم ما حقه أن يذبح» وقوله: «او منوياً» اى: شيئاً ملتفتاً اليه في الذهن.(عبدالرحيم)

(٨٩) أقوله وعلى الثالث مبنية: اى على تقديران لايذكر معها المضاف اليه وكان منوياً. وذلك المشابهة الحرف في الاحتياج الى ذلك الحذوف بغلاف الحالة الثانية فانها لما كان المحذوف فيها نسياً منسياً غير مراد للمتكلم بها لم يكن محتاجاً اليه، لتكون هذه الظروف مبنية للاحتياج اليه فمنى كنت قبلاً اى: قديماً وكنت بعداً اى: آخراً و هكذا من غير ملاحظة شىء يعتبر التقدم و التأخر بالنسبة اليه و بخلاف الحالة الاولى فائه وان كان الاحتياج حاصلاً لها مع وجود المضاف اليه ايضاً لكن ظهور الاضافة فيها يرتجع جانب الاسمية لاختصاصها بالاساء. (ميرزامحمدعل)

(٩٠) قوله فهذا: هذا الفاء الداخلة على اسم الاشارة، اما ان يكون اتيانها على توهم المتكلم او الكاتب انه جاء قبلها بكلمة اما وامايؤتي بعدها بالفاء او على تقدير اما في نظم الكلام و ان كانت مخدوفة

من ظاهره فقوله: و بعد، فهذا هو على تقدير «اما بعد» فهذا و كلمة هذا الجارية من قلم الكاتب او لسان التكلم لم يؤت بها الى كلام حاضر عتيد لان المتكلم و الكاتب لم يأتيا بعد بشىء حتى يشيرا البه بكلمة هذا و لكنها لماجهزا انفسهها لتحرير الكلام او القاء الحنطاب و جدا مطالبها عشورة فى الذهن مهيأة للبروز الى الحارج فاشارابكلمة هذا الى ماهو مرتب حاضر فى الذهن، من المعانى الخصوصة المعر عنها بالفاظ عصوصة او من تلك الالفاظ الدائة على المعانى الخصوصة اى: إنّ ماهو مرتب حاضر فى الذهن تارة يلتفت اليه باعتباره قوالب لمعان او معانى تسبك فى قوالب، هذا اذا كان وضع الديباجة قبل التصنيف و التا اذا كان وضعها بعده فكلمة هذا اشارة الى النقوش الرامزة الى الالفاظ القائمة بالمعانى المرادة فى التأليف.

و قول الشارح: «سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده اذ لاوجود للالفاظ المرتبة ولا للمعانى في الحارج» اشتباه فان الرموز الكتابية نسخة ثانية للالفاظ و اللفظ تارة يتأدى بالصوت واخرى بالنقوش الموضوعة. (التقريب ص١١)

(۱۸) قوله و هذا اشارة الى المرتب الحاضر فى الذهن: هذه الاشارة بجازية، لان الاشارة اتما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير الى المعدومات و الموجودات المجردة و المادية النائية عن الحس كان ذلك بجازاً وينزل حضوره عند العقل منزلة المحسوس الحاضر و اتما اقتصر على هذين الاحتمالين مع انه اشارة الى الكتاب و هو كما يطلق على الالفاظ والمعانى، كذلك يطلق على النقوش والمركب من الاثنين والثلاثة فتكون هينا سبعة احتمالات اذ لا يجوز حينلذ حل «غاية تهذيب الكلام» عليه لان الكلام اما لفظى او معنوى فاحتمال كون المشار اليه هو النقوش ليس بجائز لانها ليست بكلام وكذا المركب من الاثنين والثلاثة. اذا لمركب من الشيء وغيره، غيره كما فى غيرالمعانى والالفاظ و اما فيها فلعدم صحة اطلاق لفظ المشترك على المعنيين فلابد ان يكون اشارة الى الالفاظ او المعانى. (عبدالرحيم)

(٩٢) قوله من المعانى المخصوصة: انما اختصر على هذين الاحتمالين مع انه اشارة الى الكتاب و يجوز فيه احتمالات سبع: المعانى المخصوصة والالفاظ المخصوصة والنقوص المخصوصة والمركب من الاثنين والمركب من الاثنين والمركب من الثلاثة كما سيأتى بعيد هذا، لان قول المصنف: «غاية تهذيب الكلام» محمول على هذا كما سيصرح به المحشى ولايصح الحمل الا على الاحتمالين المذكورين كما هوظاهر فان الكلام منحصر على اللفظى و المعنوى كما سيأتى فلايجوز الحمل على النقوش لانها ليست بكلام و لا على المركب منها و من الانفاظ او المنانى و لا على المركب منها ومن الانفاظ و المعانى فان المركب من الشيء وغيره لايصح حلى الشيء عليه ضرورة المغايرة بينها وكذا المركب من المعانى و الالفاظ فان المركب غيرالاجزاء فاما ان يلزم استعمال اللفظ المشترك في اكثر من معنى واحد و هو غير جايز كها قرر في موضعه او ارتكاب التجوز في الكلام مع الاستغناء عنه في المقام كها هوظاهر لذوى الافهام. (عمدعلى)

(٩٣) قوله سواء...: السواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر و منه قوله تعالى: «تعالوا الى كلمة سواء بيننا و بينكم» و ما بعده فى تأويل المصدر مبتداء هو خبر، والتقدير: و كونها قبل التصنيف او بعده سواء.

فان قلت: كلمة «او »لاحد المتعدد والتسوية أنما يكون بين المتعدد لابين احده فالصواب الواو بدل

فى مقدمة الكتاب ______ في مقدمة الكتاب ______ في مقدمة الكتاب _____ في مقدمة الكتاب _____ مقدمة الكتاب ____

«او» (في قول المحشى: «… قبل التصنيف او بعده»).

قلت: استعمال «او» بمعنى الواو مشهور، نعم يرد ذلك!ذا استعمل سواء بكلمة ام المتصلة كها فى قوله تعالى: «سواء عليهم ءأنذرتهم ام لم تنذرهم...» و تمام الكلام مذكور فى حواشى المطول.(عبدالرحيم)

(۹۴)الغرض من هذا الكلام رتما ذكره بعض الاعلام فى مثل هذا المقام: من ان وضع الديباجة ان كان قبل التصنيف فهو اشارة الى المعانى المخصوصة المرتبة فى الذهن وان كان بعده فهو اشارة الى الامور الموجودة فى الحارج. وحاصل الرد واضح وكانه لايخلوعن نظر فتأمل (محمدعلى)

(٩٥) قوله او بعده: كثر فى كلام المصنفين ذكر كلمة «او» بعد «سواه» و جاعة على منعه و وجوب ابداله بـ «ام» قال «ابوعل»: «لايجوز «او» بعد سواه فلايجوز سواه على قت او قعدت لانه يكون المنى: سواء على احدهما ولايجوز ذلك» و تبعه ابن هشام و نسب فى «مغنى اللبيب» قول «الجوهرى» سواء على قت اوقعدت، إلى السهو وقرائة من قرأ «سواء عليم» انذرتهم اولم تنذرهم» الى الشذوذ.

ولا يخنى ان هذا مبنى على جعلهم سواء خبراً مقدماً و مابعده مبتداء مؤخراً - كيا هو مذهب ابى على و من تبعه لظهور ان الاستواء انما يكون بين الشيئين لاشىء واحد مردد بينها و اما لوجعل خبر مبتداء عذوف ساد مسد جواب الشرط كيا ارتضاه «نجم الائمة» حيث قال: و الذى يظهرل ان سواء فى مثل قولهم سواء على قت ام قعدت، خبر مبتداء عذوف تقديره: الامران سواء على ثم يتن الامرين بقوله اقت ام قعدت الى ان قال: و قولك اقت ام قعدت بمنى: ان قت او ان قعدت و الجملة الاسمية المتقدمة اى: الامران سواء، دالة على جزاء الشرط اى: ان قت او قعدت فالامران سواء على فلا منع من ذلك بل كيا يجوز ان يعطف باو.

ثم لايذهب عليك ان ما ذكره ابوعلى يقتضى ان لا يجوز العطف بام ايضاً فانها ايضاً لاحد القسمين الشيئين اوالاشياء فلا يجوز سواء على اقمت ام قعدت،لان المعنى سواء على احدهما و ما ذلك الا لجعلهم سواء خبراً وما بعده مبتداء، فالحق احق بان يتبع والصدق حقيق بان يستمع . (ميرزاعمدعلى)

(٩٥) قوله اذلا وجود للالفاظ و لا للممانى في الحارج: فيا قبل من أنه اذا كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر الحانرج، للممانى في الحارج، لا الاشارة الى الحاضر الحازج، لايستقيم الآبان يراد به الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ و دون ممانيها و دون المركب من الاثنين او الثلاث منها و لايخنى أنه لا يناسب هذا المقام للاخبار عنه بغاية تبذيب الكلام الا ان يحمل على الجهاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه وفيه نظر بعد ما لايخين على المحافظ المتحرب المسالم المود وصف ذلك الشخص لايخنى على المتحقيق الدال على تلك ولا تسمية هوالنقوش الكتابي الدال على تلك الانفاظ المخصوصة الموضوعة بازاء المعانى الخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص اوغيره مما يشاركه في الالفاظ المخصر في الذهن على جميع التقديرات ومن هينا علمت ان اسامى الكتب من اعلام الاجناس. (جلال الدين الدواني)

(٩٧)الكلام اللفظي ما يتلفظ به الانسان و الكلام النفسي ما يتصوره في الذهن و يأتي بالكلام اللفظي على طبقه، فزيد قائم مثلا كلام لفظي و معناه ـــوهي: الصورة الحاصلة في الذهن ١٥ ______ عواشي الحاشبة

المطابقة لهذا الكلام الخارجي – كلام نفسي و وجه التسمية ظاهر في كليهما. (محمدعلي)

(٩٨) قوله حمله على هذا: الغرض من هذا الكلام اصلاح كلام المصنف فان ظاهره فاسد لظهور

ان المعنى لايحمل على العين كها سبق في شرح قول المصنف: «ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق». * از الله من مدام كان المام الله الله الماقة لما تقدر المنه ما يحمد كدن الصدر عبد أسم المفه

ثم انما اختصر هنا على كون الحمل للمبالغة او تقدير الحبر ولم يجوز كون الصدر بمعنى اسم المفعول كها جوز فيا سبق كونه بمعنى اسم الفاعل، لان الاضافة الى الكلام لايلائم ذلك كها هوظاهر. اللهم الا ان يكون من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فتأمل. وقد عرفت سابقاً وجهاً آخر لحل الاشكال في امثال ذلك في احمد (محمد على)

(٩٩) قوله اما على المبالغة: لما كان كلام المصنف غير مرتبط بحسب الظاهر اذلا يصح ان يقال: ان الكتاب غاية تبذيب اى: غاية تنقيع، فان المعنى لا يحمل على المين بحسب الحقيقة، فاجاب الحشى بان هذا الحمل اما بطريق الجاز حيث جعل العين نفس المعنى للمبالغة كها في نحو «زيد عدل» فلم يعتمل الحبر الفسمير. قال الكوفيون: المصدر يؤل بالمشتق دائماً فيكون الحمل بحسب الحقيقة والجنسية متحملاً للفسمير او بناء على ان التقدير هذا الكتاب مهذب كل تحذف كثيراً ما عامل الفعول المطلق و اقيم المفعول المطلق مقامه و يحتمل ان يكون التقدير: هذا الكتاب مهذب تبذيباً غاية التهذيب فحذف العامل و اقيم المفعول المطلق مقامه أم حذف المفعول المطلق و اقيم صفته مقامه او يكون تصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب الكلام بحذف المضاف او يكون هذا الكتاب غاية كلام مهذب بان يجمل المصدر العين اسم المفعول والاضافة من قبيل جردقطيفة.

ولقائل ان يقول: ان تهذيب الكلام تنقيحه و تطهيره من المعايب و الزوائد، فكيف يوصف به هذا الكتاب مع اشتماله على بعض الزوائد؟كها سيجيء الاشــارة الى بعضها.(عبدالرحيم)

(١٠٠)الاظهر انه على صيغة اسم المفعول و يجوز على بعد ان يقرء على صبغة الفاعل ايضاً.(محمدعلى)

(۱۰۱)فصار تقدير الكلام: هذا الكلام غاية التهذيب فحذف اللام و عوضت عنها الاضافة لتمين المقصود و لرعاية السجع ثم استغنى عن وصف اسم الاشارة لدلالة الكلام عليه. (محمدعلى)

(۱۰۲) قوله على طريقة بجاز الحذف: قال المصنف في شرح التلخيص: «اعلم ان الكلمة كها توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلى، كذلك توصف به ايضاً لنقلها عن اعرابها الاصلى الم غيره بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى: «و جاء ربك»، «و اسئل القرية» والثاني مثل قوله تعالى: «ليس كمثله شيء» اى: جاء امر ربك -لاستحالة مجيء الرب- واسئل اهل القرية - للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية و ان كان الله تعالى قادراً على انطاق الجدران وليس مثله شيء - لان المقصود نني ان يكون شيء مثله شيء مثله شيء مثله شيء مثله المناه المنا

وما نحن فيه من القسم الاول، و الدليل على الحذف عدم صحة الحمل بدونه. (محمدعلى)

(١٠٣)فان التحرير هو البيان الحالى عن الحشو والزوايد بخلاف البيان فانه عام له و لغيره و قد يطلق التحرير على بيان المهنى بالكتابة كها ان التقرير بيانه بالعبارة و لما لم يكن له كثير فايدة لم يتوجه اليه الهشى. ثم الظرفية تجوزية تشبهاً للشمول العمومي بالشمول الظرفي و استعارة رر في» الموضوعة للثاني في مقدمة الكتاب ______ في مقدمة الكتاب ______ في مقدمة الكتاب _____

الاول كذا ذكره الفاضل الدواني.(محمدعلي)

(١٠٤)قوله والمنطق آلة قانونية: الالة هى الواسطة بين الفاعل و منفعله فى وصول اثره اليه كالقلم للكاتب فانه و اسطة بينه و بين الكتوب فى وصول اثره اليه.

والقانون لفظ يو ثانى او سريانى موضوع فى لغتهم لمسطرالكتابة وفى الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها و سيأتى ذلك مفصلاً عند شرح قول المصنف: «فاحتيج الى قانون» انشاءالله تعالى.

والفكر هو ترتيب امور معلومة لتحصيل امور مجهولة و سيأتى تفصيله انشاءالله تعالى.

ثم انها كان المنطق آلة، لكونها واسطة بين القوة العاقلة و الطالب الكسبية في الاكتساب. و انها كان قانوناً، لان مسائله قوانين كلية تعرف منها احكام موضوعاتها. كما اذا عرفنا مثلاً ان الموجبة تنعكس الى الموجبة الجزئية، عرفنا ان قولنا: «كل انسان حيوان» تنعكس الى قولنا: «بعض الحيوان انسان» و هكذا.

وانمانسب العصمة الىمراعاتها،

لان نفس المنطق ليس بعاصم عن الخطاء والا لوجب ان لا يصدر خطاء عن المنطق مع انه ربما يعرض الخطاء له لاهماله وعدم مراعاته الألة و هوظاهر. هذا مفهوم التعريف.

و اما احترازاته: فالالة بمنزلة الجنس و قوله: قانونية، بمنزلة الفصل البعيد يخرج الآلات الجزئية لارباب الصنايع في صنايعهم. والقيد الاخير بمنزلة الفصل القريب يخرج العلوم القانونية التي تعصم مراعاتها عن الحلطاء في المقال لا في الفكر كالنحو والصرف وغيرهما من العلوم الادبية.

ثم ان التعريف رسم للمنطق لاحد له فان الحد انما يكون بالذاتيات كها سيجىء، وكونه آلة ليس من الذاتيات بل من العوارض فان الذاتى للشيء يكون له في نفسه والآلية للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى سائر العلوم وايضاً هو تعريف بالغاية اذالعصمة عن الخطاء انما هي غاية للمنطق و غاية الشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالحنارج رسم هذا.

و ربحا قبل على الوجه الاول انه: ربحا يحصل الآلتية للمنطق بالقياس الى نفسه لظهور ان بعض المسائل المنطقية آلة للبعض.

واجيب: بان حصول الآلتية انما هو بالقياس الى البعض الاخر لا الى نفسه و حصول الآلتية لنفسه انما يكون اذا كان كل مسألة من مسائلة آلة بالقياس الى نفسه.

ولايخنق ان هذا الجواب انما هو من باب الجاراة والمماشاة مع الخصم والا فيمكن ان يقال: انه يكنى فى كون الآلتية عرضياً حصولها بالقياس الى علم آخر و ان كان حاصلاً بالقياس الى نفسه ايضاً اذ الذاتى للشىء يجب ان يكون له فى نفسه ففط. فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(١٠٥)اى: واجب الوجود، والمعاد هو فى اللغة بمعنى الرجوع والمراد به هيهنا رجوع الروح الى البدن بعد مفارقتهمته(عبدالرحيم)

(١٠٤)قوله على نهج قانون الاسلام: احتراز عن الحكمة فانها و ان كانت باحثة عن احوال المبدأ و المعاد ايضاً لكن البحث فيها ليس على نهج قانون الاسلام بمعنى انه لايعتبر فيها كونها على طبق الشرع و قانون الاسلام لا انه يعتبر ان تكون على خلافه حتى يرد انه يلزم ح كون الحكيم المعتقد للحكمة كافراً غير مسلم لكون اعتقاده على خلاف الشريعة المطهرة الطاهرة فان عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه كها هوظاهر (محمدعل)

(۱۰۷) الظاهر من كلامه أن العامل في المعلوف هو عامل المعلوف عليه بواسطة الحرف كها عليه الجمهور وهو الصحيح. وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الحرف وقال بعضهم: أن العامل مقدر بعد العاطف و قال بعضهم: لوقيل: العامل في التابع هو المتبيع لكان هم شواهد. و يحتمل أن يكون معطوفاً على التحرير (كها قال به الفاضل الدواني) والمعنى: هذا غاية تهذيب الكلام في تقريب المقاصد أى: سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب. هكذا قيل. وفيه أنه و أن كان بحسب اللفظ أقرب الا أنه ليس بحسب المعنى أنسب كما لايخنى على من له فكر اصوب وذهن أرهب ولذا لم يتعرض له الحشى. (عبدالرحم)

(١٠٨) وَلِهُ وَ الحَمَلِ: اَى حَلْ قُولُهُ: «غَايَة تقريب المَرام» عَلَى كُلَمَة اسم الاشارة ـــهذا-ـــ اما عَلى طريقة المِبالغة كما يقال فى حَلْ المُصادر على الدُوات نحو «زيد عدل» او ان خبرالمبتداء محذوف و «غاية تقريب المُرام» مفعول مطلق اقيم مقامه فاعطى حكمه وهو الرفع على الخبرية بعد ما كان منصوباً على المفعولية والتقدير: «هذا الكلام مقرب غاية التقريب» و قد تقدم مثله في قوله: فهذا غاية تهذيب الكلام». (التقريب ص ١١)

(١٠٩)لايخنى ان الاولى ان يقرء «مقرب» بصيغة اسم الفاعل كما صرح به الفاضل الدوانى و يجوز على بعد صيغة المفعول ايضاً.(محمدعلي)

(۱۱۰) يعنى ان كلمة «من» لبيان الجنس فان هذه و ان كان اكثر وقوعها بعدما و مها لكثرة ابهامها نحو: «ما ننسخ من آية…» ، «مهماتأتنا به من آية» لكنها قديجيء بعد غير هما ايضاً قال تعالى: «فاجتنبواالرجس من الاوثان» ثم هي و مخفوضها في على النصب على الحالية اي: كانناً من تقرير عقايد الاسلام و كذا الحال في امثال ذلك.

ثم ان قوماً انكر مجيء «من»لبيان الجنس وعليه فهي للتبعيض كما لايخني. (محمدعلي)

(۱۱۱) قوله والاضافة في عقايد الاسلام بيانية: اعلم ان المشهور عندالجمهور ان الاضافة المعنو ية تكون على معنى اللام باكثرية وعلى معنى في بقلة و الضابط: ان الشّيئين اللذين يعتبر بينهما الاضافة لابد و ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع اما التساوى او التباين او العموم المطلق او العموم من وجه. فعلى الاول، عتنم الاضافة الابتأويل يلحقه بالثلاثة الاخر.

و على الثانى أما أن يكون بينها نسبة و اضافة أم لا و على الثانى يمتنع الاضافة ايضاً و على الأول أن كانت النسبة هى الظرفية بان يكون المشاف اليه ظرفاً للمضاف فالاضافة بمعنى «فى» سواء كان ظرف زمان نحو: «مكرالليل» و «تربص اربعة اشهر» او ظرف مكان نحو. «يا صاحبى السجن» و «صلوة المسجد» و الا فبمعنى اللام سواء كان المضاف ظرفاً للمضاف اليه كـ «مسجدالصلوة» و «منبرالوعظ» او جزء منه كـ «يد زيد» او كجزء كـ «كلام زيد» او ملكاً له كـ «ثوب زيد وعبده» او كملك كـ «جل الفرس» او أن يتحقق بينها القرابة كـ «إلى زيد و ابنه وعمه وخاله» و غير ذلك مما لانهاية له. و على الثالث أن كان المضاف اليه اعم و المضاف اخص كـ «احداليوم» مثلاً فالإضافة ممتنعة

في مقدمة الكتاب ______ ١٥٧

الابتأويل، والا فهي بمعنى اللام كـ «يوم الاحد» و «علم الفقه» و «شجرالاراك».

وعلى الرابع فان كان المضاف اليه اصلاً للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فبمعنى اللام ايضاً.

فاذاتين هذا فاعلم انه: اذا كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات يكون بينه و بين المقايد عموم مطلقا والمضاف اليه اخص وقد عرفت ان الاضافة ح تكون بمعنى اللام لاغير وكان ما ذكره المحشى مبنى على ما افاده بعض المحققين من ان الانسب بحسب المعنى ان تكون الاضافة ح بيانية و اظهار «من» (الجارة) فيها خال عن التكلف. ولا يختى ان هذا خرق لاجاعهم. (ميززاعمدعلى)

(۱۱۲) قوله و ان كان عبارة عن مجموع الاقرار باللسان: اعلم: ان الاسلام على هذا يكون مرادفاً للايمان فان معناه ايضاً ذلك كما هو المروى عن الرضا صلوات الله و سلامه عليه وآله. والمستفاد من كلام شيخ الطائفة ان الايمان اعم من الاسلام فانه قال: «معنى الايمان هو التصديق بالقلب والاعتبار بما يجرى على اللسان».

اقول: يمكن أن يستدل على ذلك بأن الإيمان في اللغة بمعنى التصديق القلبى كما قال الله تعالى حكاية عن اخوة يوسف (ع): «و ما أنت بمؤمن لنا...» أى: لست مصدقاً لقولنا و قال تعالى: «يؤمن بالجبت و الطاغوت» أى: يصدّق، و يقول العرب في محاوراتهم: فلان يؤمن بكذا و فلان لايؤمن بكذا و الاصل عدم النقل (أى: عدم نقل معنى التصديق الى معنى آخر) ولادليل عليه (أى: على النقل) و كل لفظ شرعى لادليل على نقله يجب أن يحمل على معناه اللغوى.

و ما قيل: من ان التصديق القلبى لايفهم من العرف الامع القول فيجب اعتبار القول باللسان فى مفهوم الايمان، منظور فيه من ان التصديق القلبى قديفهم بدونه كما فى الاخرس و الساكت. فالحق ان حقيقة الايمان هو التصديق القلبى و اعتبار اللسان و سائر العجوارح ضرورى لظهوره.(عبدالرحيم)

(وقال ميرزامحمدعلى رو في بعض الحواشي): اعلم ان الاسلام على مايستفاد من الاخبار هوالاقرار باللسان على ان لا اله الا الله وان محمداً (ص) رسول الله،سواء كان مع التصديق القلبي و المعل بمقتضاه ام لا، فهو اعم مطلقا من الايمان كما يدل عليه موثقة سماعة قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: اخبرني عن الاسلام و الايمان اهما مختلفان؟ فقال (ع): «ان الايمان يشارك الاسلام و الاسلام لا يشارك الايمان، فقلت: صفهمالي فقال: الاسلام شهادة ان لا اله الا الله والتصديق برسول الله (ص)، به حقنت المعاء و عليه جرت المناكح و المواريث و على ظاهره جماعة الناس والإيمان الهدى و ما ثبت في القلوب من صفة الاسلام وما ظهر من العمل والايمان ارفع من الاسلام بدرجة ان الايمان بشارك الاسلام في الظاهر و الاسلام لايشارك الايمان في الباطن و ان اجتمعا في القول و الصفة» و غير ذلك من الاخبار.

و قولـــه تعالى: «قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا اسلمنا و لمايدخل الايمان فى قلوبكم»،صريح فىذلكالفرق. فمن قال بالترادف بينهما فلا ينبغى الالتفات اليه.

و اما قوله تعالى: «ان الدين عندالله الاسلام» فلا دلالة فيه، فان العام يستعمل فى كل واحد من الاغراد. فالاسلام ضربان: احدهما دون الايمان و هو مجرد الاقرار والاعتراف باللسان و الثانى ان يكون مع الاعتراف باللسان معتقداً بالجنان و عاملا بمقتضاه بالاركان و منه الآية المذكورة و قوله

تعالى: «اسلمت لرب العالمين» و هذا مراد المحشى (ره) من الشقين الاخيرين لا أنه متردد فى تعيين المعنى الموضوع له للاسلام بل فى تعيين الفرد المراد من العام.

و اما تخصيصيه بنفس الاعتقادات كما من فكانه مبنى على التجوز و هيهنا كلام لايسعه المقام.

(١٦٣) بفتح الجيم: القلب —الذى هوالمراد هيهنا— سمى به لاستتاره فى الصدر، و قبل: لوعيه الاشياء و جمعه لها و هو بعيد جداً. واصله من جنَّ يجن جناً كضرب يضرب ضرباً. و منه قوله تمالى: «و كنتم اجنة فى بطون امهاتكم» و الا جنّة جمع جنين. و منه ايضاً «الجنة» بكسر الجيم، الواحد «جنّى» والواحدة «جنية» الذى يقال فى تعريفه: «هو جوهر سغلى يتشكل باشكال مختلفة حتى الكلب و الخنزير» سمى بذلك لاستتاره واختفائه عن الابصار. والجانَّ ج جنّان بكسرالجيم و بعده النون المشددة اسم جمع للجنّ.

و اما جنّ من باب نصر ينصر جنا بالفتح وجنوناً وجناناً بمعنى الاظلام ومنه قوله تعالى: «و لما حنّ عليه الليل،» و ايضاً يجيء بمعنى الاستتار

والجنان بكسر الجيم جمع الجنة بالفتح و ايضاً تجىء جمعها على جنات و هى الحديقة ذات الشجر الكثير، قيل لها ذلك لسترها الارض بظلالها. و منها الجنة التى و عد المتقون. والجنات التى تحرى من تحتها الانهار.

والجُنة بضم الجيم جمعها نجنن: السترة و المِجَنّ و المجّنة ج مّجان: كل ما وقى من السلاح. (م

(۱۱۴)قولـه فالاضافة لامية: لمكان التباين بين المضاف والمضاف اليه اما على الثانى فظاهر و اما على الاول فلضرورة ان المركب يباين الاجزاء كها ترى فى السكنجبين بالنسبة الى الحل و العسل فما توهم من ان العقايد اعم منه مطلقا بهذا المعنى فليس مما يلتفت اليه.(محمدعلى)

(١١٥)قوله و يحتمل القجوز فى الاسناد: بان يجعل الحمد على سبيل المبالغة كمامر مراراً. و التجوز فى الاسناد هو اسناد الشىء الى غيرماهوله مثل «صام نهاره» و «جرى النهر» و «سال الميزاب» و هنا اسناد التبصرة الى الضمير من هذا القبيل فان الاصل فيه ان يسند الى فعل الكتاب و شأنه بل فعل المستفى او شأنه، هذا.

ويحتمل ان يكون على تقدير المضاف اما قبل التبصرة اى جعلته ذاتبصرة او قبل الضمير، اى: جعلت شأنه وحاله تبصرة، وقس على هذا قوله تذكرة. (محمدعل)

(۱۱۶)يعنى ان فاعل الافهام و مفعوله كلاهما عمذوف فاما ان يكون الفاعل كلمة الغير و المفعول الضمير العايد الى الموصول او بالعكس.

فان قلت هذا على التقدير الثانى واضح فان تعويض اللام عن الضمير الغايب شايع، قال تعالى: «فان الجنة هي المأوى» و اما على الاول فشكل فان التمويض عن الظاهر غير معروف.

قلت: اولاً: ان هذا ليس من باب الحذف والتعويض بل من الحذف للقرينة وذلكمطلق. وثانياً: لانسلم أن الحذف و تعويض اللام مختص بالضمير الغايب بل هو عام له و للاسم الظاهر و الضمير الحاض. في مقدمة الكتاب _______ في مقدمة الكتاب

قال الزغشرى في قوله تعالى: «وعلم آدم الاسهاء كلها» اى: اسهاء المسميات.

و قال ابوشامة فى قوله: «بدأت ببسم الله فى النّظم اولا» ان الاصل فى نظمى. نعم هو كثير فيه ولا يلزم من الكثرة الاختصاص.(ميرزامحمدعلى)

(۱۱۷) قوله او تفهيمه للغير: اى تعليمه له. الظاهر ان كلمة «او» هيهنا لمنع الحتلى اذ يصح ان يكون الكتاب تبصرة لل متعلم والمعلم بان يكون المعنى هكذا: جعلته تبصرة لن حاول التبصر لدى الاقهام اى: عند الافهام عم من ان يكون افهامه للغير او افهام الغير اياه الا ان يبنى الكلام على ظاهر الحال، فان الظاهر ان يكون الكتاب تبصرة لاحدهما بل للمتعلم فقط ولذا قدمه الحشى. (عبدالرحم)

(۱۱۸) قوله او متعلق بیتذکر: یعنی آن الظّرف اما مستقر متعلق بمقدر هو حال عن فاعل یتذکراعنی: الضمیر المستقر الراجع الی «مّن» الموصول فیکون تقدیر الکلام: «جعلته تذکرة لمن اراد ان یتذکر اعنی الفضمی الاخذ والتعلم، لان یتذکر کائناً من ذوی الافهام» و اما لفو متعلق بیتذکر، و انما زاد قوله بتضمین معنی الاخذ والتعلم، لان معنی یتذکر غیر مناسب بمن فلایکون متعدیا بها الا آن بتضمن شیئاً یناسبها و یتعدی و مثل ذلك كثیر فی کلام العلماء كها فی اوائل اكثر الكتب: «و رتبته علی كذا و كذا» ر فی قول ابن الحاجب: «المانی المتورة علمه».

والتضمين هو: ان يقصد بلفظ معناه الحقيق و يلاحظ معه معنى لفظ آخر يدل عليه بذكر بعض متعلقاته فتارةً يجعل المذكور اصلاً و المتضمن حالاً كها في عبارة المحشى و تارةً بالعكس كان يقال: «جعلته تذكرة لمن اراد ان يأخذ و يتعلم مذكراً من ذوى الافهام»(عبدالرحيم)

(۱۱۹) قوله هذا ایضاً مجتمل الوجهین: ای کها ان قوله: «لدی الافهام» یجتمل الوجهین بکونه للمتعلم و للمعلم، کذلك هذا یعنی قوله: «من ذوی الافهام» یجتمل ان یکون للمعلم باعتبار کونه حالاً ظرف مستقر و ان یکون للمتعلم باعتبار کونه ظرف لنو متعلقاً بیتذکر بالتضمین المذکور. هذا ما ذکه وه.

ولايخنق ان هذا الاحتمال يمكن حصوله بالاعتبار الاول ايضاً لجواز وصف المتعلم بكونه ذافهم ايضاً لكن الانسب هوالاول. فافهم(محمدعلي)

(۱۲۰) السمّ بالتشديد وقد يخفف كها فى قوله: «فه بالعقود و بالايمان لا سها» وعينه فى الاصل واو(اى: سؤى) و اذا ثنى يستغنى عن الاضافة كهااستغنى عنها«مثل» فى قوله: و الشر بالشر عندالله مثلان و يستغنى بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا: «سواء ان» الا شاذاً(عبدالرحيم)

(۱۲۱) قوله واصل سيا لا سيا حذفت «لا» في اللفظ: حكى عن تغلب: ان من استعمله على خلاف ماجاء في قوله: «ولاسيا يوم بدارة جلجل» فقد اخطأ قال و وجه ذلك: ان لا سيا تركبت و صارت كالكلمة الواحدة و تساق الترجيع بعدها على ما قبلها فيكون كالخرج عن مساواته الى التفضيل فقولهم: «تستحب الصدقة في شهر رمضان لا سيا في العشر الاواخر» معناه واستحبابها في العشر الاواخر» بدون «لا» اقتضى الاواخر قوم مفضل على ما قبله فلوقيل: «سيا في العشر الاواخر» بدون «لا» اقتضى التسوية و بق المعنى على التشبيه دون التفضيل فيكون التقدير: «و تستحب الصدقة في شهر رمضان مثل استحبابا في العشر الاواخر». انتهى.

ولايخنى ان هذه العلة انما تقتضى ان لا تستعمل الامع «لا» ظاهرةً او مقدرةً و اما انه يجب ان تذكر معه فلا، قال نجم الائمة: «و تصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل: «سيا» بحذف «لا» و سيا بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها.(ميرزامحمدعل)

(۱۲۲)قوله هذا اصله ثم آستعمل بمنى خصوصاً: اقول «لاسيا» فى اصله و فى استعماله شىء واحد ومفاد «خصوصاً» عين مفاد «لامثل كذا» فليس هناك معنى آخر جاء به الاستعمال لم يكن فى الاصل.(التقريب ص17)

(۱۲۳)قوله و فيا بعده ثلاثة اوجه: اما الجر فعلى انه مضاف اليه و ما زايدة بينها كما في «ايماالاجلين» و اما الرفع فعلى انه خبر لمضمر عذوف و«ما» اما موصولة وصلته هي الجعلة المحذوفة الاولى او نكرة موصوفة و التقدير «لامثل الذي هوالولدالاعز» او «مثل شيء هوالولدالاعز» والجراولى من الزولى المئلة الواقعة صلة او صفة على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق «ما» على «من يعقل» و هو ممنوع على الوجهين ففتحة سي، اعراب لانه مضاف و اتما التصب فعلى تقديراعني او على انه تعيين ان كان نكرة كها يقع التميز، ان كان تكرة كها يقع التميز بعد مثل في قوله تعالى: «ولو جننا بمثله مدداً» و ما كافة عن الاضافة والفتحة بيانية مثلها في «لارجل» و قبل على الاستثناء من الوجهين فنع جواز نصبه اذا كان معرفة وهم. و ردّه بان المستنى غرج و ما بعدها داخل من باب الاولى.

و اجيب بانه غرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطماً. قيل ويقدح فى الاستثناء اقترانه بالواو ولا يقال: «جاء القوم والا زيداً» لان القول بزيادتها ضعيف واقترانه واجب عند بعضهم بان مراد القائل بالاستثناء ان لاسيا مع لابدونها نزل منزلة الاستثناء.(شيخ عبدالرحم)

(١٢٤) يمنى: ان «فعالاً» هيهنابمعنى مايفعل به. (عبدالرحيم)

(۱۲۵) هذا معناه العرفى و معناه اللغوى «رباط القربة» يقال: «عصم القربة» : هابالمصام

(۱۲۶)ای کها انه لقصد الحصر، فانه لامانع من ان یکون لشیء اسباب متعددة و جهات نتته.

ثم السجع. في اللغة: هدير الحمام و نحوها قال الشاعر:

«همامة جرعي حومة الجندل اسجعي فانت بمرئي من سعاد و مسمع».

و فى الاصطلاح: «هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الاخر، وقد يقال على الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى». و هذا مراد من قال: ان السجع فى النثر كالقافية فى الشمر لا المعنى الاول فان القافية لا تطلق على تواطؤالكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد بل هو مقابل للتقفية.

ثم المراد بالسجع ان يزاوج بين الفواصل ولايتم ذلك فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون. ولهذا قالوا: الاسجاع مبنية على سكون الاعجاز قيل: و لا يقال فى القرآن اسجاع لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل. (محمدعلى) (١٢٧)وقيل هوترك السعى فيا لايسعه قدرة البشر فيأتى بالسبب و لا يحسب ان المسبب منه و علمه الحديث: «اعقر, بعيرك وتوكا, على الله». (محمدعلى)

(۱۲۸)هذا معناه العرفانی لا اللغوی و هو فی اللغة: الاعتداد بالشیء، يقال: توكل عليه، ای: اعتد به و اعتمد عليه.(التقريب ص۱۳)

(۱۲۱)قوله كا علم ضمناً: كلمة «لمنّا» اما ظرف او حرف بمعنى «اذ» ترد لربط مضمون جملة بوجود مضمون جلة الحرى كما اذا قلنا: «كما جاء زيد جاء عمرو» فعناه عندالقائل بالحرفية: ان وجود الاول سواء كان بالسببية او بالا تفاق. بالا تفاق.

ثم الغرض من هذا الكلام بيان سبب تنكير المقدمة و تعريف القسمين و حاصله: ان التعريف (اى
«ال» التعرف) شىء على الكلمة لا يرتكب اليه الا لمقتض و المقتضى هيهنا بالنسبة الى القسمين
موجود و هو تقدم ذكرهما فلذا عرّف القسم الاول (اى ادخله «ال») و اما بالنسبة الى المقدمة فلا و لذا
نكرها، فلايرد انه لايلزم من انتفاء المهد انتفاء التعريف، لعدم انحصاره فيه، لكن يرد ان المهد
الخارجي هو الاشارة الى حصة معينة و ان لم يتقدم ذكرها لالفظأ ولادلالة.

ثم انها قدم المصنف القسم الاول، لانه مقدمة موصلة الى القسم الثاني. (شيخ عبدالرحيم)

(٣٠) قوله «لما علم ضمناً...»: اعلم:ان لما هذه تختص بالماضى فتقتضى جلتين وجدت ثانيتهها عند وجود اوليها كقولك لما دعائى اجبته ،و اختلف فى انها هل هى حرف او ظرف و الاولون هل هى حرف وجود لوجود او وجوب لوجوب والاخرون هل هى بمنى حين او اذ و لكل قائل. وعن ابن خروف انه رد على مدعى الاسمية بجواز «لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم» لانها اذا قدرت ظرفاً كان عاملها الجواب و الفعل الواحد لا يقم فى زمنين مختلفين.

و اجيب: بان هذا مثل قوله تعالى: «ان كنت قلته فقد علمته» والشرط لايكون الا مستقبلاً و لكن العنى: «ان ثبت انى كنت قلته» و كذا هنا المعنى «لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك».

ثم الغرض من هذا الكلام دفع ما ربما يتوهم فى هذا المقام ان هذا الكلام من المصنف لم يقع فى موقعه كما لايخنى على المنصف فان مثال ذلك انما يؤتى بعد تقسيم الشىء الى قسمين او اقسام متعددة و لم يجز ذلك من المصنف سابقاً.

و حاصل الجواب: منع انه لم يجز من المصنفذك،فائه و ان لم يصرح بذلك فها مر لكنه اشاراليه فى قوله: «فهذا غاية تهذيب الكلام فى تحرير المنطق والكلام» فان فيه دلالة ظاهرة على كون كتابه على قسمين: المنطق و الكلام فيصح العبارة المذكورة فى المقام كها لايخفى على ذوى الافهام.

ثم فرع على هذا التفرقة بين القسم الاول و المقدمة حيث عرفالمصنفالاول(اى: جمله معرفة بـ «ال») و نكرالاخر (اى لم يجعله معرفة بـ «ال») و قال: «فيصح...»

و منهم من جعل ذلك مقصوداً اصلياً للمحشى من غير تعريض لما ذكرناه. ولايخنى ان هذا لايلائم قول المحشى: لم يحتج الى التصريح بهذا ،بل اللازم ح ان يذكر بدله و بدل المتفرع عليه قولناصح تعريف القسم الاول بصيغة الماضى و بدون الفاء كما لايخنى على من له در بة باساليب الكلام.(ميرزامحمدعلى) ١٦٢ _____ حواشي الحاشية

(١٣١)قوله لم يحتج الى التصريح بهذا: و هو ان كتابه على قسمين فى المنطق و فى الكلام فالقسم الاول فى المنطق.(التقريب ص١٣)

(۱۳۲) ويما يتوهم ان هذا انما يقتضى انتفاء تعريفها بلام العهد خاصة بل بلام العهد الذكرى فقط كها هوظاهر و لايلزم من انتفاء الحاص انتفاء العام.

والجواب اولاً: انه فى مقام التخريق بينها و بين القسم الاول حيث عرف هوبهذا اللام دونها فاكتنى فى الاستدلال على ما يرفع به الاشكال.

وثانياً: انه لما كان الحفاء المحتاج الى البيان موجوداً فى هذا الفرد بخصوصه للظهور ان لا معنى للاستغراق او ارادة المقدمة المصطلحة المشهورة فيا بين القوم او ارادة الحقيقة والماهية من حيث هى هى او ارادة الفرد الغير المعين منها كما لا يخفى على العارف بسياقة الكلام للصدى لبيان السبب الذكرى (اى: المهد الذكرى) دونها. (محمدعلى)

حاصل التوهم المتوهم انه على ما ذكر يلزم اخصية الدليل من المدعى فان المدعى وجوب تنكيرها وتجريد ها عن اللام مطلقاً. والدليل انها يدل على وجوب تجريد ها عن لام العهد الذكرى كها ترى. و حاصل الجواب: بيان المساواة بين الدليل و المدعى، تارة بان المدعى ايضاً خاص و اخرى بان الدليل ايضاً عام لكنه لم يذكره بتمامه وانما ذكر جزء منه واكتفى بذكره عن التمام لشهرة امره و وضوح حاله فتأمل (منه ره)

(١٣٣)قوله ان قيل ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية: و ان اختلفا في اللفظ و الاختلاف اللفظى بعد الاتحاد في الممنى لا يصحح اظراف احدهما في الاخر.

و خلاصة دفاعه: ان القسم الاول عنوان المُنطق كها ان القسم الثانى عنوان للكلام و العنوان و المعنون فى حدود هما غيران فيجوز ان يظرف و ينسب احدهما الى الآخر.

و كل تفصيلاته التى ذكرها ــمن: الالفاظ و المعانى والنقوش او المركب من الاثنين او المركب من الثلاثة او الملكة او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتدبه او نفس المسائل جميعاً او نفس القدر المعتدبهــ حشو و زوائد لامعنى فيها حقاً سوى تكثير العبارات.(التقريب ص١٣)

(۱۳۶)یعنی انه یلزم اتحاد الظرف و المظروف و هو باطل، ضرورة انه یجب التغایر بینها.(محمدعلی)

(۱۳۵)قوله: قلت يجوز أن يراد بالقسم الاول: أقول: توجيه الظّرفية فى جميع هذه الصورسهل الا فى صورة واحدة و هى أن يراد بالقسم الاول المعافى و بالمنطق المسائل فانها مشكلة لان المسائل هى المعانى فيكون المدنى: أن هذا المعنى فى هذه المعانى و هو باطل.

و يمكن توجيهها بما قاله بعضهم فى نظائر هذا القام وحاصله: ان القسم الاول كلى منحصر فى المنطق فكانه قيل: هذا الكلى فى هذا الجزئى. قال بعض المحققين: «ولاخفاء فى كونه تكلفاً وقد توجه نظائرها بان القسم الاول بعض من المنطق لعدم انحصار مسائله فيا ذكر من القسم الاول فكانه قيل: هذا الجزئى فى هذا الكلى.(عبدالرحيم)

(١٣٦)و هي ثلاث صور: الالفاظ مع المعاني و الالفاظ مع النقوش و المعاني مع

في مقدمة الكتاب _______ في مقدمة الكتاب

النقوش. (محمدعلي)

(١٣٧)قوله والمنطق عبارة عن احد معان خسة اما الملكة: الملكة اى: الصفة الحاصلة للانسان بحيث تقررت في علها و لا يمكن للمتصف بها ازالتها و ان لم تكن بهذه الحيثية تسمى حالاً لان المتصف بها يقدر على ازالتها. ثم ان هذا الاطلاق من اشهراطلاقات العلم فلا ادرى لم تركه السيد في حاشيته على المطول؟ فافهم.

لا يقال: لا يجوز ان يكون الكتب او اقسامها عبارة عن الالفاظ و العبارات لانها مظروفة للمعانى و قد اشتهر فيا بينهم: ان الالفاظ قوالب المعانى فيلزم ان يكون كل منها ظرفاً للاخر و مظروفاً له.

لاتانقول: لأعمدور فى ذلك ،لان الظرف للالفاظ هو بيان المعانى بناء على ان الالفاظ مسوقة لذلك البيان الذى قد يحصل بغيرها فكان البيان عميط للالفاظ و ظرف المعانى هو الالفاظ بناء على ان المعانى يؤخذ من الالفاظ ويزيد بزيادتها و ينقص بنقصانها فكان الالفاظ قوالب يصب فيها المعانى بقدرها.

نعم لا يجوزان يكون الشيء ظرفاً ومظروفاً لذلك الشيء بعينه من جهة واحدة مع ان ذلك في الظرفية و المظروفية الحقيقيين و اما في الظرفية و المظروفية المجازيتين كها في المعانى بالنسبة الى الالفاظ فلا(عبدالرحم)

(٨٣٨)قوله العلم بجميع المسائل او نفس المسائل: الفرق بينها: ان المسائل تارة تلاحظ واقعة تحت شعاع الكشف وتارة تلاحظ بما هي هي غير منظور بها انكشافها لاحد.(التقريب ص١٣)

(١٣٩) قوله فيحصل من ملاحظة الخمسة: جميع هذه الاحتمالات ظاهرة الامايراد فيها بالقسم الاول المعانى اما مجردة او منضمة الى الغير و بالمنطق نفس المسائل اما عموماً او خصوصاً فان المسائل عبارة عن المعانى فيكون الممنى: «إن المعانى في المعانى» فيا هو الاكرّعلى مافرّ.

و قد يجاب: بان القسم الاول لما كان بعضاً من المنطق لعدم انحصار مسائله فيه كان المراد منه ايضاً بعضاً من المراد بالمنطق. فكانه قبل: هذا الجزئى فى هذا الكلى.

و فيه مع كونه تكلفاً و تصمفاً ان هذا انما يصلح جواباً ان اريد بالمنطق المسائل عموماً و اما اذا اريد به نفس القدر المعتدبه فلاء لظهور ان القسم الاول ليس بهضاً منه حريل هوعينه كما لايخنق.

و يمكن الجواب: بان المراد من القسم الاول المعانى المطلقة ومن المنطق المعانى المخصوصة اى: هذه المعانى المبينة فى الكتاب فى بيان هذا النوع الحناص منها، اى: المعانى المنطقية بخصوصها ولا يحنى ان هذا لابنافى ماسبق من ان المراد بالالفاظ و المعانى و غير ذلك المخصوصة لا المطلقة فان هذا مبنى على الحيثية و قد تقرر فى موضعه ان الاعتبار لا يحتق الشيء فافهم. (محمدعل)

قوله يقدر في بعضها... إى بعد ما لوحظ المظروف امراً من امور سبعة و الظرف امراً من امور خسة و عقد بينها مناسبة الظرفية فقيل: «الالفاظ في الملكة» مثلاً مينزم أن يراعى امر آخر وراء تصحيح الظرفية و هو ايجاد التناسب بين الكلمات القائمة بتصحيح هذه الظرفية. فثلاً قولنا: «الالفاظ في الملكة» دافع محدورالظرفية الا أن العبارة بهذا السبك الموجود غير مرغوبة فكان من الحق أن يقال: «الالفاظ في تحصيل الملكة» أو «الالفاظ في بيان المعاني» أو «الالفاظ في حصول نفس المسائل جيعاً» وعلى هذه المناسبات المتبولة يلزم أن عشى الطالب بكافة الحنسة و الثلاثين وجهاً و يراعى في مقام الاظراف واحداً من

كلمات: البيان، التحصيل، والحصول على مثل ما سقناه له من الامثلة حتى لايكون كلامه بعيداً عن طلاوة السبك المقبول(التقريب ص١٣)



حواشي مقدمة علم المنطق

(١)قوله اى: هذه مقدمة: يعنى انها خبر مبتداء محذوف جرياً على مقتضى الاصل فى كل من المبتداء والخبر و منهم من جعله مبتداءً محذوف الحبر اى: المقدمة فى رسم المنطق والحاجة اليه و موضوعه. واوردعليه: ان قوله «مقدمة» نكرة عضة لا يصح ان يخبرعنها.

واجيب بوجوه، منها: انه مخصوصة بجعل التنوين فيها للتعظيم او التقليل، والاول ناظر الى كثرة فوائدها و وفور عوائدها والثانى الى قلة الفاظها و وجازة كلماتها.

و منها: انها يقدر الخبر المحذوف قبلها، اى: «فى رسم المنطق والحاجة اليه وموضوعه مقدمة» فهو نظير قولك:« فى الدار رجل».

و منها ان ذلك مبنى على ما ذكره جمع من المحققين من ان مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لاعلى ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى الاعتبارات الركيكة و التكلفات الواهية، فعلى هذا يجوز «شجرةسجدت» و «كوكب انقض الساعة» وامثالها و لايجوز «رجل قائم» و نظائره، هذا.

و قد اورد على من جعلها خبر مبتداء محذوف اى: هذه مقدمة كالمحشى والمصنف في شرح التلخيص: ان هذه اشارة الى الامور الثلاثة المذكورة وهي ليس نفس المقدمة بل المقدمة في بيان تلكالامور.

و فيه بعد تسليم انها ليست نفس المقدمة، انا لا نسلم انها اشارة الى الامور المذكورة بل الى الالفاظ و المعانى الخصوصة. ويمكن هذا أيضاً في قول من قال: اى هذه الامورمقدمة كها لايخنى. (ميرزامحمدعل)

(٧) قوله يتبين فيها امور ثلاثة: اعلم ان توجيه الظرفية هيهنا كما مرفى توجيه قوله: «القسم الاول فى المنطق» و للمصنف هيهنا طريقة اخرى كما يشهد به عبارته فى شرحه على التلخيص وهى: ان المقدمة مقدمة العلم وهى التى يتوقف عليها الشروع فى البصيرة كمعرفة حد العلم و غايته و موضوعه و مقدمة الكتاب و هى طائفة من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط لها به و نفعها فيه و على هذا فيكون مقدمة العلم عنده ظرفاً لمقدمة الكتاب فلايلزم اتحاد الظرف و المظروف و أنم يلزم لو انحصر المقدمة فى

١٦٦ _____ حواشي الحاشية

مقدمة العلم كها هو المشهور لكن افادالشريف فى حاشبته عليه ان مقدمة الكتاب اصطلاح جديد لا نقل عليه فى كلامهم ولا هومفهوم من اطلاقاتهم.

و يرد عليه أن المستغين اصطلحوا على أن يسموا ما قدموه مقدمة كما يسمون طائفة من كلامهم فناً أو بابا أو فصلاً فاطلاق المقدمة على تلك الطائفة المقدمة كاطلاق فن الكتاب و بابه وفصله على ما جعل اجزاء له فكا أن للمصنف أن يغير هذه الاسامى الى اسامى آخر كانفط و التنبيه و الاشارة كما هودأب الشيخ فى الاشارات فكذلك يجوز أن يسمى ما قدم المام المقصود بالغزة كما فعله بعض مشايخنا رضوان الله عليم فلا ينبغى لاحد أن يقول: أن هذه اصطلاح جديد أذا لم يسم احدالباب بالنمط والمقدمة والغزة والان صاحب هذه الامور ليست مضبوطة تحت قاعدة حتى يلزم ذلك ولذلك جرى على ذلك جميع المستقين مع أن صاحب الكشاف قال فى الفائق: المقدمة الجماعة التى يتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم ثم استعير لاول كل شيء. فقيل مقدمة الكتاب و مقدمة العلم و فتح الدال خلف. (عبدالرحم)

(و قال ميرزا محمد على): توجيه الظرفية هنا نظير ما تقدم آنفاً و يزيد عليهبان كل واحد من تلك الامور جزء من المقدمة فهو من قبيل قولم: أن المطلب الفلانى في المبحث الفلانى و يقرب من هذا ما اشاراليه الحشى من أن المراد بالمقدمة مقدمة الكتاب التي هي عبارة عن طائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا، لا مقدمة العلم التي هي عبارة عمّا يتوقف عليه مسائله كمعرفة الرسم والموضوع والغاية فظرفيتها لهذه الامور الثلاثة من قبيل المثال المذكور كالاول. والفرق سنها من وحهن.

احدهما: أن المراد بالمقدمة على الأول مقدمة العلم وعلى الثاني مقدمة الكتاب.

وثانيها: ان الظرفية على الاول انما تعتبر بالنسبة الى كل واحد واحد من الامور الثلاثة المذكورة و على الثانى لايجب ذلك بل يجوز اعتبارها بالنسبة الى مجموعها المركب ايضاً فافهم. (ميرزامحمدعلي)

(٣) وهوآلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

(۴)وجه(خ ل)

(۵) وهوالتحرزعن وقوع الخطاء في الفكر.

(۶)قوله و موضوعه: المعلومان التصورى والتصديق من حيث ايصالهما الى مجهولين تصورى و تصديق.(التقريب ص۱۴)

(٧)قوله وهي مأخوذة من مقدمة الجيش: وهي الجماعة المتقدمة منها، ثم هذا اما ان يكون على سبيل النقل اوالاستعارة وعلى الاول تكون المقدمة حقيقة عرفية فيها لتحقق الوضع ثانياً من المصطلحين و على الثانى تكون مجازاً كما تقول: «رأيت اسداً في الحمام» و انت تريد به رجلاً شجاعاً و وجه الشبه ان كل واحدة منها طائفة من الشيء تقدمت عليه فافهم.

و قال المحقق الحطائي: «ولا يبعد ان لايلتزم النقل والتجوز بان يقال: انها في الاصل صفة حذف موصوفها ثم اطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من الالفاظ متقدمة على العلم او على سائر الفاظ الكتاب. والتاء اما للنقل من الوصفية الى الاسمية اولاعتبار موصوفها مؤتثاً كيا قالوا في لفظ «الحقيقة» والحق: ان المقدمة ان كانت بمعني الوصف اى ذات مؤتث ثبت لها صفة التقدم و اعتبار معني انتقدم في مقدمة علم المنطق _______ في مقدمة علم المنطق ______ ١٦٧

فيها لصحة اطلاق الاسم عليها كالضاربة والقائلة، فاطلاقها على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار اتها من افراد هذا المفهوم ومجاز ان كان بملاحظة خصوصيتها و ان كانت بمعنى الاسم واعتبار معنى المتقدمية فيها لترجيح الاسم كها فى القارورة والخمر فاطلاقها على الطائفة أنما يكون حقيقة لوثبت وضع واضع اللغة المقدمة لهذه الطائفة. والظاهر انه لم يثبت بل الثابت أنما هو وضعه لها بازاء مقدمة الجيش» انتهى .(عمدعلى)

(و قال عبدالرحيم (ره) في هذا المورد): قوله مأخوذة من مقدمة الجيش: اى منقولة عنها لناسبة بينها و بين الطائفة المقدمة من الكلام او من المماني وهي ان كل واحد منها طائفة من الشيء تقدمت على ذلك الشيء فيكون لفظ المقدمة فيها حقيقة عرفية لتحقق الوضع ثانياً من ارباب الاصطلاح او مستعارة فيكون لفظ المقدمة بحازاً فيها و لكان تقول: انها ليست مأخوذة من مقدمة الجيش بل هي في الاصل صفة حذف موصوفها واطلقت على تلك الطائفة. والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية اولاعتبار كون موصوفها الاصها, مؤتثاً كالجداعة والطائفة و يحىء ههنا زيادة كلام انشاءالله تعالى.

ثم اعلم: ان المشهور بين الجمهور ان المقدمة هيهنا بكسر الدال ليكون اسم الفاعل حتى نقل عن «الفائق»: ان فتح الدال في المقدمة خلف كمامر وعلى هذا يتجه ان الامور المذكورة في المقدمة نما قدمها المصنف فهي مقدمة بفتح الدال فكيف يصح اطلاقها عليها بصيغة الفاعل؟ قال المصنف في المختصر: المقدمة مأخوذة من قدم عمني تقدم ولعله يشر الى الجواب عن هذا الاشكال.

و تقرير الجواب: ان المقدمة اذا كانت مأخوذة من قدم بمعنى تقدم كانت بمعنى المقدمة وظاهر ان الامور المذكورة متقدمة على غيرها من المباحث فلااشكال لكن لا يخفى ان المشهور بين علماء التصريف: ان التفعيل يجعل اللازم متعدياً فكيف يجعل المقدمة لازماً مع انها من هذا الباب. اللهم الا ان يحمل كلام التصريف على الاعم الاغلب. قيل ويجوز كسرالدال فيها على انها من قدم المتعدى لان هذه الطائفة لما فيها من سبب التقدم كانها تقدم نفسها اولا فادتها الشروع بالبصيرة تقدم على من عرفها على من لا يعرفها. (٨) إشارة إلى ان المقدمة بطلق على معنين آخرين:

احدهما: القضية التي حملت حزء القياس والحجة.

والثانى: ما يتوقف عليه صحة الدليل كايجاب الصغرى وكلية الكبرى فى الشكل الاول مثلاً وكان هذا الثانى اعم من سابقه.(عبدالرحم)

(٩) قوله و المراد منها هيهنا: يعنى: ان المراد بها مقدمة الكتاب لامقدمة العلم كها هوالمراد بها ف بعض الكتب و قد ذكرنا تفسير هما بحيث حصل بينهها الافتراق فارجعه. و ما ذكره هنا من قوله طائفة من الكلام تفسير لقدمة الكتاب ولذا لم يقيده بكونها متوقفاً عليها كها يقيد فى تفسير مقدمة العلم بذلك و لهذه الدقيقة اتى بقوله: «ههنا»

و ذكر المحقق الشريف فى نظير المقام: و انما قال: «هيهنا»، لان المقدمة فى مباحث القياس تطلق على قضية جملت جزء قياس او حجة و قد تطلق و يراد بها ما يتوقف عليها صحة الدليل فيتناول مقدمات الادلة وشرائطها كايجاب الصغرى وفعليتها و كلية الكبرى فى الشكل الاول مثلاً. (محمدعلى)

(١٠) قوله ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ: كثرت كلمات القوم في تحديد مقدمة العلم و

١٦٨ ______ حواشي الحاشية

مقدمة الكتاب من غير عائد يقف بالباحث على نتيجة واضحة.

والحق ان مقدمة العلم تقال للابحاث القائمة بما له دخل اساسى فى الفن بل يعد من اجزائه كالبحث مثلاً عن تعريفه و بيان الحاجة اليه و موضوعه و ما على هذه الوتيرة. و تقال: مقدمة الكتاب للابحاث القائمة بما له شرح و ايضاح للاصطلاحات المستعملة فى الفن و ما الى ذلك بحيث لايتوقف عليه الفن بغنيته و انما يتوقف عليها بشرح غوامض الفاظه و مستجد اصطلاحاته.

قوله ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ الخ – اي: فالمقدمة ح مقدمة كتاب (التقريب ص١٤)

(۱۱)اى من الكلام اللفظى كها هو ظاهر. ثم الطائفة: الجماعة واقلها ثلاثة او اربعة وقيل: اثنان او ثلاثة و هى من الصفات الغالبة كانها الجماعة الطائفة بالشيء. و عن مجاهد وابن عباس: الطائفة، الواحد فما فوقه و هوالظاهر من الجوهرى و غيره حيث فسروها بالقطعة من الشيء و به فسر قوله تمالى: «فلولانفرمن كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين و لينذروا قومهم اذا رجموا اليهم» (سورة التوبة آية ٢٢٢) فان الظاهر ان الفرقة تطلق على الاثنين و الثلاثة فيصدق الطائفة على الواحد و الاثنين ولايمنم من ذلك ضمير الجمع في قوله تعالى: «ليتفقهوا» لعدم عودها اليها بل الى الطوائف المدلول عليها ضمناً فافهم (ميرزا عمد على)

(۱۲) لا يخفى ان ارتباط المقصود انما هو بمعانى تلك الطائفة لابها نفسها وكذا النافع فيه هى المعانى لا الالفاظ فاما ان يقدر مضاف فيهها اى: لارتباط المقصود بمعانيها و نفع معانيها فيه. او يقال: ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هى الالفاظ الهيف اليها الارتباط والنفع من غير تقدير شىء و على الاول فالتجوز في الحذف و على الثانى فني الاسناد. (محمدعلى)

(١٣) قوله «و ان كان عبارة عن المعانى...»: اى فالمقدمة مقدمة علم. (التقريب ص١٢)

(10) قوله وتجويز الاحتمالات الاخر في الكتاب: يربد ان قول الماتن: مقدمة، العلم ان كان الغ في مفاد قولنا مقدمة في امور ثلاثة: رسم المنطق و بيان الحاجة اليه وموضوعه وعلى هذا فالمقدمة عين الأمور الثلاثة فكيف صح ان يقال مقدمة في امور ثلاثة? فدفع عذور الظرفية لايعدو ان يكون مثل سابقه في قوله: «القسم الاول في المنطق» فكلّما قبل هناك من تقديرات و احتمالات، يحق ان يقال هنا. لكن القوم لم يزيدوا في مقام دفع عدورية اتحاد الظرف و المظروف على قولهم: نعتبر المقدمة الفاظأ والامور الثلاثة معانى و نقول: الالفاظ في بيان المعانى و لم يأثوا بالاحتمالات السبعة والحدسة هنا كها جاؤابها هناك في حال ان الداعى هناك لم يتخلف هنا. (التقريب صرة ١٥–١٥)

(۱۶) ای جزء الکتاب.

(١٧) اي: لم يزيدوامن الكتاب والمقدمة الاالالفاظ والمعاني.

(١٨) قوله هو الصورة الحاصلة: و عرفه بعضهم: بقبول النفس تلك الصورة و بعضهم بحصول صورة الشيءعندالعقل، فعل الاول من مقولة الكيف و على الثانى من مقولة الانفعال و على الثالث من مقولة الاضافة و ليس هنا موضع تحقيق ذلك فليطلب من مطولات كتب الحكة (ميرزاعمدعلى)

(قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمي في هذا المورد): أنا لم أجد تعريفاً للعلم أطرى وأحسن و الصق

فى مقدمة علم المنطق _______ فى مقدمة علم المنطق

بالنفس وامتن من قول العلامة الشيخ عبدالهادى شليلة:

حقيقة العلم انكشاف الواقع له من المعلوم حكم التابع

فان العلم الصادق ليس هو الا انكشاف الاشياء على ماهى عليه و كم تعتور النفس صور للاشياء تخال انها صور واقعية و شعاع ذوات الاشياء بانفسها و هى فى الواقع خداع و كذب وعلى كل حال فكل تعريف يتعدى حدود هذا التعريف تقصيراً او زيادة نهو جزاف.(التقريب ص١٥)

(قال الشيخ محمدعلى (ره) في تحقيق المقام ايضاً ما هذا لفظه):

فان قبل: ان هذا يستلزم خروج التصورات الجزئية عن المحدود لظهور ان صورها اتّبا تحصل فى الآلات الجزئية دون العقل فانه أنّها يكون مدركاً للكايات لا الجزئيات كها تقرر فى موضعه.

قلت: ليس معنى قولهم: ان العقل لايدرك الجزئيات، انه لايدركها مطلقاً بل بنفسه و بدون واسطة شىء اما معها فلا ضرورة ان الاشياء كلها انما ترسم فى العقل. غاية ما فى الباب ان بعضها يرتسم بنفسه و بدون واسطة و بعضها يرتسم بسبب القوى الجزئية الظاهرة او الباطئة.

ثم ربحا يتوهم ايضاً ان هذا يستلزم خروج بعض افراد المعرف عن التعريف و هوعلم الله تعالى، لعدم اطلاق العقل عليه تعالى عها يقول الظالمون.

والجواب: ان المراد بالعلم هو العلم الكاسب او المكتسب و علمه تعالى ليس بواحد منها و لا ينا في ذلك عموم قواعد هذا الفن فان التعميم أنما هو بالنسبة لى الاغراض المطلوبة من الفن لا مطلقا فتأمل.

(۱۹) قوله والمصنف لم يتعرض بتعريف: لما توك المصنف ما هو المناسب من تعريف العلّم قبل التقسيم، ضرورة أن التقسيم حكم من احكامه و همى لايتحقق الا بعد تحقق الشيء كما هوظاهر، اعتذر الحشي (ره) عنه بثلاثة وحوه:

الاول: انه يكنى التصور بوجه ما فى مقام التقسيم، يعنى: انه يتبادر منه عندالاطلاق انه ما يطلق عليه فى اصطلاحهم العلم و هذا القدرمن التصور يكنى فى مقام التقسيم كما هو ظاهر و ذلك، كها ان التحويين قسّموا المستثنى الى المتصل و الى المنفصل من غير ان يعرفوه اولاً اعتماداً على ذلك.

الثانى: انه لما كان تعريف العلم مشهوراً مستفيضاً اكتنى به عن ذكر تعريفه روماً للاختصار.

الثالث: أن العلم بديهى التصور كها نقل عن الامام الرازى وذلك، لانه من الكيفيات الوجدانية التي يجدها كل من رجع الى نفسه كالجوع والعطش والرئ والشبع. و ربما يستدل ايضاً بان كل احد من العقلاء الذين لم يتمارسوا اكتساب التصورات من الحدود و الرسوم اصلاً ولاعرفوا كيفيته، اذا استفهم عنهم هل تعلمون الشيء الفلاني ام لا؟ اختاروا في الجواب احد الامرين قطعاً و ما ذلك الأ لعلمهم بفهوم السؤال الذي من جملته العلم، ولا يخفى أن واحداً منها لايثبت المدعى.

اما الاول، فظاهر، فان غاية ما يستلزمه انه لايحتاج الى التعريف المعنوى و اما احتباجه الى التعريف المعنوى و اما احتباجه الى التعريف اللفظى و تعيين مسماه من بين المعانى المخزونة فى الذهن، فباق على حاله وكذلك حال جميع الوجدانيات لظهور ان البداهة أنما هى بالنسبة الى ادراك مصداق العلم و مفهومه لا الى ادراك ان هذا المحنى موضوع له للفظ العلم كما هو غبر خفى على من له ذوق سلم.

١٧٠ _____ حواشي الحاشية

و اما الثانى، فلان ما ذكر من اختيار الجواب عندالسؤال ان كان بالنسبة الى من هو عالم بالوضع، فسلم لكن المعتبر فى الحدود حال غير العالمين بالوضع، ولو سلم فجميع المحدودات بالنسبة الى العالم بالوضع معلوم لا يحتاج الى التعريف فلا وجه لتخصيص ذلك بالعلم، و ان كان بالنسبة الى من هو غير عالم بالوضع معلوم لا يحتاج الى التعريف فلا وجه لتخصيص ذلك بالعلم، و ان كان بالنسبة الى من هو غير عالم المؤل شيئاً حتى يصح منه الجواب و كانه لهذا نسب المحشى هذا الوجه لم القبل تعريفاً له، هذا ما السؤال شيئاً حتى يصح منه الجواب و كانه لهذا نسب المحشى هذا الوجه مفهوم العلم و عدم احتياجه الى التعريف المغتبق لا الى التعريف اللفظى و ح لا يرد شيء مما ذكر عليه. أما الأولى، عظاهر، كها اشير اليه هناك. و اما الثانى، فباناغتار الشق الأولى من شقى الترديد، ولا يخفق أنه ليس كلما علم ما وضع له هو يكون مفهومه الحقيق معلوماً بالنسبة الى العالم بالوضع مطلقاً و ان كان من العوام الغير المارسين لطرق الاكتساب والا كما حتيج الى معرفة احكام المعرف و القول الشارح كها هو ظاهر. وفيه ان ذلك مسلم لكن اختيار احد الامرين في الجواب لايدل على معلومية مفهومه الحقيق لصحة الجواب بمعرفة ما وضع له اللفظ خاصة كها هو ظاهر فتأمل.

و ربما قبل: ان تعریف العلم غیر ممکن فان الاشیاء کلها انما تعلم به فلو علم بغیره لزم الدور لتوقف معلومیة کل منها علی معلومیة الاخر.

و فيه ان هذا ايضاً اتما يفيد عدم امكان تعريفه بالمعرف الحقيق كما هو ظاهر من قوله: «فان الاشياء...» لظهور انا نعلم الاشياء من غير ملاحظة ان لفظ العلم موضوع للمعنى الفلافي بل من غير علمنا بذلك فتأمل.

ولو سلم ان المدعى اتما هو عدم امكان تعريف مفهوم العلم لا مدلوله اللفظى كها ذكر، فلزوم الدور بمنوع، فان الموقوف هو العلم الكلى والموقوف عليه هو الجزئى لظهور ان الاشياء انما يحتاج فى تصورها الى تصور علم جزئى متعلق بها لا مطلق العلم وذلك واضح.

ثم انما قدم المصنف التصديق على التصور مع ان التصور مقدم عليه بالطبع، لانه اما ان يكون جزء له كها زعمه الامام او شرطاً كها ذهب اليه الحكماء و الكل مقدم بالطبع على ما نسب اليه كها هو ظاهر وسيأتى، تنبيهاً على ان النظر هيهنا الى المفهوم و مفهوم التصديق لكونه وجودياً اشرف من مفهوم التصور العدمى فهو وان كان مقدماً عليه بالطبع لكنه مؤخر عنه من حيث الشرف. فافهم (ميرزاعمدعلى)

(۲۰) قوله العلم ان كان اذعاناً بالنسبة فتصديق والافتصور —يمنى ان الواقع تارة يتكشف عن نسبة حكية سالبة او موجبة بين عمول و موضوع فذلك حق لانه واقعى واذاحصل للنفس خضوع و اعتراف بتلك النسبة الحكية فذلك تصديق. واذالم يحصل اعتراف و خضوع مع حصول الانكشاف فتمرد وطغيان، واخرى ينكشف عن جزئى منفرد او جزئيات متشتتة او نسب ناقصة مثل زيد، او عمرو و خالد و بكر. او غلام زيد. فذلك يقال له: تصور، اى: استحضار لصور هذه الاشياء. وعد الشارح النسب الانشائية من التصورات، غلط لان الانشاء ايجاد وخلق فلا واقع له حتى ينكشف. وكذلك عده النسب التامة الجبرية المدركة بادراك غير اذعانى كها في صور التخييل والشك والوهم من التصورات التى هى من التكورات التي هى من التكورات التي هي مذهذه النسب الكشائية المدركة بادراك غير اذعانى كها في صور التخييل والشك والوهم من التصورات التي هى من النكسورات التي هي من النكسورات التي النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية علية المؤلفة النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسورات التي هي من التصورات التي النكسانية عليه التي النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية النكسانية عليه النكسانية النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه النكسانية عليه عليه النكسانية علي

في مقدمة علم المنطق ______ في مقدمة علم المنطق _____

الامور من اختلاجات النفس انحجوبة عن الواقع كما لايخنق. و بناء على ما عرفت، فخضوع النفس و تصديقها بما تذعن و تصدق به من انكشافات الواقع، من حالات النفس و ليس بامر مركب من موضوع وعمول و نسبة سالبة او موجبة. و مدعى ان التصديق هو مجموع هذه الاشياء لم يعرف مقال نفسه و لم يحط خبراً يو بة قوله فانه ساقط للغاية (التقريب ص١٥)

(٢١) فسرالنسبة الحكية بالنسبة التامة الخبرية الثبوتية في الموجبة، والسالبة في السالبة. و منهم من ذهب الى انها يجب ان يكون ثبوتية تقييدية فيها والا يعبر السالبة موجبة عند وجود الموضوع وفيه نظر، لانه انما يصح لو كانت النسبة الحكية تقييدية كها اعترف به و ملحوظة تفصيلاً على وجه تكون محكوماً عليها كها اذا كانت تامة خبرية وغير ملحوظة تفصيلاً كها يفهم من قولنا: «زيد ليس بكاتب» و ادركتها ثم اذ عنتها وقبلتها فلا.

والحق انها تامة خبرية، لان الحكماء انفقوا على ان تصور النسبة الحكمية شرط لحصول الحكم وهذا الاتفاق منهم انها يصح اذا كانت النسبة الحكمية هى النسبة التامة الخبرية. لانه ما لم يحمل تلك النسبة في الذهن لم يكن له الاذعان الذى هو من ضروريات الحكم و اما اذا كانت الحكمية هى النسبة التامة الخبرية بينها بلا اذعان ثم مع التقييدية الثبوتية فلا، اذ يكن بعد تصور الطرفين تصور النسبة التامة الخبرية بينها بلا اذعان ثم مع الاذعان من غير ملاحظة نسبة تقييدية بينها اصلاً و ذلك ظاهر لن راجم وجدانه. (عبدالرحم)

(٢٢) اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التصديق فقال الحكماء: انه نفس الاذعان والحكم.

والامام الرازى و من تبعه: انه المركب من التصورات الثلاث والحكم، بمعنى انه عبارة عن المجموع المركب من الامور الاربعة: تصور المحكوم عليه و به والنسبة الحكمية بينها والاذعان.

وصاحب الكشف و متابعوه: انه المركب من الامور الثلاث الاول من حيث ان الحكم عارض لها وهو المشهور بالمذهب المستحدث. فالحكم على الاول نفس التصديق و على الثانى جزئه و على الثالث خارج عنه عارض له. والمصنف اختار المذهب الاول حيث قال: «العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق». وهيها زيادة كلام لايليق بذلك المختصر فليطلب من المطولات. (محمدعلي)

(٢٣) قوله فقد اختار المصنف مذهب الحكماء: اعلم أن هيهنامقامان:

الاول في التصديق وقد اختلف في حقيقته ماهي؟

فذهب الحكماء الى انه عبارة عن الادراك على وجه الاذعان المتعلق بالنسبة التامة الخبرية فهو نوع آخر من الادراك مغاير للتصور بالذات لابالمتعلق.

و ذهب الامام الرازى و متابعوه الى انه عبارة عن مجموع امور اربعة: هى تصور محكوم عليه، و به، والنسبة بينهما، والحكم. و عدم تعرض المحشى للنسبة اما لان مقصوده هيهنا ليس تحقيق مذهب الامام وتفصيله بل بيان ما يميزه عن مذهب الحكماء او لما سيجىء.

والفرق بين المذهبين: انه على الاول بسيط مشروط فى تحققه امور ثلاث و على الثانى مركب، و ما اصطلح عليه الحكماء راجع لانه موافق لما هو غرضهم من تقسيم العلم الى هذين القسمين، لانهم انما قسمواالعلم الى هذين القسمين ليمتاز كل منها بطريق من طرق الاكتساب اذكان بيانها على الوجه الجزئى متدراً لكثرتها وعدم انضباطها لكن لما كانت مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين فارادوابيانها على الوجه

الكلى فاحتاجوا الى حصرها فى قسمين يختص كل منها بنوع طريق من ذينك التوعين ليلزم حصرالطرق فى النوعين فيسر لهم بيانها على الوجه الكلى المضبوط و هذا أنها يستقيم على مذهب الحكاء حيث جعلوا التصديق هو الحكم المنفرد بطريق خاص يتحصل به عن الحجة و ما عداه تصور اكتسب من القول الشارح، فحصل الغرض المقصود. اما على مذهب الامام فلا، اذ ليس للمجموع المركب من التصورات الثلاث المكتسبة من القول الشارح و الحكم المكتسب من الحجة طريق خاص يستحصل به حتى يحصل به الامتياز هذا.

و منهم من حاول التوفيق فقال: ان الحكم عند التفصيل و التحليل مركب باعتبار تعلقه بالنسبة التي لا تعقل الطرفين فن نظر الى ذلك، قال هو مجموع الاربعة و من نظر الى الاجمال قال، هو الحكم فهما متحدان ذاتاً غتلفان اعتباراً، وفيه بحث فان الامام نفسه صرح بتركيبه من التصورات الثلاث و الحكم و المباينة بين القولين، قال في الملخص: ان لنا تصوراً اذا حكم عليه بنني او اثبات كان المجموع تصديقاً، فالفرق بينها كما في المركب والبسيط انتهى، فيكون الحكم عنده جزء من التصديق مركباً كان الحكم الحكم المسطاً.

القام الثانى فى تركيب القضية، و اختلف فيه ايضاً، فالقدماء من الحكماء على انها مركبة من اجزاء ثلاث هى المحكوم عليه و به والنسبة التامة الخبرية وادراكها هو الحكم التي يعبر عنها بالوقوع واللاوقوع والمتاخرون على انها مركبة من امور اربعة هى المحكوم عليه و به والنسبة التقييدية الثبوتية و وقوع تلك النسبة اولا وقوعها لمارأوا انه يوجد فى صورة الشكتصور النسبة ولا يوجد الحكم فاذا ادرك وقوع تلك النسبة او لا وقوعها فقد حصل الحكم وزان الشك قالوا: فهذا ادرك آخر مغاير للادراك ضرورة، وقد نوقش فيه بال الدرك فى صورة الشك هو بعينه الدرك فى صورة الحكم غير انه ادرك فى الاولى بادراك غيراذعانى و فى الثانية بادراك اذعانى هذا لا يوجب زيادة الاجزاء فان التفاوت بن الادراك راعتبار المتعلق.

و يمكن التوفيق بما ذكره بعض المتأخرين: بان النسبة الحكمية تارة يتعلق بها الادراك بدون الاذعان و هى بهذا الاعتبار من المعلومات التصورية و يسمى النسبة الحكمية و تارة مع الاذعان و هى بهذا الاعتبار من المعلومات التصديقية على مذهب الحكيم و يسمى الحكم.

واكتفاء المحشى (ره) فى بيان تركيب التصديق بالطرفين و الحكم، مبنى على هذا والاعتباران متغايران، فن قال بتركيبها من الاربعة لاحظ التمدد الاعتبارى ومن لم يقل بذلك لاحظ الاتحاد الذاتى و الم هذا الشار شارح المطالع حيث قال: ان اجزاء القضية عندالتفصيل اربعة كها ان حاصل كلام المحشى ان المصتف اختار فى المقامين مذهب القدماء اما فى الاول فلجعله التصديق نفس الاذعان و الحكم و اما فى الثافى فلجعله متعلق الاذعان هو النسبة التامة الحبرية دون الوقوع واللاوقوع واغا وصف معمل الحكم بكونه جزء اخيراً للقضية بينها على استلزام مذهب القدماء تثليث اجزاء القضية، بيان ذلك : انه لماكانت هذه النسبة جزء اخيراً للقضية و لا شك فى أنه ليس المعتبر فى حصول التصديق الا تصوران على تلك النسبة فتنحصراجزائها فى الثلاثة و اما اذا لم يكن جزء اخيراً لما فلايلزم تثليث اجزائها لجواز ان يكون لما جزء اخيراً من فلكلام مضافاً عذوفاً و يكون لما جزء اخيراً ما ذعاناً لوقوع النسبة، فتكون اجزاء القضية عنده فى التحقيق اربعة، دفع ذلك بان التعدير: ان كان اذعاناً لوقوع النسبة، فتكون اجزاء القضية عنده فى التحقيق اربعة، دفع ذلك بان

في مقدمة علم المنطق ______ في مقدمة علم المنطق _____ في مقدمة علم المنطق _____ في مقدمة علم المنطق ا

المصنف سيشير فى مباحث القضايا على تثليث اجزاء القضية، و ما ذكره فى مباحث القضايا لاينا فى ما ذكره هيهنا من بساطة التصديق لان القضية غير التصديق فافهم. و هيهنا مباحث طويل الاذيال لايليق تفصيلها بهذه الحاشية.(عبدالرحم)

(۲۴) الاولى ان يزيد عليه تصور النسبة الحكية، فان قول الامام انه المركب من الامور الاربعة دون الثلاثة كها عرفت لكنه لما لم يكن مقصوده نحقيق مذهبه بل بيان الافتراق بينه و بين ما ذهب اليه الحكاء، لم يتوجه اليه فتأمل(عمدعلى)

(٢٥) قوله و اختار مذهب القدماء: اعلم: ان الحكماء بعد ما اتفقوا على ان التصديق هو نفس الحكم والاذعان دون المركب منه و من القصورات الثلاث، اختلفوا فى ان القضية هل هى مركبة من الامور الثلاثة اعنى: تصور المحكوم عليه و به و النسبة الخبريه الثبوتية او السلبية او من الامور الاربعة: الثلاثة المذكورة و تصور وقوع تلك التسبة اولاوقوعها؟ وذهب المتقدمون الى الاول والمتأخرون الى الثانى. والمصنف اختار الاول حيث جعل متعلق الاذعان و التصديق نفس النسبة الحكمية لاوقوعها او لاوقوعها كم حعله إياه من ذهب الى الثانى. (عمدعلى)

(۲۶) بفتح اللام اي: ما يتعلق به الاذعان وقد يصحف بكسرها و لايخني بعده. (محمدعلي)

(۲۷)صفة للمتعلق لاللاذعان ضرورة ان الاذعان و التصديق ليس جزء للقضية بل متعلق مالحزء الاخبر منها.(محمدعل)

(۲۸)قوله و الحكم الذى هو الجزء الاخير للقضية: اى: و جعل متعلق الحكم الذى هوالجزء الاخير للقضية هوالنسبة الحبرية بمعنى ان الحكم بالنسبة الخبرية متعلق بالنسبة المذكورة بالضرورة.(التقريب ص١٤)

(۲۹)قوله لاوقوع النسبة الثبوتية التقييدية: لايخفى استدراك هذا القيد والاولى ان يذكر بدلها الخبرية كما هو ظاهر و كذا لامعنى للتقييد بقوله التقييدية، ضرورة ان النسبة الخبرية لا تكون الا تقييدية، فافهم.(ميزاعمدعلى)

(وقال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى دامت افاضاته، فى هذا المورد): تقييد النسب التامة بالتقييدية لغو، لان النسب التامة واجدة للتقييد حتماً وهو تقييد موضوعها بحمولها ونوعاً لا تطلق النسب التقييدية الا على النسب الناقصة كالنسب الاضافية و الوصفية و ما هو على و تيرتها (التقريب ص١٤)

(٣٠) قوله وقوع النسبة اولا وقوعها — ان كان المراد بالوقوع واللاوقوع هوالا يجاب و السلب الظاهرين في القضية الملفوظة او المتخطرين في القضية المضمرة في النفس فذلك عبارة اخرى عن قولهم النسبة الثبوتية و النسبة السلبية. و ان كان المراد بالوقوع واللاوقوع هو الثبوت الواقعي. و استقرار مادة القضية في الواقع و عدم استقرارها و ثبوتها كذلك ، فهذا امر غير قضية السلب و الإيجاب الظاهرين في القضية المضمرة ، فان السلب و الإيجاب الملفوظين والمتخطرين قد يخالفان الواقع بالمباولية عبا الواقع بايجاب او يطلفان الواقع بالبداهة. وعط ادعان النفس بالضرورة هو النسبة التي انكشف عنها الواقع بايجاب او بسلب. و اما نفس النسبة السالبة او الموجبة غيرملحوظ بها انكشاف الواقع عنها فادعان النفس بها قد يكون كاذعانها للتمويات والاضاليل، وعلى كل حال فوقوع النسبة ان كان باعتبار ايجابها اللفظى او

(٣١) قوله و سيشيرالصنف: دفع لما ربما يتوهم من ان جعل متعلق الاذعان و الحكم نفس النسبة لاوقوعها او لاوقوعها ظاهراً لايدل على اختياره مذهب المتقدمين لجواز ان يقدر مضاف و معطوف في الكلام، اى: العلم ان كان اذعاناً لوقوع النسبة اولاوقوعها، وكلاهما جايز واقع في الفصيح، اما الاول فظاهر واما الثاني فقد ذكره جماعة من النحويين ومتلواله بامثلة منها قوله تعالى: «...وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرّد..» (سورة النحل الآية ١٨) اى: و البرد، ومنها قوله تعالى: «فذكر ان نفعت الذكرى» (سورة الاعلى الآية ١٨) اى: و ان لم تنفم.

و حاصل الدفع: انه سيشير الى تثليث اجزاء القضية الذى هومذهب القدماء فحينئذ لا جواز لما ذكر لكونه تفسيراً بما لايرضى صاحبه، و احتمال تغيير مذهبه او مراعاته لمذهب الغير بعيد جداً مع ان ظواهر الالفاظ حجة و احتمال التقدير تأو يل.(محمدعلى)

(٣٢) قوله وسيشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية فى مباحث القضايا: اى حيث يقول: فان كان الحكم فيها بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالية و يسمى المحكوم عليه موضوعاً و المحكوم به محمولاً والدال على النسبة رابطة، و لم يتعرض لوقوع النسبة او لا وقوعها بشىء لا بالصراحة ولا بالضمن. (التقريب صر١٤)

(٣٣)ای تقییدیة اضافیة کالمثال المذکور او توصیفیة کـ «رجل قائم» او غیر هما کـ «الذی ضرب ابوه».(محمدعلی)

(٣٠) اعلم أن من تصور النسبة الحكية فاما أن يكون الصورة الحاصلة عنده بحيث تناثر عنها النفس تأثيراً عجباً من قبض و بسط و أن كان خلافها ثابتاً عندالعقل كقولك في الترغيب: «الحمر ياقوتية سيّالة لذيذة» وفي التنفير: «العسل مرة مهوعة» أم لا، وعلى الاول تسمى تخييلا وعلى الثاني فاما أن تكون تلك النسبة متساوية الطرفين (و هما طرف الوجود و طرف العدم) بحيث لا يترجّع عنده واحد منها فتسمى شكاً و أما أن لا تكون بتساويتها، فأما أن يحصل القطع باحدهما أم لا وعلى الثاني تسمى وهما أن كانت مرجوحة و ظناً أن كانت راجحة وعلى الاول أما أن يكون ذلك الطرف المقطوع العدم فتسمى كذا بأ وأما أن يكون الوجود فتسمى الثانية جهلاً مركباً و الاولى يقيناً أن كانت بحيث تقبله، فهذه صورتمان، مركباً و الاولى يقيناً أن كانت بحيث تقبله، فهذه صورتمان، أربع منها ليست بتصديق لعدم الاذعان وهي الكذب و الثلاث الاول الذي ذكرها الحشي والبواق تصديق بالاتفاق كما سيجيء في آخر الكتاب فلا بد من حل الاذعان على ما هو اعم من اليقين ليشمل الطفل ايضاً، فافهم. (عمدعل)

(وقال الشيخ عبدالرحيم (ره) في هذا المورد مضمون ما قاله الشيخ محمد على (ره) الا انه زاد):

فاعلم انه لاخلاف في كون هذه الصور الخمسة الاخيرة (وهي: الظن، الجزم، الجهل المركب، اليقين والتقليد) تصديقاً فلابد من حل الاذعان في التقسيم على الاعم من اليقين ليشمل الظن ولذا لم يذكر المحشى الظن في الله المورتان الاوليان ففيها خلاف، ذهب بعضهم الى انها ايضاً من قبيل التصديقات و المشهور انها من قبيل التصورات و هذه هو الحق ذه يتعلق بها ادراك اذعاني والتصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم.

(٣٥) قوله بمعنى القسمة: الغرض من هذا التحقيق دفع ما ربما يسبق الى النظر الغير الدقيق في تفسير قول المصنف من ان الاقتسام لازم بمعنى قبول القسمة كما هو الاكثر في باب الافتمال و قوله: الضرورة و الاكتساب بالنظر،منصوب بنزع الحافض فيكون المعنى: ان التصور و التصديق ينقسمان بالبداهة من الضرورة والاكتساب يعنى انها يقسمان التصور و التصديق.

و حاصله: ان اللزوم و ان كان اكثر في باب الافتعال لكن الاقتسام على ما نص عليه في الاساس (اى: اساس اللغة للزغشرى) ليس بلازم بل متعد بمنى القسمة فحينئذ لا ضرورة تكون داعية الى تقدير الجار بل يجب ان لايقدر فيكون المعنى: ان التصور والتصديق يقسمان الفسرورة والاكتساب، لا بمعنى انها يقسمان مجموع هذين الامرين حتى يرد ان ذلك ربما يصح بان يكون جميع التصورات ضرورية و جميع التصديقات نظرية او بالعكس بل بمعنى انها يقسمان كل واحد منها ولاشك انه يستنزم انقسامها اليها ايضا ضرورة ان ليست هذه القسمة من قبيل قسمة زيد مثلاً جنسين مختلفين من المال بل من قبيل قسمة الاسم المعرفة والنكرة او المعرب والمبنى او المظهر والمضمر او المفرد و المضاف او غير ذلك كما لايخنى على المتأمل و هو المطاوب. فافهم. (ميرزاعمدعلى)

(۳۶) (قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى): «... وانّنا نجد كثيراً من افعال باب الافتعال متعدية بانفسها كما يقال: احتمله وارتجعه واقتطعه واقتطفه الى غير ذلك وليس تعدى هذه الى مفعولاتها بلاواسطة لكونها تتضمن معانى غيرها ممّا يتعدى بنفسه اذ ذلك يعد من التحكمات الباردة. (التقريب صرع))

(٣٧) هو ما يكتسب بالانظر والكسبي ما يكتسب بالنظر و انما عدلنا في تعريفها عما هو المشهور فيا بينهم: من ان الضرورى ما لم يتوقف حصوله على نظر وكسب والنظرى مايتوقف حصوله عليهها، لانه يلزم على هذا ان يدخل النظريات في تعريف الضرورى ان يمكن ان يحصل بطريق الحدس كها يدركه صاحب النفس القدسية فلا تتوقف الى النظر فيلزم ان يكون ضرورياً فينتقض التعريفان جماً و منماً و لقد ملاني الى هذا تفسيره الضرورة بالحصول بلانظر و الاكتساب بالحصول بالنظر. (عبدالرحم)

(٣٨) يعنى: ان معنى كلام المصتف ظاهر ان التصور والتصديق بقسمان بالنظراى: بالضرورة، الضرورة والاكتساب، فالتصور والتصديق يكونان قاسمين والبداهة والاكتساب منقسمين الى البديهى والكسبي لانه المقدمة الثانية من مقدمات بيان الحاجة الى المنطق لا ان يكون الضرورة والاكتساب منقسمين.

و حاصل توجيه: أن انقسام التصور والتصديق إلى البديهي والنظري يعلم في ضمن هذا التقسيم أذ

١٧٦ _____ حواشي الحاشة

يلزم منه أن يؤخذ التصور حصة من البديهة فيصير بديهياً وحصة من الاكتساب فيصير كسبياً و كذلك التصديق، فعبارة المصنف دالة على المقصود النزاماً فيكون المراد مفهوماً منها كناية و قد اطبقوا على أن الكناية الملغ و احسن من التصريح لان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة و برهان فان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم. (عبدالرحم)

(٣٩) قوله ضمناً و كناية: قد سبق فى صدر الديباجة انهم اختلفوا فى تفسير الكناية فذهب السكاكى ومن تبعه الى انه عبارة عن ذكر اللازم و ارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضاً و آخرون الى المكس ولا يخنى اللزوم هنا فان المراد من القسمة كما ذكرنا قسمتها لكل واحد واحد من الضرورة والاكتساب لالمجموعها قسمة الاسم للمعرفة و النكرة مثلاً فافهم.

ولايذهب عليك أن المقام صالح لارادة كلا المذهبين لظهور التلازم بينها و من الغرائب في هذاالمقام ما ذكره بعض الاعلام من: أن المراد من الكناية القلب كقولهم: «عرضت الناقة على الحوض» مكان «عرضت الحوض على الناقة» و ما درى أن القلب لاينافي الكناية اللهم الا أن يكون غرضه: أن المراد الكناية الحاصلة في ضمن القلب. والله أعلم. (محمدعلي)

(۴۰) قوله وهى ابلغ و احسن من التصريح: قبل: لكونه كدعوى الشيء ببينة و برهان لظهور ان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم و هذا ظاهر بالنسبة الى مذهب غير السكاكي و متابعيه في تفسير الكناية و اما على مذهبه فقيه نوع خفاء ضرورة ان اللازم لايستلزم وجوده وجود الملزوم لجواز ان يكون اعم ولا دلالة للعام على الحاص، اللهم الا ان يقال: ان المراد من اللازم، اللازم المساوى و قد صرح بذلك السكاكي حيث قال: مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم و هذا يتوقف على مساواة اللازم الهملزوم وهينا الجاث لايسمها المقام. (محمدعلي)

(وقال الاستاذالشيخ محمدالكرمي في هذاالمورد):

... اما كون الكناية احسن من التصريح، فلانها تعطى نتائج مسلمة من غير تجشم سوق دليل لاجلها بل لاجل غيرها و اما انها ابلغ فهى دائماً ثنبت بعد تمهيد مقدمات تستازمها، فان طول النجاد الذى هو معنى صريح لقولنا: طويل النجاد، لا يعطى الامحض ادعاء المتكلم له و لكن طول القامة فى امن من هذا التقاضى لانه يقول: انا لازم له على كل حال فانا افهم من تلك العبارة مع ان ظاهرها غير مسوق الى والدليل الذى يطلب من صاحب الدعوى يراد لمفادها الظاهرى لالمفادى و بهذه العناوين برزالمعنى الكنائى على المعنى الصريح (التقريب ص ١٤-١٧٠)

(٤١) جشم يجشم كعلم يعلم جشماً و جشامة الامر: تكلَّفه على مشقة، جشّم (بتشديد الشين) واجشمه الامر:كلّفه اياه.

(٤٦) قوله كما ارتكبه القوم: اشارة الى ما ذكره الجمهور فى الاحتجاج على ان بعض القصورات والتصديقات بديهاً والا لما والقصديقات ضرورى و بعضها نظرى حيث قالوا: ليس جميع التصورات و التصديقات بديهاً والا لما احتجنا فى تحصيل شىء من الاشياء التصورية والتصديقية الى نظر و فكر و الحال انا محتاجون فى تحصيل بعضها الى النظر و الفكر كما هو ظاهر، و لا نظرياً والايلزم الدور اوالتسلسل و ذلك لانا اذا اردنا تحصيل شىء من الاشياء فلابد ان يكون حصوله بعلم آخر و المفروض أنه ايضاً نظرى فيكون حصوله ايضاً موقوفاً

على حصول علم آخر و هكذا فاما ان يذهب ذلك الى ما لانهاية له فهو التسلسل او يعود الى ما بدء به اولاً فهو الدور وكلا هماباطل.

اما الاول فلاستلزامه حصول الشيء قبل حصوله و هو محال والمستلزم للمحال محال.

بيان الملازمة: انه اذا توقف حصول الف على ب و هو على ج و هو على الف كان حصول الف سابقاً على حصول ب و هو على حصول ج وهو على حصول الف والسابق على السابق على الشيء سابق فيكون الف سابقاً على نفسه و كذا ب و ج .

و اما الثانى فلاستلزامه استحضار مالانهایة له و هو محال باطل و كذا المستلزم له. وبیان الملازمة واضح.

لايقال: ان الحال هواستحضار امورغير متناهية فى زمان واحد إو فى ازمنة متناهية و اما فى ازمنة غير متناهية فلا، لجواز ان يكون النفس قديمة موجودة فى ازمنة غير متناهية ماضية و يحصل لها فى تلك الازمنة اذا كانت غير متناهية فيحصل لها الان الادراك الموقوف على تلك الادراكات الغير المتناهية، فان اردتم انه يستلزم استحضار ما لانهاية له فى زمان واحد او فى ازمنة متناهية منعنا الملازمة، لان الامور الغير المتناهية من قبيل المعدات لحصول العلم مطلقا و هى غير لازمة الاجتماع فى زمان واحد او ازمنة متناهية بل يجوز حصوله فى ازمنة غير متناهية بحيث يكون السابق منها معداللاحق. وان اردتم انه يستلزمه فى ازمنة غير متناهية، سلمنا الملازمة ومنعنا الاستحضار لما ذكر.

لانانقول: هذا أنما يصح على مذهب الحكماء القائلين بقدم العالم و النفوس الناطقة و قد تقرر فى موضعه بطلان مذهبهم و فساد اعتقادهم و نحن نتكلم على هذا التقدير.

ثم لايخنى: ان الاستدلال موقوف على عدم جواز اكتساب التصورات بالتصديقات و بالمكس فان تم تم والا فلا، لجواز ان يكون جميع التصورات نظرياً و ينتهى الى تصديق ضرورى، او جميع التصديقات نظرياً و ينتهى الى تصور ضرورى فافهم.(ميرزاعمدعلى)

(۴۳) توله و ذلك اى و دليل بداهها، انا نرى الواقع ينكشف لنا عفواً عن تصورات محضة و عن نسب تامة بمجرد سيرنا مع ظواهر الحياة سيراً طبيعياً فتعرض لنا الحرارة اتفاقا لابطلب فنعرفها ونتصورها ونلم بهوية النارعفواً من غير كد و نحكم بانها حارة فهذات تصور و تصديق قد حصلا لنا مجاناً من غير عوض و لها الوف من النظائر تحصل مجاناً ايضاً و هل يراد من البديهى غير هذا؟ واما وجود النظرى فيها فكثير وما قننت هذه القوانين ولا صححت مجارى الادلة الالاثبات النظريات و استحصال نتائجها (التقريب ص١٧)

(؟؟) توله كتصور الحرارة والبرودة: المراد بتصور الحرارة والبرودة ادراك الفهوم الكلى يحصل للعقل بواسطة احساس الحاسة جزئيات الحرارة والبرودة لا تلك الاحساسات الجزئيات لان الحرارة مثلاً تحصل بذاتها فى العضو الذى تقوم به القوة اللامسة فكيف يكون حصولها على هذاالوجه علماً ؟فان العلم هو الصورة الحاصلة من الشىء فى العقل و كونها بديهيتين لاينا فى ما ذكر فى موضعه من خواصها اذ ليس المقصود بها تعريفها بل بيان احكامها. (عبدالرحيم)

(٤٥) الملك جسم نوراني علوى يتشكل باشكال مختلفة سوى الكلب والخنزير، و الجن جسم

نارى سفلى يتشكل باشكال غتلفة حتى الكلب والخنزير والروح جوهر مجرد يتعلق بالبدن كتعلق ماءالورد بالورد.

(۶۶) اعلم: ان ضرورية التصديق و نظريته عندالحكماء باعتبار نفس الحكم فقط من غير ملاحظة الاطراف وعندالامام باعتبار المجموع المركب من الامور الاربعة بمنى ان الضرورى منه ما يكون جميع اجزائه ضرورياً والمنظرى ما لا يكون جميع اجزائه ضرورياً اعم من ان يكون جميعها نظرياً اولا، ضرورة ان انتفاء الجزء يوجب انتفاء الكل وكذا عند صاحب الكشف و متابعيه كها لا يخفى، فالتصديق الضرورى على مذهب الحكماء اعم منه على مذهب الامام و صاحب الكشف، والتصديق النظرى على مذهبها اعم منه على مذهبها.

(٤٧) توله «و هو(اى النظر) ملاحظة المقول لتحصيل المجهول» ولاريب انه لو قال ملاحظة المعلوم كان اوضح والصق بالنفس فان مفاده الحاضر للذهن بسرعة هو ملاحظة الامر المكشوف ليكتشف بوسيلته امر محجوب و كلمة المعقول لا تعطى هذا المعنى اصلا وانما تعطى ملاحظة الامر الذى ادركه العقل ليستفاد من وراء هذه الملاحظة امر قد جهله العقل قبل سيره في الملاحظة المذكورة و ابن يكون هذا المفادمن ذاك ؟ و لكن داعى السجع اهاب به إلى التعبير بالمعقول ليوازن قوله لتحصيل المجهول وقدادعى الشارح لعدوله عن المعلوم الى المعقول فوائد:

. التحرزعن استعمال اللفظ المشترك في التعريف مدعياً أن العلم يطلق تارة على الصورة الحاصلة من الشيء في العقل وتارة على التصديق واخرى على اليقين الى غير ذلك و هذا كله تكثير عبارات فان العلم كما عرفناك به هو انكشاف الواقع و عن اى شيء انكشف فهو علم. كما ان العقل هو القوة المميزة للكليات و عن اى شيء انكشفت فهي عقل.

٢- التنبيه بلفظ المقول على ان الفكر الها يجرى فى المعقولات اى: فى الامور الكلية دون الامور الكلية دون الامور الجزئية و العلم وان كان هو انكشاف الواقع واشعة الواقع تتناول الكليات والجزئيات، الا ان المعلوم الذى يتخذ وسيلة لتحصيل مجهول لايمكن ان يكون جزئيا لان الجزئى بمحدوديته التامة قاصر عن ان يعرف غيره فهو خارج قهراً عن رعيل المعلومات الموصلة الى المجهولات.

(٣)قال «و منها رعاية السجم» اقول: و هذه هو التي اهابت به الى العدول كما بينا انفأ قوله: «فان الجزئى لا يكون كاسبأ ولا مكتسبأ» اى لا تنتج معرفته معرفة غيره و لا معرفة غيره من الجزئيات معرفته فالجزئى لايعرف جزئيا آخر و لا يتعرف به كل ذلك للتمينات القائمة بين الفرد والفرد الآخر قياماً حاجباً.(التقريب ص١٧)

(۴۸)ای: بطریق القصد کها هو المتبادر سیا وقد قیل بالغایة فلا ینتقض بتعقل المبادی المرتبة دفعة فی الحدس لانه لیس بقصد النفس واختیاره بل پسنح لها بغیر اختیارها:(عبدالرحم)

(٤٦) توله نحو الامر المعقول: سواء كان تصوراً او تصديقاً يقينياً اوظنياً او جهلياً. ولايخق ان المراد منه اعم من ان يكون واحداً او اكثر ليتناول التعريف بالمفرد و المركب فاللام فيه للجنس فلا تنفل.(محمدعلي)

(٥٠) قوله لتحصيل امر غير معلوم: هذاايضاً اعم من ان يكون تصورياً او تصديقياً و التصوري

في مقدمة علم المنطق _______ في مقدمة علم المنطق

اكتسابه بالامور التصورية – كها اذا جهلنا الانسان واردنا تحصيله فلاحظنا الحيوان والناطق و رتبنا ها ليحصل لناالانسان —والتصديق بالتصديق– كها اذا جهلنا ان العالم حادث فلاحظنا ان العالم متغير و كل متغير حادث ليحصل لنا العلم بان العالم حادث—.

ثم مبادى المطلوب لابد ان يكون معلومة وحاصلة ليتصور ملاحظتها ولذا قال نحو الامر المعلوم. و اما المطلوب فهذا لا يكون معلوماً و حاصلاً من الوجه الذى يطلب من النظر تحصيله لانه لوكان معلوماً من هذا الوجه يلزم استعلام المعلوم وهو محال و لذا قال: لتحصيل امر غير معلوم، بل يكون معلوماً بوجه آخر حتى يتمن به من بن المعانى عند المتصدى للتعريف و البيان ليكن طلب الاختيار.

وللامام هنا كلام و هو: ان المطلوب اما ان يكون مشعوراً به فلان طلبه طلب للحاصل وتحصيل الحاصل محال واما اذا لم يكن مشعوراً به فلان طلبه ح يكون لما لاشعور للذهن و ما لا شعور للذهن به امتم طلبه لامتناع توجه الطلب نحو ما لم يخطر بالبال البتة.

فان قلت: لم لا يجوز ان يكون مشموراً به من وجه غير مشمور به من وجه آخر؟ فلكونه مشموراً به امكن توجه الطلب نحوه و لكونه غير مشمور به امكن ان يكون طالباً لتحصيله.

قلت: المعلوم من دون وجه امتنع كونه مطلوباً بالاعتبار المعلوم منه لامتناع طلب الحاصل و بالاعتبار المجهول منه لامتناع توجه الطلب نحومالم يخطر بالبال.

واعتراض الامام الشرف الدين المراغى على الامام و الجواب عنه والتفصيل، لايليق بهذا الكتاب. (شيخ عبدالرحيم)

(۵۱) قوله و فى العدول عن لفظ المعلوم: هذا اشارة الى الجواب عمايرد على المصتف وهو انه لم يعرف النظر بملاحظة المعلوم لتحصيل انجهول مع ان العلم و الجهل متقابلان. (شيخ عبدالرحيم)

(۵۲) قوله منها التحرز عن استممال اللفظ المشترك: فإن العلم كما يطلق على الصورة الحاصلة عندالعقل التي قسموها الى التصور والتصديق باقسامه من: الظن و الجزم الثابت المطابق للواقع الذى يسمونه يقيناً في الاصطلاح و الغير المطابق الذى هو عبارة عن الجهل المركب والجزم المطابق الغير الثابت الذى يسمونه تقليداً في بعض الاصطلاحات و اعتقاداً في بعض آخر فكذلك يطلق على الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع الذى لا يقبل التشكيك وعلى الاعتقاد بالمعنى الاعم الشامل له و لغيره من الظن و الجهل و التقليد، فلا يجوز استعماله في التعريف كساير الالفاظ المشتركة، لائه رعا يراد منها معنى و يفهم الخاطب معنى آخر فافهم. (عمدعلى)

(۵۳) اماالاول، فلان الجزئى اما ان يكون محسوساً بالحواس الظاهرى التي هى: الباصرة و الشامة والذائقة واللامسة والسامعة، او بالخواس الباطنى التى هى الحس المشترك و الحيال و الوهم والمتصرفة والحافظة، فلا يحصل من ترتيب المحسوسات المتعددة احساس جزئى آخرولا ادراك كلى.

و اما الثانى، فلانه لوكان مكتسباً لايخلو اما ان يكون مكتسباً بالجزئى او بالكلى، الاول باطل، لمامر ان الجزئى لايخون كاسباً، و كذلك الثانى، لان ضم كلى الى كلى آخر لايفيد الجزئية واذا لم يكن الجزئيات كاسبة ولا مكتسبة فلايجرى فيها الفكر وفى استعمال لفظ المعقول اشارة الى ذلك لانه لايطلق الاعلى بخلاف لفظ المعلوم فانه يستعمل فى الكلى و الجزئى. (عبدالرحيم ره)

(٥٤) في بعض النسخ كتب هذه الحاشية قبل حاشية قوله: وقد يقع فيه الخطاء، ولعل و جهه

على تقدير عدم صدوره عن قلم الناسخ — ان كلام المحشى لما انجر فى آخر تلك الحاشية الى ذكر الموضوع حبث قال: «بق الامر الثالث و هو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا؟ فاشار اليه بقوله و موضوعه الغ» اراد ان يوصلها الى حاشية قوله: «وموضوعه» ليتناسب الكلام و يتلاثم المقام كمالا يخفى على ذوى الافهام، فقدم بيان القانون على بيان قوله: «وقد يقم». هذا، وفي بعض الحواشى: يحتمل ان يكون وجه ذلك شوق المبتدى الى تعليم القانون، لانه به يعلم تعريف المنطق الذى لو لم يعلم لكان طلبه به طلب الاعمى الشيء المحسوس بالبصر. فافهم. (محمدعل)

(۵۵)و قیل: رومی موضوع فی الاصل، ای: فی لغتهم لمسطر الکتابة، و قیل موضوع لمسطر اما مسطر الکتابه او الجدول وفی القاموس: القانون مقیاس کل شیء جمعه قوانین.(عبدالرحیم)

(۵۶) قوله لمسطر الكتابة: المسطر او المسطرة كها هو اصطلاح اليوم، آلة هندسية معدة لتعديل سطور الكتابة و فى الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جمة على عدد جزئيات موضوعها كقول النحاة: كل فاعل مرفوع، فان الرفع حكم كلى لمعومية موضوعه يعلم منه احكام جزئيات الفاعل من قام زيد وقعد عمرو ومشى خالد و سعى بكر الى الوف غير ذلك(التقريب ص١٧-١٨)

(۵۷) قوله و فى الاصطلاح قضية كلية: والمناسبة بين المعنى الاصلى والاصطلاحى ظاهر فان كل و احد منهما شيء واحد يتوصل به الى اشياء متعددة وامور متفرقة.

ثم لا يخق انه يجوز فيه الامران المتقدمان فى المقدمة من جواز كونه حقيقة عرفية او استعارة مصرحة و كان الاول اولى فافهم. (ميرزامحمدعلي ره)

(۵۸) قوله تعرف منها احكام جزئيات موضوعها: و فى بعض النسخ «يتعرف بها » و المأل واحد. ثم ان ذلك بان تجعل تلك القضية كبرى لصغرى سهلة الحصول اى: الصغرى الحاصلة من حمل موضوعها على كل واحد من الجزئيات المندرجة تحت ذلك الموضوع حتى يخرج بذلك الاحكام الجزئية المشتملة عليها تلك القضية بالقوة القريبة من الفعل الى الفعل مثلاً في المثال الذى ذكره الهشى، اردنا ان نعرف حال زيد في «ضرب زيد» مثلاً الذى هو جزئى من جزئيات الموضوع اعنى: الفاعل فحملنا ذلك الموضوع عليه ولنا: زيد فاعل و كل فاعل مرفوع فحصل زيد مرفوع و هكذا جميع قوانين العلوم فقس ولا تقصر.

ثم لا يخفى ان ليس يجب ان يكون الفروع المندرجة تحت القانون نظرية كها هو الظاهر من قوله تعرف منها احكام جزئيات موضوعها والا لخرج عنه نحوقولهم: الشكل الاول منتج، لظهور ان الاحكام المندرجة تحت ذلك بديهة كها سبق اليه الاشارة قبيل هذا فى دفع المعارضة المشهورة، مع انهم اتفقوا على انه من مسائل المنطق، فالمراد من تعرف الاحكام مجرد صلوحها لذلك بمعنى انه لو لم تكن تلك الاحكام ضرورية حصلت و تعرفت بها فتأمل (ميرزاعمدعلى)

(٥٩) اى قضية كلية، اطلاقاً لاسم الجزء الذى يدور عليه الكل وجوداً و عدماً على الكل
 كالرقبة على الانسان والعن على الربيئة. (محمدعل)

(٤٠)قوله و قدينتهي الى نقيضها: ارادبه ان يكون منافياً له في الجملة سواء تحقق ذلك التنافي في

ضمن الايجاب والسلب او العدم والملكة اوالتضاد الحقيقي او التضايف او ما اشبه شيئًا من ذلك.

ثم انما اقتصر على بيان الحطاء فى الافكار الكاسبة للتصديقات، لعدم ظهور ذلك فى التصورات كذا ذكره المحقق الشريف فيا علقه على شرح الرسالة. ويمكن ان يكون ذلك اعتماداً على فهم المخاطب بقياسها على التصديقات.(محمدعلى)

(۱۹) «القدم» كعنب: ضدالحدوث و «العالم» جم لا واحد له من لفظه كالرهط والجيش و غير ذلك و هو في عرف اللغة عبارة عن جماعة من العقلاء لانهم يقولون: «جائني عالم من الناس» ولا يقولون: «عالم من البقر» و في عرف الناس عبارة عن جميع الخلوقات، وقيل: انه اسم لاولى العلم من الملائكة و الثقلين وقيل: هو اسم لما يعلم به الصانع من الجواهر والاعراض، واشتقاقه من العلامة للصانع تعالى وقيل: انه مشتق من العلم على ماروى عن ابن عباس في قوله تعالى: «الحمدلله رب العالمين» حيث قال: هم صنف من الملائكة و الانس و الجن لانه لا يصلح ان يكون كل صنف منهم عالمًا. (عبدالرحم)

(۶۲) ولا يخفى: ان هذا اعم من ان يكون احدالفكرين ناشئاً من شخص والاخر من آخر لظهور ان المقلاء يناقض بعضهم بعضاً بمتضى افكارهم، و من ان يكون كلاهما ناشئاً من واحد بحسب اوقات متعددة، ضرورة ان العاقل الفكر اذا رجع وجدانه رعا يفكر و يعتقد حكماً تم يفكر آخر و يعتقد حكماً تنز مناقضاً للحكم الاول، الاترى ان العلماء المتبحرين رعا يعرض لهم تغير مذهب و انتقال رأى يحسب حالات متعددة و اوقات غتلفة ؟ (محمد على)

(٣٥) قوله والالزم اجتماع النقيضين: هذا فى غاية الظهور اذا كان الفكر الاخير ناشئاً مما نشأ ما نشا أمن غيره لان حال الغير ليس بهذه المثابة لاحتمال ان يكون فكره المناقض للفكر الاول لغرض من اظهار الفضل والكمال وغيره مما لا يحتمله فكر الشخص الواحد، و لان مناقضة بعض المقلاء بعضاً أنما يعلم من الفاظهم الدالة على ان مقتضيات افكارهم متناقضة و يحتمل انهم لم يعتقدوا ما يدل عليه الفاظهم وعباراتهم فلا يكون فى افكارهم مناقضة.

و اعلم: ان الحظاء كها يقع فى الافكار الكاسبة للتصديقات كذلك يقع فى التصورات و لذلك يخالف المقلاء فى تعريف الاشياء حداً ورسماً و لذا تركه اعتماداً على المقايسة او لعدم ظهور ذلك فى التصورات.(عبدالرحيم)

(۶۶)قوله فلابد من قاعدة كليّة: اى: لافراق منها، من قولهم بلّه يبده بداً اى: فرّقه، والتبديد: التفرقة و تبدّد اى: تفرق ولاعوض عنها فان البدّ يجىء بمنى العوض ايضاً فتكون «من» ح بمعنى عن وسبجىء زيادة كلام انشاءالله تعالى.

و انما احتجنا الى القاعدة الكلية مع ان المقصود معرفة تفاصيل احوال الافكار الجزئية فان غرض المنطق بيان احوال تلك الافكار على الوجه الجزئى التفصيلى اذ المتعلم ما لم يعلم حال الفكر الذى ورد عليه على الوجه الجزئى التفصيلي لم يتميّز عنده صحيح هذا الفكر الجزئى عن فاسده. لانمالا لم يتيسر لهم الاثيان بهذا المقصود اكتفوا بما اليه يؤل عندالاحتياج و هو القاعدة الكلية التى لولوحظت في معرفة احول

اىّ نظر اريد من الافكار المخصوصة لم يقع الخطاء فيه.

فان قلت: انما يلزم الحاجة الى القاعدة الكلية لولم يكن في تحصيل مبادى العلمية طريق آخر غير الفكر وذلك بمنوع فان من الطريق تخلية النفس عن الشواغل و التوجيه الى العالم الكلى فيفاض عليه الحق الصريح الى غير ذلكمن الطرق.

قلت: ليس المدعى احتياج الناس الى القاعدة المذكورة، بل احتياج الناظر المفكر من حيث انه كذلك الها.

فان قلت: عدم اصابة الفكر لايوجب الاحتياج الى مثل هذه القاعدة اعنى: التى تفيد طرق الاكتساب و تميز الصحيح عن الفاسد حتى لايقع الخطاء من الناظر الماجد لجواز ان يكون طرق الاكتساب و شرايطها و تميز صحيحها عن فاسدها امراً بديهياً والخطاء أما يكون من جهة انهم لم يلاحظوا ان هذا صحيح ام فاسد.

قلت: بديهة العقل لا تنى بتميز الخطاء عن الصواب والا لما وقع الحطاء عن العقلاء الطالبين للصواب الهار بين عن الخطاء في الاكتساب.(عبدالرحيم)

(٥٥) الناس فى الاصل اناس حنفت همزته تخفيفاً وحنفها مع لام التعريف كاللازم لايكاد يقال الاناس و يشهد لاصله انسان و انس.

و قيل: أنه جمع لا واحد له من لفظه، واشتقاقه من النوس و هو الحركة يقال: ناس ينوس نوساً اذا تحرك و النوس تذبذب الشيء في الهواء. قال في القاموس: الناس يكون من الجن والانس و المراد به هيهنا الانس.(عبدالرحيم)

(ءء)قوله بثلاث مقدمات: لايقال: لاحاجة في اثبات ذلك الى المقدمة الاولى بل يكفي فيه ان يقال: العلم اما يحصل بلانظر او يحصل بالنظر، الى آخرالبيان.

لانانقول: المقصود اثبات احتياج الناس الى المنطق بكلاقسميه اعنى: الموصل الى التصور و الموصل الى التصديق و لاريب انه لو لم يقسم العلم الى التصور والتصديق اولاً و هما الى الضرورى و النظرى ثانياً لم يثبت ذلك المطلوب لظهور ان انقسام الكلى الى قسمين مثلاً لايستلزم انقسام كل نوع منه اليها بل يجوز ان يكون نوع منه اليما والنجور ان يكون التصورات باسرها ضرورية و التصديقات منقسمة الى الضرورى و النظرى او بالمكس فلايحتاج الى الموصل الى التصديق فلا يثبت المطلوب بكلا جزئيه.

نعم يكن ان يقال: ان المقدمة الثالثة لا مدخلية لها في اثبات المدعى اعنى: اثبات الاحتياج الى المنطق لظهور انه لايتوقف عليه بل اثبات الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه لكن المدعى ليس ذلك فافهم. (محمدعلى)

(۶۷)قوله فهذه المقدمات الثلاث: كون المقدمات ثلاثاً أنما هو بحسب الظاهر و اما بحسب الحقيقة فاربع، لان المقدمة الثانية فى الحقيقة عبارة عن مقدمتين: احديهما ان التصور والتصديق ضرورى ونظرى وثانيتهما أن النظرى يكتسب من البديهى.(عبدالرحيم)

(٤٨)قوله فهذه المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس: هيهنا معارضة مشهورة بينهم لابأس بان

نشير اليها والى الجواب عنها بطريق الاجمال وهى: ان المنطق كسبى فلايحتاج اليه فى اكتساب النظريات المحتاحة الى المنطق.

اما الاول: فلانه لولم يكن كسبياً لكان بديهياً و هوباطل و الا لاستغنى عن تعلمه.

و اما الثانى: فلانه لو احتيج اليه مع كونه كسبياً لزم الدور او التسلسل، لانه ح يحتاج اكتسابه الى قانون آخر و هكذا ننقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فاما ان يوجد فى سلسلة الاكتساب ما يغتقر الى ما يفتقر اليه لزم الدور والا بل يذهب الى ما لا نهاية له من غير ان يتفق ذلك، لزم التسلسل و كلاهما محال باطل كها سبق.

لايقال: لانسلم ذلك اللزوم لجواز الانتهاء الى قانون ضرورى.

لانانقول: المنطق عبارة عن مجموع قوانين كلية معدة لاكتساب المجهولات من المعقولات فاذا فرض كونه كسبياً يكون جميع تلك القوانين كسبية والتقدير ان الاكتساب لايتم الا بالمنطق فلا يوجد ح لنا قانون ضرورى مكن الانتهاء اليه.

والجواب: ان المنطق ليس بجميع اجزائه نظرياً حتى لايحتاج اليه في اكتساب النظريات حذراً من لزوم الدور او التسلسل ولا ضرورياً حتى يستغنى عن تعلمه بل بعضه ضرورى كالشكل الاول و بعضه نظرى كالاشكال الثلاثة الباقية على ما سيأتى والبعض النظرى يستغاد من البعض الضرورى كها يستغاد الاشكال الثلاثة من الشكل الاول بالطرق المعدودة المعينة على ما سيأتى مفصلاً و قديقرر اصل الممارضة بان المنطق بديهى فلاحاجة لنا الى تعلمه.

اما الاول: فلانه لو لم يكن بديهياً لكان كسبياً فاحتيج في تحصيله الى قانون آخر و المفروض ان ذلك القانون ايضاً نظرى فيحتاج الى قانون آخر و هكذا فاما ان يدور او يتسلسل.

و اما الثانى: فهوظاهر، ولا يخنى: ان هذا على تقدير تسليمه انما ينتهض دليلاً على عدم الاحتياج الى تعلمه وهو لاينافى الاحتياج اليه نفسه لجواز ان يكون بجميع اجزائه بديهياً او معلوماً فلا يحتاج الى تعلمه. و مع ذلك يفتقر فى تحصيل العلوم النظرية اليه فتامل فان هذا المقام يستصعبه اقوام. (محمدعلى)

(۶۹) قوله و علم من هذا تعریف المنطق: ای بالرسم، لان اثبات الاحتیاج الیه هو آن یمین آن الناس فی ای شیء یحتاجون الیه فذلك الشیء یكون غایته و غرضه و یحصل بذلك معرفة العلم بغایته و هی تصوره برسمه.

لايقال: ان تعريف الشيء بخاصته البينة الشاملة و تلك الخاصة لا تكون الامساوية وغاية الشيء يجوز ان يكون اعم منه لجواز ان يكون الامر الواحد غاية لامور متعددة.

لانانقول: المرادبالغاية ، الغاية المساوية ، فلامحذور. (عبدالرحم)

(٧٠) وانما قال تعصم مراعاتها و لم يقل نفسها (بدل مراعاتها)، لان المنطق ليس نفسه تعصم
 الذهن عن الحنطاء و الالم يعرض للمنطق حظاً وليس كذلكفائه رتبا يخطأ لاهمال الآلة. (شمسية)

(۱۷)قوله فهيهنا—اى فى هذه الحاشية علم امران من الامور الثلاثة التى انعقدت المقدمة تقريباً لبيانها و هما بيان الحاجة الى المنطق و تعريفه و بتى الامر الثالث و هو بيان موضوعه فقال: و موضوعه المعلوم التصورى و التصديق من حيث ايصالها الى مجهول تصورى او تصديق عمني انه يلزم ان تكون فيها شأنية الايصال الى المجهولات فالمعلومات الجزئية التصورية يصدق عليها انها معلومة ولكن لجزئيتها فاقدة لشأنية الايصال واما المعلومات التصديقية فها انها نسب تامة وقضايا قائمة بمعان مستقلة لايتصور فيها عدم الشأنية في الايصال الى المجهولات ولوكانت نتائج هذا الايصال طفيقة بديهية فان كلامنا فيا هو موصل وليس بموصل لا انه ضخم المعنى او عاديه وتمثيل الشارح لملايوصل من المعلومات التصديقية بقوله: النارحارة، غلط فان هذه القضية معلوم تصديق يوصل الى مجهول تصديق فيقال: النارحارة و كل حار فهو ذو كذا اثر فالنار ذات كذا اثر فنستفيد اثراً للنار لم نكن نعرفه لهاولا يضر معلومنا التصديق هذا النارحارة. انه بديهى للغاية فأننا شأن جميع عقلاء العالم لم نشرط في المعلوم الذي هو طريق لا تصال بالمجهول ان يكون موقوراً متيناً تلحظه الافكار والانظار باحترام واكرام ولسنانستهدف بكلامنا هذا قضية. النارحارة. و حدها بل كافة مالها من نظير(التقريب ص١٩–١٩)

(٧٧) قوله موضوع العلم: انما تصدى المحشى اولاً لتعريف موضوع مطلق العلم دون علم المنطق خاصة كها هو المناسب ليحصل بذلك قاعدة كلية منطقة على جزئياتها حتى يحصل الامر في تعيين موضوع العلم فيكون امراً عققاً ثابتاً بالدليل و ترتيب القياس، كان يقال مثلاً: العلوم القصورى اوالتصديق يبحث في المنطق عن العوارض الذاتية لمها وكل ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية له فهو موضوعه لان كل ما يبحث في العلم عن العوارض الذاتية له فهو موضوعه، فينتج انها موضوع المنطق، فافهم. (عمدعلى)

(۷۳)قوله موضوع العلم ما يبحث فيه —اى فى ذلك العلم عن العوارض الذاتية لموضوعه المذكور، و العرض قسمان ذاتى و هو ما عرض على الذات مباشرة من دون توسط امر بين العارض والمعروض فى نفس الامرو ان كان العلم بهذا العروض يحتاج الى برهان و معرف. وغريب وهو ما عرض على الذات بايصال غيره لها فى نفس الامر. واتما سمى غريباً لانه اجنبى عن الذات و الذى ربطه بالذات امر وقم وسطاً بينه و بينها. وقبل ان مجموع الذاتى والغريب من العوارض خمسة:

١- مايعرض اولاو بالذات كالتعجب العارض للانسان.

٢ـ مايعرض بواسطة جزء المعروض سواء كان هذا الجزء للمعروض اعم منه كعروض التحيز
 للإنسان لكونه حسماً، او مساو بأ له كمروض التكلم للإنسان لكونه ناطقاً.

ع. ما يعرض بواسطة امر مساوى كمروض الاطراف للجسم بواسطة كون الجسم متناهياً و كمروض
 الضحك للانسان بواسطة كونه متعجباً.

وهذه ذاتيات.

فان قلت: قد عرفت الذاتي من العارض بانه ما عرض على الذات مباشرة من دون توسط واسطة في نفس الامر في حال ان ما يعرض بواسطة الجزء اوالامر المساوى قد عرض بواسطة لامباشرة.

قلت: جزء الشىء و مساويه الذى يوجد بوجوده وينهدم بانهدامه ليسا خارجين عن الذات بالضرورة. فان الانسان بدون مؤنة و تكلف جسم والجسم ذاته و النطق جزءه الدخيل فى ذاته و ليس امرأ وراء ذاته و التعجب من خصائصه الذاتية يوجد معه و ينهدم بانهدامه.

٤- و ما يعرض بواسطة امر اخص كعروض الضحك للحبوان لكونه انساناً.

في مقدمة علم المنطق ______ ١٨٥

۵ـ وما يعرض بواسطة امر اعم ليس جزء للمعروض كمروض الحركة للانسان باعتبار كونه ماشيا.
و هذه غريبة فان الامر الاخص ليس جزء ولا مساو يا بالمروض لايدور مدار هذا الاخص لا في
وحوده و لا في عدمه واما غرابة الامر الاعم الذي ليس بجزء فواضحة و زاد آخرون:

عد ما يعرض للشيء بواسطة مباين كمروض الحرارة للهاء بواسطة النار او الشمس، والنار و الشمس
 مبابنان للهاء وهذا من الإعراض الغربية انضاً.

وصحح المشكيني

٧ عروض الجنس على الفصل . الحيوان على الناطق مثلا .

٨ ـ وعروض الفصل على الجنس . الناطق على الحيوان مثلا .

و هذان ذاتيان و ماصححه هذا الاستاذ المرحوم في غاية الوجاهة. (التقريب ص١٩)

(و قال الشيخ محمد على (ره) في بحث العرض واقسامه و تحقيق المقام ما هذا لفظه):

اعلم: ان العوارض قسمان: اعراض ذاتية واعراض عرضية وتفصيل ذلك:

ان ما يعرض للشيء اما ان يكون عروضه له لذاته او لجزئه الاعم او المساوى اوالامر الحارج عنه مساو له او اعم منه او اخص منه او مباين له فذلك سبعة اقسام: ثلاثة منها اعراض ذاتية بالا تفاق و هي ما كان عروضه له لذاته كالتعجب اللاحق للانسان من حيث هو هو او لجزئه المساوى كالتكلم له لكونه ناطقاً اولامر خارج يساو يه كالضحك له لكونه متعجباً. و ثلاثة منها اعراض غريبة بالا تفاق على ما قيل و هي ما يعرض للشيء بواسطة امر خارج اعم منه كالتحيز اللاحق للابيض لكونه جسماً، او اخص منه كالضحك العارض للحيوان لكونه انساناً، او مباين له كالحرارة العارضة للهاء بالنار او شعاع الشعس. و واحد منها مختلف فيه و هو العارض له لجزئه الاعم كالتحيز اللاحق للانسان لكونه جسماً و الحركة الارادية العارضة له لكونه حيواناً.

فذهب المتأخرون الى كونه من الاعراض الذاتية و القدماء الى انه من الاعراض الغريبة و تبمهم جماعة من محقق المتأخرين، و تفسير المحشى للعرض الذاتى مبنى على قولهم. وهيهنا كلام لايسعها مقام.

ثم انمالم يبحث في العلم الاعن العوارض الذاتية،

لان المقصود فيه بيان احوال موضوعه والعوارض الذاتية للشيء احوال فى الحقيقة و اما العوارض الغريبة فهى بالحقيقة احوال للاشياء الاخرالتي هى اعراض ذاتية لها فينبغى ان يبحث عنها فى العلوم التى موضوعها تلك الاشياء (ميرزاعمدعلى)

(۷۴) الضمير المجرور فى قوله: «فيه» يعود الى العلم و فى قوله: «عن عوارضه» الى الموصول، يعنى: ان موضوع كل علم ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية و ذلك كبدن الانسان لعلم الطّب فانه باحث عن احواله من جهة الصحة والمرض و كافعال المكلّفين لعلم الفقه فانه باحث عن احواله من حيث الحرب حيث الحل والحرمة والصحة و الفساد و كالكلمة و الكلام لعلم النحوفانه ناظر فيها من حيث الاعراب والبناء.(عمدعلى)

(۷۵)ای: يرجع فيه اليها وذلك اما بجعل موضوع العلم موضوع المسألة ليثبت له ماهو عرضى ذاتى كالجسم الطبيعي في قولهم: كل جسم فله حيّر طبيعي او يجعل نوعه موضوع المسألة كالحيوان في قولهم: كل حيوان فله قوة اللمس و ذلك قد يثبت له ما هو عرض ذاتى و قد يثبت ما يعرضه لامراعم بشرط ال لايتجاوز فى العموم عن موضوع العلم كقول الفقهاء: كل مسكر حرام ويجل عرضه الذاتى و نوعه موضوع المسألة ليثبت له العرض الذاتى اما يلحقه لامر اعم بالشرط المذكور كقولهم: كل متحرك بحركتين مستقيمتين لابد ان يسكن بينها، والحاصل ان البحث عن الاعراض ذاتية للموضوع له او يثبت ما هو اعراض ذاتية للاثنياء المختصة بالموضوع لها فيندفع ما يقال: من ان الاحوال التى تعرض بواسطة الامر الاخص يبحث عنها فى العلوم مع انها ليست اعراضاً ذاتية و يجيء هذا البحث مع جواب آخر. (عبدالرحم)

(ع٧) اراد بالامر ما يعم الداخل والحارج فيشمل الاعراض الستة و خرج بقيد المساواة اربعة منها و هي ما يكون بواسطة جزء اعم اوشىء خارج اعم او اخص او مباين فيبق اثنان منها: الاول ما يكون بواسطة امر داخل مساو كالتكلم اللاحق للانسان من حيث انه ناطق. و الثاني ما يكون بواسطة امر خارج مساو كالمثال الذي ذكره المحشى، و من هنا يعلم ان تفسير الامر المساوى بالحارج فقط ليس كها ينبغى . (محمدعلى)

(٧٧) قوله كالضحك الذي يعرض: اعلم: ان المراد من الضحك ماهو بالقوة، فلايرد ما قبل: ان كان المراد من التعجب، التعجب بالفعل لايكون ذلك بواسطة امر مساو بل اخص لظهور ان الانسان قد لا يكون متعجباً بالفعل، او التعجب بالقوة لايصح القول بان الضحك عارض له بواسطة التعجب، ضرورة انه الما يعرض له بواسطة التعجب الفعلى لا القوى و ذلك لان هذا الها يأتي لوكان المراد من الضحك الفعلى لا القوى وليس فليس. بق هناشيء و هو ان المراد من المتحبب اما ان يكون مفهومه المذاير للمصداق كما صرح به الحقق الشريف او نفس المصداق، لا التوى من الملك على المناف الله لا ولي عمولاً و الا لما صح القول بان عروض الضحك حقيقة له لظهور انه عارض للانسان اولا و للمتعجب بواسطة كونه عمولاً و الا فالتعجب من حبث هو هو لا يتصف بالضحك، ولا الم الثاني والا لامتنع ان يكون واسطة في العروض بل هو نفس المعروض له كذا قبل و للتظر فيه بجال. (عمدعلي)

(٧٨) يحتمل ان يكون اشارة الى كل من الابحاث المذكورة فى الحواشى المسطورة اوالى جميعها وان يكون اشارة الى ان المراد من المجاز ليس ما يكون فى الكلمة اوالاعراب بل ما يكون فى الاسناد. فافهم. (محمدعلى)

(٧٩) اي عن عوارضه و هكذا الحال في قوله بل يبحث عن المعرف و الحجة. (عبدالرحيم)

(٨٠) لايقال: ان البحث عن المعرف والحجة من هذه الحيية هو البحث عن الايصال بعينه وهو ينا في ما تقدم آنفاً من ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة من حيث ايصالها الى المجهول فان ذلك نص في كون الايصال من تتمة الموضوع ولاريب ان الموضوع واجزائه لايبحث في العلم عن انفسهها بل عن الاحوال المارضة لها كها تقدم اليه الاشارة.

لانانقرل: ما وقع قيداً للموضوع و تتمة له هو نفس الايصال و هذا يدل على ان البحث في هذا العلم عن كيفية الايصال لاعن الايصال نفسه وهي من الاحوال العارضة له كها هو ظاهر فلايحتاج الى ما قبل: من ان ما جعل من تتمة الموضوع هو الايصال الطلق و المراد هنا انه يبحث في العلم عن الايصالات في مقدمة علم المنطق ______ في مقدمة علم المنطق

المخصوصة فتأمل.(محمدعلي)

(۱۸)فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول و فيه وفى قوله لانها تصير سببا الخ، اشارة الى المرف والحجة اللذين هما موضوع العلم عبارتان فى الحقيقة عن معنييها لظهور ان مايين و يعرف حال المجهول التصورى مثلاً هو المعانى لا الالفاظ لكنه لما كانت الالفاظ طريقة الى المعانى سعيت باسمها وفى هذا ردّ على من زعم ان موضوع المنطق هوالالفاظ من حيث انها تدل على المعانى وذلك لما رأواانهم يطلقون المعرف على «الحيوان الناطق» مثلاً والجنس على الجزء الاولى منه (اى: الحيوان) والفصل على الجزء الانخير منه (اى: الناطق) وكذا يطلقون القياس على قولنا: «كل ج، ب» و «كل ب،الف» مثلاً والصغرى على القضية الاولى و الكبرى على القضية الاخرى زصماً منهم ان تلك الاسماء كلها بازاء تلك الالفاظ من حيث الدلالة على المعانى بل الحتى ان موضوع المنطق هو المعانى و تلك الاسماء فى الحقيقة بازائها و رعاية جانب الالفاظ انما هى بالعرض و الطريقية كما سيصرح به الحشى. (ميرزا محمدعلى)

(٨٢)قوله من قبيل تسمية السبب: يعنى ان الحجة عبارة عن الغلبة على الخصم ولما كان هذا المعلوم التصديق سبباً لذلك الغلبة سمى باسمها تسمية للسبب باسم المسبب و ذلك كمايسمون الغيث نباتاً فى قولهم: «امطرت السماء نباتاً» لكون الغيث سبباً له. (محمدعلى)

حواشى التصورات «بحث الدلالات»

(١) قوله دلالة اللفظ — قد عرفت قريباً أن هدف المنطق هو المعلومان التصورى و التصديق من حيث الايصال الى معلوم تصورى و معلوم تصديق. و هذا النوع من الاهداف لا تماس له بعالم الالفاظ و دلالاتها و لكن القوم تعارف عندهم في صدر هذا المقصد البحث عن المفرد و المركب و المتواطى و المشكك و سائر اقران هذه الامور ولذلك التجأوا الى البحث عن بعض خصوصيات الالفاظ ليستعينوا بذلك على ما تعارفوا قصده. ودلالة اللفظ هو كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمناه فحتماً الالفاظ لا تكون دالة الا أذا كانت موضوعة لمعان والتي لم يطره عليها الوضع منتفية عنها الدلالة باعتبار أنه ليس هناك معان بازائها حتى تدل أو لا تدل. و الدلالة من حيث هي دلالة، هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. و الدلالة التي ترتبط بهذا المقصد هي الدلالة اللفظية الوضعية كها هو اشارة عنوان البحث و هي ثلاثة اقسام:

١- دلالة المطابقة و هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وهي الاصل في الدلالات الثلاث.

لالة التضمن و هي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وهي ادخل الدلالتين التضمنية والالتزامية
 بالدلالة اللفظية الوضعية.

٣ـ دلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على ما هو خارج عنه لازم له.(التقريب ص٢٠)

(٣)و ذلك ، لان ما يبين و يعرف ماهية الانسان مثلاً فى قوله: «الانسان حيوان ناطق» هو معنى الحيوان الناطق لالفظه والالوجب ان بجصل ذلك التعريف بالنسبة الى من لم يكن عالماً بالوضع ايضاً و كذا ما يكون حجة وسبباً لغلبة الحصم فى اثبات حدوث العالم مثلاً هو معنى قولنا: «العالم متغير و كل متغير حادث» لا الفاظه وقد تقدم اليه الاشارة. (محمدعلى)

(٣) المرادمن الحدهوالتعريف الجامع المانع. (عبدالرحيم)

 (١) اى: المباحث المذكورة فى كتب الفن لاجميعها و الى هذا يشير قوله: بان يبين معانى الالفاط المصطلحة .(عبدالرحيم) ف الدلالات ______ ١٨٩

(٥) اى: مقدمة الفن لاجميع العلوم. (عبدالرحيم)

(ع) لانهم يستعملون فيا بينهم ان الدلالة الالتزامية مهجورة في الحدود التامة كلاً او بعضاً و دلالة التضمن مهجورة فيها كلا و بعضاً و دلالة المطابقة معتبرة فيها كلا و بعضاً وذلك يتوقف على بيان الدلالة وتقسيمها و بيان اقسامها و ان الكليات الحنمس من المعانى المفردة وذلك يتوقف على تقسيم اللفظ الم المفرد والمركب و بيان ذينك و ان الالفاظ المجازية والمشتركة يجب الاحتراز عن استعمالها في التعريفات الاعند قرينة و ذلك يحتاج الى بيان الحقيقة و المجاز والمشترك و المنقول وان المتواطى يجوز ان يكون جنساً و عرضاً عاماً و اختلفوا في المشكك، فذهب بعضهم الى انه يجوز ان يكون جنساً و ذهب بعضهم الى عدم جوازه فيحتاج الى بيان المتواطى والمشكك. (عبدالرحيم)

(٧) أى: لا من حيث أنها موجودة أو أصوات ولامن حيث أنها أعراض لاجواهر و لامن حيث أنها والحبة أو ممكنة ولا من حيث أنها قارة أو غير قارة ، هكذا قبل والاولى بمراد المحشى على ما أشرنا اليه أن البحث عنها في كتب المنطق أنها هو من هذه الحيثية لامن حيث أنها جزء من أجزاء المنطق والله أعلم بحقيقة الحال. (محمدعل)

(٨)اراد بالعلم،العلم الحصول المنقسم الى التضور والتصديق كما سبق فيشمل دلالة المفرد و المركب سواء كان تقييدياً او اضافياً او وصفياً او تاماً انشائياً او خبرياً.(محمدعلى)

(۱) اى: ان كان منشأ الحيثية المذكورة فى تعريف الدلالة وضع الواضع اى: تعيينه الدال بازاء المدلول، فالدال وضعية اى: منسوبة الى الوضع لان للوضع فيها مدخلاً وكلمة «حسب»ان كانت بجرورة بحرف الجرفالسين فيهامفتوحة والافهى ساكنة و ربما يسكن فى ضرورة الشعرعلى الوجه الاول. (عبدالرحيم) (١٠) لكونها منسوبة الى الوضع الذى له مدخل فى هذه الدلالة. (عمدعلى)

(۱۱)و هى الخطوط و العقود و الاشارات و النصب، اما دلالة الخطوط فكدلالة حروف زيد المكتوبة على الذات المشخصة واما دلالة العقود كدلالة عقد الاصابع فى علم الاصبع على مرتبة من مراتب الاعداد و اما الاشارات فكدلالة اشارة الحاجب على الدخول و الحزوج مثلاً و اما النصب فكدلالة العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق مثلاً على الطريق ولا شك ان جميع ذلك أنما هو بسبب الوضم. (محمدعلي)

(۱۲) قوله وان كان بسبب اقتضاء الطبع: اراد به طبع اللافظ فانه يقتضى تلفّظه بذلك اللفظ عند عروض المعنى كها قال المصنف بعد التمثيل للدلالة الطبعيّة بقوله كدلالة اح اح على وجع الصدر فان طبع اللافظ يقتضى التلفظ به عند عروض الوجع له او طبع معنى اللفظ لانه يقتضى التلفظ به، او طبع السامع فان طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ لا لاجل العلم بالوضع بل بتأدى الطبع البه عندالتلفظ به.

قال المحقق الشريف: هذا الاحتمال الاخير مشترك فيه الطبعية والعقلية اذ ليس الفهم في كليهما مستنداً الى العلم بالوضع فلا يصح فارقاً فالتعويل في الفرق على احدالطبعين الاخيرين قطعية اذ باقتضاء الطبع صارالدال دالاً على المدلول فيكون منسوبة الى الطبع (عبدالرحيم)

(١٣)قوله كدلالة اح اح: بفتح الهمزة وضمها وقولهم اح الرجل كمه اذااستعمل مولداً منه

ليس من اصل لغتهم، و من الطبعية دلالة اخ بفتح الهمزة و ضمها مع تشديد الحاء المعجمة و تخفيفها على الوجم و دلالة اف على التضجر و اوه على التوجع

قال المحقق الشريف في بعض حواشيه: اخ بفتح الهمزة و تشديد الحناء الساكنة دال على التحسر وترك في بعض حواشيه قيد المشددة فقال انه دال على التحزن و الحق ما ذكرناه(شيخ عبدالرحيم)

(۱۶) قوله و دلالة سرعة النبض على الحمى: هذا مثال للدلالة الطبعية غير اللفظية و المفهوم من شرح المطالع و المطول: ان دلالة ما ليس بلفظ قسمان: وضعية كدلالة الخطوط و اخواتها وعقلية كدلالة الاثر على المؤثر فاقسام الدلالة ح خسة و ليست ههنا دلالة طبعية غير لفظية، والحق ما ذهب اليه المحشى (ره)، فان دلالة الحمرة على الحنجل و الصفرة على الوجل من الطبعية غير اللفظية و كذا دلالة حركة النبض على المزاج المخصوص.

فان نوقش بانها من قبيل دلالة الاثر على المؤثّراواحد معلولى علة على آخرامكن اجرائها فى اح اح ايضاً فان فرق بان الطبعية تضطر فى هذه الصورة الى اصدار هذه الآثار بخلاف اح اح، نمنع الاضطرار فى الثانى الضاً لاسبما عنداشتداد المرض.

والتحقيق انه: ان كان المرض المخصوص مستلزماً للصوت المعين والمزاج المعين للحركة المعينة و الكيفيات النفسانية لتلك الالوان استلزاماً عقلباً كانت لها دلالة عقلية و لا ينافي ذلك تحقق الدلالة الطبعية ايضاً فان من لايعرف الارتباط العقل بين تلك الدوال و مدلولاتها ينتقل اليها بمجرد ممارسته عادة الطبعية أيضاً و لا شك ان هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العلاقة العقلية حتى لوفرضنا اتفائها كانت باقية على حالها و بالجملة تحقق الطبعية في غير اللفظ ظاهر و من امثلتها ركض الدابة الارض بيدها عند مشاهدة الشعير و دلالة اخذ المستمع للنغمات الطبية في الرقص على وزانها على تأثير تلك النغمات في نفس ذلك المرتقص و على ان طبعه يقتضى ان يتحرك تلك لحركات اذا تأثر من طبب الاحوال و ملائم الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم و حاجبه عنداله. (شيخ عبدالرحم)

(10) قوله كدلالة لفظ ديزالمسموع من وراء الجدار: انما اختار لفظاً مهملاً و ان كان دلالة اللفظ الموضوع على وجود اللافظ ايضاً دلالة عقلية و لذا عبرالجمهور باللفظ مطلقاً، لثلايتو هم المبتدى فى بادى الرأى ان هذه الدلالة انما هى بالوضع لابالعقل و ان كان هذا التوهم منه باطلا فان دلالته بالوضع إنما هى دلالته على ما وضع له لا على وجود اللافظ.

و قبل: لانه لو كان موضوعاً لكان لللفظ دلالتان: وضعية و عقلية فلايظهر ما قصد بالنمثيل كمال الظهور.

و اما تقييده بكونه مسموعاً من وراء الجدار (الجدر بفتح الجيم وسكون الدال و الجدار: الحائط، جمع الجدار: المجدّر بضم الجيم و الدال و جمع الجدر: مجدران بضم الجيم و سكون الدال) مع ان تلك الدلالة متحققة في المسموع من المشاهد ايضاً، فقيل: ليظهر دلالة اللفظ فان وجود اللافظ المشاهد يعلم بالحس ايضاً و دلالة اللفظ في جنبه بمنزلة العدم بخلاف المسموع من وراء الجدار، و لعل هذا مراد المحقق الشريف في حاشيتي شرح المطالع و شرح الرسالة حيث قال في الاولى: و التقييد بذلك اشارة الى ان

في الدلالات _______ في الدلالات _______ 191

اللافظ اذا كان مشاهداً كان وجوده معلوماً بحس البصر لا بدلالة اللفظ، وفي الثانية: انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه عقلاً وان المسموع من وراء الجدار فلايعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلاً فان الظاهر انه اراد بقوله فيها لابدلالة اللفظ عليه، انه لابدلالة اللفظ عليه عقلاً خاصة، بل بها مع الحس كها يدل عليه قوله في الثانية اولاليظهر دلالة اللفظ وقوله اخيراً و اما المسموع النح، فانه يدل بالمفهوم على ان المسموع من المشاهد يعلم بالحس و بدلالة اللفظ عليه عقلا لا بالاخيرة وحدها كما في المسموع من وراء الجدار. (ميرزاعمدعلي)

(١٤)هذه الاقسام حاصلة من ضرب الاثنين اعنى: الدلالة اللفظية وغير اللفظية في الثلاثة اعنى: الوضعية والطبعية والعقلية. ثم هذا الانحصار بالاستقراء لابالحصر العقل الدائر بين النفى والاثبات، لان الدلالة اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع لايلزم ان يكون بحسب العقل قطعاً، لكنا اذا استقرئنا فلم نجدالاهذه الاقسام الستة واما انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة فعقلي دائر بين النفى والاثبات.(عبدالرحم)

(١٧) بخلاف الدلالة الطبعية و العقلية فانها غير منضبطة لاختلافها باختلاف الطبع والافهام والاوقات و الحالات.(محمدعلي)

 (١٨) قوله وهي تنقسم: لم يعرف الدلالة اللفظية الوضعية في مقام التقسيم كها عرفها القطب و غيره من المحققين، اكتفاء على ما علم من تعريف مطلق الدلالة و تقسيمها.

قال القطب: هي يعنى: الدلالة الوضعية اللفظية، كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم معناه للعلم بوضعه واحترز بالقيد الاخير عن الدلالة اللفظية الطبعية اذلا وضع فيها اصلاً فلا يكون فهم المعنى من اللفظ ح لاجل العلم به بل لتأدى الطبع اليه عند التلفظ به و عن الدلالة اللفظية المقلية لتحققها حيث لا وضع و لعدم توقفها بالعلم بالوضع لان دلالة اللفظ الموضوع المسموع من وراء الجدار لايتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم و الجاهل فيه و انحاقال: «متى اطلق بالايجاب الكلى»، لان الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية و اما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة، فاصحاب هذا الفن لايحكون بان ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف ارباب العربية و الاصول فان نظر هم الله مجرد تفاهم العرف و اهل اللسان و لذا عبروا في الالتزام باللزوم العرفي ايضاً كما سيجيء انشاءالله نظاء العلاء المعرف و اهل اللسان و لذا عبروا في الالتزام باللزوم العرفي ايضاً كما سيجيء انشاءالله نظاء العلاء المعرف و اهل اللسان و لذا عبروا في الالتزام باللزوم العرفي ايضاً كما سيجيء انشاءاله نظاء العلاء المعرف و اهل اللسان و لذا عبروا في الالتزام باللزوم العرفي العرف و اهل اللسان و لذا عبروا في الالتزام باللزوم العرفي العرف العرف العرف الله المناء اللفظ المعرف و اهل اللسان و لذا عبروا في الالتزام باللزوم العرف العرف العرف الله اللهاء الله اللهاء الهاء اللهاء الهاء اللهاء الهاء النابع العرب اللهاء الهاء اللهاء الهاء العرب اللهاء الهاء الهاء الهاء الهاء اللهاء الماء الهاء اللهاء الهاء الهاء الهاء الهاء العرب الهاء الهاء العرب الهاء الهاء الهاء الهاء الهاء العرب الهاء ال

و انما قال: للعلم بوضعه، اى: بوضع ذلكاللفظ و لم يقل بوضعه له اى: لمعناه ،

لئلا يختص بالدلالة المطابقية فافهم . (عبدالرحيم)

(١٩) كدلالة لفظ الانسان على الحيوان التاطق، وإنها إلى بقوله: «تمام»، لئلا يتو هم ان هذا شامل على الدلالة التضمنية، فإن الجزء لكونه داخلاً في مدلول اللفظ رعا يتوهم صدق الموضوع له عليه. (محمدعلي)

(٢٠) كدلالة الانسان على الحيوان وحده اوعلى الناطق وحده.

(٢١)قوله او على ما هو خارج عنه لازم له: كدلالة الانسان على الضحك مثلاً، وانما سمى

الاولى بالمطابقة، لتطابق اللفظ و المعنى، و الثانية بالتضمن، لكون الجزء المدلول عليه في ضمن المعنى الموضوع له، والثالثة بالالتزام، لكون الحارج المدلول عليه باللفظ لازماً للموضوع له فسمى المسبب باسم السبب في جيمها. واتمااختير لفظ الالتزام في الثالثة على اللزوم، لان فيه اعمالاً و اللزوم المعتبر فيه اقوى مراتب اللزوم كما سبأتي اليه الاشارة فكان اولى بها.

ولا يخني انه كان عليه ان يقيد كلاً من هذه التعريفات بقولنا: من حيث هو كذلك ، بان يقول: المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له، و التضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء، والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم، لئلا ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض، فانه اذا كان اللَّفظ مشتركاً بن الجزء و الكل و اطلق على الكل و اعتبر دلالته على الجزء بالتضمن لصدق عليها بهذا الاعتبار ايضاً دلالة اللفظ على تمام الموضوع له مع كونها دلالة تضمن لا مطابقة او اطلق على الجزء لكونه موضوعاً له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع كونها مطابقة لا تضمناً وكذا اذا كان مشتركاً بن الملزوم و اللازم و اطلق على الملزوم و اعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها بهذا الاعتبار انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له مع انها ليست بمطابقة بل التزام او اطلق على اللازم لكونه موضوعاً له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الحارج اللازم مع انها ليست بالتزام بل مطابقة و هكذا اذا كان مشتركاً بين كل واحد من اللازم و الملزوم و المجموع معاً و اطلق على المجموع واعتبر دلالته على اللازم من حيث انه جزء الموضوع له يصدق عليها انها ـ دلالة اللفظ على الحارج اللازم مع انها تضمن لا التزام او اطلق على الملزوم و اعتبر دلالته على اللازم من حيث انه خارج لازم يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها التزام لا تضمن، لكنه لمآلم يكن بصدد التعريف بل قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف ترك بعض القيود مع ان شهرته كاف عن مؤتة ذكره و عادتهم الاكتفاء بقيد الحيثية في التعاريف. وفي هذا المقام ابحاث لاتناسب بذلك المختصر فمن شاء فليطلب من مطولات القوم و قد كفانا بعض المحققين من الشراح و المحشين مؤتة ذكر بعضها شكرالله سعيهم. (محمدعلي)

(٢٢) قوله في الدلالة الالتزامية: لما كان الالتزام عبارة عن دلالة اللفظ على الحارج ولاريب في ان اللفظ لايدل على كل امر خارج و الالزم ان يدل لفظ واحد على معان غير متناهية لعدم التفاوت بينها فلا بدّ لها من شرط آخر بخلاف المطابقة و التضمن لظهور انه يكفي فيها العلم بالوضع من غير اشتراط بشيء آخر اما الاولى فظاهر و اما الثانية فكذلك ايضاً فان فهم الجزء لازم لفهم الكل وهكذا اذا كان اللفظ موضوعاً لمان متعددة بوضع عليحدة او اذا كان للموضوع له الواحد اجزاء متعددة فانه يفهم منه اللمل بالوضع عنداطلاقه جميع هذه المهاني او تلك الاجزاء فيكون دالاً على كل واحد من هذه المهاني او مطابقة وعلى كل واحد من تلك الاجزاء تضمناً و ان لم يعلم ان مراد المتكلم ماذا من بين هذه المهاني او ان لا الاجزاء، فان الدلالة ليست بموقوفة على الارادة لظهور ان المهاني أنما تفهم من الالفاظ عندالاطلاق و ان لم تكن مرادة للمتكلم وليس لنا لفظ واحد موضوع لكل واحد من معان غير متناهية اوضاع غير متناهية ولا لفظ واحد موضوع لمني مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ على الامور الغير المتناهية ولا لفظ واحد موضوع لمني مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ على الامور الغير المتناهية دلالة مطابقية اوتضمنية فيلزم اشتراط امر آخر لتحقق الدلالة فيها كما في الالتزام. (محمدعلي)

في الدلالات ________ ع

(٣٣) قوله ولابد من اللزوم عقلاً: بان يمتنع عقلاً تصور اللزوم بدون تصور اللازم كيا بين العمى والبصر فان العمى موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فان اسناده الى البصر شايع بدون قرينة جازية. قال الله تعالى: «فانها لا تعمى الابصار و لكن تعمى القلوب التى فى الصدور»، (سورة الحج الايه ٤٤) و قال تعالى: «عميت ابصارهم» الى غير ذلك من النظائر الشايعة والاصل الحقيقة على ان المنال غيررضى. (جلال الدين)

(۲۴) قوله سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلا: هذا هو الظاهر من كلام المصنف هنا وصريحه في سائر مصنفاته، فيكون اشارة الى ان المعتبر في الالتزام هو اللزوم بالمعني الاعم الشامل للعقلي والعرفي و احتمل بعض المحقتين من شراح المتن ان يكون اشعاراً الى ان اللزوم المعتبر في الالتزام بما اختلف فيه، فقيل: ان المراد اللزوم العقل فقط و قيل: اللزوم الذهبي فقط فقوله: «لابد من اللزوم عقلاً» اشارة الى المذهب الاول وقوله: «او عرفاً» اشارة الى المذهب الثاني، فكانه قال: «لابد من اللزوم عقلاً كها ذهب اليه آخرون» قال: و على هذا لايكون العبارة دالة على ماهو المختار عدد. (محمدعل)

(۲۵)قوله «كالبصر بالنسبة الى العمى»: لايقال: البصر جزء مفهوم العمى فلا تكون دلالته عليه بالالتزام بل بالتضمن.

لانانقول: العمى عدم البصر اعنى: العدم المضاف الى البصر، لاالعدم والبصر، والمضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجاً عنه وان كان مفهوم العمى هوالعدم المضاف الى البصر، كانت الاضافة الى البصر داخلة فى مفهومه والمضاف اليه خارجاً عنه فتعقل العدم من حيث انه مضاف الى البصر، لايكون بدون تعقل البصر و ان كان البصر خارجاً عن مفهومه. ثم انه اذا كان مفهومه عدم البصر، اى: العدم المقيد بالبصر، فلا يصح اسناده اليه وقد قال الله تعالى: «فانها لا تعمى الابصار و لكن تعمى القلوب التى فى الصدور» وقال ايضاً: «عميت ابصارهم» بدون قرينة حالة على ان المراد بالعمى هو العدم المطلق، هكذا قبل. وفيه انه يدل على ان التقييد بالبصر ايضاً خارج عن مفهوم العمى لانه لوكان داخلاً فيه لم يصح اسناده الى البصر بدون قرينة فلزم ان يكون العمى عبارة عن مطلق العدم وهو باطل على ان هينا قرينة وهى نفس اسناده الى البصر. (عبدالرحم)

(۲۶) (قال الشيخ محمدعلى(ره) بعدالجواب عن التوهم المزبور): والعجب من بعض المحققين من المحشين انه ذكر هذا الجواب فى رد ذلك التوهم و مع هذا ذكر ان استعمال الدعاء فى الرحة من قبيل اطلاق الكل على الجزء مع ان الدعاء ايضاً طلب الرحة لا الطلب والرحة وقد سبق فى الديباجة فافهم.

(٢٧) قوله اذ لاشك ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى و لازمه فرع الدلالة على المسمى: و ذلك لان الدلالة التضمنية هي الدلالة على خارج المسمى لان الدلالة التضمنية هي الدلالة على خارج المسمى ولاارتياب في ان الدلالة على جزء المسمى من حيث انه جزء لايتحقق بدون الدلالة على المسمى و كذلك الدلالة على المسمى من حيث انه خارج، لايتحقق بدون الدلالة عليه.

قال بعض اهل الصنعة في بيان استلزام التضمن والالتزام المطابقة: ان التضمن والالتزام يستلزمان الوضع، والوضع يستلزم المطابقة، والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة. وقال بعضهم: ان التضمن ١٩٤ _____ حواشي الحاشية

والالتزام تابعان للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لايوجد بدون المتبوع فهم الايوجدان بدونها.

و فيه قصوراذ لوكان تابعاً للزم ان لا يوجد المطابقة ايضاً بدونها، اذ كيا ان التابع لايوجد بدون التابع كذلك المتبوع كذلك المتبوع من حيث انه كذلك الايوجد بدون التابع مع انه لوكان المراد بالتابعية هو التأخر في الوجود، لكان الامر بالعكس اذالمطابقة تابعة للتضمن وان فهم الجزء متقدم على فهم الكل وفهم بعض اللوازم كالاعلام والملكات متقدم على فهم الملزومات فان فهم الملكة متقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها لكن الظاهر ان مرادهم من التابعية هي التابعية بحسب القصد ضرورة ان المقصد الاصلى من وضع اللفظ للمعنى دلالته عليه واما على جزئه او لازمه فقصودة بالتبعية لا بالتابعية بمعنى التأخر و المسبوقية الا انه يتجه عليه ح ان التابع في القصدرها يوجد بدون المتبوع كها نشاهد فيمن قصد شيئاً فوصل الى بعض المواضع في الطريق ثم رجع قبل الوصول الى المقصود.

فان قلت: التضمن والالتزام لايستلزمان المطابقة لانها قد يوجدان كيا اذا استعمل اللفظ في جزء الموضوع له او لازمه و نصب قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له.

قلت: القرينة أنما تعنع عن ارادة الدلالة المطابقة لاعن وجودها فالدلالة المطابقة متحققة لوجود العلم بالوضع لكنها ليست بمرادة فافهم.

فان قلت: المشهور بين الجمهور من النحاة أن أجزاء الفعل ثلاث: الحدث والنسبة ألى فاعلها والزمان، فلواطلق الفعل بدون ذكر الفاعل فلا شبهة في أن الحدث يفهم منه للعلم بالوضع و هل يفهم النسبة ألى الفاعل أولا؟ لاسبيل ألى الاول لان فهم النسبة لايكون الا بعد فهم المنتسبين فاذالم يكن الفاعل مذكوراً لم يكن مفهوماً و أذا لم يكن مفهوماً لم تكن النسبة مفهومة فتعين الثاني، فيلزم وجود الله التضيفية بدون المطابقة.

قلت: اولاً: ان هنا مطابقة تقديرية بمعنى انه لو ذكر الفاعل كانت المطابقة متحققة.

وثانياً: انا لانسلم ان الحدث في الصورة المذكورة يكون مفهوماً لان الفهم موقوف على الاطلاق الصحيح المعتبر في محاورات البلغاء و ما فرضتم ليس من هذا الباب.

وثالثاً: ان الفعل موضوع للحدث المقيد بالزمان والنسبة ليست داخلة فى معناه فتامل جداً.(عبدالرحيم)

(٢٨) اعلم: أنّه اختلف كلماتهم في تفسير الدلالات، فالمشهور عندالجمهور مااشار اليه الحشى (ره) من ان الطابقة دلالة اللفظ على تمام معناه الحقيق مطلقا سواء كان مراداً منه ام لا والتضمينة دلالته على جزئه مطلقاً ايضاً والالتزامية دلالته على لازمه مطلقاً ايضاً و ذهب بعضهم الى ان المطابقة دلالته على تمام ما وضع له حقيقة او حكماً و التضمينية دلالته على جزئه والالتزامية دلالته على لازمه بشرط ان يكون استعماله فيا وضع له في الثلاثة و يكون هو مراداً منه بالاصالة و ان قصد الجزء او اللازم بالتبع وعلى هذا اذا استعمل اللفظ في الجزء اوالحلارج اللازم و يراد هو من اللفظ بالاصالة فلا تسمى هذه بالتضمن اوالالتزام بل بالمطابقة بخلافه على ما ذكره الحشي من مذهب الجمهور فان الاولى داخلة تحت التضمن والثانية تحت الالتزام كيا هوظاهر. اذا تمهد هذا فنقول:

كون المطابقة لازمة للتضمن والالتزام على ما ذكره البعض من تفسير هما ظاهر، فانه لابد ان

في الدلالات _______ 190

يستعمل اللفظ اولاً فى الكل او الملزوم فيفهم منه الجزء او اللازم بالتبع و اما على مذهب الجمهور ففيه خفاء لانه اذا استعمل اللفظ فى الجزء او اللازم بسبب الاشتهار او القرائن الصارفة يصدق عليه على مذهبهم تعريف التضمن او الالتزام و ليس هناك دلالة مطابقة اصلاً والمصنف لما اختار هذا المذهب تصدى الى الجواب بقوله: «ولوتقديراً» على ما فسره المحشى فلا تغفل و هيهنا كلام لايسعها المقام. (محمدعلى)

(۲۹)مثال الاول الانسان اذا اشتهر فى الحيوان فقط او الناطق فقط، و مثال الثانى هو ايضاً اذا اشتهر فى الضحك مثلاً.(محمدعلم)

(٣٠) قوله ولاعكس — اى ولا تلزم الدلالة التضمنية والالتزامية دلالة المطابقة فان المهنى و ان كان ذا اجزاء او ذا خصوصية بخارج عنه فكثيراً ما يطلق اللفظ الموضوع له ولا يستفاد منه الاجملة الموضوع له من غير تشخيص اجزائه ولو ازمه. وقد يكون المنى الموضوع له اللفظ امراً بسيطاً لاجزء له ولا خصوصية لهبخارج عنه، فهنا تنعدم الدلالتان التضمنية والالتزامية وحتى تقديراً (التقريب ص٢٠)

(٣١) اي: لاعقلاً ولاعرفاً. (محمدعلي)

(٣٣) قوله «فيتحقق ح المطابقة بدون التضمن»: اما تحققها بدون التضمن، فلانه اذا لم يكن للمعنى جزء لا يتحقق الدلالة على الجزء حتى يتحقق التضمن، واما تحققها بدون الالتزام، فلانه اذا لم يكن للمعنى لازم عقلى او عرفى اذا دل عليه اللفظ يكون دالاً بالالتزام لا يتحقق الالتزام ايضاً و لا يحنى ان غاية ما يفيده هذا الدليل عدم العلم بالاستلزام و هو ليس بمطلوب بل المطلوب العلم بعدم الاستلزام وهو لا ينده فان الجواز لا يستلزم الوقوع.

و منهم من اخذ ذلك بالنسبة الى الالتزام مذهباً و استدل على عدم استلزامها التضمن بمثل الوحدة و النقطة لوجود المطابقة فيها بدون التضمن لانتفاء الجزء قطعاً.

و قد يستدل على عدم الاستلزام بطريق القطع والعلم بانه لوتحقق الاستلزام لكان كلما تعقلنا شيئًا تعقلنا معه شيئًا آخر لكنا نعلم بالضرورة انا نتعقل كثيرًا من الاشياء مع الذهول عن سايراغياره.

قال المحقق الشريف: الله صح ذلك الادعاء فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام والافلا.

وربما يستدل على عدم استلزامها الالتزام خاصة بانه لواستلزمته للزم ادراك امورغيرمتناهية دفعة واحدة واللازم باطل فالملزوم مثله، بيان الملازمة: انه اذا كان لكل شيء لازم يمتنع تصوره بدونه كها هو المدعى، وجب ان يتصور ذلك اللازم عند تصوره و ذلك اللازم شيء و المفروض ان له ايضاً لازماً يمتنع تصوره بدون تصوره فيجب ان يتصور ذلك اللازم إيضاً وهكذا الى ما لانهاية له. واستضعفه شارح المطالع وتبعه الحقق الشريف لجواز الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته بحرتبة او بمراتب اذلا امتناع في تحق الملازمة الذهنية من الطرفين كها في المتضايفين مثل الابوة و البنوة و ذلك لان التلازم من الطرفين لايستلزم توقف كل واحد منها على الاخر حتى يكون دوراً عالاً.

قال المحقق الشريف: لايقال: ان لم ينته سقط المنع و ان انتهى كان الانتهاء مفهوماً و هو شىء فلايدً له من لازم.

لانانقول: ليس يلزم من ثبوت الانتهاء تصوره حتى يلزم منه تصور لازم له. قال بعض المحققين من

197 ______حواشي الحاسبة

شراح المتن: ويمكن تقرير الاستدلال على وجه يسقط عنه ذلك، بيانه: انا اذا تعقلنا ماهيته فان لم يكن لها لازم ذهنى، حصل المطلوب وان وجد لها لازم ذهنى ننقل الكلام الى مجموع الملزوم و اللازم فنقول: ان هذا المجموع ايضاً ماهية فان وجد له لازم آخر، ننقل الكلام الى مجموع اللازمين و نسوق النم و ان لم يوجد له لازم آخر حصل المطلوب انتهى.

واقول: لايخق ما فيه، لظهور انه لايلزم من تصور الملزوم واللازم تصور مجموعهها حتى يلزم من تصوره تصور لازم له آخر و هكذا فافهم.

و ذهب الامام الى ان المطابقة بلزمها الالتزام مستدلا بان لكل ماهية لازماً بيّناً واقله انهاليست غيرها والدال على الملزوم دال على لازمه البّن بالالتزام.

واجيب: بانه ان اراد باللازم البيّن، البيّن بالمعنى الاخص وهو مايلزم تصوره من تصور الملزوم، فلانسلم الكلية، لاناكثيراً مانتصور ماهيات ولايخطر ببالنا غيرها فضلاً عن انها ليست غيرهاوان اراد به البين بالمعنى الاعم و هو مايلزم من تصوره و تصور الملزوم و النسبة بينهما الجزم باللزوم، فسلم لكنه لايجدى، لان المعتبر كما سبق في الدلالة الالتزامية هو اللازم البين بالمعنى الاخص لاغير.

فان قبل: اذا حصل لنا شعور بماهية فلابد ان نميزها عن غيرها والا فلا شعور بها ضرورة ان المشعور به موجود فى الذهن و كل ماهوموجود فى الذهن مميز عن غيره و ح فلابد من ان نتصور الغير لاستلزام التميز تصور الغير.

قلنا: نمنع الملازمة، لجواز ان يكون الشيء مشعوراً به لنا من غير ان نتصور انه مميز عن الغير والا لاستلزم كل تصور تصديقاً وهو باطل قطعاً.نعم هو يستلزم ان يكون متميزاً عن غيره في نفسه و اين هذا منه؟.(مير زامحمدعلى ره)

(٣٣) قوله ولوكان له معنى مركب: هذا شروع لبيان النسبة بين الدلالة الالتزامية و التضمنية بعد مابين النسبة بين الدلالة المطابقية و بين كل واحدة منها ولم يتوجه المصنف الى هذا لكونه معلوماً من قوله: «ولاعكس» بالمقايسة كما لا يخفى على من له تأمل صادق و نظر دقيق.

ثم حاصل ذلكالفرق: ان التضمن لايستلزم الالتزام و بالعكس .

اما الاول: فلجواز ان يكون للَّلفظ معنى مركب لا لازم له فحيننلْذ يتحقق التضمن بدون الالتزام كها و ظاهر.

و اما الثانى: فلجواز ان يكون له معنى بسيط و له لازم ذهنى يلزم تصوره من تصوره كالشمس فانه موضوع للجرم، و الضوء لازم له فحينلذ يتحقق الالتزام بدون التضمن هذا.

و ذهب بعضهم الى ان التضمن مستلزم للالتزام مستدلاً بان اللفظ اذا اطلق على المعنى المركب يفهم منه المعنى المطابق و هوالكل من حيث هو كل و التضمنى و هوالجزء من حيث هو جزء واذا فها من هذه الحيثية يفهم التركيب بالضرورة و هو امر خارج عن الموضوع له لازم له فتحقق ان التضمن يستلزم الالتزام.

واجيب: بان هذا مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض فان المنفهم هو ما صدق عليه الكل والجزء لا الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء ضرورة أنا رعا نتصور المركب مع الذهول عن

في الدلالات ______ ۱۸۷

هذا و معلوم ان المستلزم لفهم التركيب هوالثانى لاالاول لانه لايستلزم فهم الكلية و الجزئية فضلاً عن فهم التركيب.

ثم لايخفى ما فى هذا الاستدلال من الاستدراك لان الكلية والجزئية لوسلم لزومهما لكان هذا كافياً فى بيان المطلوب من غير احتياج الى تكلف دعوى استلزامهما التركيب لانها ايضاً امران خارجان فتأمل.(ميرزاعمدعل)

(٣٤) اي: لامن طرف التضمن ولامن طرف الالتزام.

فان قلت: لم لم يتعرض المصنف لحالهما في الاستلزام وعدمه؟

قلت: لظهور العلم بها مما ذكره، فانه كها يجوز ان يكون بسيطاً لا لازم له، كذلك يجوز ان يكون مركباً و ان يكون بسيطاً له لازم، كها ذكره المحشى فكان المصنف احال حالها الى فهم المتعلم.(عبدالرحم)

(٣٥) أنما لم يقل: «واللفظ» كها عبر به البعض، لئلاينتقض حدالمفرد المشاراليه بقوله: «والافمفرد» بالالفاظ المهملة المستعملة من المشاهد الحاضر على وجه لايفهم منها معنى اصلاً و بالالفاظ الدالة على معانيها بحسب الطبع اوالنقل فانها لا تسمى فى الاصطلاح الفاظأ مفردة. (محمدعل)

(٣٤) إنما فسر بذلك ،دفعاً لما ربما يتوهم من ان قسمة الموضوع مطلقاً الى المركب و الفرد غير جايز لان الدوال الاربع وهو قسم من الموضوع لايتصف بالافراد والتركيب اصلاً يعنى انه لم يجمل مطلق الموضوع مقسماً للمركب والمفرد حتى يرد ما ذكر بل نوعاً خاصاً منه وهواللفظ الموضوع و ذلك بقرينة انه افرد البحث اولاً عن احوال اللفظ الموضوع حيث قال: «دلالة اللفظ»، ولوسلم فاللفظ اذا اطلق يتبادر منه الفرد الاكمل.

ثم المراد من الموضوع، الموضوع لمعنى، لعين ما ذكر فلابرد ايضاً ان اللفظ الموضوع لغرض التركيب لايتصف بهما قط فكيف يصح قسمته مطلقا اليهما؟.(محمدعل)

(٣٧) قوله ان اريد بجزء منه الدلالة على جزء معناه: يعنى بالدلالة: دلالة المطابقيّة كها قيد بذلك الكاتبى و غيره لاالتضمنى والالتزامى خاصة ولا مجموع الثلاث و لا المطلق الشامل للثلاث، اما الاولان فظاهر و اما الثالث فقيل: لان المعتبر فى تركيب اللفظ و افراده دلالة جزئه على جزء معناه المطابق و عدم دلالته عليه خاصة لا دلالة جزئه على جزء معناه المطابق او التضمنى اوالالتزامى وعدم دلالته عليه والانزم ان يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين بازاء معنين بسيطين او بازاء معنى مركب له لازم ذهنى بسيط مركباً و مفرداً معاً فان جزئه يدل على جزء معناه التضمنى اوالالتزامى اذالفروض ان كل واحد منها بسيط لاجزء له و لا شك ان الدلالة على شىء فرع لوجود ذلك الشىء.

واعترض عليه شارح الرسالة: بان غاية ذلك ان يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق مركباً و بالقياس الى التضمنى اوالالتزامى مفرداً ولابأس بذلك كها ان اللفظ باعتبار معنيين مطابقيين يتصف بالافراد و التركيب كـ «عبدالله» باعتبار معناه العلمى والاضافى وكـ «الحيوان الناطق» باعتبار معناه العلمي والوصني فاذا جاز ذلك باعتبار معنين مطابقين فا ظنك بالمعنى المطابق و التضمني اوالالتزامي؟ ١٩٨ _____ حواشي الحاشية

قال: و الاولى ان يقال: ان تحقق التركيب بالنسبة الى المعنى التضمنى اوالالتزامى لما كان مستلزماً لتحقه بالنسبة الى المعنى المطابق.

اماالاول: فلضرورة ان المعنى التضمني هو جزء المعنى المطابق فمتى دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني، دل على جزء المعنى المطابق فان جزء الجزء جزء.

و اما الثانى: فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى بالالتزام، دل على جزء المعنى الطابق ضرورة استحالة تحقق الالتزام بدون المطابقة على مامر. وتحققه بالنسبة الى المعنى المطابق غير مستلزم لتحققه بالنسبة الى المعنى التضمنى او الالتزامى لجواز أن يكون المعنى المطابق مركباً من جزئين بسيطن و له لازم بسيط كانت الدلالة المطابقية اولى بالاعتبار في مقام القسمة.

لايقال: ان هذا معارض بتحقق الافراد فان تحققه بالنسبة الى المعنى المطابق مستلزم له بالنسبة الى التضمني والالتزامي وتحققه بالنسبة الى التضمني اوالالتزامي غير مستلزم له بالنسبة الى المطابق.

لانانقول: لما كان مفهوم التركيب وجودياً و مفهوم المفرد عدمياً والملحوظ في تلك القسمة انما هو المنفهوم سدكها سيأتى في آخر الحاشية كان ملاحظة شأن التركيب فيها اولى لكون الوجود في التصور سابقاً على العدم، قال: و هذا الوجه يفيد اولوية اعتبار المطابقة و الوجه الاول ان تم افاد وجوب اعتبارها انتهى مبيناً.

و قد يعتذر عن الاعتراض: بابداء الفرق بين المقامين فان التركيب والافراد في المقيس عليه بحسب وضمين متعددين ودلالتين مختلفتين بخلافها في المقيس فانها وان كانا باعتبار دلالتين مختلفتين لكن بحسب وضع واحد و حالة واحدة ولاشك ان التباس الاقسام هنا ليس على حده هناك فلايلزم من الجواز، الجواز،

ثم المراد من الارادة هو الارادة الصحيحة الجارية على قانون الوضع واللغة، فزيد مثلاً اذا اريد بجزء منه الدلالة على جزء معناه لايكون مركباً و كذا نحو عبدالله والحيوان الناطق علمين اذا اريد بجزء منها الدلالة على جزء المعنى فلا تغفل.

واعلم: ان هيهنا اعتراضاً مشهوراً لابدع في ان نشير اليه مع الجواب، فنقول: اما الاعتراض فهو ان تعريف المركب غير مانع من دخول الاغبار فيه لظهور صدقه على الافعال كلها مع ان شيئاً منها لايسمى مركباً و ذلك لان الجزء المادى فيها اعنى: الحروف المجردة من الحركات و السكنات المخصوصة يدل على الحدث و الجزء الصورى اعنى: الهيئة المخصوصة الحاصلة من الحركات والسكنات المخصوصة و تقديم بعض الحروف على بعض و تأخيره عنه يدل على الزمان فيصدق عليها انها اريد دلالة جزء منها على جزء معانها.

و اما الجواب: فالمذكور فى كتب القوم: انا لانعنى بالجزء فى التعريف مطلق الجزء بل الجزء المسعوع المرتب فى السمع ولا شك ان الفعل ليس له جزء بهذا المعنى يدل على جزء معناه ضرورة ان الهيئة المخصوصة ليست مسموعة ولامرتبة فى السمع فلابدخل فى التعريف.

فان قبل: هذا يقتضى ان لايكون كلمة أضرب و كلمة ضرب فى زيد ضرب وامثالها مركبة، لانها ليست لها اجزاء متعددة بهذه الصفة فان احد جزئها و هوالفاعل ليس بمسموع ولامرتب فى السمم والحال في الدلالات _______ في الدلالات

انها مركبة.

قلنا: انهم ارادوا بالمسموع اعم من ان يكون تحقيقاً كها فى رامى الحجارة او تقديراً كما فى نحو اضرب فان الفاعل فيه وان لم يكن مسموعاً مرتباً فى السمع حقيقة لكنه كذلك تقديراً.

او نقول: ان المراد من المسموع، المسموع الشآتى اى: ما يصلح ان يكون مسموعاً و مرتباً فى السمع و ان لم يكن كذلكبالفعل ولاشك ان كلمة «انت» فى اضرب و كلمة «هو» فى ضرب فى نحو زيد ضرب و نظائر هما جزء مسموع باحد هذين المعنين، هذا.

ولايخني ما فى هذا الجواب من التهافت، فانه اذا سلم كون الهيئة جزء من الفعل الذى هوقسم من السائط لايكن ان يقال: انها ليست بمسموعة والا لوجب ان لايعد الفعل من قبيل الالفاظ والاصوات، ضرورة انها لا تكون لفظا و ما لايكون جزئه لفظاً لايكون كله لفظاً لاستلزام انتفاء الجزء انتفاء الكل.

فالاولى فى الجواب: ان يمنع كون الهيئة جزء من الفعل و السند ما اشير اليه فحينئذ لايرد ايضاً ما يتوهم من انا لو سلمنا ان المراد من الجزء الجزء المسموع المرتب فى السمع وان الهيئة الصورية ليست بذلك الصفة، نقول ايضاً: ان الجزء المادى من الفعل يدل على جزء المعنى يقيناً فيصدق تعريف المركب على الفعل بهذه الحيثية كماهو ظاهر و ذلك لانه بعد ما ثبت ان الهيئة ليست بجزء من الفعل فلا يكون للفظ الفعل جزء حتى يدل على جزء معناه او لايدل فتأمل فان هذا المقام يستصعبه اقوام.

ثم لايخنى: أن جيع ما ذكر الى هنا مبنى على القول بان معانى الافعال مركبة من الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين أو فاعل ما على خلاف فى ذلك و أما على القول بأنها هى الهيئات البسيطة المتزعة عن هذه الثلاثة لاالمجموع المركب منها كما هو الحق، فنقول:

انا لانسلم ان الهيئة تذل على الزمان والمادة على الحدث حتى يرد ما ذكر ويحتاج فى التفصى عنه الى ماسطر بل نقول:

المجموع المركب من المادة و الصورة يدل على الهيئة البسيطة المنتزعة عن الامور المذكورة الثلاثة، فلا محدور حتى يتفصى عنه وليكن هذا على ذكر منك و سيأتى لهذا زيادة تحقيق انشاءالله تعالى.

ثم انما قدم المركب على المفرد والحال ان المفرد مقدم بالطبع عليه وقد تقدم ان ماهومقدم بالطبع يقدم في الوضع ايضاً، ليوافق الوضع الطبع.

لان التقابل بينها تقابل العدم والملكة ولا تعرف الاعدام الابعد معرفة ملكاتها، و ايضاً فان مفهوم المركب وجودى و مفهوم المفرد عدمى والوجود اشرف من العدم فهو بهذا الاعتبار مقدم عليه و ان كان مؤخراً عنه من حيث الطبع ولما كان القسمة هنا بالنظر الى المفهوم اعتبر فى الوضع حاله فقدم ما مفهومه وحودى على الذى مفهومه عدمى (ميرزامحمدعلى)

(٣٨) المراد من الجزء، هوالجزء المسموع المرتب فى السمع سواء كان تحقيقاً او تقديراً فيندفع ما قبل: من ان ما ذكرتموه فى تعريف المركب يقتضى ان يكون الافعال مركبة فان الجزء المادى فيها يدل على الحدث و الجزء الصورى اعنى: الهيئة الحاصلة من الحركات و السكنات وتقديم بعض الحروف و تأخير ها يدل على الزمان فيصدق عليها ان جزء لفظها يدل على جزء معناها دلالة مقصودة فيلزم ان يكون

i...(4)

مركبة مع انها ليست بالا تفاق.

و وجه النفع: ان الهيئة ليست مسموعة ولامرتبة، و يندفع ايضاً مايتوهم من ان صيغ الامر لا تكونَ مركبة فان الجزء في كلمة اضرب مسموع تقديراً فانها في قوة اضرب انت.

ولقائل ان يقول: ان الهيئة ليست جزء من الفمل، لان الهيئة بالمعنى المشهور لا تكون لفظاً فلوفرض انها جزء من الفعل لزم ان لايكون الفعل لفظاً لان المركب من اللفظ وغيره لايكون لفظاً و اذا لم يكن الفعل لفظاً يلزم امتناع البحث من الافعال في علمي النحو و الصرف و امتناع تقسيم الكلمة الى الفعل و غيره كها لايخفي لذى الانصاف فتأمل جداً.

ثم بق الاشكال في نحو «يفعل» و «فاعل» فان حروف المضارع تدل على الغيبة و التكلم والخطاب و الف المفاعلة تدل على مشاركة الاثنين مع انها مسموعة ومرتبة في السمع ولااشكال في مثل المعرف باللام و اللفظ المعروض لتاء التأثيث او ياء النسبة فانها مركبة عندالمنطقيين اذ لم يوجد في كلامهم ما يدل على انها مفردة، وما يدل عليه عبارة بعض شرح الكافية من ان الامور المذكورة مفردات، فلمله مبنى على التسامح فانها لما كانت معربة باعراب واحد فكانها مفردات على ان عبارة النحاة لا تكون سنداً للمنطقين لامكان الخالفة بينها. (عبدالرحم)

(٣٩) قوله و الثالث ان يدل جزء لفظه على جز معناه: اعلم: ان الواقع في التعليم الاول الذي صنعه ارسطاطاليس في هذه الصنعة اولاً هو الاكتفاء على هذا القدر في تعريف المركب و لما اورد عليه بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التي يدل جزئها على معنى كـ «عبدالله» و «الحيوان الناطق» علمن فزادوا القصد لاخراج تلك الالفاظ.

وانمالم يجعلوهامركبة كمآجرت عليه كلمة النحاة،

لان نظرهم فی الالفاظ تابع للمعانی فیکون افرادها وترکیبها باعتبار وحدة المعانی و کثرتها.(عبدالرحیم)

(قال الشيخ محمدعلي):

قوله «والنّالث ان يدل جزء لفظه الغ»: اوردهنا ان اللفظ اذا كان بسيطاً باعتبار معناه التضمنى مثلاً، مركباً باعتبار معناه المطابق، يصدق عليه كل واحد من تعريق المركب و المفرد بالاعتبارين المذكورين فيلزم عدم الاطراد في واحد منها كها لايخني.

والجواب: على تقدير اخذ قيد المطابقة في التعريف كها اخذه الكاتبي وغيره ظاهر، ضرورة انه لايصدق عليه ح الاتعريف المركب و هكذا ان لم يؤخذ قيد المطابقة، اذلابدع في ان يكون اللفظ مركباً باعتبار و مفرداً باعتبار آخر كها في نحو «عبدالله» و «الحيوان الناطق» باعتبار الوضع العلمي والوضع التركيبي.

والحاصل: ان صحة الارادة في تعريف المركب وعدمه في تعريف المفرد, انما يلاحظان بالنسبة الى امر واحد, فان كان ذلكالمعني المطابق فهو مركب لاغير,او التضمني ففرد لاغمر فلا تغفل عن ذلك.

(۴٠) قوله الرابع ان يكون هذه الدلالة مرادة: فيه اشارة الى ان الدلالة اعم من الارادة، لظهور ان من كان عالماً بوضع اللفظ للمعنى و كان ذلك المعنى حاضراً عنده، كلما تصور اللفظ يتصور معناه ابضاً في الدلالات ________ في الدلالات ________

وان لم يكن مرادأ للمتكلم و لذا قالوا: ان من سمع لفظأ مشتركاً بين معان متعددة و كان عالماً بوضعه لها يتصور جمع هذه المعانى و ان لم يرد المتكلم الاواحداً منها وليس هذا الالدلالته عليها.

ومنهم من جعلها تابعة للارادة وموقوفة عليها.

قال الشيخ في الشفاء: ان اللفظ لايدل بنفسه والا لكان لكل لفظ حق من المعاني لايجاوزه بل دلالته تابعة لارادة اللافظ فاذا اريد بلفظ العين مثلاً الينبوع دل عليه و اذا اريد الدينار دل عليه ولوخلا عن الارادة لم يكن دالاً على شيء بل لايكون لفظاً عند كثير من اهل النظر فان الحرف والصوت فيا اظن لايكون بحسب التعارف عند كثير من المنطقين لفظاً ما لم يشتمل على دلالة.

وعن الحقق الطوسى (ره) انه قال فى شرح الإشارات: دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة المتلفظ فيا يتلفظ به و براد به معنى وما فهم منه ذلك المعنى يقال: انه دال على ذلك المعنى وما سوى ذلك المعنى بما لا يتعلق به ارادة المتكلم و ان كان ذلك اللفظ او جزء منه بحسب تلك اللغة او لغة اخرى او بارادة يصلح لان يدل عليه فلا يقال: انه دال عليه. والمتأخرون شددوا النكير عليهم، قال شارح المطالع: هب، ان دلالة اللفظ ليست بنفسه لكن لا يلزم منه ان تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى و كان صورة ذلك اللفظ معنوظة له فى الخيال وصورة المعنى مرتسمة فى البال فكلما تخيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان مراداً اولا و اما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمانيه يتعقلها عنداطلاقه.

نعم تعين ارادة اللافظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المدنى و دلالة اللفظ عليه بون بعيد انتهى .
والحق ان النزاع لفظى مبنى على الاختلاف في نفسير الدلالة بانها الانتقال من اللفظ الى المعنى من
حيث انه مراد او الانتقال منه اليه مطلقا فمن فسرها بالاول جعلها تابعة للارادة و من فسرها بالثانى
جعلها اعم منها . فالشيخ و من تبعه لاينكرون تصور المعانى عند تصور الالفاظ بالمعنى الذى ذكره
المتأخرون بل تصورها من حيث انها مرادة للمتكلم والمتأخرون لايدعون انها تتصور بهذه الحيثية عند تصور
الالفاظ سواء ارادها المتكلم ام لا فان كل واحد من هذين مما لاينبغى ان يصدر عن ذى مسكة ، فالنزاع
في الحقيقة في تفسير الدلالة ، هكذا ظهر، و ان شئت فوازن كلماتهم وتصفح مكتو باتهم . (ميرزا محمدعل)
(١٤) قوله «لكن هذه الدلالة غرمقصودة»:

فان قلت: المراد بالقصد فى تعريف المركب اما القصد بالفعل، او صلاحية القصد، فعلىالاول يدخل المركبات قبل استعمالها والقصد الى الدلالة الى معانيها فى تعريف الفرد و على الثانى يخرج الحيوان الناطق علماً عن حد المفرد لانه بحيث يصلح لان يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه.

قلت: المراد صلاحية دلالة الجزء الدال حين قصد بالدال الدلالة على ذلك المعنى والحيوان الناطق حين ما يقصد به الدلالة على مفهومها فهوداخل فى المفرد وكلمة «غير» بمعنى الأ ولذا انت مقصودة.(عبدالرحيم)

(۲۲)فان معناه ح الماهية الانسانية مع التشخص والماهية الانسانية مجموع مقهومي الحيوان والناطق فالحيوان الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المنى المقصود الذي هو الشخص الانساني باعتبار الوضم التركيبي كها مر لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية و هي جزء المعنى القصود و جزء الجزء جزء فيكون مفهوم الحيوان ايضاً جزء ذلكالمعنى المقصود.(عبدالرحيم)

(۴۳)اى: لايحتاج الى انضمام لفظ آخراليه فى الافادة يعنى: يكون مستقلاً بالافادة ك «زيد قائم» مثلاً بخلاف «زيد» وحده فانه يحتاج فى الافادة الى ضم شىء آخر اليه من مثل «قائم» او «قاعد» و نظائر هما وكذلك «قائم» وحده. ثم المراد من السكوت، سكوت المتكلم و يحتمل سكوت الخاطب وسكوتها و لكرا. قائل. (محمدعل)

(۴۴) قوله ان احتمل الصدق والكذب: لايقال: ان قولنا «الكل اعظم من الجزء» صادق قطعا لايحتمل الصدق وكذا نظائرهما بما يكون لايحتمل الكذب وقوله: الجزء اعظم من الكل، كاذب قطعاً لايحتمل الصدق وكذا نظائرهما بما يكون صدقه او كذبه قطعياً كقولنا «السياء فوقنا» و «الارض تحتنا» او بالعكس فيلزم عدم انعكاس التعديف.

لانانقول: المراد انه يحتملها بمجرد النظر الى مفهومه من غير ملاحظة خصوصية الخبرا والخبر، فقولنا: «السهاء فوقنا» من حيث هو هو يحتمل الصدق و الكذب وكذا قولنا: «السهاء تحتنا» يعنى: انك اذا جردت النظر عن الوقوع الخارجي او اللاوقوع ولاحظت هذا الكلام من حيث هو هو، يحتمل عندالمقل للصدق والكذب. (ميرزامحمدعلى)

(٢٥) اى: باحدهما كها يدل عليه عطف «كاذب» بـ «او» الواردة على طريقة الانفصال

الحقيق. (محمدعل) (قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمي دامت افاضاته): اي مع قطع النظر عن الاحتفافات التي توجب

الكذُّب تارة مثل: «السهاء تحتنا» والصدق اخرى مثل «السهاء فوقفا »(التقريب ص٢١)

(۴۶)اى: الصدق و الكذب، اعلم: ان الانشاء اما ان لايدل على طلب الشىء بالوضع فهو «النتبيه» كالترجى والنداء و التعجب وغير ذلك كالقسم، او يدل فاما ان يكون المقصود حصول الشىء فى المذهن من حيث هو كذلك فهو «الاستفهام» و اما ان المقصود حصول شىء فى الحارج او عدم حصوله فيه بطريق الاستعلاء فهو «امر» ان كان المطلوب الفعل و «نهى» ان كان المطلوب عدم الفعل او بطريق الحضوء فهو «التماس» او بطريق الحضوء فهو«السؤال». (عبدالرحم)

(٤٧)قوله ان كان الجزء الثانى قيداً للاول: اى اخذ قيداً و ان كان هو بنضه ليس بقيد له. والمركبات التقييدية تارة تكون بنحو الاضافة و اخرى بنحو الوصفية وثالثة بنحو التعلق.(التقريب ص٢١)

(۴۸) قوله غلام زید و ...: انما اورد ثلاثة امثلة، اشارة الى ان التركیب التقییدی كها يحصل فی ضمن الاضافة والوصف، كذلك يحصل فی ضمن القلق ایضاً فلا وجه لمایظهر من بعضهم من انه منحصر فی الاولین و من هذا ظهر ما فی بعض الحواشی من ان قوله: «قائم فی الدار» عطف علی قوله: «فاضل».(محمدعلی)

(۴۹)قوله ان لم یکن الثانی قیداً للاول: ای لم یؤخذ قیداً و ان کان صالحاً لان یکون قیداً، فان اعتباره قیداً او لیس بقید راجع الی المعتبر فیا اعتبره قیداً قبل له: «تقییدی» و ما لم یعتبره قبل له: «غیر تقییدی» ولاخصوصیة لمثال: «فی الدار» و «خسة عثیر» فی ذلك بعد ان کان المناط هو اعتبار في الدلالات _______ في الدلالات ______ في الدلالات _____

المعتبر.(التقريب ص٢١)

(٥٠) توله في الدار و خسة عشر: و انما اتى بمثالين، ليعرفك ان عدم كون الجزء الثانى قيداً للاول ابن لايكون الجزء الاول مطلقا حتى يقيده الجزء الثانى كالمثال الاول فان لفظة «في» — كماقر رفي علم موضوعة لكل واحد واحد من جزئيات الظرفية لاكلية فليس فيها اطلاق حتى يحصل فيه التقييد بسبب «الدار» و اما بان لا يحصل فيه التقييد بعد وان كان مطلقا كالمثال الاخير فان كلمة «خسة» و ان كانت مطلقة لكنها لم تتقيد بسبب تركيبها مع «عشر» كها لايخق و ان الجزء الثانى قد يكون قرينة لمجزء الاول كها في الاول وقد لايكون كها في الثانى و ان الجزء الاول قديكون حرفاً و قد يكون اسماً وانه قد يكون عاملاً في الثانى وقد لايكون و فيه ايضاً رد على من زعم ان غير التقييدى مختص المام واداة أو كلمة و اداة كها يظهر من بعض المحققين في شرح الرسالة و هو ظاهر لكن الاولى ح ان يأتي بمثال آخر مركب من كلمة واداة كه «ان قام» مثلاً لكنه تركه اعتماداً على ظهوره (عمدع)،

(٥١)و ذلك لكون معناه مستقلا في الملاحظة غير ملحوظة بالطبع. (عبدالرحيم)

(۵۲) الاولى ان يجيء بـ «احرف» لان مميز العشرة فادونها حقه ان يكون جمع قلة.

(٥٣) انما سمى الفتح فتحا، لانه يحصل بمجرد فتح الفم. (عبدالرحيم)

(۵۴) الغرض من وصف المادة لكونها موضوعة متصرف فيها، دفع البحث المشهور في هذا المقام في النزم السنة الاقوام من ان الهيئة ان كانت مستقلة في الدلالة على الزمان بحيث لايكون للمادة مدخل فيها يلزم ان تكون الهيئة في نحو «جسق» و «حجر» مما هي على هيئة نَصَرَ دالة على الزمان ايضاً مع انها لا تدل عليه و ان لم تكن مستقلة بل يكون للمادة ايضاً دخل فيها يلزم ان يكون نحو «امس» و «الآن» و «خد» مما يدل على احد الازمنة داخلاً في تعريف الكلمة اذ الظاهر ان دلالتها عليها انما هي يسبب المادة و الهيئة مما لاالمادة وحدها والالوجب ان يفهم الزمان منها و ان غير ترتيبها او حركاتها مع انها ليست من افراد الحدود.

و وجه الدفع واضح مما قرره المحشى (ره) فلاحاجة الى البيان.(محمدعلي)

(۵۵)اما الاول فلانتفاء الوضع و اما الثانى فلانتفاء التصرف.(محمدعلى)

(۵۶)انما سميت بها، لان الكلم فى الاصل الجرح و هى لدلالتها على الزمان المتجدد المتصرم كانها تكلم الحناطر بتغير معناها.(محمدعلي)

(۵۷) توله وفى عرف النحاة فعل: قيل: ان ظاهره يدل على ان كليا يقال له فى عرف النحاة «فعل» فهو «كلمة» فى اصطلاح المنطقيين و بالعكس. ولاشىء منها بمطرد.

اماالاول: فلان الافعال الناقصة فعل (افعال خ ل) عندالنحاة اتفاقاً مع انها ليست بكلمة عندالنطقين بل «اداة» كها سيأتي.

و اما الثانى: فلان اسهاء الافعال مثلاً، كلمة عندالمنطقيين على ما صرح به المحقق الشريف وليست بفعل عندالنحو ين بل اسم.

فان قلت: ان سلمنا كون الافعال الناقصة اداة عندالمنطقيين --بناء على ما اشتهر بينهم من قسمة

٢٠٤ ______ حواشي الحاشة

الرابطة الى الزمانية و غير الزمانية وجعل الافعال الناقصة من الزمانية كها سيأتى فلانسلم كون اسهاء الافعال عندهم كلمة لظهور انها لاتدل بهيئاتها على احد الازمنة. الاترى ان «سعلاة» و «قوقاة» و «ضراب» و «علام» لا تدل على الزمان وهي على هيئة «هههات» و «شتان».

قلت: ان كون اسياء الافعال كلمة ظاهرة على قول من عرفها بانها ما يصلح لان يخبر به وحده ولا يصلح لان يخبر عنه ويكن ذلك على تعريف المصنف ايضاً فانها لمادلت على معانى تدل هي على الزمان بهيئاتها فكانها دلت بهيئاتها عليه، هذا.

والتحقيق ان يقال: انها ليست بكلمة عند المصنف كها هو ظاهر تعريفها لها والحشى جرى في هذا الحكم على مذهبه و ح يمكن ان يدفع الايراد الاول ايضاً فان كلامه (ره) انها يدل على ان كل ماهو كلمة عندالمنطقين فهو فعل عندالتحويين و اما ان كل ماهو فعل عندالتحويين فهو كلمة عندالمنطقين فليس في كلامه ما يدل عليه حتى يرد ان الافعال الناقصة فعل عندالتحويين وليست بكلمة عندهم فتأمل.(ميرزاعمدعلي)

(۵۸) قوله و ان لم يستقل في الدلالة: اى يحتاج فيها الى ضم ضميمة فان الاداة كـ «مِن» و «الله «الله» مثلا لا تدل بمجرد ها على معنى، بخلاف ما لوضم اليها الفاظ اخر فانك اذا قلت: سرت من البصرة الى الكوفة، يفهم من «مِن» معنى الابتدائية و من «الى» معنى الانتبائية فعلى هذا تدخل الكلمات الوجودية كـ «كان» الناقصة واخواتها في تعريف الاداة فان الكلمات الوجودية ايضاً لا تدل بانفراد ها على معنى مقصود بل اتما تدل على نسبة لا تتعقل اللابعد تعقل الطرفين فالكلمات الوجودية مشتركة مم الاداة في عدم الدلالة بالانفراد و تستاز عنها بالدلالة على الزمان.

و اتما سمى هذا القسم بالاداة ، لانها في اللغة الالة وهذا القسم آلة في تركيب الالفاظ بعضها على بعض.

و اما تسميته حرفاً كما هو اصطلاح النحاة، فلانه على حرف اى: طرف من الكلام من حيث انه لابدل على معنى في نفسه. او لانه لايقع عمدة في الكلام. قال صاحب القاموس: «الحرف من كل شيء طرفه».(عبدالرحيم)

(۵۹)يرد عليه ان ضماير الفصل والافعال الناقصة ادوات عندالمنطقيين وليست بحروف عندالنحويين بل الاولى اسهاء و الثانية افعال عندهم فتأمل(محمدعل)

(٤٠) قوله و ايضاً مفعول مطلق سانما فسر هذه الكلمة ليوطأ بتفسيرها على اشكال له على المصنف. والاشكال هو ان قوله ايضاً يفيد ان ما بعد ها من تقسيمات المفرد نفسه لا الاسم الذى هو نوع منه في حال ان معنى العلمية والتواطمي و التشكيك لايتحقق في الحروف لعدم استقلالها بمانها و لا في الافعال لان هيئاتها تتجول بموادها والاعلام تعطى الجمود في معانها والكلية والجزئية ليس لهما مفهوم منقح في صيغ الافعال بحيث يقال فيها انها جائزة الصدق على كثيرين او ممتنعة. و قد يقال في دفع الاشكال ان قوله ايضاً يرجع لما المفرد باعتبار نوع من انواعه و هو الاسم وحده و ذلك لان التقسيمات المتعقبة لقوله ايضاً تسمر بوضوح انها اتما تعود الى الاسماء دون الحروف والافعال ولعل قول الشارح: «فنامل فيه» اشارة الى هذا الدفع. (التقريب ص٢٠)

في الدلالات _______ في الدلالات ______ في الدلالات _____

(٤١) قوله مفعول مطلق لفعل محذوف: اي سماعا .

و يحتمل ان يكون حالاً حذف عاملها و صاحبها اى: «اقول راجعاً» ولايستعمل الا مع شيئين بينها توافق و يمكن استغناء كل منها عن الآخر. فخرج بالشيئين نحوجاء زيد ايضاً مقتصراً عليه لفظاً و تقديراً و بالتوافق نحوجاء او مات ايضاً و بامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمروايضاً فلايقال في شيء من ذلك . (عبدالرحم)

(۶۲)بيان كونه اشارة اليه هوان معنى ايضاً الرجوع لمانقدم والرجوع الى التقسيم مع اتحاد المقسم البلغ في معنى الرجوع.(عبدالرحيم)

(۶۳) حال من الاسم على تأويله بالنكرة عند سيبويه اى مفرداً، و ذهب بعضهم الى ان التعريف فيه و فى نظائره للمهد الذهنى لا الخارجى والمهود الذهنى نكرة فى المعنى ولذا يعامل معاملتها كها قرر فى عله فلا يحتاج الى التأويل و لكنه خلاف الاصل لان الاصل فى الاضافة هو المهد والا لم يكن بين قولنا: «خلام زيد» و «خلام لزيد» فرق. وقال ابوعلى الفارسى: انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة، فيكون تقدير الكلام هيهنا: لا للاسم حالكونه يتوحد بكونه مقسما توحيدا. وعندالكوفيين نصب على الظرفية بمنى: فى حال وحدته لامع غيره والظاهر انه حال ولااحتياج الى التأويل اذ الظاهر جواز كون الحال معرفة كالخبر. (عبدالرحيم)

(۶۶) قوله و فيه بحث: فيه ان هذا البحث غير وارد عليه، ضرورة ان تقسيم الكلى الى اقسام غتلفة لايقتضى وجود جميع الاقسام فى كل واحد من الانواع المندرجة تحت ذلك الكلى بل الواجب وجود جميع الاقسام فالفظ اذا جميع الاقسام فاللفظ اذا في جمع الاقسام فاللفظ اذا قسم الله العلم والمتواطى والمشكك و غيرها من الاقسام الآتية لا يجب ان يوجد جميع هذه الاقسام فى كل واحد من الاسم و الفعل و الحرف بل يكنى وجؤدها فى مجموعها هكذا ذكره جماعة وارتضاه غيرهم.

و اقول: ان ما ذكر انما يدل على ان وجود جميع الاقسام فى كل واحد و احد من الانواع غير لازم بل يكنى ان يكون جميعها حتى انه لولم يوجد فى كل نوع منها الاقسم واحد منها لصح ذلك ايضاً و هذا مسلم لكنه لاينفع فى هذا المقام لظهور ان شيئاً من الاقسام لايوجد فى الفعل و الحرف فحينئذ لوجعل المقسم اللفظ المفرد مطلقاً لبطل الحصر فى الاقسام المذكورة لامكان الواسطة فان الفعل والحرف لايسميان بشىء من الاقسام المذكورة مع انها من افراد المقسم بالضرورة وداخلان تحت احد شقى الترديد لاعالة فان الممنى فيها ايضاً اما ان يكون متحداً او متكثراً كها اشار اليه المحشى بقوله: «اذا كانامتحدى المنى».

فالحق فى الجواب ان يقال انه: كما لا يجوز تسميتها بالاسهاء المذكورة، لا يجوز اتصاف معنييها بالاتحاد و التكثر كما يدل عليه ما سيذكر فحينئذ لا يرد شىء لان التسمية بالاسهاء المذكورة فرع اتصاف المعنى بالاتحاد والكثرة كما هو ظاهر فالقسمة فى الحقيقة للاسم وحده لالمطلق المفرد، لانحصار الاتصاف بالاتحاد والكثرة فيه، فتأمل (محمدعلى)

لا يقال انه على هذا ايضاً يبطل الحصر فى الاقسام، فان الفعل والحرف داخلان تحت المقسم وليسا بداخلين تحت واحد من الاقسام. لانانقول: ان القسمة للمفرد ليس مطلقا بل بشرط اتصافه بالاتحاد او التكثر كها هو ظاهر كلمة ان وقرينتها والفعل والحرف اذا لم يتصفا بهما لايكونان داخلين فى المقسم فى الحقيقة حتى يرد بطلان الحصر بخروجهها عن الاقسام مع كون القسمة لمطلق المفرد، هذا تفصيل ما اشرت اليه فى المتن اوردته بصورة السؤال والجواب. (منه ره)

(٤٥) قوله: الفعل والحرف اذا كانا متحدى المعنى: اى: اذا كانت مواد هما ذات معنى واحد لامتعدد كالمشتركات اللّفظية.(التقريب ص٢٢)

(۶۶)وجه التأمل: ان مناط الكلية والجزئية باعتبار الممنى والحرف، لايكون معناه مستقلاً و الفعل ايضاً باعتبار المعنى المطابق لايكون مستقلا ولايتصف معنا هما بهما فالكلية والجزئية فى الحقيقة من صفات معانى الالفاظ لامن صفات نفس الالفاظ.

(۶۷) يعنى ليس الغرض من اتحاد المعنى اتفاقه مع اللفظ فى العدد كها هو المتبادر والالزم ان لايكون الاعلام انختلفة الموضوعة لممنى واحد علماً لعدم اتفاق اللفظ والمعنى ح مع انها ليست كذلك (محمدعلى).

(وقال الشيخ عبدالرحيم (ره) في تحقيق قول المحشى): ان كان غرضه من التفسير بوحدان المراد من كون معنى المفرد متحداً هو ان يكون له معنى واحد فى الواقع، فيلزم ان لا تكون الاعلام المشتركة علماً و ان كان غرضه ان المراد من اتحاد معنى المفرد هو ان يكون المعنى واحداً سواء كان فى الواقع او بحسب الاعتبار والملاحظة، فلا اشكال و لكن الاول هوالمتبادر.

(٨٥) اعلم انه لابد لتحقيق الحال من تفصيل المقال بايراد مقامة ذكرها بعض الافاضل في نظير المقام على نحو من الاجال غير مفض الى الاخلال و هى انه: لاريب ان الواضع اذا اراد وضع لفظ لابد له ان يتصور له معنى والآ لامتنع منه ذلك ضرورة ان الوضع انما هو نسبة بين شيئين، فحينئذ فان تصور معنى جزئياً و عين بازائه لفظاً غصوصاً او الفاظاً عصوصة متصورة تفصيلاً او اجمالاً، يكون الوضع خاصاً خنصوص التصور المعتبر فيه اعنى: تصور المعنى، و الموضوع له ايضاً خاصاً وهوظاهر و ان تصور معنى عاماً تحته جزئيات اضافية او حقيقية فله ان يعين لفظاً معلوماً او الفاظاً معلومةً بالتفصيل او الاجمال بازاء معلوماً او الفاظاً معلومة بالتفصيل او الاجمال بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالاً اذا توجه المقل بذلك المفهم العام نحوها والعلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً. اذا تهيد هذا فنقول:

اختلفوا فى تحقيق ان وضع الضماير واسهاء الاشارة والموصولات و المعرف باللام و غيرها مما سوى العلم هل هو من القسم الثانى او الثالث؟ و ذهب الى كل فريق والمختار عندالمصنف كما كان هو الاول اشتمل قوله: «ان اتحد معناه» عليها فاخرجها بقوله وضعاً على ما ذكره المحشى (ره).(عمدعلى ره)

(۶۹) قوله وهيهنا كلام و هوان المراد بالمنى —الذى هو فاعل لقوله ان اتحد معناه و ان كثر ف هذا التقسيم اى تقسيم المفرد الى العلم والمتواطى و المشترك والمشترك والمنقول والحقيقة و المجاز، اما الموضوع له اللفظ تحقيقا او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان الاستعمال عن وضم تحقيق او تأويلي كها في

الاستعارات فان اردنا بالمعنى ما وضع له اللفظ تحقيقاً فلا يصح عدالحقيقة والمجاز من اقسام متكثر المعنى ما لان المعنى الموضوع له بالتحقيق وان اردنا بالمنى ما استعمل فيه اللفظ سواء كان مستند الاستعمال هو الوضع التحقيق اوالتأو يلى يدخل نحو اسهاء الاشارة ما هو موضوع بالوضع العام والموضوع له عام ايضاً فى قسم متكثر المعنى لان المعنى الموضوع له عام ايضاً فى قسم متكثر المعنى لان المعنى الموضوع له عام فوارد استعمال اللفظ الموضوع له كثيرة لعمومية معناه الذى وضع له وهكذا يدخل المتواطى و المشكك فى قسم متكثر المعنى لان المعنى المن عنصر واحد و عليه، متكثر المعنى لان المعنى المناقب عنصر واحد و عليه، فللحاجة الى اخراج نحو اسهاء الإشارة على رأى المصتف الى التقييد بقوله وضعاً. وعلى كل حال فلاصدف يلزمه احدامرين لاعالة فانه اما ان يقول: اريد من قولى ان اتحد معناه، معناه الموضوع له اللفظ تحقيقاً والحقيقة وحدها، والما: ان يقول اريد معناه المتعمل فيه اللفظ اعم من ان يكون الاستعمال من جهة الوضع التحقيق او الشكك، التأو يلى فالحقيقة والمجاز يكونان من قسم متكثر المعنى و كذلك نحو اسهاء الاشارة و المتواطى و المشكك، فيكون قوله «وضعاً» لا تصرف حقا الا الى الوضع بالتحقيق مضافاً الى ان كلمة وضعا أما جيء بها لطرد فيكواسهاء الاشارة عن متحد المعنى بالوضع فاذادخلت اسهاء الاشارة و نظائرها فى متكثر المعنى يكون هذا القيد زائداً.

و يمكن الجواب عنه بما يبقى الحقيقة والمجاز فى متكثر المعنى و يصحح التقييد بكلمة «وضماً» و هو ان يراد بقوله: «اتحدمعناه» المعنى الموضوع له اللفظ بالتحقيق و بقوله: «وان كثر» المعنى المستعمل فيه وهذا لامانم منه وهوالمسمى بالاستخدام من ابواب البديم كها فى قوله:

و ستى الغضا والساكنيهوانهم شبوه بين جوانح و قلوب قاه:

اذا نـزل الـساء بـارض قـوم رعـيـنـاه و ان كـانـوا غضابا

و قوله:

رأى العقيق فاجرى ذاك ناظره متيم لنج في الاشواق خناطره و قوله:

يا تاركى فى حببه مثلا من الامثال سائر ابدأ حديثى ليس بالنسوخ الا فى السنفاتسر

(التقريب ص٢٢–٢٣)

(٧٠)اى فى قوله: «و ان كثر الخ» بعيد هذا وذلك لان الموضوع له الحقيق فى الحقيقة والمجاز لابلزم ان يكون متكثراً كما لا يخنى.(محمدعلى)

(٧١) لان المستعمل فيه فيها ليس بمتحد بل متكثر كها هوظاهر وايضاً على هذا لايصح جمل التواطى والمشكك من اقسام متحد المعنى ضرورة ان المستعمل فيه فيهما ايضاً ليس بمتحد بل متكثر وكانه لم يتعرض له الحشى لظهوره. لايقال: أن المستعمل فيه فيها أنما هوالماهية الكلية المتحدة الموجودة في ضمن الافراد لا الافراد المتكثرة.

لانانقول: لانسلم الاختصاص بل كما يستعملان في الماهية الموجودة في ضمن الافراد، كذلك يستعملان في تلكالافراد، بخصوصها وان كان على سبيل التجوز فافهم. (ميرزامحمعلي ره)

(٧٧) قوله فلا حاجة فى اخراجها...: لا يخنى انه على الاول يخرج اسهاء الاشارة و نظائر ها على مذهب المصنف عن العلم بقوله: «فع تشخصه اى: جزئيته» فيكون قوله: « وضماً» لغواً على هذا التقدير ايضاً فلا يكون تخصيص ذلك بالوجه الاخير كها هوظاهر كلامه رحمة الله عليه جيداً.

ولا يخنى: ان هذا وارد على المصنف على ما فسر المحشى كلامه و ان حلنا الكلام على الاستخدام بخلاف ما اورده، نعم اذا اريد بالمعنى اولاً الموضوع له حقيقةً و بالضمير الراجع اليه من قوله: «فع تشخصه» المستعمل فيه اعم من الحقيق والمجازى على طريقة الاستخدام، يمكن ان يقال: ان قوله: «وضعاً» لاخراج اسهاء الاشارة ونحوها لظهور ان المستعمل فيه فيها جزئى مشخص. بق هنا امران:

الاول: أن النكرة التي يراد بها فرد ما على سبيل البدلية والابهام يصدق عليها أن معناها واحد جزئى مشخص وضعاً مع أنه لايسمى علماً قطعاً.

لايقال: انا لانسلم ان معنا ها جزئى وضعاً لحصول الشيوع فى معناها و امكان صدقها على كثيرين كها فى معنى الانسان و غيره من الكليات ولذا اطلق عليها جماعة الكلى فى كلماتهم.

لانانقول: ان الصدق على الكثرة المعتبر في الجزئي عدماً وفي الكلي وجوداً اتماً هو الصدق على الكثرة على سبيل الشمول لاعلى سبيل البدلية وبعبارة اخرى: هو الصدق على الكثرة باطلاق واحد وارادة واحدة لامطلقا ولاريب ان مفهوم فرد ما على سبيل الابهام لايصدق على الكثرة بالمعني الاول كما يصح صدق مفهوم الانسان عليها به ولذا حكوا بكون الشبح المرئي من البعيد جزئياً حقيقياً مع انه ما يجزز المعقل صدقه على امور عديدة واشياء كثيرة لظهور ان المصداق بحسب الواقع واحد شخصي لاكثرة فيه واغا يقوم الاحتمال في العقل لعدم تعين المصداق عنده واطلاق الكلي على النكرة في كلماتهم مجاز نظراً الى ملاحظة شيوعها تنزيلاً لها من تلك الحيثية منزلة الكلي الصادق على الكثرة او مجلاحظتها مجردة عن التنوين ولا ريب انها بهذه الحيثية كلي لاجزئي لكونها موضوعة للطبيعة الكلية المطلقة فافهم.

والثانى: ان العلم كما يجوز ان يكون جزئياً شخصياً كذلك يصح ان يكون كلِّياً.

والحاصل: ان العلم اما علم شخص كـ «زيد» و «عمرو» مثلا و اما علم جنس كـ «اسامة» للاسد و «ثعالة» للثملب و «ام عريط» للعقرب و ما ذكره المصنف من تعريف العلم مختص بالقسم الاول منها فاما ان يجعله داخلاً في المتواطى او المشكك و اما ان لايجعله داخلاً فيه كها لم يجعله داخلاً في العلم وكلاهما باطار:

اما الاول: فلكونه على خلاف اصطلاح القوم واما الثاني فلاستلزامه الواسطة في الحصر.

و قد يعتذر: بان امثال ذلك ليست علماً فى عرف المنطق و ان كانت علماً فى اصطلاح اهل العربية. و ذلك لان نظرهم انما هو الى المعانى ومعانيها كلية بخلاف اهل العربية فان نظرهم الى الاحكام اللفظية فلها جرى عليها احكام الاعلام من عدم جواز دخول الالف واللام عليها وكونها موصوفة بالمعارف وكون النكرة بعدها منصوبة على الحال و غير ذلك ، حكموا بكونها اعلاماً فهذا من باب تخالف الاصطلاحين بسبب تخالف النظرين، هذا.

وقد يقال: ان الاعلام الجنسية موضوعة للماهية المتحدة بشرط الوحدة الذهنية فهى داخلة فى العلم على نظر المنطقيين ايضاً فلا محذور ايضاً فتأمل فان هذا المقام يستصعبه اقوام لانه من مزال الاقدام.(ميرزامحمدعلى)

(٧٣) قوله اى يكون صدق هذا المعنى الكل على تلك الافراد على السوية: اورد هنا بان المساواة المعتبرة فى صدق المتواطى والاختلاف المعتبر فى صدق المشككان كانا ملحوظين بحسب الواقع ونفس الامر بان يكون المتواطى ما يتساوى فى افراده فى نفس الامر والمشكك مايختلف فى افراده على الوجوه المذكورة فى الحاشية الاتية فى نفس الامريازم ان لا يكون الكليات الفرضية متواطئة ولا مشككة اذ ليس لما افراد فى نفس الامر وان كانا ملحوظين بحسب الفرض لما الواد فى نفس الامر وان كانا ملحوظين بحسب الفرض المقلى والمشكك ما يختلف فى افراده بحسب الفرض المقلى والمشكك ما يختلف فى افراده بحسب الفرض المقلى والمشكك ما يختلف فى افراده بحسب الفرض المقلى والمشكك ما يختلف فى افراده

الاولى: انهم جزموا بان الانسان بالنسبة الى افراده متواط لتساوى صدقه فيها والوجود بالنسبة الى افراده مشكك لاختلاف صدقه فيها، فلو كان التواطى والتشكيك بحسب الفرض العقلى، لماصح الجزم منهم بان بعض الكليات كالانسان مثلاً متواط و بعضها كالوجود مثلاً مشكك بل يتبغى لهم ان يقولوا: كلها فرضه العقل مختلفاً بالنسبة الى افراده فهو متواط و كل ما فرضه العقل مختلفاً بالنسبة الى افراده فهو مشكك سواء كان ذلك هوالانسان اوالوجود او غيرها.

الثانية: انهم حكموا بان المشكك لا يكون ذاتياً لما تحته من الافراد، مستدلين بان الذاق لا يختلف باختلاف الاشخاص كها بين في موضعه فلو كان التشكيك هو الاختلاف الحاصل بالنسبة الى الافراد بحسب الفرض العقل لما صح ذلك الحكم منهم كها هو ظاهر اذلاريب في ان هذا المهنى رما وجد في العقلات ضرورة ان للعقل ان يفرض الذاتي ايضاً مختلفاً و ان كان هذا الفرض منه غير مطابق للواقع هذا.

و يمكن ان يجاب: بانانحتار الشق الاول و نقول: ان كون الافراد فرضية لابنا في كون التساوى او الاختلاف نفس المرى فان معنى التساوى او الاختلاف بحسب نفس الامر انه لو كانت للشيء افراد عققة كان صدق هذا الشيء لهذه الافراد متساوياً او مختلفاً بحسب نفس الامر والواقع ولاريب ان هذا المدى تحقق الافراد في نفس الامر والواقع كها هوظاهر لمن تأمل.

و قد ظهر مماتلونا عليك أن الافراد في المتواطى والمشكك اعم من أن تكون خارجية كالانسان أو ذهبية كشريك البارى تعالى أو بعضها خارجياً و بعضها ذهنياً كواجب الوجود والشمس فاحفظ هذه الجملة.

ثم أنما سمى المتواطى متواطياً، لأن افراده متوافقة فى صدقه عليها والتواطى: التوافق. والمشكك مشككاً، لان افراده متوافقة فى اصل المعنى متفاوتة باحد الوجوه الاتية أنفاً فن نظر اليه ان لاحظه من جهة توافق افراده فى صدقه عليها تو هم أنه متواط و أن لاحظه من جهة اختلافها فيه باحد الوجوه الآتية نوهم أنه لفظ مشترك بين معان متعددة مختلفة فهو يشكك الناظر هل هو متواط او مشترك (ميرزا محمد على

٢١ _____ الحاشية

المدرس)

(۲۰)قوله اى: يكون صدق هذا الفهوم على بعض...: هذا معنى الاولية فى كلام المسنف، و قوله: «او يكون صدقه» الخ، معنى الاولوية فى كلامه و قد مثلوالها بالوجود فان حصوله فى الواجب و صدقه عليه مقدم على حصوله فى الممكن و صدقه عليه و ايضاً هو فى الواجب اتم واثبت واقوى منه فى الممكن فيكون صدقه عليه اولى و انسب من صدقه عليه فبالاعتبار الاول يكون مثالاً للاولية و بالاعتبار الثافى يكون مثالاً للاولية و فرق بين هذين الاختلافين بانه قديكون المتأخر اقوى واثبت من المتقدم كالوجود بالقياس الى الحركة الفلكية والاجسام الكاينة، فصدقه على الاولى وان كان مقدماً عن صدقه على الاخرى لكنه اضعف و اهون منه فى الاخرى.(ميرزاعمدعلى)

(وقال الشيخ عبدالرحيم ره في هذا المورد): الغرض من تقييدالتقدم بالعلية هو ان المعتبر في هذا التشكيك هو التقدم الذاتي ولاعبرة بالتقدم الزماني كيا في افراد الانسان لرجوعه الى اجزاء الزمان لا الى حصول نفس معناه في افراده و المراد من التقدم بالعلية هيهنا هو ان يستحيل صدق هذا المفهوم على بعض افراده قبل حسوله في الواجب قبل حصوله في الممكن يحيث يمتنع حصوله فيه قبل حصوله في الواجب لانه مبدء لما عداه ولايشترط ان يكون هذا المفهوم في المقدم اقوى واثبت منه في المؤخر فان الوجود في الاجسام الكاينة الحادثة في عالمنا هذا اقوى منه في الحركة الفلكية المتقدم عليها تقدماً بالذات و انها يشترط ذلك في الاولية.

(۵۷) هذا اما بسبب ان المفهوم فى بعض افراده ذاتى و فى بعضها عرضى او بسبب انه فى بعضها مقتضى غيرها ان تلكالافراد مختلفة فى الكمال والنقصان. (عبدالرحيم)

(ع٧) لايمنني: ان قوله: «ان تفاوتت باولية او اولو ية» ليس مقولاً للقول في قوله من قوله كها يتوهم والالبق المبتداء و هو قوله: «غرضه» بلاخبر بل هو خبر المبتداء و قوله : «مثلاً» قيد له و مقول القول المذكور غير مذكور في اللفظ فالمعنى: و غرضه من قوله ان تفاوتت باولية او اولو ية حيث ذكره مطلقا ان تفاوتت باولية او اولو ية مثلاً اى: مراده من هذا المطلق هو هذا المقيد.

والحاصل: ان ذكره لهما وحدهما ليس من جهة ان وجوه الاختلاف عنده منحصرة فيهها حتى يرد ان الاختلاف كما يكون بهما يكون بالزيادة والنقصان والشدة والضعف ايضاً بل ان ذكره لهما انما هو على سبيل التمثيل فلايرد عليه تشنيع.(عمدعلي)

(قال صاحب التقريب عند ما يشكل على قبول انحشى): قبوله: «وغيرف بقوله: ان تفاوتت باولية او اولو ية مثلاً»: بل غرضه التحقيق، فان الاولية والاولو ية لايبقيان تفاوتاً من التفاوتات لايشتملان عليه و ما ذكر من: «الزيادة والنقصان» و «الشدة والضعف» داخل في قسم الاولوية. (التقريب ص٣٣)

(۷۷)مثال الاول كالمقدار بالنسبة الى منّ ومتين والى ذراع و ذراعين و مثال الثانى كالبياض بالنسبة الى الثلج والعاج وفرق بينها بان الاول اتما يستعمل فى الكميات والثانى فى الكيفيات و هيهنا كلام لايسعها مقام.(محمدعلى)

(٧٨)المراد بالوضع الابتدائى هو ان يكون اللفظ موضوعاً لمعناه اولاً اى: لايكون موضوعاً لمعنى ـ

آخر ثم وضع له بحسبالاستعمال فيخرج به المنقول عن التعريف و ليس وضعه ابتدائياً بل باعتبار الشهرة.(عبدالرحم)

(وقال الاستاذ المحقق الشيخ محمد الكرمي سلمه الله في هذا المورد ما هذالفظه):

قوله لكل واحد من تلك المعانى ابتداء ـــ هذا احتراز عمالواشتهر اللفظ الموضوع لمعنى في آخر لمناسبة حتى صارعلها في هذاالثاني يستفادمنه بلاقرينة و هو المسمى في لسان الاصوليين بالوضع التعيني فانه اذا وضع الواضع اللفظ لمعنى واستعمله آخرون في معنى آخر وتعادل استعمال اللفظ فيهمابان استفيدا منه بلا قرينة تصرف اللفظ من الاول الى الثاني فهذا ليس مما يقال له مشترك لفظي اللزم الله يقال في تعريف المشترك اللفظى هو وضع اللفظ لكل واحد من المعانى المتعددة بوضع علىحدة فان استعمال اللفظ في معنى لاعن وضع فيه بل عن مناسبة بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الموضوع له حتى تعارف استعماله فى هذاالمستعمل فيه لمناسبة بحيث اصبح المعنى المناسب يستفاد من اللفظ بلا قرينة، لايقال له وضع او عن وضع بالضرورة و ان افاد فائدة المعنى الموضوع له اللفظ و لكن لايمكن طرد مثل هذا المعنى عن حيز المشتركات اللفظية فهو مثلها في المآل و في النتيجة فالحق ان يقال في تعريف المشترك اللفظي: هواللفظ الموضوع لكل واحد من المعانى المتعددة بوضع على حدة اواللفظ المنجربه استعمالا الى هذه النتيجة والمنقول خارج عن التعريف الاول المقول فيه هو اللفظ الموضوع لكل واحد فانه ليس موضوعاً للمعنيين المنقول منه والمنقول اليه وانما هو موضوع للمنقول منه بالبداهة و اما التعريف الثاني الذي ذكرناه فهو يشمله لان اللفظ بالنسبة الى ما استعمل فيه من معنى المنقول اليه قد اشتهر حتى دل عليه من دون قرينة وافاد فائدة الوضع. كما ان الحق اتباعاً لظواهر اللغة ان المشترك اللفظي لايقال الالللفظ الذي تناولته يدالوضع في كل من المعاني التي تستفاد منه وعليه فالمنقول خارج لان يدالوضع لم تتناول المعني المستعمل فيه لمناسبة المعنى الموضوع له قطعاً وقد يكون هو الفارق بين المشتركات والمنقولات (التقريب

(٧٩)بان يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعانى بوضع اخر ، اى : لايكون موضوعاً بوضع واحداجالى كاسهاء الاشارة على رأى المتأخرين.

ثم اعلم: ان وضع تلك المعانى اعم من ان يكون بوضع واحد او متعدد سواء كان الواضع من اهل لفة واحدة ام لا.

والحاصل: أن اللَّفظ أذاكانت له معان كثيرة، لايقال له: أن الشترك سواء كان من وضع واحداومتعدد من أهل لغة واحدة أم لا، بأن وضعه واضع في لغة بازاء احد تلك المعاني ثم وضعه واضع اخر في لغة أخرى لمعنى آخر. (شيخ عبدالرحم) في لغة أخرى لمعنى آخر. (شيخ عبدالرحم)

(٨٠) قوله او لايكون كذلك—اى لايكون موضوعاً لكل واحد من تلك المانى المتعددة و هذا يلام ان يفيد سلب العموم لاعموم السلب بان لايكون اللفظ موضوعاً لشىء منها اصلالان هذه القسمة للمفرد والفرد قسم من اللفظ الموضوع حيث قال الماتن: «والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة» الخ، فوضوع هذه التقسيمات كلها هواللفظ الموضوع فلا يجوز ان يدعى في اللفظ انه غير موضوع لمعنى من المعانى اصلا لائه خروج عن البحث فتد بر. (التقريب ص٢٤)

(٨١)اى: متشركاً فيه بالنسبة الى الجميع واما بالنسبة الى كل و احد منها فيسمى مجملاً فان

كون اللفظ موضوعاً لهذا وحده ولذلك وحده معلوم فكان مشتركاً فيه من هذه الحبثية لاشتراكه بين تلك. المعانى و كون المراد عنداطلاقه هذا و ذلك غير معلوم فكان مجملاً من هذه الجملة لعدم وضوح دلالته. (عبدالرحم)

(و قال الشيخ محمد على ره في تحقيق هذا البحث): قوله: والاول يسمى مشتركاً: فالمشترك ما كان موضوعاً لمعان متعددة باوضاع متعددة وضعاً ابتدائياً، فخرج بالاول العلم والمتواطى والمشكك والنكرة والحقيقة و المجاز و بقولنا: «باوضاع متعددة» ما كان موضوعاً لمعان متعددة بوضع واحد اجمالي كاسهاء الاشارة والموصولات وغيرهما من المبهمات على قول المتأخرين فانه لوحظ عندالوضع المعنى الكلي ووضع اكمل واحد من الجزئيات بوضع واحد فالمبهمات خارجة عن حد المشترك على كلا المذهبين وبقولنا «وضعاً ابتدائياً» المنقول، فانه وان كان موضوعاً لمعان متعددة باوضاع متعددة، لكن لابالوضع الابتدائي لظهور أن وضعه بالنسبة الى المعنى المنقول اليه أنما هو بالوضع الثانوي وأما المرتجل فذهب بعضهم إلى أنه داخل فيه فانه لما لم يعتبر في وضعه للمعنى الثاني مناسبة للمعنى الاول كان وضعه له وضعاً اولياً لظهور ان المراد من الاولية ليس ان يكون جميع الاوضاع واقعة في المرتبة الواحدة بان لا يتقدم بعضها على بعض بل المراد ان لا يلاحظ في وضعه للمعنى الاخبر حال المعنى الاول ومناسبته له و يكون وضعه له وضعاً مستقلاً. و ذهب الاخرون الى انه قسيم له نظراً الى ان معنى الوضع الابتدائي هوما لم يلاحظ فيه حال المعنى الاول مطلقا وان كان من جهة عدم المناسبة، و المرتجل يلاحظ فيه حاله من جهة عدم المناسبة فيحصل

فيه نوع تبعية وثانوية و يخرج عن الاستقلال.

(٨٢)قوله: كالعبن للباصرة: هي اول ما ذكره محمد بن يعقوب من معاني العين حيث قال: العين الباصرة ، مؤتثة جمعه (جمعها) اعيان واعين وعيون و يكسر وجمع الجمع اعينات. (عبدالرحيم)

(٨٣)قوله و على الثانى: اى على ان لا يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعانى ابتداء بوضع عليحدة فحينئذ امّا ان لايكون موضوعاً لشيء منها اصلا لابوضع ابتدائي ولا ثانوي و اما ان يكون موضوعاً لجميعها بوضع واحد اجمالي وضعاً ثانوياً و اما ان يكون موضوعاً لجميعها وضعاً ثانوياً ايضاً لكن باوضاع متعددة و اما أن يكون موضوعاً لجميعها بوضع ابتدائي لكن لا باوضاع متعددة بل بوضع واحد اجمالي واما ان يكون موضوعاً لبعضها بوضع ابتدائي ولبعضها بوضع ثانوي فان انتفاء المركب قد يكون بانتفاء جميع الاجزاء وقد يكون بانتفاء بعضها، لكن القسم الاول منها باطل لانه ليس لنا لفظ مستعمل في معانى متعددة لايكون موضوعاً لواحد منها اصلاً لابوضع اولى ولا ثانوي فان المراد من الوضع ما يشمل الوضع الشرعى ايضاً.

و اما الاقسام الاخر فمثال القسم الاول منها المبهمات عندالقدماء من اهل العربية فانها عندهم وضوعة للجزئيات المخصوصة التي هي مستعملاتها بوضع ثانوي واحد اجمالي.

فان قلت: وضعها للماهية الكلية عندهم بوضع ابتدائي لاعالة فكيف يكون مثالاً لما يكون موضوعاً لجميع معانيها بوضع ثانوي؟

قلت: قد تقدم أن المراد من المعنى هو المعنى المستعمل فيه اللفظ لا المطلق والماهية الكلية و أن كانت

ف الدلالات _______ 118

المهمات موضوعة لها عندهم لكنها لم تستعمل فيها اصلاً فهى مجازات بلا حقيقة عندهم، ومثال القسم الثانى منها هو المنقول الذى حصل له انتقالات متعددة من اهل الصناعات المختلفة الى المعانى المتغايرة بحيث ترك استعماله فى المعنى الاول الموضوع له بالكلية، فهو مثال لما وضع لجميع معانيها باوضاع متعددة ثانوية و مثال القسم الثالث المهمات ايضاً عندالمتأخرين منهم وقد سبق الاشارة اليه فى الحاشية السابقة منا. و مثال القسم الرابع منها الحقيقة والمجاز والمنقول الذى لم يترك استعماله فى المعنى الاصلى بالكلية (ميرزامحمدعلى ره)

(۸۶) بفتح اليم مصدر ميمى بمنى التحول من حال كذا، وخبر «لا» معذوف اى: لامحالة موجود والجملة معترضة مفيدة تأكيد الحكم حتى لايتوهم ان النفى على التقدير الثانى راجع الى المقيد كها فى قوله تعالى: «و لم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون» اى: لم يصروا عالمين يمنى: عدم الاصرار محقق البتة مع تقطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه او الى القيد والمقيد كها فى قوله تعالى: «وم اللظالمين من حميم ولاشفيع يطاع» اى لاشفاعة ولاطاعة، اذ لو رجع الى المقيد اواليه مع القيد يلزم ان لايكون المفرد من قسم اللفظ الموضوع و ليس كذلك، فلابد ان يرجع الى المقيد كها هو الاكثر، حتى لايلزم نفى كونه موضوعاً لواحد منها (عبدالرحيم)

(قال الشيخ محمدعل): لما كان قوله: «و على الثانى» شاملاً للاقسام الحنسة المذكورة التى واحد منها باطل واربعة صحيحة ولم يكن المراد منها الاالقسم الثانى والرابع من الاقسام الصحيحة، اراد تخصيصه بها فقال: «فلاعالة...» اما خروج القسم الاول الباطل فظاهر اذ المفرد الذى هو المقسم لهذا التقسيم هوقسم من اللفظ الموضوع و المقسم معتبر فى جميع الاقسام. واما خروج القسم الاول والثالث من الاقسام الصحيحة ففيه نوع خفاء.

و يمكن أن يقال: أن المراد بقوله: «أن يكون اللفظ موضوعاً لواحد» أن يكون موضوعاً له بوضع ابتدائى فيخرج القسم الاول بناء على دخوله في المتواطى و المشكك على مذهب المصنف لكن التعليل بقوله: «أذالمفرد...» لا يتبت ذلك كها لا يختى. وأما القسم الثالث فيمكن أن يقال: أنه لم يتوجه اليه المتشى تبعاً للمصنف حيث ترك هو أيضاً بيان ذلك القسم بناء على عدم اختياره فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام. (عمدعلى)

(۸۵) قوله فان اشتهر فى هذا المعنى الثانى و ترك استعماله فى المعنى الاول: لاداعى الى ان يشترط فى النقل ترك استعمال اللفظ فى معناه الموضوع له فان اشتراط اشتهار اللفظ فى المعنى الثانى وافادته له من دون قرينة، كاف فى تحقق معنى النقل وان لم يهجر اللفظ بالنسبة الى معناه الموضوع له. (التقريب ص٢٢)

(۸۶) يعنى: ان المراد من ترك الاستعمال ان لايستعمل فيه بطريق الحقيقة مجوداً عن القرائل لا ان لايستعمل فيه اصلاً حتى يقال اولا: ان هذاينا في عدالمنقول مطلقا من اقسام متكثر المعنى لانه اذا كان المحنى المنقول اليه واحداً و ترك استعماله في المعنى الاول لايكون من اقسام متكثر المعنى فان المراد من المعنى كما سبق، المستعمل فيه اللفظ. وثانيا: انا نرى بالعيان ان من المنقولات ما يستعمل في المعنى الاول ايضاً كلفظ الصلوة مثلاً فانه و ان كان منقولاً في عرف الشرع الى الاركان الخصوصة لكن قد

٢١٤ ـــــــــــــــــــ حواشي الحاشية

يستعمل ايضاً فى عرفهم فى المعنى الاول اعنى: الدعا، وحاصل و جه الدفع ظاهر فان لفظ الصلوة و ان استعمل فى عرف الشرع فى مطلق الدعاء ايضاً لكن لا بطريق الحقيقة والتجريد عن القرائن فهو بحيث يتبادر منه المعنى الثانى اعنى: الاركان الخصوصة اذا اطلق فى عرف الشرع مجرداً عن القرائن فالمنقول بالنسبة الى العرف الثانى بالعكس بالنسبة الى العرف الثانى بالعكس فافهم. (محمدعلى)

(۸۷) قوله و ان لم يستعمل (لم يشتهر خ ل)في الثانى و لم يهجز فى الاول:اى: لم يستعمل فى الثانى استعمالاً يفيده من غير قرينه والا فاللفظ فى الحقيقة والمجاز مستعمل فى المعنى المجازى بلاريب و لكن استعمالاً بقرينة لامن دون قرينة كما فى المنقول.(التقريب ص٢٤)

(٨٨)فالحقيقة هواللفظ المستعمل فيا وضع له من حيث هو كذلك فخرج به «المستعمل»، اللفظ الذي لم يستعمل في معنى اصلاً، فانه لايسمى حقيقة في الاصطلاح كها لايسمى مجازاً و بقولنا: «فيا وضع له» المجاز الذي لم يستعمل فيا وضع له لا في الاصطلاح الذي وقع فيه التخاطب ولا في غيره وضع له» المجاز الذي لم يستعمل في كلفظ اسد في قولنا: «رأيت اسداً يرمى» او في الحمام مثلاً و ربعا قبل: انه يخرج به اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطاً كقولك: «خذ هذا الفرس» مشيراً الى كتاب. ولا يحنق قانون اللغة والوضع الاستعمال اعم من الصحيح و غيره و اما ان قلنا: بان المراد منه ما كان على طبق قانون اللغة والوضع بناء على كون بناء على كونه اكمل الافراد و اشهرها، فهذا يخرج بقيد المستعمل و بقيد الحيثية المجاز الذي استعمل فيا وضع له لكن لا في اصطلاح وقع فيه التخاطب بل في اصطلاح آخر كلفظ الفعل الخدث فانه وان صدق عليه انه: «لفظ مستعمل فيا وضع له» لكونه موضوعاً له في بعرف النحو في مطلق الحدث فانه وان صدق عليه انه: «لفظ مستعمل فيا وضع له» لكونه موضوعاً له في النحو في مطلق الحدث فانه وان صدق عليه انه ، «لفظ مستعمل فيا وضع له» لكونه موضوعاً له في النحة لكن هذا الاستعمال فيه ليس من حيث انه غيره المشتمل على علاقة.

ثم«الحقيقة» في الاصل فعيل بمنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبتته، نقل الى اللفظ الثابت او المثبت في مكانه الاصلى والثاء فيها للنقل على الوجهين.

و قال صاحب المفتاح هى للتأثيث عليها ايضاً، اما على الاول فظاهر لان فعيلاً بعنى فاعل يذكر مع المئت هي المتأثب عليها ايضاً، اما على الاول فظاهر لان فعيلاً بعنى فاعل يذكر مع المؤتث مواء اجرى على موصوفه ام لا، يقال: رجل ظريف وامر قد ظريفة و رأيت ظريفة، و اما قوله تعالى: «...من يحيى العظام وهى رميم» فليس رميم فيه فعيلا بمعنى فاعل بل هو اسم للمظام الرامة على ما صرح به في الكشاف او فعيل بمنى مفعول من رممته و اما على الثانى ففيه نوع خفاء فان فعيلاً بمنى مفعول السائل بعنى مفعول التي يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى المعنى العرفي صفة لمؤتث غير جراة على موصوفها فان فعيلاً بمنى مفعول اذا كان غير جار على موصوفه يذكر مع المذكر و يؤتث مع المؤتث دفعاً للالتباس، يقال: مررت بجريح و جريحة و قتيل وقتيلة ولايخنى انه على هذا يجب ان تكون الحقيقة غنصة بالفرد لان الموصوف ح هى الكلمة والمشهور انها كها تكون مفرداً فقد تكون مركباً اللهم الا ان يدعى اختصاصها به عنده كها يظهر من تعريفه لها بالكلمة المستعملة فيا وضعت له من غيرتأو يل وكيف ما كان، ففيه تكلف مستغنى عنه بامر. (عمدعلى)

(٨٩)قوله يسمى مجازاً: فالمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح المستعمل

ف الدلالات ______ ف الدلالات

(بكسر الميم) مع قرينة مانعة عن ارادته. فخرج بقيد الاستعمال ما لم يستعمل في معني اصلاً، فانه لايسمى جازاً كما لا يسمى حقيقة وقدم و بكونه في غير ما وضع له الحقيقة و بقولنا: في اصطلاح المستعمل دخل انجاز المستعمل فيا وضع له لكن لا في اصطلاح المستعمل بل في اصطلاح آخر كمامر في الحاشية السابقة و بقولنا: مع قرينة ما نعة عن ارادة ما وضع له، خرج الكناية فانها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته و رعا زاد بعضهم قيداً آخر و هو ان يكون ذلك الاستعمال صحيحاً لبخرج الغلط المستعمل في غير ما وضع له مع قرينة ما نعة عن ارادته كقولك: «خذ هذا الفرس» مشيراً الى كتاب. ولايخني ان هذا ايضاً أنما يحتاج اليه لوكان الاستعمال اعم من الصحيح وغيره، هذا.

وانما لم يلاحظ المصنف و المحشى قبود الحقيقة والمجاز، لانها ليسا في مقام تعريفهما بل الغرض تقسيمهما بوجه يشير الى تعريفهما اجمالاً. ثم المجاز مصدر ميمى بمعنى الفاعل من: جاز المكان يجوزه اذا تعذاه، نقل الى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لكونه جايزاً متعديا مكانه الاصلى الذي هو ما وضع له و يجوز ان يكون بمعنى المفعول من جازبه المكان بالتعدية الى المفعول، لانهم جازوا به مكانه الاصلى فهو مجوز به، لكن الاول اولى لاحتياج الثاني الى تقدير لفظة «به» معه دون الاول.

و قبل: انه من قولهم جَعلت كذا مجازاً الى حاجتى اى: طريقاً، على ان معنى جاز المكان سلكه و المجاز طريق الى تعقل معناه.

و فيه: انه يفوت ح التقابل بينه و بين الحقيقة، لمامر من ان تسميتها بهالكونها ثابتة او مثبتة في محلها الاصلى غير حائزة اماها.

و اما ما قبل: من انه يلزم ح ان يسمى الحقيقة ايضاً بالمجاز لكونها طريقاً الى تصورمعناها ايضاً، فدفوع. للفرق الظاهر بين اعتبار المناسبة في تسمية شيء باسم و بين اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء فان الثانى يجب اطراده بخلاف الاول فانه لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى و بيان انه اولى واليق بهذا المعنى من غيره لا لصحة الاطلاق و لايلزم من ذلك ان يسمى كل ما يوجد فيه تلك المناسبة بهذا الاسم ايضاً كما يلزم من الثانى ان يطلق هذا الوصف على كل ما وجد فيه ذلك المعنى و لذا اشترط بقاء المعنى في الاطلاق الوصف على كل ما وجد فيه ذلك المعنى و لذا اشترط بقاء المعنى في الاطلاق الوصف به رجل يحرث، فعند زوال الحرث عنه لا يصح و صفه به بخلاف ما ذا سمى به رجل فيصح اطلاقه عليه وان زال عنه المناسبة الملحوظة عنداتسمية، فاحفظ ذلك فانه نافع لك في مواضع عديدة فها سيأتي انشاءالله تعالى.

ثم لايخفى ان الحقيقة والمجاز فى الافعال والحروف اتنا يكون مجلاحظة متعلقاتها و بتبعيتها كها فى نطقت الحال وقوله تدالى: «فالنقطه آل فوعون ليكون لهم عدواً وحزناً».

قال بعض المحققين من الاصوليين: هذا بحسب المواد واما الهيئة فقد يتصف الفعل بالحقيقة والمجاز والاشتراك و النقل كالماضى للاخبار والانشاء والمضارع للحال والاستقبال والامر للوجوب والندب.(محمدعلم)

(٩٠)عطف تفسير للعرف الخاص. (محمدعلي)

(٩١)ان كان مع ياء النسبة كما فى بعض النسخ فهو تمثيل لاهل العرف الحناص وان كان مجرداً عنها كما فى اكثر النسخ فتمثيل للعرف الحناص.(محمدعلى)

(النسب الاربع، الكليات الخمس، مفهوم كلّى)

-راشي ((المفاهيم))

(١)لايخنى ان هذا الفرق بمجرد الاعتبار والملاحظة نظير ما تقدم من الفرق بين الصدق والحق.(محمدعلي)

(٣) قوله اعلم: ان ما استفيد من اللفظ...: لا يحقى ان المفهوم من هذا الكلام ان المفهوم والمعنى متحدان بالذات، والمعنى على ما عرفوه هو الصورة الذهنية من حيث وضع اللفظ بازائها فيكون المفهوم عبارة عن الصورة الذهنية، فيلزم ان يكون الكلية و الجزئية من صفات الصورة و هما من صفات ذى الصورة و يلزم ايضاً ان يكون المعتبر في الكلي والجزئي منع تصور الصورة و عدمه والمعتبر منع تصور ذى الصورة وعدمه و لايدنع ذلك بها ذكره المحقق الشريف في حاشية شرح المطالم بعد قول الشارح: المفهوم هو ماحصل في العقل، من ان المراد بالحاصل مامن شأنه ان يحصل في العقل سواء حصل بالعقل اولا، لان الشيء الذى شأنه عصول في الذهن هو الصورة لاذى الصورة على ان المراد بالحاصل، الحاصل بالفعل، لان الكيابة و الجزئية من العوارض الذهنية فالذى لم يحصل في الذهن بالفعل ليس بكلي و لاجزئي اللهم الا ان يراد بالكلي ما لايكون كلياً بالفعل بل من شأنه ان يكون كلياً بالفعل ام لا و كذا الجزئي.

نعم يمكن دفعه بان الصورة الذهنية كها تطلق على كيفية تحصل فى العقل مرآة لمشاهدة ذى الصورة، يطلق ايضاً على الماهية المعلومة المتميزة بواسطة تلك الصورة فى الذهن باعتبار حصولها فى الذهن و وجودها الذهنى و المنقسم الى الكلى الذى لايمتنع فرض صدقه على كثيرين والى الجزئى الذى يمتنع فرض صدقه عليه هوالمعنى الثانى. (شيخ عبدالرحيم)

(٣)فان المعنى اما مفعل من عنى يعنى اذا قصد واما مخفف معينيّ اسم مفعول منه كمرميّ من رمى يرمى ثم الاول اولى لاستغنائه عن دعوى الحذف وابدال الكسرة بالفتحة والياء بالالف كها فى الثانى.(محمدعلى)

(٤)قوله الفرض هيهنا بمعنى تجويز العقل: اشارة الى دفع مايتوهم من انا لانسلم امتناع فرض

في المفاهيم ________ ٢١٧

صدق الجزئى على كثيرين، لم لايجوز أن يقدر أن زيداً مثلاً يصدق على أفراد كثيرة و جزئيات غفيرة و ليس هذا بابعد بما قالوا: من أنه يجوز أن يفرض أنسان ذورؤس متعددة أو لارأس له و بالجملة أن اعتبر قيدالفرض في التقسيم --كمافعله الصنف-- لزم جعل الشيء قسيماً له لنفسه أذ مامن جزئى ألا أنه لايمنتم فرض صدقه على كثيرين كها هوظاهر و أن لم يعتبر اختل حد الجزئى منماً والكلى جماً بالكليات التي ليست لها أفراد محققة في نفس الامر كشريك البارى تعالى والمنقاء مثلاً، الظهور أنها يمتنع صدقها على شيء.

و حاصل الدفع.: ان ليس المراد من الفرض هيهنا مجرد الفرض و التقدير حتى يرد ما ذكر على تقدير اعتباره قيداً بل تجويز العقل وارتضائه به وسيأتى فى هذا زيادة كلام انشاءالله تعالى.

ثم هبهنا بحثان مشهوران:

الاول: ان تعریف الکلی لیس بمانع والجزئی لیس بجامع، اما اولاً فلان الشبح المرئی من البعید مما يجوز المقل صدفه على امور كثيرة و اشياء عديدة فيلزم ان يكون كلياً مع انه جزئى حقيق. و اما ثانياً، فلان مفهوم كل جزئى مطابق لصورة الشيء في اذهان الاشخاص المتعددة و يمكن فرض صدقه عليها مع انه ليس بكل بل جزئى حقيق.

و يمكن الجواب عن الاول: بمامر في تقسيم العلم والمتواطى و المشكك: من ان المراد من الصدق المعتبر في تعريف الجزئ و الكلي هو ما يكون على سبيل الشمول لاالبدلية والشبح المرثى صدقه على الامور المتعددة انما هو من قبيل الثانى لاالاول، ضرورة ان المصداق امر شخصى لاكثرة فيه و من هنا يعلم ان النكرة التي يراد بها فرد من الافراد على سبيل البدلية داخلة تحت الجزئى و ان كان لها شيوع بحسب الافراد واطلاقهم الكلي عليه مبنى على التجوز كمامر.

وعن الثانى: بان المراد من الصدق المعتبر ايضاً ما يكون بحسب الوجود الاصلى لا التبعى الكلى ووجود حقيقة الجزئيات فى الاذهان العديدة من الثانى لاالاول و من هنا يعلم الجواب عماريايتوهم من النورة المنتزعة من الجزئي لوكانت جزئياً حقيقياً لزم قيام الحقيق بمحال متعددة وهو عال قطماً ضرورة ان المعتنع اله هو الجزئي بحسب الوجود الاصبل لا الكلى التبعى اذ لامنع منه لرجوعه اذاً الى اشخاص متعددة و افراد متكثرة فتأمل.

والثانى: ان تعريف الجزئى ليس بمانع والكلى ليس بجامع، اما اولاً، فلانه اذا فرض كلى يصدق على الا ثنين فصاعداً الى الخمسة ولايطلق على مافوقها، يصدق عليه تعريف الجزئى دون الكلى لان الكثيرين لايطلق الاعلى الستة فصاعداً لما تقرر من ان اقل الجمع ثلاثة مقادير مفرده و ثلاثة مقاديرالكثير ستة لاعالة لماتين فى كتب اللغة من ان اقل ما يطلق عليه الكثيراثنان.

واما ثانياً، فلانه يصدق تعريف الجزئى على كل كلى من غير ذوى العقول ولايصدق عليه تعريف الكل وذلك، لان «الكثيرين» جمع بالواو والنون وكل جمع بها لايطلق الاعلى ذوى العقول كما هو المذكور في كتب الفحول.

فالاولى ان يقال: «على الكثرة» بدل «على كثيرين» كها فعله في باب الكليات الحمس.

و يمكن الجواب عن الاول: بانه لايوجد كلى لايصدق على الستة فافوقها اذ كل كلى له افراد غير

٧١/ ______ حواشي الحاشية

متناهية ولو بحسب الذهن، والصدق المعتبر في التعريف اعم من الخارجي والذهني.

و عن الثانى: بان الجمع بالواو و النون وان كان موضوعاً ليستعمل فى العقلاء فقط الا انه قد يستعمل فها يعمهم وغيرهم و فى غيرهم خاصة.

وقد اجيب عنها: بان ارباب المعقول لاينظرون الى الاصطلاحات اللغوية و النحوية و يكتفون فى تفهيم المقاصد بمجرد الكلم الدالة على المعانى والمفاهيم فلو سمعت من احد منهم «ضرب هند» -بلاتاء او «ضربت زيد» —معها فلاتعجب عن ذلك.

ثم انما سمى الجزئى جزئياً و الكلى كلياً، لان الجزئى كل للكلى والكلى جزء للجزئى غالباً كالانسان فانه جزء لزيد حيث انه مركب منه و من التشخص الحارجي و كالخيوان فانه جزء للانسان حيث انه حيوان ناطق و هكذا الجسم النامى جزء للحيوان والجسم المطلق جزء له و الجوهر جزء له ولاشكان كلاً من الكل والجزء منسوب الى الاخر ضرورة ان تحقق مفهوم كل منها انما هو بالنسبة الى الاخر فالجزئي كل منسوب الى الجزء و الكلى جزء منسوب الى الكل، هذا.

و انما قيدنا بقولنا: «غالباً»، احترازاً عن بعض الكليات التي ليست الجزئيات كلا لها كالخاصة والعرض العام حيث انها خارجان عن ماهية الافراد وحقيقتها فلا يكونان جزء لها بخلاف النوع والجنس والفصل فان الاخيرين جزئان للاول وهوللشخص وسيأتي بيان ذلك انشاءالله تعالى. (محمدعلي)

(وقال الشيخ عبدالرحيم في تحقيق المقام على وجه الاجمال والاختصار ماهذا لفظه): الغرض من هذاالكلام دفع ما يتوهم في هذاالمقام وهو ان تعريفه الكلى والجزئى بما ذكره المصنف، ليس بصحيح،اذ يصدق على زيد مثلا انه لايمتنع فرض صدقه على كثيرين، اذ يمكن للمقل ان يفرض ان ذاته لوكان صادقاً على كثيرين يكون كلباً فيلزم كون زيد كلباً مع انه لمشاراليه جزئى.

و وجه الدفع: ان له معنيان: الاول التقدير و هو الذي يستفاد من ادوات الشرط.

والثانى: تَجَوِّ يز العقل والمراد هنا هو الثانى، فمعنى فرض صدق المفهوم انه اذا تعقله العقل لايمنع من ان يجوّز صدقه على كثيرين ويحمل عليها ايجاباً.

لايقال: الشخص ايضاً اذا قطع النظر عن تشخّصه لم يبق الشخص، وانما يجوز قطع النظر عن اشياء مغايرة للشيء خارجة عنه.

فان قلت: اذا ابصرنا شبحاً عن بعيد فيجوّز عقولنا ان يكون زيداً او عمراً او بكراً فيلزم ان يكون كلياً و ليس كذلك .

قلت: صدقه عليهم بطريق البدلية و المعتبر في الكلي هو الصدق بطريق المعيّـة.

(۵)قوله كشريك البارى تعالى ...: فانه كلى له افراد متعددة بحسب الذهن وان امتنعت بحسب الحارج.

فان قلت: الفرض كما تقدم بمعنى تجويز العقل وارتضائه به ولايجوز العقل وجود شريك البارى فضلاً عن التعدد فهو من الكليات الفرضية التى لاافراد لها فى نفس الامر لابحسب الذهن ولابحسب الحارج. و بالجملة انقسام الكلى الى الممتنع والمكن انقسام الشىء الى نفسه و الى غيره وهو لا يصح قطعاً.

قلت: لانسلم امتناع تجويز العقل وجود شريك البارى وتعدده والا لم يذهب اليه كثير من ذوى

المقول الذين كلفهم الله بالفروع والاصوله لانا لانعنى من تجويز المقل تجويزه بالنظر الصحيح بل تجويزه بالبديهة والنظرة الاولى ولا شك انه بهذه النظرة يجوز الاشياء الممتنعة فى الحارج و لذلك تسمى النظرة الحمقاء.

فان قلت: فما تقول فى الكليات الفرضية مثل اللائمكن بالامكان العام و اللاشىء واللاموجود والمدوم، هل همى داخلة فى ذلك التقسيم ام لا؟

قلت: اولاً: انها ليست بداخلة ولامحلُور، فان كلية القواعد انما هو بحسب الاغراض المتعلقة بهذا الفن ولاغرض لهم فى معرفة الكليات الفرضية التى ليس لها افراد فى الحارج، و ثانياً: انها داخلة و لا محدور ايضاً.

فان قلت: المحذور موجود وهو امتناع فرض صدقها على كثيرين، اذ لا يكون شىء يصدق عليه تلك المذكورات ضرورة استحالة احتماع النقيضين

قلت: الصدق اعم من ان يكون بحسب نفس الامراوالفرض العقلى.

فان قلت: فحينلذ يصدق التمريف على الجزئي ايضاً اذ كما يجوز ان يفرض صدق اللاشيء على الاشياء فهكذا يجوز فرض صدق زيد مثلاً على اشخاص متعددة.

قلت: فرق بينها، فان الاول فرض ممتنع والثانى فرض ممتنع ولاشكان الاول جايز و الثانى ممتنع فان فرض المحال ليس بمحال كها قيل بخلاف المحال فانه محال فليتأمل فانه دقيق. (ميرزامحمدعلي ره)

(ع)قوله: اى لم يمتنع: قديراد به الامكان الحناص وهو سلب الضرورة عن الطرفين و قديراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن طرف المقابل.

اعلم: ان هنا اموراًاربعة: الممكن العام و الممكن الحناص والواجب الوجود و الممتنع. والثلاثة الاخر افراد الاول و مندرج تمته.

توضيح المقام: ان الإمكان العام عبارة عن سلب الفيرورة عن احد طرفى الشيء مع قطع النظر عن الاخر و بعبارة اخرى، هو عبارة عن سلب الضرورة اما عن وجود الشيء مع قطع النظر عن طرف العدم واما عن عدمه مع النظر عن طرف الوجود، فاذا اعتبرنا الاول بان سلبنا الضرورة عن الوجود فعدمه اما ان يكون ضروريا فهو الممتنع او لا يكون كذلك فهو الامكان الحاص و اذا اعتبرنا الثافى بان سلبنا الضرورة عن العدم فوجوده اما ان يكون ضرورياً فهو الواجب الوجود او لا يكون كذلك فهو الممكن الحاص ايضاً.

اذاعرفت هذا فاعلم آنه: اورد على قوله: « اوامكنت» بان المراد من الامكان آن كان هوالامكان العام وفرد . العام، فلايصح جعله مقابلاً لقوله: «او امتنعت» اذ الامتناع كها عرفت فرد من الامكان العام وفرد . الشيء لايكون مقابلاً له وقسيماً وان كان المراد منه الامكان الحاص فلا يصح تقسيمه به و بالواجب الوجود بقوله: «ولم يوجد او وجدالواحد».

والجواب: ان المراد به الامكان العام و قوله: لايصح جعله مقابلاً لقوله امتنعت الخ، ممنوع، لان الامتناع فرد للامكان العام الذى هوسلب الضرورة عن طرف الوجود و مرادنا بالامكان هنا ليس ما ذكر بل الامكان العام الذى هو سلب الضرورة عن طرف العدم و الممتنع ليس فرداً له. (آخوند ملا على اكبر اهرى)

٧٧ _____ حواشي الحاشية

(٧)قوله اى لم تمتنع افراده فى الحتارج: بمعنى ان العقل لايحيل تلبس فرد الكلى بالخروج الى الاعيان وبعد ان سلب العقل محالية تلبّس فرد هذا الكلى بالخروج الى الاعيان فتارة يحكم بوجوب تلبس الفرد الواحد بالحروج الى العين و منع البقية و اخرى يمشى بالامكان على كافة افراد الكلى فالاول هو الواجب والثانى هوالممكن.

ولايخنى: ان الترق من سلب المحاليّة الى الوجوب لامانع منه، فان الواجب ليس بمحال قطعاً و ان كان الماتن لو عبر بهذا اللون من التعبير لكان اوضح و اسلس: «امتنعت افراده او وجب الواحد منها او امكنت ولم توجد او وجدالواحد منها مع امكان الغيراوالكثير مع التناهى او عدمه»(التقريب ص٢٥)

(٨) هو بالفتح طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم، قاله الجوهرى فى حياة الحيوان على ما نقل: العنقاء طائر غريب يبيض بيضاً كالجيال (فى الجيال، خ ل) قيل: انما سميت به، لان فى عنقها ساضاً كالطود.(محمدعل)

(٩)قوله او امتناعه كمفهوم واجب الوجود; وبما عرفت من معنى تجويز العقل لايرد ما قيل: من ان مفهوم الواجب الوجود جزئى، لانه يمتنع عند العقل صدقه على كثيرين، فلا يصح عده من اقسام الكلى فانه و ان كان المعقل لا يحكم بالنظر الصحيح على صدقه على اكثر من فرد واحد، الا انه يجوزه بالنظرة الاولى التى تسمى بالنظرة الحمقاء والا لما اتخذ الشرك كثير من الاشقياء سبيلاً و لما افتقرنا في ابطاله الى ان يرسل الله تعالى الهم رسولاً، هذا.

و قد اوردهنا: ال مفهوم الواجب الوجود لا يصح عده من اقسام المكنة الافراد لان المكن منه فرد واحد لا افراد متعددة فان المراد من الامتناع والامكان في قوله: «امتنعت افراده او امكنت» هو الحنارجيان والا لم يصح انقسام الكلى اليها، لانه يجب ان يكون الكلى ممكن الافراد بحسب الذهن والا لم يصح التقابل بينه و بن الجزئي كما هوظاهر.

والجواب: ان للامتناع العقلي ايضاً معنيين:

الاول: الامتناع بالنظرة الصحيحة والنظرة الاولى معاً.

والثاني: الامتناع بالنظرة الصحيحة فقط.

والمصنف حيث قال: «امتنعت افراده او امكنت» اراد بالامتناع المعنى الاول و بالامكان ما يقابله، فيشمل الامكان بهذا المعنى الامتناع بالمعنى الثانى، ضرورة ان انتفاء المركب كما يكون بانتفاء جميع الاجزاء، يكون بانتفاء احدها ايضاً ولا شكان مفهوم الواجب الوجود داخل فى اقسام الممكنة الافراد بهذا المنى فتأمل فانه دقيق.

> و قد اجيب: بان المراد من الافراد جنس الفرد واطلاق الجنس على الواحد والكثير كثير. و اقول: هذا فى الجمع انحلى باللام ظاهر واما فى الجمع المضاف كيا هنا فلا، فتأمل.

و قد اجيب إيضاً: بان قوله: «امتنعت افراده» موجبة كلية فان الاضافة تفيد الاستغراق حيث لا عهد فيكون قوله: «اوامكنت» رفعاً للايجاب الكل ورفع الايجاب الكلى كما يحتمل السلب الكلى يحتمل السلب الجزئى ايضاً فافهم. (محمدعل)

(۱۰)قوله كـمـعـلومات البارى: اى ان اشعاعات علم البارى غير محدودة بعدد وكذا النفوس

الناطقة غير معدودة على ما يقول الحكماء، لانها ازلية ابدية كها يقولون و تحقيق ذلك في مبحث النفس من الفلسفة (التقر ب ص ٢٥٠)

(۱۱)فانهم قالوانبان العالم قديم لااول له وكل ما لااول له لا آخر له فيكون العالم عندهم لا اول له لا آخر له فيكون العالم عندهم لا اول له ولا آخر له ، فيكون النفوس الناطقة غير متناهية العدد عندهم لا بمنى انها داخلة تحت الوجود مرة واحدة غير متناهياً بل بعنى انها لا تصل الى حد لا يعرجد نفس ناطقة بل كلها وجدت نفس ناطقة وجدت ايضاً بعدها نفس ناطقة الى مالانهاية له كلاعداد، فانها لا تصل الى حد لا يوجد بعده عدد بل كل مرتبة يصل اليها يمكن وصولها الى ما بعدها الى غير النهاية و هكذا الحال في معلومات البارى تعالى.

ثم اعلم: ان كلام المحشى (ره) ظاهر فى ان النفس الناطقة مثال الكلى حيث اتى بلفظ الافراد و اما قول بعضهم: و كالنفوس الناطقة، فهو نص فى كونه مثالا للافراد الموجودة من الكلى.(محمدعلى)

(۱۲)قوله: «اى كل كلين»: يعنى ان اللام في قوله: «والكلبان» للاستغراق، فيهم جميع الكلبات وفيه ان الكلام انما في الكلبات التي لها مصداق في الحارج كها سنشر اليه.

ثم انحا اعتبر النسب الاربع بين الكلين ولم يعتبر بين المفهومين، لان المفهومين اما كليان او جزئيان او جزئيان او وجزئيان او كلى و جزئى، فلموقال: «المفهومان» لربما يتوهم جريان جيم اقسام النسب فى كل واحد من الاقسام الشلائمة و ليس كذلك بل انما يتحقق بين الكليين بمنى انه يوجد كليان مخصوصان بينهما تبايناً و كليان آخران سنها تساو وهكذا.

و اما الجزئيان فلا يتحقق بينها الاالتباين و الما الجزئى و الكلى فلا يتحقق بينها الاالتباين و العموم مطلقا، لان الجزئى ان كان جزئياً لهذا الكلى فيكون اخص منه مطلقا و ان لم يكن جزئياً له فيكون مبايناً، فلما قال: « الكليان» علم ان ليس حال القسمين الاخيرين كذلك هكذا يستفاد من كلام معضهم.

والحق أن وجه التخصيص، الاشارة الى أن المقصود الاصلى معرفة أحوال نسب الكليات بعضها مع

و ما ذكر ان الجزئيين لا يتحقق بينها الا التباين، فيه انه ان اريد به ان التباين بينها باعتبارالتصادق كما هوالحق فلانسلم انها متباينات وكيف، ومرجع التباين كما سيذكره الحشى، الى سالبتين كليتين و السالبتان الحاصلتان من الجزئين شخصيتان وعلى هذا قس الكل والجزئ، وان اريد به ان التباين اعم من ان يكونا باعتبار التصادق او باعتبار الموجود فلا نسلم ان الجزئيين لا يكونان الامتبايين فان النسب الاربع ح تجرى بينها و بين الكلى والجزئي. (عبدالرحم)

(١٣) قوله لابد ان يتحقق بينها احدى النسب الاربع: فيه اشارة الى دفع ما اورده بعضهم حيث قال: ان المباينة الجزئية قسم من النسب المطلق مع انهاغير مندرجة فى شىء من الاقسام الاربعة فلايكون التقسيم حاصراً.

وحماصل الجواب: أن المراد أن النسبة المتحققة الموجودة بين كلين و لاتكون الا احدى الاربع و ظاهر أن المباينة الجزئية من حيث هي هي لا توجد بين مفهومين أصلاً و من حيث المخصوص لا تكون ٧٧٧ ____ حواشي الحاشية

مقابلة للنسب الاربع كها هوظاهر ولعل هذا مراد من اجاب بان القصود هيهنا بيان الحصر في انواع النسب فخرجت المباينة الجزئية لانها جنس للمباينة الكلية و العموم من وجه، لكن التعبير بالنوع والجنس عما لايخلو من نوع تكلف فان كون المباينة الجزئية ذاتياً لهما وكون الامتياز بينها بالفصول النوعية دون العوارض كها في الاصناف، على تأمل.

بق هنا شىء وهو: ان الحكم بان كل كلين لابد ان يتحقق بينها احدى النسب الاربع، لا يخلو عن ضعف، فان اللاشىء واللاممكن بالامكان العام مفهومان كليان وليس بينها واحدة من النسب الاربع، اما ان ليس بينها تباين كلى، فلان المتباينين على ما سيأتى يجب ان يكون بين نقيضهها تباين جزئى والشىء و الممكن متساويان البتة و اما ان ليس بينها تساو، فلانها لايصدقان على شىء اصلاً حتى يتصادقان و اما ان ليس بينها عموم مطلق ولا من وجه فلها سيأتى من ان عين العام يجب ان يصدق مع نقيض الاخو والالزم اجتماع النقيضين.

و يمكن ان يجاب: بان المراد ان كل كليين يصدق كل واحد منها على شيء من الاشياء في نفس الامر لابد ان يتحقق بينها احدى النسب الاربع و لاينا في ذلك بما ذكروا من انه يجب ان يكون قواعد هذا الغن عامة شاملة فان تمميم القواعد انها يجب بحسب الاغراض المطلوبة من هذا الغن ولاغرض لهم فى الكليات الفرضية التي ليس لها افراد في نفس الامر لا في الحارج ولا في الذهن لكن هذا ينا في كلية قولهم: «ان نقيضي المتساويين متساويان» كما سبأتي فان بين الشيء والمكن المذكور تساويا وليس بين نقيضيها وهما اللاشيء واللائمكن تساو على ما ذكر.

فالاولى فى الجواب: ان يذهب الى تعميم الصدق المعتبر فى حدود النسب الاربع الى الصدق الحقيقى والـفـرضى ولاشك ان الصدق الكلى الفرضى متحقق بين اللاشىء واللاممكن من الطرفين ضرورة بممنى: ان كل ما فرض انه يصدق عليه اللاشىء، يصدق عليه اللاممكن و بالمكس.

ثم لا يخفى: ان النسب الاربع كما تحقق في المفردات وما في حكها من المركبات التقبيدية، كذلك تحقق في القضاياء الا انها تلاحظ في المفردات بحسب الصدق اى: الحمل على شيء كما ستعرف آنفا وفي القضاياء بحسب الصدق اى: التحقق والوجود في الواقع و نفس الامر بعني مطابقتها له والصدق بمني المخصل به «على» فيقال مثلاً: الحيوان صادق على الانسان اى: عمول عليه و بمني التحقق والوجود يستعمل به «في» فيقال مثلاً: الحيوان صادق على الانسان اى: عمول عليه و بمني الحمل على شيء لا يتصور في القضاياء، ضرورة ان قولنا مثلاً: زيد ضارب، من حيث هو هو لا يحمل على مفرد و لا على قضية كها انه بمني التحقق والوجود اى المطابقة لنفس الامر لا يتصور في المفردات و ما في حكها، اما فيها هو في حكها فلها سيأتي في تعريف القضية انشاءالله تعالى لكن لما كان المقصود اما فيها هنا و الحمل لا مطلقا خضها بالكليات فلا محذور (ميرزا محمدعلى)

(۱۴) ينتقض ذلك بمثل اللاشىء و اللاممكن بالامكان، فاللاشىءلايصدق شىء منهاعلى شىء من افراد اللاممكن و بالعكس فلوجعلوا متباينين لوجب ان يكون بين نقيضيها تباين جزئى على ما سيأتى وهو باطل.

ويمكن ان يجاب بتخصيص الدعوى بالكليات التي لها مصداق في الخارج و تعميم القواعد انما يجب

في النسب الاربع _______ في النسب الاربع _____

بحسب الطاقة البشرية والاغراض المطلوبة من الفن ولاغرض لهم فى الكليات الفرضية. (عبدالرحيم) (١٥) اى: كل واحد منها اعم من وجه و هو كونه شاملاً له ولغيره فى الجملة و اخص من وجه وهو كونه مشمولاً للاخر مع انه شامل لغيره ايضاً. (عمدعلى).

(۱۶) الحيوان شامل للابيض و غيره و بالعكس فباعتبار ان كل واحد منها شامل للاخر، يكون اعم منه و باعتبار انه مشمول له، اخص منه و لهذا سمى بالاعم والاخص من وجه.(شيخ عبدالرحيم) (۱۷)فان قلت: الناثم والمستيقظ متساو يان و ليس بينها صدق كلى من الجانبين.

قلت: المعتبر فى المتساو بين هوصدق كل واحد منها على جميع افراد الاخرولايلزم من ذلك أن يصدقا معاً فى زمان واحد فـالمــــتيقظ والنائم يصدق كل واحد منها على الاخر كلياً الا أن ذلك ليس فى زمان واحد و ذلك لايضر فى كونها متساو يين.

و منهم من قال: التساوى انما هو بين النائم فى الجملة و المستيقظ فى الجملة والنائم فى حال النوم يصدق عليه انه مستيقظ فى حال النوم و كذا المستيقظ يصدق عليه فى حال النوم و كذا المستيقظ يصدق عليه فى حال تيقظه انه نائم فى الجملة و المتساويان يصدق كل منها على جميع افراد الاخر فى زمان صدق الاخر عليه وقس على ذلك الصدق المعتبر فى العموم والخصوص مطلقا و من وجه. (شيخ عبدالرحيم) (١٨) المرجع بكسر الجم هنا مصدر ميمى لا اسم مكان و الالم يصح تعديته بـ «الى».

فان قلت: ان كلام المصنف في شرح التلخيص ظاهر في ان المرجع اسم مكان يصح تعديته بد «الى» حيث قال في شرح قول الماتن: و ان البلاغة مرجعها الى الاحتراز وهوما يجب ان يحصل حتى يمكن حصوفا كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع وعدم طباقه اى: ما به يتحققان و متحصلات.

قلت: لاشك في ان اسم المكان لايصح تعديته بشيء لانه جامد محض لا يصلح للعمل.

واما كلام المصنف، فيمكن ان يكون على سبيل الاستخدام كها ذكره بعض انحققين ، فان للمرجع معنيان: الاول الرجوع والشافى على الرجوع والمرا به اولا معناه الاول و بضميره معناه الثافى فالتفسير المذكور لمناه الثافى و به يتضح معناه الاول. (محمدعل)

(١٩) قوله و مرجع التباين الى سالبتين: المرجع بكسر الجيم مصدر ميمى بمعنى الرجوع لا اسم مكان بمعنى موضع الرجوع وذلكبدليل تعديته به «الى» والمصدر الميمى يأتى على وزن مفعل بفتح العين من كل باب الاشاذاً كـ «مرجع ومغفرة ومفازة و معذرة و معصية».

و اعلم: ان ما ذكره الحشى من مرجع النسب الاربع الما هو بحسب الكية و الكيفية واما بحسب الحبه فرجع التباين الى سالبتين كليتين دائمتين، لان المباينة بين الكلين هى ان لايتصادقا اصلاً سواء المكن ام لا ومرجع التساوى الى موجبتين كليتين مطلقتين عامتين لان المساواة بين الكليين ان يتصادقا بالفعل سواء وجب ذلك الصدق ام لا. ومرجع العموم مطلقا الى موجبة كلية مطلقة عامة و سالبة جزئية دائمتين دائمتين. فالموجبات مطلقة و السولب دائمة (عبدالرحم)

(٢٠) قوله ومرجع العموم من وجه . . . :

فان قلت: كما ان مرجع العموم الى ذلك، كذلكمرجعه الى موجبتين جزئيتين و سالبة جزئية فلم ترك المحشى ذلك و تعرض لما ذكره؟

قلت: لانه على هذا لايتمايز عن العموم المطلق، لان مرجعه ايضاً الى ذلك (عبدالرحيم)

الفرق بين الكل والكل بوجوه: منها: ان الكل مقوم لجزئياته. و منها: ان اجزاء الكل متناهية و جزئيبات الكل غير متناهية ومنها: ان الكل لا يحمل على اجزائه و الكلي يحمل على جزئياته فلا يقال: «البيت حدار» و بقال: «الانسان زيد».

(٢١) مثل: كل لاانسان لاناطق وكل لاناطق لاانسان.

(۲۲) توله: أى كل ما صدق عليه احد النقيضين: حاصله انه اذائبت أن بين الانسان و الناطق مثلاً تساوياً فلابد وأن يكون بين نقيضيها وهما اللاانسان واللاناطق ايضاً تساو بمعنى: أن يكون كل لاانسان لا ناطقاً وكل لاناطق لاانسانا أذ لولم يصدق لصدق نقيضاهما وهما بعض اللاانسان ليس بلا ناطق و بعض اللاناطق ليس بلا انسان فحيثة يصدق: بعض اللا انسان ناطق و بعض اللاناطق انسان ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين أفيصدق عين احدهما بدون عين الاخر لامتناع اجتماع النقيضين وهو خلاف الفرض، هذا.

واعترض عليه: بان صدق قولنا: بعض اللاانسان ليس بلا ناطق و بعض اللاناطق ليس بلا انسان لايستلزم صدق قولنا: بعض اللاانسان ناطق و بعض اللاناطق انسان، لما سيأتى من ان صدق السالبة المعدولة المحمول لايستلزم صدق الموجبة المحصلة، الاترى ان صدق قولنا: زيد ليس بلا كاتب لايوجب صدق قولنا: زيد كاتب، لجواز ان يكون زيد معدوماً فلا يكون كاتباً و لا لاكاتباً.

لايقال: ان الموضوع فيا نحن فيه موجود، فان اللاانسان واللاناطق صادقان على موجودات محققة كالشجر والحجر وغيرهما والسالبة المعدولة و الموجبة المحصلة متلا زمان حين وجود الموضوع كما سيأتى.

لانانقول: ليس كلام فى خصوص اللاانسان و اللاناطق ونحوهما بل فى نقيضى التساويين مطلقا فا تقول فى مثل الشيء والممكن العام فانها متساويان لصدقها على جميع المفهومات و لا يصدق نقيضاهما وهما اللاشيء واللاممكن على شيء اصلاً كما تقدم فلايم البرهان المذكور ح البتة، فاذا قلت: لو لم يصدق كل لا شيء لا يمكن، لصدق بعض اللاشيء لبس بدا مُكن فيصدق بعض اللاشيء ممكن، اتجه المنم المذكور فان الموضوع ليس بموجود قطعاً.

واجيب: بآنانخص البحث بما اذّا لم يكن المتساو يان شاملين لجميع الاشياء ذهنأو خارجاً فلابد ان يصدق نقيضاهما على موجود اما خارجى او ذهنى فيتم ح الدليل و ينسد السبيل و تعميم القواعد انما يجب بحسب الاغراض المقصودة و المقاصد المطلوبة من الفن كما سبق.

ولايخنى: ان هذا انما يحتاج اليه بناء على ماسبق من تخصيص الصدق بالصدق الحقيق و اما على ما اخترناه من تعميمه الى الحقيق والفرضى، فلا، لعدم ورود الاعتراض حتى يحتاج الى الجواب و قولهم: ان السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة، انما هو على تقدير اختصاص الصدق و الوجود بالحقيق واما على تقدير تعميمها اليه و الى الفرضى فالظاهر عدم الفرق بينها، فتأمل. (محمدعلى) (٣٣) هما اللاناطق والناطق مثلاً، لعدم خلو الشيء عن كونه ناطقاً و لا ناطقاً.

(۲۴) اي: صدق عين الاخر بدونُ صدق عين الاول.

(٢٥)بان يقال: كل حجر ليس بانسان و لم يصدق عليه اللاناطق مثل ان لايصح ان يقال:

كل حجر ليس بناطق لصدق عليه الناطق لان عدم صحته ليس الا باعتبار صدق نقيض المحمول فستلزم صدق ذلك .

فان قلت: لانسلم ان عدم صدق ذلك باعتبار صدق نقيض المحمول بل باعتبار عدم الموضوع لايستلزم ماذكرت.

قلت: القضية المذكورة موجبة سالية المحمول و هله لا تقتضى وجود الموضوع كما صرح به المتأخرون فاذا كذبت، لايكون كذبها الاباعتبار صدق نقيض الهمول فيستلزم ذلك.(عبدالرحيم)

> (۲۶) لثبوت التساوى في الصدق الكلى من الجانبين بينها. (۲۷) هو كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص.

لايخنى: انه يرد على هذا ايضاً الاعتراض المذكور، فانه اذا قلت: لو لم يصدق كل لا ممكن لاانسان الصدق نقيضه وهو بعض اللاممكن ليس بلا انسان فحينئذ يصدق بعض اللاممكن انسان، اتجه ان يقال: ان بعض اللاممكن ليس بلاانسان سالبة معدولة المحمول وهي اعم من الموجبة المحصلة فلايستلزم صدقه صدق معض اللاممكن انسان.

والجواب مامر فتأمل. (محمدعلي)

 (۲۸)فانه لو لم يصدق الانسان ايضاً يلزم ارتفاع النقيضين، لان الشيء لايخلو من ان يكون انساناً أه لا انسان.

(٢٩) لانه يلزم ان يكون شيء لاحيوان يصدق عليه الانتسان وهذاباطل.

(٣٠) وهولزوم صدق اللاحيوان؛ الحيوان على الانسان.

(٣١) اى: وليس كلماصدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم.

(۳۲)ای: کل لاحیوان لاانسان.

(٣٣) من اثبات التساوي بين نقيضي المتساويين.

(٣٤) فيكون مرجع التباين الجزئي الى سالبتين جز ثبتين.

لايقال: أن المباينة الجزئية قسم من النسب مع أنها غير مندرجة في شيء منها فيوجد كليان ليس بينها أحدىالنسب الأربع.

لانانقول: المباينة الجزئية جنس للمباينة الكليّة و العموم من وجه ومنحصرة فيها فاذا قيل: النسبة بين هذين الكليين اى: المباينة الجزئية، كان حاصله ان النسبة فى بعض الصّور مباينة كلية وفى بعض اخرى عموم من وجه فلم يوجد كليان لايكون بينها احدى النسب الاربع (عبدالرحيم)

(٣٥) اى من غير ملاحظة أن ذلك أى: صدق كل واحد منها بدون الاخر في جميع المواضع أو فى بعضها دون بعض. (محمدعلى)

(٣۶)هذا دفع للاشكال المزبور في رقم ٣۴، كانه قيل: فعلى هذا التقديريلزم ان يكون النسب الاربع خممة لانه حصل ح نسبة اخرى و هي: النباين الجزئي.

فاجاب بقوله: «التباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي ايضاً» فليس مستقلاً حتى يقال: نسبة خامسة.

(٣٧) لان مرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية و سالبتين جزئيتين و هما قولنا: بعض اللاحيوان لاابيض كالحجر الاسود و بعض اللاحيوان ليس بلا ابيض كالثلج و بعض اللاابيض ليس بلاحيوان كالفرس الاسود.

(٣٨) بعض الحيوان الانسان كالفرس وهو مادة الاجتماع و بعض الحيوان ليس بلا انسان مثل زيد و بعض اللانسان ليس بلا انسان مثل زيد و بعض اللانسان ليس بجيوان مثل الشجر و هو مادة الافتراق.

(٣٩) مثل: لاشيء من اللاحيوان بلاانسان ولاشيء من اللاانسان بلاحيوان.

(۲۰)ای: ولاجل ان نقیضی الاعم والاخص من وجه قد یکون بینها عموم من وجه و قد یکون تباین کلی قالوا: ان بین نقیضیها تبایناً جزئیاً و لم یقولوا:ان بینها عموماً من وجه اوتبایناً کلیاً لیصح فی الکل ذلك.(محمدعلی)

(٢١) يعنى: ان الاحكام الموردة في هذا الفن كليات، فلوقيل ان بين نقيضى الاعم والاخص من وجه عموماً من وجه، لافاد العموم من وجه في جميع الصور وليس كذلك كها قرره المحشى و هكذا الحال في التباين الكلي فلهذا قالوا: ان بين نقيضيها تبايناً جزئياً حتى يصح في الكل.

(شيخ عبدالرحيم)

(۴۲) توله اى: كما ان بين نقيضى الاعم... الفرض من هذا الكلام دفع ما ربا يتو هم فى المقام من الدا التشبية يستدعى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به معلوماً كما هو الظاهر من قولنا: «زيد كالاسد» و امثاله و هنا ليس معلوم، فانه لم يعلم قبل ان بين نقيضى المتباينين تبايناً جزئياً أم لا، فكيف يصح تشبيه نقيضى الاعم و الاخص من وجه يها؟

و حاصل الدفع: ان الغرض من التشبيه كما ذكره البيانيون قد يعود الى المشبه و قد يعود الى المشبه و قد يعود الى المشبه به و ما نكن وجه المشبه به و ما ذكر أنما يجب فيه ان يكون وجه الشبه في المشبه به معلوماً قبل فالتشبيه فيه كقوله:

و يد الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح.

حيث شبه غرة الصباح فى الوضوح و الضياء بوجه الخليفة ولم يكن اتصافه به معلوماً قبل، و يسمى هذا التشبيه، التشبيه المقلوب فان المشبه فى الحقيقة فى البيت وجه الحليفة و فيا نحن فيه نقيضا المتباينين لكنه قلّب و عكس قصداً الى ادعاء انه زايد فتأمل.(محمدعلى)

(۴۳) قوله: «فانه لما صدق كل من العينين»: (قد تقدم منه بيان التباين الجزئى في نقيضى الاعم والاخص من وجه، واحب ان يزيده وضوحاً في نقيضى المتباينين بما ان بينها من النسب التباين الجزئى ايضاً فقال): «فانه لما صدق (هذا منه ابتداء كلام لااشارة الى ممهود فانه لم يمهد منه شىء من هذا الكلام كما لايخفى) كل من العينين (في المتباينين انسان و حجر) مع نقيض عين الآخر (اى: لما جاز ان يصدق الانسان مع اللاحجر في زيد و الحجر مم اللاانسان في الحجر) صدق كل من التقيضين مم

في النسب الاربع _______ في النسب الاربع ______ ____ ١٢٧

عين الاخر (بالملازمة، فان الانسان مع اللاحجريصح ان يقال فيه احد المينين مع نقيض الاخر واحد النقيضين مع عين الاخر و كذلك الحجر مع اللاانسان كها هو واضح) فيصدق كل من النقيضين اللاانسان واللاحجر بدون صاحبه في الجملة و ينحل هذا الاجال الى ان لايصدق احد النقيضين مع الآخر اصلا كها في النقيضين المتباينين مثل اللاموجود واللامعدوم او يصدق في قضية جزئية كها في النقيضين اللذين بينها عموم من وجه مثل اللاانسان والاحجر فيجوز ان يقال: يصدق اللاانسان بدون اللاحجر كها اذا روعى الحجر فانه لا انسان وليس لاحجراً ويجوز ان يصدق اللاانسان مع اللاحجر كها في القماش فانه لاانسان ولاحجرايضاً و هذا هو التباين الجزئي و قد شرحناه آنفاً وكررناه شرحاً لمقصود الشارح و مزيداً للتوضيح. (التقريب ص٢٨)

(۴۴)مثل لاانسان يصدق على الحجر دون لاحجر و كذا لاحجر يصدق على الانسان دون لاانسان.

(٤٥)مثل: لاشىء من اللاموجود بلا معدوم و لاشىء من اللامعدوم بلاموجود.

(۴۶)لفظ «هذا» اما خبر مبتداء محذوف بتقدير: «الامرهذا» او مبتداء محذوف الخبر بتقدير: «هذا كها ذكر» و يحتمل ان يكون «ها» اسم فعل بمعنى: «خذ» و «ذا» مفعوله ، او تكون تنبهية و فعل الامر مقدراً و هو اما لفظ «خذ» كها هو المشهور، او لفظ «اعلم» بقرينة قوله بعد: «و اعلم ايضاً».

ثم هذا من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة «هذا و أن للطاغين لشرمات».

قال المصنف: قال ابن الاثير: لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل و هي علاقة وكيدة بين الحروج من كلام الى كلام آخر ثم قال: و ذلك من فصل الحظاب الذي هو احسن من التخلّص، هذا، و قد تبين من ذلك ان ما وقع في بعض الحواشي من ان هذا فاعل «يصح» ليس كها ينبغي فان هذا اشتهاء الحبيث مع وجود اللذيذ مع انه لاوجه للاظهار مع امكان الاضمار. (ميرزامحمدعلي)

(٤٧) اى: مع انه بين حكم نقيضى الثلاثة الاخر بعد بيان حكم العينين بلافصل. (محمدعلى)

(٤٨)متعلق بالاختصار.(محمدعلي)

(۴۹) قوله الاول قصد الاختصار...: فانه لو بين حكمها عقيب العينين فغاية ما يتصور في هذه الحالة من الاختصار ان يقول ببعد قوله: «والكليان ان تفارقا كلياً فتباينان»... : «و بين نقيضيها تباين جزفي» و ان يقول هنا بعد قوله: «والا فن وجه»... : «و نقيضا هما كالمتباينين» وابن هذا من عبارة الكتاب؟ فلاحظ.

فان قلت: اذا بنى الامر على التأخير فالاولى ان يقول: «و بين نقيضيهما والمتباينين تباين جزئى» ليسلم من توهم التشبيه بالمجهول مع كونه اخصر ايضاً.

قلت: العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار و ان اجازه بعضهم، لكن الجمهور لايجيزونه و هو الظاهر من المصنف في بعض تحقيقاته فتأمل.

و قال بعض المحققين من المحشن: و همهنا وجه ثالث و هو أن المصنف لو ذكر نقيض التباين الكلي

٧٢/ ______ حواشي الحاشية

عنده، لوقع في عبارته تكرار مع قطع النظر عن فوات الاختصار المطلوب انتهى.

و قد عرفت: انه لوذكركماذكرنا، لم يكن فيه تكراراصلاً.

فان قلت: ان لفظ «نقيضيها» على ماذكرت يكون تكراراً لا عالة.

قلت: أن هذا ليس بتكرار مذموم وكيف وقد ذكر المصنف لفظ «نقيضيها» في جميعها مع أن فيه خلوصاً عن شابية التشبيه تما لم يبن حكمه فتأمل.(ميرزامحمدعلي)

(۵۰) قوله من حيث انه مجرد عن خصوص فرديه: قيد بذلك، لانه من حيث وجوده فى ضمن احد فرديه لايمتاج الاعلى تصور الفرد الذى تحقق فى ضمنه خاصة.

فان قلت: ان العام من حيث هو عام لا يحتاج في تصوره الى تصور شيء من افراده فضلاً عن جمعها فان تصور الحيوان من حيث هو حيوان لا يحتاج الى تصور شيء من الانسان و الفرس و غير هما و ذلك ظاهر فالتباين الجزئي من حيث تجرده عن خصوص فرديه لا يحتاج الى تصور شيء من فرديه فضلا عن كليها.

قلت: ليس المراد من التباين الجزئى من حيث تجرده عن خصوص فرديه هو من حيث هو، بل من حيث الوجود، لكن لا فى ضمن فرد معين بل غير معين ولا ريب انه من هذه الحيثية يتوقف تصوره على تصور الفردين.

فان قلت: فاي سر في انهم اعتبروا التباين الجزئي من هذه الحيثية و لم يعتبروه من حيث هو هو؟

قلت: السرق ذلك ان غرضهم فى هذا المبحث كها سبق اليه الأشارة فى صدر المبحث، بيان النسب بين الكليين من حيث التحقق والوجود و لذا حصروها بالاربعة مع ان النباين الجزئى يغايرها بحسب المنهوم فحيث ذكروا ان بين نقيضى الاعم و الاخص من وجه و المتباينين تبايناً جزئياً لم يريدوه من حيث هو هو بل من حيث الوجود لكن لا فى ضمن فرد معين بل مطلقا، و من هنا تبين ضعف ما قبل: من ان حصرالنسب بالاربع غير جيد فان التباين الجزئى من حيث هو غير النسب الاربع و ذلك لما ذكر من الغرض ليس بيان النسب من حيث هى بل من حيث الوجود ولاشك ان التباين الجزئى بهذه الحيثية ليس الا المعوم من وجه او التباين الكلى كها قرره المحشى. (محمدعلى)

(۵۱)ای: بالاشتراك علی الخصوص ای: مطلقاً، لا مطلقاً، ولو ترك قوله: «كذلك» لكان اولی.(عبدالرحم)

(۵۲)ای: يقال له: الجزئی الحقيقي وذلكلان جزئيته بالنظر ای حقيقته (محمد علی)

(۵۳) اشارة الى دفع ما رعا يتو هم من ان الفرد الموجود فى الحنارج من مفهوم الواجب الوجود ليس له ماهية كلية مندرج هو تحتها مع انه جزئى حقيقى فلايصح الحكم بان كل جزئى حقيق هو مندرج تحت مفهوم عام.

و حاصل الدفع: انا لا نسلم انه ليس له مفهوم كلى مندرج هو تحته بل المفهوم والشىء والامر مفاهيم كلية مندرج هوتحت كل واحد منها، هكذا ذكروه.

ولايخنى: ان هذا مبنى على التسامح والتساهل والآ فالله تبارك و تعالى لايندرج تحت شىء من الكليات بحيث يشاركه شىء من الاشياء فى هذه الماهية الكلية و الالزم ان يكون مركباً مما به الاشتراك في النسب الاربع ______ في النسب الاربع _____

ومابه الامتياز فيكون عتاجاً الى كل واحد من الجرئين والى مركب آخر فيكون حادثاً على ما قرر فى الكلام،تعالى عما يقوله الظالمون علواً كبيراً.

فان قلت: انا نرى بالضرورة من الدين اطلاق لفظ الموجود مثلاً على القديم تعالى مع أنه يطلق على غيره من الموجودات ايضاً.

قلنا: هذا ليس من باب الاشتراك المعنوى بل النفظى فان الوجود الذى فيه تعالى، غير الوجود الذى فى ساير المخلوقات و هكذا نحو الشىء و الامر و المفهوم و نظائرها على ما يظهر للمتأمل الصادق و الالزم المحذور السابق الذى لايقول به احد.

و هذا الكلام و ان لم يكن هنا موضع ذكره لكنا اشرنا اليه بطريق الاجمال حذراً من ان بتخذه المبتدى مذهباً فيضل عن السبيل و يضل.(مبرزامحمدعلي)

(۵۴)ای کلیاً یعنی: انه لیس کل مندرج تحت مفهوم عام جزلیاً حقیقیاً اذهو قد یکون کلیاً فلا یکون جزئیاً حقیقیاً.(میرزامحمدعلی)

(۵۵) قوله اذالجزئى الاضافى...: الاولى ان يقال مكانه: «اذالمندرج تحت مفهوم عام»، او يقول ـــبدل قوله: «اذ كل جزئى حقيق هو مندرج تحت مفهوم عام» ــ: «اذ كل جزئى حقيق هو جزئى اضافى» كما لايخفى على ارباب الذوق السليم، الا انه لما كان المندرج تحت المفهوم العام و الجزئى الاضافى مترادفين عبر اولا باحدهما وثانياً بالاخر اشارة الى ذلك (محمدعلى)

(۵۶) قال بعض المحققين من المحشين: اعلم: ان ما ذكره سابقاً كان مبنياً على ان كلمة هو فى قول المصنف، راجعة الى الجزئى كما هو الظاهر و هذا الكلام مبنى على انها راجعة الى الاخص ولا يخنى عليك ان هذا الحمل بعيد اذ لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئى الاضافى و تفسيره والايلزم تعريف بنضه ان كان المراد بالاخص هو الحناص لامعنى التفضيل و تعريفه بما يتوقف تعقله على تعقله ان كان المراد به معنى التفضيل، لان تعقل الاخصى يتوقف على تعقل الحاص و هو نفس الجزئى الاضافى بل اراد بيان مايطلق عليه لفظ الجزئى و لذا قال المحشى: يعنى ان لفظ الجزئى كما يطلق النح، فلايرد عليه شىء حتى يحتاج الى الجواب. فالاولى رجوع الضمير الى الجزئى الاضافى، انتهى كلامه رفع مقامه.

و أقول: قد ذكر ذلك المحقق الشريف ايضاً في حواشيه على شرح الرسالة في نظير المسألة و لا يخفى ان هذا أغا يدل على عدم صحة تعريف الجزئى الاضافي بالاخص تعريفاً حقيقياً كها هو ظاهر هما ضرورة أنه يجب في التعريف الحقيق أن يكون ماهية المعرف عصلة لماهية المعرف كها هو ظاهر في تعريف الانسان بالحيوان الناطق و هذا ماهية الاخص ليست عصلة لماهية الجزئى الاضافي، ضرورة أنها شيء واحد من واد واحد و هذا بخلاف ماهيتي الحيوان والناطق و ماهية الانسان المركبة منها فأنها من حيث هما هما لما كانتنا اجلى واعرف من ماهية الانسان من حيث هي هي، كانتا عصلتين لها بمعني أن ماهية الانسان من حيث هي مركبة من ماهيتها، كانت بجهولة و هما من حيث هما كانتا معلومتين فبتصور هما وتصور التركيب بينها حصلت ماهية الانسان ولم تكن حاصلة قبل. و أما على أنه لا يصح تعريفه به تعريفاً لفظياً، فلا دلالة فيه عليه، نعم إذا كان مفهوم الجزئى الإضافي و الاخص واحداً لامكن أن يقال ح أنه لايصح تعريفاً من حيث المصداق

الحارجي وهومن ضرورات المرف والمعرف كها هو ظاهر فهومن قبيل «الغضنفراسد» ولادلالة في كون هذا الحمل مبنياً على كون الاخص تعريفاً حقيقياً للجزئي الاضافي بل هو ظاهر في كونه تعريفاً لفظياً ولايخنى انه كها لايجوز تعريف الاعم بالاخص تعريفاً حقيقياً، كذلك لايجوز تعريفه به تعريفاً لفظياً.(عمدعلي)

(۵۷)اى: بيانه، وفى بعض الحواشى ان التفسير مقلوب من التسفير و ليس فى القاموس و الصحاح اشارة الى ذلك و ذكر صاحب القاموس: ان التفسير والتأويل واحد و هو كشف المراد عن المشكل و التأويل واحد المتحملين الى ما يطابق الظاهر وقيل: ما يتعلق بالرواية و التأويل ما يتعلق بالدلالة تفسير بالاخص ولايخنى لطف هذاالكلام. (عبدالرحيم)

(۵۸) قوله فتفسير الجزئى الاضافى بالاخص بهذاالمعنى ــو هو انه الكلى الذى يصدق عليه كلى آخر صدقاً كلياً و لايصدق هو على ذلك الاخر صدقاً كلياً تفسير ما هو اعم ـــو هو الجزئى الاضافى لصدقه على الكلى وعلى الجزئى الحقيق ــ بالاخص ــ و هو الاخص فى باب النسب الذى لايكون الاكلياً (القريب ص ۲۸).

(۵۹)فان الاخص المعلوم سابقاً كها ذكر يجب ان يكون كلياً بخلاف الاخص المذكور هيهنا فانه لايجب ان يكون كلياً بل كما يكون كلياً يكون جزئياً.(محمدعلى)

(٤٠) قوله و منه يعلم ان الجزئي...: اى و من كون الاخص المزبور هيهنا اعم من الاخص المذكور آنفا، يعلم: ان الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي وذلك لانه اذا علم: ان الاخص المذكور هنا قد يكون جزئياً حقيقياً و هو تفسير للجزئي الاضافي و عموم المفسر يستلزم عموم المفسر يستلزم عموم المفسر، علم: ان الجزئي الاضافي قد يكون كلياً و قد يكون جزئياً حقيقياً و هذا معنى قوله: فيعلم بيان الخيزئين- التزاماً.

ولايخنى: ان هذاانمايصحلوكانهذاتعريفاً حقيقياً و اما اذا كان لفظياً كها هو المراد، ففيه نوع خفاء لظهور ان التعريف اللفظى يجوز ان يكون اعم فلا يلزم من عمومية المفسر —بالكسر— عمومية المفسر —بالفتح— فلا يثبت المطلوب فافهم. (عبدالرحيم)

(وقال الاستاذالفاضل الشيخ عمدالكرمي دامت افاداته):

قوله «ومنه يعلم»: اى من حال الاخص هنا والاخص هناك يعلم ان الجزئى بهذا المعنى و هو كونه اضافياً حتى جاز صدقه على الكليات، اعم من الجزئى الحقيق، فيعلم بيان النسبة بين الجزئيين بالالتزام من النسبة بين الاخصين هناوهناك وقد علم ان بينها عموماً و خصوصاً مطلقاً فيثبت ان بين الجزئيين الحقيق والاضافي عموماً و خصوصاً مطلقاً ايضاً.(التقريب ص٢٨)

(٤٦) معنى كون الشيء بحسب نفس الامر انه بحسب نفسه فالامر هوالشيء و محصله: ان وجوده ليس بفرض فارض واعتبار معتبر بل هو موجود فى حد ذاته مثل الملازمة بين طلوع الشمس و وجودالنهار متحققة فى حد ذاتها سواء وجد فارض اولم يوجداصلاً وسواء فرضها اولم يفرضها قطماً و نفس الامر اعم من الحارج مطلقا فكل موجود فى الحارج موجود فى نفس الامر بلا عكس كلى ومن الذهن من وحمد لامكان ملاحظة الكواذب و اعتقادها كروجية الحسة فتكون موجودة فى الذهن لافى نفس الامر و في الكليات الخمس ______ في الكليات الخمس ______ في الكليات الخمس _____

مثلها تسمى ذهنياً حقيقياً. (عبدالرحيم)

(۶۲) قوله: منحصرة فى خسة انواع: اعلم: ان هذه الانواع الخسة يقال لها: «الكليات» بالعربية و «الايساغوجي» بالعبرية و قبل باليونانية و هو مركب من «ايسا» اى: الكلى و «الغوجي» اى: الخمس. وقبل فى سبب تسميتها به: انه اسم حكيم استخرجها و دونت فسميت باسم مستخرجها و في سبت به، لان بعض من كان متعلمها شخصاً يسمى به «ايساغوجي» فكان يخاطبه فى مسألة منها باسمه و يقول يا ايساغوجي الحال كذا و كذا و قبل: غير ذلك (عبدالرحم)

(٣٣) كاللاشى واللاممكن بالامكان العام فانها كليان لايمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية و الذهنية لان كل ما يفرض في الحارج والذهن يصدق عليه شيء و ممكن فيمتنع صدق نقيضها على مفهوم المفهومات فلا يتعلق بالبحث عن الكليات الفرضية غرض يعتد به فليس لنا بحث عنها فلا ينتقض انحصار الكليات في الخمس بعدود المعدودات ورسومها كها نقضه بعضهم فقال: ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له واذا لم يكن المثبت له موجوداً فكيف يدعى ان هذا ذاتي له او عرضى هذا، لأن لنا ان نقول: بان الكليات وان كانت كلها بمجرد اعتبار العقل و انتزاعه من الافراد، لكن ما يعتبره العقول قسمان: قسم يكون للمنتزع منه اصل وحقيقة و قسم ليس الاعض اختراع فالكل اما منتزع او غترع واعتبار الذاتي والعرضى في القسم الاول دون الثاني.

ثم اعلم: ان القوم خصصوا الكلام في مبحث الكليات بالمعاني المفردة مع انه يمكن اعتبار الخمسة في المركبة إيضاً تسهيلاً للامر على الناظرين والا فكل مفهوم الإيخلو من تلك الخمسة مفرداً كان او مركباً. (عبدالرحم)

(۶۶) قوله: ثم الكلى اذانسب...: اورد عليه بان: من الكليات ما ليس بداخل تحت واحد من الاقسام كالشيء والموجود مثلاً، اما انها ليسا بداخلين تحت النوع فظاهر، ضرورة ان في جميع الاشياء والموجودات مزية على الشيئية والوجود واما انها ليسا بجنس فلانها ليسا بجزء الحقيقة والابلزم ان لا يصح ما جعلوه من عالى الاجناس عالياً و اما انها ليسا بفصل فلكونها غير جزء الماهية ولوسلم فيكونان تمام المشترك كها هو ظاهر واما انها ليسا داخلين تحت الخاصة والعرض العام فلانها عرض كماسياتى ولايصح كونها من الاعراض لان معروضها اما ان يكون هوالشيء والموجود فيلزم عروض الشيء لنفسه او اللاموجود فيلزم اجتماع النقيضين.

واجبب: بانانحتار القسم الاول من قسمى العروض ولايلزم شىء. واماما ادعيتم من لزوم عروض الشىء لنفسه فمنوع لان الشيئية انها تعرض الشىء الذى يصير شيئاً بعد ذلك العروض و كذلك الوجود فنامل. (ميرزاعمدعل)

(٤٥) قوله: فان كان تمام المشترك: اى تمام المشترك فيه واللام فيه للجنس، فيعم مااذا كان المشترك فيه متعدداً كما فى الاجناس المركبة كالحيوان مثلاً فانه مجموع المشتركات بين الانسان و الفرس مثلاً بعنى ان ليس بينها مشترك الا وهو جزء منه و مالم يكن متعدداً كما فى الاجناس البسيطة كالجوهر فانه تمام المشترك بين العقل والانسان مثلاً عهنى ان ليس بينها مشترك الا إياه.

و منهم من فسره بما يختص بالقسم الاول حيث قال: المراد بتمام المشترك تمام الاجزاء المشتركة بينهما

كالحيوان، فانه مجموع الجوهر و الجسم النامى والحساس و المتحرك بالارادة و هى اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس فينتقض التعريف بالاجناس السيطة فتأمل.

فان قلت: ان هذا غير شامل للاجناس البعيدة فانها ليست تمام المشترك بل جزئه كالجسم النامى بالنسبة الى الانسان و الفرس فان تمام المشترك بينها هوالحيوان والجسم النامى جزئه و كالجسم المطلق بالنسبة اليها او اليها و الى الشجر فان تمام المشترك على الاول هو الحيوان وعلى الثانى هو الجسم النامى و ليس الجسم المطلق الاجزء منها فيلزم ان يكون لاجناس البعيدة داخلة في حيز قوله: «والافهوالفصل» كما هو طاهم لمن له ادنى مسكة.

قلت: ان ألجسم النامى و ان لم يكن بالنسبة لى الانسان و الغرس تمام المشترك الاانه تمام المشترك الانسان والفرس او اليها بالنسبة الى الانسان والشجر و كذا الجسم المطلن فانه وان كان بالنسبة الى الانسان والفرس او اليها والى الشجر ليس بتمام المشترك ، الا انه بالنسبة الى احدها والحجر تمام المشترك و هكذا، فتأمل (ميرزامحمدعلي)

(وقال الشيخ عبدالرحيم ره): المراد بتمام المشترك الذى لايكون ورائه جزء مشترك بينها اى: جزء مشترك لايكون أما نفس الحيوان أو جزء منه كالحيوان فأنه تمام المشترك بين الانسان والفرس أذ لا جزء مشتركاالا وهو أما نفس الحيوان أو جزء منه كالجوهر و الجسم النامى و الحساس و المتجرك بالارادة فكل منها وأن كان مشتركا بين الانسان والفرس، الا أنه ليس تمام المشترك بينها بل بعضه و أنما تمام المشترك بينها هو الحيوان المشتمل على الكل.

(۶۶) قوله و يقال لهذه الثلاثة ذاتيات: الاشهر الاكثر اطلاق الذاق على ما يكون داخلاً في الماهية كما صرح به بعض المحققين وقد يطلق على ما لا يكون خارجاً عنها، فعلى الاول لايصح اطلاق الذاتى على النوع لانه تمام الماهية و الشيء لايكون داخلاً في نفسه واما على الثافي فيصح، فان النوع ليس بخارج عن الماهية فان الشيء كمالايكون داخلاً في نفسه، لايكون خارجاً عنه.

بق هنا شىء وهو: ان النوع كما ذكر عين الذات و ذات الشىء لا تكون منسوبة الى نفسها بل اتما ينسب الى الشىء ما ليس هوفان النسبة يقتضى المغايرة فلايصح اطلاق الذاتي عليه.

والجواب: ان اطلاق الذاتى عليه اصطلاح اهل المنطق والمناسبة غير لازمة فىالمنقولات المرتجلة ولوسلم، فالمناسبة يكفى كونها فى بعض الافراد كها صرح به البعض، هذا.

واجاب بعض المحققين من الحشين: بان الذات كها يطلق على الحقيقة يطلق ايضاً على ماصدق عليه الحقيقة فرمايراد بالذات هيهنا المعنى الثانى فيمكن نسبة الحقيقة الى ماصدق عليه الحقيقة كها يمكن نسبة جزئها الها.

واقول: هذا على فرض التسليم يوجب التفكيك بين الذاتيات و هوغير جيد كها لايخنى على ارباب الطبع السليم.

اللهم الا ان يقال بذلك في جميعها وكذا القول بان ياء النسبة اتما جيئت بها للمبالغة كما في قوله: فقريهم لهذميات،على وجه فتأمل.

وقد ذكر هذاالجواب الشيخ في الاشارات على ما نقل حيث قال: «ان الماهية ليست ذاتية لنفسها

في الكليات الخمس ________ في الكليات الخمس _______ في الكليات الخمس _____

بل للاشخاص المتكثرة بالعدد. ثم ابطله بانه لو جعل الماهية ذاتية لشخص شخص لم يخلو اتما ان يكون نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص من حيث هى هى فيعود المحذور، او الى الجملة التى هى الماهية و التشخص فلا يكون اياها بكما لما بل جزء منها فلا يصح ان النوع عين حقيقة افراده، انتهى.

واقول: يمكن هنا شق ثالث لايتجه عليه المنع و هو ان يكون نسبتها بالذاتية الى الماهية من حيث اقترانها بالشخص ولاشك فى كونها غير الماهية من -بيث هى وغير الجملة المركبة من الماهية و التشخص فحيننذ لايلزم عدور اصلاً فتأمل (ميرزاعمدعلى)

(٧٧)اى: بلاياء وذلك لان افراده اعنى: الضاحك والماشى ونحوهما يقال له: العرض باعتبار نسبتها الى المبدء الذى هوالعرض كالضحك والمشى مثلاً وقديقال له: العرضى بياء النسبة و ذلك، لان افراده منسوبة الى العرض اعنى المأخذ و كذا اطلاق الذاتى على الذاتيات الثلاثة فان الذاتى في الحقيقة هو الحيوان والانسان والناطق و نحوها من الافراد. (ميرزامجمدعلى)

(۶۸) كالماشي فانه عرض مشترك بين افرادالانسان و الفرس و البقر و الغنم.

(٤٩) قوله ماهو سؤال عن تمام الحقيقة: لما كانت كلمة «ما» على قسمين: «ما» الشارحة و هى التى تستعمل لطلب شرح الاسم وبيان مفهومه وانه لائ ممنى وضع و «ما» الحقيقة و هى التى تستعمل لطلب الماهية الحقيقية و كان اذا سئل عن الاشياء المتفقة الحقايق او المختلفة الحقايق بما الحقيقية يقع النوع او الجنس فى الجواب و اذا سئل عنها بما الشارحة جاز ان يقع العرضيات فى الجواب كما صرح بذلك المصنف فى شرح التلخيص فلا يصح تعريف الجنس بانه المقول على الكثرة المختلفة الحقايق فى جواب ماهو والايلزم ان يكون جواب ماهو و تعريف النوع بانه المقول على الكثرة المختلقة الحقايق فى جواب ماهو والايلزم ان يكون العرضيات داخلة تحت الجنس و النوع لصدق تعريفها عليها، اشارالحشى الى ان المراد من كلمة «ما» المع هو ما الحقيقة فقط لا مطلق «ما» حتى يرد ما ذكر و لا يخفى انه على ذلك يلزم استعمال اللفظ المشترك فى التعريف من غير قرينة معينة اللهم الا ان يدعى ان كلمة «ما» و ان كانت بحسب اصل اللغة تستعمل فى المعنين الا انها اختصت فى اصطلاح اهل الميزان بـ «ما» الحقيقة (ميرزاعمدعلى ره) وقال استاذنا الاعظم الشيخ محمد الكرمى دامت بركاته فى تحقيق المقام ما هذا لفظه):

قوله «ماهو سؤال عن تمام الحقيقة»: ماهو تستعمل مرة في شرح اسم المسؤل عنه و يسأل بها عها تحت اللفظ من مفهوم اسمى فيقال: ماالعنب؟ فيجاب بانه فاكهة من الفواكه، و تستعمل ثانية في السؤال عن تمام حقيقة الشيء فان اقتصر في السؤال على ذكر امر واحد مثل قولنا: «ما زيد؟» كان السؤال عن تمام الماهية أختصة به، هذا اذا تمام الماهية أختصة به، هذا اذا كان الامر الواحد امراً شخصياً، و ان كان الامر الواحد المذكور في السؤال حقيقة كلية نحو: ما الانسان؟ كان الامر الواحد المذكور في السؤال حقيقة كلية نحو: ما الانسان؟ الماهية المخداتام: (حيوان ناطق)، و ان جم في السؤال بين امور متعددة، كان السؤال عن تمام المعقبة المتعددة أي تلك الامور فيتم النوع ايضاً في الجواب و ان كانت متفقة الحقيقة مثل زيد و عمرو و بكر و خالد، كان المسؤل عنه تمام الحقيقة المتعدة أي تلك الامور فيتم النوع ايضاً في الجواب و ان كانت عتفاة الحقيقة كان المسؤل عنه تمام الحقيقة المتمرة بين تلك الحقائق المختلفة، وقد عرفت ان التمام الذا في خالفة المختلفة المختلفة هو الجنس، فيتم الجواب، فالجواب، فالجنس لابد ان يقم جواباً عن المشرك بن الحقائق المختلفة هو الجنس، فيتم الجنس في الجواب، فالجنس لابد ان يقم جواباً عن

٢٣٤ _____ حواشي الحاشة

الماهية -اى ماهية تفرض - وعن الحقائق المخالفة للماهية المذكورة معها فى السؤال المشاركة إياها فى المجتب حتى يعرف ان الواقع فى الجواب، جنس لانوع، لان السؤال عن الامور المختلفة الحقايق المشتركة فى ذاتى يعمها لايجيز فى جوابه الا الجنس لان ما تكفله السؤال من خصائصه وحده. فقول الشارح: «المشاركة اياهافى ذلك الجنس»، لامعنى له، لانه لم يعهد جنس مذكور حتى يشاراليه، و الجنس المذكور فى قوله: «فالجنس لابد ان يقع جوابا» المراد به، الجنس من حيث هو جنس، لاجنس خاص حتى يعود اليه اسم الاشارة. (التقريب ص٣٠٠)

(٧٠) قوله فيقع النوع ايضاً فى الجواب: لايمنق انه: ليس فيه دلالة على ان الحدالتام لايقع جواباً للسؤال عن الامور المتفقة الحقيقة حتى يقال: ان ما ذكر سابقاً من انه لابد فى رسوم الكليات من احد الامرين اما من تقدير لفظ الكلى فى الكلام واما من تقييد المقول بالافواد والايلزم عدم طرد التعريف غير وارد لعدم شمول المقول على الكثرة على حدود الكليات كما يظهر من المحشى ايضاً بل صرح بعض المحققين بان الحد التام يقع فى جواب السؤال عن الامور المتفقة الحقيقة كما يقع النوع. (ميرزامحمدعلى)

(٧١)اى: الامور انجتمعة مختلفة الحقيقة كان المسؤل عنه بما هما أو بما هم اذ المراد بالامور هو با العاحد.

فان قلت: الجنس لايقع الافي جواب ما هو.

قلت: المرادتعيين ان الجنس لايقال في جواب اي شيء. (عبدالرحم)

(٧٧) لا يمنق: ان كون الكلى مقولاً فى جواب ماهو بحسب الشركة غيركونه جزء الماهية لانه انما يقال فى جواب ماهو اذاسل عن الماهية وغيرها معاً فيدل به على كمال حقيقتها من حيث وقع السؤال عن جلتها والمطلوب ح كنه الحقيقة التى لها بالشركة وهو اعنى: المكلى بهذاالاعتبار ليس بجزئى بل جنس وائما يقال الجزئى من حيث أنه يتركب منه و من غيره الماهية و هذا الاعتبار غير حاصل الاعتبار الاول فاذن مفهوم كون الشىء جنساً مغاير لفهوم كونه جزء و ان كان معروضها ذاتا واحدة فلايردان الجنس جزء ممامر والجزء لا يحمل فاحفظ ذلك (عبدالرحيم)

(٧٣) قوله «فان كان»: اى الجنس، مع كونه جواباً عن الماهية و عن بعض الحقائق المخالفة لها المشاركة الماهيات المختلفة المشاركة لما في ذلك المشاركة الماهيات المختلفة المشاركة لما في ذلك الجنس، فالجنس قريب، كالحيوان حيث يقع جواباً عن الانسان و عن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية. و ان لم يقع الجياس جواباً عن الماهية ساى ماهية تفرض وتذكر في السؤال و عن كل ما يشاركها في الجنس الابواسطة او وسائط، فبعيد، كالجسم حيث يجاب به عن السؤال بما هو الانسان و الفرس والحمار فانه انها يقع في الجواب بواسطة الجسم النامي و من بعده بواسطة الحيوان.

واذا احترى السؤال على ماهيات مختلفة الحقائق ولكنها تشترك فى ذاتى بعيد عن بعضها وقريب للبعض الآخر، فان وقع هذا الذاتى المشترك فى الجواب، فهو بالنسبة الى ما هو بعيد منه، بعيد، و بالنسبة الى ما هو قريب منه، قريب، مثلا اذا سأل: ما هو الانسان و الشجر و الحجر؟ فلابد ان يقع فى الجواب ما يراعى به حال الكل و هو الجسم المطلق، فالجسم المطلق جنس قريب بالنسبة الى الحجر و بعيد عن الانسان و الشجر، عن الانسان بواسطتين الجسم النامى والحيوان. وعن الشجر بواسطة هو الجسم النامى

في الكليات الخمس ______ في الكليات الخمس ______ في الكليات الخمس _____

و ان وقع ماهو اعم من الذاتى المشترك الموماً اليه فى الجواب ، فهو بعيد عن الجميع كالجواب عن السؤال المذكور سماهوالانسان والشجر والحجرس بانهاجوهر، والجوهر جنس للجميع لكنه يبعد عن الحجر بواسطة واحدة هوالجسم المطلق و النامى وعن الانسان بثلاث وسائط: هى الجسم المطلق و النامى والحيوان(التقريب ص٣٠)

(۱۷) قوله فالجنس قريب كالحيوان...: اعلم انه: لما كان القواعد الكلية لا تتضح عندالمتكلم المبتدى الا بالامثلة الجزئية ولذاترى كتب الفنون مشحونة بالامثلة الجزئية تيسيراً للامر على المبتدئين، ذكر القوم فى مباحث هذا الفن امثلة جزئية و وضعوا فى ترتيب الانواع والاجناس كليات مخصوصة اعنى: الانسان والحيوان والجسم التامى، والجسم المطلق والجوهر، فالانسان نوع حيث يقع جواباً للسؤال عن الامور المتفقة بما هو و كل من البواق جنس للانسان، اما الحيوان، فلانه تمام المشترك بينه و بين النباتات و اما الجسم المطلق فلانه تمام المشترك بينه و بين العقل، فقد علم من ذلك تمام المشترك بينه و بين العقل، فقد علم من ذلك انه يجوز ان يكون لماهية واحدة اجناس متعددة بعضها جنس لبعض فاذا عرفت ذلك، فاعلم:

ان الجنس اما قريب او بعيد، لانه كما ذكر لابد وان يقع جواباً عن الماهية و عن بعض الحقايق المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فان كان مع هذا جواباً عنها وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فقريب كالحيوان فانه كما يقع جواباً للسؤال عن الانسان والفرس، فكذا يقع جواباً للسؤال عن الانسان والفنم وعنه والجمل و عنه و البغل الم غير ذلك من المشاركات الحيوانية، والا جبيد كالجسم النامى حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان والشجر و لا يقع جواباً للسؤال عن الانسان والفرس مع كونه مشاركاً للانسان في ذلك الجنس ايضاً كالشجر بل يقم في الجواب: الحيوان وكالجسم المطلق حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان والحجر ولايقع جواباً للسؤال عن الانسان و الفرس و لا عنه والشجر، بل يجاب للاول بالحيوان و للثاني بالجسم النامى، و كالجوهر حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان والفرس و لا عنه والشجر ولا عنه والحجر بل يجاب عن الانسان والمقل ولايقع جواباً للسؤال عن الانسان والفرس و لا عنه والشجر ولا عنه والحجر بل يجاب عن الاول بالجيوان و عن الثاني بالجسم النامى وعن الثالث بالجسم المطلق و يقال للاول اعنى: الجسم النامى: «البعيد بمرتبتين» و للثالث اعنى: الجوهر: الناميد بنلاث مراتب».

والذى يضبط ذلك: انه ان كان هناك جوابان فالجنس بعيد بمرتبة او ثلاثة اجوبة فيمرتبتين او اربعة اجوبة فيثلاث مراتب وهكذا كلها ازداد عدد الاجوبة ازداد مراتب البعد و يكون عدد المراتب ناقصاً عن عدد الاجوبة بواحد.

والسرفيه: ان الجنس القريب داخل في عداد الاجوبة وليس من مراتب البعد كها هو ظاهر.

و قدتبين من ذلك كلّه ان الجنس الواحد يجوز ان يكون قريباً وبعيداً بالنسبة الى شيئين و هكذا يجوز ان يكون قريباً و بعيداً بمرتبة و بمرتبتين و بمراتب بالنسبة الى اشياء متعددة كالجوهر فانه جنس قريب للجسم المطلق و جنس بعيد بمرتبة للجسم النامى و بمرتبتين للحيوان و بثلاث مراتب للانسان كها لا يخنى المتأمل. (ميرزامحمدعلى)

(٧٥) قوله فبعيد كالجسم حيث يقع . . . : البعيد اما بمرتبة او بمرتبتين . . .

واعلم أن انفظ الجنس فى لغة اليونانين بحسب الوضع الاول كان موضوعاً للمعنى الذى يشترك فيه اشخاص كثيرون فيجعلون العلوية جنساً للعلويين و كانوا ايضاً يسمون الواحد المنسوب اليه اشخاص كثيرون جنساً لمم فكان ((على) عليه الصلوة والسلام مثلاً عندهم جنساً للعلويين. و كان هذا القسم عندهم اولى بالجنسية، لان علياً عليه السلام سبب لكون العلوية جنساً للعلويين والسبب اولى من المسبب اذا وافقه فى معناه او خالفه ، و كانوا أيضاً يسمون الحرف و الصناعات اجناساً للمشتركين فيها والشركة نفسها أيضاً جنساً و لما كان المعنى الذى يسمى عندالمنطقين الأن جنساً واحداً له نسبة الى الشراء تشرك فيه و لم يكن له فى الوضع الاول اسم نقل هذه الامور المشابهة له اليه، فيسمى جنساً. (عبدالرحم)

(٧٥) وقوله: «كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالانسان والحجر والفرس ولايقع جواباً عن السؤال بالانسان والشجر والفرس مثلا»، اشتباه في اشتباه فان الجواب بالجسم عن السؤال الاول فليس بالجنس البعيد عن جميع اجزاء السؤال بل هو قريب الى بعض، بعيد عن بعض: قريب الى المجر بعيد عن الانسان والفرس. والجواب بالجسم ايضاً عن الانسان والفرس. والجواب بالجسم ايضاً عن السؤال الثاني صحيح بالضرورة و غاية ما فيه بعد الجنس عن جميم اجزاء السؤال الانسان والشجر والفرس. (التقريب ص٣١)

(٧٧) الغرض من هذاالكلام دفع ما يرد فى هذا المقام وهوان تعريف النوع الاضافى ليس مطرد لصدقه على الصنف والجزء الحقيق فان الصنف وهو النوع المقيد بقبود كلية عرضية كالانسان التركى او الهندى يقال عليه وعلى الفرس الحيوان الذى هو جنس فى جواب ما هو وكذلك الجزئي الحقيق.

و وجه الدفع: ان المراد من الماهية هو المقول فى جواب ماهو، فلا يكون الا كلياً فخرج الجزئى ولايكون ايضاً الا ذاتياً فخرج الصنف.

فان قلت: الصنف لكونه خاصة يخرج بقوله: «في جواب ماهو» فلا حاجة الى هذا التفسير لاخراحه.

قلت: الخاصة على قسمين: قسم يقال عليه و على غيره الجنس فى جواب ماهو و قسم ليس كذلك والصنف من القسم الاول فلايخرج بقوله فى جواب ماهو.(عبدالرحيم)

(۷۸)ای:عن تعریف الماهیة.

 (٧٩) اعلم انه: قد اختلف فى ان النسبة بين النوع الحقيق والاضافى هل هى العموم مطلقا او من وجه؟

فذهب المتقدمون الى الاول، قالوا: ان كل نوع حقيق مندرج تحت مقولة من المقولات العشرة لانحصار الكليات فيها كما تحقق فى موضعه و هى اجناس وكليا هومندرج تحت جنس نوع اضافى، فكل نوع حقيق نوع اضافى.

والمتأخرون الى الثانى، قالوا: لانسلم اندراج كل نوع حقيقى تحت مقولة من المقولات العشرة و انما يجب ذلك لوكان كل نوع حقيقى ممكناً وليس كذلك ولو سلم فلانسلم انحصارالممكنات في المقولات العشرة بل المنحصراجناس ممكنات العالم على ما صرحوابه،ثم استدلوا على مذهبهم بالبسايط قالوا: فانها

في الكليات الخمس ______ في الكليات الخمس _____

لاجزء لها حتى يكون جنساً لها فان الجنس كها سبق هو جزء الماهية فاذا لم يكن لهاجزء لم يكن لها حنس. وفيه نظرسياتي.

واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما بسايط او مركبات فان كانت بسايط فكل منها نوع حقيقى وليس بمضاف والالتركب من الجنس والفصل و ان كانت مركبات فهى لامحالة تنتهى الى البسايط و بعد فيه ما ذكرناه.

ورد بانه: لیس یلزم من بساطة الماهیة کونها نوعاً فضلا عن ان یکون حقیقیاً لجواز ان یکون جنساً عالیاً او مفرداً او فصلاً او غیرها.(میرزاعمدعلی)

(٨٠)(اى: فىهذاالتمثيل مناقشة) لانه أنما يصح أذا كانت النقطة تمام ماهية أفرادها ولا تندرج تحت جنس أصلاً و فى كلا الموضعين تأمل.

اما فى الاول فلانه لم لا يجوز ان تكون حقيقة افرادها شيئاً آخر وراء النقطة وتكون النقطة عرضية

واما في الثاني فسيشيراليه المحشى (ره) في الحاشية الاتية.

ثم اعلم: أن النوع الحقيق بالنظر الى التحت والنوع الاضافى بالنظر الى الفوق و ان الاضافى امر اعتبارى بخلاف الحقيق ولذاسمى الاول اضافياً لانه بالاضافة الى ما فوقه والثانى حقيقياً، لانه بالنظر الى الحقيقة الواحدة فى افراده.(عبدالرحيم)

(٨١)ان قلت: ان الظاهرمن هذا ان الختارعندالمحشى ايضاً مذهب المتأخرين وهو ينا في النظر الذي اشاراليه هنا وصرح به في الحاشية الآتية.

قلت: انه لم يورد النظر على اصل مذهبهم بل على امثلتهم ولايلزم من بطلان المثال بطلان الممثل ونذا اشتهر بن الاصحاب: ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين. (عمدعلي)

(٨٢) قوله والنقطة: النقطة في عرف اهل الهندسة طرف الحنط والخط في عرفهم طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق و ينفسم في الطول والعرض، والحفظ غيرمنقسم في الطول، والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق، فهي عرض لايقبل القسمة، كما قرأت لاطولا و لاعرضاو لاعمقاً. واذالم تقبل القسمة اصلا، لم يكن لهاجزء فلايكون لهاجنس، لان الجنس حزء.

وفيه نظر، لان هذا الدليل يدل على انه لاجزء لها فى الخارج والجنس ليس جزء خارجياً بل هو من الاجزاء العقلية فلم يثبت ان النقطة التى مثل بهاالماتن للنوع الحقيقى الذى لايطلق عليه الاضافى اصلا من الانواء البسيطة.

والفرق بين الجزء الخارجي والعقلى، ان الجزء الخارجي على دخوله في الكل المتركب منه و من غيره، قديكون له وجود مخصوص به يمتاز عن سائر الاجزاء كاليد بالنسبة الى تركيب البدن فان البدن متركب من اجزاء عديدة احدها اليد و لكن اليد لها وجود مخصوص يشار اليه على حياله. والجزء العقلى داخل في الكل ايضاً ولكن ليس له امتياز عن سائر الإجزاء في الوجود بانه هذا، فان الانسان حقيقة ملتشمة من اجزاء هي الحيوانية والناطقية وكلا الجزئين داخلان فيها و لكن لامز في الوجود لبعضها عن بعض، فجاز ٧٣/ ____ حواشي الحاشية

ان يكون للنقطة جزء عقلي هو جنس لها و ان لم يكن لهاجزء في الخارج وعلى كل حال فامكان النوع البسيط كاف في ان يكون فارقاً بن النوع الحقيقي والاضاف.

(۸۳) الجزء الحارجي هو الذي يكون داخلاً في الكل و يكون وجوده متميزاً عن وجوده كـ «يد» مثلا والجزء العقلي هوالذي يكون داخلا في الكل و يكون وجوده غير متميزعن وجوده كالحيوان مثلاً فانه جزء الانسان و ليس وجوده متميزاً عن وجوده، فتأمل.(محمدعلي)

(۸۴) قيل: كالطرف فانه تمام المشترك بين السطح والحفط والنقطة فاذاسئل عن النقطة والحفط او عنها وعن السطح بماهما، يقع الطرف فى الجواب و كذا اذا سئل عنها وعن الحفط والسطح بما هى، يقع الطوف فى الجواب ايضاً. (عمدعل)

(٨٥) قوله بان يكون الترق من خاص الى عام: لايخق انه: لايجوز ان يذهب هذا الترق الى غير النهاية بل لابد وان ينتهى الى جنس لاجنس له فوقه لان تركب الماهية من الاجزاء الغير المتناهية غير معقول لاستلزام تصورها ح احاطة العقل بالامور الغير المتناهية و هو محال و مستلزم المحال ما ان نتصور الماهية بالبداهة، و كذا لايجوز ان يذهب التنزل في سلسلة الانواع الى غير النهاية بل لابد ان ينتهى الى نوع لايكون تحته نوع والايلزم ان لايتحقق الاشخاص وهو باطل. اماالملازمة، فلان تحققها يستلزم تحقق الانواع وهو خلاف الفرض واماالبطلان، فلضرورة تحقق الاشخاص. (ميرزا محمدعلى)

(۱۸۶)قوله وذلك: اى لم يكون الانتقال فى الاجناس من خاص الى عام؟ لان جنس الجنس جزء منه مقول عليه و على غيره من الاجناس المشاركة له فهو اعم منه والانسان لا تتضح له الاحاطة بالاعم الامن الاخص فيبدأ بالاخص ثم بالاعم منه و هكذا.(التقريب ص٣٢)

(٨٧) كالجسم النامى الذى هو جنس للحيوان فانه اعم من الحيوان و كذا الجسم المطلق بالنسبة الى الجسم النامى والجوهر بالنسبة الى الجسم المطلق، و السر فى ذلك ان جنسية الشيء الما تكون بالنسبة الى ما تحته كها ان نوعية الشيء الما تكون بالنسبة الى مافوقه (محمدعلى)

(٨٨) قوله وذلك: اى لم يكون الانتقال فى الانواع من الاعم الى الاخص؟ لان نوع النوع حصة من النوع والحصة انها تتضح بما منه الحصة فلذا يبدأ بالاعم من الانواع ثم منه الى الاخص منه و هكذا.(التقريب ص٣٣)

(٨٩) كالجسم النامى الذى هو نوع الجسم المطلق فانه اخص من الجسم المطلق و كذا الحيوان بالنسبة الى الجسم النامى والانسان بالنسبة الى الحيوان.(محمدعلى)

(١٠٠)فان في كل واحدة منها عالياً و سافلاً فالعالى في سلسلة الانواع ما لا يكون فوقه نوع كالجسم المطلق والسافل ما لا يكون تحته نوع كالانسان. والعالى في سلسلة الاجناس ما لا يكون فوقه جنس كالجوهر والسافل مالايكون تحته جنس كالحيزان، والضمير في قول المصنف: «و ما بينها» يعود الى العالى والسافل المطلقين اعم من ان يكونا في سلسلة الانواع اوالاجناس و ان كان المذكور صريحاً في الكليات الخمس ______ في الكليات الخمس _____ في الكليات الخمس _____ في الكليات الخمس _____ في الكليات الخمس والمستعدد المستعدد المستعدد

هوالجنس العالى والنوع السافل فقط على نوع من الاستخدام.

فان قلت: فلم لم يذكر المصنف الجنس السافل والنوع العالى؟

قلت: لعل ذلك لكون الجنس السافل معلوماً بالقايسة الى النوع السافل و لكون النوع العالى معلوماً بالقايسة الى الجنس العالى.(محمدعلي)

(٩١) ان قلت: ان ما بين النوع السافل و النوع العالى هو الحيوان والجسم النامى فقط و مابين المجنس السافل و الجنس السافل و الجنس السافل و الجنس العالى هوالجسم النامى والجسم المطلق فقط فكيف يصح قول المحشى(ره): «ان مابين الجنس العالى والجنس السافل اجناس متوسطة و مابين النوع العالى والسافل انواع متوسطة» بصيغة المجمع في الموضعين؟

قلت: ان المنطقيين اصطلحوا فيا بينهم على ان يطلقوا صيغة الجمع على ما فوق الواحد و ان كان من.

الاترى: انهم يقولون: «والكليات ان تفارقا كلياً فمتباينان» بصيغة الجمع والمراد الاثنان بدليل تثنية الضمير و مثل ذلك كثير في كلماتهم.(محمدعلي)

(۹۲) قوله المذكورين صريحاً، حيث قال فى الاجناس متصاعدة الى العالى و فى الانواع متنازلة الى السافل فى الانواع الله فل الانواع فليس له صريح ذكر فى المتن. (التقريب ص٣٣) الى السافل و الما جنس متوسط فقط الى الايصدق عليه عنوان النوع المتوسط، كالنوع العالى فانه

باعتبار ان هناك مشتركاً ذاتياً يكون جزء له فهو مندرج تحته وما اندرج فيه جنس له كالجسم المطلق، فهو جنس له كالجسم المطلق، فهو جنس متوسط لوقوعه بين النامى والجوهر ونوع عالى لانه ليس فوقه شىء الاجنسه و اعلى الاجناس لا يجوز ان يكون نوعاً، لان النوع يحتاج الى جزء ذاتى مشترك و هو مفروض العدم: او نوع متوسط فقط كالجنس السافل، فانه نوع متوسط بين ما هو فوق منه و ما هو احط منه بحيث لااحط من وراءه، او جنس متوسط و نوع متوسط معاً كالجسم النامى، فان النامى جنس للحيوان وله جنس فوقه و هوالجسم المطلق واطيوان نوع منه. (التقريب ص٣٧-٣٣)

(٩٤) قوله ثم اعلم: ان المصنف لم يتعرض...:اعلم: ان القوم ذكروا ان مراتب الجنس و النوع اربحة لان الجنس اما ان يكون فوقه جنس وغمته جنس و هو الجنس المتوسط اولافوقه ولا تحته وهوالمفرد او تحته فقط و هو جنس الاجناس الو فوقه فقط و هو الجنس السافل و على هذاالقياس النوع ومثلوا للجنس المفرد بالمعلّ على تقدير ان يكون العقول العشرة غتلفة الحقيقة و لم يكن الجوهر جنساً له، فانه جنس ليس تحته جنس ولا فوقه جنس، و للنوع المفرد ايضاً به على تقدير ان يكون العقول العشرة متفقة الحقيقة و الم يكن الجوهر جنساً له، فانه جنس والجوهر جنساً نه والمنوع المفرد إنها المفرد أنها المعرة متفقة الحقيقة في يترتب من الاجناس والانواع و المفرد ليس داخلاً في سلسلة الترتيب كها هو الظاهر و اما لعدم تحقق وجودها كها اعترف به من جعل مراتبها اربعة أيضاً و المثال المذكور لها أنها هو بمجرد الفرض و الاعتبار و مع ذلك يرد احد التمثيلين الاخر كها هو ظاهر لكن كما كان المقصود من التمثيل هو التفهيم سواء كان مطابقاً للواقع أم لا لم يضر ذلك أذ يكفيه مجرد الفرض سها فها لم يوجد له مثال في الوجود.

فان قلت: ان ما ذكر من الوجه الاول يقتضي ان لايذكرهما غير المصنف فان كلامهم ايضاً فها

۲٤٠ ـــــــــــــ حواشي الحاشية

يترتب فما وجهه؟

قلت لعل وجهه ان الافراد باعتبار عدم الترتيب داخل فى سلسلة الترتيب ففيهما ملاحظة الترتيب عدماً كما ان فى غيرهماملاحظته وجوداً.(محمدعلى)

(وقال استاذنا الشيخ محمدالكرمي دامت تأييداته في تحقيق المقام ما هذالفظه):

قوله لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد: المراد بالجنس المفرد هو الجنس الذى لاجنس فوقه كها لاجنس تحته. والنوع المفرد كذلك هو النوع الذى لاتوع فوقه ولاتوع تحته، فعدم تعرض الصنف للاجناس و الانواع المفردة اما لان كلامه فيا يترتب متصاعداً او متنازلا، والمفرد باعتبار انقطاعه من فوق و من تحت ليس داخلا في سلسلة الترتيب واما لعدم تيقن وجودهما، وما مثلوا به من العقول العشرة على تقديرانها مختلفة الحقيقة والجوهر ليس جنسالها فهي جنس مفرد، اذلاجنس فوقها ولاجنس تحبا، او على تقديرانها متفقة الحقيقة والجوهر جنس لها، فهي نوع مفرد، اذلانوع فوقها ولاتوع احط منها، شهات تعوم في شهات فان نفس العقول العشرة فرض وتخرص و قول لامدرك له وكونه صادراً من الفلاسفة لايدعمه ما لم يكن له بيان واضح و بينة صادقة و مارتب عليها من الفروض مبتن على فرض، مضافاً الى تناقض الفرضين فيها بتقدير انها مختلفة الحقيقة والجوهر ليس جنساً لها، وتقدير انها متفقة الحقيقة والجوهر ليس جنساً لها، وتقدير انها متفقة الحقيقة والجوهر جنس لها، وعلى كل حال فالمسأنة يجرد تصوير(التقريب ص٣٣)

فلايكونان واقعاً فى سلسلة الترتيب لان ترتيب الاجناس هو ان يثبت هناك جنس و جنس جنس و جنس جنس جنس وكذلك ترتيب الانواع هوان يكون نوع و نوع نوع و نوع نوع و ليس فيها شىء من ذلك و انما جعلها بعضهم من المراتب نظراً الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب، ففيها ملاحظة الترتيب عدماً كما ان فى غير هما ملاحظة الترتيب وجوداً.(عبدالرحم)

(٩٤) لايخنق: أن المراد التميزعما يشاركه في الجملة سواء حصّل التميز عن الجميع أيضاً كالفصل القريب أم لا كالفصل البعيد فأنه لايحصل به الا التميز في الجملة كما سيأتي.

فان قلت: فحينئذ يلزم ان يكون التعريف غيرمانع لاشتماله على الجنس لان التمييز فى الجملة يحصل به ايضاً كما اذاساًل سائل عن الانسان بـ «اى شىء هو فى ذاته» فكما يصح ان يجاب بانه: «ناطق» او «حساس»، فكذلك يصح ان يقال انه: «حيوان».

قلت: قد اجیب عن هذا بما اجاب به صاحب المحاكمات عما اورده الامام الرازی و سیشیرالیهما المحشی . وهذا مراد من قال انه: لا یكتنی فی جواب ای شیء هو، النمیز فی الجید فی لابد معه من ان لا یكون تمام المشترك بن الشیء و نوع آخر و الجنس لیس كذلك كها تقدم .(میرزاعمدعم)

(٩٧)فى موضع الحال عن «هو» --على ماجوزه بعض النحاة- اى: انّ شىء هو معتبراً و ملاحظاً فى ذاته؟ اى: مع قطع النظر عن عوارضه(عبدالرحيم)

(٩٨)قوله «فنقول اذا قلنا الانسان اى شىء هو فى ذاته كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان»: يجب ان يعلم انه هل يجوز السؤال عن فصل الشىء مع الجهل بجيسه اولايجوز؟ فنقول: طبعاً من جاهل حقيقة الشىء ان لا يسأل الاعن مجهوله و هى الحقيقة بأسرها فان السؤال

عن الغارق مترتب على العلم بالحقيقة الجامعة بين الشيء المسؤل عنه و الاشياء الاخرمع الجهل بالغارق، هذا ما يقتضيه السير الطبيعي كمالا يخفى، و عليم فالسائل اذا كان عالماً بحقيقة الإنسان الجامعة له و لغيره من الحقائق المختلفة المتشاركة في امر ذاتي يعمها و انه حيوان ولكن يجهل الغوارق الذاتية ببنه و بين تلك المشاركات، و جب عليه ان يقول: الإنسان اي حيوان هو في ذاته ؟ فيقال: ناطق، فقط، لانه هو الجمهول المسؤل عنه. وإذا كان السائل لايميز الإنسان، او اي ماهية تغرض، عن الغير الإبماله من فارق الشكل والهيئة الحارجية ولكن يجهل اصل حقيقته ولايدري ماهو؟ فالسؤال ح يكون عن الحقيقة طبماً والسؤال عن الحقيقة الما يكون بماهو، لابأى شيء هو، كها هو المقرر، فيقول في استفهامه عن حقيقته الجهولة عنده: الانسان ماهو؟ فيقال في الجواب: «حيوان ناطق»

فاذا اتضحت لك هذه المقدمة يتضح: ان الشارح ادمج مقالته ولم يعطها الحق اللازم حيث قال: «اذا قلنا الانسان اى شيء هو في ذاته، كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه من الاشياء في الشيئية فيصح ان يجاب انه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب بانه ناطق»

و هذا الكلام بمقدماته التي هيأها لان تنتج النتيجة المذكورة مع نتيجته ايضاً على بحث واضح، لانه كان من الواجب عليه ان يميز موارد جهل السائل حتى يعلم مراده من سؤاله و مع الجهل بمراده من سؤاله كيف يسوغ الجواب و كيف يعلم ان الجواب مطابق للسؤال او انه اجنبي عنه؟ فان قوله: «كما صح ان يجاب بانه ناطق» ينطبق على سؤال من يعلم ان الانسان شيء من الاشياء و يطلب ذاتياً بيزه عن الاشياء المشاركة له في الشيئية في حال ان الناطق وحده لا يعطيه سوى بقائه على جهله اذا لم يعلم حقيقة الانسان، و انما يعرف منه انه شيء من اشياء العالم، كما ان مثل هذا السؤال يقع في جوابه: انه حيوان، بل هو الصق به من الجواب بانه ناطق، فوجب عليه ان يقول في النتيجة التي استنبطها: فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما صح ان يجاب بانه حيوان.

هذه الاجوبة الثلاث كلها منطبقة على السؤال المذكور ومعنى هذا ان كل واحد من هذه الاجوبة يصدق عليه انه فصل مثلا، في حال ان هذه الاجوبة جميعاً جزاف، لعدم تشخيص مرادالسائل من سؤاله، فيجب قبل كل شيء تنقيح مجرى السؤال، ثم بعد ذلك يكون اعطاء الجواب وفقاً و هذا كها شرحناه لك آنفاً (التقريب ص٣٣-٣٣)

(٩٩) قوله كما صع ان يجاب بانه ناطق: اطلاق الذاتى على الناطق مسامحة، لانه مشتق و المشتق مشتمل على الحدث و النسبة وهي خارجة كلياً عن ماهية الشيء وكذا الحدث لوكان الماهية من الاعيان.(عبدالرحيم)

(١٠٠) توله «فيلزم وقوع الحد (التام) في جواب اى شيء هو في ذاته»: في حال انه لا يقع الا في جواب ما هو و قد عرفت ان الحد التام لم يقع حقاً في جواب اى شيء هو في ذاته و اتما وقع في جواب ما هو وقال عرفت ان الحد التام لم يقع حقاً في جواب اى شيء هو في ذاته، قد صدق على ما لا يقال الا في جواب ما هو، وقد عرفت ان اصل ما استند جواب اى شيء هو في ذاته، قد صدق على ما لا يقال الا في جواب ما هو، وقد عرفت ان اصل ما استند اليه الشارح باطل فنتيجته سو هي الاشكال بعدم مانعية تعريف الفصل باطلة بالطبع (التقريب ص ٣٤)

(١٠١)اى والحال انهم قالوا: ان الحد لايقع الا في جواب ماهو. (محمدعلي)

(۱۰۲) وهيمنا استشكال آخر وهو ان السائل بـ «اى شىء» لايطلب المميز عن جميم الاغبار والانيخرج الفصل البعيد عن حد الفصل فيبطل جماً بل يطلب المميز فى الجد فيبطل منماً. و يمكن الجواب عن ذلك بما اجاب به صاحب الحاكمات عن استشكال الامام فيحتمل ان يكون غرض الحشى من قوله: «والجنس ايضاً» الاشارة الى الجواب عن هذاالاستشكال والله اعلم يحين غرض الحالى.

و يمكن الجواب ايضاً بان الجنس من حيث انه جنس مشترك بين الشيء وغيره و هو بهذا الاعتبار يمتنع ان يكون مقولاً في جواب «اى شيء هو»(عبدالرحيم)

(۱۰۳)قوله و هذا بما استشكله الامام الرازى في هذا المقام : و هذا عجيب من الامام انصافاً على ما يدعى له من سهم وافر في المعقول فان القضية التي استشكل فيها حقاً بسيطة و لها الحق الوافر من الصحة بعد فتح النظر لااطباقه والمشي به على سهوالخاطر. (التقريب ص٣٣)

(۱۰۴) قوله «لطلب المميز مطلقاً»: اى: ذاتياً كان ام عرضياً، مقولاً فى جواب ماهو ام لا، و لكن ارباب المقول خصصوه بالذاق اولا و بما لايقع فى جواب ماهو ثانياً، اما ان اياً بحسب وضع اللغة لعلب المميز عرضياً كان او ذاتياً، فكما قال صاحب الهاكمات و لكن السؤال بها بعد معرفة السائل باصل حقيقة المسؤل عنه وجهله بالفارق الذاتى لابدع بحالا للجواب بالمقول فى جواب ماهو، و قديينا ان السير الطبيعى قاض بان السائل لايسأل عن الفارق الذاتى و هو يجهل الحقيقة بشراشرها فاذا كان عالما باصل الحقيقة و جاهلا بالفارق فن اللغوان يجاب بما لا يعلم و بما يجهل جميعاً، بل يجاب بما يجهل، لانه هو مورد السؤال، هكذا يلزم ان تمحص الحقائق.

والحق ان ما اجاب به المحقق الطوسي له مكانته الراقية من التحقيق. (التقريب ص٣٤)

(١٠٥)ري يقال: أن هذا مستدرك لانه لم يتعرض فيا تقدم على دخول الجنس في التعريف حتى يحتاج الى التفصى عنه.

و قد يجاب: بان ذلك لما كان دائراً فى هذا المقام على السنة الاقوام تصدى الى الجواب عنه و ان لم يتقدم منه الاشارة اليه استطراداً وتنبيهاً على نعمة غير مترقبة.(ميرزامحمدعلى)

(۱۰۶) تولد و بهذا يخرج الحد والجنس ايضاً...: لانه مقول في جواب ماهو فلا يقع في جواب اى شيء. ولا يخني انه على هذا الجواب يندفع اللزوم الاول ايضاً اعنى: صحة وقوع الحد في جواب اى شيء هو في ذاته، فقول بعض الحقين من انحشين واما اللزوم الاول فهو غير مندفع كمالا يخني، ليس على ما ينبغى، لان حاصل الجواب: ان الحد لايقع في جواب «اك» الذى هو مصطلح ارباب المعقول و ان كان يقع في جواب «اى» اللغوى و مرادنا عن «اى» في التعريف هوالاول و الحصرالذكور في الحاشية اضافي بالنسبة الى «اى» الاصطلاحي كها يدل عليه كلماتهم. (محمدعل)

(١٠٧) اقول: هذا الجواب غير تام لان غاية مايلزمه على تقدير تسليمه، ان لايقع هذا الجنس المعلوم فى الجواب و اما عدم وقوع مطلق الجنس فلا، لان الماهية اذا علمت بالجنس البعيد وطلب تميزها عن المشاركات فى ذلك الجنس، فكما يصح الجواب بالفصل، فكذا يصح بالجنس المندرج تحت ذلك في الكليات الخمس ______ في الكليات الخمس ______ في الكليات الخمس _____

الجنس و بالحد الذي هو جزئه، نعم لا يصح بذلك الجنس البعيد والحد الذي هو جزئه.

لايقال: المراد من قوله: «فنطلب ما يميزه عن المشاركات فى ذلك الجنس» التمييز عن جميع المشاركات فحيننذ يمتنع ان يقع فى الجواب غيرالفصل كها هوظاهر.

لانا لانسلم أن التميز عن جميع المشاركات في ذلك الجنس المعلوم أنما يكون بالفصل خاصة بل رتبا يحصل بالحدايضاً كما ذا كان ذلك الجنس المعلوم جنساً بعيداً فحينئذ كما يحصل التميز عن جميع المشاركات في ذلك الجنس بالفصل، كذلك يحصل بالحد فهذا على تقدير تسليمه أنما يدفع الاعتراض بالجنس فقط لامطلقا ولوسلم لزم خروج الفصل البعيد عن التعريف كما تقدم، فيلزم عدم العكس كما يلزم على الاول عدم الطرد وكلاهما منموم غير جايز.

ولايقال ايضاً: ان المراد من الجنس فى قوله: «انا لانسئل عن الفصل الا بعد ان نعلم ان للشىء جنساً»، الجنس القريب، فلايكون تحته جنس حتى يقع فى الجواب هو اوالحد الذى هو جزئه.

لاتانقول: على هذا حم ان سوق الكلام لايساعده للزم خروج الفصل البعيد ايضاً عن التعريف، ضرورة ان الشيء اذا علم بجنسه القريب و طلب ما يميزه عن المشاركات في ذلك الجنس فلابد ان يقع الفصل القريب في الجواب ضرورة ان البعيد لايميزه عن تلك المشاركات، كل ذلك لا يخنى على المتأمل.

هذا ما كتبته فى سالف الزمان عند قرائة بعض الاجلة ذلكالكتاب على وقد عرضته على الاستاد فاستحسنه والآن أقول:

كيا ان كل نوع مركب من جنسه و فصله القريبين، فكذا كل جنس مركب من جنسه و فصله القريبين الاالجنس العالى الذى ليس فوقه جنس و لاله فصل فاذا كنا لانسأل عن فصل الشيء الابعد القريبين الاالجنس بناء على القاعدة المذكورة، فكا لا يصح ان يقع هذا الجنس المعلوم في الجواب و لا الحد الذى هذا الجنس جزئه، فكذلك لا يصح ان يقع الجنس الغير المعلوم الذى تحت ذلك الجنس و لا الحد الذى هذا الجنس جزئه، ضرورة دخول هذا الجنس المعلوم في ماهيته وكونه جزء منه، مثلاً أذا علم ما الانسان بجنسه البعيد الذى هو الجسم مثلاً و طلبنا ماييزه عن مشاركاته فيه وقلنا: «الانسان أي جسم هو في ذاته» فكا لا يصح في الجواب جسم او جسم حساس، لا يصح حيوان اوحيوان ناطق ايضاً لان الحيوان مشتمل على الجسم اذ هوالجسم الحساس و جسميته كانت معلومة للسائل و اتما الجهول الذى يطلبه بالسؤال هو حساسيته لاغير ولو فرض عدم علم السائل او الجيب باشتماله عليه يكون الحيوان حيناذ بالنسبة البه فصلا لا جنسا كما لا يكؤن المعتاطي (ميرزاعمدع)

(١٠٨) رجا يقال: انه يجوز ان يكون ماهية مركبة من جزئين متساويين او من اجزاء متساوية فيكون كل واحد من الاجزاء فصلاً لها لانها تميز ها تميزاً ذاتياً ولايكون شيء منها جنساً لانها مساوية للماهية والجنس لابد ان يكون اعم ممائه الجنس فيتجه ان القول بان كل ما لاجنس له لا فصل له، منظور فيه وايضاً لوكانت هذه الكلية مسلمة للزم ان يكون الفصل عبارة عن الكلى الذي يميز الماهية عن مشاركاتها في الجنس فلا يكون جزء الماهية منحصراً في الجنس و الفصل لما ذكروا من جواز تحقق ماهية مركبة من امرين متساوين او امور متساوية فحينت كل واحد من هذه الاجزاء ليس جزء لما ذكرناه و

ليس فصلاً بالتفصيل الذي ذكر اذ ليس لتلك الماهية جنس حتى يميزها عن مشاركاتها في الجنس.

والعجب من الشيخ، حيث رسم الفصل فى الشفاء على ما نقله صاحب المطالع بانه: الكلى المقول على النوع فى جواب اى شىء هو فى ذاته من جنسه اى الكلى الذاتى الذى يميز النوع عن مشاركاتها فى الجنس، فكان الشيخ ايضاً بنى على ما بنى عليه الحقق الطوسى و قد عرفت مايرد عليه، اللهم الا ان يقال: ان تركب الماهية من الامرين المتساويين اوالامور المتساوية باطل فتأمل. (عبدالرحيم)

قال الاستاذ الكرمى سلمه الله: قوله بناء على ان مالاجنس له لافصل له: والواقع كذلك، لان الفصل معناه المميز الذاتي للشيء عن مشاركاته في امر ذاتي فاذا انتفى ما به الاشتراك، فوضوع ما به الافتراق منتف ايضاً.(التقريب ص٣٤)

(۱۰۹)قوله فتعين الجواب بانه ناطق لاغير: اى: لايجوز ان يجاب بانه حيوان ناطق او حيوان، لان الحيوان كان معلوماً للسائل فلايجوز ان يقع فى الجواب بجرداً او منضماً الى الفصل، لان ذلك تحصيل الحاصل او ارتكاب بما لافايدة فيه. (محمدعلى)

(۱۱۰) اى: باسره و تمامه، اى: اشكال وقوع الحد فى جواب اى شىء وصدق التعريف على الحد و الجنس. ثم لاوجه لتخصيص دفع الاشكال بحذافيره بهذا الجواب كها هو ظاهر كلامه فانه بالجواب الاول ايضاً يندفع الاشكال بحذافيره كها بينا آنفاً. ويكن ان يكون قوله: «فحينلنه» اشارة الى جميع ماتقدم من كلام صاحب المحاكمات و كلام المحقق الطوسى او يكون قوله «فحينلنه» الى آخره من كلام المحقق الطوسى (وه) لامن كلام المحشى، او ان يكون تو هم المحشى فى جواب صاحب المحاكمات انه انها يندفع به اللزوم الثانى فقط لاالاول كها توهمه بعض المحققين من الحمشين وقدمر. (الشيخ محمدعلى) (۱۱۱) واصل التقويم ازالة اعوجاج الشيء تقول: قومت الدرع اذا ازلت عوجه فكان المركب

بدون الجزء اعرج يزيل ذلك الجزء عرجه و يقومه (عمدعلي) د مدركة الدور الله الجزء عرجه و يقومه (عمدعلي)

(١١٢)قوله «اللام للاستغراق» –لايقال: المقوم اسم فاعل واللام فيه وفى اسم المفعول موصول اسمى لاحرف تعريف عندالجمهور فكيف يصح كونها للاستغراق وهو من معانى حرف التعريف لاالموصول؟

لانانقرل: قد صرح جماعة منهم المصنف في شرح التلخيص بان الحلاف انما هو في اسمى الفاعل و المفعول بمنى الحدوث و يدل عليه تعليلهم الموصولية بانها فعل في صورة الاسم ولهذا يعملان و ان لم يكونا بمنى الحدوث من نحو: المؤمن و الكافر وامثالهما فلاخلاف لاحد في كون اللام فيه حرف تعريف كالصفة المشبة ولوسلم فلانسلم اختصاص الاستغراق بحرف التعريف بل يجوز في الموصولة أيضاً ان تكون للاستغراق كما نص بذلك جمع من المحققين فافهم . (محمدعل)

(۱۱۳)ای للجنس العالی والنوع العالی، فان الجنس العالی يجوز ان يكون له فصل يقومه ان جوزنا تركيبه من امرين متساوين يساويانه و يجزيانه عن مشاركاته فی الوجود، لكن الظاهر مما ذكره الحشی سابقاً من ان مسلك المحقق الطوسی حقدس سره ادق واتقن، هو انه لايجوز الا ذلك (شيخ عبدالرحيم)

(١١٤)اما الصغرى فلان المقوم هو عبارة عن الفصل وقد تقدم ان الفصل جزء حقيقة افراده

في الكليات الخمس _______ في الكليات الخمس ______

فحینناً: نقول: مقوم العالی فصله وفصل کل شیء جزئه فقوم العالی جزئه واما الکبری، فلان العالی جنس السافل وجنس کل شیء جزئه فینتج: ان العالی جزء للسافل و هوالمطلوب(میرزامحمدعلی)

(١١٥)قوله وليعلم ان المراد بالعالى هيهنا...: لماتقدم فيا سبق ان العالى هو النوع الذى ليس فوقه نوع او الجنس الذى ليس فوقه جنس والسافل هو النوع الذى ليس تحته نوع او الجنس الذى ليس تحته جنس، اشار الى انه ليس ذلك المعنى بمراد منها فى ذلك المقام بل المراد كل نوع او جنس يكون فوق كلى آخر نوع او جنس سواء كان فوقه ايضاً كلى آخر ام لاومراده ان الامر للعام المردد بين الجنس والنوع اعم من ان يكون فوقه كلى ام لم يكن لان كل واحد منها على سبيل الترديد اعم من ذلك حتى يقال انه لايصح فى النوع فانه لابد و ان يكون فوقه كلى و الآ لم يكن نوعاً او المراد كل جنس يكون فوق جنس آخر سواء كان فوقه نوع آخر ام لا او كل نوع يكون فوق نوع آخر سواء كان فوقه نوع آخر ام لا و جميع ما ذكريأتى فى قوله: «و كذا المراد بالسافل ...» فعليك بالتطبيق. (محمدعلى)

(۱۱۶)قوله اى كلياً...: اشارة الى دفع ماقديتوهم وهو ان يقال: ان عكس الوجبة مطلقاً، ان عكس الوجبة مطلقاً، اى: سواء كانت كلية او جزئية مموجبة جزئية، كها سيجىء انشاءالله تعالى وقولنا: «المقوم للمالى مقوم للسافل» موجبة كلية، لان اللام حكها تقدم للاستغراق وهو بمعنى «كل» حكماهوظاهر و عكسه موجبة جزئية اعنى: «بعض مقوم للسافل مقوم للعالى» و هذا صحيح كها هو ظاهر فان الحساس مقوم للسافل اعنى: الانسان و مقوم للحيوان ايضاً و هوالعالى.

وحاصل الجواب: ان مراد المصنف بالعكس في قوله: «ولاعكس» العكس اللغوى لا الاصطلاحي والعكس اللغوى للموجبة كنفسها ان كليا فكلي و ان جزئياً فجزئي فانه عكس الجزئين مع الاتفاق في الكم و الكيف جميعاً ولاشك في عدم صحة العكس بهذا المعنى في هذا المقام فلذا نفي المصنف العكس. (ميرزاعمدعلي)

(١١٧)تفسير لقول المصنف: «ولاعكس» اى: اللنق و المتنى جميعاً و اشارة الى ان قوله: «اى كلياً»، قيد للمنفى فان «ليس كل» من اسوار السالبة الجزئية كما سيجى، و رفع الايجاب الكلى سلب جزئى هذاالخ. (محمدعلى)

(١١٨)فان قلت: «ليس كل» ك «بعض ليس» من اسوار السالبة الجزئية، فكيف يكون معنى العكس الكلي ذلك ؟

قلت: قوله ليس معنى اذ لننى و هو لا عكس بو المننى و هو العكس الكلي مما بعد ليس فتدبر. فان قلت: لم قيد العكس بالكلي مع انه عمل اللفظ المصطلح على المعنى اللغوى و هو بعيد؟ قلت: لان العكس الاصطلاحي ثابت هينا فلا يصح نفيه.

فان قلت: لم لم يصح العكس الكلى هيهنا فلم يكن الناطق مقوماً للمالى كبا هو مقوم للسافل؟ قلت: اذ ليس فى السافل وراء ماهية العالى الاالفصول المقومة للسافل فاذا فرضت مشتركة بينه وبين العالى يلزم عدم الفرق بين السافل و العالى وايضاً ليس كل ماهو جزء الكل جزء الجزء و الا لكان الكل جزء الجزء اذ الكل عين جميع اجزائه تأمل.(عبدالرحيم)

(١١٩) قوله اي كل مقسم للسافل: قال بعض المحققين من المحشين: «اي للجنس السافل فان

٢٤ _____ حواشي الحاشية

النوع السافل يمتنع ان يكون له فصل مقسم» انتهى.

ولايخنى ما فيه، لانه مبنى على مامر اولاً من ان النوع السافل مالا يكون تحته نوع و اما على ماسبق آنفاً من معنى السافل —وهوالمراد هنا— فلاوجه لهذا الكلام كها لايخنى لذوى الافهام.(محمدعلى)

(١٢٠) اي: ليس كل مقسم للعالى مقسماً للسافل. (محمدعلي)

(١٢١)تقريره: أن مُقسم السافل قسم من السَّافل و السَّافل قسم من العالى وقسم القسم قسم

فينتج: مقسم السافل قسم من العالى فحينتُذ نقول: مقسم السافل قسم من العالى و كل قسم من الشيءُ مقسم له فينتج: كل مقسم السافل مقسم العالى و هو المطلوب.(محمدعلي)

(۱۲۲)و ایضاً: العالی جزء للسافل و قد ثبت آنفاً ان لیس کل ماهو جزء للشیء جزء الجزء

فتذكر.(محمدعلي)

(۱۲۳)علم: ان كل واحد من الحاصة والمرض العام على ثلاثة اقسام: لانه اماان يكون شاملاً لجميع افراد ما هي خاصة له او غير شامل والاول اما ان يكون لازما يستحيل انفكاكه عنه او مفارقاً لايستحيل انفكاكه عنه فهذه ثلاثة اقسام ومن المنطقيين من خص اسم الحناصة المطلقة بالشاملة اللازمة ولايخفي انه ح يجب ادخال القسمين الاخيرين تحت العرض العام والا كما صح التقسيم انحمس كما هو ظاهر و كما لم يكن هذا القول عند الحشى بمرضى، اشار الى بطلانه بالتصريح بانقسامه الى الشاملة و غيرها هنا والى اللازم والمفارق فيا سيأتى. ونسبه الشيخ في الشفاء على ما نقل الى الاظهراب قال: لان الكل انها يكون خاصة لصدقه على حقيقة واحدة سواء وجد في كلها او بعضها دام لها او لم يدم والعام موضوع بازاء الخاص فهو انها يكون عاماً اذا كان صادقاً على حقيقة وغيرها مطلقا فلا اعتبار في التخصيص لجهة العموم والخصوص.

ثم لايختى: ان الحاصة كما تنقسم الى هذه الاقسام، كذلك تنقسم الى خاصة مطلقة و هى ما يختص بالنسية الى جميع ماعداه كالكتابة بالنسبة الى الانسان وهى التى عدت من الحنعسة و الى خاصة اضافية وهى ما يحتص بالنسبة الى الانسان حيث يختصه بالنسبة الى الانسان حيث يختصه بالنسبة الى ما عدا الحيوان ولايعد ذلك عندالمتأخرين خاصة بل عرضاً عاماً. و ايضاً تنقسم الى خاصة مركبة و هى التى تركبت من امور كل واحد منها عرض عام لما هى خاصة له كالطايرالولودللخفاش والماشي المستقيم القامة للانسان.

والظاهر من كلام المحشى هنا والتصريح فيا سيأتى وعليه جمهور المتقدمين و بعض المتأخرين ... انها بكلا قسميها موادة و معتبرة عندهم، لكن تقدير لفظ الكلى كما هنا والتصرح به فى كلام بعضهم كالمطالع والرسالة و غير هم ينافى ذلك فان الكلى لايطلق على المركب كما هو الظاهر من كلمات القوم وصرح به بعضهم و الا ليختل طود تعريف الكليات بحدودها فافهم. (محمدعل)

(۱۲۴)غرضه من ذلك التعميم اشارة الى ان الحاصة ليست بمنحصرة فى خاصة النوع على ما ذهب اليه البعض حيث عرفها بانها الحارج المختص بافراد نوع واحد و مراده بالنوع اعم من الحقيق والاضافى بل هى اعم منها و من خاصة الجنس العالى على ما ذهب اليه الشيخ والامام. قال الامام: الحاصة قد تكون خاصة للنوع الاخير والنوع المتوسط والنوع العالى و الجنس العالى لان كون الشيء خاصة

ليس الا انه حاصل فيه لا في غيره سواء كان ذلك الذي هو حاصل فيه نوعاً او جنساً فتأمل. (ميرزامحمدعلي)

(۱۲۵)عام: ان فى تمثيل الكليات بالمشتقات لابالمبادى كما فعله بعضهم تنبيهاً على ان المعتبر فى حمل الكلى على افراده «حمل المواطات» و هر حل «هوهو» لا «حمل الاشتقاق» ولا حمل المركب لان الكلى لابد و ان يكون عمولا على جزئياته حمل المواطاة ولايصدق المبادى على شىء منها كذلك لايقال: زيد نطق اوضحك مثلاً بل ناطق اوضاحك فان النطق و الضحك يصدقان على نطق زيد ونطق عمرو ونطق بشر وضحكهم مثلاً لاعلى انفسهم فها كليان بالنسبة الى نطقهم وضحكهم لا بالنسبة الى انفسهم لكن بعضهم تساعوا حيث مثلوا بالمبادى و مرادهم بها هوالغايات لا ان المعتبر عندهم حمل الاشتقاق او المركب فتأمل. (عمدعلى)

(۱۲۶) توله فافهم: اشارة الى انه لا منافاة بين كون الشيء خاصة بالنسبة الى شيء و عرضاً عاماً بالنسبة الى آخر فان الاشياء يختلف باختلاف الاعتبارات و قد مضى ان الفصل الواحد يكون بالنسبة الى شيء قريباً و بالنسبة الى الحيوان خاصة لانه يصدق عليه انه الحارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط وهي الحقيقة الحيوانية و بالنسبة الى الانسان عرض عام لانه يصدق عليه بذلك الاعتبار انه الحارج المقول عليها وعلى غير ها اى: على حقيقة واحدة وهي الحقيقة الانسانية وعلى غيرها من الحقيقة واحدة وهي الحقيقة الانسانية وعلى غيرها من الحقايق النوعية هذا.

و قد تقدم انه يقال للماشى و نحوه بالنسبة الى الانسان خاصة ايضاً لكن يقيد بقيد الاضافية فحينئذ يحتمل ايضاً ان يكون الامر بالفهم اشارة الى انه لامنافاة بين قولنا للماشى بالنسبة الى الانسان انه عرض عام و بين قول بعضهم له بالنسبة اليه ايضاً أنه خاصة أضافية فانه مرادف للمرض العام وأنما المنافاة بينه و بين الحاصة المطلقة (ميرزامحمدعلي)

(١٢٧)قال بعض المحققين من المحشين: انما قال عن معروضه و لم يقل عن الماهية كما قاله بعضهم، لئلايرد عليه ظاهراً ان التقسيم الذي يذكره لللازم، تقسيم الشيء الى نفسه و هو لازم الماهية و الى غيره وهو لازم الوجود فانه مما لايستحيل انفكاكه عن الماهية و بالنظر الى هذا اخذ مورد القسمة فها بعد لازم الشيء لا لازم الماهية هذا كلامه رفع مقامه.

اقول: انما قال: «ظاهراً» لان ايراد المذكور لايرده فى الحقيقة على تقدير ان يقول عن الماهبة و يأخذ مورد القسمة لازم الماهية ايضاً، فانا لا نسلم ان لازم الوجود مما لايستحيل انفكاكه عن الماهية مطلقا بل من حيث هى هى و لايلزم منه ان لايستحيل انفكاكه منها من حيث الوجود ايضاً.

والحاصل: انا نعنى باللازم الذى هو مورد القسمة، ما يمتنع انفكاكه عن الماهية فى الجملة لا من حيث هى هى والايراد اتما يأتى على ذلك التقدير دون الاول فان امتناع الانفكاك فى الجملة يصدق بامتناعه من حيث هى هى و بامتناعه من حيث الوجود. ولو سلم فنقول:

المراد بالماهية الماهية الموجودة فما يمتنع انفكاكه عنها اما ان يكون ممتنع الانفكاك من حيث هي هي الولا لازم الماهية و الثاني لازم الوجود.

ثم التحقيق: ان الايراد المذكورلايرد على المحشى على الظاهر ايضاً و ان بدل لفظ الشيء و المعروض

٧٤٨ ______ حواشي الحاشية

بلفظ الماهية حيث لاحظ فى التقسيم قيد الحيثية المنبىء عن كون مورد القسمة هو لازم الماهية فى الجملة المشتمل على القسمين المذكورين فلاحظ.(محمدعل)

(۱۲۸) قوله «فالاول هوالاول»: يعنى ما يستحيل انفكاكه عن معروضه هو اللازم و ما لا يستحيل هو المفارق، قوله «وهذا القسم» اى العرض المنظور به وجود معروضه قسمان باعتبار وجود المعروض فى الحارج ووجوده فى الذهن فاقسام اللازم فى هذا القسم من التقسيمين اللذين ذكرهما الشارح لللازم ثلاثة: لازم الماهية ولازم الوجود الحارجي ولازم الوجود الذهني.(التقريب ص٣٤)

الرام الفتح اي: بتقسيمين يقال: قسمت المال اقسم كاضرب قسماً بالفتح، اي قسمته.

والحاصل: ان لللازم تقسيمين: التقسيم الاول انه اما لازم الماهية او لازم الوجود. والثانى انه اما بين او غير بين و هذا ينحل فى الحقيقة بتقسيمين كها سيصرّح به المحشى، الاول: انه اما بين بالمعنى الاخص او غير بين بالمعنى الاخص. و الثانى: انه اما بين بالمعنى الاعم او غير بين بالمعنى الاعم. ولا يخنى: انه يجب ان يدخل جميم اقسام اللوازم فى اقسام كل واحد من هذه التقسيمات فتأمل. (محمدعلى)

(١٣٠) قوله كان هذا اللازم ثابتاً له: اى يمتنع تحقق ذلك الشيء منفكاً عن هذا اللازم و على هذا اللازم و على هذا اللازم و الله هذا فعنى كونه لازماً للشيء بالنظر الى وجوده الخارجي، هو ان يكون ذلك الشيء بحيث كلما تحقق فى الذهن كان هذا اللازم ثابتاً له على معنى انه يمتنع حصول ذلك الشيء منفكاً عن هذا اللازم و ليس المراد باللزوم الذهنى هنا اللازم المعتبر فى الدلالة الالتزامية بمعنى ان يمتنع ادراك ذلك الشيء بدون ادراك هذا اللازم الماتبر فى الدلالة الالزم الخارجي و لازم الماهية ايضاً يجوز ان يكون لازماً الملازم المائزم المغنى المذكور، و ايضاً لموكان المراد باللزوم المغنى المذكور، و ايضاً لموكان المراد باللزوم المعنى المذكور لم تكن القسمة حاصرة لان لزوم اللوازم اللوازم اللوائد القصلية وغير ها، خارج عن القسمين الاولين لان وجود ملزوماتها فى الخارج ينفك عن وجوداتها فيه فلابد ان يكون داخلاً فى القسم الثالث. فلو كان المراد من اللزوم فيه الااللزوم بمعنى المتناع حصول ذلك لا ادراك الملزوم بمغنى المتناع حصول ذلك الشيء فى الذهن منفكاً عن حصول هذا اللازم فيه بنفسه لابصورته. (عبدالرسيم)

(۱۳۱)قوله «و هذا القسم»: اى لازم الوجود الذهنى يسمى معقولا ثانياً، لانه مترتب على تعقل المعروض اولاً، ثم العرض ثانياً، فقبل ان تتصور حقيقة الانسان لا يحكم عليها بالكلية، فالكلية والجزئية والمرضية والذاتية و ما هو على طراز ها كلها من المعقولات الثانية بالملاك الذى ذكرناه. (التقريب ص٣٧)

(۱۳۲)التمثيل بها وباحراق النار والكلية تسامح. والتحقيق التمثيل بالزوج و المحرقة والكل كتساعهم فى التمثيل بالنطق والضحك .(محمدعلى)

(١٣٣)يعنى لازم الوجود الذهنى يسمى فى عرفهم معقولاً ثانياً، لانه فى المرتبة الثانية فى التعقل عن معروضه فان تعقل الكلية مثلاً بعد تعقل الانسان لان العقل يدرك اولاً معنى الانسانية مثلاً ثم يدرك كلمته.

لايقال: انهم مثلوا لذلك بجزئية زيد و عمرو ايضاً ولايصح ان يقال: ان العقل يدرك اولاً معنى زيد و

في الكليات الخبسفي الكليات الخبسفي

عمرو مثلاً ثم جزئيتها. لان العقل لا يدرك الاالكليات.

لانافنع ذلك ،ضرورة ان العقل يدرك الاشياء كلها جزئياتها وكلياتها، غاية ما فى الباب ان ادراكه للخليات بلاواسطة وللجزئيات بواسطة القوى الظاهرة او الباطنة، مثلا يدرك المبصرات الجزئية و المسموعات الجزئية بواسطة السمع والبصر و هكذا يدرك المشمومات و المذوقات مثلاً بواسطة الشامة والذائقة فانكارادراكه للجزئيات مطلقا لاينبغى ان يلتفت البه وما سبق فى تعريف النظر من ان الجزئ لايكون مكتسباً بالعقل، نعنى به: انه لايكتسب به بلا واسطة شىء من الآلات لامطلقا. ولو سلم فوجود المناسبة فى البعض قد يكتفى به فى التسمية (عمدعلى)

(۱۳۴)قوله و الثانى: عطف على قوله: «ثم اللازم ينقسم بقسمين احدهما».(التقريب ص٣٧)

(١٣٥)هذا هواللزوم الذهني المعتبر في الدلالة الالتزامية(عبدالرحيم)

(۱۳۶)ای وحین اذعرفت البین بالمعنی الاخص فغیر البین منه هو اللازم الذی لایلزم تصوره من تصور الملزوم.(النقریب ص۷۳)

(۱۳۷) لانه كلما يكنى تصور الملزوم فى اللزوم يكنى تصور اللازم مع تصور الملزوم و النسبة بينها فانه اذا كان تصورالعمى مثلاً كافياً فى لزوم البصر له فلاريب انه يكنى تصور هما مع تصور النسبة بينها فى تصور الملزوم.

وفيه انه: قد علم سابقاً ان المعتبر في الين بالمعني الاخص هو كون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم مع الجزم باللزوم فيمكن ان يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم و لا يكون تصور هما مع تصورالنسبة كافياً في الجزم باللزوم بل يحتاج فيه الى واسطة فلايكون البين بالمعني الثاني اعم من البين بالمعني الاول. اللهم الا ان يحمل المعوم والخصوص على ما هو بحسب المفهوم.(عبدالرحم)

(۱۳۸)قوله و حينئذ: اى: و حين اذ عرفت البين بالمعنى الاعم فغير البين منه هو اللازم الذى لايلزم من تصوره مع تصور الملزوم و النسبة بينهما الجزم باللزوم.(التقريب ص٣٧)

(۱۳۹) قوله و حينئذ فغير الين هو اللازم الذي ...: انما عدل عن تفسيره المشهور بين القوم و هو اللازم الذي يفتقر في جزم الذهن باللزوم بينها الى واسطة ، لمايلزم على ذلك من وجود قسم ثالث غير داخل تحت واحد من القسمين و ذلك لان الواسطة على ما فسروه: اما يقترن بقولنا: «لانه» حين يقال: «لانه مثلاً أذا قلنا: «العالم حادث لانه منغير» و «المتغير» هو الوسط، لانه المقارن بقولنا: «لانه» حين قلنا: «لانه متغير» و ظاهر انه لايلزم من عدم افتقار اللزوم الى وسط ان يلزم من تصور الملزوم و النسبة بينها الجزم باللزوم لجواز وجود لازم غير مفتقر الل وسط و غير لازم من تصورهما والنسبة بينها الجزم باللزوم كالحدسيات والقجربيات والحسيات فلذا عتم الحشى تفسيره فقال: هواللازم الذي لايلزم من تصور الملزوم و النسبة بينها الجزم باللزوم بل يحتاج الى وسط او الى شيء آخر من حدس او تجربة او حس او غير ذلك (عمدعلى)

(۱۴۰)ای: بل يحتاج الى واسطة بالمعنى المذكور ان كان نظرياً او الى امر آخر سوى تصور الطرفين والنسبة و الواسطة ان كان بديهياً مغايراً للاولى كالحدسى والتجربى و الحسى. فالبديهى المغاير للاولى داخل فى اللزوم غير البين كما هو المستفاد من كلام المحشى فى اواخر الحاشية. ومن المتأخرين من ادخله فى اللزوم البين.(عبدالرحيم)

(۱۴۱)ای: تقسیم اللازم ثانیاً للبین وغیر البین بالحقیقة تقسیمان: التقسیم الاول: ان البین اما بین بالمعنی الاخص او غیر بین بالمعنی الاخص. والتقسیم الثانی: ان اللازم اما بین بالمعنی الاعم او غیر بین بالمعنی الاعم او غیر بین وغیر البین لکل منها معنیان و ان کان کلام المصنف یوهم ان یکون للبین معنی واحد مردد بین الشقین و فیر البین معنی واحد هو مالم یتصف بشیء من الشقین، فکشف المحشی حقیقة الحال حتی یظهر ان المراد فی هذا المقام لیس ما یتوهم من هذا المقال.

فتين: ان للبين معنين: احدهما: الشق الاول و الثانى الشق الثانى و لغير البين ايضاً معنين: الاول خلاف الاول و الثانى خلاف الثانى والاختصار جم بين المعانى. (شيخ عبدالرحم)

(قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى بعد تنقيح المقام): والمصنف فى قوله: «بين يلزم تصوره...» ادمج البين بالمعنى الاخص بالبين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاخص فى غير البين بالمعنى الاعم قصداً للاختصار و فى الاختصار آقات منها هذه.(التقريب ص٣٧)

(۱۴۲)يعني: ليس المراد نما يطلق عليه لفظ الكلي ما يصدق هوعليه كالحيوان و الانسان و غيرهما فان مراد القوم من الكلي هومفهوم الكلي من غير اشارة الى مادة محصوصة.(عبدالرحيم)

(۱۲۳))ی: انه یبحث عن الکلی من حیث هو هو و یورد علی ذلك احکاماً تشتمل علی جمع ما صدق علیه هذا الکلی ولا یبحث عن جزئیات المصادیق کها هوداب ارباب العلوم. الاتری ان النحو یین انما یبحثون عن الفاعل و المفعول مثلاً من حیث هو هو لا عن جزئیاتها فان الجزئیات غیر ثابته فلا کمال معتد به فی معرفة الاشیاء الغر الثابتة.

ثم انما خص المنطق بهذا القصد، لان اهل اللغة يطلقون الكل على الذات فقط دون العرضيات.(محمدعلي)

(۱۴۴) ليس المراد ان كل كل طبيعي موجود في الخارج بل المراد ان الكلي الطبيعي في الجملة موجود في الحارج و ان كان بعض افراده لا يوجد فيه فان من الكليات الطبيعية ماهو ممتنع الوجود كشريك الباري تعالى و ماهو ممكن الوجود لكنه معدوم كالعنقاء.

ولايخنى ان هذا المناسبة انما هى على القول بوجود الكلى الطبيعى فى الحارج و اما على القول الآخر فقد قيل فى سبب تسميته لانه طبيعة من الطبايع تأمل(محمدعلى)

(۱۲۵)ای: من ان الکل الطبیعی موجود فی الحارج فی ضمن اشخاصه. وقال انحقق الدوانی: لانه طبیعة من الطبایع، ای: حقیقة من الحقایق. و ما ذکره انحقق، پناسب لکلا المذهبین اعنی مذهب القائلین بوجود الکلی الطبیعی فی الخارج و مذهب القائلین بعدم وجوده فیه بخلاف ما ذکره الحشی(عبدالرحم)

(۱۲۶)قوله اذلاوجود له الا فى العقل: لايقال: ان الكلى المنطق ايضاً كذلك، بل عدم وجود الكلى العقلى الافى العقل انما هو لتضمنه الكلى المنطق كها سيأتى الاشارة اليه من المحشى بعيد هذا.

لانانقول: لايلزم من اعتبار المناسبة في تسمية شيء بلفظ، ان يسمى كل ما يوجد فيه ذلك المناسبة بذلك اللفظ، فان وجود المناسبة ليس سبباً للتسمية حتى يلزم اطراده بل انما نعتبر ها لترجيح هذا الاسم ف مفهوم الكلي ______ في مفهوم الكلي ______ في الكلي _____ في الكلي والمناطقة المناطقة المناطق

بذلك من بين ساير الاسماء، نعم هو سبب فى الاطلاق الوصفى ولذا يطلق لفظ القّمارب مثلاً لكل من و جدفيهالفحرب و اذا انتنى الضرب منه لم يصح اطلاقه عليه بخلاف حال التسمية فانه اذا سمى شىء بلفظه يطلق عليه ذلك اللفظ و ان فقدت المناسبة الملحوظة فى تسميته به فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(۱۴۷)ولم يذكره المصنف، لان غرض المنطق من حيث هو هو انما هو في الكليات دون الجزئيات كما سبق تحقيقه وانما تعرض للجزئى فيا سبق حيث قسم المفهوم الى الجزئى و الكلي، للاستطراد، مع ان مفهوم الجزئى من حيث هو هو كلى لايمتنع فرض صدقه على كثيرين فتأمل. وايضاً هذا المبحث في بيان احوال الكليات بخصوصها فتذكر. (محمدعلى)

(١٢٨) الغرض من هذا الكلام دفع ما رعا يتوهم فى المقام من ان المصنف لم لم يبحث عن وجود الكلى المنطق و العقلي في الخارج وعدمه وخصص البحث عن وجود الطبيمي؟

و حاصله انه: لما كان عدم وجود الكل المنطق و العقل فيه ثابتاً محققاً عندهم، لم يحتج الى البيان، بخلاف الطبيعى فانه عل الحلاف بينهم فلذا خصه بالذكر دونها.

والتحقيق انها ايضاً ليسا متحققين، بل العلماء تنازعوا فيها ايضاً على ماهو المذكور في كتب الكلام. بل الوجه في تخصيص المصنف الطبيعي بالذكر ما ذكره بعض الافاضل في هذا المقام من ان البحث عن وجود تلك الكليات في الحنارج، خارج عن الصناعة، لان ارباب هذه الصناعة الهايبحثون عن المعلومات الموصلة الى تصور الجهولات ولا مدخلية للبحث عن وجود هذه الكليات فيها كها هو ظاهر الآان المتأخرين يتعرضون لبيان وجود الطبيعي منها زعماً منهم بان ايضاح بعض المسائل في نظر التعليم موقوف على وجوده فانه نافع في الامثلة الموضحة لقواعد هذا الفن فان قولهم مثلاً: الجنس هو المقول على الكثرة المتفقة الحقايق في جواب ماهو كالحيوان المقول على الانسان و البقر و الفرس مثلاً يتضح اذا عرف ان في الحزارج حقايق مختلفة بحمل بعضها على بعض.

ثم اعلم: ان الكل المنطق اختلفوا في وجوده، فمن قال بوجود الاضافات، قال بوجوده و من لم يقل بوجودها فلم يقل بوجوده كذا قيل. ولايخنى ما في الملازمة الاولى فان القائل بوجود الاضافات ليس قائلاً بوجود جميعها حتى يقول بوجود الكلي المنطق ايضاً. (محمدعلي)

(١٤٩)في شرح المطالع قد اختلف في وجوده في الحتارج ايضاً و النظر فيه غير موكول الى المنطق.(محمدعلي)

(۱۵۰)قوله: «فان انتفاء الجزء»: و هو الكلى المنطق، «يستلزم انتفاء الكل»: و هو الكلى المقلى. قال انحشى فى الحاشية: «فان الكلى المقلى انما يحصل من الكلى المنطق و الكلى الطبيعى و اذا قررنا ان الكلى المنطق ليس بموجود فى الحارج و المقلى ايضاً كذلكفان انتفاء الجزق...».

ولايخفى عليك: ان هذا مبنى على ان الكلى الطبيمى موجود فى الحتارج ولوقلنا انه غير موجود فيه فالوجه ان يقال: لان الاجزاء اذا كانت منتفية بجميعها فلا يتحقق الكلّ لان الكل لايكون الاهذه الاجزاء فاذا لم يتحقق هذه لم يتحقق هذا.

ثم اعلم: أن الامام استدل على وجود الكلى العقلى فى الذهن فقط بما قاله الحكماء فى الامر الموصوف بالكلية، انه موجود اما فى الذهن او فى الحارج والالكان عدماً صرفاً ولو كان كذلك، لاستحال ان يكون مشتركا بين كثيرين و عمال ان يكون موجوداً فى الحارج لان كل موجود فى الحارج فهو مشخص معين ولاشىء من المشخص المعين بمشترك بين كثيرين، و كل كلى مشترك بين كثيرين،فلا شىء من الموجود فى الحارج بكلى و لما يطل كونه موجوداً فى الحارج، تعين كونه موجوداً فى الذهن.

وفيه أنه: ان عنى بالشخص فى قوله: «ولاشىء من المشخص المعين بمشترك بين كثيرين» الماهية مع ما عرض لها من المشخصات، فلا شك أن الامر كذلك و أن عنى به الماهية المعروضة لتلك المشخصات، فذلك ممنوع لانها أذا انتزعت من المشخصات و حصل فى العقل، صلح لان يعرض لها الكلية فكانت مشتركة بين كثيرين.(عبدالرحيم)

(١٥١)اى: مع قطع النظر عن عروض الكلية و الا لم يكن موجوداً فى الحارج اتفاقاً.(عبدالرحيم)

(۱۵۲) وقد عرفت ان عبارة المصنف كما يحتمل ذلك ، يحتمل القول الاول ايضاً فلا يظهر من المصنف ميل الى احدهما. ولو كان الحق عنده هو الثانى كها زعم، لكان حق العبارة ان يقول: «والحق ان لا وجود للطبيعى فى الحارج» فانه نص فى المقصود مع ما فيه من الاختصار المطلوب.(ميرزاعمدعلى) (۱۵۳)قيل: ان اراد انه يلزم اتصاف الشيء الواحد بالشخص بالصفات المتضادة و وجوده فى الامكنة المتعددة، مسلمنا الاستحالة لكن نمنع الملازمة و ان اريد انه يلزم اتصافه و وجوده لا بالشخص بالصفات المتضادة و فى الامكنة المتعددة والملازمة مسلمة ولايضر فانا لانسلم امتناع وجود الواحد النوعى والجنسى فى الامكنة المتعددة واتصافهها بالصفات المتعددة بل هو اول المسألة انتهى.

لايقال: ان المراد هو الاول و بيان الملازمة: ان كل موجود خارجى فهو فى حد ذاته متميز عن غيره بحيث اذا لاحظ العقل خصوصيته الممتازة لم يكن له ان يفرض اشتراكها فلو وجدت الطبيعة فى الحارج لكان كذلك مع انها مشتركة بين افراد متمكنة فى اماكن مختلفة ومتصفة بصفات متضادة فحينئذ يلزم الهال المذكور.

لانانقول: لانسلم ان كل موجود خارجى لا يمكن فرض اشتراكه اذا لاحظ العقل خصوصيته بل هو اول المرحلة فى تلكالمسألة.

و ربّا استدل على اصل الدعوى بانه: لو وجد الكل الطبيعى فى الحارج فلا يخلو اما ان يكون خارجاً عن الجزئيات اولا و على الثانى اما ان لايكون نفسها او جزء منها والاقسام كلها باطلة، اما الاول فبديهى والا فلا يصح الحمل وكذا الثانى والايلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات عين الآخر. و بيان الملازمة: ان كل واحد عين الطبيعى والطبيعى عين الجزئى الآخر و عين العين عين و بطلانه واضح و كذا الثالث والا فلا يصح الحمل إيضاً لتغاير الجزء للكل فتأمل. (ميرزامحمدعلى)

حواشي ((المعرف))

(۱) المراد مما يتركب منه المعرف ليس الكليات الخمس بجميعها فان العرض العام غير معتبر في التعريفات عند المتأخرين منهم المصنف و سيصرح بذلك و كذا النوع على ما يفهم من اطلاقاتهم حيث انهم حصروا المعرف على الحد و الرسم و لم يعتبروا في واحد منها النوع والعرض العام ايضاً بل انما ذكرا في اقدم للاستطراد و استقصاء لاقسام الكليات.

قال بعض المحققين من المحشين: و يمكن ان يقال: ان مراد المحشى(ره) منه الكليات الحمس بجميعها. لان النوع يجوز ان يكون جزء للمعرف كتعريف الرومى بانه انسان كذا والعرض العام ايضاً يجوز ان يكون جزء للمعرف كها سيجىء انشاءالله تعالى.

و اقول: هذا و ان كان حقاً فى نفسه ، لكنه لايلاثم بنسبة الفراغ الى المصنف فتأمل (ميرزامحمدعلى) (٢)قوله ليفيد تصور هذا الشيء: هذا القيد لاخراج المحمول الذى لم يكن الغرض منه افادة التصور.

ثم أنه عدل عن التعريف المشهور و هو: يستلزم تصوره تصور هذا الشيء، لانتقاضه بالملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة و بالمعرف من حيث هو معرف فان تصوره من حيث هو كذلك اى: المعرف يستلزم تصورهموفه لان تحقق تصوره من هذه الحيثية لا يكون الابعد تصور معرفه، فظهر من ذلك ضعف ما يقال من أن استلزام تصور المعرف بالكسر ممنوع بأن تصور الشيء عجملاً لايستلزم تصوره مفصلاً.

و وَجِه الضعفُ ان تصور المعرف مجملاً لآيكون الا بعد تصور معرفه مفصلاً فقد استلزم تصور المعرف من حيث انه كذلك تصور المعرف استلزام المعلول للعلة و ظهر ايضاً ضعف ما اورده المحقق الدواني من ان تصور ماهية المعرف قد يحصل بدون المعرف بالوجه السابق على الكسب.

و اجاب انحقق الشريف عن الانتقاض: بان المراد من الاستلزام بفلريق النظر بقرينة ما سبق من ان الموصل بالنظر الى التصور يسمى قولاً شارحاً وان المقصود من الفن بيان طريق اكتساب التصورات و التصديقات.(عبدالرحم) (٣)الكنه بالضم فى اللغة جوهر الشيء وغايته وقدره و المراد به هيهنا حقيقة الشيء و ذاتياته

التي ركب منها والتصور الذى افاد كنه الشىء و حقيقته هو الحد التام مثل: «الحيوان الناطق» فى تعريف الانسان.(عبدالرحيم)

(۴)قوله او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه: هذا التعميم ليشتمل التعريف على الحدود الناقصه و الرسوم فانها لا تفيد تصور الشيء بالكنه بل امتيازه عن جميع ماعداه كها سيأتي.

و فيه اشارة الى دفع ما ريما يتوهم من ان احد الامرين لازم هنا: اما عدم كون هذا التعريف جامعاً او اشتمال تعريف القوم على مستدرك حيث قالوا: هو ما يستلزم تصوره تصور الشيء او اميتازه عن كل ما عداه كما هه ظاه.

و حاصله: ان التصور هنا اعم منه في عبارة القوم فان مرادهم منه التصور بالكنه ُفلذا احتاجوا الى زيادة قولهم او امتيازه عن كل ما عداه فلايلزم محذور، هذا.

لايقال: ان مايفيد تصوره تصور الشىء بالكنه يفيد تصوره بوجه يمتاز عن جميع الاغيار ايضاً فلا يصح العطف بـ «او» المفيدة للتقابل و الايلزم ان يجمل الشىء قسيماً له.

لانانقول: المراد او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه من غير ان يفيد الاطلاع على الكنه فصار حاصل المعنى: ان المعرف ما يفيد تصوره تصور الشيء اما بوجه يمتاز عن جميع ما عداه مع الاطلاع على الكنه او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه من غير ان يطلع على الكنه او نقول: المقصود بالذات في الشق الاول هو الاطلاع على الكنه و ان استلزم ذلك الامتياز عن جميع الاغيار لكنه غير مراد بخلافه في الشق الثاني فان المقصود فيه هو نفس الامتياز فقط فافهم.(ميرزامحمدعلى)

 (۵) إنا فسر بذلك، لان الاخص من وجه هو نفس الاعم من وجه و قد ذكر حاله آنفا. (محمدعل)

(ع)هذا اذا كان الاعم ذاتياً والاخص متصوراً بالكنه كالمثال الذى ذكره المحشى فله وجه فى الجملة و هكذا اذا كان الاعم عرضياً و الاخص متصوراً لابالكنه ان جوز نا تركيب المعرف من العرض الحملة و هكذا اذا كان الاعم عرضياً و الاخص متصوراً لابالكنه ان وناطق، فقد تصورنا فى ضمنه الماشى باحد الوجهين و اما اذا كان الاعم عرضياً و الاخص متصوراً بالكنه فلا يفيد تصور الاخص تصور الماشى ايضاً كها هو ظاهر و كذا اذا كان الاعم فانه لا يلزم من تصور الانسان بالحد التام تصور الماشى ايضاً كها هو ظاهر و كذا اذا كان الاعم ذاتياً و كان الاخص متصوراً بالحد الناقص البسيط و الرسم الناقص مطلقاً واما اذا كان متصوراً بالرسم التام او الحد الناقص المجدس متصوراً بالرسم التام الم الحد الناقص المعلقاً ان يفيد تصوره تصور العام فنامل.

و بعد اللتيا واللتى فالقول بان تصور الاخص يفيد تصور الاعم لايخلو عن ضعف، ضرورة تقدم تصور الاعم على تصور الاخص ح فلا يصدق على تصور الاخص المتأخر فى الحصول انه مفيد لنصور الاعم المتقدم فيه. اللهم الا ان يراد ان ارادة تصور الاخص يوجب تصور الاعم فافهم.(محمدعلى)

(۷)قوله باحدالوجهین: اما التصور بالکنه او بالوجه و المراد بالوجه الذی تصورت به الحیوان
 هیهنا هو التصور بالکنه لانك اذا تصورت الانسان بانه حیوان ناطق فقد تصورت الحیوان بانه جسم نامی

في المعرف ______ مها

حساس متحرك بالارادة قابل للابعداد الثلاثة وهوالمقصود من كنه الحيوان فافهم.(عبدالرحيم)

(٨)قوله لكن لما كان الاخص اقل وجوداً...: قال بعض المحققين فى شرح الرسالة: لان وجود الحاص فى العقل مستلزم لوجود العام و رعا يوجد العام فى العقل بدون الحاص.

واعترض عليه المحقق الشريف في حواشيه المعلقة عليه بان هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص و يكون الحاص معقولاً بالكنه و اما اذا لم يكن ذاتياً و لم يكن الحاص معقولاً بالكنه لم يلزم من وجوده في المعلل وجود العام فيه.

واقول: هذا مسلم و لكن حصر الاستلزام على كون العام ذاتياً للخاص والحاص معقولاً بالكنه، غير معقول فانه اذا كان العام ذاتياً والحاص غير معقول بالكنه بل بالرسم التام اوالحد الناقص اذا كان مركباً من الجنس البعيد والفصل القريب صح ذلك الاستلزام ايضاً.

لايقال: يحتمل ان يكون مراده من كون الخاص معقولا بالكنه، كونه معقولاً بالكنه في الجملة فيشمل الرسم التام والحد الناقص المذكور ايضاً.

لانانقول: مع ان هذا خلاف اصطلاح القوم، يرد عليه ح ان يسلم الاستلزام اذا كان الخاص معقولاً بالحد الناقص البسيط وليس بصحيح البتة و كذا ان قلنا بجواز تركب الحد من العرض العام مع الفصل او الخاصة، يصح ذلك الاستلزام و ان كان العام عرضياً غير ذاتى فافهم. ثم قال ايضاً في شرح الرسالة: و ايضاً شروط تحقق الحاص و معانداته اكثر، فان كل ماهو شرط و معاند للعام فهو شرط و معاند للخاص ولاينعكس و مايكون شروطه و معانداته اكثر، يكون وقوعه فى العقل اقل و ما هو اقل فى العقل فهواخنى عند العقل.

و اعترض عليه المحقق الشريف فى حواشيه ايضاً: بان هذا بحسب الوجود الحارجى مسلم فانه كلها تحقق الحاص فى الحارج تحقق العام فيه و اما بحسب الوجود الذهنى فلا، اذ جازان يعقل الحاص ولايعقل العام كمامر آنفا. و اشار بذلك الى ما نقلناه عنه فتأمل (محمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم (ره)-بعد ذكر مضمون المباحث التي حققها الشيخ محمد على (ره)ـما هذا ظه):

فان قيل: اذا لم يجز التعريف بالاخص كها هو مذهب المصنف، يلزم ان لايصح تعريف المعرف لان ما يذكر فى تعريف معرف خاص فهواخص من مطلق المعرف اذ ليس كل معرف هونفس ما يقال على الشيء الافادة تصوره، فتعريفه به تعريف بالاخص.

قلنا: المراد بالاخص هنا ان يكون بحسب الحمل المتعارف يعنى: ان صدق المعرف على جميع افراد المعرف على جميع افراد المعرف كما في الانسان والمعرف كما في الانسان والمعرف المعرف المعرف ليس بانسان» تضيتان متعارفتان و معرف المعرف ليس اخص بهذا المعنى بل هم امتساو يان بطريق الحمل التعارف اذ كل فرد من المعرف يصدق عليه انه ما يقال على الشيء الافادة تصوره وكذا كل فرد مما يقال على الشيء الافادة تصوره يصدق عليه انه معرف والسالبة المذكورة الصادقة هيهنا ليست بطريق الحمل المتعارف بل بطريق المحرفة الطبيعية فافهم. هكذا اجاب المحقق الدواني (شيخ عبدالرحيم)

(٩)قوله و قد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء...: اعلم ان انشقوق العقلية بين

المعرف بوالمعرف بعدما لم يكن عينه لثلايلزم ان يكون الشيء معلوماً قبل العلم به متصورة باربعة انواع:

: الافك: ان يكونا متساو يين. و الثانى: ان يكونا متباينين. والثالث: ان يكونا اعم واخص مطلقاً. والرابلاً إن يكونا اعم واخص من وجه.

وويه تقرر في ماسبق عدم جواز الاخيرين وعلم من تعريفه به «ما يقال عليه» عدم جواز الثانى ايضاً لان مهايين الشيء لايحمل عليه فقد تعين الاول وهذا معنى قوله فتعين ان يكون مساوياً له وقد عرفت فها تقدم ان المساواة راجعة الى موجبتين كليتين فلابد فى صحة التعريف من صدق قضيتين موجبتين كلحهن:

احديهما: صدق المحدودعلي جميع مصاديق الحدوحله عليه كلياً.

و ثانيتها: عكسه اعنى: صدقى الحد على جميع مصاديق المحدود و حمله عليه كلياً ومن ذلكما اصطلحوا عليه من انهم يعبرون عن كون الحد مانعاً عن الاغيار بالاطراد كما يعبرون بالمنع و عن كونه جامعاً لافراد المحدود بالانعكاس كما يعبرون بالجمع و ذلك لاطراد صدق المحدود على مصاديق الحد على الاول و بالمكس على الثانى. فالمراد بالاطراد ان لا يكون شيء من مصاديق الحد الا و يصدق عليه المحدود و بالانعكاس ان لايكون شيء من مصاديق المحدود الاو يصدق عليه الحد.

و من هنايتين ان ليس مرادهم بالمكس المكس الاصطلاحي لما سيجيء من ان عكس الموجبة لاحكون الاحزندة.

ثم انما اعتبروا الاول طرداً و الثانى عكساً دون العكس، ضرورة ان المعتبر في صحة التعريف حال الحد في مساواته للمحدود فالاولى ان يجعل موضوعاً في الكلية الاولى فيؤخذ في الثانية عكسها هذا. وقد يقال: ان الاطراد من الطرد بمعنى المنع لمنعه عن دخول الاغيار فيه فالانعكاس في مقابل ذلك هو كون الحد جامعاً لافراد المحدود فتأمل.(ميرزامحمدعل)

(١٠) قوله: «ثم ينبغى ان يكون المعرّف اعرف من المعرّف» اقول: ينبغى ايضاً ان يكون معلوماً قبل المعرف والالكان العلم بهما معاً او كان العلم بالمعرف متأخراً عن العلم بالمعرف و ايّاما كان امتنع ان يكون المعرف معرفاً للمعرف. اما الاول، فلان العلم لما كان بهما معاً فليس جعل احدهما معرفاً للاخر اولى من العكس. و اما الثانى فلان ما لايكون معلوماً امتنع ان يكون معرفاً للمعلوم. (عبدالرحيم)

(۱۱)قيد بذلك ، لثلايتوهم التناقض بين هذا وبين قوله: «فتعين ان يكون مساوياً له» لان المراد من المساواة هنا المساواة فى الحقاء والظهور وهنالك المساواة فى العموم و الحصوص و اشارة الى ان المساواة فى المعرفة يستلزم المساواة فى الجهالة فلا حاجة الى ان يقيد المساواة بكلا الامرين فلايرد على المسنف انه: ينبغى ان يقول: والمساوى معرفة وجهالة كها هوعبارة المتأخرين.

ثم انمااخر المساوى عن الاخنى، لان الاخصراول بالتقدم. و عكس في المتن رعاية للشجم.(محمدعلي)

(۱۲)قد عرفت الكلام على ذلكالاشتراط فنقول: كون التعريف مشتملاً على امريخص المعرف ليس بلازم بل قد يكون التعريف بالعرض العام اذا كان المقصود تمييز الشيء عن بعض ماعداه فاسقاطه عن الاعتبار في باب التعريف غير مستحسن على ان ما ذكروه من اشتراط المساواة انما يقتضى في المرف ______ ۷۷

ان لا يكون العرض المام معرفاً لا ان لايكون جزء من المعرف قبل العرض العام من حيث انه عرض عام لايفيد التمييز فان الشيء مثلاً من حيث انه عرض عام لايفيد التمييز اصلاً بل من حيث انه خاصة اضافية.(عبدالرحم)

- (١٣) لان الذاتيات كمامرثلاثة: الجنس و النوع و الفصل، وقد علم فيا سبق ان النوع لايكون معرفاً لانه اخص و كذلك الجنس مطلقا قريباً كان او بعيدا لانه اعم و هكذا الفصل البعيد فتعين الفصل القريب.(محمدعلر)
- (۱۴)لان العرضى كما تقدم اما العرض العام او الحناصة و سيجىء انهم لم يعتبروا بالعرض العام فتعين الحناصة.
- ثم لايمنى انه: يجوز ان يكون قوله: «لامحالة» قيداً لكل من قوله: «كان فصلاً قريباً» و قوله: «كان خاصة» فتأمل. (ميرزاعمدعلي)
- (١٥) قوله فعلى الاول المعرف يسمى حداً: لان الحد فى اللغة المنع وهو لاختصاصه بالمحدود يمنع الاغيار عن الدخول فيه و بما سبق من ان الغرض من اعتبار المناسبة فى التسمية بيان المناسبة بين المعنى الاولى والثانوى، لايرد ان الرسم ايضاً مانع من دخول الاغيار لاختصاصه به.
- و اعلم: ان هذااصطلاح ارباب المنطق واما غيرهم فيطلقون الحد على المعرف اعم من ان يكون بالذاتيات والعرضيات و ليكن هذا على ذكر منك فكثيراً ما يقع الخلط بسبب عدم الفرق بين الاصطلاحن.(ميرزامحمدعلى)
- (۱۶)اما الاول فلانه تمام ذاتيات المعرف، و اما الثانى فلاشتراكه الاول من حيث ان فى كل واحد منها وضع الجنس القريب وقيد بامريختص بالمعرف.(محمدعل)
- (١٧) فيه ان هيهنا اقسام اخر وهي المركب من العرض العام والحناصة و المركب منه و من العرض العام والحناصة و المركب من الفصل والحافظ الموالية الله الفصل والمخاصة والاول رسم ناقص والاخيران حد ناقص. قان قيل: لاحاجة الى ضم الحناصة الله الفصل، لان الفصل يفيد التميز و الاطلاع على الذاتي، فلا فايدة في ضم الحناصة اليه.
- قلنا: تصور الشيء و الاطلاع عليه قديكون بوجوه متفاوتة بعضها اكمل من بعض ولاشك ان الاطلاع الحاصل منها معاً اقوى من الاطلاع الحاصل وحده فاذا اريد الاكمال والاقوى، احتيج الى ضم الحاصة الى الفصل وهكذا الحال في الباقيين (ميرزاعبدالرحيم)
 - (١٨) لنقصانهمامن الحدائتام والرسم التام. (محمدعلي)
- (۱۹) قوله هذا محصل كلامهم: اى انحصار المعرف فى الاقسام الاربعة محصل كلامهم حيث قالوا: ان التعريف اما بمجرد الذاتيات اولا والاول اما ان يكون بجميعها كالجنس و الفصل القريبين او ببعضها كالفصل القريب خاصة او هو مع الجنس البعيد، الاول هو: الحد التام، الثانى هو: الحد الناقص، واثنانى اما ان يكون بالجنس القريب والحاصة اولا بل بالحاصة و حدها او مع الجنس البعيد. الاول هو: الرسم التام والثانى هو: الرسم الناقص، هذا.
- ولايخني مافيه،امااولاً، فلعدم انحصار كل من الاقسام الاربعة بما ذكروه ضرورة ان الحد التام كها يحصل بالفصل والجنس القريبين فقد يحصل بهما مع الفصل البعيد و بهما مع الجنس البعيد و بهما مع

الخاصة وبهها مع العرض العام وغير ذلك والحد الناقص كها يحصل بالفصل القريب خاصة و به مع الجنس البعيد فكذا يحصل بالفصل القريب و الحاصة و به مع العرض العام و به مع المختص البعيد و به مع الجنس البعيد والفصل البعيد وغير المختص البعيد وغير ذلك و هكذا حال الرسم التام والناقص.

والتفصيل: ان الكليات خمسة و مع ملاحظة كل من قسمى الجنس و الفصل تصير سبعة، فع نقرل: ان المعرف اما بسيط اولا وعلى الثانى اما ثنائى او ثلاثى او رباعى او خاسى او سداسى اوسباعى والبسيط سبع صور صحيحها اثنان و البواق غير صحيح اما للعموم او للخصوص. والثنائى تسع و اربعون صورة حاصلة من ملاحظة السبعة مع السبعة بعضها غير صحيح للعموم او للخصوص او لتقدم الاخص على الاعم خاصة او مع واحد من الاولين و بعضها يرجع الى البسايط و نرسم لها جدولاً يسهل تميز الصحاح عن الغير والمعتبر منها عن الغير و يعلم منه حال البسايط ايضاً و هو هذا:

كافر.	المؤذب	الفخاريور	بهما الأز	الو: کاپور	ر المحالية	સુ	
و الم	(بفرت	رَّي.	".' [®] ".	(:)	غنرصحیح الصوص تصوم الآص تصوم الآص		النوع
رسم نام معتسبر	غرضي للعوم	غير سيح ليقدم الاض لاو مما	حدثام صحومعتبر	غرصجيح للعوم و للتقدم	من كسائط الغير تضيحة للعمو	ر کا گائ	الحبس القيب
رسم ماض معتسبر	غير صحيح للعمو	غرضج تلعم	صرناقس معتبسر	مراكبانط الغيرالضيحة للغموم	غرصچ للعوم		الحبس البعيد
صّدافض رسم افض غیرمنسبر غیرمنسبر	صزاھِ عَر صحے لبقدم الاحص	حداص ع معجلت م الاحق	من البيايط الصيحة . اعبسره	حداً حِشْرِ صحر لبقدم الأخس	حدثام فرضحيح لتقدم لاحض على الاعم	الفرسُ الفرسُ	الفصل القريب
بير خير رسم اص غير محتسر	غير صحيح للعموم	م الب الع الغرائصية الغرام يحم	حد اض غیر معتبر	غيرصيح للعموم	17 1	<u>(,ē)</u>	الفصل البعيد
رسم اص فیم حسبسر	من السابط الغرائضية. للغنوم ليمحمه	غير محيح للعم	مداص غیرمعتبر	غيرصح تلعمو	غيرصحيح للعموم	'بفِن	العرض العرض العام
من لب يع المعتبرة المعتبرة المعمر المعتبرة	إِنْفَنِ "	غرصحح القدم أكص	ضاور ناض غرمعتبسر	Ç.,	غير مجيح أندم المصر لنقرأ لأكر	(e)	الخامرُ۔

والثلاثى ثلات مأت وست وثلثون صورة فان التركيب الثلاثى بين السبع يرتق الى ست وخمسين وذلك لانه اذا ركب الجنس القريب و البعيد و الفصل القريب مثلاً بتركيب والفصل البعيد والعرض العام والحاصة مثلاً بتركيب آخر فها صورتان ولو بدلنا كل جزء من اجزاء احدالتركيبين بكل جزء من اجزاء الاخرى يحصل ثمان عشرة صورة تكون مع الاوليين عشرين ، ولو بدلنا كل جزء من اجزاء احد التركيبين بالنوع مثلاً يحصل ست صور ولو بدلنا كل جزء من الجزئين الا خيرين غير النوع من هذه الصور الست المشتملة على النوع بكل واحد من الثلاث الباقية يحصل ست وثلا ثون صورة تكون مع العشرين السابقة ستاً وخسين والاحتمالات في كل تركيب منها بحسب تقديم بعض على بعض ست والحاصل من ملاحظة الست مع الست والحنسين ثلات مأت و ستّ و ثلا ثون وهو المطلوب.

والرباعى ثلاثة آلاف وثلاث مأت و ستون، فان التركيب الرباعى بين السبع يرتق الم مأة واربعين، لانه اذا اريد ان يركب من السبع تركيبان لايشتركان في الاجزاء على قدر الامكان فلا عالة ان يشتركا في جزء واحد مردد بين السبع تركيبان لايشتركان في الاجزاء على قدر الامكان خلا عالة كل جزء من البحزاء الثلاثة الغير المشتركة من صور كل من التركيبين المفروضين السبع بكل جزء من الاجزاء الثلاثة الغير المشتركة من صور التركيب الاخراسيم يحصل مأة و ست وعشرون صورة كها لايخنى تكون مع الاربعة عشرة مأة و اربعين وهو الطلوب والاحتمالات في كل من هذه التراكيب اربعة والحناس خمة آلاف و ثلاث مأت و ستون. والحناسى خمة آلاف و اربع مأت، فان التركيب المخماس بين السبع اربع مأت و خمون، ضرورة انه لو ركب من السبع تركيبان لا يشتركان في الاجزاء بقدر الإمكان فلابد وان يشتركا في ثلاثة اجزاء من السبع مرددة بين ست و خمين صورة على ما تبين في التركيب الثلاثي فهذه مأة و ثننا عشرة صورة لكل من هذين التركيبين ست وخمين ولو بدل كل من الجزئين الغير المشتركين من كل من صور التركيب الاخر بلغ اربع مأت و خمين احد التركيبين بكل من الجزئين الغير المشتركين من صور التركيب الاخر بلغ اربع مأت و خمين والاحتمالات المتصورة في كل من هذه التراكيب مأة و عشون والاحتمالات خمة آلاف واربع مأت وهو المطلوب.

وكل من السداسي والسباعي خمسة آلاف وار بعون صورة.

اما الاول: فان التركيب السداسي بين السبع مبع كها هوظاهر و الاحتمالات في كل منها سبع مأة وعشرون والحاصل من ملاحظة عدد الاحتمالات مع عدد التراكيب خسة آلاف واربعون وهو المطلوب. و اما الثانى: و ان كانت له صورة واحدة الا ان الاحتمالات فيها ترتق الى ما ذكر و لما لم يكن

للواحد اثر فى الضرب صار عدد الاحتمالات هو عدد التراكيب. و ضابط الاحتمالات فى التراكيب: ان يضرب عدد الاحتمالات الحاصلة فى السابقة فى عدد اجزاء

اللاحقة فالحاصل هو احتمالات اللاحقة. ثم ان بعضها صحيح و بعضها غير صحيح للخصوص كها اذا كان النوع احد الاجزاء او للعموم كها

تم أن بعضها صحيح و بعضها غير صحيح للخصوص كما أدا كان النوع أحد الاجزاء أو للعموم كما أذالم يكن فيه وأحد من الخاصة و الفصل القريب أو لتقدم الاخص على الاعم، هذا.

لايقال: ان الغرض من التعريف اما الاطلاع على الكنه او الامتياز عن جميع ما عداه، و هذا يحصل

٢٦٠ _____ حواشي الحاشية

بالجنس والفصل القريبين او الجنس القريب والخاصة مثلاً فلا حاجة الى ضم الجنس البعيد او العرض العام اوالفصل البعيد مثلاً اليهما وهكذا قياس البواق فلذا حصروا الحد والرسم التامين اوالناقصين فيا ذكروا.

لانانقول: ان كل واحد من الاطلاع والامتياز يحصل بوجوه متفاوتة بعضها اكمل من بعض من حيث التفصيل والاجمال فاذا اريد الاطلاع اوالامتياز على الوجه الاكمل ضم الحناصة مثلاً الى الحد والعرض العام الى الرسم و هكذا الحال في الصور البواق. الاترى ان الامتياز بالخاصة وحدها حاصل و مع ذلك يضمون اليها الجنس القريب؟ فاحفظ هذا التفصيل فاني لا اعلم احداً سبقني اليه.

و اما ثانياً: فلانه اذاجوزنا تركب الماهية من الامرين المتساويين او الامور المتساوية وعرفنا ها بواحد منها او منها فهذا التعريف لايكون حداً و لارسماً و تثبت الواسطة لان ذلك الواحد ليس بفصل قريب ولاخاصة.

اما الاول: فلان الفصل القريب والبعيد كها سبق اليه الاشارة فها سبق انما يكونان في الماهيات المركبة من الاجناس و الفصول لاالماهيات المركبة من الامرين التساويين اوالامورالتساوية.

و اما الثافى: فلان ذلك الواحد من الذاتيات والخاصة ليست بذاتية فاذا لم يكن فصلاً و لا خاصة لم يكن حداً ولا رسماً، لان الحد هو التعريف بالفصل القريب والرسم هوالتعريف بالخاصة على ما ذكره المصنف فثبتت الواسطة و هو المطلوب و قد سبق منا عند قول المصنف «فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد» ما ينفعك هنا فراجم و تأمل (ميرزامجمدعلي)

(٢٠) قوله قالوا: الغرض من التعريف...: فيه نظر، اما اولاً، فلعدم تسليم انحصار الغرض فيها
 بل يجوز أن يكون الغرض الاطلاع على العرضى أيضاً.

و اما ثانياً، فلانه على تقدير تسليمه انما يقتضى ان لا يكون العرض العام وحده معرفاً و اما ان لايكون جزء من المعرف فلا.(ميرزاعمدعلى)

(٢١)قال في المجمع: «الحقاش» كـ «رمّان» طاير بالليل ويقال له: الوطواط و اشتقاقه من الحقش مصدر من باب تعب وهو صغر في العين وضعف في البصر خلقة والجمع «الحقافش».(ميرزامحمدعل)

(۲۲)قال بعض المحققين من المحشين: المفهوم من كلام عماد الدين والداؤد هو ان الخاصة المركبة ليست معتبرة عند جمهور المتأخرين وانما هي معتبرة عند المحقدين (محمدعلي)

(٢٣) قوله اشارة الى ما اجازه المتقدمون: قالوا المقصود من التعريف التصور اما بالكنه او بوجه

يمتازعها عداه فى الجملة اعم من الكل و البعض واما الامتياز عن جميع الاغيار فليس بواجب. قال الشيخ فى اول كتاب السهان: «كا ان التصدر الكتيب على مداني في ترصر الشريم مع

قال الشيخ في اول كتاب البرهان: «كما ان التصور المكتسب على مراتب فنه تصور الشيء بمعنى عرضى يخضه او يعمه وغيره و منه تصوره بمعنى ذاتى على احد الوجهين وتصور الخاص قد يشتمل على كمال الحقيقة و قدلايتناول الاشطراً منها، كذلك القول المستعمل في تميز الشيء في تعريفه قد يكون مميزاً له عن بعض ما عداه، فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص و ان كان بالذاتيات فهو حد ناقص و قد يميزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام خصوصاً ان كان الجنس مرتباً فيه و ان كان

بالذاتيات فهو حد تام، هذا عندالظاهرين من المنطقين واما عند المحصلين فان اشتمل على جميع الذاتيات بحيث لايشذمنها شيء فهو الحد التام والافليس بتام»انتهي.

قال في شرح المطالع بعد نقل ذلك: وقد بان منه ان المساواة ليست مشروطة في مطلق التعريف بل في التعريف التام، هذا.

ثم لا يخنق ان ليس مرادهم جواز التعريف بالاعم مطلقا بل اذا كان الغرض حاصلاً بالتميز عن البعض كها اذا اشتبه الانسان بالحجراوالشجر مثلا و اريد تعييزه عنه فقيل انه حيوان او ماش،افاد لنا تصوره بوجه يمتاز به عنه وان لم يفد امتيازه عن ساير الحقايق الحيوانية و كها اذا اشتبه المثلث بالدايرة مثلاً و اريد تعييزه عنها فقيل انه شكل مضلع،افاد لنا تصوره بوجه يمتاز عنها و ان لم يفد امتيازه عن ساير الاشكال المضلعة. (ميرزا محمدعلى)

(۲۴) الظاهر من تخصيص الاخص بالعرض، و صرح به بعضهم ان التعريف بالذاتى الاخص غير جايز لانه مع الاغماض عن كونه تعريفاً بالاخنى يستلزم الدور فانه اذا عرفتا الحيوان بالانسان توقف معرفته على معرفة الانسان ولاشكان معرفة الانسان موقوفة على معرفة الحيوان لانه الحيوان الناطق و معرفة الجزء مقدمة على معرفة الكل ولايخنق ما فيه.

اما اولاً: فلانالانسلم ان معرفة الانسان موقوفة على معرفة الحيوان لجواز ان نعرفه بالحد الناقص او رسم الناقص.

و اما ثانياً: فلانه على تقدير تسليمه انما ينهض دليلاً على عدم جواز تعريف الذاتى الاعم بالذاتى الاخص و اما على عدم جواز تعريف العرضى الاعم بالذاتى الاخص فلا، كذا قيل.

و فيه انه: اذا عرفت الانسان بالحد الناقص او الرسم الناقص لايفيد تصوره تصور الحيوان كها هو ظاهر فانا اذا تصورنا الانسان بالجسم الناطق او بالجسم الضاحك لايفيد لنا تصور الحيوان، فلا يصح تعريفه به ح لمامر من تعريف المعرف سابقاً. و من هنا ظهر ما في النظر الثاني ايضاً ضرورة ان تصور الاخص الذاتي لايفيد تصور العرضي الاعم الا اذا تصور بذلك العرضي العام او بما يشتمل على ذلك و ذلك يستلزم الدور فلا يصح تعريفه به فتأمل. (ميرزامحمعلي)

(٢٥)استدراك لما يتوهم من الكلام السابق من ان المتقلعين اذا كانوا جوزوا التعريف بالاخص ايضاً فلم لم يذكره المصنف واكتفى بتجويزهم التعريف بالاعم؟

والجواب ظاهر و بذلك ينهدم بنيان ما افاده بعض المحققين من الشراح حيث قال: و اعلم ان المصنف لوقال: و قد اجيز فى الناقص ان يكون اعم او اخص لكان احسن فان ما ذكره يوهم اختصاص التجو يز بكون التعريف اعم مع ان ذلك امر مشترك بين الاعم والاخص.(ميرزامحمدعل)

 (۲۶) اشارة الى ان الكاف فى قوله: «كاللفظى» للتشبيه لا للتمثيل حتى يرد ان التعريف اللفظى ليس بداخل فى التعريف فكيف يبحث عن احواله؟ (ميزرامحمدعمى)

(۲۷) «السعدانة» بالفتح نوع من النبت ذوشوك عظيم مثل «الحسك» من كل الجوانب و هو من جيّد مراعى الابل تسمن عليه و منه المثل «مرعى ولا كالسعدانة» قال الجوهرى: «والنون زايدة لانه ليس فى الكلام فعلال غير خزعال و قهقار الامن المضاعف. (ميرزاعمدعلى) (٢٨)قوله «فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم»: فان قلت: التعريف اللفظى يفيد تصور

الموضوع له من حيث انه معنى هذا اللفظ و هذا التصور لم يكن حاصلاً.

قلت: ليس الفرض من التعريف اللفظى تصور المنى بهذا الوجه بل الغرض منه تصوره بذاته فأنه اذا قبل: «المخلاء عالى» فيقال: «المخلوب في المخلوب المناسبة على التصور نفس المنى لا لتصوره من حيث أنه موضوع له هذا اللفظ اذ غرضه تحصيل هذا التصديق المتوقف على تصور ذلك الطرف ولايتعلق غرض لتصوره من هذه الحيثية اعنى: كونه معنى لهذا اللفظ و ذلك ظاهر.

ثم اذا عرفت ان الغرض من التعريف اللفظى هو تصور معنى اللفظ، فاعلم: ان ما ذهب اليه المصنف من ان التعرف اللفظى من المطالب التصورية اولى مما ذهب اليه المحققون من انه من المطالب التصديقية، لان بنائه على ان الغرض من التعريف اللفظى معرفة حال اللفظ و التصديق بانه موضوع لأتى معنى كها هم شأن اللغوى.

و اعلم انه: لايقدح في التمريف اللفظى إبراد ما هو مرادف للمعرف بل مداره على الالفاظ الفردة المرادفة، فان لم توجد اورد بدلها الفاظ مركبة دلالة على مفهومه ولا التفصيل المستفاد منها مقصوداً بل المقصود بها مجرد تعيين ذلك المعنى من بين المعانى المخزونة في الحواطر ولايقدح ليضاً أبراد ما يتوقف معرفته على معرفة المعرف كها صرح به بعضهم اذ ليس المقصود منه تحصيل معرفة المعرفة حتى تكون توقف معرفة المعرف عليها دوراً. (شيخ عبدالرحم)

(٢٩) قوله فافهم: اشارة الى دفع ما رعا يتوهم من ان فى التعريف اللفظى ايضاً تحصيل مجهول من معلوم فى الجملة فان معنى المعرف فيه اتما كان قبل التعريف حاصلاً من حيث هو هو وبعد التعريف يكون حاصلاً من حيث انه معنى هذا اللفظ فالسائل مثلاً قبل التعريف انما كان عالماً لمنى التبت من حيث هو هو، لامن حيث انه موضوع له للسعدانة و كان طالباً له من هذه الحيثية فبعد التعريف يحصل له العلم من هذه الحيثية ايضاً فيصدق ان فى التعريف اللفظى ايضاً تحصيل مجهول من معلوم.

و وجه الدفع: انا لانسلم ان السائل انها يطلبه من هذه الحيثية بل هوطالب لتصور نفس المنى لامن حيث انه موضوع له لهذا اللفظ اذ غرضه تحصيل هذا التصديق المتوقف على تصور ذلك الطرف ولايتعلق غرض لتصوره من حيث انه معنى هذا اللفظ فتأمل.

والتحقيق في الجواب: أن الجهول في التعريف اللفظى ليس هو المعرف لكونه معلوماً للسائل بل تعيينه في مقابل اللفظ بخلاف الحقيق فأن نفس المعرف فيه مجهول فأن ماهية الانسان مثلاً و أن كانت مركبة من امرين كل واحد منها معلوم بخصوصه لكنها من حيث هي مركبة بجهولة حتى لو فرض حصول العلم بها من هذه الحيثية و لم يعلم كونها موضوعاً له للفظ الإنسان، يكون قولنا «حيوان ناطق» في الجواب عن الانسان تعريفاً لفظياً غير حقيق. و من هنا يظهر أن المعرف الواحد يكون حقيقياً بالنسبة الى شخص واحد باعتبار الحالين فافهم. (ميرزاعمدعلي)

حواشى «اقسام القضية»

(١)قوله القول في عرف هذا الفن...: لما كان القضية تطلق تارة و يراد بها القضية الملفوظة و تارة اخرى و يراد بها القضية المعقولة وربما يتوهم ان هذاالتعريف تعريف الاعم بالاخص و هو غير صحيح كما سبق آنفاً، اشار الى ان القول ايضاً يطلق على الملفوظ و المعقول في عرف هذا الفن فالقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة و القول المعقول جنس للقضية المعقولة فلا يلزم محذور.

لايقال: ان القول في اصل اللغة بمنى اللغظ مهملاً كان او موضوعاً و انما خص باللغظ الموضوع في العرف العام ثم خص في اصطلاح الميزان بالمركب ملفوظاً كان او معقولاً صرح بذلك كله في الحواشي الشريفية على شرح المفتاح فيكون مشتركاً بين المعانى الكثيرة فلا يناسب استعماله في مقام التعريف.

لانانقول: أن المسنف في صدد البيان لاصطلاحات هذا الفن فناسب استعمال الألفاظ في المعافى المعترة في عرف هذا الفن

و قد يجاب بان القول و ان كان فى الاصل بمعنى اللفظ مطلقاً الا انه استعمله فى المركب مجازاً والقرينة قوله: «يحتمل الصدق والكذب» فان احتمال الصدق والكذب لايكون الا فى المركبات ولايخنى مافيه.

ثم اعلم: انهم اختلفوا في استعمال القضية في المقولة والملفوظة، فذهب بعضهم الى الاشتراك اللفظى و بعضهم الى انها حقيقة في المعقولة ومجاز في الملفوظة.

قال المحقق الشريف: «والثانى اولى لان المعتبر هو القضية المعقولة و اما الملفوظة فانما اعتبرت لدلالتها على المعقولة فسميت قضية، تسمية الدال باسم المدلول» انتهى.

واقول: بل الاولى ان يذهب الى قول ثالث و يقال: انه موضوع للقدر المشترك و كذا الامر فى كل مادارالامر فيه بين هذه الثلاثة كها هو المقرر فى الاصول. نعم الحقيقة والمجاز اولى من الاشتراك اللفظى والتفصيل لايناسب بالمقام.(ميرزامحمدعلى رحمة الله تعالى عليه)

(٢) قوله فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة: اى: التي رتبها الانسان في ذهنه ولم يصحربها

الى الحارج والملفوظة وهي التي رتبها في الذهن اولاً واصحربها الى الحارج بعد ذلك.(التقريب ص٢٦)

(٣)قوله: «و هذا المعنى لايتوقف معرفته على معرفة الحنبر والقضية فلادور»: و اعلم انه: قد اورد على تعريف القضية انه دورى، لان الصدق مطبقة الحنبر للواقع و الكذب عدم مطابقته له فاخذ هما فى تعريف القضية يوجب الدور، لان الحبر والقضية مترادفان، فتصدى المحشى الى الجواب عن هذا الايراد ففسر الصدق و الكذب بالمعنى المصدرى الذى لايتوقف معرفته على معرفة الحبر والقضية و فيه تعسف لايخنى.

و قد يجاب: بان الصدق و الكذب بديهيان ربان الصدق مطابقة الامر الذهني للواقع و الكذب عدم مطابقته له اذا كان من شأنه المطابقة و بان الصدق و الكذب عن الاعراض الذاتية الاولوية للخبر فيتوقف معرفتها حال المخبر فلايتوقف معرفته على معرفتها لان ماهبته واضحة عندالمقل والتعريفات التي ذكرها العلماء كلها ترجع الى البينة على ماهوالمراد من لفظ الحبر فذكر الصدق والكذب في تعريفه انما هو لتضمير اسمه وتعيين مدلوله ليمتاز عها اشتبه به فيعلم انه المراد من لفظ الحبر اذا اطلق.

والحاصل: ان لماهية الخبر اعتبارين من حيث هى هى و من انها مدلول الخبر و التعريف بالصدق والكذب بالاعتبار الثانى فعرفتها بهذا الاعتبار يتوقف على معرفة الصدق والكذب ومعرفتها يتوقف عليها بالاعتبار الاول فلايلزم الدور.

وقديجاب بغيرماذكروليس في ايراده نفع . (عبدالرحيم ره)

(۴)قال بعض الشارحين:

فان قلت: ان الوجه المذكور فى التسمية انما يظهر فيا كان المحكوم عليه مبتداء و المحكوم به خبراً و اما فيا كان المحكوم عليه فاعلا و المحكوم به فعلاً فلا.

قلت: ان قولنا «ضرب زيد» في قوة قولنا: «زيد ضارب» فيكون قولنا: «زيد» موضوعاً و قولنا: «ضرب» محمولاً بحسب المأل.

ثم قال: وبهذا ينكشف الجواب عمارها يتوهم من ان حصر القضية على الحملية والشرطية غير صحيح فان نحو «ضرب زيد» ليس بحملية ولاشرطية فان الحكم فيه ليس بالثبوت والنفى حتى يكون حملية ولابالا تصال او الانفصال حتى يكون شرطية.

و حاصل الجواب: ان قولنا: «ضرب زيد» فى قوة «زيد ضارب» فيكون الحكم فيه بثبوت شىء لشىء كها هو الواقع فى الحمليات الموجبة.

ولايخنى ان هذا السؤال لايرد على عبارة المصنف حتى يحتاج الى التخصى عنه فان ثبوت شىء لشىء اعم من ان يكون بطريق الحمل اولا بل انما يرد لوقيل: «فان كان الحكم فيها بحمل شىء على شىء او نفيه عنه» فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(۵) يعنى: ان النسبة الحكمية في القضية المقولة معنى حرف غير مستقل لتوقفها على المحكوم عليه و به، على معنى انها لابد ان يتعقلا أولاً ثم يتعقل النسبة الحكمية من حيث انها حالة بينها وآلة لتعرف حالها كها ان معنى السيرو الكوفة في قولنا: «سرت الى الكوفة» لابد وان يتحققا حتى يتحقق الانتهاء من ف النصديقات ______ ٢٦٥

حيث انه حالة بينهما وآلة لتعرف حالهما فلايكون معنى مستقلاً يصلح لان يكون محكوماً عليه و به، فيكون اللفظ الدال عليها حرفاً و اداة اذ لاشك ان الادائية والاسمية من جهة الاستقلال وعدمه كماسبق فى ماحث الالفاظ.

لايقال: انهم قد صرحوا بان لفظة «هو» مثلاً فى قولنا: «زيد هوشاعر» يرجع الى زيد فيكون دالاً عليه وهومعنى مستقل قطعاً يصلح للاسناد اليه و به نكيف يكون رابطة؟

لانانقول: هذا بحسب الاصل و هو بهذه الحيثية اسم، لكن ارباب المعقول لما ارادوا ان يعبروا عن النسبة بلفظ نقلوا لفظة «هو» و «هي» و نحوهما الى النسبة فهي بهذه الحيثية لا تدل الاعلى النسبة الحكية لا على «زيد» مثلاً ولذا قال المصنف: «و قد استعيالها هو»

و بهذا يندفع مايقال ايضاً من ان الافعال الناقصة مستقلات تدل على معان مستقلة ولو بطريق التضمن ولذاسميت افعالاً وكلمات فان ذلك ايضاً بجسب اصل الوضم.(ميرزاعمدعلي)

(۶)قوله: «والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثانى ثنائية»: امّا الاوّل فلاشتمالها فى اللفظ على ثلاثة اجزاء: المحكوم عليه والمحكوم به و لرابطة. و اما الثانى فلاشتمالها على جزئين منها: المحكوم عليه والمحكوم به، هذا هوالمشهور عندالجمهور.

و فيه ان هاتين الصورتين اعنى: صورة ان تذكر الرابطة و صورة ان تحذف اما ان تكونا مع ذكر الطرفين او مع حذف احدهما و وجه التسمية على الاول ظاهر واما على الثانى فلا، فان القضية ح ان كانت مع ذكر الرابطة فتشتمل على جزئين او مع حذفها فعلى جزء واحد. اللهم الا ان يقال: انه يكفى في التسمية وجود المناسبة في البعض او يقال: ان الاغلب هو ذكر الطرفين فسمى الشيء باسم اغلد . الافراد.

ثم لا يخنى: ان التقسيم الثلاثية و الثنائية على ما ذكر، انما هوعند من يجمل «هو» و «همى » و نحو هما روابط و اما عند من يقول: ان الرابطة حركة الرفع من الحركات الاعرابيّة و ما يجرى بجربها فهو يقول: ان التركيب ان كان من المعربات فالقضية ثلاثية كقولنا: «زيدقائم» و ان كان من المبنيات فهى ثنائية كقولنا: «هذاسيبويه» و لذلك قالو: ان كلاً منها في على اسم مرفوع تنبيها على اضمار الرابطة في النفس. (ميرزامحمدعلي)

- (٧)الفلسفة كالحوقلة قيل لفة يونانية معناها عبّة الحكمة مأخوذة من فيلسوف مخفّف فيلاسوف اى: عب الحكمة، وفيلا: الهمّب و سوف: الحكمة.(ميرزامحمدعلى)
- (٨)قال في شرح المطالع: وقد غلبت في لغة العرب حتى انهم يستعملونها في اليس بزمانى كقوله تعالى: «و كان الله غفوراً رحيماً» و فيا لا يختص بزمان كقولهم: «كل ثلاثة يكون فرداً». (ميرزامحمدعلى)
- (٢)قوله: «هى الافعال الناقصة»: فانه انحا يؤتى بها للاشمار بزمن الانتساب هل هو فى الحال او المضى اوالاستقبال؟ فعناها حرفى.(التقريب ص٤١)
- (١٠)قوله «فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهى ونحوهما»: من مواد التثنية والجميع المذكر والمؤتث. و قوله:«فاستعاروا»لغو لان الفاظ «هو» و «هى» ولواحقهما الفاظ عربية و تستعمل

حواشي الحاشبة

دوال في نفس اللغة العربية فليس هناك استعارة من لغة الى لغة، و ان ارادانهم استعاروا هذه الالفاظ من معناها الاستقلالي الى المعنى الحرفي، كان مثل هذا القول لازما له في الافعال الناقصة و لم يقل فيها «فاستعاروا».

قوله «و لكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام است في الفارسية واستين في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة «هو» و «هيي» و نحوهما»ـــو هذه العبارة ايضاً مخدوشة، فان استعمالات العرب التي اوقفتهم على ان الافعال الناقصة روابط زمانية توقفهم على ان لفظة «هو» و «هي» ولواحقهما روابط غير زمانية وليس مثل قولنا: «زيدهوقائم» مستحدثًا بحدوث نقل كتب الفلسفة من اللغة اليونانية الى اللغة العربية، بل هو موجود في ثنايا كلام العرب من قديم الزمان شأن مفردات لغتها الاخر فلامنز للافعال الناقصة عليها اصلا(التقريب ص٤١-٢٦)

(١١)قوله مع كونها في الاصل اسهاء لاادوات: لان الضمير راجع الى الموضوع فيكون معناه متحداً معه ذاتاً. وايضاً صرح النحاة: بان كلمة «هو» و نحوها اسهاء فيجب ان يكون معانيها مستقلة فلايصح جعلها من الاداة.

وفيها نظر، اما في الاول: فلانه انما يصح اذا سلم كونه اسمأ و اما اذا قلنا: انه حرف اتى للرابطة و ان كان في صورة الاسم فلا و قد صرح الشيخ بكونه اداة على ما نقله بعض المحشين.

و اما في الثاني: فلانه ليس متفقاً عليه فيا بينهم. و قد صرح ابن هشام في المغني بان ضمير الفصل، حرف عنداكثر البصريين، و الى هذا ذهب الرضى (ره) على انه لو فرضنا اجماع النحاة على انه اسم فلايلزم ان يكون اداة عندنا فان القوم يصُرّحون بكونه اداة فظهر ظهور النور على الطور ان ما ذكره المصنف في توجيه كلام القوم و هو تسميتهم الضمير بالاداة توجيه بما لم يرضوابه.

و اعلم: ان هذا الضمير الذي اختلف في كونه اداة او اسماً هوالضمير الذي يسميه النحاة فصلاً و عماداً و اما غيره فلا خلاف في كونه اسماً ومن هذا يندفع ما يتوهم من انا اذا اقلنا: «زيد يكتب» لكان لفظة هو مقدرة في آخر الكلمة مستكنة فيها فلوذكرنا الرابطة ايضاً لكنا قلنا: زيد يكتب هو وانه تكرار.

و وجه الدفع: ان التكرار انما يلزم لوكان احدهما عن الاخر وهو ممنوع فان لفظة «هو» التي في آخر الكلمة ليست برابطة عندهم بل هي فاعل والمتوسطة رابطة واحديهما غير الاخرى ولذا اتفقوا على كون المتأخرة اسماً و اختلفوا في المتقدمة.(شيخ عبدالرحم)

(١٢)لايخفي: ان ذلك ايضاً بسبب النقل و الافقد تحقق في موضعه: ان اسم الفاعل و المفعول ـ حقيقة في الحال وكذا في الماضي عندالاكثرين،صرح بذلك المصنّف في شرح التلخيص.(ميرزّامحمدعلي)

(١٣)هذا ظاهر في ان الشرطية هو مجموع الشرط و الجزاء و قد يسمى الجزاء و حد ها شرطية ايضاً لانهامنسوبة الى الشرط بنوع من التعلق وقليلاً ما يطلقونها و يريدون بها الشرط وحدها فالنسبة " ایصا د به مسوب الساعر «اللهذم» به «اللهذمی» فی قوله: للمبالغة کیا سمی الشاعر «اللهذم» به «اللهذمی» فی قوله: ما کان خاطعلیهم کل زراد»

حيث اراد باللهذميات: الاسنة القاطعة.

و قد يقال: ان التسمية بالشرطية لما فيها من معنى الشرط و اداته، و ذلك يجرى في الكل

في التصديقاتفي التصديقات

فافهم . (ميرزامحمدعلي)

(۱۶) قوله «بنبوت نسبة على تقدير اخرى»: نحو اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، فالحكم بنبوت وجود النهار مترتب على الحكم بطلوع الشمس، فالقضية الشرطية بنفسها اى: من دون اشعار خارجى، لا تدل على صدق ولا على كذب، اذ لم يبين فيها الحكم بنبوت الحمول للموضوع فى المقدم حتى يثبت التالى بقياسه على المقدم ولهذا قيل القضايا الشرطية لا تستلزم الصدق. (التقريب ص٤٦)

(١٥) قوله «او نفى ذلك الثبوت»: اى نفى ترتب التالى على المقدم، نحو ليس البتة كليا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً,(التقريب ص٢٦)

و على الاول تسمى موجبة وعلى الثانى سالبة سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او عتلفتين فالصور ثمان و جميع ذلك يجرى فى قوله: «او بالمنافاة» فعليك باستخراج ما تركناه من امثلتها. (عمدعلى) (١٤٠) قوله «او بالمنافاة بين النسبتين»: اى او كان الحكم بالمنافاة بين النسبتين المدخولتين لاداة الانفصال الما المحرف على يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فرداً، فنسبة الزوجية الى العدد المشار اليه تنا فى نسبة الفردية اليه و بالمكس. (التقريب ص ٤٢)

(١٧) قوله او بسلب تلك المنافاة - نحو ليس البنة اما ان يكون هذا العدد فرداً و اما ان يكون ثلاثة، فان نسبتي الفردية و الثلاثية اليه لا تتمانعان (التقريب ص٤٦)

(١٨) قوله: «فاولالى شرطية متصلة»: اعلم ان تسمية القضاياء بالحملية والمتصلة والمنفصلة في المجبات ظاهرة لتحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال، واما في السوالب فقال بعضهم لمشابهتها اياها في الاطراف او لكونها مقابلات لها والافقد حكم فها بسلب الحمل والانفصال والانفصال.

والاولى ان يقال: انهم نقلوا هذه الاسامى من معانيها اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية لوجود الناسبة في بعض افرادها اعنى الموجبات وذلك القدريكة, في صحة النقل.

او نقول: ان تسمية السوالب بهذه الاسامى، لان لاجزائها استعداد قبول الحمل والاتصال و الانفصال معنى انها لوسلبت منها اداة السلب لكانت حلية و متصلة و منفصلة.

الاترى: ان ارباب المعانى يسمون نحوما قام زيد وما خرج من النفيات، حقيقة عقلية مع انهم عرفهما بانها اسناد الفعل او معناه الى ماهو له عندالمتكلم فى الظاهر و لم يسندالقيام الى زيد ولا الخزوج الى بكر اصلاً فضلاً عن ان يكون الى ماهو له مجرد ملاحظة الاستعداد و الصلاحية، قال المصنف: و ذلك، لانه لو اعتبر الكلام مجرداً عن النفي و ادى بصورة الاثبات لكان اسناداً الى ماهو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في «قام زيد» الى ماهوله فيكون حقيقة و كذا اذا نفيته وقلت: «ماقام زيد» انهى.

و قد تبن مماتلونا عليك حال تسمية المنفصلة بالشرطية ايضاً لكن الوجه الاخير لا يجرى هنا فاتها لا تصيرالمنفصلة بحذف اداة الانفصال متصلة اللهم الا ان يلاحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولنا: «اما ان يكون هذا المدد زوجاً أو فرداً و ان كان فرداً لم يكن فرداً و ان كان فرداً لم يكن فرداً و ان كان فرداً لم يكن زوجاً » و كذا قولنا: «اما ان يكون هذا الشيء حجراً او شجراً » في قوة قولنا: «ان كان هذا الشيء حجراً الم يعن شجراً و ان كان شجراً لم يكن حجراً» وعلى هذا القياس.

وقد تبيّن ايضاً من ذلك معنى قولهم: ان الشرطية لايوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه، فان المنفصلة و ان لم يكن في ظاهر ها فرض الحكم ايضاً الا انها في حكم المتصلة التي فيها فرض الحكم فنته.

لايقال: فعلى هذا يحتل تعريف كل واحد من المتصلة والمنفصلة منماً فانه يصدق على قولنا: «اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً» —مع انه منفصلة — انه حكم فيه بثبوت نسبة على تقدير اخرى حيث انه في معنى قولنا: «ان كان هذا العدد زوجاً لم يكن فرداً و ان كان فرداً لم يكن زوجاً» و ايضاً يصدق على قولنا هذا —مع انه متصلة — انه قد حكم فيه بالمنافاة بين النسبتين فانه في قوة قولنا: «اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً».

لانانقول: انا لانسلم ان نحوقولنا: «ان كان هذاالمدد زوجاً لم يكن فرداً و ان كان فرداً لم يكن زوجاً» متصلة بل نقول انه منفصلة مركبة من التصلتين، ولو سلم فنقول: ان المراد فى كل واحد من تمريني المتصلة و المنفصلة الحكم بالصراحة ولاحكم لناصريحاً بالثبوت على تقدير اخرى فى قولنا: «اما ان يكن هذا العدد...» ولا بالمنافات بن النسبتين فى قولنا: «ان كان هذا العدد زوجاً لم يكن فرداً...» و ما ذكرته انحا بأتى لوكان المراد مطلق الحكم بالثبوت و الحكم بالمنافاة و ليس كذلك فان المطلق منتقض ينصوف الى اكمل الافراد و اشهرها وبهذا يندفع ايضاً مارما يتوهم من ان تعريف الحملية منتقض بالقضاياء الشرطية، لانه يصدق عليها انه حكم فيها بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فان معنى قولنا مثلاً: «(ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود») ان طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار و كذا معنى قولنا: «(ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود»)، ان طلوع الشمس ليس بمستلزم لوجود الليل و ذلك لما ذكر من ان المراد من الحكم بالثبوت او السلب التصريحي لا الاستلزامي فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(١٩) قوله «واعلم ان حصر القضية في الحملية والشرطية على ماقرره المصنف»: حيث قال:
«فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية والافشرطية» اى وان لم يكن الحكم في
القضية بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه. وانت ترى ان هذا المعنى الذى هو مفاد قوله -والا- لايستفاد
منه معنى القضية الشرطية كماهو واضح، فكيف يكون حصر القضية على ماقرره المصنف في الحملية
والشرطية حصراً عقلياً دائراً بين النفي والاثبات؟ فان الدائر بين النفي والاثبات يعرف نفيه من عرد
اثباته وثباته من عجرد نفيه فانه اذا قبل: سلب، يعنى: لا ايجاب او ايجاب، يعنى: لا سلب، وليس هذا
الملاك موجوداً في تقسيم القضية الى الحملية و الشرطية.

نعم لم نعثر فى الحارج على قضية سوى الحملية و الشرطية كيا لم نعثر على قسم آخر للشرطية غير الاتصال و الانفصال. فهذا كله نتيجة الاستقراء، لابرهان العقل. وقد يكون لهذه العلة قال الشارح: «على ما قرره المصنف» ولم يقطع به كها لم ينسبه الى نفسه او الى جهور المناطقة.(التقريب ص٢٢)

(۲۰)قوله: «و اعلم ان حصر القضية...»: اعلم: ان الحصر بحكم العقل قسمان: عقل مردد بين النفي والاثبات و استقرائي ليس كذلك، لانه اذا انحصر شي في قسمين مثلاً فلايخلواما ان يكون يحيث يمتنع عندالعقل ان يوجد له قسم آخر او لا يمتنع فالاول يسمى بالحصر العقلي لانه يحصل بحكم المقل ولانه يحصل بحكم المقل ولانه بالاستقراء والثاني بالاستقرائي لانه انما حصل بسبب الاستقراء والتتبع دون حكم العقل بل هو يحكم

في التصديقات ________ في التصديقات _______ و التصديقات ______ و ٢٦٩

بخلافه و لذلك قالوا: ان الحصرالمقل قطعى و الاستقراء ظنى ، لان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، فاذا تمهد هذا، فنقول: ان حصر القضية فى الحملية و الشرطية على ما حققه المصنف حصر عقل لا يجوز العقل و جود الواسطة بينها، لانا اذاقلنا: ان القضية ان اشتملت على الحكم بالثبوت او بالننى فحملية والافشرطية يجزم العقل بعدم وجود الواسطة البتة ضرورة استملات على الحكم بالثبوت فهو كقولنا: «هذا اما ان يكون انساناً أم لا» فالعقل يحكم بانحصاره فيها والايلزم ارتفاع النقيضين واما على ما ذكره بعضهم من ان طرق القضية ان كانا مفردين حقيقة او حكاً كما اذا كان الجبر مشتقاً مثلاً فهي الحملية وان كانا مركبين فهى الشرطية فالعقل لا يحكم بالانحصار فيه فانه يجوز ان تكون قضية احد طرقيها مفرد والاخر مركب غيرمأول بالمفرد كما في الحملية، فحينئذ لا يصدق عليها الحملية والاالشرطية و تبقي واسطة بيبنها و يبطل انحصارها فيها عنده وكذا على ما ذكره بعضهم من ان القضية ان انحلت بطرفيها الى المفردين فحملية وان منحل باحد طرفيها الى المفرد دون المخدون غامل.

و اما حصر الشرطية على المتصلة والمنفصلة فاستقرائى لان المعتبر فى الشرطية ان لا يحكم فيها بالنبوت والنبق ولايلزم من ذلك ان لايحكم الا بالا تصال او الانفصال بل يجوز العقل ان يكون الحكم بوجه آخر غير الا تصال والانفصال لكن لم يوجد بعد التتبع والاستقراء فى العلوم الحكية ومتعارف اللغة فضية شرطية حكم فيها بوجه آخر سوى الا تصال و الانفصال و لذا قال المصنف فى تقسيم الشرطية فيماسياتى: «الشرطية متصلة ان كان الحكم فيها بالثبوت على تقدير اخرى او بنفى ذلك النبوت و منفصلة ان كان الحكم فيها بالتبافى بن النسبتن او عدمه» و لم يقل: اما متصلة و اما منفصلة اشعاراً بذلك.

ثم اعلم: أن المصنف عدل عما هوالمشهور عندالجمهور حيث عبر عن المحكوم عليه و به بالجزء الاول و الثانى و المشهور عندهم هو التعبير بالاولين و ذلك لان بين أهل العربية والميزان خلافاً في تعيين المحكوم عليه و به في القضية الشرطية على ما ذكره المصنف في شرح التلخيص.

و حاصله: انه اذا قلنا مثلاً: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فعند اهل العربية «النهار» عكوم عليه و «موجود» محكوم به والشرط قيد له و مفهوم القضية: ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس و ظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار ح و كذبها بعدمها و عند اهل الميزان: المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء و مفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم و كذبها بعدمها، فلو قال هنا: ان المحكوم عليه يسمى مقدماً و المحكوم به تالياً، لما كان صحيحاً عنداهل العربية و اختص عا ذهب اليه ارباب الميزان، فعدل عن ذلك ليصح عندالفريقين و يكون مقبولاً على المذهبين فكانه قال: ان الجزء الاول اعنى الشرط يسمى مقدماً سواء قلنا بانه المحكوم عليه كها ذهب اليه المنطقيون او قيداً للمسند كها ذهب اليه النحو يون، والجزء الثانى اعنى: الجزاء يسمى تالياً سواء قلنا ايضاً بانه المحكوم به على ماهو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى او مجموع المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الاولى المحكوم عليه و به كها هو المعتبر عندالفرقة الدول المحكوم عليه و المحكوم عليه المحكوم عليه و المحكوم عليه

و لقائل أن يقول: أن المعتبر عندالمصنف هيهنا هو مذهب النطقيين و لذا قسم القضية الى الحملية والشرطية وعرف الحملية بما حكم فيه بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه والا لم يصح التقسيم اليها وعلى ٧٧ _____ حواشي الحاشبة

فرض التسليم لانتقض تعريف الحملية بالشرطية كها هو ظاهر فحينئذ لايصح ما ذكر وجهاً للعدول عن عبارة القوم.

و يمكن ان يقال: انه و ان كان المعتبر عنده هنا ما ذهب اليه المنطقيون، الا ان الجمع بين المذهبين و ان كان على الظاهر مهما امكن اولى من اختيار احدهما كما هو ظاهر لمن له ادنى دربة بسياق الكلام اللهم الا ان يكون القول الاخر ضعيفاً فى غاية السقوط بحيث لايعتنى لشأنه ولايلتفت الى ماله اليه فتأمل.(ميززاعمدعلى)

(٢١) قوله: «حصر عقلى دائر بين النفى والاثبات»: و ذلك، لان العقل اذا نظر الى ان القضية ان حكم فها بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فحملية والافشرطية، يمكم بانه لاواسطة بينها.

اعلم: ان الحصر المقلى قد يكون بديها وقد يكون نظرياً، والمفهوم من كلام الحقق الشريف انه لا يكون الابديها فانه ذكر في حواشى شرح القاضى: ان الحصراماعقلى مردد بين النفي والاثبات يجزم المعقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقرائي لايكون كذلك فيستند انحصاره الى التتبع والى الاستقراء سواء كان في الجزئيات كانحصار الدلالة اللفظية في الثلاث او في الاجزاء كانحصار المركب في اجزائه من العناصر فالقسمة ان كانت عقلية فهي بديهة لايحتاج الى الدليل و ان كانت استقرائية فدليلها انه لوكان هناك قسم آخر لوجدناه بالتتبع لكن التالى باطل و كذا المقدم و الملازمة ظتية. (عبدالرحم)

(٢٢) قوله: «لتقدمه في الذكر»:

لايقال: ان الجزء الاول قديتأخر نحو «اكرمك ان جئتنى» فلايصح تسميته «مقدما» مطلقا وكذلك لايصح تسمية الثاني «تالياً» مطلقا لانه قد يقدم كها ذكر.

لآنالانسلم ان المقدم في المثال هو الجزء الثاني بل هو محذوف بقرينته. ولوسلم كها ذهب اليه بعض النحاة فنقل:

التسمية بملاحظة الاصل ولاريب ان الاصل هو تقديم الجزء الاول و تأخير الجزء الثانى وان قلنا بجواز المكس ايضاً. او نقول: هي بملاحظة اغلب الافواد فافهم. (ميرزاعمدعلي)

(۲۳)ای: فیسمی ما موضوعه طبیعة «طبیعیة» و مابین فیه کمیة افراد الموضوع «محصورة» و ما لم یبن«مهملة» و هکذا الامر فی اقسام المحصورات.

(۲۴) قوله: «كقولنا: هذا انسان»: في التمثيل بذلك دون قولنا: «زيد قائم» و نحوه اشعار بان الشخصية ما يكون موضوعه جزئياً حقيقياً اعم من ان يكون ذلك بحسب اصل الوضع او في الاستعمال كاسياء الاشارة والضماير على مذهب المصنف، فلايرد ان نحو: «هذا انسان» و هو انسان ليس بمندرج تحت الشخصية على رأى المصنف فان اسياء الاشارة و الضماير و نحوها موضوعة عنده للمعاني الكلية، نعم يكون مندرجاً تحتها عند من يقول بكون الوضع فيها خاصاً ايضاً فتأمل (ميرزا عمدعلي)

(٢٥) قوله: «و على الثانى...»: ظاهره كغيره ان الموضوع فى المحصورة يجب ان يكون كلياً فعليه يلزم ان لايكون نحوقولنا: «كل حيوان ناطق انسان» مما الموضوع فيه مركب غير جزئى من المحصورات و لاشك انه ليس بشخصية ولا طبيعية ولامهملة ايضاً فيلزم الواسطة و عبارة المصنف سالمة من ذلك كها لايخنى فان ما لم يكن مشخصاً ولانفس الحقيقة يشمل المفرد والمركب. اللهم الا ان يقال: ان مرادهم بالكلى هيهنا حيث جعلوه مقسماً للمحصورة و الطبيعية و المهملة غير ماهو المصطلح فيمابين القوم ولايخنى بعده، او يقال: ان الموضوع فى المثال المذكور ونحوه هو المفيد دون المجموع المركب منه ومن القيد فتأمل.

ثم اعلم: انه جعل الطبيعية قسماً و مقابلاً لما حكم فيه على الاقراد لا لما بين فيه كمية الافراد كما فعلم الكابتي حيث قال: موضوع الحملية ان كان شخصاً معيناً سميت مخصوصة و شخصية و ان كان كلياً فان بين فيها كمية افرادما عليه الحكم كلا او بعضاً ايجاباً او سلباً سميت محصورة و مسورة و ان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم يصلح لان يصدق كلية و جزئية سميت طبيعية و ان صلحت لذلك سميت مهملة لما فيه من شايبة توهم ان الحكم في الطبيعية ايضاً على الافراد لكنها لم يبين كميتهابناء على ماهوانحقق عندارباب المعانى من ان النفي اذا دخل على جملة توجه النفي على قيد زايد و بقي اصل المعنى بحاله فقولنا: «ما جائني زيد قائماً» مثلاً ينفي قيامه لاجيئه ايضاً.

لايقال: يحتمل ان يكون قوله: و ان لم يبين فيه كمية الافراد سالبة منتفية الموضوع، فانها كما تصدق بانتفاء المحمول تصدق بانتفاء الموضوع ايضاً و سيجىء انشاءالله تعالى.

لانانقول: هذالا يجوز بالنسبة الى المهملة فانها قد يحكم فيها على الافراد قطماً، بل الجواب ان يقال: ان المراد من قوله: «و ان لم يبين فيها كمية الافراد» مفهومه الاعم الشامل لوجود الموضوع وانتفائه فيصح ح بالنسبة الى الطبيعية و المهملة ولا يخفى ان ذلك ليس استعمالاً لللفظ في المعنيين بل في المعنى الاعم الشامل لهيا فتامل، (ميرزا محمدعلي)

(۲۶) قوله: «فالاولى شخصية والثانية طبيعية...»: انحا سمى الاولى شخصية، لان الموضوع فيها امر مشخص اى: جزئى حقيق، والثانية طبيعية، لان الحكم فيها على نفس الطبيعة لاعلى افرادها، والثالثة محصورة، لان افراد موضوعها محصورة على سبيل الكلية والجزئية، والرابعة مهملة، لان فيها كمية افراد موضوعها.

ثم اعلم: ان تقسيم القضية الى الاربعة من عدثات المتأخرين وقسمها الشيخ فى الشفاء الى اقسام ثلاث فاسقط الطبيعية عن الاعتبار وشنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار.

والجواب: ان الكلام فى القضية المعتبرة والطبيعيات لااعتبار لها فى العلوم كها سيجىء بيانه فخروجها عن التقسيم لايخل الانحصار لان عدم الانحصار بان يتناول المقسم شيئاً لايتناوله الاقسام و المقسم لايتناولهالطبيعيات فلايختل الانحصار بخروجها.(عبدالرحم)

(۲۷)كقولنا: الانسان فى خسر، والانسان ليس فى خسر، سميت مهملة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وقد اهمل بيان كميتها من الكل و البعض.(شرح الشمسيه ص۲۹)

(۲۸) قوله «فسور الوجبة الكلية هو كلّ»: لايذهب عليكان المراد منه كل واحد واحد كقولنا: «كل انسان حيوان» اى: كل واحد واحد من افراد الانسان حيوان لا الكل الجمعومى بمعنى مجموع الافراد كقولنا: «كل انسان لايشبعه هذا الرغيف» او مجموع الاجزاء كقولنا: «كل العبد اشتريته» فانه ليس فيهما سوراً بل موضوعاً بمعنى مجموع الانسان لايشبعه هذا الرغيف و مجموع العبد اشتريته.

لايقال: فحيثذ يكون حصر الحملية على الاربعة حصراً على بعض الاقسام، لان هذا و نحوه من

٧٧ ______ حواشي الحاشية

الحمليات قطعاً ولم يدخل تحت واحد من الاربعة فلزم خروج بعض الاقسام.

لانانقول: لا نسلم ذلك بل هو داخل تحبا، و التفصيل: ان ما اضيفت اليه لفظة «كل» المجموعي اما ان يكون ذا افراد او ذا اجزاء و كل واحد منهمااما ان يكون معرفة او غيرها و المعرفة اما باللام او بغيره والاول اما ان يكون بلام المهد الحارجي او الذهني او الاستغراق واما المعرف بلام المجنس و الحقيقة فلايصلح لان يتصف بالمجموعية فانها أتما هي من صفات ذى الاجزاء او الافراد دون الماهية من حيث هي هي فهده عشرة اقسام حاصلة من ملاحظة الاثنين وهما: ذوالافراد و ذوالاجزاء، مع الحنسة وهي : النكرة و المعرف بغيراللام و المعرف بلام المهد الحارجي و المعرف بلام المهد المخارجي و المعرف بلام المهد الذهني و المعرف باللام ان كان اللام للمهد الحارجي او الذهني شخصية قطماً فان المجموع من حيث هو مجموع امرمشخص جزئ لا يحتمل الكثرة و ان كان للاستغراق فكلية و كذلك حكها اذا كان ما اضيفت اليه الكل مضافاً الى المحرفة فان الإضافة ايضاً تنقسم الى اقسام المعرف باللام كما صرح به بعضهم و في الصور الباقية كلها التضية شخصية فعليك بالتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام.

و بعض المحققين من المحشّين اختصر من ذلكالتفصيل على ذكر المعرف باللام ومشى فيه على طريقتنا الا انه قال: يكونها مهملة اذا كان اللام للعهد الذهني.

و ذهب بعض المحققين من شراح المنن الى كونها شخصية من غير تفصيل. و بعضهم الى كونها مهملة كذلكقال لانها يصدق عليها ان الحكم فيها على الافراد و لم يبين كميتها ومفاسد قلّة التأمل مما يضيق عن الاحاطة مانطاق البيان.

وقد يجاب على فرض التسليم بجعل المقسم القضية الحملية المعتبرة اما في المنطق او الحكمة بمعنى ان تجعل مسألة في واحد منها و يبحث فيه عن احوالها والمثال المذكور و نحوه مما اشرنا اليه ليس بمعتبر لا في الحكمة لانه لم يبحث فيها عن احوال مثل ذلك للثالثال بخلاف الطبيعية فانها و ان لم تكن معتبرة في الحكمة الا انها معتبرة في المنطق يجعلها مسالة و يبحث عن احواها مثل ان يقول: ان الطبيعية لا ينتج في كبرى الشكل الاول و انها لا تنعكس فلا يرد انه يلزم على هذا ان لا يعدوا الطبيعية ايضاً منها و يتألموا التقسيم كالشيخ وغيره. نعم يرد هذا ان جعل المقسم القضية المعتبرة في الحكمة كها جعله الشيخ و من تابعه و بعض المتقدمين ولذا اسقطوا الطبيعية عن الاقسام و قد تقدم في الحاشية السابقة. (ميرزاع عمد على)

(٢٩) قوله: «ولام الاستغراق»: اعلم: ان اللام اما ان يشاربها الى نفس الحقيقة من حيث هى هى من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد و اما ان يشاربها اليها من حيث الوجود اما فى ضمن جميع الافراد او البعض المعين او الغير المعين و الاول لام الحقيقة و الجنس و الثانى لام الاستغراق و الثالث لام المهد الخارجي او الذكرى او الحضورى و الرابع لام المهد الذهني، فالموضوع فى القضية ان كان معرفاً بالاول كانت القضية طبيعية كقولنا: «الانسان حيوان ناطق» او بالثانى كانت كلية نحود «الانسان حيوان» اى: كل واحدواحدمن افراد الانسان حيوان او بالثالث كانت شخصية نحو «الانسان قائم» اى: الانسان المعهود بين المتكلم و الخاطب، و كذا ان كان معرفاً بالرابع نحود «الانسان قائم» حيث لا

ف التصديقات _______ في التصديقات ______ في التصديقات _____

عهد في الخارج. (ميرزامحمدعلي)

(٣٠) كلفظة «همه» و «همگان» و «همگنان» في الفارسية.

(٣١) اى: البعض الذي يشاربه الى الافراد، لامايشاربه الى حصة جزئية. (عبدالرحيم)

(٣٢) كوقوع النكرة فى الايجاب كفولنا: «جِائني إنسان» و «فى الدار رجل».

قال المصنف: وقد تستعمل فى الاستغراق مجازاً كثيراً فى المبتداء نحو «تمرة خير من جرادة» وقليلاً فى غيره نحو «علمت نفس ما قدمت» وكلفظة «برخ» و «برخى» فى الفارسية.(ميرزامحمدعلى)

(٣٣)قوله: «ونظائرهما»: كوقوع النكرة الغير المصدر بلفظ «كل» في سباق النفي والنهى والنهى والاستفهام عند عدم القرينة على عدم الاستغراق كقولك: «ماجائني رجل بل رجلان».

قال المصنف و تحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحاً، هذا اذا كانت بدون «من» و اما اذا كانت معها ظاهرة او مقدرة فهى نص فى الاستغراق البتة و الى ذلك اشار الزعشرى فى قوله تعالى: «لاريب فيه» حيث قال: قرائته بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه، هذا.

و قد توهم بعضهم ان القضية التي موضوعها نكرة في سياق النني سالبة مهملة في قوة السالبة الكلية و اعترض عليه بانها اذا كانت في معناها كانت سالبة كلية لامهملة لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع.

قال المصنف: والقوم و ان جعلوا سور السلب الكلى «لاشىء» و «لاواحد» فلم يقصدوا الانحصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا: «طرأ» و «اجمعين» ونحو ذلك، نص عليه الشيخ فى الاشازات وهيهنا يجوز ان يكون ماهية القضية او كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كها انه في الموجبة سور الجزئية. (ميرزا محمدعل)

(٣٤) قوله: («و سور السائبة الجزئية ليس بعض و بعض ليس و ليس كل» : الفرق بين هذه الامور الثلاثة : ال الاولين يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة و على رفع الايجاب الكلى بالالتزام والاخير اعنى: «ليس كل» بالعكس، اما الاول، فلان قولنا: «ليس بعض الانسان بكاتب» او «بعضه ليس بكاتب» يدل على سلب الكتابة عن بعض افراد الانسان بالمطابقة و هو معنى السلب الجزئي و يلزمه وفع الايجاب الكلى لانه اذا سلب الحمول عن بعض افراد الموضع يسلب عن كل افراده ايضاً فان الايجاب الكلى يرتفع بالسلب الجزئي. و اما الثاني اعنى: ان «ليس كل» يدل على رفع الايجاب الكلى بالمطابقة و على السلب الجزئي، بالالتزام فلان الني اذا دخل على جلة فيها امرزايد على اثبات شيء لشيء و نقيه عنه، اغا يتوجه الى ذلك الامر الزايد دون اصل الحكم بل يفيد بفهومه ثبوته و المفهوم من قولنا: «كل انسان كاتب» ثبوت الكتابة لكل واحد داحد من افراد الانسان و هو الايجاب الكلى فاذا ادخلنا عليه واحد من افراد الانسان، و هورفع الايجاب الكلى وذلك اما بان يكون الكتابة مسلوبة عن كل واحد و هو واحد من افراد الانسان، و هورفع الايجاب الكلى وذلك اما بان يكون الكتابة مسلوبة عن كل واحد و هو بخلاف السلب الكلى و مسلوبة عن البعض ثابتة للبعض الاخر وعلى كلا التقديرين يلزمه السلب الجزئي التيقن المقطوع وتركأ للمحتمل المشكوك.

ولايذهب عليك ان ليس رفع الايجاب الكلى اعم من السلب الجزئى حتى يقال: انه لا دلالة للعام على الحاص فيكون السلب الجزئى مثل السلب الكلى فى الاحتمال فلا يكون لاختصاص ليس كل سوراً بالسلب الجزئى جهة وانه لا يلزم من وجود العام وجود الحاص فكيف يكون لازماً له والحال ان اللازم يمتع وجود ملزومه بدونه بل هو مساو له؟ لان معنى السلب الجزئى هو سلب الحكم عن البعض اعم من ان يكون مسلوباً عن البعض الاخر أيضاً أو ثابتاً له و هو معنى رفع الايجاب الكلى، نعم هو اعم من السلب عن البعض مع الاثبات للاخر كها سبق و اين هو من السلب الجزئى؟ بل السلب الجزئى ايضاً اعم منه.

هذا محصل الفرق على ما هوالمذكور في كتب القوم واقول:

ان الفرق المذكور ظاهر بالنسبة الى «بعض ليس» و اما بالنسبة الى «ليس بعض» فلا، فان مفهومه الصريح رفع الايجاب الجزئى كها ان مفهوم «ليس كل» هو رفع الايجاب الكلى بناء على القاعدة المذكورة.

والتحقيق أن يقال: أن «ليس كل» و «ليس بعض» أن اعتبر سلبها بالنسبة ألى القضية التي بعد هما ففهوم «ليس بعض» بالمطابقة هو ففهوم «ليس بعض» بالمطابقة هو رفع الايجاب الكلي و هو السلب الجزئي و مفهوم اللطابق لـ «ليس كل» هو رفع الايجاب الجزئي و بعبارة الحرى أوضح من ذلك، أذا اعتبر تأخر «بعض» و السلب الكلي و لـ «ليس كل» هو السلب الجزئي و بعبارة الحرى أوضح من ذلك، أذا اعتبر تأخر «بعض» و «كل» عن النفي فـ «ليس كل» لوفع الايجاب الكلي و «ليس بعض» لرفع الايجاب الجزئي و اذا لم يعتبر تأخر هما عنه فـ «ليس كل» للسلب الكلي و «ليس بعض» للسلب الجزئي فتأمل.

و كيف كان لايستقيم الفرق المذكور في كتبهم، هذا هو الفرق بين الاولين و الاخير واما الفرق بين الاول و الأخير واما الفرق بين الاول و المنفى د «ليس بعض» قد يذكر للسلب الحرق السلب الجزئ بالاعتبارين المذكورين ولا يذكر للايجاب البتة لان وضع حرف السلب على رفع مابعده فيمتنع ان يحصل الايجاب به.

والثناني اعنى: «بعض ليس» لايذكرللسلب الكلى، لان النبي لم يدخل على بعض بل البعض هو الموضوع وحرف السلب اذا توسط بين الشيئين يقتضى سلب مابعده عما قبله فيقتضى هنا سلب المحمول عن البعض فلايكون الاجزئيا، وقد يذكر للايجاب اذا جعلت حرف السلب جزء من المحمول على ماهو حكم الموجبة المعدولة المحمول على ماسيأتي.

و اعلم: ان اسوار المحصورات حقها ان تدخل على الموضوع لان الموضوع هوما صدق عليه الحمول وما صدق عليه الشيء يحتمل ان يكون كل الافراد او بعضها فحست الحاجة الى بيان ذلك يخلاف الحمول فقد فانه الصادق على الموضوع والصادق على الشيء لا يجرى فيه ذلك الاحتمال فاذا ادخلت على الحمول فقد المحرفت القضية عن الوضع الطبيعى وتسمى ح منحرفة و حصروا اقسام المنحرفات في الاربعة قالوا: لان المحمول المسوراماان يكون جزئياً أو كلياً و عليها اما أن يكون الموضوع جزئياً أو كلياً، فهذه اربعة اقسام حاصلة من ملاحظة الاثنين مع الاثنين و قد اطالوا في تحقيق ذلك الكلام و أن شئت فعليك بالكتب المسوطة المستفة في هذا الفن. و التصديقات ______ ٧٥

ثم اعلم: ان هذه الاسوار الاربعة كها تذكر لبيان كمية الجزئيات كقولنا: كل انسان حيوان و بعض الانسان كاتب ولاشيء من الانسان بحجر، كذلك تذكر لبيان كمية الاجزاء كقولنا: كل هذا الصندوق ساج و بعض هذا الصندوق رطب ولاشيء من هذا الصندوق بحديد والمراد بها في هذا الفن ما يبين كمية الجزئيات لا كمية الاجزاء على ما صرح به الشيخ و يشهد به جعلهم المحصورات قسماً مما يكون الموضوع فيه كلياً كما سبق. (ميرزامحمدعلي)

(۵۵)و ذلكالان الكلام فى القضاياء انما هولاجل تألف القياس منها والقياس لا يتألف الامن المحصورات الاربع.

فان قيل: التّضية الشخصية قد يكون كبرى للشكل الاول كها فى قولنا: «هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان» فسنغر ان ىكون معتبرة.

قلنا: الحمول بحسب الحقيقة في الثال المذكور اتما هو مسمى زيد فليس شخصياً فلايقع محمولاً فكذا الموضوع في الكبرى فليست الكبرى شخصية.

فان قيل: يكنى في اعتبارها صلاحيتها لكبروية الشكل الاول ظاهراً كمافي المثال المذكور.

قلنا: صلاحيتها لكبرو ية الشكل الاول خفاء، لامكان المناقشة فى كليتها اذ يجوز ان يسمى بزيد غير الانسان فلا يصح الحكم بان كل مسمى بزيد انسان.

فاذاقيل: الشخصية قد تقع صغرى للشكل الاول فينبغي ان تعتبر.

قلنا: القضية المعتبرة هي التي تقع كبرى للشكل الاول فلهذا لم يعدوا الطبيعية من القضاياء المعتبرة مع أنها تقع صغرى للشكل الاول كها في قولنا: «الانسان نوع وكل نوع متفقة الافراد فالانسان متفقة الافراد»

و قد يفسر القضية المعتبرة بانها التي يصلح لان يبحث فى العلوم الحكمية عنها وعلى هذا بناء اقوال المحشى.(عبدالرحم)

(٣٥) قوله: «لان المهملة و الجزئية متلازمتان»: لما قسم القضية فيا تقدم الى الاربعة و قال هينا ان المعتبرة منها هي المحصورات، تصدى الى بيان الانحصار وقال: «لان المهملة و الجزئية متلازمتان» عمني انه كلها صدقت المهملة صدقت الجزئية و بالعكس.

اما الاول فلان المعتبر فى المهملة ان يصدق الحكم على افراد الموضوع فى الجملة سواء كان على جميع الافراد او على بعضها وعلى كلا التقديرين تصدق الجزئية لان الحكم فيها على بعض الافراد مطلقااى: مع السكوت عن البعض الآخر كها تقدم.

و اما الثانى فلظهور انه اذا صدق الحكم على بعض الافراد بالمعنى المذكور صدق على الافراد فى الجملة فظهر ان المهملة مندرجة تحت الجزئية فلم يعتبروا المهملة لاغناء الجزئية عنها.(ميزرامحمدعلى)

(٣٧)قوله «اذ كليا صدق الحكم على افرادالموضوع فى الجملة»: كيا فى موضوع المهملة، فان قولنا: الانسان فى خسر، پلزمه ان افراد الانسان على نحو الاجال محكومة بالحسران، فحتماً هذا العنوان الاجالى يلزمه ان يصدق مع الحكم بالخسران على بعض الافراد بالقطع، والاكذبت القضية، و كليا صدق الحكم على بعض الافراد بالقطم، صدق على الافراد بالاجال، لان الاجال كما تصادق مع البعض

بالقطع، فقد جازان يتواردا على موضوع واحد، فالمهملة مندرجة تحت الجزئية، اذهو الفقاد القطوع به منها و والزائد مشكوك فلا عبرة به. والقضية الشخصية لا يبحث عنها فى العلوم، لان القضايا التى يبحث عنها فى العلوم، القضايا التى تكبس بالقواعد و الملاكات العامة المنفعة و الشخصية اجنبية عن هذاالمعنى وهكذا القضية الطبيعية المنظور فيها نفس الطبيعة الحارجية عارية عن افرادها وتشعباتها الايبحث عنها فى العلوم من ناحية أن العلوم أنما تحتاج صوغ القضايا لاجل أن تكبس فيها قواعد عامة و ملاكات كلية أو جزئية فى الاقل وهذه القضايا تحتاج الى موضوعات قدبين فيها كم الاقراد و هذا لايكون الا فى المصورات الاربع. وهذا المعنى هو الذى يطرد القضايا الشخصية و المهملة بما أنها مهملة والحقيقية التى تسمى بالطبيعية عماهو حاجة العلوم. (التقريب ص٣٤)

(٣٨) يريد ان المقصود من العلوم تحصيل كمال يرتسم فى النفس الناطقة و يبتى ببقائها والجزئيات لتغيرها و عدم ثباتها —كها هو المشاهد المحسوس— لاتفيد ذلك

و قد يقال: أن الكمال هو ارتسام النفس الناطقة بالتصورات الكاملة و التصديقات اليقينية وعلمنا بالجزئيات لايفيد ذلك لان الجزئيات أنما ترتسم في الاتها لافيها فاذا تعطلت الالات زال عنها الادراكات انتهى.

ولايخنى ما فيه فانالانسلم عدم ارتسام النفس الناطقة بالجزئيات لظهور ان جميع الاشياء انما هى ترتسم فى النفس الناطقة، غاية ما فى الباب ان منها ما يرتسم فيها بلاواسطة ومنها مالايرتسم فيهاالامع الواسطة كالجزئيات كذا قيل.

ثم ربما يقال عليه: ان الجزئيات المتغيرة انما هي الجزئيات المادية و اما الجزئيات انجردة فلاتنغير النـة.

والجواب: ان الجزئيات بهذا الاعتبار تصير كلية ايضاً و مرادنا ان الجزئيات لايبحث عنها فى العلوم على وجه جزئى و البحث عن الجزئيات المجردة أنما هوعلى وجه كلى فلا منافاة.(ميرزامحمدعلى)

(٣٩) قوله: «والطبيعية لايبحث عنها في العلوم»: قد تقدم أن المنطق أنما يجعل الطبيعية مسألة و يبحث عن احوالها كها يقول: أن الطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول و أنها لا تنعكس، اللهم الا أن يقال: أن مراد انحشى من القضايا المعتبرة أن تكون في الحكمة و من الغير المعتبرة أن لا تكون مسألة فيها سواء كانت مسألة في المنطق أم لا أو يقال: مراده من العلوم، العلوم الحكمية أيضا لا مطلقا فتأمل.(ميرزاعمدعلى)

. و قد تقدم آنفاً أنّ هذا المعنى و ان كان معتبراً عندالمحشى، لكنه لايلائم تفسير كلام المصنف فراجعه و كانه لهذا امرهنا ايضاً بالتأمل و تردد في الجواب (منه)

(۴۰)ای: لابخصوصها کها ذکر ولا فی ضمن المحصورات، قان الحکم فی المحصورات على
 الافراد و الاشخاص، والطبیعیة لیست کذلك(میرزامحمدعلی)

(٢١)قوله «كما هو موضوع الطبيعية»: هذا اشتباه من الشارح، فان موضوع الطبيعية ليس هو المفهوم الجائز الصدق على كثيرين و لفا هو الحقيقة الخارجية الموجودة فى الخارج محذوفاً عنها خصوصيات و تعينات افرادها الجزئية المتشتة كما انبئناك عن خبر هذا قبل، -حين قوله: «ولابد فى الموجبة من وجود

الموضوع»_والاامتنعت القضية عن التركيب رأساً، لان المحمول لابد له من محط يرد عليه، فاذا كان المحط لاوجود له، امتنع المحمول نفسه بالضرورة و السالبة كذلك لابد لها من موضوع موجود حتى يفك عنه مايراد فكه عنه، سوى ان السائبة قد تصدق و الموضوع منتف وجوداً مذكور لفظاً وهي التي يقال لها سالبة بانتفاء الموضوع.(التقريب ص٣٣)

(۴۲)هذا على القول بوجود الكلى الطبيعى في الحارج بوجود افراده واما على القول الاخر فلايمنني استدراكه فان الطبايع الكلية غير موجودة عندار باب هذا القول مطلقاً.(محمدعل)

(٢٣)خبر لقوله: «فَانَّ»،و حاصل الدليل: ان المقصود من العلوم هو معرفة احوال الموجودات المتاصلة و الطبيعية ليست كذلك فلايبحث عنها فيها.(عبدالرحيم)

(۴۶)اى: اذاتبين ان الحكم فى الطبيعية على الطبيعة من حيث هى هى و هى غير موجودة فى الحارج فلا كمال فى معرفة احوال الطبايع الغير الموجودة فى الحارج حتى يبحث عن الطبيعية فان المقصود فى العلوم معرفة احوال الموجودات المتأصلة فى الوجود. (محمدعلى)

(٤٥) اشارة الى دفع مارعا قبل فى هذا المقام من: ان تخصيص الموجبة بوجوب وجود الموضوع غبر جبد لان المراد من الوجود ان كان الوجود الخارجي فلا يصع ذكر القضاياء الذهنية من اقسامها فانها كها سيأتى، ما كان الحكم فيها على الموضوعات الموجودة فى الذهن و ان كان المطلق الشامل عليه و على الذهنى، فلا يصع ايضاً، لان فى السالبة ايضاً لابد من الوجود الذهنى فان تصور الحكم يستلزم تصور الحكم عليه فاذا كان متصوراً لابد و ان يكون موجوداً فى الذهن ضرورة.

و حاصل الجواب: انا نختار الشق الثانى و نقول: ان المراد انه لابد فى الموجبة من وجود الموضوع من حيث الصدق لامن حيث الحكم حتى يردما ذكر وان الموجبة لابد فيها من هذه الحيثية من الوجود الذهنى فقط كالسالبة فلا يصح التقسيم الى الحارجية و الحقيقية بهذه الحيثية بل تختص بالذهنية خاصة كما هو ظاهر.

وقد يجاب بان المراد من الوجود هو الوجود العام المنقسم بهذه الاقسام الثلاثة بمنى ان الموجبة لابد ان يكون موضوعها موجوداً بواحد من هذه الاقسام و ان يكون هذه الاقسام بتمامها موجودة فيه لا المطلق الصادق بوجود واحد من الاقسام مثلاً فى جميع الموضوعات ولاريب ان انحذور انمايرد على التقدير الثانى دون الاول فتامل (ميرزاعمدعلى)

(٤۶) قوله: «وثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له»: اي الشيء الثاني.

اقول: هكذا الحال فى الشىء الاول، فان ثبوت شىء لغيره فرع ثبوت ذلكالشىء فى نفسه، لان الشىء مالم يثبت فى نفسه لم يثبت لغيره، والمراد بالثبوت المعنى الاعم كما سيجىء تفصيله انشاءالله تعالى بعيد هذا، فلايرد نحو«اللاشىء يساوى اللاممكن بالامكان العام» لأن الاعلام صور ذهنية.

لايقال: اثبات الصور لهافرع ذي الصورفلزم خلاف ماكنافيه.

لانانقول: ليس تلك الصور صوراً لتلك المعدومات حقيقة بل هي صور تحصل في الاذهان عقيب تخييل المعدومات للتفهيم والتفهم والاضافة اليها بادني الملابسة فاتما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع عققاً موجوداً يتوجه عليه ان المتأخرين صرحوابان سالبة المحمول لاتقتضى وجود الموضوع مم انها موجعة

وسيجىء تحقيق الكلام في هذا المقام.(شيخ عبدالرحيم)

(٢٧) توله «ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك»: اى فى الخارج، فان المحمول اذا كان امراً خارجياً لزم ان يكون موضوعه امراً خارجياً بالملازمة مثل زيد قائم والحيوان ماش والانسان ضاحك (التقريب ص٣٣)

(۴۸) قوله «او فى الذهن كذلك»: اى اذا كان ثبوت المحمول للموضوع فى الذهن لزم من باب الملازمة ان يكون الموضوع محققاً موجوداً فى الذهن ايضاً مثل ــالمفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين ــ كلى، والذى يمتنع، جزئى و هكذا ما كان على هذا المنوال (التقريب ص٣٣)

(٤٩) قوله: «باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة اقسام»: اورد عليه ان ذلك التقسيم غير حاصر، لجواز ان يكون الحكم في القضية على الموضوع الموجود في الذهن و في الخارج محققاً و مقدراً كقول اهل الحساب: «الاربعة اذا ضربت في نفسها يحصل ستة عشر والستة عشر اذا قسمت على الاربعة يحصل الجساب. ولاربب ان امثال ذلك غير داخلة في شيء من الاقسام الثلاثة فان المتبادر من كلام المصنف والحسي، ولاربب ان امثال ذلك غير داخلة في شيء من الموجود في الحارجية ما كان الحكم فيها على الموضوع الموجود في الحارج مقدراً فقط والمختينة ما كان الحكم فيها على الموضوع الموجود في الذهني فقط. و ايضاً القضية الحقيقية على ما الافراد المقدرة في كنب القوم مطلق الافراد اسواء كانت محققة او مقدرة و لذا عابوا على بعض الحقيقية عديث عرب الحقيقية ما كان الحكم فيها على الإفراد المقدية و المقدرة بان ذلك غير لازم فان الحقيقية قد يكون الحكم فيها على الإفراد المقدرة فقط فتأمل.

و قد يجاب عن الاول: بانالانسلم ان الحكم في نحوقولهم: الاربعة اذا ضربت في نفسها يحصل ستة عشر على جميع الافراد الذهنية و الحارجية المحققة والمقدرة بل على الافراد الذهنية فقط و ان كان الحكم صادقاً حتاً بالنسبة الى الافراد الخارجية ايضاً فان غرضهم من امثال ذلك، الافادة و التعليم وهو يحصل بصدق الحكم على الافراد الذهنية فقط فحينثات تكون داخلة تحت القضية الذهنية فلا يلزم محذور.

ولايخنى: ان هذا على فرض تسليمه ينافى ما سيأتى من المحشى من قوله: «وهذا اتما اعتبروه فى الموضوعات التى ليست لها افراد ممكنة التحقق فى الحارج».

فالاولى ان يقال: ان الكلام اتما ورد على سبيل منع الحلو لا على سبيل الحقيقة و لا على سبيل منع الجمع بمعنى: ان الموجبة لابد ان يكون موضوعها موجوداً بنحو من هذه الانحاء المذكورة لاعمالة و اما ان كل واحد من هذه الانواع يجب ان يكون منفرداً عن الاخيرين فليس بمراد كها لايخنى.

و عن الثانى: بان المراد من كون الموضوع موجوداً فى الحارج مقدرا ما قدر وجوده سواء كان موجوداً فى الحارج عققاً او معدوماً مقدر الوجود فيه، فيشمل على ما كان الحكم فيه على الافراد المعدومة المقدرة المعدومة كقولنا: «كل انسان كقولنا: «كل انسان حيوان» فانه بمغى: ان كل ماصدق عليه الانسان فى الخارج صدق عليه الحيوان فيه، سواء كان موجوداً او معدوماً فليتأمل فان هذا المقام زحلفة من زحاليف المنطقين، (ميرزا عمدعلى ره)

(٥٠)ان قلت: ان النسبة و الحمل من الامور الاعتبارية دون الحارجية، فكيف يصح ان يكون الحارج ظرفاً للنسبة والحمل؟

قلت: لامنافاة في كونها من الامور الاعتبارية و وقوعه ظرفاً لمها و لايلزم من ذلك كونها من الامور الحارجية كماهو ظاهر فان الامر الحارجي ما كان الحارج ظرفاً لوجوده لاماكان ظرفاً لنفسه، مثلاً اذا قلنا: «زيد موجود في الحارج» يكون زيد امراً خارجياً لكون الحارج ظرفاً لوجوده لا وجوده لكون الحارج ظرفاً لنفسه ولاريب ان الحارج فيا نحن فيه ظرف لنفس النسبة والحمل لا لوجودهما فتأمل. و الى ذلك اشار المصنف في شرح التلخيص تبعاً لشارح المطالع حيث قال: ولايقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الحارجية للفرق الظاهر بين قولنا: القيام حاصل لزيد في الحارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الحارج فلايلزم من بطلان الثاني بطلان الاول. (ميرزاعمدعلي)

(۵۱)قوله: «بمعنى ان كل مالو وجد فى الخارج كان انسانا...»: اعلم انه: قد توهم بعضهم فى هذا المقام من ظاهر كلمات الاقوام ان قولهم: ان كلمالو وجد في الخارج كان انساناً فهو بحيث لو وجد كان حيواناً، مثلاً، شرطية متصلة مركبة من متصلتين مثل قولنا: كلها ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكليا لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة، فلو حذفت الادوات الدالة على الربط اعنى: قولهم «كلما» و قولهم «فهو بحيث» بقى «لووجد فى الحارج كان انساناً ولو وجد كان حيواناً» و هما قضيتان متصلتان كما انه لو حلفت في المثال المذكوريقي «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة» و هما قضيتان متصلتان ولا يخفي فساده ، لظهور ان «كلّما» هذا، ليس من ادوات الا تصال بل هو كلمتان و «ما» موصولة او موصوفة و ما بعدها صلتها او صفتها و كلمة «كل» اسم «ان» و جلة «فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان» خبرها صدّرت بـ «الفاء» لتضمن المبتداء معنى الشرط والمعنى: ان كل ما ثبت له هذه الحيثية الاولى ثبت له هذه الحيثية الثانية، مع انه لنا ان نمنع شرطية قولهم: لو وجدكان انساناً ولو وجد كان حيواناً فان الشرطية ما حكم فيه بثبوت نسبة على تقدير اخرى كما تقدم و سيأتى انشاءالله تعالى ولا نسلم ان معناه ثبوت الانسانية والحيوانية على تقدير وجود شيء في الحارج اذ لا دلالة لقولنا: «كل انسان حيوان» مثلاً، على هذا بل المراد انه كليا فرضه العقل انه انسان حيوان، لكن لما كان المتبادر من قولنا: «كل انسان حيوان» ان الحكم على كل ما هو انسان في الخارج محققاً و ان الافراد المقدرة ليست داخلة تحت الحكم فحينئذ لايصح التقابل بين القضية الحقيقية و الخارجية أتي بكلمة الشرط تنبيهاً على ان المراد من الموضوع اعم من الافراد المحققة و المقدرة و ذلك ، لان كلمة الشرط تستعمل عند ارباب الميزان في الهققات و المقدّرات كقولك: «ان كان هذا انساناً كان حيواناً» مشيراً به الى «زيد» و قولك: «ان كان هذا انساناً كان حيواناً» مشيراً به الى «حجر» فاعرف هذه الجملة واحفظها حتى لا تشتبه الحال ولايختلط المقال.

و قد علم من ذلك: ان ما وقع في بعض النسخ من قولهم: «ان كلما لووجد في الحارج و كان انساناً» (بالواو) غلط نشأ من طغيان القلم لانه على تقدير ثبوته بقى كلمة الشرط من دون جواب، او كلمة «ان» بدون خبر فان الجواب لايعطف على الشرط (و ذلك، لانه لازم و الشرط ملزوم و بينها غاية الاتحاد و في العطف يشترط ان لايكون بين المتعاطفين غاية الاتحاد ولا غاية الانفصال كما صرح بذلك جاعة منه

۲۸ _____ حواشي الحاشية

المصنف في شرحي التلخيص و ماتنه).

و قوله: «فهو على تقدير وجوده...» ان كان خبر «انّ» كما هو المراد بق حرف الشرط، بدون الجواب، وان كان جواب حرف الشرط، بدون الحبو وكلاهما غير جايز، فلابد ان يكون قوله: «كان انساناً» بغير الواو حتى يصح وقوعه جواباً للشرط، فيكون ح قوله: «فهو على تقدير وجوده» خبر «آن» كمامر ولا يلزم محذور.(ميرزامحمدعلى)

(۵۲)خبرالمبتداء.(عبدالرحيم)

(۵۳)قالوا: لانه لو اعتبر في مطلق الافراد سواء كانت ممتنمة او ممكنة لم يصدق كلية اصلاً لاموجبة ولاسالبة و ذلك ، لانه اذا فرض: بعض الانسان مثلاً ليس بحيوان وان كان ممتنماً بيصدق ح: بعض الانسان ليس بحيوان بعنى: ان بعض ما لو وجد كان انساناً فهو على تقدير وجوده ليس بحيوان و هو نقيض قولنا: «كل انسان حيوان» فيكذب ذلك قطماً، لان صدق احد النقيضين يستلزم كذب الاخر وكذا اذا فرض بعض افراد الانسان مثلاً حجراً و ان كان ممتنماً، يصدق «بعض الانسان حجر» بالمعنى المذكور وهو نقيض قولنا: «لاشىء من الانسان بحجر» فيكذب ذلك البتة لما ذكر، فلذا اخذوا قيد الامكان في موضوع الحقيقية، هذا.

قال المحقق الشريف: و هذا القيد اعنى: امكان وجود الافراد الها يحتاج اليه اذا لم يعتبر امكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بحسب نفس الامر بل يكتفي بمجرد فرض صدقه و امكان فرض صدقه عليه كيا في صدق الكلى على جزئياته حتى اذا وقع الكلى موضوعاً للقضية الكلية كان الحكم متناولاً لجميع افراده التي هو كلى بالقياس اليها سواء امكن صدقه عليها اولا و اما اذا اعتبرامكان صدق العنوان على ذات الموضوع في نفس الامر كيا هو مذهب الفارايي او اعتبر مع الامكان الصدق بالفمل كيا هو مذهب الشيخ، فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد و المخدور مندفع فان الانسان الذي ليس بحيوان لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا: «كل انسان حيوان» و كذا الانسان الذي هو حجر لايصدق عليه الانسان في نفس الامر فلايدخل في قولنا: «لاشيء من الانسان بحجر» (ميرزاعمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم بعد بحثه في هذا المقام اجالاً): ثم انما سمى هذا القسم بالحقيقة؛ لان لكل قضية حقيقة هي صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع سواء كان بالفعل او بالقوة فاذا لم يعتبرشيء وراء هذا الاعتبار كانت هي على حقيقتها.

(46) وقوله «وهذاالموجود المقدر (الوجود في الخارج) انما اعتبروه في الافراد الممكنة لا الممتنعة كفراد اللاشيء و شريك البارى»، استدراك ليس في علمه فان كل شيء يقدر وجوده خارجاً، فهو محكن، لان الممتنع الوجود في الخارج لايقدر وجوده الخارجي الامع الفاء امتناعه لامع حفظ هذا الوصف فيه، مضافاً الى ان المراد بالتقدير في مثل هذه المواضع والاستعمالات، التقدير الذي لا تبعد عليه الفعلية ولا يمتنع عنه الحارج، والافراد الممتنعة ممتنع عنها الخارج والفعلية جيعاً. واما على الموضوع الموجود في الدهن، كقولنا: شريك البارى ممتنع، معنى ان كلما يوجد في العقل و يفرضه العقل شريك البارى فهو موصوف بالذهن بانه ممتنع الوجود في الحارج، وهذه تسمى الذهنية. وقوله «و هذا انها اعتبروه في

j. النصديقات _______ الاستان المراقب ا

الموضوعات التى ليست لها افراد ممكنة التحقق فى الحارج» مستدرك ايضاً كسابقه، فان ما يوجد فى العقل و يغرضه محالا لايعقل ان تكون له افراد ممكنة التحقق فى الحارج، فان فرض العقل لايكون تشهيأ اذالتشهيات لاعائدة فيها و لايجوز ان تصاغ منها قواعد علمية تعتبر ملاكا سارياً و جارياً فى مباحث العلوم. (التقريب ص٤٩)

(٥٥) تمثيل للممتنعة لاالمكنة كماهوظاهر. (محمدعلى)

(26) اعلم: أن القوم قسموا القضية الى الخارجية و الحقيقية ولم يلتفتوا الى الذهنية فاورد عليهم بان هيهنا قضايا وهى ليست لموضوعاتها افراد ممكنة التحقق خارجة عن الحارجية أذ ليس افراد موضوعها في الخارج عققاً وعن الحقيقية، أذ لا يمكن وجود افراد موضوعها في الخارج وقداعتبر في الحقيقية امكان وجود الافراد كمامر، فذهب المصنف الى أن هذه القضايا ذهنية، فجعل القضية ثلاثة أقسام: حقيقية وخارجية وذهنية. (عبدالرحم)

(۵۷) قوله: «فهو موصوف فى الذهن بالامتناع فى الحارج» ربما يتوهم: ان صدر هذا الكلام ينافى عجزه فان صدره صريح فى ان شريك البارى موجود فى الذهن و عجزه يدل على امتناع ذلك و ماهو الاتهافت اذلامعنى لقولنا: «الذى فى الذهن ممتنع فى الذهن».

والجواب: انه ليس المراد بالامتناع ، الامتناع الذهني بل الحتارجي و معني الكلام: ان كلما يوجد في الندن و يصدق عليه شريك الباري فهو موصوف في الذهن بكونه ممتنعاً في الحتارج و ان كان موجوداً في الذهن وكذا قولنا: «كل ممتنع معدوم» معناه: ان كلما يوجد في الذهن و يصدق عليه الممتنع فهو معدوم في الحتارج و هكذا كلما يوهم بظاهره ذلك من امثلة القضية الذهنية و يدل على ما ذكر ما وقع في بعض النسخ من زيادة قولنا: «في الحتارج» بعد قولنا: «بالامتناع» فانه صريح فيا ذكرنا. (ميرزا محمدعلي)

(۵۸) قوله: «فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع...»: والتفصيل في هذاالقام: ان التضية اما ان تكون مشتملة على حرف السلب ام لا، الثانية هي الموجبة المحصلة كقولنا: «زيدقائم» و الاولى اما ان يجعل حرف السلب جزء من جزء منها ام لا، الثانية هي السالبة المحصلة و الاولى اما ان يكون حرف السلب جزء من احد طرفيها او من كليها، والاولى اما ان يكون جزء من موضوعها او من عمولها و هذه الثلاثة الاخيرة اما ان يكون الحكم فيها بالايجاب او بالسلب فهذه ستة اقسام: ثلاثة منها موجبة معدولة و ثلاثة منها سالبة معدولة، و قول المصنف: «و قد يجمل حرف السلب جزء من جزء منها فنسمى معدولة» يشتمل على جميع هذه الاقسام الستة و ان كان المتبادر منه هوالثلاثة الاول و كذا قوله: «والا فحصلة» على ما في اكثر النسخ، يشتمل القسمين الاولين و ان كان المتبادر هو الثاني.

والفرق بين هذه القضايا الثمانية المذكورة ظاهر معنى و كذا لفظاً الابين الموجبة المعدولة الموضوع او المعدول و بين السالبة المحصلة (اى: التى حرف السلب فى صدرها او اثنائها والاول على الاول و الثانى على الثانى والا فلا اشتباه فى العكس فلاحظ) فان كل واحدة منها مشتملة على حرف سلب واحد والابين الموجبة المعدولة الطوفين و السالبة المعدولة الموضوع التى تكون حرف السلب فى اثنائها والا فلا اشتباه، ضرورة أن الموضوع هنا حينئذ تكون فيه حرف سلب اصلاً بخلاف الموجبة المعدولة الطوفين فان فى كل واحد من موضوعها والحمول لا تكون فيه حرف سلب اصلاً بخلاف الموجبة المعدولة الطوفين فان فى كل واحد من موضوعها

٢٨٢ _____ حواشي الحاشية

و عمولها حرف ننى واحد فقط وكذا المراد من قولنا: او المحمول هى السالبة المعدولة المحمول التى تكون حرف السلب فى اولها و الا فلايكون اشتباه ايضاً على قياس مامر فتدبر و تذكر) فان كل واحدة منها مشتملة على حرفى سلب و نحن نذكر الفرق بين الاوليين ويظهر منه الفرق بين الموجبة المعدولة الموضوع و بين السالبة المحصلة فهو انه اما ان تكون القضية مسورة ام لا، و على الاول فان تقدم السور على حرف السلب كقولنا: «كل لاحق جاد» كانت القضية موجبة معدولة الموضوع و ان تأخر عنه كقولنا: «ليس كل حيوان انساناً» كانت سالبة محصلة.

و على الثانى فان اقترن بالموضوع لفظة «ما» او ما فى معناهامثل قولنا: «ماهو لاحى او الذى ليس بحى جاد» كانت معدولة ايضاً، و ان لم يقترن به شىء من هذه الامور كان الامتياز بالنيّة او بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالعدول و البعض بالسلب.

و اما الفرق بين الموجبة المعدولة المحمول و بين السالبة المحصلة ، فهوانه اما ان تكون القضية ثلاثية او ثناثية وعلى الاول فان تقدمت الرابطة على حرف السلب كقولنا: «كل حى هولا جماد» كانت القضية موجبة معدولة المحمول لان الرابطة من شأنها ان تربط ما بعدها بما قبلها فيربط السلب و ان تأخرت عنه كقولنا: «كل انسان ليس هو بكاتب» كانت سالبة محصلة ، لان شأن حرف السلب ان يسلب ما بعده عما قبله فيسلب الربط هنا.

و على الثانى فان امكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب كقولنا: «الانسان ليس بقائم» كانت سالبة عصلة وان لم يمكن تقدير الرابطة بعده كقولنا: «الانسان لم يقم» كانت موجبة معدولة المحمول، كذا يفهم من كلام المصنف في شرح التلخيص.

و قال بعض الحققين: «آنه لا فارق بينها في الثنائية الا بالنيّة او الاصطلاح على تخصيص بعض الانفاظ بالايجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ «لا» و «غير» بالمعدول و «ليس» بالسلب، انتد..

و من ذلك تبين الفرق بين السالبة المعدولة الموضوع او المحمول وبين الموجبة المعدولة الطوفين فتأمل.(ميرزامحمدعلي)

(و قال الشيخ عبدالرحيم في تحقيق القضايا المعدولة، ما هذا لفظه):

اعلم: ان المعتبر من المعدول ما في جانب المحمول لانهم حققوا ان مناط الحكم هو ذات الموضوع و وصف المحمول ولاخفاء في ان الحكم على الشيء بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلاف القضية بالمعدول و التحصيل في وصف المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف العدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه لايؤثر في مفهوم القضية لانه اذا كان لذات واحدة وصفان: احدهما وجودى والاخر عدمي وعبر عنهاتارة بالوجودي وتارة بالعدمي وحكم عليها في الحالتين بحكم واحد، لم يكن هناك قضيتان غنلفتان في المفهوم حقيقة فافهم.

و لهذا لم يلتفتوا الى بيان النسبة بين معدولة الموضوع و ساير المعدولات و المحصلات و انما التفتوا الى بيان النسبة بين معدولة المحمول والسالبة المحصلة فقالوا: انّ السالبة المحصلة اعم مطلقا من الموجبة المعدولة المحمول لانه متى صدقت معدولة المحمول صدقت السالبة المحصلة ولاعكس. في التصديقات _______ 1۸۳

اما الاول: فلان معنى قولنا: «زيد لاكاتب» هو ان اللاكاتب ثابت ثزيد وكلها صدق اللاكاتب نزيد يصح ان يقال: «زيد ليس بكاتب» و الالصدق الكاتب على زيد، هذا خلف.

و اما الثانى: فلان معنى قولنا: «زيد ليس بكاتب» هو ان الكتابة مسلوبة عن زيد وهذا يصدق على زيد الموجود والمعدوم بخلاف قولنا: «زيد لاكاتب» فانه لايصدق الا على الموجود، ضرورة ان اثبات شىء لغيره فرع وجود المثبت له سواء كان ذلك الشىء امرأ وجودياً او عدمياً.

فان قلت: لم لم يلتفتوا لى بيان النسبة بين معدولة المحمول و الموجبة المحصلة و بين السالبة المحصلة والدحة المحصلة؟

قلت: لانه التياس بين قضيتين منها.

ثم اعلم: ان المتأخرين اثبتوا قضية سالبة المحمول وفرقوا بين موجبتها و بين السالبة المحصلة بان السالبة الحصلة يتصور فيها الطرفان والنسبة فيحكم بالسلب، و فى سالبة المحمول بعد تصور ما ذكر والحكم بالسلب يرجع فيحمل ذلك السلب على الموضوع، قالوا: و معنى السالبة المحمول هو: ان الانسان شىء سلب عنه الناطق و معنى سالبة الطرفين هو: ان شيئاً سلب عنه الانسان، هو شىء سلب عنه الناطق، و معنى السالبة المحصلة هو: ان الانسان سلب عنه الناطق والموجبة سالبة المحمول لايقتضى وجود الموضوع لان صدق ثبوت السلب مثل صدق السلب فكما ان الثاني لا يقتضيه، فكذا الاول.

قال الحقق الشريف: صدق الموجبة سالبة سالبة المحمول، لئلا يقتضى وجود الوضوع لان حقيقتها راجعة الى معنى السالبة ضرورة أن انتفاء شىء عن آخر يستلزم اتصاف الاخر بانتفاء ذلك الشىء عنه و بالمحكس بل لااختلاف بينها الابالاعتبار و لاشك أن صدق السالبة لا يقتضى وجود الموضوع فهكذا مايلازمها يمنى: كما أن انتفاء المحمول عن الموضوع لايقتضى وجود الموضوع حال الانتفاء، كذلك اتصاف الموضوع بانتفاء المحمول لايقتضى وجوده حال الاتصاف بهذا الانتفاء لانه لازم مساوله.

و فيه ان قولهم: ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له، فضية بديهية أولية يحكم بها بديهية العقل ولايستثنى العقل منها الامر السلبي. والقول: بان العقل يستثنى سالبة المحمول دون معدولة المحمول تحكم. فالحق: ان الموجبة مطلقا يقتضى وجود الموضوع ولا فرق في ذلك بين معدولة المحمول و سالبة المحمول لان المقتضى لوجود الموضوع هو دخول رابطة الايجاب و الاثبات و ان كان المحمول سلبياً على انه يلزم مما ذكروه ان لايقتضى الموجبة معدولة المحمول أيضاً وجود الموضوع، فقولهم: الموجبة تقتضى وجود الموضوع باق على اضلاقه و لم يخصص بالموجبة سالبة المحمول وكذا قولهم: السالبة لا تقتضى وجود الموضوع، باق على اطلاقه و لم يخصص بالموجبة سالبة المحمول وكذا قولهم: السالبة لا تقتضى وجود الموضوع، باق

(۵۹)سواء لم یکن فیها حرف سلب اصلاً او یکون و لم یکن جزء من جزء منها.

على اطلاقه و لم يخصص بالسالبة سالبة المحمول. (عبدالرحم)

و انما سمیت محصلة، لان حرف السلب لما لم یکن جزء من جزئها فکل من الطرفین وجودی محصل. وربما یختص اسم المحصلة بالموجبة و یسمی السالبة بسیطة لان حرف السلب لیست جزء من جزئها و ان کانت موجودة فیها.(شیخ عبدالرحیم)

(۶۰)قوله: «اى نسبة المحمول الى الموضوع...»: اعلم: ان القضية كها مر لابد له من جزء عكوم عليه ومن جزء محكوم به فالاول يسمى الموضوع والثانى المحمول وقدمر و ما صدق عليه الموضوع ٢٨٤ _____ حواشي الحاشية

يسمى ذات الموضوع ومفهومه من حيث هو هويسمى وصف الموضوع وعنوانه، اما الاولان فظاهران و اما الاخير فلانه يعرف به ذات الموضوع الذى هو المحكوم عليه فى الحقيقة كما يعرف الكتاب مثلاً بعنوانه . والعنوان اما ان يكون عين حقيقة الذات او جزئها او خارجاً عنها كقولنا: كل انسان او كل حيوان او كل ماش حساس فان الحكم فى كل واحد منها حقيقة أنما هو على نحو زيد و عمرو و بكر مما صدق عليه الموضوع، الا أنها قد عبر عنها تارة بالانسان الذى هو عين حقيقتها و تارة بالحيوان الذى هو جزء حقيقتها و وتارة بالماشى الذى هو جزء حقيقتها وتارة بالماشى المعتبرة فى العلوم هى المحصورات و لاشك ان المؤمنع فيها مراد به الافراد وقد تقدم فى مبحث الكليات الحنمس ان الكلى اذا نصدق عليه من الافراد، فلابد ان يكون احد الاقسام الثلاثة. اذا عرفت هذا فاعلم:

ان ذات الموضوع كما يتصف بوصفه وعنوانه، كذا يتصف بوصف المحمول و يسمى الاول عقد الوضع والثانى عقد الحمل والاول تركيب تقييدى والثانى تركيب خبرى، فحصل مفهوم القضية يرجع الم عقدين: عقد الوضع وعقد الحمل والمقصود هيهنا هو بيان كيفية ذلك. واما الاول فسيأتى الى بيان كيفيته الاشارة من المحشى في مبحث العكس المستوى فانتظر (محمدعلى)

(١٩) قوله: «تسمى مادة القضية»: هذه العبارة بعد تعميم النسبة الى الايجاب و السلب والكيفية الى الايجاب و السلب والكيفية الى الفرورة و الدوام و غيرهما صريحة فى ان مادة القضية هى الكيفية النفس الامرية مطلقا سواء كانت القضية سالبة او موجبة و سواء كانت هى الوجوب او الامكان اوالامتناع او غيرها و هذا عندالمتأخرين منهم و اما عندالقدماء فالمادة ليست كيفية كل نسبة بل كيفية النسبة الايجابية و لا كل كيفية نسبة ايجابية فى نفس الامر بل كيفية النسبة الايجابيه فى نفس الامر بالوجوب او الامكان او الامتناع و هى لا تحتلف بايجاب القضية و سلها.

ثم انما سميت تلك الكيفية مادة، لانها يمتنع وجود القضية بدونها و لذلك ايضاً تسمى عنصراً.(ميرزامحمدعلم)

(۶۲)لاشتمالها على الجهة و تسمى ايضاً «منوعة» لاشتمالها على النوع و «رباعية» ايضاً لاشتمالها على اربعة اجزاء غالباً.(ميرزامحمدعلي)

(٤٣) لعدم تقييدهابالجهة و تسمى «مهملة» ايضاً لاهمال الجهة فيها. (عبدالرحم)

(۶۶)اى: على الكيفية المصرح بها المدعى كونها الكيفيّة النفس الامرية مطلقاً لاعلى الكيفيّة النفس الامرية الواقعية كها هوظاهر للمتأمل.(محمدعل)

(۶۵)لانها جهة ينتهى اليها القضية ولايزيد عليها شىء، هكذا وجدت فى حاشية بعض النسخ. (شيخ عبدالرحيم)

(95) قوله: «فان طابقت الجهة المادة»: اى: فان طابقت الجهة الدالة على الكيفية المصرح بها في القضية الموجهة التقضية، صدقت القضية القضية الموجهة باعتبار مدلولها الكيفية النفس الامرية الواقعية التي هي مادة القضية، صدقت القضية اى: تسمى «صادقة» كقولنا: «الانسان في نفس الامر مع قطع التظرعن مدلول اللفظ مكيّنة بكيفية الفرورة، والجهة اعنى: الفرورة مطابقة لها، والا اى: و ان لم تطابق الجهة المادة و الكيفية النفس الامرية كذبت اى: تسمى القضية «كاذبة» كقولنا: «كل

ف التصديقات ______ ۸۵

انسان حجر بالضرورة» فان نسبة الحجرية الى الانسان فى نفس الامر والواقع انما هى بالامتناع والجهة وهى الضرورة غير مطابقة له هذا، و بما عرفت من ان الجهة هى اللفظ او الصورة المقلية الدالان على الكيفية النفس الامرية بحسب اعتقاد المتكلم المفاد من ظاهر كلامه مطلقا سواء كانت مطابقة للكيفية النفس الامرية الواقعية ام لا، ظهر اندفاع مارعا يتوهم هنا من ان الجهة اذا لم تطابق المادة التي هى الكيفية النفس الامرية و اللازم باطل، ضرورة انها على الكيفية النفس الامرية و اللازم باطل، ضرورة انها عبارة عها تدل على الكيفية النفس الامرية و ذلك، لان الكيفية النفس الامرية التي تدل على الجهة، غير الكيفية النفس الامرية التي هى مادة القضية فان الاولى كها ذكر اعم من الثانية و الايراد انما يلزم على تقدير الاتحاد لا التغاير، فما يوهم من عبائر الجماعة كعبارة المحشى حيث قال: «واللفظ الدال عليها…» ان الكيفيتين متحدتان، فلابد ان يؤل بالاستخدام و غيره مما يمكن فى المقام و يدل على المرام من غير عذر ولاكلام. (ميرزاعمدعلى)

(٧٧) اشارة الى ان مراد المصنف بقوله «بضرورة النسبة» مايتناول الوقوع واللاوقوع فلايرد ان تعريف المصنف غير شامل للسوالب.(ميرزامحمدعلي)

(۶۸)قد حصر بعضهم اقسام الضرورة على ثنتين: «الضرورة المطلقة» و «المشروطة العامة» و ترك «الوقتية المطلقة» و «المنتشرة المطلقة» مع انه ذكر فى المركبات الوقتية و المنتشرة و هما الوقتية و المنتشرة المطلقتان المقيدتان باللادوام الذاتى، و لعل وجهه انهم لم يعتبروهما فى مباحث التناقض و المكوس والاقيسة بخلاف باق البسايط وسيأتى من المحشى اعتراف بذلك.(ميرزاعمدعلى)

(٤٩)فيكون تسميتها بالضرورية،لكونه منسوبة الى الضرورة نسبة الكل الى الجزء.(محمدعلى)

(٧٠) قوله: «و عدم تقبيد الضرورة بالوصف او الوقت»: اشارة الى وجه تسميتها بالمطلقة على ط مقة اللف المرتب.

ثم لايخنى: ان الاطلاق في الحقيقة وصف الضرورة كها هو ظاهر فتسميتها بالمطلقة من قبيل تسمية الكل باسم الجزء.

ولايخنق ايضاً: ان اطلاق الضرورة انما هو بالنسبة الى القيدين المذكورين اعنى: الوصف والوقت فان تسميتها بالمطلقة انما هى بالنسبة الى بواقى اقسام الضرورة المذكورة لامطلقا حتى يقال: انها ايضاً مقيدة بوقت وجود الموضوع.(ميرزامحمدعلي)

(٧١) الوصف العنوانى بياء النسبة يعنى به مفهوم الموضوع بان يراد بالوصف معناه الاصطلاحى و بالعنوان معناه اللغوى اعنى: مايستدل به على الشيء و النسبة من قبيل نسبة الجزئى الى الكلى او بان يراد من العنوان معناه الاصطلاحى إيضاً فالنسبة للمبالغة كقولهم: «يقريهم فلميات...» او من باب نسبة المعنى الى اللفظ اى: الوصف الذى هو صاحب هذا اللفظ، او معناه اللغوى فالنسبة من قبيل نسبة الكلى الى الجزئى.

ثم اعلم: ان المشروطة قد تطلق و يراد بها القضية التى حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف اى: يكون له مدخل فى الضرورة كالمثال الذى ذكره المحشى وقد تطلق و يراد بها القضية التى حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف اى فى جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف العنوانى سواء كان ذلك ٢٨٦ _____ حواشي الحاشية

الوصف ضرورياً له فى زمان ثبوته له ام لا، الاول كقولنا: كل منخسف مظلم مادام منخسفاً فان الانخساف ضرورى له فى زمان ثبوته و هووقت الحيلولة على ماسيأتى والثانى كقولنا: كل كاتب انسان مادام كاتباً.

والفرق بين المعنين: ان الضرورة فى الاول بالنسبة الى ذات الموضوع الموصوف بالوصف العنوانى اعنى: الى مجموع الذات والوصف و فى الثانى بالنسبة الى ذات الموضوع من حيث هو هو والوصف معتبر على انه ظرف لها لاجزء لما نسبت اليه والنسبة بينها هى المعوم من وجه لتصادقها فى نحو قولنا: بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفاً مما يكون الوصف العنوانى ضرورى النبوت لذات الموضوع عند ثبوته له وصدق الاول بدون الثانى فى نحوقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وصدق الثانى بدون الاول فى نحوقولنا: بالضرورة كل كاتب انسان مادام كاتباً.

والمعتبر عندالمصنف هو المعنى الثانى كها هو صريح عبارته هنا و ظاهر كلامه فى مبحث التناقض حيث حكم بان نقيض المشروطة العامة «الحينية المطلقة» على ماسياتى، فالاولى ان يمثل المحشى بنحو: كل كاتب انسان مادام كاتباً، فان المثال الذى ذكره لايصح بالنسبة الى هذا المعنى فان التحرك ليس بضرورى الثبوت لذات الكاتب فى شىء من الاوقات فان الكتابة التى هى شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات الموضوع فكيف يكون التحرك الذى هومشروط بها ضرورياً؟ فتأمل. (ميرزا محمدعل) (قال الشيخ عبدالرحيم ره في تحقيق القام ماهذا لفظه):

«الوصف العنوانيهو مفهوم الموضوع، و اتما سمى بذلك، اذ يعرف ذات الموضوع التى هى الموضوع حقيقة، به كها يعرف الكتاب بعنوانه.

فان قلت: قولنا: كل انسان متحرك الاصابع مادام كاتباً، من المشروطة العامة، مع انه لم يحكم فيه بضرورة النسبة مادام الوصف العنواني ثابتا لذات الموضوع.

قلت: لانسلم انه منها بل من القضاياء الغير المعتبرة. ثم اعلم: ان المشروطة العامة...» و (لا يخنق: ان قول الشيخ محمد على ره يغنى عن اتمام كلام الشيخ عبدالرحيم ره و لهذا لانطيل به الكلام).

(٧٧)قوله: «ولاشىء منه بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً»: لايخنق ان قوله:
«بالضرورة» قيد للنفي لا المنفى حتى يكون المعنى نفى الضرورة عن نسبة المحمول الى الموضوع مادام الوصف
و يكون المحمول جايز الثبوت بالنسبة الى الموضوع فلا يصح ماذكره(ره) قبيل هذا، اى: «قد يكون الحكم
في القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية اوالسلبية ضرورية...» وعلى هذا القياس حكم جميع الموجهات
السوالب فلا تغفل وكن من هذا على ذكر.

فان قيل: ان ذلك يناف القاعدة المشهورة القررة عند ارباب المعانى من ان الننى اذا دخل على جملة مشتملة على امر زايد على اثبات شىء لشىء او نفيه عنه توجه الى ذلك الامر الزايد و افاد بمفهومه ثبوت اصل المعنى، مثلاً اذا قلنا: «ما جائنى زيد راكباً» يكون المعنى ننى الركوب لاالمجىء.

قلنا: قد تقدم ان هذه القاعدة جارية حين اعتبر الننى متأخراً عن القيد او لم يعتبر القيد متأخراً عنه على خلاف فى ذلك واما اذا اعتبر القيد متأخراً عنه فيلاو ما نحن فيه من هذا القبيل وما ذكر من التنافى أنما يأتى لو لم يكن من هذا القبيل او كان من القبيل الاول. (ميرزا: محمد على). في التصديقات ________ في التصديقات _______ المرابع

- (٧٣) هذا التعليل ايضاً على طريق اللف كالسابق و هكذاالبواق فتنبّه .(ميرزامحمدعلي)
- (۷۴)فان المشروطة الخاصة كها سيأتى هى المشروطة العامة المفيدة باللادوام الذاتى و لا شك ان المطلقة اعم من المقيدة. (ميرزامحمدعلى)
- (٧٥) قوله: «وقت حيلولة الارض بينه و بين الشمس»: اى: اذا كان احدهما فى عقدة الرأس والاخر فى عقدة الذنب او المراد بالحيلولة،الحيلولة الحقيقية ولايخق استلزامه له.

لايقال: ان الضرورة على ما سيجىء هى استحالة انفكالًا شىء عن شىء ولايخنى ان العقل لايستحيل عدم انخساف القمر وقت الحيلولة و ان كانت حقيقية اذليس بينهما عليّة ولا اشتراك فى العلة بل الها ذلك من الاتفاقيات وهو لايستلزم الضرورة كها لايخنى.

لانانقول: لانسلم ان ليس بينهماعلية الانه قدعلم بالحدس من اختلاف القمر في التشكلات النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قرباً وبعداً ، ان نورالقمر مستفاد من الشمس يعنى: ان علة استنارته هي استقباله للشمس كما ان علة استضائه العالم هي طلوع الشمس وح اذا كان احدهما في عقدة الرأس و الاخر في عقدة الذنب و وقع كرة الارض فاصلة بينها ينخسف القمر بالضرورة لان انتفاء العلة يوجب انتفاء معلولها فتأمل حق التأمل (ميرزا عمدعلي)

(٧۶)هو ان يكون بعد كوكب عن آخر بثلاثة بروج، بمعنى ان يكون مسافة ما بينهما تسعين درجة ولا يكون ذلكالا اذا كان احدهما فى البرج الذى هو رابع للبرج الذى وقع فيه الاخر او عاشر له. واغاسمي ذلكبالتربيع، لانه يربع الفلك و يقسّمه على اربعة.

ثم لايخنى: ان المراد بالتربيع هنا هو الذى يحصل بين التّيرين والالربما ينخسف القمر وقت التربيع فلا يصح المثال فافهم. (ميرزامحمدعلي)

(٧٧)قوله: «فتسمى ح وقتية مطلقة»: لايذهب عليك: ان مايترأى فى كلمات بعضهم من المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة ليس المراد بهما الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة بل هما من القضاياء المعتبرة عندهم. والاولى هى التى حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت معين والثانية هى التى حكم فيها بفعليتها فى وقت غير معين. (ميرزامحمدعلى)

(٧٨) يعنى: أن اطلاقها بالنسبة الى الوقتية المقيدة باللادوام التي هى من المركبات، والا فهى مقيدة بالوقت وكذلك المنتشرة المطلقة فان اطلاقها ايضاً بالنسبة الى المنتشرة المقيدة باللادوام التي هى من المركبات و أن كانت مقيدة بالوقت إيضاً فاستيقظ. (ميرزامحمدعلى)

(٧١)قد وقع في اكثرالنسخ منتشرة بالتاء والصواب تركها لانه مسند الى ضمير الوقت لا القضية و يدل عليه عدم دخولها في تفسيره فانه لوكان مع التاء لوجب ان يقال في تفسيره: اى غير ممينة —بالتاء— ايضاً. (محمدعلي)

(٨٠) حاصله: أن النسبة بينها هي العموم المطلق فأنه كلما صدقت الضرورة صدق الدوام من غير عكس فأن الدوام قد يكون غير مستحيل فلا يكون ضرورة البتة فأنها لابد و أن يكون مستحلية فأن المراد من الاستحالة الاستحالة الناشئة من ذأت الموضوع لا المطلقة الناشئة منها أو من غيرها والالكانت الضرورية وألدائمة متساويتين وهو باطل قطعاً فأن نقيض الضرورية وهو الممكنة العامة أعم من نقيض

٨٨٨ _____ حواشي الحاشبة

الدائمة و هو الطلقة العامة كما صرح به غير واحد ولو كانتا متساويتين للزم ان يخون نقيضا الاعم والاخص مطلقا متساويين وقد سبق ان بين نقيضيها ايضاً عموماً مطلقا لكن بعكس العينين. وبعبارة اخرى اوضح من ذلك: لو كانتا متساويتين للزم ان يكون نقيضا هما ايضاً متساويين على ما سبق تحقيقه والحال ان بينها عموماً مطلقا كها ذكر.

نعم قد يطلق الضرورة على استحالة انفكاك شيء عن شيء مطلقا فتسمى الضرورة بالمعنى الاعم كالاول بالمعنى الاخص لكن ليس ذلك بمرادهم فى مبحث القضاياء بدليل ذكر هم الدوام فى مقابله و الى ما ذكرنا اشار المحشى حيث قال: «و أن لم يكن مستحيلاً».(ميرزامحمدعلى)

(٨١) قوله: «مادام الوصف العنوافي ثابتاً لتلك الذات»: لايذهب عليك انهم لم يعتبروا هنا معنيين كما اعتبروا في المشروطة العامة بان يعتبروا الدوام بشرط الوصف و مادام الوصف و ذلك لان الدوام كما ذكر عدم انفكاك الشيء عن الشيء فعينئذ لايتفاوت الحال بين ان يكون للوصف مدخل في دوام المحمول للموضوع كما في قولنا: «بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً» او لم يكن كما في قولنا: «بالدوام كل كاتب حيوان مادام كاتباً» فان المحمول اذا كان دائماً مجموع الذات و الوصف كان دائماً للذات في جيم اوقات الوصف فنامل. (ميرازمحمدعلى)

(٨٢) إذا اطلقت نمو: «لاشىء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً» فهم اهل العرف: ان نسبة ساكن الاصابم مسلوب عن الكاتب مادام كاتباً.

(٨٣)قوله: «بَلَ من الموجبة ايضاً»: اشارة الى ان ما يستفاد من بعض المحققين في شرح الرسالة وغيره من تخصيص فهم العرف هذا المعنى بالسالبة، ليس بجيد فان العرف كما يفهم هذا المعنى من السالبة فكذا يفهم من الموجبة ايضاً فلا حاجة لتخصيصه بالسالبة.

و في اطلاق الموجبة و عدم تقييدها بمعدولة المحمول و كذا في اطلاق السالبة و عدم تقييد ها بكونها غير معدولة المحمول اشارة الى ان ماريا يتوهم هنا كها اتفق لبعض المحققين من المحشين في شرح الكلام من ان فهم العرف هذا المعنى و ان كان غير محتص بالسالبة بل كها يفهم منها، يفهم من الموجبة ايضاً لكن الامطلقا بل اذا كانت في معنى السالبة كها اذا كانت معدولة المحمول كقولنا: «كل نائم غير مستيقظ» و كذا ليس في مطلق السالبة، بل اذا لم تكن في معنى الموجبة والا كها اذا كانت معدولة المحمول مثل قولنا: «لاشيء من الكاتب بلاحيوان» فلا يفهم هذا المعنى اليس كها ينبغى بل العرف لايفرق بين الموجبة و الله لمتكن معدولة المحمول و بين غير هما في فهم هذا المعنى ويفهمه في الموجبة و ان لم تكن معدولة المحمول وفي السالبة و ان كانت معدولة كها هو ظاهر، هذا المعنى ويفهمه في الموجبة و ان لم تكن معدولة المحمول

واظن: ان الذى اوقعهم فى ذلك ظهور فهم هذا المعنى فى السالبة بناء على القاعدة المقررة عند ارباب المعانى المذكورة آنفاً فانه اذا قلنا: «لاشىء من النائم بمستيقظ» فالنفى يفيد سلب المستيقظ من النائم وثبوته للشخص وذلك معنى الدوام الوصفى و خفائه فى الموجبة بناء على توهم عدم ثبوت تلك القاعدة فيها وانت خبير بان هذه القاعدة و ان كانت مشهورة فى النفى الا ان الاثبات ايضاً كذلك.

قال الشيخ عبدالقاهر البياني في دلائل الاعجاز: «إن النني اذادخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذلك الاثبات و جملة الامر انه ما من كلام فيه امر زايد على مجرد اثبات الشيء في التصديقات ______ ١٨٩

للشيء او نفيه عنه الا و هو الغرض الخاص و المقصود من الكلام و هذا مما لا سبيل الى الشك فيه». انتهى.

فاذا قلنا: «كل كاتب متحرك الاصابع» مثلاً و هو فى معنى: كل شخص كاتب متحرك الاصابع، كان المعنى: اثبات تحرك الاصابع للكاتب لا الشخص، نعم فرق بين الايجاب والنفى من حيث ان النفى يفيد ثبوت اصل الحكم والاثبات لايفيد نفى اصل الحكم وهذا القدر لا يوجب اختصاص فهم العرف هذا المعنى بالسالية دون الموجبة فتفطن.

ثم يظهر من بعض المحققين: ان فهم هذا المعنى انما هو فيا اذا كان للوصف مدخل فى الدوام كقولنا: كل كاتب متحرك الاصابع ولاشىء من الكاتب بساكن الاصابع واما اذا لم يكن له مدخل فيه فلا، كقولنا: كل كاتب حيوان ولاشىء من الكاتب بحجر.

و قد ظهرلك مما تلوناه: ان كون الوصف دخيلاً فى الدوام ليس له مدخل فى فهم العرف هذا المعنى، بل كما يفهم هذا المعنى من نحو: «كل كاتب متحرك الاصابع» فكذا يفهم من نحو: «كل كاتب حيوان» ان الحيوانية ثابتة للموضوع مادام كاتباً و ما يترأى فى الحارج من انها ثابتة له مطلقا فهوشىء آخر و كلا منا فى دلالة اللفظ من حيث هوهومن غير نظر الى النسبة الحارجية فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(۸۴)اى عند عدم ذكر الجهة فى القضية الوجبة و السالبة، لا فى الموجبة فقط كها هو المتبادر من كلامه.

ثم اعلم: انهم لم يعتبروا للعرفية معنيين على قياس معنى المشروطة اذ الحال بالنسبة الى الضرورة يتفاوت بين الحكم بثبوت المحمول لمجموع الذات و الوصف العنوانى و بين الحكم بثبوته للذات فى زمان ذلك الوصف على مالوحنا اليه بخلاف الحال بالنسبة الى الدوام فانه لا تفاوت بين الحكمين فيه اذ كل مادة صدق فيها الحكم بدوام أبوت المحموط لمجموع الذات والوصف يصدق فيها الحكم بدوامه فى زمان ذلك الوصف فلم يحصل للعرفية معنيان بل لها معنى واحد اعنى: الحكم بدوام ثبوت المحمول لمجموع الذات و الوصف فنى العرفية لا يتيسر ان يكون للوصف مدخل فى دوام ثبوت المحمول بالمنى المذكور فى المشروطة لان الدوام كما يتحقق بالنسبة الى مجموع الذات و الوصف، يتحقق بالنسبة الى الذات وحده فى زمان ذلك الوصف فلا يصح ان يقال: لو لم يعتبر الوصف مع الذات مركباً لم يتحقق الدوام. (عبدالرحم)

(٨٥) تفريع لفهم هذا المعنى من القضية مطلقا لكن اتى بالموجبة، لانها موضع الشبهة و عل الريبة لا لفهمه من الموجبة بخصوصها على ما هو المتبادر فانه لايناسب قوله: «عندالاطلاق» على ما ذكرنا كما هو ظاهر لمن له دربة بسياق الكلام.

اللهم الا ان يقال: ان قوله عندالاطلاق قيد للموجبة وحدها و حذف هذا القيد من السالبة بقرينته فحينتُذ يجوز ان يكون ذلك تفريعاً للموجبة بخصوصها ايضاً لكن حقيقة الامر ظاهرة لارباب الحقيقة.(ميرزامجمدعلي)

(۸۶)فانها هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي و ظاهر ان المطلق عام من المقيد.(ميرزامجمدعلي)

(٨٧)قوله: «في احد الازمنة الثلاثة»: لايخني: انه ليس ذلك تفسيراً لقوله: بالفعل، كما يظهر

من بعض المحققين من المحشين بل هومتعلق بقوله: متحققة بالفعل، ومعنى الفعلية: الحروج من القوة الى الفعل.

و تحقيق ذلك: انه لمافسر المطلقة العامة بالقضية التى حكم فيهابكون النسبة متحققة بالفعل وكان بظاهره يوهم ان تحققها الفعلى انها هو فى الأن الحاضر، قيده بقوله: «فى احد الازمنة الثلاثة» اشارة الى ان المطلقة العامة ما حكم فيها بتحقق النسبة بالفعل فى احدالازمنة لافى زمان الحال كها هو المتبادر من ظاهره فع نقول:

ان قوله: «اى: فى احدالازمنة الثلاثة»اما تفسير لمحذوف متعلق بقوله: «متحققة بالفعل» فيكون تقدير الكلام: انها ما حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل فى زمان، اى: فى احدالازمنة و يكون فايدة التفسير ان ليس المراد منه زمان الحاضر على التعين كها هو الظاهر، او لفعول مطلق عدوف اى: متحققة بالفعل، تحققاً كائناً فى احد الازمنة الثلاثة ولايخق فايدة التفسير على هذا التقدير ايضاً.

فان قبل: فعلى ما ذكر من معنى المطلقة العامة يلزم ان لايكون القضية التى موضوعها وقت مطلقة عامة كقولنا: «الزمان موجود» مثلاً والالزم ان يكون للزمان زمان.

قلنا: لاضرر، فان الزمان الذى هو ظرف زمان اعتبارى لاحقيق والممتنع ان يكون كلاهما حقيقياً لامطلقا.

بق هنا شىء و هو ما قيل: من ان الفعلية كما صرح به شارح المطالع و يدل عليه تفسير هم لها، ليست بجهة القضية فان الجهة كما تقدم هى الكيفية الحاصلة لوقوع النسبة الذى هو الحكم ولاشك فى كونها مغايرة للنسبة فان الجهة جزء اخير للقضية مغاير للموضوع و المحمول والحكم والفعلية المفسرة بما ذكر هو معنى الحكم والوقوع لاغير، فع لايصح ذكر المطلقة العامة فى الموجهات وجعلها ثمانية كما فعله الصنف وخده.

و اجاب ذلك الحقق و تبعه بعض المحققين - بعد تسليمه ان الفعلية ليست بجهة - بان عدهم المطلقة العامة في عداد الموجهات كعدهم السوالب في الحمليات بشير الى ان المطلقة العامة لما كانت مستعدة لقبول الحهات وصالحة لدخوها علها عدوها منها كما عدواالسوالب من الحمليات لذلك.

و اقول: هذا حكما قيل ينافي ماسيأتى من ان الدائمة المطلقة تناقض المطلقة العامة مع اشتراطهم في التناقض الاختلاف في الجهة، ولو سلم عدم المنافات بناء على ماسيأتى فالاولى ان يقال: بان الفعلية جهة كها صرح به المصنف في شرح الرسالة وذلك، لان القضية قبل تقييدها بالفعلية تحتمل الفعلية وغيرها فاذا قيدت بها اختصت بها.

والحاصل: ان الفعلية لاتكون جهة اذادلت على ان النسبة ليست بمقيدة بشىء من الفعلية وغيرها لااذا دلت على كونها مقيدة بالفعلية و الاطلاق فافهم.(ميرزامحمدعلى)

(وقال الشيخ عبدالرحيم في تحقيق المقام): «... ثم اعلم: ان المصنف ذهب الى ان الفعلية كيفية للنسبة لان معناها ليس الاوقوع النسبة و ...هذا كلام حق لكن يفهم من قوله: كما عدوا السالبة الخ، ان اطلاق الحملية والشرطية على السوالب بالمجاز وهو خلاف مامر فتذكر».

(٨٨)يريد ان هذا المعنى اعنى: الحكم بكون النسبة متحققة بالفعل في احد الازمنة الثلاثة لما

في التصديقات ________ في التصديقات ______

كان هو المفهوم من القضية حالة الاطلاق و عدم تقييدها بجهة من الجهات سميت القضية الموجهة الدالة على هذا المعنى المقيدة بالفعلية بالمطلقة، تسمية للمقيد باسم المطلق.(ميرزامحمدعل)

(٨٩)فان الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي والوجودية اللاضرورة هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية. وقد تقدم مراراً أن المطلق اعم من المقيد.(ميرزامحمدعلي)

(٩٠) قوله: «بان خلاف النسبة المذكورة فيها...»: اى: سواء كانت ايجاباً او سلبا، فقولنا: «كل نارحارة بالامكان» معناه: ان سلب الحرارة عن التار ليس ضرورياً، و قولنا: «لاشىء من الحار ببارد بالامكان» معناه: ان ايجاب البرودة للحار ليس ضرورياً و هكذا.

فقد ظهر من ذلك ان المكنة العامة غير مشتملة على الحكم فى الجانب الموافق كها صرح به بعضهم فح لا يصح عدها قضية فضلاً عن كونها بسيطة او موجهة و بالجملة، ان قيل: بان الممكنة العامة مشتملة على الحكم فى الجانب الموافق، لم يصح عدها من البسايط لاشتمالها ح على حكين مختلفين وان قيل بانها غير مشتملة عليه، لم يصح عدها قضية اعم من كونها بسيطة او موجهة.

لايقال: انا نختار الشق الاول و نقول: ان معنى الامكان سلب الامتناع عن الطرف الموافق كما فسره بذلك قوم، فع يصح عدها من البسائط لاشتمالها ح على الحكم فى الجانب الموافق دون المخالف ولايرد شىء.

لانانقول: لانسلم ان الامكان بذلك المنى يدل على الحكم في الجانب الموافق، غاية الامرانه يدل على ان تلك النسبة المذكورة غير ممتنعة و ليس هذا حكماً بوقوعها مع ان التحقيق: ان الامكان بهذا الممنى عين الامكان بذلك المعنى في المعنى فان سلب الضرورة عن الجانب المخالف يلزمه سلب الامتناع عن الطرف المهافق, و بالعكس.

قال بعض المحقين: ان الممكنة وان لم يكن فيها في الطرف الموافق حكم اصلاً حتى يحتمل ان يكون واقعاً و ان لايكون، بل انحا حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف الخالف فقط، فالمطلقة العامة هي القضية بالفعل والموجهة بالقوة والممكنة ليست قضية الابالقوة فضلاً عن كونها موجهة بالفعل لكن لما كان مرادهم بالقضية اعم من ان تكون بالفعل او بالقوة و قد صرحوا بان الموضوع و المحمول والنسبة بينها قضية، الا ترى انهم عدوا المختطلات في القضايا ولا حكم فيها بالفعل صع عدهم اياها في عداد القضايا بل عدهم اياها من الموجهات ايضاً انما بملاحظة صلاحيتها للجهة بالقوة وان لم تكن لهاجهة بالفعل كها عده الماطقة العامة منها عده الملاحظة الضاً.

و اقول: اذا ثبت كونها قضية بهذه الملاحظة او لغيرها مما قيل، امكن لنا ان نقول باشتمالها على الجهة بالفعل، ضرورة ان سلب الضرورة عن الطرف انخالف كيفية حاصلة للنسبة فانها قبل تقييدها بالامكان كانت محتملة لذلك و غيره حتى يمكن ان يكون طرفها المخالف ضرورياً و اذاقيدت به علم ان ذلك الطرف ليس بضرورى و لاشك في كونها كيفية مخالفة لاصل الحكم و هذا نظير ما قلنا في المطلقة العامة، فافهم وتأمل.(ميرزا محمدعلي)

(٩١) قوله: «يعنى: أن الكتابة غير مستحيلة له»: اعلم: أن للامكان تفسيرين: احدهما سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم و ثانيهما سلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق فاشارالمحشى الى التفسيرين المذكورين بهاتين العبارتين و اشار ايضاً الى ان التفسيرين متساويين.(عبدالرحيم)

(٩٢) قوله: «سميت القضية ح ممكنة»: اى: حين اذ حكم في القضية بان خلاف النسبة الذكورة فيها ليس ضرورياً.

ثم اعلم: ان الظاهر ان اطلاق القضية البسيطة على المكنة العامة بانجاز، لانها لوكانت مشتملة على الحكم في الجانب الموافق فتكون مشتملة على حكين مختلفين، فلا تكون بسيطة و ان قلنا: انها ليست مشتملة على الحكم في الجانب الموافق كها هو الظاهر، فلا تكون قضية، فعدها فيها بالمجاز (شيخ عبدالرحم)

(٩٣)فان قلت: ما الوجه في اعادة هذا مع ان الاولى تركه حتى يذهب النفس الى التفسيرين و ينطبق ما اشار اليه في تفسر المثال؟

قلت: الوجه هو الاشارة الى ان المراد بالممكنة هيهنا هذا المعنى لا المعنى الاخروان كان هوصحيحاً في نفسه. فلولم يعد هذا لتوهم ارادة المعنى الاخرستيما بعدمامرمن الاشارة.(شيخ عبدالرحيم)

(٩٤)فانها الممكنة العامة المقيدة بعدم ضرورة جانبها الموافق ايضاً ولاريب في عمومها منها لانه وي صدق سلب الضرورة عن كلا الطرفين، صدق سلبها عن احدهما من غير عكس وهو ظاهر و منه يعلم كون الممكنة الحاصة خاصة وقيل: اتما سمى الامكان العام «عامياً»، لانه المستعمل عند جمهور العامة و الحاص «خاصياً»، لانه المستعمل عند الحاصة من الحكماء. (ميرزا محمدعل)

(٩٥) قوله: «القضاياء الثمانية المذكورة»: وطريق انحصارها بها أن النسب المذكورة في القضية الموجهة أما أن تكون مقيدة بالفسرورة أم بغيرها، فأن كانت مقيدة بها فأما أن تكون خاصة بوقت أم لا و على الاول أما أن يكون الوقت معيناً فهي الوقية المطلقة أو غير معين فهي المنشرة المطلقة وعلى الثاني أما أن تكون مادام الذات فهي الضرورية المطلقة أو مادام الوصف فهي المشروطة العامة و أن كانت مقيدة بغير الفسرورة فأما أن تكون بالدوام أو بغيره و على الأول أما أن يكون مادام الذات فدائمة مطلقة أو مادام الوصف فعرفية عامة و على الثاني أما أن تكون مقيدة بالفعل فهي المطلقة العامة أو بالأمكان فهي الممكنة العامة ، فهذه ثمانية.

ولا يخنى: ان حصرالقبود اولاً بالاربعة غير عقلى وهكذا حصر اقسام الضرورة بالاربعة و الدوام بالاثنين و حصر كل واحد من الفعلية و الامكان بواحد، فان الاقسام الاربعة المذكورة للضرورة تجرى بالاثنين و حصر كل واحد من الفعلية و الامكان بواحد، فان جرى عادة المنطقين بالبحث عن احوال البسايط الثمانية المذكورة و المركبات السبعة التي يجيء ذكرها بل لايبحث في مباحث التناقض و المكوس و الاقيمة من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة ايضاً مع كونها من البسائط الثمانية المذكورة و لهذا تركها بعض المحققة من المنطقين هنا ايضاً فتأمل (ميرزاعمدعلى)

(٩٥) قوله: «من جملة الموجهات»: ظرف مستقر متعلق بمقدر حال او صفة للقضاياء لالغو متعلق بالمذكورة و اشار باقحام لفظة «من» و كذا لفظة «جلة» الى ان الموجهات كثيرة والمذكورة هنا بعض منها كها هو ظاهر.(ميرزاعمدعلي)

(٩٧)قوله: «اعلم: ان القضية الموجهة اما بسيطه...»: اعلم: انا لم نلتفت الى الأن الى بيان النسب بين الموجهات مع ان معرفتها في هذا الفن كثير الجدوى سيا في مباحث النقائض و العكوس فنضع لمعرفتها جدولاً حتى يرجع الطالب اليه و لما كان بيوت، فلهذا نرسم علامات النسب، فالعموم والخصوص مطلقا علامته «مط» والعموم والخصوص من وجه علامته «من» والتباين الكلي علامته «ين» و علامتا المشروطتين العامة والخاصة بشرط الوصف «ط» و في اوقات الوصف «ف» و اذا اردت ان تعرف النسبة بن القضاياء الخمسة عشر فلاحظ القضية الاولى الفوقانية مع ماتحتها و مع ما تحت ما تحتها وهكذا الى اخره ثم لاحظ القضية الثانية كذلكثم الثالثة و هكذا و اذالاحظت كذلكفانظر الى ما في مقابلة التحتانية من البيوت التي رسمنا فيها النسب حتى تجد ما هو المطلوب ثم القضية الفوقانية ان كانت اعم من التحتانية فرسم علامته «فم» وان كانت بالعكس فرسم علامته «حم» وينبغي ان يعلم: ان جريان النسب في القضاياء ليست كجريانها في الفردات و ما في حكمها من المركبات التقييدية و انما هو بحسب الصدق بمعنى الحمل يستعمل بـ «عَلَىٰ» يقال: صدق الحيوان على الانسان، و اما في القضاياء فلا يتصور صدقها بمعنى حملها على شيء لان القضية لاتحمل على المفرد و لا على قضية اخرى فالنسب انما يعتر في القضاياء بحسب صدقها أي بحقيقتها في الواقع فاذا استعمل فيها الصدق يراد به التحقق و يكون مستعملاً بكلمة «في» فيقال: هذه القضية صادقة في نفس الامر اي: متحققة فيها حتى اذا قلنا: كلما صدق كل انسان حيوان بالضرورة صدق كل انسان حيوان دائماً كان معناه: انه كلما تحقق في نفس الامر مضمون القضية الثانية، وقد يستعمل الصدق في القضاياء بمعني آخر اعني: مطابقة حكمها للواقع و هو الذي اخذوه في تعريفها. والجدول هذا.(عبدالرحم)

(الجدول في الصفحة الآتية)

٢٩٤ _____ حواشي الحاشية

			ضرورية تقه
		<u>.</u>	مشروطه عا ف
		من	وقيه طلقه ممط
		من مط	منشره لقة مط
		من من من	دائمة طلقته مط
		مط من من مط	عرفيه عامته للمخم
	مط	مط مط مط مط	مطلقه عامته مط
	مط مط	مط مط مط مط	مكنه عاته مط
	مط مط مط	، مط من من بن	مشروظ خاصة ين
	من مطب مطب من	ي من مط مط بن	ومتية ين
مط	من مط مط مط من	، من من مطب مین	منتشرة ين
من من	بط بط مط بط	، من من مطر ين	عزفية خاصة ين
مط مط مط	مط مع مع مط	، من من من بن	وجودتياللادا ير
مط مط مط مط	مط مط مط مط	، امن امن امن امن	وجودتيالامورته ير
مع مع مع مع مع	مط من مط مط	، امن امن امن امن	مُمكنة انصة كين

في التصديقات

(٩٨)اي: معناها، و انماقال كذا ولم يقل لفظها، ليكون شاملاً للممكنة الخاصة. فان لفظها غير

مركب من الايجاب والسلب كما سيصرح به (محمدعلى)

(٩٩) اي: من الموجب والمسلوب. (عبدالرحم)

(١٠٠) قوله: «بشرط ان لايكون الجزء الثانى مذكوراً فيها بعبارة مستقلة»: و ذلك لانه لوكان بذكوراً فيها بعبارة مستقلة يكون هناك قضيتان مستقلتان لاقضية واحدة مركبة.

مُ رِمَا يَنوهم: أن القضية المركبة أذا اشتملت على الايجاب و السلب فلامعنى لتخصيص بعضها بالموجة وبعضها الاخرى بالسالبة.

والجواب: ما اشار اليه المحشى فيما بعد بقوله: «والعبرة بالايجاب و السلب...»(شيخ عبدالرحيم)

(١٠١)قوله ((سواء كان في اللفظ»: اي: في لفظ القضية التي لها مفادان: سلب و ايجاب. .. كذاك كان اذاذ شرح الحالسالفعال لادائراً، فقيانا لادائراً » وبوجاء التكب لقضية الإصا

«تركيب، كقولنا: كل اتسان ضاحك بالفعل لادافاً، فقولنا لادافاً » وبه جاء التركيب لقضية الاصل «اشارة الى حكم سلي »اى: لان الاصل موجب « اى لا شىء من الانسان بضاحك بالفعل » لانه سيجىء ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة «او لم يكن فى اللفظ تركيب» بل كان مقبداً بلون من القيوه، فيدل الى لون آخر «كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الحاص» فهذا قيد واحد لاانه قيد بعد قيد كما سبق فى المثال السابق و لكن هذا القيد الموجود المنحل الى قيدين كان مكانه قيد بسيط وهو سلب الضرورة عن جانبي القضية الموافق والمخالف بدل هذا القيد البسيط و جىء بقيد يعطى سلب ضرورتى الجانبين الموافق والمخالف، فان مفاد كل انسان كاتب بالامكان العام، ان سلب الكتابة عنه ليس ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان الحام، ان سلب الكتابة عنه ليس ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان الحام، ان سلب الكتابة عنه ليس ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان الحام، ان سلب الكتابة عنه ليس ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان الحام، ان سلب الكتابة عنه ليس ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان العام، ان سلب الكتابة عنه ليس ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان العام، ان سلب الكتابة عنه ليسا ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان العام، ان سلب الكتابة عنه ليسا ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان العام، ان سلب الكتابة عنه وهكذا الناتها له جيعا ليسا ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان العام، ان سلب الكتابة عنه ليسا في المناس أله المناس الكتابة عنه ليسا في المناس الكتابة عنه ليسان ألم المناس الكتابة عنه ليسان الكتابة عنه ليسان الكتابة عليه وهكذا الناتها له جيعا ليسان الكتابة عليه وهكذا النات الكتابة علي السيطة القيد القيد القيد القيد القيد التيابة الكتابة عليا التياب المناس الكتابة علي المناس الكتابة علي المناس الكتابة علي المناس الكتابة القيد التيابة التيابة الكتابة علي المناس الكتابة عليا المناس الكتابة عليابالها المناس الكتابة عليا المناس الكتابة الكتابة المناس الكتابة التيابة المناس الكتابة علياب

و شعار القضية المركبة من ناحية الإيجاب و السلب بان يقال: سالبة او موجبة، ملحوظ فى جزئها الصريح وهو الاول، لافى جزئها الضمنى و هومفاد القيد، فان كان الجزء الصريح موجباً سميت المركبة موجبة و ان كان سالباً سميت سالبة. (التقريب ص٤٤–٢٧)

(۱۰۲)فان كان الجزء الاول موجباً كانت القضية موجبة وان كان سالباً فسالبة والجزء الثانى مخالف له فى الكيف و موافق له فى الكم. (شرح الشمسية ص٩٥)

(١٠٣)قوله: (واعلم ايضاً: ان القضية...»: قال بعض المحققين من المحشين (ره): لايخفى انه لايصدق على الممكنة الحناصة.

و اقول: ان اراد: انه ليس فها تقييد مطلقا كها هو الظاهر، فهو غير مسلم، لان المراد من التقييد اعم من ان يكون في اللفظ ام في المعنى كمايرشدك اليه قوله قبيل هذا: «سواء كان في اللفظ تركيب.... او لم يكن في اللفظ تركيب» و ان اراد: ان التقييد فيها ليس بقيد اللادوام و اللاضرورة، فهو ايضاً ممنوع فان الممكنة الخاصة كها سيجيء هي الممكنة العامة المقيدة بعدم ضرورة جانبها الموافق ايضاً وهو معني اللاضرورة فان قولنا: كل انسان كاتب بالامكان الخاص، في معنى قولنا: كل انسان كاتب بالامكان الخاص و ارادوا ذلك، مع انا نقول: ان مراد المحشى اعم من ان يكون التقييد بلفظى اللادوام و اللاضرورة و ما يفيد مؤداهمافتأمل. (عمدعلى)

۲۹۰ _____ حواشي الحاشبة

(قال صاحب التقريب في تحقيق المقام ما هذالفظه):

قوله: «و اعلم ايضاً»: اى: غير ما علمت من خصوصيات القضية المركبة، من ان العبرة بايجابها و سلبها بجزء ها الاول و انه يشترط فى جزئها الثانى ان لا يكون مذكوراً بعبارة مستقلة، ان القضية المركبة أنما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام و اللاضرورة.

فان قلت: الامكان الخاص قيد يرد على قضية خالية من كل قيد فكيف يشمله قول الشارح اتما تحصل بتقييد قضية بسيطة؟

قلنا: ليس الامركذلك ، فان قضيتنا قبل ان تطرأ خصوصية الامكان الخاص عليها كانت موجهة بالامكان العاص الفرورتين عن الجانبين بالامكان العام الذى معناه سلب الضرورة عن الجانب الموافق بعد فرض سلب الضرورة عن الجانب الحافق بعد فرض سلب الضرورة عن الجانب الخالف جىء بلفظ يدل على السلب المذكوراعنى: سلب الضرورتين، فالقضية الممكنة الحاصة اصلها ممكنة عامة قيدت بسلب الضرورة عن الجانب الموافق و بعبارة اخرى قيدت بقيد اللاضرورة عن الجانب الموافق بعد ان كان مسكوتا عنه فصارت بذلك مركبة. (التقريب ص٢٧)

(۱۰۴) الاولى ان يقرء «بقيد» بالتنوين ويكون المراد بقوله: «مثل اللادوام …» بيان النظير و يجوز ايضاً ان يقرء بالاضافة فيكون المراد من مثلهما الاعم الشامل لانفسهما ولمثلهما فتعقلن.(ميرزامحمدعلى)

(١٠٥)لايذهب عليك: ان ليس في هذا الكلام دلالة على ان معنى بالفعل في احد الازمنة الثلاثة كما يتوهم من ظاهره بل معناه: هو المفاد من قوله: «واقعاً» و هو الخروج من القوة الى الفعل.(ميرزاعمدعلي)

(۱۰۶) تولد: «فيكون اشارة الى قضية مطالقة عامة النداق اشارة الى قضية مطالقة عالمة غالفة للاصل فى الكيف اى: فى الكياب و السلب و موافقة فى الكم اى: فى الكلية و الجزئية، فاذا كان اصل القضية موجبة كلية كان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة سالبة كلية كقولنا: بالفسرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادافماً، اى: لاشىء من الكاتب متحرك الاصابع بالفعل، و ان كان الاصل سالبة كلية، كان اللادوام اشارة الى موجبة كلية كقولنا: بالفسرورة لا شىء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دافماً اى: كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل و هكذا الامر فى الجزئية و سيأن بيان ذلك من الحشى.

ثم انما قال: فيكون اشارة اليها و لم يقل: معناه هى كها قال فى اللاضرورة: ان مفادها، هى الممكنة العامة كها سيأتى.

لانها ليست مفهومه الصريحي، بل لازمة له فان مفهومه الصريح ما ذكره المحشى اولا اعنى: سلب الدوام عن الموضوع مادام الذات وليس هذا معنى المطلقة العامة البته لكنة يستنزمه فانه اذا حكم بسلب دوام الايجاب مادام الذات يلزمه فعلية الايجاب و كانه اشار الى هذه الدقيقة حيث امر بالفهم. (ميرزا محمد على).

(١٠٧)قوله: «غالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فافهم»: اشارة الى ان النسبة المذكورة في القضية اذا لم يكن دائمة فنقيضها لا يلزم ان يكون الواقعة بالفعل في الجملة والالزم ارتفاع النقيضن فهي قد يكون بالفعل دامًّا وقد لايكون وعلى التقديرين يصدق عليها انها واقعة بالفعل.

قلنا: قال المحشى: «فيكون نقيضها واقعاً البتة في زمان من الازمنة» و فيه اشارة ايضاً الى ان الخالفة. لست الا في الكيف بعني: لامخالفة بين اصل القضية و القضية التي مدلول الجهة اصلاً لا في الموضوع و لا في الحمول و لا في الحكم لان السكوت في معرض البيان، يفيد الحصر (عبدالغفار)

(١٠٨)قوله: «المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة...»: لايخني: ان وصف الموضوع هنا و في العرفية الخاصة كما صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة، يجب أن يكون وصفاً مفارقاً لذات الموضوع. و الا لم يصح التقييد باللادوام الذاتي، ضرورة انه اذا كان دائمًا له و وصف المحمول دائم بدوام وصفّ الموضوع، كان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع و هذا مناف لمعنى اللادوام. (ميرزامحمدعلى)

(١٠٩)لايخني ما في ايراد احد تمثيلي الخاصتين ايجاباً والاخر سلباً من الاشارة الى بيان الخالفة في الكيف ولواتي باحدهما حزئياً ايضاً لكان اولى كما لا يخق (ميرزا محمدعل)

ليكون اشارة الى بيان الموافقة في الكم. (منه)

(١١٠)وهي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة وقيد مطلقة هي الجزء الاول و سالبة مطلقة عامة هي الجزء الثاني و أن كانت سالبة فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول و موحبة مطلقة عامة هي الجزء الثاني. (شرح)

(١١١) اي: فاذا كان معنى اللاضرورة الذاتية سلب الضرورة عن النسبة المذكورة مادام الذات فيكون هذااي: معنى اللاضرورة الذاتية، حكماً بامكان نقيض تلك النسبة المذكورة لان الإمكان كما سبق هو الضرورة عن الطرف المقابل للحكم فيكون امكان نقيضها هو سلب الضرورة عنها لإنهاالطوف القابل للنقيض. (محمدعلي)

(١١٢)قوله: «لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل»: تعليل لقوله: «فيكون هذا حكماً بامكان نقيضها».

و محصله: ان معنى اللاضرورة في الموجبة مثلاً هو: ان الايجاب لم يكن ضرورياً و اذا لم يكن الايحاب. ضرورياً لكان هناك سلب ضرورة الايجاب و سلب ضرورة الايجاب ممكن عام سالب لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل فكلما كان الاصل موجبة فاللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة لانها هي التي حكم فيها بسلب ضرورة الايجاب وقس على هذا الحال في السالبة. (شيخ عبدالرحم)

(١١٣)قد عرفت أن المكنة العامة عن معنى اللاضرورة الذاتية ولذا قال: أن مفاد اللاضرورة هي الممكنة العامة ولم يقل: فيكون اشارة اليها كها قال في اللادوام. (ميرزامحمدعلي)

(١١٤)اى: و موافقة له في الكم. و انما تركه في هذا المقام اعتماداً على ما سبق في معني اللادوام و اتكالاً على ما سيأتي من المصنف في آخر الكلام.(ميرزامحمدعلي)

(١١٥)قوله: «و وجودها في وقت من الاوقات»، عطف تفسر بقوله: «فعلية النسبة» و قوله: «في وقت من الاوقات»، متعلق لهما على سبيل التنازع. و في هذا الكلام اشارة الى ان معنى بالفعل ليس في احد الازمنة كما يتوهم من ظاهر عبارة المحشى فيماسبق و قدمر. (محمدعلي)

(۱۹۶)قوله: « فهى مركبة»: اى: القضية فى قولنا: كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة، مركبة من مطلقة عامة هى قولنا: كل انسان متنفس بالفعل، وممكنة عامة وهى مفاد قولنا: لا بالضرورة، فانه بمنزلة قولك بالامكان العام، ملحوظة فى بيان ما يصح تقييده باللادوام الذاتى والوصنى واللاضرورة الذاتية و الوصفية ومالايصح تقييده بها جميعاً او ببعضها من القضايا البسائط السابقة الذكر.

١- الضرورية المطلقة - لايسح تقييد الضرورية المطلقة باللاضرورة الذاتية لان قيدهاالمذكور يناقض الاصل المقيديه، فإن الضرورة الذاتية واللاضرورة الذاتية تتمانمان وهكذا لايسح تقييدها باللاضرورة الوصفية، لان المحمول أذا ثبت انتسابه للموضوع بالضرورة في جميع أوقات الذات، فهو ثابت له مع جميع أوصافه، لان أوقات أوصافه من أوقات ذاته لا تبارحها و هكذا لايسح تقييدها باللادوام الذاتي والوصف، لان ضرورة الانتساب دوام، مع استحالة أنفكاك ، فضرورة أنتساب المحمول لذات الموضوع مادامت الذات موجودة، ينافها لادوام الانتساب بحسب الذات ويحسب الوصف أيضاً لان الوصف من شؤن الذات ووقته من أوقاتها.

٢- المشروطة العامة - لايصح تقييدها باللاضرورة الوصفية لتنافى الفصرورة بحسب الوصف واللاضرورة بحسب الوصف، ولكن يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية فان الضرورة الوصفية تحكم باستحالة انفكاك المحمول عن الموضوع مادام الوصف، و هذا الوصف قديكون وصفاً مفارقاً يزول و يثبت مكانه غيره وذلك كوصف الكتابة والقيام و القمود و نظائرها، واللاضرورة الذاتية تقول: ان انتساب المحمول المذكور ليس ضرورياً للموضوع مادامت ذاته، و قد عرفت ان وقت الوصف، و فاصح تقييدها اللاضرورة الذاتية تشير الى مازاد من اوقات الذات، فاللاضرورة الذاتية صح تقييدها باللادوام الذاتى، فإن اللادوام الذاتى فيها معناه: ان انتساب المحمول باللاضرورة الذاتية صح تقييدها باللادوام الذاتى، فإن الوقات الذات تزيد على اوقات الوصف فيا للموضوع ليس دائماً مادامت ذات الموضوع موجودة، فإن اوقات الذات تزيد على اوقات الوصف المناون المازق، كالكتابة ونحوها، فالضرورة بحسب الوصف الما تتناول وقتاً عدوداً من اوقات الذات والاوصاف اللازمة للذات كالانسانية للانسانية للانسان والحيوانية للحيوان ونظائر ذلك، لايقال لها: اوصاف عنوانية الإيضرب من التكلف، وانما هي عناو بن انتزاعية من مقام المعنون ولذلك تدوم بدوامه و تنهدم بابدامه. و لكن لايصح تقييدها باللادوام الوصفى لانه يناقض الضرورة الوصفية بوضوح.

٣- الوقعة المطلقة – يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية، لان الضرورة فيها في وقت معين و اوقات ذات الموضوع تزيد على هذه القطعة اعنى: الوقت المعين، فقيد اللاضرورة الذاتية يشير الى مازاد من أوقات الذات عن ذلك الوقت المعين و هكذا يصح تقييدها باللادوام الذاق بالملاك المذكور وهكذا باللاضرورة و اللادوام الوصفيين، لان الوصف الذي يراعى في الوقعية المطلقة وصف لازم منتزع عن ذات الموضوع كالقمرية من القمر و الانسانية من الانسان، و هذه الاوصاف كها قرأت باقية ببقاء الذات، فعنى لاضرورتها ولادوامها بلا تفاوت اصلا.

المنتشرة الطلقة – و هي كالوقتية المطلقة و لكن وقت الضرورة فيها مردد في جملة اوقات الذات
 فكل ما قيل هناك ، يقال هنا بلا ادنى تفاوت، فتنقيد المنتشرة المطلقة باللاضرورتين الذاتية و الوصفية

ف النصديقات _______ ف النصديقات _____

و باللادوامين الذاتى و الوصنى.

۵ـ الدائمة المطلقة – لايصح تقييدها باللادوام الذاتى، لانه نقيض صريح للدوام الذاتى و هكذا لا تقيد باللادوام الوصنى، لان اوقات الوصف من جملة اوقات الذات وتقيد باللاضرورتين الذاتية والوصفية، فان الدوام لا يمانع سلب استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع الذى هو مفاد اللاضرورة والذاتية لان وصفها لازم منتزع لامفارق عنوانى.

عد العرفية العامة سد يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية واللادوام الذاتي لما عرفت من ان اوقات الذات اكثر من اوقات الوصف العنواني، فاللاضرورة و اللادوام الذاتيان يشيران الى مازاد من اوقات الذات عن اوقات الوصف، و هكذا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية فان الدوام بحسب الوصف لايمانع سلب استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع باعتبار وصفه ولكن تقييدها باللادوام الوصفي ممنوع، لانه نقيض صريح للدوام الوصف.

٧- المطلقة العامة — يصح تقييدها بالقيود الاربع، لانها انما تفيد ان انتساب المحمول للموضوع ثابت فى وقت غير معين و اوقات الذات اكثر من هذه القطعة الزمنية المرددة و وصف موضوعها انتزاعى لازم، فحكم حكم الذات كها عرفت ذلك مكررا.

٨- المكنة العامة – كذلك يصح تقييدها بالقيود الاربع، لانها انما تفيد ان انتساب المحمول للموضوع جائز و هذا المعنى يلائم الضرورة واللاضرورة و الدوام واللادوام بحسب الوصف و بحسب الذات و ان فلنا: ان معنى الامكان هو سلب الضرورة، فهو لا يلائم الضرورة ولايمانع الدوام وعليه فيلزم التفطن لمعنى الامكان و ان المراد به اى معنى من هذين المعنين. (التقريب ص.٢٨-٢٩-٥٠)

(١١٧)قوله: «احديها موجبة والاخرى سالبة»: لم يقل: اوليها موجبة والاخرى سالبة كها هو الهوجود في المثال المذكور،

لان الوجودية اللاضرورة قد تكون مركبة من مطلقة عامة سالبة و ممكنة عامة موجبة نحو: لاشىء من الانسان بمتنفس بالفعل لابالضرورة، اى: كل انسان متنفس بالامكان العام.(ميرزامحمدعلى)

(١١٨)ى: اللادوام مطلقا فيا سبق وفي هنا و لم يذكره فيا سبق، لان تقييد المطلقة العامة به لم يكن معلوماً هناك فلايناسبه ذلك التفصيل المذكور هنا لما فيه من شايبة العمياء ولو ذكر سبب التقييد بالنسبة الى ماسوى المطلقة العامة هناك و بالنسبة اليها هنا للزم التفكيك والتطويل الغير المناسب لصناعة التصنيف و اتحا خص ذلك باللادوام مع أن اللاضرورة أيضاً فيدت به، لزيادة الاهتمام بشأنه لان أكثر البسابط يصح تقييدها به دونها فتأمل.(ميرزاعمدعلى)

(١١٩)هذا فى العرفية العامة ظاهر و اما فى المشروطة العامة فلانها مقيدة بالضرورة بحسب الوصف و يلزمه الدوام بحسب الوصف لماسبق ان الضرورة اخص مطلقا من الدوام فيستلزم وجودها وجوده ضرورة وجود الاعم عند وجود الاخص.(ميرزاعمدعلى)

(١٢٠) أما هي فلا يصح تقييدها بها، لان معناها اللاضرورة بحسب الوصف كها ان معنى اللادوام الوصف اللادوام العصني النفرورة بحسب الوصف على ما اشار اليه المحشى آنفاً ولاشك ان الضرورة بحسب الوصف تنا في اللاضرورة بحسبه.

نعم اذا قلنا: بان معنى اللاضرورة الوصفية، اللاضرورة مادام الوصف او معنى المشروطة العامة الضرورة مادام الوصف كما هو ظاهر المصنف فيجوزح تقييدها بها لان النسبة بين الضرورة بحسب الوصف هى العموم من وجه ولاريب فى جواز اجتماع كل من الاعم والاخص من وجه مم نقيض الاخر. (ميرزامحمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحم في هذا المقام): فيه ان اللاضرورة الوصفية لاتنافي المشروطة بشرط الوصف، لان المشهور ان معنى اللاضرورة الوصفية هو سلب الضرورة حين الوصف و يمكن ان يكون المحمول ضرورياً بشرط الوصف ولايكون ضرورياً في وقت الوصف.

(۱۲۱) التفصيل في هذا المقام: أن القضاياء البسائط المعتبرة المذكورة في هذا الكتاب هي الثمانية والقيودات المذكورة هي الاربعة و بملاحظة كل من القضاياء الثمانية مع كل من تلك القيود الثمانية والمدورة هي الاربعة و بملاحظة بالقيود الاربعة برتق الى اثنين و ثلا ثين صورة: تسعة منها غير صحيحة وهي: تقييد الضرورية المطلقة بالقير الاربعة، لان الضرورة مادام الذات تنافي اللاضرورة و اللادوام بكلا شقيه، هذه ستة و الثلاثة المطلقة باللادوام الذات تنافي اللادوام بكلا شقيه، هذه ستة و الثلاثة الباقية تقييد المشروطة العامة باللادوام و اللاضرورة الوصفين، وتقييد العرفية العامة باللادوام الوصفي، وسعة منه صحيحة غير معتبرة.

			• :	00 1
اللا دوام الوصفى	الله دوام الذاتي	الا <i>صرورية</i> الوصفية	اللاصروريه الذاتية	ىيىن صورالمركبا
غص	غ ص	غ ص	غ ص	الضرورتي المطلقة
غص	صم	غ ص	منغم	المشروطة العامة
منغم	صم	صغم	صغم	الوقيةلمطلقة
مرغم	صم	منغم	صغم	المنتشرة أبطلقة
				الدائمةالمطلقة
غ ص	صم	منغم	مرغ	العرفية العامته
مغم	ص	مسغم	صم	المطلقةلعامة
صغم	منغم	مرغم	صم	المكنة العامة

ونحن نبرسم جدولاً يشتمل على خمسة واربعين بستأ ونضع القيود الاربعة في البيوت الفوقانية التالية للبيت الاول بتقديم اللاضرورة على اللادوام والذاتي منهاعلى الوصق والبسابط الثمانية في البيوت التالية له من اليمن على ترتيب ذكرها في المتن ونعلم كل واحدمن تلك الاقسام الثلاثة بعلامة ونضعها في البيوت الباقية ف ملتق الجدولين اللذين رسم في احدهما واحدةمن القضابا وفي الاخر واحدمن القبود الاربعة فيعلم حكم كل تركيب من العلامة التي وضعت في ملتق جدوله. فعلامة الصحيح المعتر «ص م» وعلامة الصحيح الغير المعتبر «صغم» وعلامة غير الصحيح «غ ص» والجدول هذا: في التصديقات ________ في التصديقات ______

ثم اعلم: ان المحشى لم يتعرض من هذه الصور الا بالاربعة و العشرين منها وترك النمانية الباقية وهى الحاصلة من تقييد كل من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة بكل من القيود الاربعة و ذلك لان غرضه بيان ما اشر اليه في المتن و لم يشر فيه الى تلك الثمانية بوجه من الوجوه.

و بعبارة اخرى: المقصود بيان احتمالات القضاياء التى واحد من احتمالاتها لامحالة يكون صحيحة معتبرة و قد عرفت ان الستة من احتمالات الضرورية و الدائمة المطلقتين غير صحيحة و الثنتين منها صحيحة غر معتبرة بخلاف القضاياء الستة الباقية فتدبر.

ثم لايخنى: ان المراد بكون القضية غير معتبرة انما هو احد المعنيين اللذين قد سبقت الاشارة اليهما سابقاً و ما قبل هنا ان معناه: ان المنطقيين لم يعتبروها و لم يتعرضوا لبيان احوالها في المباحث الاتية من التناقض و العكس و القياس و ان كانت صحيحة، فكانه راجع الى احدهما ايضاً كها لا يخنى على الفطن.(ميرزامحمدعلى)

(١٣٢)هي تقييد المشروطة العامة باللادوام واللاضرورة الوصفيين و تقييد العرفية العامة باللادوام الوصني.(عبدالرحيم)

(١٢٣)هي : القضاياء الاربع اعني: العامتين والوقتيتين المطلقتين باللادوام الذاتي . (عبدالرحم)

(١٣٤)ينبغى ان يراد بالتركيب المعنى الاعم المشتمل على البسايط، لانها ايضاً لاينحصر فيا

اشير اليه. (شيخ عبدالرحيم)

(١٢٥) يحتمل ان يكون المراد منه ماسيأتى فى بحث العكس المستوى وهو الحينية اللادائمة والعرفية اللادائمة فى البعض والاولى هى الحينية المطلقة المقيدة باللادوام والثانية هى العرفية العامة المقيدة باللادوام فى البعض، هذا ان حل «التركيب» فى قوله، على التركيب الاصطلاحى و ان عم بحيث يشتمل على البسايط ايضاً كها اشار اليه بعض الحققين من الحشين، فيكون مع هذا اشارة الى ما سبجى، فى مبحث التناقض ايضاً و هى الحينية الممكنة و الحينية المطلقة و سيفسرهما المحشى فتأمل (عمدعل)

(١٢٤)لايخني ما في تمثيله لاحدى الوجوديتين بالموجبة ولاخربهما بالسالبة.(محمدعلي)

(۱۲۷) قوله: «ضرورة ان سلب الضرورة عن الجانب الخالف هو المكان الطرف الموافق»: اتما ينحل الامكان الطرف الموافق»: اتما ينحل الامكان الخاص الى ممكنتين عامتين احديها موجهة والاخرى سالبة مع ان الحكم فى كل من الممكنتين العامتين بسلب الضرورة من الجانب الخالف و الحكم فى الممكنة الخاصة بسلب الضرورة عن الجانب الموافق و الخالف معاً، لان مفاد الممكنة الخاصة يؤديه مفاد الممكنتين العامتين، و ذلك، لان المراد بقولنا: كل انسان كاتب بالامكان الخاص، هو ان ثبوت الكتابة ليس ضرورياً للانسان مادامت ذاته وكذا سلبها عنه ليس ضرورياً مادامت ذاته ايضاً، والمفاد الاول يؤديه مفاد الممكنة العامة السالبة التي هي: لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام، الذي معناه ان ثبوت الكتابة ليس بضروري للانسان، والمفاد اللهاء، والمناه، والمفاد التافي يؤديه مفاد الممكنة العامة الموجبة التي هي: كل انسان كاتب بالامكان العام، الذي معناه: ان سلب الكتابة عنه ليس بضروري. (التقريب ص ٥٠)

(١٢٨)قوله «فيكون الحكم في القضية...»: إي سواء كانت موجبة كالمثال المذكور أو سالبة

٣٠ حواشي الحاشبة

نحو: لاشىء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص. فلا فرق بين الموجبة والسالبة الا فى اللفظ، بمعنى انه ان عربعبارة ايجابية كانت موجبة و ان عربعبارة سلبية كانت سالبة، هذا.

و ذهب بعض المحققين الى عدم الفرق المعنوى فى الممكنة العامة ايضاً حيث قال: ان الموجبة والسالبة منها راجعة الى سلب الضرورة عن الجانب الخالف فلا يظهر فيها فرق بين الموجبة والسالبة بحسب المعنى. واقول: الفرق بينها ظاهر بحسبه ايضاً فان الحكم فى الموجبة بسلب الضرورة عن سلب المحمول عن الموضوع و ثبوته له مطلق يجوز ان يكون ضرورياً اوغير ضرورى و فى السالبة بسلبها عن ثبوت المحمول للموضوع و سلبه عنه مطلق يجوزان يكون ضرورياً اوغير ضرورى مثلاً قولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام معناه: ان عدم الكتابة للانسان غير ضرورى ولاحكم فيه بالنسبة الى الكتابة حتى انه يجوز ان تكون ضرورية اوغير ضرورية، وقولنا: لاشىء من الانسان بكاتب بالامكان العام معناه: بالمكس.

ثم اعلم: ان المحشى لم يتعرض لبيان وجه التسمية في الممكنة الخاصة كها تصدى اليه في القضاياء السابقة و ذلك لظهور ذلك سيما بعد مامر من بيان وجه التسمية في الممكنة العامة لكونه معلوماً من ذلك على القباس فقس. (محمدعل)

(۱۲۹)قوله: «اى: هذه القضاياء السبع ...»: قد عرفت فيمامر ان انحصارالمركبات في السبع ليس بمقيق لكن القدماء لم يبحثوا الا من السبع المذكورة ولم يعتبروا غيرها كما انهم لم يعتبروامن البسايط غير اثمانية المذكورة فانحصارها في السبع بالنسبة الى القضاياء المعتبرة و كذا انحصار البسايط في الثمانية. (ميرزامحمدعلي)

(١٣٠)قوله: «لان اللادوام فى الاربع الاولى...»: كل قضية من السبع المذكورة فى المتن قيدت باللادوام الذاتى فلادوامها يرجع الى مطلقة عامة و كل قضية منها قيدت باللاضرورة الذاتية فلاضرورتها ترجع الى ممكنة عامة.(التقريب ص٥٠)

(١٣٦١) هذا كلام حق لكنه ينافي ماسيأتي في اواخر مبحث العكس المستوى من أن الحاصتين تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو أشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فانه ظاهر في أن اللادوام قد لايكون موافقاً لاصل القضية في الكم أيضاً.

والجواب: ان كلامنا انما هو فى اللادوام المطلق اعنى: غير المقيد بشىء و ماسيأتى انما يدل على جوار عدم الموافقة فى المقبد ولا يلزم من اشتراط شىءفى المطلق اشتراطه فى المقيد.

و قد يجاب ايضاً: بان المراد انه يكون موافقاً للاصل في الكمية في الاغلب ولاينا في ذلك عدم الموافقة في معض المواد.(ميرزامجمدعمي)

(١٣٢) اذلوكان على بعضهاللزم تعدد الموضوع فتأمل. (ميرزا محمد على)

(١٣٣) اذلوكان على كلهاللزم تعددالموضوع ايضاً. (ميرزامحمدعلي)

(۱۳۴) تفسير لـ «ما» الموصولة، فالتذكير باعتبار لفظ الموصول (اى: كلمة «ما») وقوله: «يعنى لاصل القضية» تفسير للقضية في قوله: «اى القضية» و في هذا أشارة الى وجه آخر لتذكير الضمر. (محمدعلي)

(١٣٥)يمكن ان يقال: ان ضمير التثنية راجع الى المطلقة العامة و الممكنة.(عبدالرحيم)

حواشي ((اقسام الشّرطيّة))

- (١) بان تكون الاولى ثبوتية والاخرى سلبية او بالعكس. (ميرزامحمدعلى)
- (٣) يعنى: فعلى ما ذكرنا يكون ذلك المثال متصلة موجبة مع كون النسبتين سلبيتين، لان مدار الايجاب في المتصلة على اتصال النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتيتين كقولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، او سلبيتين كما في المثال الذي ذكره المحشى، او مختلفتين كقولنا: ان كانت الشمس طائعة فليس الليل موجوداً. (عبدالرحيم)
- (٣)اى: المتصلة السالبة ما حكم فيها بسلب اتصال النسبتين سواء كانتا ثبوتيتين كالمثال الذى ذكره المحشى او سلبيتين كما فى قولنا: ليس البتة كلما لم يكن زيد كانباً لم يكن ماشياً، او مختلفتين كقولنا: ليس البتة كلما لم يكن الشمس طالعة كان النهارموجوداً.(عبدالرحم)
- (؟) مبتداء وخبر، اى: المتصلة اللزومية كمطلق المتصلة فى ان مدار الايجاب والسلب على الا تصال الملاقة و على سلب ذلك الاتصال و لاعبرة بايجاب الطرفين و سلبها. فسواء كان الطرفان ايجابين او سلبها. فسواء كان الطرفان ايجابين او سلبن او مختلفين فالقضية موجبة ان حكم باتصال النسبتين لعلاقة و سائبة ان حكم بسلب ذلك الاتصال. (عمدعلى)
- (۵) «الموجبة» مبتداء و «ماحكم» خبره والجملة مع ما عطف عليها اعنى: قوله: «والسالبة ما حكم...» في موضع التفريع والتفصيل للجملة الاولى اعنى: قوله: «وكذلك اللزومية».
- و لايجوز ان يكون «الموجبة» صفة لـ«اللزومية» على ماهو المتبادر كما لايخق لارباب الذوق السليم.(ميرزامحمدعلي)
- (ع)وذلك لان المركب كما ينتق بانتفاء احد الاجزاء، فقد ينتق بانتفاء جميع الاجزاء فان السالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة و ذلك قديكون بان لايكون هناك اتصال اصلاً كالمثال الذى ذكره الحشى للسالبة المتصلة و قد يكون بان يكون اتصال لالعلاقة كقولنا: ليس البنة كلما كان الانسان ناطةاً كان الجمار ناهةاً بمنى انه: ليس ذلك الا تصال الحاصل بينها مستنداً الى علاقة. (ميرزا محمد على)

٣٠٤ _____ حواشي الحاشية

(قال الشيخ عبدالرحيم في تحقيق المقام): «... فالسالبة اللزومية يجتمع مع السالبة الاتفاقية، و بين السالبتين المتومية والاتفاقية عموم من وجه، مادة افتراق كل منهماظاهرة مما ذكر، ومادة اجتماعها فيا لم يكن فيه اتصال اصلاً مثل: ليس كلها كان الانسان ناطقاً كان الحمار جاداً، و اما بين موجبتها فتباين و هوظاهر.

(٧) قوله: «و اما الا تفاقية فهى ما حكم فيها...» عطف على محذوف مدلول عليه بالكلام السابق، والتقدير: ان اللزومية ما حكم فيها باتصال لعلاقة او نفى ذلك الا تصال و اما الا تفاقية فهى ما حكم فيها بججرد الا تصال او نفيه. ولا يذهب عليك: انه لا يجوز ان يكون معطوفاً على قوله: «و كذلك اللزومية» لان ذلك يستدعى ان لا يكون الا تفاقية موافقة لمطلق المتصلة فى كون الا يجاب والسلب على الا تصال و سلبه كها ان اللزومية موافقة له فيه على ماهو الظاهر من قولنا: زيد كالاسد واما عمرو فانه لا يجوز ذلك اذا كان عمرو ايضاً كالاسد والحال ان الا تفاقية ايضاً كمطلق المتصلة فى ذلك و كيف و هو قسم منه والقسم معتبر فى جميع الاقسام و اما اذا كان معطوفاً على المقدر فلايقتضى ذلك، فان «اما» يقتضى غالفة ما بعدها لما قبلها فيا اثبت له لا مطلقا و ذلك متحقق كها ترى فان اللزومية حكم فيها باتصال لعلاقة او نفيه والا تفاقية حكم فيها باتصال لعلاقة او نفيه والا تفاقية حكم فيها باتصال الوافيه فتأمل (ميرزاعمدعلى)

(٨)اعلم: ان عدم استناده اليها اما لعدم تحققها فى نفس الامر او لعدم اعتبارها والاول هو الاشهر والثانى تحقيق للمصنف حيث قال:

والتحقيق ان الممية فى الوجود امر ممكن لابد له من علة يقتضيه، فذهب الى انقسام المتصلة الى اللزومية والاتفاقية من جهة اعتبار العلاقة واعتبار عدمها.

ثم ان حكم فى القضية بسلب الاتصال او بسلبه و لم يعتبر شىء من العلاقة و عدمها فتسمى تلك القضية متصلة مطلقة.(عبدالرحيم)

(٩)فانه لاعلاقة بين ناطقية الانسان و ناهقية الحمار حتى انه يجوّز العقل تحقق كل منها دون الاخر لكن وقع الاتفاق بينها فى الصدق بحيث كلما كان الاول عققاً كان الثانى عققاً.(ميرزاعبدالرحمر)

(۱۰) قوله: «وهى امر بسببه يستصحب...» هذا الامر المسمى بالعلاقة قد يتحقق فى ضمن العلة بان يكون المقدم علة للتالى كها ذكره المحشى او بالعكس كعلية طلوع الشمس لوجود النهار فى قولنا: ان كان النها رموجوداً، فكانت الشمس طالعة او يكونا معلولى علة واحدة كقولنا: ان كان النهار موجوداً فالعالم مضى، فان وجود النهار واضائة العالم معلولان لطلوع الشمس وقد يتحقق فى ضمن التضائف بان يكونا متضائفين اى: يتوقف تعقل كل منها على الاخر كقولنا: ان كان زيداباعمرو فهوابنه (عبدالرحم)

(۱۱) يعنى أن مدار الايجاب و السسلب في المنفضلة على الحكم بالتنا في و عدمه على قياس المتصلة
 ولايلاحظ كون النسبتين ثبوتيتين أو سلبيتين أو محتلفتين فافهم. (مبرزامجمدعلى)

(١٢) قوله: «فالمنفصلة الحقيقية...»: انما سميت حقيقية، لان حقيقة الانفصال ان يكون التناف بين الجزئين في الصدق و الكذب معاً و لان التنافي بين جزئيها اشد و اقوى منه بين جزئي الاخيرين فهي احق بان تسمى منفصلة (محمدعلى)

- (١٣) فتسمى ح بالمنفصلة الحقيقية الموجبة . (محمدعلي)
- (۱۴) او منقسماً بمتساو بين فانه يحتمل ان يكون العدد زوجاً و منقسماً بمتساو بين كالاربعة مثلاً ويحتمل ان لا يكون شيئاً منها كالثلاثة مثلا.(عبدالرحم)
 - (١٥) فتسمى ح بالمنفصلة الحقيقية السالبة . (ميرزامحمدعلى)
 - (١٤) انماسميت بذلك ، لكون الجمع بين جزئيها ممنوعاً . (محمدعلى)
- (١٧)هذامثال الايجاب و مثال السلب: ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء حجراً و اما ان لايكون 7

ثم الاولى ان يؤخر الموضوع عن اداة الانفصال و يقول: «اما ان يكون هذا الشيء ...» كما قلنا و ذلك ، لانهم ذكروا ان الحملية قد تكون شبيهة بالمنفصلة و بالعكس و ذلك اذا حل على موضوع واحد امران متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولهم: العدد اما زوج و اما فرد فالقضية حلية مشابهة للمنفصلة و ان اخرعنها كقولنا: اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً ، فهي منفصلة شبيهة بالحملية. اللهم الا ان يكون المراد مجرد التمثيل بتنا في النسبتين في الصدق فقط. (مجمد على)

- (١٨) انما سميت بذلك ، لاشتمالها على منع الحلو بين جزئيها بمعنى: ان الواقع ليس يخلو عن احدهما, (عبدالرحيم)
- (۱۹)فائه حكم فيها بتنافى كون زيد فى البحر و ان لايغرق فى الكذب بمعنى انه يمتنع ارتفاعهما بان لايكون زيد فى البحر و يغرق، فسالبتها يرفع العناد فى الكذب فقط نحو: ليس البتة اما ان لايكون زيد فى البحر واما ان يغرق فان عدم الكون فى البحر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان و السالبة مانمة الجمع بعكس ذلك .(عبدالرحم)
- (٢٠) قوله: «اى لا فى الكذب او مع قطع النظر عن الكذب»: اعلم: ان مبنى الاحتمال الاول ان يكون قوله: «فقط» قيداً للتنافى و الثانى على ان يكون قيداً للحكم فانه يكون المغى على التقدير الاول: يكون قوله: «فقط» ما حكم فيه على التنافى الذى هو فى الصدق فقط اى: لا فى الكذب و على التقدير الثانى: انه ما حكم فيه من حيث الصدق فقط على التنافى اعم من ان يكون التنافى ايضاً فى الصدق فقط الويكون فيه وفى الكذب و على هذا القياس قوله: «اى لافى الصدق او مع قطع النظر عن الصدق» هذا. و زعم بعض الحققين من شراح المتن: انه لا يظهر التباين بين الاقسام الثلاثة على ارادة المعنى الثانى، قال: لان كل ما يصح ان يكون الحكم فيها بطريق الانفصال الحقيق فهو مما يصح الحكم فيها بطريق منم الجعم او بطريق منم الحلو.

واقول: قد يظهر التباين من حيث تعدد الجهات و اختلاف الاعتبارات فان ما يصح ان يكون الحكم فيها بطريق الانفصال الحقيق ان كان الحكم فيها بالتنافى من حيث الصدق و الكذب جيعاً فهى منفصلة حقيقية او كان الحكم فيها من حيث الصدق فقط او من حيث الكذب فقط فهى مانعة الجمع او مانعة الخلوعلى قياس اللزومية والاتفاقية فان التحقيق: ان الفرق بينها أنما هو من حيث الاعتبار ايضاً سيا على القول بتخصيص الاتفاقية بالصورة الاخيرة من الصورتين المذكورتين على ما نقله بعض المحقد، من المحشين عن المصورتين المذكورتين على ما نقله بعض الحقد،

٣٠٦ - عواشي الحاشية

والحال ان ذلك يرد فيه ايضاً كما هو ظاهر.

نعم لو خصص الاتفاقية بالصورة الاولى كها فعله البعض، لكان سالماً عن هذا، فتأمل.(ميرزامحمدعلي)

(٢٦) وذلك ، لانه كليا صدقت مانعة الجمع بالمعنى الاول صدقت بالمعنى الثانى دون العكس لجواز ان يتحقق فى ضمن الانفصال الحقيق وعلى هذا القياس مانه الحلو فلانعبد الكلام ف.(سرزاعمدعلى)

(۲۲)ای: یکون مفهوم احدهما منافیاً للاخر لعلاقة بینهما مثل ان یکون احدهما نفیضاً للاخر او مساو یا گنقیضه او اخص من نقیضه اواعم منه.

و أما الاتفاقية فهى التي لايكون الانفصال بين طرفيها لعلاقة تقتضى ذلك بل لانها لا يجتمعان على الصدق معاً ولا على الكذب معاً بطريق الا تفاق كالانفصال الحقيق بين السواد و الكتابة في الشخص الموصوف بالسواد واللاكتابة كها ذكره الحشى او لا يجتمعان على الصدق و يجتمعان على الكذب بطريق الا تفاق كالانفصال المانع بين اللاسواد و الكاتب في الشخص المذكوراو لا يجتمعان على الكذب و يجتمعان على الشخص المذكورا ولا يجتمعان على الشخص المذكور إيضاً. (عبدالرحم)

- (٢٣) هذامثال الانفصال الحقيق ومثال اخو يه ماتقدم. (محمدعلي)
 - (۲۴) عطف على قوله: «عن ذاتيها» . (محمدعلي)
- اى: لايكون المنافاة بين المقدم والتالى ناشئة عن خصوص المادة. (عبدالرحيم)
 - (٢٥) مثال للمنني. (محمدعلي)

(۲۶)اى: هذه المنفصلة المذكورة، و قال بعض المحققين من المحشين: اى: هذه المنافاة التي تكون فى مادة بخصوصة.

ولايخنى: ان هذه المنافاة ليست بمنفصلة حقيقية بل المنفصلة الحقيقية ما كانت هذه المنافاة بين طرفيها، اللهم الا ان يكون من قبيل اطلاق الحالًا و ارادة المجلّ فافهم.

ثم ما ذكره المحشى مثال المنفصلة الحقيقية كها صرح به، فان السواد و الكتابة في الانسان المذكور لايجتمعان ولايكذبان و الا لم يصدق الفرض و اما مثال مانعة الجمع فكقولنا في انسان يكون اسود وغير كاتب: اما ان يكون هذا لا اسود او كاتباً فانها لا يصدقان كها هو ظاهر و يكذبان لانتفاء اللاسواد والكتابة جميعاً فيه، و مثال المانعة الحلمو، كقولنا في الانسان المذكور: اما ان يكون هذا اسود او لا كاتباً لانها لايكذبان كها هو ظاهر و يصدقان لتحقق السواد واللاكتابة جميعاً فيه هذا، و اذا فرض انسان يكون كاتباً و غير اسود فينعكس المثالان بخلاف المثال المذكور للمنفصلة الحقيقية فانه يصدق في كهز الفرضين فتأمل. (عمدعلي)

(۲۷)لايذهب عليك: ان حصر الشرطية و اهمالها و شخصيتها، ليست بسبب حصر الاجزاء و اهمالها و شخصيتها، بل انها هى باعتبار الحكم كما صرح به المصنف: و قد ذهب جماعة الى انها بسبب الاجزاء فان كانت كلية كلولة، و ان

في اقسام الشرطية _______ ك.٠٠

كانت شخصية كقولنا: كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده، فهى شخصية، و ان كانت مهملة كقولنا: كلما كان انسان كاتباً فيكون متحرك الاصابع، فهى مهملة و هكذا قال بعض المحققين في شرح المطالع.

ولو نظروا بعين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الحملية لم نكن كلية لاجل كلية الموضوع و المحمول بل لاجل كلية الحكم الذى هو هناك حل و نظيره هيهنا اتصال وعناد فكما يجب في الحمليات ان ينظر الى الحكم لا الى الاجزاء، كذلك في الشرطيات بحسب ارتباط تلك الاحوال بالحكم انتهى.

و قد استفيد من هذا فايدة اخرى وهي: ان الحصر والاهمال في الحملية ايضاً باعتبار الحكم لا الموضوع و المحمول و كلام المحشى ايضاً لايخلو عن ايماء الى ذلك .

و قد خالف فى ذلك جماعة ايضاً و هوظاهر كلام بعض المحققين من شراح المتن حيث قال: ان مدار الاقسام المذكورة فى الشرطيات انما كان على الحكم لا على الموضوع كما فى الحمليات.

و أظن: ان الذى او قعهم فى الشبهة انهم رأوا انه كلها كان الموضوع كلياً، تكون القضية كلية او جزئياً، تكون جزئية او شخصياً، تكون شخصية و هكذا فحكوا: ان الكلية و الجزئية و غبرهما انما هى بسبب كلية الموضوع وجزئيته، ولم يدروا ان ذلك انما هو بسبب الاتفاق.

و كيفكان، فالقول بذلك بعيد من التحقيق. اللهم الا ان يريدوا ان كلية الموضوع و شخصيته مثلاً تكون باعثة لكلية الحكم و شخصيته و هي لكلية القضية و شخصيتها، لكن المتبادر من السبب انما هو القريب فتأمل.(ميززامحمدعلي)

(٢٨)وذلك لما تقررآنفاً من ان انقسام الشرطية بالاقسام المذكورة انما هو باعتبار الحكم على تقادير المقدم كلاً او بعضاً اوغير ذلكفح لا يمكن تعقل الطبيعية كما هوظاهر للمتأمل.

ولايخني أن عدم تعقل الطبيعية في الشرطية انما هو على المذهب الحق و اما على ما زعمه الجماعة فائذى يقتضيه ظاهر كلماتهم أنما هو جوازه كقولنا: كلها كان الشيء انساناً كان نوعاً وكلها كان حيواناً كان حنساً فتأمل (محمدعلي)

(۲۹) اي: في معنى احدهذه الثلاثة من اي لغة كان. (عبدالرحم)

(٣٠) الاولى أن بقول: و في المنفصلة الموجبة، كما في المعطوف عليه حتى يستغنى عن قوله:
 «هذافي الموجبة» يعنى: كون «ابدأ» و «دائماً» سوراً السنفصلة أنما يكون في الموجبة. (عبدالرحيم)

(٣١)اى: افتراق المتصلة و المنفصلة في السور، انما هو في الموجبة كها يدل عليه قوله بعد هذا: «و

أما فى السالبة مطلقا» اى: متصلة كانت او منفصلة، وليس معناه: ان كون «دافماً» و «ابداً» سوراً للمنفصلة انما هو فى الموجبة كها هو المتبادر المتوهم حتى يقال كها قبل : ان الاولى ان بقول: و فى المنفصلةالوجبة، مكان قوله: و فى المنفصلة، كها قال و فى المتصلة الموجبة، حتى يستغنى عن هذا او يترك نفظ «الموجبة» هنا ايضاً. (ميرزاعمدعلى)

(٣٢) اشارة الى أن الاطلاق فيه بالنسبة الى قيد التعين لا مطلقا حتى يكون المراد او على بهض
 مطلق غير ملحوظ فيه شىء من التعيين و عدمه بقرينة قوله: «او سينا». (محمدعلى)

(٣٣)فان الحكم بثبوت الانسانية ليس على جميع تقادير ثبوت الحيوانية للشيء فان ذلك قد
 يكون بان يكون فرساً او حماراً او غير ذلك من انواع الحيوان ولا على بعض معين كها هوظاهر، فان التعيين

٣٠٨ ______ حواشي الخاشية

و ان كان حاصلاً بحسب الخارج،الا انه غير ملحوظ بالنسبة الى مفهوم اللفظ كها هوظاهر، بل على بعض غير معين.(ميرزامحمدعل)

- (٣٤) اي: سواء كانت السالبة متصلة اومنفصلة . (عبدالرحيم)
- (٣٥)فانه حكم فيه بثبوت الاكرام على بعض معين من تقادير ثبوت انجىء و هو تقدير ثبوته فى اليوم المعن الواقع فيه التكلم.(محمدعلى)
 - (٣٤) المرادمنه المعنى الاعم الشامل للبعض المطلق والمعن. (محمدعلي)
 - (٣٧) قيد للبعضية خاصة اي: البعضية المعينة وغير المعينة. (محمدعلي)
- (٣٨) فانه لم يبين فيه ان ثبوت الحيوانية للشيء على جميع تقادير ثبوت الانسانية له او على بعضها الم اطلق. (محمدعل)
 - (٣٩) قوله: «والانفصال عليها»: ككلمة «اما» و «او» و مانفيد معناهما.
- ثم اداة الاتصال يحتمل ان تكون موضوعة لمطلق الانفصال و ح اطلاقها على الخصوصيات اما على سبيل المجاز او الحقيقة ويحتمل ان تكون موضوعة لكل من المعانى الثلاثة.(عبدالرحيم)
- (٠٠)قوله: «فالاقسام ستة»: اى الاقسام الحاصلة من قوله: «او مختلفتان»، و اما اقسام السرطية مطلقا فيرتق الى خسة عشر قسماً: تسعة منها للمتصلة حاصلة فى الثلاثة، فان طرفيها اما حليتان او متصلتان او منفصلة او بالمكس، كل من هذه المتحلة الاخيرة و الستة الباقية للمنفصلة اى: ما عدا الثلاثة الاخيرة من اقسام المتصلة. والمحشى ترك امثلة اكثر تلك الاقسام فنحن تورد هيهنا جدولاً ليطالع عليه الطالب و يكشف عن وجهها الحاجب و الحدول هذا:

(الحدول في الصفحة الآتمة)

نىچ. كلّى اركا نتيس طالعة فالنهارموجو د فوجو دالنها رلازم تطرفتاً س نحو: کلما کان هذا آمازومًا اوسنکردّا کان عددًا تصَّلَّان (کرمالحثی (٥) نح ؛ كمَّا كَانْتِ الشَّمْطَالِعَةِ فَالْهَا مِوجَوْ وْدَامَّا وَالْحِيشِ طَالِعَةِ وَأَوَانِ لَا مُولِكُونُ وم الكان أنّ أمال من الشير طالعة ولا كول النّها مرجة والكل كالمث سرطالعة فالنّب أرمو وكرها أمحثي نحو: العبُ درآمازوج وآمافرد • . شحو ؛ آماان لأمكون شمر عُلّه لوحو د النهاروآ ما كلما كانت شمر طالعه نحو: آمااد بمجن مزالشي ليسر عددًا وآما ان بحون روحاً اوْتُ شحو ؛ أماا يحرل كانت لشم طالقه فالنهار موحود وأماا تحجيل كانت طالقهم كمر موحبًا سنح وَإِمَا الْحِرِكُمْ كَانتِ طَالِعَهُ كَانْحُ جِودًا وَمَا إِلَيْمِ طَالِعَهُ وَأَمَا الْأَبِحُو البِّحْتُ رُ نفصتيان النحو: أماان فجونم العدد زومًا وفردًا وأماان لكون ومًا ولا بُ ٠ ٣٩ _____ حواشي الحاشة

ثم أن كانت اقسام المنفصلة ستة ولم يجرفها الاقسام الثلاثة الاخيرة كها جرت في المتصلة لأن مقدم المتصلة متميز عن تاليها بحسب الطبع والفهوم فان مفهوم القدم فيها الملزوم و مفهوم التالى اللازم و يحتمل ان يكون الشيء ملزوماً للاخر و لايكون لازماله، فالقدم في المتصلة متمين أن يكون مقدماً والتالى متمين أن يكون تالياً بخلاف المنفصة فأن مفهوم التالى فيها المماند ومفهوم القدم المعاند والمعاند لابد أن يكون معانداً إيضاً لان عناد احد الشيئين للاخر في قوة عناد الاخراياه فحول كل واحد من جزئيها عندالاخبر حال واحد من جزئيها عندالاخبر حال واحد وأنا عرض لاحدهما أن يكون مقدماً و الاخر أن يكون تالياً بمجرد وضع لاطبع، ففرق ما بين التصلة المركبة من الحملية و المتصلة والمقدم فيها الحملية و المنصلة بخلاف المنفصلة المركبة من الحملية و من المتصلة والمقدم فيها الحملية و المتصلة والمؤلف المناسكيم عندارحم ره)

(٤٦)هذا في المقدم مسلم و اما في التالى فلا، لان الجزاء قد تكون انشائياً، فقول المصنف.
 «وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان»، ممنوع.

ويمكن أن نقول: بانانقدر ونجعل الجزاء مقولاً كما هو رأى بعضهم فيها كان الانشاء جزاءً.

ثم لايخنى:الخروج الجزاء عن الخبرية و احتمال الصدق و الكذب انما هو عند المنطقين واما عند أهل العربية فهو باق بحاله فاحفظ هذا حتى لا تختلط كلامهم بكلامهم كها وقع عليه بعض الاكابر. (عبدالرحم)

(٤٢) ينبغي ان يعلم: انها اي: المقدم والتالي هل يصيران قضيتين بمجرد حدف الاداة ام لا؟

ظاهر عبارة المصنف في بعض كتبه هو الأول و خالفه المحقق الشريف فقال: ان مجرد حَدَّفَ الاِدَّاةَ لايكون في عود الحكم حتى يصيرا قضيتين بل لابد من وجود المقتضى ايضاً.

و قال فى حاشيته على الشرح المشهور للرسالة الشمسية: ان من زعم انه اذا حذف الاداة فقد وجد الحكم، فقد اخطاء، فكيف ذلك فى مثل قولك: ان كان زيد حماراً كان ناهقاً مع العلم بكذب الطرفين و صدق الشاطة؟

لا يقال: الادوات كانت مانعة عن الحكم فاذازالت عادالحكم.

لان زوال المانع لايكنى فى وجود الشىء بل لابد من وجود المقضى، و زوال المانع لايستلزمه كها فى المثال المذكور، انتمى .

و فد يقال: ان كان النزاع في القضية المعقولة، فالإعتراض حق وان كان في القضية اللفوظة كها هو الظاهر فالاعتراض ساقط، لظهور ان طرفي الشرطية بعد حذف الادوات بوافقان في اللفظ المشتمل على الحكم قبل ذلك ، فصح القول: بان طرفي الشرطية قضيتان بعد حدف الادوات انتهى، فتأمل (عبدالرحم)

(۴۳) توله: «فاذا ادخلت عليه اداة الا تصال...»: انما خرجت القضية عن صحة السكوت و احتمال الصدق و الكذب بزيادة الادوات و لم تبق علي ماهي عليه اولاً من التمام وصحة السكوت.

لان القضية ما لم تجرد عن الحكم والاذعان لم يمكن جعلها جزء قضية اخرى فانك اذا تلت: الشمس

ظائمة مثلاً و أوقعت النسبة بين طرفيه، لم يتصور ربطة (أى: ربطاً خاصاً موجوداً بين الشرط والجزاء فلايرد أن التضة قد تجمل مر بوطة بالمبتداء و محكوماً بها له مع بقائها على ما كانت عليه من الحكم والاذعان و عدم تجريدها عنها كها فى قولنا: زيد قام ابوه مع انه لنا أن نقول: أن القضية ح لم تبق أيضاً على ما كانت عليه ضرورة أنها ح فى حكم المفرد كها صرح به غير واحد من أهل العربية. أو نقول: أن المعنى ح : قام أبوزيد فافهم و قس ولا تقصر) بشىء آخر بأن يجعل محكوماً عليه أو به فأذا أردت أن تجبلها جزء من أخرى فلابد و أن تجردها من الحكم فأذا جردت من الحكم خرجت عن التمام و احتمال الصدق و الكذب فتأمل. (ميرزاعمدعلى)

(٢٤) بصيغة الخطاب من الاحتياج. (ميرزامحمدعلي)

حواشي ((التناقض))

(۱) اشارة الى ضعف متمسك هذا القول، فان الدليل على ذلك: ان المفردات اذا كان بينها تناقض فاما ان يعتبر معها الحكم ام لا فان اعتبر فلا تكون مفردة والا فلا يتحقق السلب و الايجاب مع انها معتبران فى مفهوم التناقض و هو فى حيز المنع، ضرورة ان السلب والايجاب انما يعتبران فى تناقض القضيتن فقط لامطلقا، هذا.

والتحقيق: ان النزاع لفظى فان من يقول: انه لايجرى فى المفردات يريد به التناقض المعتبر فيه السلب والايجاب و من يقول بجريانه فيها لايريد به الا التناقض المطلق.

وكيف كان، فالحق ان التناقض بالمعنى المطلق يجرى في الفردات ايضاً و يدل عليه تعريف المسنف لمكس النقيض فها سبأتي بقوله: «تبديل نقيضى الطرفين مع بقاء الصدق و الكيف او جعل نقيض الثانى اولاً مع غالفة الكيف» فان اطراف القضية ليست بقضية (اما في الشرطية فظاهر فان الاطراف فيها وان كانت في الاصل قضاياء، الا انها كها تقدم خرجت بزيادة اداة الاتصال الايكون الامفرداً و هو المستزم عدمها عدم القضية كما لايخنى على المتأمل واما في الحملية فطرفه الاول لايكون الامفرداً و هو ظاهر و اما طرفه الاخر نقد يكون جلة و قضية الا انه حكما صرح به النجو يون في حكم المفرد كما هو حكم كل جلة وقضية لا على لها من الاعراب فان الاعراب لايكون الا في الاسم الذي هو قسم من الكلمة المفردة. ولو سلم فيكني في الدلالة كون الطرف الاول في الحملية مفرداً فضلاً عن كون الطرف الاخر فيها ايضاً مفرداً في بعض الموارد فضلاً عن كونه اكثر او مساو ياً لاعالة فتأمل) مع انهم ياخذون النظيف من الطرف الثاني بالاتفاق ومن الاول إيضاً على طريقة القدماء (ميرزاعمدعلي)

(قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى سلمه الله): قوله: «لا يكون بين المفردات على ما قيل»: اى: لايكون بحيث تحصل منه فائدة والافلاشهة ان «هذا» نقيضه «لاهذا» و «موجود»، «لاموجود» و قس عليه ما سوى ذلك. (التقريب ص۵۵)

(٢) قوله: «اما لان الكلام في تناقض القضاياء»: فإن قيل: إن هذا ينا في ما تقرر عندهم من

ق التناقض ______ في التناقض _____

ان قواعد هذا الفن يجب ان تكون عامة منطبقة على جميع الجزئيات، فكيف يجوز تخصيص البحث بالتناقض بين القضاياء مع جريانه فها عداها.؟

قلنا: نعم و لكن لما كان عموم المباحث انما يجب بالنسبة الى مقاصدهم و اغراضهم و لم يكن مقصودهم من مبحث التناقض الإبيان الخلف الذى هو العمدة فى اثبات العكوس و انتاج الاقيسة و ذلك لم يكن موقوفاً الا على التناقض بين القضاياء، خصصوا البحث به و لم يبينوا الا احكامه و قد تقدم بيانه. (ميرزاعمدعلى)

(٣)قوله: «و خرج بهذاالقيدالاختلاف...»: يعنى: انه لما اعتبر فى التناقض ان يكون اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل منها كذب الاخرى و بالعكس بمعنى انه: لابد ان يكون كل من استلزام صدق كل منهماكذب الاخرى و من العكس اعنى: استلزام كذب كل منهما صدق الاخرى لذاته لا مطلقاء خرج اختلاف القضيتين بجيث يلزم من صدق كل منها كذب الاخرى و بالعكس لكن لا يكون كلا الاستلزامين او احدهما لذاته بل بسبب امر خارج كها فى الاول او خصوص مادة كها فى النافى.

اما الاول: فكايجاب قضية مع سلب لازمها المساوى فان قولنا: زيد انسان وزيد ئيس بضاحك و ان كان الاختلاف فيه بحيث يلزم من صدق كل منها كذب الاخرى و بالعكس، لكن ذلك ليس لذاته بل بواسطة امر خارج و هو اما كون قولنا: زيد انسان فى قوة قولنا: زيد ضاحك او كون قولنا: زيد ليس بضاحك فى قوة قولنا: زيد ليس بانسان.

و اما الثانى: فاما ان يكون ذلك الاستلزام الغير الذاتى هو استلزام الصدق للكذب فكما في الموجبة و السالبة الجزئيتين فان قولنا: بعض الانسان حيوان و بعضه ليس بجيوان مثلاً و ان كان الاختلاف فيه بحيث يلزم من صدق كل منها كذب الاخرى و بالمكس لكن الاستلزام الاول ليس لذاته بل خصوص المادة بدليل صدقها معاً في قولنا: بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان، او استلزام الكذب للصدق فكما في الموجبة والسالبة الكليتين فان قولنا: لاشىء من الانسان بحيوان و كل انسان حيوان مثلاً و ان كان الاختلاف فيه بحيث يلزم من صدق كل منها كذب الاخرى و بالمكس لكن الاستلزام الثانى ليس لذاته بل خصوص المادة بدليل كذبها معاً في قولنا: لاشىء من الحيوان بانسان و كل حيوان انسان، فتأمل.

ثم اعلم انه: لما كان انتقاض الحد بالاختلاف الثانى افحش من الاول كها هو ظاهر او خروج الاول كان ظاهراً لعدم كون كل واحد من الاستلزامين ذاتياً بخلاف الثانى، تصدى المحشى الى بيان اخراجه دون الثانى، لا لان ذلك القيد لايخرجه ولا لانه من افراد المحدود فان ذلك ايضاً لايسمى تناقضاً فى الاصطلاح.(ميرزامحمدعلى)

(٦) اى: اذا ثبت ان الجزئيتين و كذا الكليتين تصادقا معاً فقد علم: ان القضيتين لوكانتا
 عصورتين يجب اختلافهها في الكم والا لم يتناقضا لصدق الجزئينين والكليتين معاً.

فانقيل: ان صدق الجزئيتين في المثال المذكورليس لعدم الاختلاف في الكية بل لعدم الاتحادف الموضوع فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بعدم الانسانية و سيجيء انه اذا لم يتحد الموضوع لم يتناقضا اللم يثبت وجوب الاختلاف في الكبة مطلقا.

أَجَيْبُ: بان النظر في جميع الاحكام أنما عراني مفهوم القضية و لما لوحظ مفهوم الجرئيتين وهوالايجاب لبعض الافراد و السلب عن البعض لم يتنافضا واما تعيين الموضوع فامر خارج عن المفهوم و كيف وذات الموضوع في الكاية جميم الافراد وفي الجزئية بعضها مع وجود التناقض بينهاء هذا.

ثم انها قال: «لو كانتا محصورتين»، اشارة الى ان التناقض ليس بمختص طلحصورات الاربع كما نوهم من ظاهر قول الصنف بل كما يجرى فيها، يجرى فى المهملات والشخصيات فاضراط المصنف. الاختلاف فى الكم ليس بمطلق بل مقيد بحال كونه بين المحصورتين. (ميرزامحمدعلى)

(۵) قوله: «ضرورة أن الموجبتين...»: أما اجتماع الموجبتين في الصدق و الكناب فكقولنا: كل انسان سيوان و بعض الانسان حيوان وقولنا: كل انسان فرس و بعض الانسان فرس. و أما أجمعاع السائبتين فيها فكقيانا: لاشىء من الانسان بحجر و ليس بعض الانسان بحجر وقولنا لاشى من الانسان بحيوان و بعض الانسان ليس بحيوان. (محمدعلي)

 (ع) این انتضینان المتناقضتان سواء کانتا مخصوصتین او محصورتین فان کانتا محصوصتین یجب اختلافهها فی الکیف ر الجهة و ان کانتا محصورتین یجب اختلافهها فیها وفی الکم. (عبدالرحیم)

(٧) إنما اخر الاختلاف في الكم عن الاختلاف في الكيف مع كونه مقدماً عليه في المتن،

لانه ليس بشرط فى كل موضع بل عنص بحال كونهما محصورتين بخلاف الاختلاف فى الكيف فانه شرط مطلقا مع انه قد تقرر فيا تقدم بخلاف. فالاولى أن لايذكره هنا اصلاً لكنه ذكره استطراداً و اشارة الى انه ليس شرطاً دائماً بل فى بعض الاحوال والاحيان.(محمدعل)

(A) اى التضيتان مطلقااعم من ان تكونا عصورتين ام لا. (محمدعلى)

(٩) قوله: «يجب اختلافها في الجهة ايضاً»: قان قبل: أن هذا ينافي ماسيأتي من أن تقيض الدائمة المطلقة العامة لما سبق من أن المطلقة العامة ليست من الموجهات بل أنما ذكروها في عدادها على التجوز.

قلنا: قد تقدم ايضاً ان هذا على مذهب غير المصنف و اما على مذهبه فالفعلية ايضاً جهة للقضية و ايضاً الاختلاف فى الجهة لايقتضى ان يكون كل واحدة من المتناقضتين مشتملة على جهة بل يكفى اشتمال احديها للجهة والاخرى غير مشتملة لجهة اصلاً مع أنا نقول:

ان الاختلاف في الجهة ليس شرط التناقض مطلقا حتى يردما ذكر بل اذا كان كل واحدة من القضيتين موجهة كما اشار اليه المحشى، فان قلنا: بان المطلقة العامة داخلة في الموجهات والفعلية داخلة في الجهات على ماهو الحق، فلانسلم ان ليس بينها و بين الدائمة المطلقة اختلاف في الجهة والا فلا نسلم ان الاختلاف في الجهة شرط هنا اذ القدر المسلم كونه شرطاً اذا كانت كلتا القضيتين موجهتين لا اذا كانت واجدة منها موجهة دون الاخرى فتأمل. (ميرزاعجمدعلى)

(۱۰)لیس کلمة «قد» اشارة الی ان الضروریتین قد یصدقان ایضاً کما یتوهم بل هی اشارة الی ان کنبها قلیل وکذب احدیها مع صدق الاخری کئیر.(عبدالرحیم)

(قال الشيخ محمد على ره): اي: في مادة الامكان كالمثال المذكور لان الكتابة ايجابها وسلبها لشيء

فى الننافض _______ فى الننافض

من افراد الانسان ليس بضروري.

(١١) لا يخفى فى ايراد كلتا الضروريتين هنا و فى ايراد كلتا الممكنين بعيد هذا كليتين، من التسامح والاولى ايراد احديها فى المقامين جزئية لئلايتوهم ان انكذب هنا والصدق هنالك لعله لعدم الاختلاف فى الكيف فلا يثبت المطلوب.(عبدالرحم)

(١٢) قوله: «و قد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية»:

قالوا: إن التناقض لايتحقق ولايتصور الا بعد تحقق هذه الامور الثمانية المذكورة في البيتين:

الاول: وحدة الموضوع فانه لو اختلف الموضوع في القضيتين لم يتناقضا لجواز ان تصدقا مماً نحو: كل انسان حيوان وليس بعض الحجر بحيوان وان تكذبا كمكس ذلك.

الثانى: وحدة المحمول، اذ لا تتناقضان عند اختلافه لجواز صدقهها مماً نحو كل انسان حيوان و بعض الانسان ليس بحجر و كذبها معاً كمكس ذلك.

الثالث: وحدة المكان: اذلواختلف المكان لم تتناقضا لانها قد تصدقان مما نحو: كل لؤلؤ محاط بالماء في البحرو ليس بعض اللؤلؤ محاطاً بالماء في الصندوق وقد تكذبان مما كمكس ذلك.

الرابع: وحدة الشرط: اذ لا تناقض عند اختلافه لصدقهها في قولنا: كل جسم مفرق للبصر اى: بشرط كونه ابيض و بعض الجسم ليس بمفرق اى: بشرط كونه اسود فكذبهما معاً في عكس ذلك.

الحامس: وحدة الاضافة اذلولم تتحد الاضافة لم تتناقضا لصدقهها معاً كقولنا: كل والد اب اى بالنسبة الى ابنه و بعض الوالد ليس بأب اى بالنسبة الى ابناء الغرو كذبهما في عكس ذلك.

السادس: وحدة الكل والجزء، لعدم التناقض عند اختلاف الكل والجزء لصدقهها معاً كقولنا: كل الرجال عورة اى: بعضه، و بعض الرجال ليس بعورة اى: كله وكذبها معاً في عكس ذلك.

السابع: وحدة القوة و الفعل، اذلواختلفا فيهما لم تتناقضا لجواز ان تصدقا معاً كقولنا: كل خر مسكر فى الدن اى بالقوة و ليس بعضه عسكر فيه اى بالفعل و كذبها معاً فى عكس ذلك.

الثامن: وحدة الزمان لعدم التناقض عند اختلافه لانها قد تصدقان معاً كقولنا: كل انسان قوى اى فى زمن الشباب و بعض الانسان ليس بقوى اى: فى زمن الشيخوخة. وقد تكذبان معاً كمكس ذلك.

ثم اعلم: ان كون الشروط ثمانية انما هوعلى ماذكره القدماء... (ميرزا محمدعلى)

ر الشيخ عبدالرحيم (ره) في تحقيق المقام ما هذالفظه):

اعلم: ان هذه الوحدات الثمانية ذكرها المتقدمون، و ردها المتأخرون الى وحدتين: وحدة الموضوع و وحدة المحمول، بان اندرجوا وحدة الشرط والجزء والكل فى وحدة الموضوع و البواقى فى وحدة المحمول.

واعترض عليهم: بان جعل بعض الوحدات راجعة الى وحدة الموضوع و بعضها الى وحدة المحمول تحكم، فان القضية اذاعكست، انعكس الامر، فالاولى القول برجوع جميع الوحدات الى وحدة الموضوع و المحمول من غير تعيين بعضها للبعض و هذا الاعتراض حق الا ان الخصص كانة رعى ما هو الظاهر كها اشار اليه بعض المحققين من ان رجوع وحدة الشرط و الجزء و الكل الى وحدة الموضوع و رجوع البواق الى وحدة المحمول اظهر، لان اعتبار الشرط و الجزء والكل فى الموضوع و اعتبار الزمان والمكان والاضافة والغمل فى المعمول انسب.

اما وجه انسبية اعتبار الشرط في الموضوع فهو ان المراد بالموضوع في قولنا: الجسم مفرق للبصر هو الذات اعنى: المصداق واتصافه بالبياض والسواد لا يحتاج الى ملاحظة امر اخر. واما اذا وقع في جانب الهمول الذي يراد با المفهوم، فاتصافه بهما يحتاج الى ملاحظة الذات لان هذين الامرين لا يعارضان الاللذات وكذا الكلام في الكل والجزء.

و اما وجه انسبية اعتبار البواق فى المحمول فهو ان هذه الامور قيد للمفهوم و المحمول يراد به المفهوم فاذا وقعت فى جانب المحمول لم يحتج فى تقييده بها الى ملاحظة امر آخر و اذا وقعت فى جانب الموضوع الذى يراد به الذات يحتاج فى تقييده بها الى ملاحظة ذلك المفهوم.

وادعى الفاراي: الاكتفاء بامور ثلاثة من هذه النمانية وهى: وحدة الموضوع و المحمول والزمان، لان العلم الضرورى حاصل بان ثبوت المحمول الواحد المعين للموضوع الواحد المعين فى زمان معين وانتفائه عنه فى عين ذلك الزمان ممالايصدقان معاً و لا يكذبان والا لماتيعه فى ذلك، فادرج باقى الوحدات فى وحدة الموضوع والمحمول.

قال المحقق الابهرى: ما ذكروه لبيان اندراج وحدة المكان فى وحدة المحمول فهوبعينه تقتضى اندراج وحدة الزمان فى وحدة المحمول لانا اذا قلنا: القمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه و بين الشمس و القمر ليس بمنخسف وقت التربيع بين النيرين كان المحمولان متفايرين ضرورة تفاير الانخساف وقت الحيلولة للانخساف وقت الخيادة للانخساف وقت التربيع فكان يجب ان لايعتبر اتحاد الموضوع و المحمول. هذا كلامه. والامر كها ذكره.

والامام ايضاً صرح بذلك فى كتاب «الايات والبينات الكبير» حيث قال: أن اشتراط وحدة الزمان مندرجة تحت وحدة المحمول الا انهم أنّها اعتبروا وحدة الزمان بالاستقلال لان كنه الامر فى التناقض وحدة، فالتصريح بهايوجب زيادة الموضوع والاطلاع على رعايتها يجب رعايته فيه.

وقد ينقل عن الفارايي انه ذكر في بعض تصانيفه: انه يمكن ردالشرايط كلها الى شرط واحد وهو الاتحاد في النهيبة الحكية لان اختلاف احدما ذكرنا من الامور موجب لاختلاف النسبة الحكية، اما اذاكان الاختلاف في الموضوع فلان نسبة الشيء الى احد المتغايرين غير نسبة الى المغاير الاخر واما اذاكان في المحمول فلان نسبة احد المتغايرين الى الشيء غير نسبة الاخر اليه و اما اذاكان في الزمان في انزمان في نسبة ذلك الشيء على ذلك الغير في الزمان الاخرو هكذا الكلام في البواق، وجميع هذه المقدمات ظاهر واذا ثبت أن اختلاف احد الامور موجب لاختلاف النسبة الحكية يمكس بمكس النقيض الى ان اتحاد النسبة الحكية موجب لاتحاد الامور واذا كان كذلك فنقول:

المعتبر فى صحة التناقض اتحاد النسبة على معنى: ان السلب يجب ان يكون وارداً على عين النسبة التى بها الحكم فى الموجبة و بذلك كفاية فى المخصوصات والمحصورات.

نعم لواردنا أن نعتبر التفصيل المفيد لزيادة الوضوح جعلنا الشرايط في المخصوصات ثلاثة: اتحاد الطرفين و اتحاد الزمان والاختلاف بالضرورة واللاضرورة وبالجملة بالجهة و في المحصورات هذه الثلاثة مم الاختلاف بالكية. ف التناقض ______ ف التناقض ______ ف التناقض ______ ف التناقض _____ ف التناقض ____

فان قلت: قد يتحقق التناقض في مثل قولنا: زيداب لعمروامس و ليس باب له اليوم مع عدم اتحاد الزمان.

قلت: لانسلم تحقق التناقض فيه، لان صدق احديها وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة وذلك، لان الابؤة صفة لو تحققت امس تحققت اليوم.

فان قلت: ایضاً لایکنی فی تحقق التناقض اتحاد الطرفین و اتحاد الزمان بل بجب ان پتحقق بعض الوحدات ایضاً کوحدة العلة و الألة والمفعول به و المدیز والا لم پتحقق التناقض کها اذا قلنا: النجار عامل ای: للسلطان و لیس بعامل ای: للرّعیة و زید کاتب ای: بالقلم الواسطی و لیس بعامل ای: بالحدید و زید ضارب ای: عمراً و لیس عندی عشرون ای: درهماً و لیس عندی عشرون ای: درهماً و لیس عندی عشرون ای: دیناراً.

قلت: هذه الوحدات داخلة فى وحدة المحمول لان المحمول فى النجار عامل مع متعلقه و هكذا فى البواق.

(١٣) قوله: «اعلم: ان نقيض كل شيء رفعه ...»: هكذا عرفه غير واحد و قال المحقق الشريف في حواشيه على الشرح المشهور للرسالة الشمسية: «فيه مناقشة لان السلب شيء و نقيضه الايجاب وليس الايجاب رفع السلب و ان كان مستلزماً له بل السلب رفع الايجاب. فالاولى ان يقال: رفع كل شيء نقيضه الا ان يراد بالرفع ما هواعم من الرفع حقيقة او مايساو يه» انتهى.

واورد عليه بانه: لوقيل: رفع كل شىء نقيضه للزم ان يكون قولنا: ما زيد ليس بقائم ونحوه نقيض قولنا: زيد ليس بقائم ونحوه، ضرورة انه يصدق عليه انه رفعه مع انهم اشترطوا فى التناقض الاختلاف فى الكيف كمامرو لااختلاف وايضا يلزم ان يكون للسلب نقيضان: احدهما رفعر السلب والاخر الايجاب.

واجيب: بانانسلم ذلك ولايلزم محذور فان السلب ما لم يفرض ثبوته لم يتصور سلبه ضرورة ورودالسلب على الايجاب فح يصير قولنا: زيد ليس بقائم و نحوه اذا اريد سلبه موجبة معدولة المحمول لا سالبة محصلة وقولنا: ما زيد ليس بقائم في سلبه سالبة محصلة معدولة المحمول واختلافهما في الكيف بديهي وظاهر إيضاً ان الايجاب اتما هونقيض للسالبة المحصلة لا للموجبة المعدولة المحمول.

والحاصل: ان قولنا: زيد ليس بقائم و نحوه اذا لوحظ فيه معنى السلب بكون نقيضه موجبة محصلة فقط و اذائم يلاحظ فيه ذلك بل جعل اداة السلب جزء من المحمول والمجموع ثابتاً للموضوع يكون نقيضه سالبة محصلة معدولة المحمول لاغير فلايلزم شيء من الامرين.

و قد يجاب عن الاخير: بانالانسلم ان الايجاب نقيض حقيق للسلب بل نقيضه الحقيق رفعه و انما اطلقوا اسم النقيض عليه تجوزاً ولوسلم فاناندعي الاتحاد و العينية بن رفع السلب و الايجاب.

وفيه ان الظاهر ان اطلاق النقيض عليه حقيقة، ضرورة ان رفع الايجاب نقيض له حقيقة وهو يقتضى ان يكون العكس ايضاً كذلك ، بداهة ان كون احد الفهومين نقيضاً للاخر، يستلزم كون الاخرايضاً نقيضاً له وادعاء الاتحاد بينها لايخلو عن تعسف وارتكاب خلاف ضرورة تغايرهما فان رفع السلب يتوقف على تصور السلب دون الايجاب فتأمل حق التأمل. (ميرزاعمدعلي)

(١٤) قوله: «فنقيض ضرورة الايجاب...»: تفريع لما سبق يعني انه: اذاثبت ان نقيض قضية

حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب، هو قضية حكم فيها بسلب تلكالضرورة و سلب كل ضرورة هو عن الطرف المقابل على مامر تحقيقه، ثبت ان نقيض الضرورية المطلقة الموجبة هو الممكنة العامة السالبة ونقيض الضرورية المطلقة السالبة هو الممكنة العامة الموجبة وان شئت التفصيل فضع المحصورات الاربع للضرورية المطلقة وللممكنة العامة فلاحظ التناقض بينهها. فنقيض الضرورية المطلقة الموجبة الكلية، الممكنة العامة السالبة الجزئية و بالعكس و نقيض الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية، الممكنة العامة السالبة الكلية وبالعكس ونقيض الضرورية المطلقة السالبة الكلية، الممكنة العامة الموجبة الجزئية و بالعكس ونقيض الضرورية المطلقة السالبة الجزئية، الممكنة العامة الموجبة الكلية وبالعكس وعلى هذا القياس، المطلقة العامة و الدائمة المطلقة وكل قضية و ما جعل نقيضاً لها.

و من هنا تبن: ان قوله: «و النقيض للضرورية المكنة العامة» الخ ليس على اطلاقه بل المراد ان النقيض للموجبة من الاولى السالبة من الثانية وللسالبة من الاولى الموجبة من الثانية وللجزئية من الاولى الكلية من الثانية و بالعكس فتأمل. (مير زامحمدعلي)

(١٥)قوله: «فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة»: قال المحقق الشريف: الامكان العام وان كان نقيضاً حقيقياً للضرورية المطلقة بناء على مامر من ان الامكان العام سلب للضرورية الذاتية من الجانب الخالف للحكم، لكن من حيث اعتبار الكية يكون المكنة العامة مساوية لنقيض، الضرورية فان نقيض القضية الموجبة الكلية هورفعها على ما ذكروليس رفعها عبن مفهوم السالبة الجزئية و قس عليه سايرالمحصورات فالمعتبر من النقيض في هذا الفصل ليس الا ما يكون لازماً مساوياً لما هو النقيض الحقيق تم كلامه.

و اقول: هذا حق، لكنه لايرد على عبارة المحشى ونظائر ها كما تو همه البعض، ضرورة انه انما حكم بان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة لا ان السلب الجزئي من الاولى نقيض صريح للايجاب الكلي من الاخرى او بالعكس مثلاً و معلوم انه انما يرد على التقدير الثانى دون الاول كما هو صريح كلام ذلك المحقق ولوكان التعبير على التقدير الثاني كما في عبائر بعضهم، فيمكن ان يقال: ان ليس مرادهم انها نقيض صريح بحسب الحقيقة حتى يرد ما ذكر بل مرادهم انها نقيض صريح بحسب الاضافة بمعنى ان صراحته بالنسبة الى المطلقة العامة حيث انها ليست نقيضاً صريحاً للدائمة المطلقة اصلاً بخلاف المكنة فانها نقيض صريح في الجملة ولولم يكن من حيث اعتبار الكمية فافهم. (ميرزامحمدعلم) (١٤) قوله: «نقيض الدائمة...» جواب«لمّا» يعني انهم لما لم يجدوالنقيضها الصريح مفهوماً محصلاً

قالوا: ان نقيض الدائمة هو المطلقة العامة اي: بالتجوز. لايقال: فح يلزم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والجازي معاً في كلام المصنف، ضرورة ان الممكنة العامة مثلأ نقيض حقيق للضرورية المطلقة والمطلقة العامة نقيض مجازى للدائمة المطلقة وهوغير

جايز عندالاكثرين. لانانقول: لانسلم أن ذلك الاستعمال في المعنى الحقيق والمجازي بل هو استعمال في المعنى المجازي الشامل لهما على طريقة عموم المجاز وهو جايز عندالكل فح فقول المحشى: «نقيض كل شيء رفعه» اما

تعريف للنقيض الحقيقي واما المراد من الرفع المعنى الاعم الشامل للرفع الحقيقي وما يساويه

في التناقض

فافهم. (ميرزامحمدعلي)

(١٧)ائ): في انها نقيض المشروطة العامة حقيقة كيا أن المكنة العامة تقيض الضرورية الطلقة.
 حقيقة.

ذان قبل: ان هذا الها يصح لو فسرالمشروطة العامة با حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف اى: في جبع اوقات اتصافه بالوصف العنوافيهاما اذا فسرت با حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف اى: يكون للوصف مدخل في ثبوت المحمول للموضوع، فلا، لاجتماعها على الكذب في مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع مدخل فيها كقولنا: كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط الوصف وليس بعض الكاتب حيواناً بالامكان حين هو كاتب فانها كاذبان اما الاخير فظاهر و اما الاول فلامدم مدخلية الكتابة في ثبوت الحيوانية لذات الموضوع و اجتماعها على الكذب دليا عدم التناقض كمام.

قلنا: قد سبق في أول مباحث الموجهات أن ليس مراد المصنف الا أن المشروطة العامة ما حكم فها بضرورة النسبة مادام الوصف كها هو صريح عبارته فحكم هيهنا بأن نقيض المشروطة العامة الخينية المكنة بناء على ما فسر به المشروطة العامة فح لانسلم اجتماعها على الكذب في المثال المذكور فأن التضبة الاولى صادقة على هذا التفسر كها هو ظاهر.

نعم هذا يرد على من جمع بين هذا و بين اخذ المشروطة العامة بشرط الوصف. فافهم. (محمدعلى) (١٨)اى: في انها ليست نقيض العرفية العامة حقيقة كيا ان المطلقة العامة ليست نقيض الدائمة حقيقة.

ثم لايخنى: ان المصنف لم يتعرض فى مبحث الموجهات الى الحبنية الممكنة والمطلقة مع ذكرهما فى باب التناقض، تنبهاً على انها ليستا من القضاياء المشهورة بخلاف البسايط الباقية.(ميرزامحمدعلى)

(۱۹)اى: النقيض الصريح لدوام النسبة هو سلب الدوام و لم يكن لسلب الدوام ايضاً مفهوم محصّل من القضاياء المتعارفة. فقال المنطقيون: ان سلب الدوام اشارة الى حينية مطلقة فعلى هذا يكون نقيض العرفية العامة الحينية المطلقة.(شرح الشمسية)

(۲۰)اى: ببيان نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين. وفيه انه: لو لم يتعلق ببيان نقيضهها غرض، لماعدهما المصنف من القضاياء المعتبرة و لم يبين عكسهما مع انه صرح بان الوقتيتين تنعكسان مطلقة عامة و نقيض المركبة المفهوم المردد بين نقيضى جزئها فلابد من ذكر نقيضها حتى يتم دليل الخلف.

والنكتة فى عدم ذكر هما هى انه: لما ذكر ان نقيض الضرورة الذاتية هو الإمكان الذاتي و نقيض الضرورة الوصفية الإمكان الوصفي فيعلم منه ان نقيضى الضرورية الوقتية والضرورية المنتشرة الإمكان فى وقت ما، فيكون نقيضى الوقتيتين المطلقتين، الممكنة الوقتية و الممكنة المنتشرة. (شيخ عبدالرحيم)

(٢١) و لذا لم يذكر هما الكاتبي في الرسالة في مبحث الموجهات ايضاً و انها ذكر هما المصنف هنا مقدمة لذكر الوقتية و المنتشرة فانها كها تقدم هما الوقتية و المنتشرة المطلقتان المقيدتان باللادوام الذاقي و اما في مبحث المكس المستوى فانها ذكر الوقتيتين و هما الوقتية والمنتشرة لاالوقتية والمنتشرة المطلقتان كها يظهر من بعض المهقتين من المحشن. (ميرزامحمدعل) (۲۲)قوله: «فتأمل»: كانه اشارة الى انه كان ينبغى ان يذكر نقيضيهما كما ذكر عينيهما...

(ميرزامحمدعلي)

(٢٣) فانه لولم يرفع شيء منها كان المركب ثابتاً والحال ان نقيض كل شي رفعه. (محمد على)

(۲۴) اتما قيد بذلك، لانه لا يجوز ان يكون نقيض المركب احد نقيضى الجزئين على التعين لمواركة المركب بالجزء الأخر فع يلزم اجتماع القيضين على الكذب و ذلك باطل، مثلاً قولنا: كل انسان حيوان بالفعل لا دائماً أوكان نقيضه نقيض الجزء الاول بعيته لزم اجتماعها على الكذب ضرورة ان المركبة كاذبة بالجزء الاخير فانه اشارة الى قولنا: لاشىء من الانسان بجيوان بالفعل و هو كاذب قطعاً مع ان نقيض الجزء الاول و هو قولنا: ليس بعض الانسان بجيوان بالدوام كاذب ايضاً. (ميرزا عمدعلى)

(٢٥) تعليل للتقييد بمنع الخلو، والحاصل: أن رفع احد الجزئين لا على التعيين وأن كان معنى مشتركاً بين جميع أقسام الانفصال، الا أنه لايصح هنا الا الانفصال على سبيل منع الحلاو وذلك لجواز أن يكون رفع المركب برفع كلا جزئيه فأن المركب كما ينتفى بانتفاء احد اجزائه، كذلك ينتفى بانتفاء جميع اجزائه فع لايجوز الانفصال الحقيق والانفصال على سبيل منع الجمع لعدم جواز الجمع فيهما بخلاف على سبيل منع الجمع أن لايرفع شيء منها كما هو ظاهر فح سبيل منع الجمع أن لايرفع شيء منها كما هو ظاهر فح حكون الحموع ثابتاً هف (هذا خلف)

قان قيل: كما يجوز أن يكون رفع المركب برفع كلا جزئيه، فقد يكون برفع احدهما خاصة دون الأخر فع يكون الانفصال بينها في الصدق والكذب معاً فلا يصح الرفع على سبيل منع الحلو. فالاولى أن يقال: على سبيل غير منع الجمع ليصح في الكل فيقدر في بعض المواضع الانفصال الحقيق وفي بعضها مانع الحلو. قلنا: قدسيق آنفا أن مانع الحلو يستعمل على معنين.

احدهما: اخص مقابل للانفصال الحقيقي وهوما حكم فيه بالتنافي في الكذب لا في الصدق.

وثانيها: اعم منه ومن الانفصال الحقيق و هو ما حكم فيه بالتنافى فى الكذب مع قطع النظر عن الصدق اعم من ان يجتمعا فى الصدق وان لايجتمعا و هو المراد هنا فلايلزم محذور.(ميرزامحمدعلي)

(۲۶)تذكير الضمير الراجع الى القضية كها فى النسخ التى رأيناها باعتبار كونها كلا، اى: نقيض احد جزئى هذا الكل، فافهم.(محمدعل)

(٢٧) قوله: «قضية منفصلة مانعة الخلو» خبر المبتداء اعنى قوله: «فنقيض قولنا...».

لايقال: ان المنفصلة المانعة الحلو تكون موجبة قطعا كها علم مما سبق فاذا كانت القضية المركبة ايضاً موجبة كها فى هذا المثال فلايصح ان يكون نقيضاً لها فان الاختلاف فى الكيف شرط فى التناقض كها ---

لانانقول: هذا في النقيض الصريح والمنفصلة ليست نقيضاً صريحاً للمركبة بل مساوية لنقيضها الصريح اعنى: رفع احد الجزئين لاعلى التعيين على سبيل منع الحلو واطلاق اسم النقيض عليها على سبيل التحوّز كاطلاقه على المطلقة العامة على ماسيق. (ميرزامحمدعلى)

(٢٨)قوله: «و انت بعداطلاعك ...»: مثلاً اذا علمت: ان الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين و ان نقيض المطلقة العامة, الدائمة المطلقة بعلمت: ان نقيض الوجودية اللادائمة اما هذه

في التناقض _______ في التناقض ______ في التناقض _____

الدائمة او تلك الدائمة و اذا علمت: ان المكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين وان نقيض الممكنة العامة الضرورية المطلقة، علمت: ان نقيض الممكنة الخاصة اما هذه الضرورية او تلك الضرورية و اذا علمت: ان الوقتية مركبة من وقتية مطلقة و مطلقة عامة و ان نقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية و نقيض الطلقة العامة الدائمة المطلقة، علمت: ان نقض الوقتية اما الممكنة الوقتية او الدائمة المطلقة و هكذا البواق. (ميرزاعمدعلي)

(٢٩) قوله: «قد تكذب المركبة الجزئية كقولتا: بعض الحيوان انسان بالفعل...»: اتما كذبت، لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة غالفة للاصل فى الكيف موافقة فى الكم، ففى هذا المثال يكون اشارة الى قولنا: ليس بعض الحيوان بانسان بالفعل، فيكون واحد منها كاذباً قطماً و الالزم اثبات الشىء و صلبه بالنسبة الى شىء واحد فان المراد من بعض الحيوان الذى جعل موضوعاً اما ان يكون من افراد الحيوان الناطق اوغيره فعلى الاول يكذب الجزء الثانى وعلى الثانى يكذب الجزء الاول.

فان قبل: قد سبق في اوايل المبحث: ان تعين الموضوع امر خارج عن المفهوم و النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم الجزئيتين اعنى: الايجاب لبعض الافراد و السلب عن البعض فح لايكذب شيء منهاكما هو ظاهر.

قلنا: هذا لايجرى في المركبات لان الموضوع فيها يجب ان يكون امراً واحداً معيناً كما سبق فانها في حكم قضية واحدة، بخلاف القضاياء المتعددة، فانه يكفي فيها في اتحاد الموضوع اتحاده في اللفظ فتأمل فانه بحث نفيس.(ميرزامحمدعل)

(٣٠) اما الاول فلانه يستلزم سلب الاخص عن الاعم و اما الثانى فلانه يستلزم صدق الاخص على جميع افراد الاعم وكلاهما باطل.(محمدعلى)

(٣٦) قوله: «ان توضع افراد الموضوع كلها...»؛ اى لابد فى طريق اخذ النقيض للمركبة المجزئية ان يؤخذ الموضوع كلياً ثم ينسب محمول تلك المركبة الى كل واحد واحد من افراده ايجاباً و سلبا موجهاً بجهتى نقيض جزئى المركبة و هذا هو المراد بالترديد بين نقيضى الجزئين والا فينتقض الجزئين قضيتان و لم يقم الترديد بينها اصلاً.(عبدالرحم)

(٣٢) قوله: «و يقال فى المثال المذكور: كل حيوان...»: اعلم: ان هذا يشتمل على مفهومات ثلاث،لان كل واحد واحد من افراد الحيوان اما ان يكون انساناً دائماً و اما ان لا يكون انساناً دائماً و ح اما ان لايكون واحد منها انساناً دائماً او كان بعضه انساناً دائماً دون بعض.

و بعبارة اوضح: اما ان يكون الانسانية مسلوباً عن كل واحد واحد او مسلوباً عن البعض دائماً ثابتاً للبعض دائماً فالجزئية المبدئ الخذئية المجزئية المجزئية المجزئية المجريق آخروهو: ان تركب منفصلة مانعة الحلاو من هذه المفهومات الثلاث لكن لا يكون نقيضاً اصطلاحياً بل مساوياً للنقيض الاصطلاحي فافهم. (ميرزاعمدعلى)

(و قد عرفت آنفاً ان المنفصلة ليست نقيضاً صريحاً للمركبة بل مساوية لنقيضها الصريح فلا بأس هيهنا ايضاً بذلك وكان الامر بالفهم لذلك فليتنيه.)

(٣٣) قوله: «وهي قضية حملية مرددة المحمول»: اي حملية موجبة كلية، و بما سبق آنفاً لايرد ان

٣٢١ _____ حواشي الحاشة

النقيضين يجب ان يختلفا في الكيف فكيف جاز ان يكون نقيض المركبة الجزئية حملية موجبة فتذكر.

ثم اعلم أنه: لم يتعرض المصنف ولا المحشى لبيان نقيض الشرطية ولابأس بان نشير اليه بطريق الاجمال لئلاتجر الملال فيختل الحال و ينضجر البال فينسب المقال الى ما يكرهه الرجال فنقول:

والانفصال وفى النوع اى: فى اللزوم والعناد و الا تفاق، فنقيض اللزومية الموجبة الكلية، اللزومية السالية الجزئية و بالعكس و نقيض العنادية الموجبة الكلية، العنادية السالبة الجزئية و بالعكس و نقيض الاتفاقية الموجبة الكلية، الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس.

و على هذا القياس اقسام المنفصلة، فاذا قلنا: كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود على طريق اللزوم، كان نقيضه: ليس كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود على طريق اللزوم و اذا قلنا: قد يكون اذا كان الشيء اسود كان حلوا باحد الطريقين، كان نقيضه ليس البتة اذا كان الشيء اسود كان حلوا بهذا الطريق وكذا اذا قلنا: دائماً اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً على احد طرق الانفصال، كان نقيضه ليس دائماً اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً على هذا الطريق واذا قلنا: قد يكون اما ان يكون الشيء اسود او حلواً على احدالطرق، كان نقيضه: ليس البتة اما ان يكون الشيء اسود او حلواً على احدالطرق، كان نقيضه: ليس البتة اما ان يكون الشيء اسود او حلواً على احدالطرق،

على هذا الطريق وعلى هذا القياس البواق. (ميرزاعمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم ره): الحملية قد تكون شبية بالمنفصلة و بالمكس و ذلك اذا حل على موضوع
امران متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد فالقضية شبية بالمنفصلة و هي المراد بالحملية المرددة
المحمول كقولنا: العدد اما زوج و اما فرد و ان اخر عنها فالقضية منفصلة شبية بالحملية كقولنا: اما ان
يكون العدد زوجاً او فرداً. (عبدالرحيم)

حواشي ((العكس المستوى))

(١) قوله: «سواء كان الطرفان...»: الفرض من هذا التمديم هو: ان العكس المستوى يجرى فى كل من الحمليات والشرطيات ولا يختص بالحمليات كها يظهر من بعضهم حيث عرفه بتبديل كل من الموضوع والمحمول.

بقى هنا شىء و هو انه: ان اريد بالطرفين طرفا القضية فى الحقيقة لم يدخل فى التعريف شىء من عكس الحمليات لان الطرفين فى الحقيقة فى الحمليات هو ذات الموضوع و وصف المحمول و فى العكس لا تصير ذات الموضوع عمولاً و وصف الموضوع موضوعاً بل يصير وصف الموضوع عمولاً و ذات المحمول موضوعاً كما هو ظاهر.

و ان اريد طرفا القضية فى الذكر يلزم ان يكون للمنفصلات عكس، لان طوفيها وان لم يكونا متميزين بحسب الطبع لكنها متميزان فى الذكر و الحال ان القوم صرحوا بانها لا عكس لها.

والجواب: بعد تسليم الشق الثانى: ان المراد بالتبديل، التبديل المعنوى المغير للمعنى و لاشك ان هذا المعنى لا يحصل فى المنفصلات لظهور ان معنى المنفصلة لايتغير بحسب التبديل اذ معناها هوالمعاندة بين الشيئن سواء بدلا طرفاها ام لا.

فان قلت: لانسلم عدم تغير المعنى في المنفصلة بتبديل الطرفين لظهور ان الفهوم من قولنا: اما ان يكون العدد زوجاً و اما ان يكون فرداً هو الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية و المفهوم من قولنا: اما ان يكون العدد فرداً و اما ان يكون زوجاً هو الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولاشك في تغاير هذين المفهومين فان المفهوم من معاندة هذا لذاك غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا.

قلت: نعم ولكن يرجع عصل المفهومين الى شىء واحد و هو المعاندة بين الشيئين فلافايدة يعتد بها فى انعكاسها فلذا حكم القوم بان المنفصلة لاعكس لها، اى المكس المعتدبه فتأمل.(ميرزامجمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحم ره): «... ثم ليس المراد من تبديل الموضوع و المحمول تبديل الذات التي هي الموضوع في الحقيقة و الوصف الذي هو المحمول بل المراد تبديل عنوانها.

(٣) قوله: «و اعلم: ان المكس كما يطلق...»: الغرض من هذا الكلام دفع ما يتوهم في القام من الله المكلام دفع ما يتوهم في القام من ان هذا اعنى: تعريف المكس بالتبديل، ينا في ما وقع في كتبهم من ان الموجبة الجزئية، عكس المالبة الكلية وغيرهما في الصور الجزئية لظهور ان ليس المكس فها معنى التبديل.

و حاصل الدفع: ان العكس المعرف بالتبديل غير العكس الذى وقع فى عباراتهم فان الاول مستعمل فى معناه الحقيق اعنى: المعنى المصدرى و الثانى فى معناه المجازى اعنى: القضية الحاصلة من التبديل و الاول هو المصطلح فيا بينهم ولذا تصدى المصنف بتعريفه و يعرف العكس بالمعنى الثانى بانه اخص قضية الازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لما فى الكيف و الصدق.

ولايذهب عليك: انه يمكن ان يكون قول المسنف تعريفاً للمكس بالمنى الثانى بجعل المصدر على معنى المفعول اى: المكس المستوى مبدل طرقى القضية (او بجعله من باب اقامة السبب مقام المسبب اى: هو المبدل الحاصل بسبب تبديل طرقى القضية فافهم) لكته خلاف ظاهر عبارة المصنف وتصريح بعضهم.

ثم انما سمى المكس المستوى بذلك الاسم، تشبيهاً له بالطريق الواضح والسبيل المستوى فانه لاخفاء فيه و لا اعوجاج يوقع سالكه فى الضلالة و الغواية بل هو طريق واضح و صراط مستقيم يهتدى سالكه ولايضل صاحبه بخلاف ءكس النقيض فانه زحلفة المبتدئين و مزلقة المتعلمين و يؤيد ذلكما حكى عن الشيخ حيث تركه فى كتاب الشفاء ان المعلم الحكيم لايعلم التلميذ ما يعوج ذهنه.

وقيل: انماسمي بذلك ، لمساواتهامع الاصل في الصدق والكيف.

و بما عرفت مراراً من ان المناسبة فى التسمية لا يجب اطراده، لا يرد ما ذكره بعضهم من ان هذا المعنى بعينه موجود فى عكس النقيض (اى على رأى القدماء فيه فان بقاء الصدق و الكيف شرط فيه عندهم كها سيأتى و كذا على رأى المتأخرين فانه و ان كان مخالفة الكيف شرطاً عندهم، الا ان بقاء الصدق شرط عندهم كها سيأتى فيصدق فى الجملة ان عكس النقيض مساو لاصل القضية اى: فى بقاء الصدق) فلا يكون لتخصيصه بذلك وجه فتأمل (ميرزاعمدعلى)

(٣) اعلم: ان العكس في اللغة رد اخر الشيء الى اوله اعم من ان يكون قضية او غير ها فاطلاقة على المعنى المصدرى المذكور ايضاً يكون مجازاً من قبيل اطلاق المطلق على المقيد فلاوجه لتخصيص المجازية بالمعنى الثانى كها هو ظاهره. اللهم الا ان يقال: استعمال المطلق في المقيد على قسمين: لائه اما ان يلاحظ في المقيد ح خصوصياته ام لا تلاحظ بل يستعمل في المعنى المطلق الموجود في ضمن هذا المقيد والمجازية انما هي على التقدير الاول دون الثانى كها صرح به غير واحد من الاعيان ولو سلم فنقل: مراده ان اطلاقه على المعنى الثانى مجاز في الاصطلاح بخلافه في المنى الاول فائه فيه حقيقة عرفية وان كان اطلاقه على المعنين كلهما مجازاً بالنسبة الى اللغة، فافهم. (محمدعلى)

(۴)قوله: «بعنى ان الاصل ...»: اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف العكس المستوى على ما ذكره المصنف غير شامل على عكوس القضاياء الكاذبة كها هو ظاهر.

و حاصله: انا لا نعني من بقاء الصدق: انه يجب ان يكون الاصل و العكس صادقين في نفس الامر

في العكس المستوى

بل المراد أن الأصل لوفرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس و أن كان كاذباً في الحقيقة، هذا.

وقد أوردهنا: أن هذا التعريف يصدق على القضاياء الصادقة مع الاصل بحسب الاتفاق كقولنا: كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا: كل ناطق انسان، مع انه ليس عكسه و كقولنا: كل انسان بشر فانه يصدق مع قولنا: كل بشر انسان، مع انه ليس عكساً له.

والجواب: ان المراد من بقاء الصدق ان يكون من حيث الذات اى: من غير نظر الى امر خارج و لاشك انه لايلزم في المثالين المذكورين و نحو هما من صدق الاصل صدق العكس نظراً الى ذواتها لجواز عموم المحمول. الاترى انه لايصدق قولنا: كل حيوان انسان، مع انه يصدق قولنا: كل انسان حيوان؟ و ما يترأى في المثالين المذكورين و نحوهما من التصادق فانما هو من حيث خصوص المواد لامن حيث هو

بتي هنا شيء و هو ان المعتبر في العكس المستوى انما هو بقاء الصدق، و بقاء الكذب ليس بلازم و ذلك، لان العكس لازم للقضية فجاز ان يكون صادقاً مع كذبها (كها ترى في قولنا: كل حيوان انسان و بعض الانسان حيوان، ضرورة ان الاول كاذب و الثاني صادق) لجواز ان يكون اللازم اعم من الملزوم كما تقرر في موضعه . (محمدعلي)

(۵)ای: قضیة موجبة و كذا قوله: «كان العكس موجبة» ای: قضیة موجبة و كذلك قوله: «و ان كان سالية، كان العكس سالبة» فتأمل. (ميرزامحمدعلى)

(ع) اذلولم يكن كذلك، لايلزم صدق العكس من صدق الاصل. (عبدالرحم)

(٧) اى سواء كانت القضية كلية او جزئية، كقولنا: كل انسان حيوان و بعض الانسان حيوان

وبعد التبديل يكون الحيوان موضوعاً و الانسان محمولاً ولا يصح صدق الانسان على الحيوان كلياً لاستحالة صدق الاخص على كل فرد من افراد الاعم. وقوله: «قد يكون اعم»اشارة الى ان ذلك في ـ بعض المواد لا في جمعها لجواز المساواة في بعضها في الكلية و الجزئية و جواز العكس في بعض مواد الموجبة الجزئية لكن لما لم يكن ذلك مطرداً حكموا: بان الموجَّبة كلية كانت او جزئية لا تنعكس الا الى الموجبة

الجزئية ليصح الحكم في الكل بخلاف الايجاب الكلي فانه لايصح الا في بعض المواد. (ميرزامحمدعلي)

(٨)اى: الشرطيات المتصلة و اما الشرطيات المنفصلة فلا يتصور فيها العكس كما ذكره القوم لعدم امتياز جزئيها بحسب الطبع.

فان قلت: ان المراد من التبديل في تعريف العكس، هو تبديل عنوان الطرفين ولاشك في ان ذلك متصور في الشرطيات المنفصلة و ان لم يتميز طرفا ها بحسب الطبع.

قلت: لاريب في أن للمنفصلة عكساً فأن المفهوم من قولنا: آما أن يكون العدد زوجاً وأما أن يكون فرداً غيرالمفهوم من قولنا: اما ان يكون العدد فرداً او زوجاً لان المفهوم من معاندة هذا لذلك غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا لكن لما لم يكن فيه فايدة لم يعتبروه وهذا هو المراد من عدم تصور العكس فيها. (عبدالرحيم)

(١) يعنى: ان لقول المصنف: «انما تنعكس جزئية» حكمن: سلبي وايجابي، اما السلبي فهو ان الموجبة لا تنعكس الى الكلية و اما الايجابي فهو انَّها تنعكس الى الجزئية. وقول المصنف: «لجواز عموم الهمول والتالى» بيان للاول واما الثانى فلم يشر المصنف الى بيانه لوضوحه و ظهوره. (ميرزامحمدعلى) (١٠) اعلم: ان القوم استدلوافي بيان عكوس القضاياء بثلا ثة طرق:

الاول: الافتراض وسيذكره المحشى في آخرمبحث عكس النقيض.

الثانى: العكس و هو: ان يعكس نقيض العكس ليرتد الى ما ينافى الاصل مثلاً يقال: اذا صدق كل انسان حيوان او بعض الانسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان و الا لصدق نقيضه و هو: لاشىء من الحيوان بانسان و ينعكس الى قولنا: لاشىء من الانسان بحيوان وقد كان حكم الاصل: كل انسان او بعضه حيوان هف (هذاخلف).

ففيا نحن فيه نقول: متى صدق لاشىء من الانسان بحجر، صدق لاشىء من الحجر بانسان والالصدق نقيضه وهو: بعض الحجر انسان و ينعكس الى قولنا: بعض الانسان حجر و قد كان حكم الاصل: لاشىء من الانسان بحجر هف.

فان قلت: ان الاستدلال بالعكس باطل لاستلزامه الدور، فان معرفة عكس الموجبة الجزئية يتوقف على معرفة عكس الموجبة الجزئية الحرائية عكس الموجبة الجزئية كما هو ظاهر لمن تأمل في المثالن المذكورين.

قلت: لزوم الدور انما هو اذا جمع بين الاستدلالين كما هو ظاهر و هو ممنوع، ضرورة ان من بين الانمكاس بهذا الطريق فى الموجبة الجزئية لم يبين الانمكاس به فى السوالب و من بين الانمكاس به فى السوالب لم يبين الانمكاس به فى الموجبة الجزئية. و ما يترأى فى بعض الكتب من ذكرهما معاً فهو على سبيل منم الجمع.

الثالث: الحلف وهو بضم الخاء المعجمة: ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه كها ذكره المحشي.

و قد اوردهنا: بانه ان كان المراد بقولهم: اذا صدق بعض ج، ب صدق بعض ب، ج انه يلزم صدق هذا الصدق ذلك ، اى: يمتنع انفكاك صدقه عن صدقه، فلانسلم انه لو لم يلزمه لصدق نقيضه، لجواز صدقه مع جواز الانفكالـوعدم اللزوم، ضرورة ان المركب ينتنى بانتفاء احد اجزائه ايضاً و ان كان المراد انه يصدق مع صدق الاصل اعم من ان يكون ذلك على وجه اللزوم او الا تفاق فنسلمه لكنه لا يفيد المطلوب اعنى: اللزوم، لعدم دلالة الاعم على الاخص.

واجيب بانانختار الاول و نقول: المراد بصدق النقيض جواز صدقه و هو متحقق بعدم اللزوم ايضاً لانه لو لم يكن العكس لازماً للاصل اى: ممتنع الانفكاك عنه، لجاز انفكاكه فيجوز صدق نقيضه معه والالجاز خلوالشيء عن النقيضين لكن صدق نقيضه معه محال وجواز المحال عال.

و بعبارة اخرى: المدعى وجوب صدق العكس عند صدق الاصل و الا لامكن صدق نقيضه معه لكنه محال لاستلزامه المحال.(ميرزامحمدعلي)

- (١١) وذلك لاستحالة ارتفاع النقيضين. (محمدعلي)
- (١٢) بان نجعله صغرى لا يجابه واصل القضية كبرى لكليته. (محمدعلى)
- (١٣)لايقال: ان السلب رفع الايجاب والايجاب لايتصور بين الشيء و نفسه. لان الكلام في

في عكس المستوى _______ في عكس المستوى ______

القضاياء المتعارفة التي يراد من موضوعها الافراد ومن عمولها المفهوم ولاريب في تغايرهما. (شيخ عبدالرحم)

(۱۲) اي سلب الشيء عن نفسه محال، لما ثبت من أن ثبوت الشيء لنفسه ضروري.

لايقال: انا لا نسلم استحالته، لجواز سلب الشيء عن نفسه عند عدمه. لانانقول: و ان كان صدق السالبة قد يكون لعدم موضوعها وقد يكون لعدم المحمول مع وجود الموضوع، لكنه لا يكون هنا الالعدم المحمول، ضرورة وجود الموضوع هنا حيث فرض صدق نقيض العكس و هو الموجبة الجزئية.

لايقال: انا لا نسلم ان صدق السالبة هنا لانتفاء المحمول و ما استدل به لا ينتهض دليلاً لجواز ان يكون بعض افراد الموضوع موجوداً فيصدق الموجبة الجزئية الصغرى و بعضها غير موجود فيصدق النتيجة السالة الحزئية.

لانانقول: لانسلم ذلك ، لان موضوع النتيجة هو الموضوع فى الصغرى فاذا ثبت ان موضوع الصغرى موجود، فلا يصح القول بانتفاء الموضوع فى النتيجة والا لاختلف موضوع الصغرى و موضوع النتيجة. (ميرزامحمدعلى)

(۱۵) قوله: «لان الاصل صادق»: يريد أن هيهنا ثلاثة أشياء: أصل القضية ونقيض العكس و هيئة التأليف و هذا المحال لابد و أن يكون ناشئاً عن أحدها الاسبيل الى الاول لانه مفروض الصدق و لا الى الثالث لانه الشكل الاول و هو بين الانتاج فنعين أن يكون ناشئاً عن الثانى و هذا معنى قوله: «منشأه هو نقيض العكس». (ميرزامحمدعلى)

(15) يعنى: فنضمه الى الاصل بان نجمله كبرى من الشكل الاول لكونه سلباً كلياً و الاصل صغرى لايجابه فنقول: كل انسان حيوان بالفسرورة او دائماً و دائماً لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً ينتج: لا شيء من الانسان بانسان بالفسرورة او دائماً وهو باطل لاستحالة سلب الشيء عن نفسه. ثم نقول: هذا المحال لم ينشأ عن الاصل الذى هو الصغرى لانه مفروض الصدق ولاعن الهيئة لكونها منتجة فتعين ان ينشأ عن الكبرى التي هي نقيض المكس لانحصار الاجزاء فيها واذا كان التقيض مستلزماً للمحال كان عالا، لان مستلزم المحال عال فاذا كان العكس حقاً لاستحالة ارتفاع النقيضين وهو المطلوب و كذا الكلام في العامين فلانعيده هنا. (ميرزاعمدعلي)

(۱۷) اعلم: ان قدماء المنطقين حكوا على الاطلاق ان السالبة الجزئية لاينعكس و هو حق فها عدا المخاصتين اما المشروطة الحناصة و العرفية الحناصة فانها ينعكسان كانفسها، مثلاً اذا صدق بعض ج ليس ب مادام ج لادائماً اقتضى ذلك تنا في وصنى ج و ب الصادقين على ذات ج و وجود كل واحد من الوصفين في وقت، اما ج فلانه عنوان الموضوع و اماب فلانا حكنا بلادوام السلب فيلزم ثبوت الايجاب و اذا تنا في تلك الذات لصدق كل واحد منها عليها صدق سلب كل واحد منها عنها في وقت آخر فاذا صدق الاصل صدق العكس فيصدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائماً و هو المطلوب و هذا العكس مما عثر عليه اثر الذنب للمفضل بن عمر الايهري (جوهر النضيد)

(١٨) وذلك لما تقررسا بقاً من إنه إذا صدق الاخص صدق الاعم. (محمد على)

(١٩) لا يخنى: أن هذا البيان لايتم أذا كان الاصل جزئياً لان كلا الجزئين ح تكونان جزئيتين

٣٢/ _____ حواشي الحاشية

و الجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول لاشتراط الكلية فيها كماسيأتي.

لایقال: هذا اذا جملنا النقیض صغری و الجزء الاول او الثانی کبری و اما اذا جعلنا النقیض کبری فیصح مطلقا لکونه کلیا مطلقاً.

لانانقول: فع يلزم محذور آخر و هو كون الصغرى سائبة، لان الجزء الثانى من الاصل لابد و ان يكون سالـاً كـا هو ظاهر.

فان قيل: انا نجعل اولاً الجزء الاول من الاصل صغرى و النقيض كبرى و ثانياً نجعل النقيض صغرى و الجزء الثانى من الاصل كبرى فلايلزم محذوراصلاً.

قلنا: فيه مع انه على الثانى ايضاً تكون الكبرى جزئية فلايندفع المحذور انه ح يبطل الاستدلال بالكلية فان مبنى الاستدلال على ان يضم النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة تنا في النتيجة الحاصلة من ضمه الى الجزء الثانى من الاصل و على ما ذكر تكون النتيجة الحاصلة من ضمه الى الجزء الثانى: ليس بعض متحرك الاصابع بالفعل مثلاً والنتيجة الحاصلة من ضمه الى الجزء الثانى: ليس بعض متحرك الاصابع بالفعل مثلاً و اين التنافى بينها؟ فلابد اذا كان الاصل جزئياً من طريق آخر وهو الافتراض، بان نفرض في المثال المذكور الذات التي صدق عليها الكاتب و متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً مصراً مثلاً فعمرو متحرك الاصابع و هوظاهر و ليس كاتباً بالفعل و الا لكان كاتباً دائماً فيكون متحرك الاصابع مادام كاتباً و قد كان متحرك الاصابع لادائما هف و اذا صدق عليه انه متحرك الاصابع و ليس كاتباً بالفعل صدق بعض متحرك الاصابع لي المناس بهذا الطريق لكان اولى الاصابع ليس بكاتب بالفعل و هو مفهوم لادوام المكس كمامر ولو بين الحكم بهذا الطريق لكان اولى لجريانه في الاصل الكلي والجزئى كما لايخنى. (عمدعلى)

(۲۰)وهي: الوقنيتان و هما: الوقنية والمنتشرة —لا الوقنية و المنتشرة المطلقتين كها توهمه
 البعض— والوجوديتان و هما: الوجودية اللاضرورية و اللادائمة، والمطلقة العامة.(ميرزامحمدعلي)

(۲۱) اعلم انه: جرت عادة القوم بانهم يعبرون عن الموضوع به (ج» و عن المحمول به (ب» لفايدتين: الاولى: الاختصار لان قولنا: كل جاب اخصر من قولنا: كل انسان حيوان. و الثانية: دفع توهم الانحصار فانهم لو وضعوا للكلية مثلاً قولنا: كل انسان حيوان واجرواعليه الاحكام لريما توهم ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة خاصة دون غير ها من الموجبات الكلية الاخر بخلاف اذا قالوا: كل جه بو اجروا عليه الاحكام فانه يعلم من ذلك ان الاحكام الجارية لهذا غير غنصة بمعض دون اخر بل تجرى في جميم الجزئيات. (عمدعلي)

(۲۲) اعلم: ان القضية كمامر سابقاً مشتملة على عقدين: عقد الوضع و عقد الحمل والاول هو: اتصاف ذات الموضوع اى: ما صدق هوعليه بوصفه، والثانى هو: اتصاف ذات الموضوع بوصف الحمول وذلك قد يكون بالفرورة و قد يكون بالدوام و قد يكون بغير هما حعلى ما سبق تحقيقه فى الموجهات والما الاول: فاختلف فيه الشيخ الرئيس و المعلم الثانى ابو نصر الفارايى، فقال الشيخ: انه بالفعل سواء كان ذلك فى الماضى او الحال او المستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يتصف بوصف الموضوع دائماً. و قال الفرايى: انه بالامكان، مثلاً اذا قلنا: كل اسود كذا، فعلى رأى الشيخ ان الحكم بالكذائية على كل ما

اتصف بالسواد في احد الازمنة الثلاثة و على مذهب الفارابي انه على كل ما امكن ان يتصف بالسواد ولولم يتصف به في زمن اصلاً، فعلى مذهبه يتناول الحكم الروميين بخلافه على مذهب الشيخ، هذا.

ولايذهب عليك: ان المراد بالامكان على ما هو مذهب الفاراني هو الامكان العام المتيد بجانب الوجود و بعبارة اوضح، هو الامكان المقابل للامتناع فلايرد ما قيل: ان اراد به الامكان الحاص خرج القضاياء التي كان اتصاف الموضوع بالعنوان ضرورياً كقولنا: كل انسان حيوان و كل حجر جاد و نظائر هما و ان اراد به الامكان العام لايصدق قفية كلية اصلاً لشموله ح الافراد التي يمتنع اتصافها بالوصف العنواني و كذا ما قيل: من انه اذا اعتبر اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بالامكان لزم ان لا يصدق: كل انسان حيوان و نحوه اذائنطفة داخلة في افراد الموضوع لامكان اتصافها بالوصف العنواني مع انها ليست بجيوان لظهور ان ليس المراد بالامكان ما يتوهم من القوة المقابلة للفعل على ما يتبادر من ذكره في مقابله. (ميرزا محمدعلي)

(٣٣) قوله: «و يلزمه العكس ح وهو ان بعض...»; اقول: هذا في المكنة العامة ظاهر, لان كلاً من عقدى الوضع والحمل بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فيها كما هو ظاهر و اما في الممكنة الحناصة ففيه خفاء لان عقد الوضع هنا بالامكان العام المقيد بجانب الوجود و عقد الحمل بالامكان الحاص لا ليلزم من كون ما اتصف بالوصف العنوائي بالامكان العام المقيد بجانب الوجود متصفاً بوصف المحمول بالامكان الحام المقيد بجانب الوجود متصفاً بالوصف العنوائي بالامكان العام المقيد بجانب الوجود متصفاً بالوصف العنوائي بالامكان الحاصك الخاص كما هو ظاهر للمتأمل. (ميرزاعمدعم)

(۲۲)و ذلك ، لجواز ان يبق الاتصاف بـ «ب» في حيزالامكان و لايخرج الى الفعل ابداً. (ميرزامحمدعلى)

(٢٥) قوله: «فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ...»: اعلم: ان عدم انعكاس المكتين على مذكره مذهب الشيخ الله هو بحسب نفس الامر و اما على ما ذكره مذهب الشيخ الفا هو بحسب نفس الامر و اما على ما ذكره بعض المحققين من شراح المتن و بعض الافاضل في شرح المطالع و هو المستفاد من كلامه في الشفاء والاشارات على ما نقل من ان المراد بالفعل بحسب الفرض العقلي سواء كان مطابقاً للواقع ام لا، فيتين انمكاسها على مذهبه ايضالان بقاء الهمول في حيز الامكان لا ينافى الفعل بحسب الفرض المقلى ، فان معنى مطابقاً للواقع ام لا فهو «ب» بالامكان ح ان كل ما امكن ان يتصف بـ «ب» و فرضه العقل ج بالفعل سواء كان مطابقاً للواقع ام لا فهو «ب» بالامكان و ظاهر ان ما يتصف بـ «ب» بالامكان يتصف بـ «ب» بالفعل الفرضى و ان بعب الفرض العقلي قائرضية لا تنا في الامكان فيصدق بعض ب بالفعل الفرضى و ان كان باقباً في حيزالامكان ج بالامكان و هو المطلوب.

بق هنا شيء و هو: أن الفعل المعتبر في عقد الوضع حالى ماهو مذهب الشيخ ان كان المراد به الفعل بحسب نفس الامر كها هو المشهور عند الجمهور يلزم أن يكون هذا البيان غصوصاً بما تحقق فيه العنوان و لا يجرى فيا لم يوجد له فرد في الواقع كها في القضاياء الذهنية و أن كان المراد به الفعل الفرض العقلى كها ذكره بعضهم يرد عليه لن الفعل المعتبر في عقد الحمل كها في المطلقة العامة، أما أن يراد به الفعل بحسب الواقع أو الفعل بحسب الفرض العقلى لاجواز للاول و الا لم يصح حكمهم بان المطلقة العامة العامة

تنعكس مطلقة عامة لظهور عدم التلازم ح فان معنى قولنا: كل ج، ب بالفعل على هذا التقدير ان كل ج بالفعل بحسب الفرض العقل فهو ب بحسب الواقع فلو عكس ذلك و قيل: بعض ب، ج بالفعل كان معناه بعض ب بالفعل بحسب الفرض العقل فهو ج بحسب الواقع، ولاشك انه لايلزم من فرض صدق الاول صدق الثانى لجواز ان لا يكون الفرض العقلى مطابقاً للواقع في كليها او في واحد منها و لا للثانى و الا لم يصح حكهم بان المطلقة العامة تناقض الدائمة لظهور ان الثبوت الفرضى لاينا في السلب الواقعى بطريق الدوام و كذا لاينافى السلب الفرضى الثبوت الواقعى بطريق الدوام، كل ذلك ظاهر للمتأمل. (ميرزاعمدعلى)

(٢٤) فان الاسود والابيض مثلا اذا اطلقا يفهم منها عرفاً و لغة: ما اتّصف بالسواد والبياض لا ما امكن ان يتصفا بها ولم يتصف ازلاً و ابدأ. (محمدعلي)

(۲۷) و منهم من قال: بان الفرورية المطلقة تنمكس كنفسها واستدلوا عليه بالحلف، لانه اذا صدق قولنا: لاشى من ج، ب بالفرورة، صدق: لاشىء من ب، ج بالفرورة والالصدق بعض ب، ج بالامكان العام و نضمه مع الاصل ونقل: بعض ب، ج بالامكان العام ولاشىء من ج، ب بالفرورة ينتج: بعض ب بيلسرك الإسكان الاصل صادق والهيئة منتجة يعض ب ليس ب بالفرورة و هذا عال منشأه نقيض المكس لانه اذا صدق قولنا: لاشىء من فيكون نقيض المكس باطلاً و المكس حقاً و هو المطلوب و بالمكس لانه اذا صدق قولنا: لاشىء من ج، ب بالفرورة صدق: لاشى من ب، ج بالفرورة والالصدق بعض ب، ج بالامكان العام و ينعكس الم بعض ج، ب بالامكان العام و قد كان حكم الاصل: لاشىء من ج، ب بالفرورة.

ولايخنق أن الاول يتوقف على انتاج الصغرى الممكنة فى الشكل الاول و ستعرف انها عقيمة لاشتراط الفعلية فيها و أن الثانى يتوقف على انعكاس الممكنة العامة و قد عرفت انها لا تنعكس اصلاً.

و استداواايضاً بانا اذا قلتا لاشىء من ج، ب بالضرورة كان معناه ان الجيم مناف للباء و المتافاة اتما يتحقق من الجانبين فيكون الباء ايضاً منافياً للجيم فيصدق لاشىء من ب، ج بالضرورة و هو المطلوب. وفيه: ان معنى الاصل المنافاة بين ذات الجيم و وصف الباء ومعنى العكس المنافاة بين ذات الباء و وصف الجيم فاين هذامن ذاك ؟ و ان شئت فاعتبر المثال الذى ذكره الحشى فى الحاشية السابقة فانه يصدق: لاشىء من الحراجركوب زيد بالمسرورة ولايصدق: لاشىء من الحراجركوب زيد بالمسرورة يصدق نقيضه وهو: بعض الحمار مركوب زيد بالامكان و ما هذا الا لان المنافاة فى الاصل بين ذات المحدى نقيضه وهو: بعض الحمار مركوب زيد والحمار و في العكس بين ذات الحمار ووصف مركوب زيد وظهرانه لايلزم من الاول ، الثانى، نعم لو قيل: بان اتصاف ذات الموضوع بالوصف المنوافي بالامكان كها هو مذهب الفارافي لامكن القول بانعكاس السالبة الضرورية كتفسها لصحة انتاج الصغرى الممكنة فى الشكل الاول و خواز انعكاس الممكنة العامة يمكنة عامة على مذهبه و كذا يتم عليه الاستدلال الثالث فان المنافاة و ان كانت فى الاصل بين ذات ج و وصف ب، يلزم ان المنافاة و ان كانت فى الاصل بين ذات ج و وصف ب، يلزم ان يكون ذات ب منافياً لذات ج كما أنه يصدق على ذات ب وقد فرض امتناع البيتها وان ذات ب منابر لذات ج، امتنم اتصافه بر «ج» و الإيلزم ان فرض انه يمتنع الاجتماع بينها واذا ثبت ان ذات ب منابر لذات ج، امتنم اتصافه بر «ج» و الإيلزم ان

فی عکس المستوی ______ فی عکس المستوی _____

يكون ذات ب عين ذات ج وقد عرفت بطلانه.

و اما على ما ذهب اليه الشيخ فلايتم هذاايضاً اذلاامتناع في اتصاف ما ليس بذات ج، بج لان معنى الاصل المنافاة بين ذات ج بالفعل و وصف ب و انها يلزم منه ان ذات ب لايكون ذات ج بالفعل و انه يمتنع اتصافه بج بالفعل لا انه يمتنع اتصافه بج مطلقا حتى بالامكان فتأمل فان هذا المقام يستصعبه اقوام، لانه زحلفة الاقدام. (ميرازمحمدعلي)

(۱۸) الأينقى: ان عدم انعكاس المشروطة العامة كنفسها انما يصح اذا فسرت المشروطة العامة بما وحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف فانه لايلزم من منافاة وصف المحمول لذات الموضوع في جميع اوقات وصف الموضوع المتافاة بين وصفي الموضوع والمحمول مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شيء انتضاء الاخر. نعم يلزم المتافاة بينها في ذات الموضوع خاصة و اين هذا من مفهوم العكس؟ فان مفهومه المتافاة بين ذات المحمول و وصف الموضوع في جميع اوقات وصف المحمول ولايستلزم احدهما الاخر لجواز تناير ذات المحمول لايستلزم احدهما الاخر لجواز تناير ذات المحمول لذات الموضوع كها اذا فرض ان مركوب زيد باللغمل منحصر في الفرس فانه يصدق ح: بالفرورة لاشيء من مركوب زيد بالأمكان و هكذا اذا فسرت بما جمول زيد مادام حماراً لصدق نقيضه وهو: بعض الحمار مركوب زيد بالامكان و هكذا اذا فسرت بما حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف لانه لايلزم من منافاة مجموع ذات الموضوع و وصفه لوصف المحمول، المنافاة بين مجموع ذات المحمول و وصفه وبين وصف الموضوع كها في المثال المذكور و اما اذا فسرت بما حكم فيها بضرورة النسبة لاجل الوصف فالظاهر انه يصح ح انعكاسها كنفسها فان كون وصف الموضوع منشأ للضرورة كها هومفهومها ح يدل على تحقق المنافاة بين الوصفين فح كها يصح الحكم بمنافاة وصف الموضوع منافاة وصف المحمول لاجل وصف الموضوع منظافة وصف المحمول لاجل وصف المحمور المكس. (ميرزاعمدعل)

(٢٩) بان يجعل لادوام الاصل لايجابه صغرى و النقيض لكليته كبرى فيقال: كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل و لاشىء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً، فبعد حذف المكررينتج: لاشىء من الكاتب بكاتب دائماً، فيلزم سلب الشىء عن نفسه وهو محال منشأه النقيض لكون الاصل مفروض الصدق والهيئة منتجة كماسيق. (ميرزاعمدعلي)

(٣٠) فانهاساكنة وليست بكاتبة داتماً كما هوظاهر.

لايقال: ان المراد من الساكن، ساكن الاصابع كما صرح بذلك في الجزء الاول من الاصل والارض ليست بساكنة الاصابع حتى يصدق قولنا: بعض الساكن ليس بكاتب دائماً.

لانانقول: ان ذلك هوالمناقشة في المثال وهي ليست من دأب المحصلين، لان بطلان المثال لايستدعى بطلان الممثل فان قولنا: ان نأخذ المحمول في المثال المذكور الساكن المطلق، مع انه يمكن ان يقال: ان المراد من الحمول هو المطلق ايضاً لكنه ذكر الاصابع ايماء الى ان سلب السكون من الكاتب انما هو من هذا الوجه، فافهم. (محمدعل)

(٣١)قوله: «وقال المصنف: «السرّق ذلك» اى فى قولنا عرفية لادائمة فى البعض فى عكس الحاصتين السالبتن «ان لادوام السالبة موجبة كلية وهي لا تنعكس الاجزئية» و عليه فيكون عكس ٧٣٧ _____ حواشي الحاشبة

الحناصتين السالبتين عرفية خاصة ولادوامها بعضى يعنى: ان قولنا: لاشىء من الكاتب بساكن الاصابع بالخسط المشرورة او بالدوام مادام كاتباً لا دائماً، عكس اصله: لاشىء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً ما دام ساكن الاصابع، ولادوام الاصل يشير الى قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل و لا دوام العكس يشير الى قولنا: بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل. و هذه الموجبة الجزئية المأخوذة من لادوام العكس، عكس للموجبة الكلية المأخوذة فى لادوام الاصل.

(٣٢)و ايضاً اذا كانتا جزئيتين يكون الجزء الثانى سالبة جزئية مع انها لا تنعكس كها تقدم و يحتمل ان يكون هذا وجهاً لقوله: «فتدبر».(محمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم): اى ليس لها عكس لازم الصدق فى جميع المواة فاثبات العكس فى بعض المواد لايدفع الايراد.

(٣٣) الاولى ان يقول: وهى سبع باسقاط الوقتية و المنتشرة المطلقتين كها ان المصنف اسقطهها فى بيان عكوس الموجبات. و اولى منه ان يقول: و هى خس بادراج حكمى الممكنتين السالبتين تحت قوله: «ولاعكس للمكنتين» كها لا يخفى على المتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(٣٤) اما انها اخص من الاربع الاول اعنى: الوقية المطلقة و المنتشرة المطلقة و المعلقة العامة والممكنة العامة والممكنة العامة، فلان الوقية المطلقة العامة الفرورة فى وقت معين الفرورة فى وقت غير معين وكذا تصدق النسبة فى الجملة وهى مفاد المطلقة العامة و الممكنة العامة وهى اخص منها كها هو ظاهر و الاخص من الاخص اخص و اما انها اخص من الاربع الباقية فلانها (فلانه خ ل) متى صدقت الفرورة فى وقت معين لادائماً صدقت الفرورة فى وقت غير معين لادائماً صدقت الفرورة فى وقت غير معين لادائماً والاطلاق لا بالدوام ولا بالضرورة و الامكان الحاص على ما لايخنى. (ميرزامجمدعلى)

(٣٥)قال: «فانه يصدق: لاشىء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لاداتمًا»: اى ان سلب الانخساف الضرورى عن القمر ليس دائماً له مادامت ذاته بل قديعرض لها الانخساف فى غير وقت التربيع.

عكس هذه الوقتية مع الاعراض عن قيد اللادوام، لانه ليس محلا للبحث في هذا المقام كماتراه في

كلام المحشى بوضوح: لاشىء من المنخسف بقمر وقت التربيع بالضرورة لادائمًا،بمعنى ان القمر و المنخسف قديتصادقان في غير وقت التربيع. وهو عكس صحيح لاعيب فيه لان معناه: ان القمر بوصف الانخساف ليس القمر بوصف وقت التربيع بالضرورة، وصحة هذا الكلام بديهية: وقوله: «مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام»: كذبه جاء من ناحية الاخلال بالوقت المعن الذي تقيدت به القضية الوقتية فكان من اللازم ان يقول: بعض المنخسف ليس بقمر وقت التربيع و اذاجاء هذا القيد كان معنى هذه الجزئية السالبة: بعض القمر بوصف الانخساف ليس القمر بوصف وقت التربيع وهذا المعنى انما يلائم الضرورة لاالامكان. وقوله: «لصدق نقيضه»: نقيضه اللازم: كل منخسف قمر وقت التربيع بالامكان و بطلانه اوضح من الشمس. وعلى كل فقوله: «مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه و هو كل منخسف قمر بالضرورة» كلام مهمل وجهة اهماله انه اهمل القضية المقيدة التي هي محل البحث ، عن قيدها، مع انه ضروري لها، و دليل ضرويته للقضية المذكورة —اولاً— انه مفروض فيها، و هذا الفرض يجب ان يكون في عكسها لان عكس القضية عن القضية · ومتازعنها بالتبديل الذي قرأته وبالكم في الموجبة الكلية ــوثانياًــ انه مثار اسمها، و بقيد الوقت المعين، سميت و قتية مطلقة في البسائط و وقتية في المركبات ــوثالثاًــ ان نفس المحشى ذكر في الوقتية ـ المطلقة عند التمثيل لسالبتها قوله: ولإشيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع، فاذا اهمل قيد وقت التربيع هناك كما اهمل هنا اصبح الشارح يكذب نفسه حينا يقول لصدق نقيضه كل منخسف قر بالضرورة لتنافي قوله و لاشيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقوله كل منخسف قمر بالضرورة تنافياً بينا. واذا انهدم كلامه هذا، انهدم كلما رتب عليه وليعلم ان القيود والحواشي التي تؤخذ في القضايا لهاتمام الدخل فيما يعود للقضية من حكم يرتب عليها واهمالها متلف للقضايا مفكك لاحزائها طارد لتركسها ولمارتب عليها من حكم ومن اثر ونحن قد اعلمناك ان كل القضايا البسيطة تنعكس الى انفسها في السلب وفي الايجاب ماسوى القضايا الممكنة واعلمناك ايضاً ان المركبات بعد انحلال قيودها الى قضابا سبطة يكون حكمها حكم البسائط لاننا لانعكسها حق نحل قيود ها وتصير المركبة قضيتن بسيطتين(التقريب (VT9VT)

(٣۶)لايقال: انا لا نسلم انه يلزم من صدق الموجبة كذب السالبة بل يجوز ان يصدقا معاً ايضاً لاتّها كها تصدق بانتفاء المحمول،فقد تصدق بانتفاء الموضوع فلايصح الاستدلال لكذب السالبة بصدق الموجبة كها هو ظاهر.

لانانقول: هذا اذا اختلف الايجاب والسلب في الموضوع بان يكون الحكم في الايجاب على الافراد الموجودة و في السلب على الافراد المعدومة و ليس كذلك هيهنا فان الحكم في السالبة ايضاً على الافراد الموجودة فان الكلام في مباحث العكوس مختص بالموجودات كما صرح بذلك جم من المحقين. (ميرزا محمدعلي)

(٣٧)يعنى: أن القياس كان يقتضى التعبير بالكلية، لان السالبة أنما تنعكس كنفسها حيث تتعكس كما سبق و لكنا اخترنا السالبة الجزئية لكونها أعم من السالبة الكلية من حيث الصدق فاذا لم يصدق الاخص بالطريق الاولى و أيضاً أن نقيض السالبة الكلية، الموجبة الجزئية و

نقيض السالبة الجزئية، الموجبة الكلية وهى اخص من الموجبة الجزئية فاذا صدقت هى صدقت تلك بالطريق الاولى فتدبر.(محمدعلي)

(٣٨) قوله: «لانها اعم من سائر الموجهات»: فانها اعم من الممكنة الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة وهي اعم من الموجهات الباقية والاعم من الاعم اعم فتصور(ميرزامحمدعلي)
(قالصاحب التقريب):

قال: «والممكنة لانها اعم من سائر الموجهات»: اعميتها باعتبار ان الامكان فيها قد فرض امكاناً عضاً فى قبال الوجوب و الامتناع و قد تفرض له فعلية و وجود خارجى شائع فى الاوقات فهى جامعة لاعتبارين ليسا فى المطلقة العامة التى فيها عموم ظاهر على سائر القضاياء.

و اعلم ان اعمية المكنة بالنسبة الى باق الموجهات يلزم ان تكون باعتبار فرض فعلية لها و وجود خارجى لانها اذا لوحظت باعتبار سلب الضرورة فهى معاندة للقضايا الضرورية ولا اعمية لها بهذا الفرض. وهى فى فرض فعليتها ووجودها الخارجى تساوى المطلقة العامة و ليست اعم منها كها تجامع الدوام والضرورة ايضاً. اذن فاعميتها بالنسبة الى سائر الموجهات، محل تأمل و ريب. (التقريب ص٧٣

(٣٩) اشارة الى ان كلاالمذكورين غيرمختص بالاخير كمايتوهم من ظاهره. (محمدعلى) (٤٠) وذلك ، لجوازصدق الاعم من دون صدق الاخص كما هوظاهر. (محمدعلى)

حواشى «عكس النقيض»

(١)قد تقدم في مبحث العكس المستوى منا و من المحشى ما لعله ينفعك في هذا المقام.(ميرزامحمدعلي)

(٣) قوله: «مع بقاء الكيف»: قد عرفت فيا تقدم انه: لا حاجة الى هذا القيد بعد اشتراط بقاء الصدق لاستنزامه ذلك ، اللهم الا لزيادة التوضيح و الايضاح. و اماماافاده بعض المحققين من المشين(ره) حيث قال بعد نقل هذا الكلام ناسباً له الى القيل : «وفيه ان هذا الاستنزام غير مسلم الخيس كلما تحقق بقاء الصدق تحقق بقاء الكيف كما يصدقه قولنا: ليس بعض الانسان بلاحيوان عكس نقيض قولنا: بعض الحيوان انسان» فهو بمنزل عن التحقيق، اذ ليس المراد من بقاء الكيف عند البقاء المطلق الشامل لبقائه من حيث الذات و من جهة خصوص المواد حتى لايتحقق بقاء الكيف عند تحقق بقاء الصدق، كمامرت اليه الاشارة سابقاً و الا فل يقول ذلك المحقق في نحوقولنا: بعض ما ليس بابيض ليس بانسان بالنسبة الى قولنا: بعض الانسان اليمن في النسان التعريف يصدق عليه مع انه ليس من افراد المحدود لما سيجيء من ان الموجبة الجزئية المنتفرس بعكس النقيض اصلاً كالسالية الجزئية فيا تقدم فع الاستنزام مكابرة عضة و تحكم عت.

و بالجملة: ان كان المراد ببقاء الصدق بقائه مطلقا، لزم دخول ما ليس من افرادانحدود في الحد وان كان بقائه من حيث الذات وحده، لزم اشتمال الحد على شيء مستدرك و لا يخفي انه اذا دارالامر بينها فالثاني اولى لجواز التمحل فيه دونه واما ما تمسك به ذلك المحقق من انه «الواستلزم بقاء الصدق بقاء الكيف لانتفي بانتفائه ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم فلايصح اشتراط المتأخرين بقاء الصدق مع غالفة الكيف كما هو ظاهر» فحوامه:

انا لا ندعى الملازمة الذاتية بينها حتى يرد التقض بذلك بل المدعى هو الملازمة الاتفاقية بالنسبة الى عكس النقيض على طريقة القدماء فانهم لما اخذوا فيه نقيضي كلا الطرفين و كان يلزم من صدق حل ٣٣٦ _____ حواشي الحاشبة

احد العينين على الاخر بطريق الايجاب من حيث الذات صدق حمل احد النقيضين على الاخر بطريق الايجاب لابطريق السلب كما تقدم تحقق القول باستلزام بقاء الصدق لبقاء الكيف فيه على طريقتهم بخلافه على طريقة المتأخرين فانهم لما اكتفوا بجعل نقيض الجزء الثانى اولاً و عين الجزء الاول ثانياً ولايلزم من حيث الذات من صدق حمل احد العينين على الاخر بنسبة ايجابية ان يصدق حمل احد العينين على نقيض الاخر بنسبة ايجابية بل بنسبة سلبية، اشترطوا المخالفة فى الكيف مع بقاء الصدق فتحقق القول بعدم استلزام بقاء الصدق لبقاء الكيف بل باستلزامه للمخالفة فى الكيف فتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام. (محمدعلى)

(٣)والدليل عليه انه لولم يصدق هذا لصدق بعض ما ليس ب، ج وينعكس العكس المستوى الم وثنات بعض ج ليس ب وقد كان كل ج، ب هذا خلف اويتضم الى الاصل هكذا بعض ما ليس ج ب و كل ج، ب ينتج: بعض ما ليس ب، ب و انه عمال اذلوانعكس لزم سلب الشيء عن نفسه. (عبدالرحم)

(¢)قوله: «و هذه طريقة القدماء»: اعلم: ان المعتبر فى العلوم و المستعمل فيها هو هذه الطريقة و لذا قدمها و بيّن احكام عكس النقيض عليها.

ثم انا عدل المتأخرون عن هذه الطريقة، لانهم لما رأوا ان القدماء يستدآون على انعكاس الموجيه الكلية كنفسها بما اسلفناه فاعترضوا عليهم: بان نقيض المكس هو قولنا: ليس بعض ما ليس ب ليس ج هذا، والقول سالبة جزئية فلا تنعكس بالعكس المستوى ولايصلح ان يكون صغرى فى الشكل الاول لانتفاء الايجاب ولاكبرى لانتفاء الكلية فلاصورة لما ذكروه من القياس المنتظمة فى هيئة الشكل الاول و القول بان قولنا: بعض ما ليس ب، ليس ب، منوع، لان السالبة المعدولة المحمول لم التستيزم الموجبة المحصلة المحمول لجواز ان يكون الموضوع معدوماً فلا يصح الايجاب لابطريق التحصيل ولابطريق العدول لان كلا منها يقتضى وجود الموضوع و لما اعتقدوا بحقيقة اعتراضهم فغيروا التعريف الى ما اشارائيه المصنف.

و يمكن ان يجاب: بانا نخصص الكلام في مباحث العكوس بالموجودات بقرينة ان المنطق مقدمة للحكمة الباحثة عن احوال الموجودات وح فلا صورة لمنع الاستئزام المذكور على انا لأن اغمضنا عن هذا و سلمنا ان مباحث العكوس شاملة للموجودات وغيرها كما يقتضيه النظر الى عموم مباحث الفن فنقول: ان هذا أنما يتجه اذا كان قولنا: كل ما ليس ب ليس ج معدولة الطرفين وليس كذلك فاناناخذ نقيض الظرفين بطريق السلب فيكون قولنا: كلم ليس ب ليس ج موجبة سالبة الطرفين و هي في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع عند المتأخرين فاذا لم يصدق في عكس قولنا: كل ج به لصدق نقيضه وهو قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج و كان معناه على هذا التقدير سلب سلب ج عن بعض ما يصدق على ذلك البعض ج فان سلب سلب ج عن بعض ما يصدق عليه سلب ب اذا كان متحققاً كما يقتضيه النقيض كان سلب ج كاذباً و اذا كذب سلب ج فاما ان يكون لا المرمن ان الموجبة سالبة المحمول لا يقتضي وجود الموضوع عند المتأخرين و اما ان يكون لصدق ج عليه و هو يستدعى القول بان بعض ما ليس ب فهوج فيتم المقال و يضمحل

في عكس النقيض _______ في عكس النقيض ______

الاشكال. (عبدالرحيم)

(۵) يعنى: على طريقة مامر آنفاً من تفسير المخالفة فى الكيف او على طريقة مامر فى العكس المستوى من تفسير بقاء الصدق.(ميرزامحمدعلى)

(ع)و ذلك، لانه اذا جعل نقيض الثانى اولاً فاما ان يجعل عين الاول ثانياً او نقيضه ايضاً ثانياً فاذاً انتفت الصورة الثانية للقطع بكونها غير مرادة والالم يصح التقابل بين القولين ولااشتراط المخالفة في الكيف كما هو ظاهر،تحققت الاولى ضرورة الانحصار في الصورتين. (محمدعلي)

 (٧)وایضا فانه المستعمل فی العلوم وعاورات القوم. قال الحقق الشریف: عکس النقیض المستعمل فی العلوم، هو عکس النقیض بهذا المعنی و اما المعنی الذی ذکره المتأخرون فهو غیر مستعمل فها، هذا.

و انما عدل المتأخرون عن هذه الطريقة مع كثرة اشتهارها فيمابين القوم، لما توهموا من انه لايتم الاستدلال على المطلوب على طريقة القدماء و ذلك ، لان نقيض العكس فى المثال المذكور قولنا: ليس بعض ما ليس ب، ج كها ذكروا فح لايثبت المطلوب لا بالمكس ولا بالخلف.

اما بالاول: فلان النقيض هنا سالبة جزئية و السالبة الجزئية لاعكس لها كما سبق، فلا معنى لقولهم: «و يتعكس بالعكس المستوى».

و اما بالثانى: فلانه اذا كان النقيض سالبة جزئية لايصلح لكبروية الشكل الاول ولالصغرويته لانتفاء الكلية والأيجاب، فلا يمكن ان يتركب قياس على طريقة الشكل الاول منه ومن الاصل حتى ينتج المحال فلا صورة لما ذكروه من قولهم: «فنضمه مع الاصل ينتج: بعض ما ليس ب، ب و هو محال منشأه الصغرى لان...»

لايقال: أنّا سلمنا أن قولنا: بعض ما ليس ب، ج ليس نقيض المكس أولاً و بالذات لكن لايلزم منه أن لايكون نقيض المكس ثانياً و بالعرض أيضاً وذلك لظهور أنه لازم لنقيض المكس فأنه أذا حكم بسلب ليس ج عن بعض ماصدق عليه ليس ب فلابد أن يصدق عليه ج، ضرورة استحالة أرتفاع النقيضين فيتم ما ذكره القدماء في المقامين.

لانانقول: لانسلم، لما تقرر من ان السالبة المعدولة المحمول لا تقتضى الموجبة المحمول لما سبق من انه لابد في الموجبة من وجود الموضوع دون السالبة، فيجوز ان يكون الموضوع معدوماً فلا يصدق الايجاب لابطريق التحصيل ولابطريق العدول فلا يصح القول بكون قولنا: بعض ما ليس ب، ج نقيض المكس لا اولاً و بالغائب و بالعرض.

و اجيب اولاً: بانانخصص الكلام فى مباحث العكوس بالامور الموجودة بقرينة ان المنطق آلة للحكمة الباحثة عن احوال الموجودات فع يندفع ما ذكر من ان السالبة المعدولة المحمول لا تقتضى الموجبة المحصلة الهمول لما تقرر من انها مقتضية لها على تقدير وجود الموضوع.

و ثانياً: بعد تسليم عموم المباحث وشمولها للموجودات وغيرها بما اشار اليه شارح المطالع حيث قال بعد ذكر شهبة المتأخرين ومناط الشبهة هيهنا انهم حملوا النقيض على المعدولة و ليس كذلك، فان نقيض الياء سلبه لااثبات اللاباء و المأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالية الطرفين لكن لماحصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول، لان سلب السلب ايجاب فلهذا اخذت نقيض الموجبة .(ميرزامحمدعلي)

(٨)يمنى: ان الموجبة الجزئية لاتنعكس بعكس النقيض اصلاً لا الى الموجبة الجزئية ولا الى الموجبة الجزئية ولا الى الموجبة الكلية لان قولنا: بعض الحيوان لاانسان مثلا وهو قضية موجبة جزئية صادقة ولو انعكست بعكس النقيض لصدق قولنا: بعض الانسان لاحيوان مع ان هذا كاذب قطعاً و الا لاجتمع الشيء و نقيضه في شيء واحد لان الاعم لازم الصدق للاخص و هكذا في كل مثال يكون نقيض المحمول اخص من الموضوع ومن هذا قولنا: بعض القمر لا منخسف وقت التربيع فانه صادق مع كذب قولنا: بعض النخسف لاقم بالامكان لماسبق.

ثم انما اخترنا فى العكس الجزئية، لانه المتعارف المعهود حيث ان الموجبة الجزئية انما تنعكس اليها حيث تنعكس ولانه اذا لم تصدق الجزئية لم تصدق الكلية بالطريق الاولى بخلاف العكس وقد تقدم آنفاً.(ميرزامحمدعلى)

(٩) قوله: «و كذلك التسم» الى قوله: «لا تنعكس»: و ذلك بدليل التخلف فى مادة كمامر فى المكس المستوى آنفا و بيانه: ان الوقتية التى هى اخصها قد تصدق بدون المكس فانه يصدق قولنا: بالضرورة كل قر ليس بمنخسف وقت التربيع لا داغاً مع كذب قولنا: بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام، لصدق نقيضه وهو: كل منخسف قر بالضرورة و اذا لم يتعكس الاخص لم يتعكس الاحم لاستلزامه إياه كمامر من الحشى فى السوالب فى العكس المستوى فتذكر. (ميز اعمدعلى)

(١٠)وهي: الدائمتان والعامتان والخاصتان، ولايخني: ان الحاصتين هيهنا تنعكسان الى عرفية
 لا دائمة في البعض إيضاً لما ذكر ثمة (ميرزامحمدعلم)

(١١) الظاهر انه حال بل نعت لـ «السوالب» قبله و يحتمل ان يكون حالاً من الفاعل اعنى: تفصيله. (محمدعل)

(١٢)يعنى: ان السالبة سواء كانت كلية نحو: لاشىء من الانسان بمجر او جزئية نحو: بعض الحيوان ليس بانسان، انما تنعكس في عكس النقيض الى السالية الحزثية لا الى السالية الكلية.

اما صدق السالبة الجزئية، فظاهر ضرورة انه لما ننى المحمول عما صدق عليه الموضوع كلاً او بعضاً فلم يصدق المحمول على افراد الموضوع في الجملة فيصح سلب نقيض الموضوع عن بعض ما صدق عليه نقيض المحمول، مثل ان يقال: بعض اللاحجر ليس بلاانسان.

و اما عدم صدق الكلية ، فلانه قد يكون الموضوع فى الاصل اخص و نقيض المحمول اعم كها فى قولنا: لاشىء من الانسان بلا حيوان ، فان نقيض المحمول وهو الحيوان، اعم من الموضوع و هو الانسان فلو عكست القضية ح كلية ، يلزم سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً و هو باطل اذيلزم منه ان لا يكون الاعم اعم فان الاعم لولم يوجد مع نقيض الاخص فيكون مع الاخص دائماً ولايوجد بدونه والحال ان الاعم هو ما يوجد بدون الاخص فى الجملة ، فقوله: «لجواز ان يكون…» بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور و اما الجزء الايجابي فبديهي كمامر.(عبدالرحيم)

(١٣)و ذلك، لانه لو جاز، لزم ان يكون الاخص صادقاً على جميع ما صدق عليه الاعم والالزم

ف عكس النقيض ______ و عكس النقيض ______ و ٣٩

ارتفاع النقيضن هف. (محمدعلي)

(۱۶) اعلم: ان ما يفرض ذات الموضوع لابد ان يكون مما يناسبها مثل ان يكون فرداً او صنفاً من نوعها او نوعاً من جنسها او غير ذلك مما يناسبها الا ترى انه لا يصح ان يفرض بعض الانسان حجراً و لا بعض الحيوان جسماً غير نامى و الا كثيراً ما يتخلف عنه احد الوصفين اعنى: وصف الموضوع او المحمول وضوابط الفن ينبغى ان تكون كلية و بالجملة لابد من ملاحظة اتصافه بكلا الوصفين.

ثم لا يحقى: انه يكفى فى دليل الافتراض ان يقال: ان عكس قولنا: بعض ج ليس ب مادام ج لا دائماً ولانا: بعض ب ليس ج مادام ب لادائماً، لان بعض ج، د الى آخر المقدمات ولا حاجة الى تفخيم قولمنا: بعض بنا نفرض ذات الموضوع كذا، الا انهم ذكرواهذا لدفع قول الحصم المكمن اين عرفت ان بعض ج، د؟ فالمقصود منه الله إيها الخصم تدرى ان فذا البعض مصداقاً فى نفس الامر فتفرضه هذا الفرد الخاص و لولم ترض به فما يقوم مقامه. وايضاً لما جرى عادة القوم بانهم يمثلون بنحوج، د، من احرف الهجاء للاختصار فلوقالوا: بعض ج، د و د، ب كان للخصم ان يقول: من اين هذا؟ فرعا كان ج، د مثلاً للاختصار فلوقالوا: بعض ج، د و د، ب كان للخصم ان يقول: من اين هذا؟ فرعا كان ج، د مثلاً بنع يمثلوا بنحوز بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فرعا لم يحتاجوا الى قولمم: لانانفرض ذات الموضوء كذا،

ثم هل الافتراض دليل مستقل في اثبات المطلوب اولابد من انضمام دليل الخلف اليه؟ الظاهر انه تمهيد لمادة الخلف فالمتشبث به في الحقيقة هو دليل الخلف الا انه قد يكون مصرحاً وقد يكون مطوياً فاحفظ هذا. (عبدالرحم)

(١٥)فانه قد حكم فيه بان بعض ج، ب و قد فرض هنا بعض ج، د فيكون د، ب ايضاً وهو المطلوب(محمدعلی)

(۱۶) هذا ليس علة لصدق ج على د مقيداً بهذه الجهة على ما يسبق الى الوهم فان صدق وصف الموضوع على ذاته ضرورى لا يحتاج الى برهان بل هو علة لتقييده بهذه الجهة خاصة فانه قد اختلف فى ان اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوانى هل هو بالامكان او بالفعل؟ وقد سبق مفصلا فى شرح قوله: «و لا عكس للممكنتن» ولما كان الختار هو الثانى استدل به فى اثبات المطلوب فتأمل (ميرزا محمدعلى)

(۱۷)یعنی: انه لماثبت ان د، ب و ج ثبت ان بعض ب، ج بالفعل لان الوصفین اذا تقارنا فی ذات، یصح صدق کل واحد منها علی الاخر فی الجملة کها هوظاهر.(محمدعلی)

(۱۸) اسم «كان» ضمير عايد الى «د» و خبره «ج» و كذا اسم يكون بعيد هذا ضمير راجع اليه و خبره «ب». (محمدعل)

(۱۹) قوله: «و قد كان حكم الاصل انه ليس ب مادام ج»: اى: و قدكان حكم الاصل: ان د ليس ب مادام ج و ذلك لما عرفت ان بعض ج الذى هو وصف الموضوع فى الاصل و كان قد حكم عليه بانه ليس ب مادام ج قد فرض د فيكون د ليس ب مادام ج و هو المطلوب و على هذا القياس قوله بعيد هذا: «و قد كان حكم الاصل انه ب مادام ج. (عمدعل)

(٢٠) يعنى: كما ثبت أن د ليس ج مادام ب ثبت أن بعض ب ليس ج مادام ب كما ذكر آنفا أن

د، ب بحكم لادوام الاصل.(محمدعلي)

(٢١) (يمكن ان يكون قوله: «فافهم» اشارة الى ان المدعى انعكاس الخاصتين في السالبة

الجزئية الى العرفية الخاصة بدليل الافتراض والحال انه ليس كذلك، بل باجتماع التخلف والافتراض).

(٢٢) اذ قد حكم فيه ان بعض ج ليس ب بالفعل فاذا فرض بعض ج، د فيكون هو ايضاً كذلك

وهوالمطلوب.(ميرزامحمدعلي)

(٢٣) يعني: انه بعد ما ثبت ان د، ج بالفعل و ليس ب ثبت ان بعض ما ليس ب، ج بالفعل

لما سبق آنفاً من ان الوصفين اذا تفارنا فى ذات، يصح صدق كل منهما على الاخر فى الجملة. (محمدعلى) (۲۴) يعنى: فاذا صدق الملزوم صدق اللازم و هو المطلوب فهو استدلال من الملزوم الى اللازم

ولايتفاوت فيه الحال بين ان يكون اللازم اعم او مساوياً بخلاف ما استدل به القدماء في اثبات مدعاهم على ما ذكر سابقاً فانه استدلال من اللازم الى الملزوم ولايصح هذا الا اذا ثبت التساوى بينها فما اورده المتأخرون علهم لاياتي هناحتي يحتاج الى الجواب. (عمدعلي)

(٢٥)من ان الوصفين اذاتقارنا في ذات، ثبت كل واحد منها في زمان الاخر في الجملة، ثم الكاف في مثل هذا الكلام تحميل التعليلية و ان تكون بمعني «على» فاحفظ.(محمدعلي)

(۲۶) يعنى: فاذا صدق د ليس ج، مادام ليس ب صدق: بعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب لا ذكر سابقاً ان د ليس ب بالفعل بحكم لادوام الاصل. (محمدعلى)

حواشي «القياس»

(١)قوله: «اى مركب» قد تقدم فى صدر مباحث القضاياء: ان القول فى اصل اللغة بمعنى اللغظ مهملاً كان او موضوعاً ثم خص فى اللغظ مهملاً كان او موضوعاً ثم خص فى العرف العام باللفظ الموضوع مفرداً كان او مركباً ثم خص فى اصطلاح هذا الفن بالمركب معقولاً كان او ملفوظاً فهذا الحد يكن ان يكون حداً لكل واحد من القياس الممقول والملفوظ فعلى الاول يراد بالقول والقضاياء، المعقولة وعلى الثانى الملفوظة.

فان قيل: ان القول الاخر الذي يسمى نتيجة لايلزم القياس الملفوظ ضرورة ان التلفظ بالمقدمات لايستلزم النتيجة فلا يجوز ان يكون هذا حداً للقياس الملفوظ.

قلنا: ممنوع، لظهور ان النتيجة لازمة للقياس الملفوظ ايضاً و ذلك لان القول على هذا هو اللفظ المركب الذى قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه و لا يصدق هذا على القياس الملفوظ الا اذا دل على معناه فاذاحصل القياس الملفوظ حصل القياس المعقول، فلا يتصور انفكاك القياس الملفوظ عن القياس المعقول حتى يلزم ماذكر.

و ما سبق الى بعض الاوهام من أن هذا لايصح بالنسبة الى من كان جاهلاً بالوضع وتكلم بالمقدمات القياسية قانه يتحقق ح القياس الملفوظ من دون المقول فيلزم ما ذكر أيضاً، فهو مردود بانًا لانسلم كون تلك المقدمات الملفوظة قياساً بالنسبة الى ذلك الشخص و أن كان قياساً بالنسبة الى العالم بالوضع كما لايعد مثل زيد قائم كلاماً بالنسبة الى الجاهل بالوضع مع أنه كلام بالنسبة إلى العالم.

قان قلت: غاية ما تحصل من الجواب، ان القول الاخر يلزم القياس الملفوظ من حيث انه يلزم القياس الملفوظ من حيث انه يلزم القياس المعقول اللازم للقياس الملفوظ و المذكور في الحداث القياس قول مؤلف من قضاياء يلزمه لذاته قول آخر، فلايصح الحد بالنسبة الى القياس الملفوظ على هذا التقدير ايضاً.

قلنا: لانسلم أن لزوم القول الاخر للقياس الملفوظ على هذا التقدير ليس لذاته بعد ما ذكر سابقاً من ال المراد من القول هو «اللفظ المركب الذي قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه» لان معنى الكلام حال القياس الملفوظ لفظ مقصود بجزء منه الدلالة على جزء معناه يلزمه من حيث أنه كذلك قول اخر اعتباراً

٣٤٧ _____ حواشي الحاشبة

لمعنى الوصف فى تعليق الحكم كما هو المشهور فى الحدود والرسوم ولاريب فى ان لزوم القول الاخر للقياس اللفوظ من هذه الحيثية أنما هو لذاته من دون ملاحظة شىء آخر معه ولوسلم فنقول:

ان المقصود من قوله: «لذاته» ان لا يكون استلزامه للقول الاخر بواسطة مقدمة خارجية كها في قياس المساواة على ما سيجيىء، لا ان يكون استلزامه له بنفسه ومن دون ملاحظة شيء من الاشياء كها توهم و معلم ان ما ذكر اتما ناقي على هذا التقدير دون التقدير الاول.

ثم لايذهب عليك : ان ليس المراد من القول الاخر اللازم للقياس الا المعقول سواء جعل الحد للقياس المعقول او الملفوظ او الاعم منها لظهور ان واحداً منها لايستلزم التلفظ بالنتيجة بل تعلقها والاذعان بها في الذهن فلا تغفل (ميرزامحمدعل)

(٣) قوله: ((و هو اعم من المؤلف»: الغرض من هذا الكلام دفع ما اورده بعض الاعلام فى نظير هذا المقام من ان ذكر المؤلف بعدالقول مستدرك والا لكان حاصله: ان القياس مركب مؤلف و ظاهرانه تكرار لاطائل تحته فالاولى ان يقتصر بذكر احدهما عن الاخر.

و حاصل الجواب: ان المركب اعم من المؤلف لاعتبار المناسبة بين الاجزاء فيه دون المركب على ما صرح به المحقق الشريف فى حاشية الكشاف فهو من قبيل ذكر الحاص بعد العام و هذا متعارف فى الحدود و الرسوم على ماسبق مفصلاً و ايضاً فيه اشعار على ان الجزء الصورى اعنى الهيئة المشتملة على الشروط الاتية فى الاشكال الاربعة معتبر فى القياس لما فى لفظ المؤلف من الاشارة الى حصول الالفة والارتباط بين الاجزاء و لذا ذكر المصنف الضمير فى قوله يلزمدلذاته، ليرجع الى القول المؤلف و لم يؤثثه ليعزد الى القضاياء تنبيها الى ان القول الاخر لايلزم من المقلمات كيف ما كانت بل منها ومن التأليف فان للصورة دخلاً فى الانتاج كالمادة.

و العجب من هذا الفاضل: انه ذكر هذه النكتة لتذكير الضمير ولم يتفطن انه ينافى القول باشتمال التعريف على الاستدراك، فافهم.

و اجاب بعض المحققين من شراح المتن عن هذا: بانالانعنى بالقول هنا ما هو مصطلح اهل الميزان اعنى: المركب حتى يلزم اشتمال التعريف على الاستدزاك بل اللفظ الموضوع الشامل للمفرد و المركب كما هو المصطلح فى العرف العام فيكون «القول» ح بمنزلة الجنس البعيد من حيث انه يشتمل للمفردات و المركبات و قيد «المؤلف» بمنزلة الجنس القريب حيث أنه يخرج المفردات و هكذا.

و اورد على الجوابين: بان ذكر الخناص بعدالعام انما يصح اذا لم يكن مفهوم العام داخلا فى مفهوم الحاص كالحيوان الناطق فى مفهوم المخاص كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان بخلاف ما اذا كان داخلاً فيه كالجسم الحيوان الناطق فى تعريفه و لاريب ان مفهوم القول على الجوابين داخل فى مفهوم المؤلف، ضرورة ان المؤلف هو اللفظ الموضوع المركب الملحوظ بين اجزائه المناسبة والالفة، فما يظهر من بعض المحققين من المحشين من الحياس الايراد بالاول حيث ذكر الثانى جواباً بعد نسبة الايراد الى الاول فلا وجه له، بل الجواب: ان هذا على فرض التسليم أنما هو على تقدير ان لا يجرد مفهوم الخاص عن مفهوم العام واما اذا جرد عنه فلايلزم عنائفة الشرط اصلاً كما لايخفى فتأمل.

ثم بقي هنا شيء تقدم اليه الاشارة في صدر مبحث القضاياء و هو: ان القول لفظ مشترك بين المعاني

ف القياس ________ في القياس _______

الثلاثة المذكورة كما تقدم آنفاً و استعمال اللفظ المشترك فى مقام التعريف غيرمناسب كماسبق.

والجواب: انا ندعى التبادر في المعنى الثالث الذي هو مصطلح ارباب المعقول بقرينة ان من كان في صدد البيان للالفاظ المصطلحة في هذا الفن، فالمناسب له ان يستعمل الالفاظ في المعانى المصطلحة في هذا الفن حيث كان له اصطلاح خاص فيها كها فيا نحن فيه دون المعانى الاصلية و العرفية. و من هنا يظهر ما في الجواب الثاني عن الاشكال الاول. (ميرزاعمدعلي ره)

(٣)قوله: «و فى اعتبار التأليف بعدالتركيب...»اشارة الى فايدة ذكر الحناص بعد العام. و حاصلها: انهم لايسمون كل مركب قياساً بل المركب الذى يكون بين اجزائه مناسبة و ارتباط خاص، فيلاحظون الترتيب الواقع بينها وهو المراد بـ «الجزء الصورى». (عبدالرحيم)

(۴)قوله: «والقول يشمل...»: اى القول الذى يطلق على المركب المعقول والملفوظ بمنزلة المجنس للتحريف، لاشتماله على المركبات التامة و غيرها من المركبات المخصوصة الناقصة فان جملنا التعريف للقياس المعقول فالمراد بالقول، المركب المعقول و ان جعناه للقياس الملفوظ فالمراد به، المركب الملفوظ. ولا يخنى ان الاول هو القياس حقيقة واما الثانى فانما سمى قياساً لدلائته على الاول.

فان قيل: لايجوز ان يكون التعريف للقياس الملفوظ، لانه لايستلزم المطلوب لذاته بل بواسطة القياس المعقول.

قلنا: القياس الملفوظ ليس هو الالفاظ فقط بل الالفاظ من حيث انها دالة على المعانى كها صرح به الشيخ حيث قال: القياس الممنوع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو اللفظ لايستلزم لفظاً أخر بل من حيث انه دال على معنى معقول و اذا كان الملفوظ قياساً من هذه الحيشة فلايكون القياس واسطة بل قيداً ،فالمراد بالقول الاخر اللازم او المركب المعقول او الملفوظ، فلايتوهم متوهم ان القياس المعقول لابد ان يكون ملفوظاً فان التلفظ المقام الابد ان يكون ملفوظاً فان التلفظ بالمقلوب. (شيخ عبدالرحيم ره)

(۵)قوله: «و بقوله مؤلف من قضاياء...»: المراد منه مافوق قضية واحدة ليتناول القياس المؤلف من قضيتين

ثم ان كان المراد بها ما هى قضية بالفعل كها هو المتبادر، خرج القياس الشعرى عن التعريف اذ سيجىء أنه مركب من الخيلات وقد عرفت أنها ليست بتصديق و أن كان المراد بها ما هو قضية بالقوة، دخلت القضية الشرطية بالنسبة الى عكسها اذ يصدق عليها أنها قضاياء بالقوة يلزمها قول أخر. هذا اذا كان التعريف للقياس المعقول و أما اذا كان للقياس الملفوظ، فيمكن أن يقال: أن المراد هو الشق الاول و القياس الشعرى وأن لم يكن مركباً مما هو قضية بالفعل بحسب الحقيقة، إلا أنه مركب منها بحسب مايفهم السامع من كلام القائل.

و يمكن الجواب: بان المراد هو الشق الاول و ذكر الشعرى و كذلك المغالطة و امثالها من باب الاستطراد لانها ليست داخلة فى الحجة التى هى من التصديقات و انما الداخل فيها هو القياس المركب من مقدمات يقينية او ظنيّة كالبرهان و الخطابة مثلاً.

و يمكن الجواب ايضاً: بان المراد هو الشق الثانى ولايدخل القضاياء الشرطية، لان المراد باللزوم في

٣٤ _____ حواشي الحاشية

التعريفات ماهو بطريق الاكتساب. (عبدالرحيم)

(ء)بالرفع خبر «انَّ» اى: فلان المتبادر من القضاياء، القضاياء الصريحة فهو من قبيل قولهم: «مؤمن خبر من كافر». (محمدعلي)

(٧) قوله: «والحزء الثاني من المركبة ليس كذلك (أي: ليس قضية صريحة)»:

اعترض عليه بانالوجملنا بدل اللادوام مفهومه الصريح، صدق عليه الحد ايضاً مع انه ليس من افراد المحدود و هكذا كل قضية ركبت مع اخرى كيف كانتا اعم من ان تكون من المركبات المصطلحة و ان لا تكون؟

واجيب: بان قيدالحيثية معتبر في التعريف اى: القياس قول مؤلف يلزمه لذاته قول اخر من حيث انه مؤلف و الى انه مؤلف و الى مؤلف و الى هذا به مؤلف و الى هذا يشير بعض المحققين من شراح المتن حيث يقول: ان المراد من الاستلزام هيهنا، الاستلزام بطريق النظر، هذا.

و قد اجيب ايضاً: بانه يخرج بقولنا: «قول أخر» حيث تجعل التنوين للوحدة، فان اللازم في مكس القضية المركبة قولان لا قول واحد.

و فيه: أن ذلك لايتم بالنسبة الى بعض القضاياء المركبة اعنى: مايكون عكسه قولاً واحداً كالوقتيتين والوجوديتين الموجبتين على ما ذكر سابقا.(ميرزامحمدعلى)

(٨)قوله: «و بقوله يلزمه يخرج الاستقراء و القشل»: و سيأتى تفسير هما بعيد هذاانشاء الله تعالى. ثم كماخرجا هما به، خرج ايضاً ما يصدق القول الاخومنه بحسب خصوص المادة كقولنا: لاشىء من الفرس بناطق و كل ناطق انسان فانه يصدق: لاشىء من الفرس بانسان و كقولنا: كل انسان حيوان و بعض الحيوان ناطق فانه يصدق: كل انسان ناطق فان صدقهما فيها ليس بلازم لهما بل هو حقوص المادة. الاترى انه لو بدلنا الكبرى في المثال الاول بقولنا: و كل ناطق حيوان، لايصدق: لاشىء من الفرس بجيوان؟ و في المثال الثاني لوبدلنا بقولنا: و بعض الحيوان صاهل، لايصدق قولنا: بعض الحيوان صاهل، لايصدق قولنا:

بق هنا شىء و هو انه: يخرج باخذ قيد اللزوم فى التعريف، القياس الحظابى و الجدل والشعرى و السفسطى مع انها من افراد المحدود فان شيئاً منها لايلزم منه شىء آخر لعدم افادتها اليقين كماسيأتى فى اواخر الكتاب.

فالاولى ان يقيد اللزوم بقولنا: «منى سلم» حتى يسلم عن هذا كما فعله جمع من السلف حيث قالوا: ان القياس قول مؤلف من قضاياء متى سلمت لزم عنها قول آخر.

و قد اشار الى رد هذاالاعتراض بعض المحققين من شراح المتن حيث قال: أن المراد بالاستلزام أن يكون المقدمات بحيث أذا حصل العلم بها حصل العلم بالنتيجة. فلاوجه لاعتبار التسليم في المقدمات كها وقع في عبارة السلف.

وفيه: ان هذا المعنى ممّا لايفهم من اللفظ عندالاطلاق فلاينبغى الاعتناء بامثاله في مقام التعريف. فالاولى ان يتمسك في الرد باعتبار قيد الحيثية في التعريف اي: يلزمه من حيث هو هو أعنى: من ف الفيا*س* ______ في الفياس ______ في الفياس _____

حيث مدلوله اللفظى من دون ملاحظة النسب الحارجية و حالات المتكلم، قول أخر ولاشك ان جميع الاخبار من حيث الدلالة اللفظية صادقة يقينية كها يدل عليه تعريفه بالقول الجازم كها وقع للشبخ و غيره فع يصدق على كل واحد من الصناعات الحمس كها هوظاهر فتأمل.(محمدعلي)

(قال الشيخ عبدالرحيم ره): قوله: «و بقوله يلزمه يخرج الاستقراء والتثيل»: اى: الاستقراء الناقص الذى سيجىء ذكره والتمثيل الذى لايفيد اليقين و اما الاستقراء التام والتمثيل الذى يفيد اليقين فها من القياس كما صرح به المحقق الشريف فى شرح المواقف حيث قال: المقصد الرابع القياس و هو العمدة لافادة اليقين بخلاف الاستقراء فانه لايفيد يقيناً الا اذا كان قياساً مقسماً و كذا التمثيل لايفيد يقيناً الا اذا كان العلة فيه قطعية و ح يرجم الى القياس هكذا النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام.

(١)قوله: «بقوله لذاته خرج مايلزم منه قول أخر...»: ربما يتوهم انه يخزج به القياس المركب على هيئة الشكل الثافى و الثالث و الرابع فان استلزامه النتيجة فيها ليس لذاته بل تحتاج في انتاجه الى رده الى الشكل الأول على ما سيأتى فيكون لزوم النتيجة للقياس في هذه الاشكال بواسطة الشكل الاول لا لذاته فيلزم خروج بعض افراد المعرف عن التعريف فلا يكون منعكساً.

و الجواب: أن المراد من اللزوم اعم من البين و غير البين و لزوم القول الاخر للقياس في هيئة تلك الإشكال من قبيل الثافى و هذا بخلاف قياس المساواة فان اللزوم فيه ليس لذاته مطلقا بدليل التخلف ف بعض المواد كماسياتى بخلاف هذه الاشكال فان اللزوم ثابت فيها من حيث الذات في جميع المواد غاية الامر انه ليس ببين وهذا لا يخرجه عن أن يكون لزومه له لذاته كها هو ظاهر لار باب الدراية و بعبارة اخرى اخصر من ذلك أنه لااحتياج في انتاج القياس فيها الى شيء من الرد الى الشكل الاول وغيره مها سيأتى. و انفا يحتاج اليه لتحصيل العلم بالانتاج لالنفس الانتاج فانه حاصل لذاته كها هو ظاهر ولوسلم فالمراد من المقدمة الغرية ما لا يكون لازمة للمادة لان لا يكون لاواسطة مقدمة غرية. والمراد من المقدمة الغرية ما لا يكون لازمة للمقدمين او لازمة لاحد هما لكن طوفاها مغايران لحدود تلك المقدمة فافهم. (عمدعلى)

(۱۰)هرما تركب من قضيتين يكون متعلق محمول اوليهما موضوع الاخرى هكذا عرفه القوم و فيه مناقشة واضحة فان متعلق محمول او ايهما هو الجار و المجرور و موضوع الاخرى هوالاخير وحده وهو غير المجموع بالبديهة فلايكون هذا ذاك البتة.

والجواب: عن ذلك المناقشة ظاهر لمن راجع الى ما ذكرناه فى اوائل التعليقة عند قول المحشى: «الظرف اما متعلق بجعل...» و محصله: ان المتعلق هو المجرور وحده وليست الاداة داخلة فيه.

فان قلت: هذا التعريف غير جامع لانه لايشتمل الاعلى ما كان شبهاً بالشكل الاول، فقرلنا ف اثبات ان الف مساو لدج»: الف مساو لدج» وج مساو لدرب» وقولنا: ب مساو لالف وج مساو لدرب» خارج عنه مع انه قياس المساواة، لانتاجه بالرد الى ماهو شبيه بالشكل الاول على قياس الاشكال الاربعة.

قلت: المراد من كون متعلق محمول الاولى موضوع الاخرى اعم من ان يكون بالفعل و بالمأل و متعلق محمول الاولى فى كل واحد من هذه الصور و ان لم يكن موضوع الاخرى بالفعل، الا انه كذلك بالمال. ثم لايخفى: ان قياس المساواة لاينحصر فى مادة المساواة بل يشتمل بمثل قولنا: الف ملزوم لـ «ب» و ٣٤٦ _____ حواشي الحاشية

ب ملزوم له «ج» وبمثل قولنا: الف موقوف له «ب» و ب موقوف له «ج» و نحو ذلك، و تسميته بقياس المساواة باعتبار اشهرافراده فان المثال الاول الذي صدر من المعلم الاول كان مشتملا على لفظ المساوى على ما نقل. (عبدالرحم)

(۱۱) قوله: «لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية»: الاترى انه لا يصح ان يقال في قولنا: الاثنان نصف الاربعة و الاربعة نصف الثمانية ... «الاثنان نصف الثمانية» ولا في قولنا: الاثنان مباين للفرس و الفرس مباين للبشر ان يقال: «الانسان مباين للبشر» العدم وجود المقدمة الحارجية المسلمة فيها اذ لا يكون نصف نصف الشيء نصفاً لذلك الشيء و لا يلزم ان يكون مباين المباين مبايناً. فعلم ان صدق القول الاخر في مسألة المساواة واللزوم و غيرهما انما هو بواسطة مقدمة خارجية مسلمة ولو لا هذه، لكان اللازم لهذا القياس لذاته في الاولى الف مساو لمساوى ج و في الثانية الف ملزوم لملزوم ج و هكذا في مسألة الظرفية الف مظروف ج وهوليس بقصود.

والحاصل: ان فياس المساواة اذا كان له مقدمة خارجية مسلمة يلزمه القول الاخر لكن لا لذاته بل بواسطة تلك المقدمة الحارجية و ان لم تكن له مقدمة خارجية لايلزمه شيء كما عرفت.

فان قيل: انا لانسلم الكلية في الاولى فان للتوقف مقدمة خارجية صحيحة مسلمة وهي: انا الموقوف على المؤوف على دلك الشيء، مع انه لايصح ان يقال في قولنا: الطلاق موقوف على الشيء، مع انه لايصح ان يقال في قولنا: الطلاق موقوف على رضاء الطرفين، الطلاق موقوف على رضاء الطرفين، لجوازه مع عدم الرضاء عن جانب الزوجة بالا تفاق.

قلنا: لانسلم عدم الصحة، فان اللزوم و التوقف حاصل فيه ايضاً فان المراد من رضاء الطرفين رضاؤهما حين النكاح لارضاؤهما حين الطلاق وظاهر ان الطلاق موقوف على هذا الرضاء ليقع النكاح.

ثم الطلاق فانه ازالة قيد النكاح فهذه القضية نظير قولك : السقف موقوف على الحائط و الحائط موقوف على الاساس فالسقف موقوف على الاساس.(ميرزاعمدعلي)

(۱۲) قوله: «يرجع الى قياسين»: بيانه انه ينتج لذاته نتيجة فيجعل هذه النتيجة صغرى و المقدمة الخارجية كبرى فينتج النتيجة المطلوبة، مثلاً قولنا: الف مساول «ب» وب مساول «ج» ينتج لذاته اى: من غير احتياج الى المقدمة الخارجية، ان الف مساولساوى ج فيضم هذه النتيجة الى المقدمة الخارجية هكذا الف مساولساول له فالف مساول لدج». (عبدالرحم)

(١٣) قوله: «و بدونهاليس من اقسام الموصل بالذات»:

فان قلت: قد سبق آنفاً: ان قياس المساواة ينتج بالذات الف مساو لمساوى ج مثلاً فكيف يصح الحكم بانه ليس من اقسام الموصل بالذات؟

قلت: هذا بالنسبة الى النتيجة المذكورة سابقاً اعنى قولنا: الف مساول («ج» مثلاً لا مطلقاً لظهور استئزامه لذلك بلاواسطة كها سبق فهو بالنسبة الى ذلك من اقسام الموصل بألذات و تعريف القياس ايضاً شامل عليه على ما يشهد به التأمل الصادق و ان لم يكن بالنسبة الى النتيجة المذكورة من اقسامه. فان قلت: لوكان الامركذلك، لزم قصر الكلى على بعض افراده و هو باطل جزماً.

بيان الملازمة: انهم حصروا القياس فى الاستثنائى والاقترانى و الاقترانى على الحملى والشرطى و معلوم انه اى: القياس المساواة ليس من الاستثنائى ولاالاقترانى الشرطى. بقى الاقترانى الحملى وحصروه فى الاشكال الاربعة و ليس بداخل تحت شىء منها للزوم اشتراك المقنمتين فى الحد الاوسط بالمنى الاصطلاحى فيها دونه فثبت انه غير داخل تحت شىء من الاقسام المذكورة للقياس مع انه من افراده كها هو الفروض و هو المطلوب. واما بطلان التالى فظاهر لا يحتاج الى البيان.

قلت: لا شك في ان قياس المساواة بالنسبة الى ما ذكرنا داخل تحت الاقترافي الحملي على ما يشهد به تعريفه بانه ما كان القول الاخر فيه مذكوراً بادته دون هيئته و يكون كلتا مقدمتيه حملية. و اما ما ذكر من انهم حصروه في الاشكال الاربعة و هو ليس بداخل تحت واحد منها لاشتراطهم فيها اشتراك المقدمتين في الحد الاوسط ولااشتراك فيه هنا، فجوابه على ما اشار اليه بعض المحققين انهم لم يشترطوا تكرر الوسط بمعنى انه لولاه لم يتحقق الانتاج بل بمعنى انه لولاه لم يلزم العلم بالانتاج.

والحاصل: ان الشروط المعتبرة فى الاقيسة الاقترانية على نوعين: ماهو شرط لتحقق الانتاج و ماهو شرط للعلم به و تكرر الوسط من النوع الثانى و حصرهم القياس الاقترافى فى الاشكال الاربعة بالنسبة الى القياس المشتمل على الشروط المعتبرة للعلم بالانتاج لا مطلقا حتى يلزم قصرالكلى على بعض الافراد. ولا يخنى ما فيه، فانا لاتسلم انه لايلزم العلم بالانتاج اذا لم يتكرر الوسط بالمنى الاصطلاحى بل اذا لم يتكرر الاوسط فيه مطلقا ضرورة حصول العلم بالانتاج فى قياس المساواة بالنسبة الى النتيجة الفروضة مع انه لم يتكرر الاوسط فيه بالمنى المشور فتأمل. (ميرزا محمد على).

(۱۴) اما تسمیته نتیجه، فباعتبار انه یحصل من القیاس فکانه یخرج من بطنه و اما تسمیته مطلوباً، فباعتبار استحصاله من القیاس یقال: طلبه ای: حاول وجوده واخذه.(عبدالرحیم)

(1۵) قوله: «المراديمادته طرفاه المحكوم عليه و به»: لما كان الظاهر من كون النتيجة المذكورة فيه بمادته و هيئته ان تكون النتيجة مذكورة في القياس بعينها وهذا لايستقيم بالنسبة الى بعض المواد حيث ان المذكور فيه نقيض النتيجة لاعينها، تصدى الم دفعه: بان المراد من مادة النتيجة، المحكوم عليه والمحكوم به سواء كان الحكم بينها بطريق الايجاب او بطريق السلب.

فالحاصل: ان الاستثنائي ما يكون النتيجة مذكورة فيه بعينها او بنقيضها كها هو المشهور عندالجمهور. لايقال: ان النتيجة لايمكن ان تكون مذكورة فى القياس لابعينها و الآلكان العلم بالنتيجة مقدماً

على العلم بالقياس و ايضاً يلزم بطلان تعريف القياس فانه اعتبر فيه ان يكون القول اللازم للنتيجة مغايراً لكل واحدة من المقدمات كما ذكر آنفاً ولا بنقيضها و الا لكان التصديق بنقيض النتيجة حاصلاً في القياس فلا يمكن معه التصديق بالنتيجة ضرورة استحالة اجتماع النقيضين.

لانانقول: المراد منه ان يكون طرفا النتيجة او طرفا نقيضها مذكورين في القياس على الترتيب الواقع في النتيجة لا ان يكون نفس النتيجة او نفس نقيضها مذكورين فيه، فان كل واحد منها قضية حيث يحتمل الصدق والكذب و المذكور في القياس الاستثنائي ليهن بقضية كها هو ظاهر و الى هذه الدقيقة ايضاً أشار الحشى حيث قال: «والمراد عادته طرفاه»، فافهم. (ميرزامحمدعلي)

(١٤) الاستثناء مأخوذ من «الثني» معنى العطف او معنى الصرف يقال: ثنيت الشيء اي:

٣٤/ ٢٤/

عطفته ورددته و ثنيته عن مراده: صرفته عنه و عدلته و المناسبة ان اداة الاستثناء تصرف العامل عن المستثنى، كذا ذكر بعض المحققن. وقيل ايضاً: لانها تصرف المستثنى عن المستثنى منه.

ثم انهم عدّوا كلمة لكن بالتخفيف من ادوات الاستثناء لشباهتها اياها فى الاستثناء المنقطع فان معنى لكن: الاستدراك و المراد بالاستدراكهنا رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه و هذا هومعنى الاستثناء المنقطع بعينه.(ميرزامحمدعلى)

(١٧) لما كان الشقوق العقلية المندرجة تحت قوله: «والا» ثلاثة اقسام: الاول ما ذكره المحشى و هو: ما يكون القول الاخر مذكوراً بهادته لا بهشته والثانى: عكس ذلك اعنى: ان يكون مذكوراً بهيئته دون المادة. والثالث انتفاء الامرين اعنى: ان لا يكون مذكوراً بهادته و لا بهيئته و ذلك لانه قد اخذ فى الاستثنائى مجموع الامرين معاً و انتفاء المركب تارة يصدق بانتفاء احد الاجزاء و اخرى بانتفاء جميعها و كان الصحيح منها هو القسم الاول فقط، تصدى الى بيان عدم صحة الوجهين الاخيرين بعد تخصيصه الوجه الاول بالذكر فقال: «اذلايعقل...».

و حاصله: انه لا يمكن وجود الهيئة بدون المادة، ضرورة استحالة وجود العارض بدون المعروض و كذا لايمكن عدم اشتمال القياس على شيء من المادة و الهيئة لان النتيجة هو القول المتولد من القياس فاذا لم يكن لها اسم ولا رسم في القياس فكيف يتولد منه؟

ثم ربما يتوهم هنا: ان تعريف الاستثنائى غير مظرد و تعريف الاقترانى غير منعكس و ذلك، لان قولنا: كل ج، ب و كل ب، ب فكل ج، ب يصدق عليه: ان القول الاخر مذكور فيه بمادته و هيئته مع انه من اقسام الاقترانى.

والجواب: ماسبق اليه الاشارة قبيل هذا من انه ليس بقياس مطلقا، لان العلم بالنتيجة لابد ان يكون حاصلاً قبل العلم بالقياس وهنا حاصل قبله. و ايضاً قدتقدم آنفاً من ان المراد من كون المادة مذكورة، ان يكون طرفاالنتيجة مذكورين لانفس النتيجة وهنا المذكور في القياس نفس النتيجة دون مادتها فلايكون داخلاً تحت واحد من القسمين فافهم.(ميرزاعمدعلى)

(١٨) حيث ثبت هنا أن انقسام القياس الى الاستثنائى و الاقترانى أنما هو باعتبار اشتماله على الهيئة و عدمه و ذكر المادة لاعبرة به هنا لوجوب اشتمال القياس على المادة سواء كان استثنائياً أم اقترانياً.(ميرزامحمدعلى)

(١٩)قوله: «لاقتران حدود المطلوب فيه»: او لاشتماله على كلمة الجمع اعني:الواو.

ثم انما سمى الحدود بذلك، لانها واقعة في طرف القضية و «الحد» في اللغة الطرف. (عبدالرحيم)

(۲۰) لا يخفى ما فيه من المساعة، فان الاوسط ليس بحد للمطلوب فالاولى ان يقول اولاً: «لاقتران الحدود» بالقطع عن الاضافة و يريد بها حدود القياس او يأتى بصيغة النثنية و يترك ذكر الاوسط هنا. و يمكن ان يقال: المراد بالحدود اولاً حد المطلوب و بالضمير الراجع اليه ثانياً حدود القياس على طريقة الاستخدام. (ميرزامحمدعلى)

(۲۱)قوله: «والافشرطي»: و اقسامه خسة، لانه اما ان يتركب من الشرطيات الصرفة ام لا و على الاول فاما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او مختلفتين و على الثانى فاما ان يتركب من حلية و في القياس _________ في القياس ________ المتاب ______

متصلة او من حلية و منفصلة فهذه خسة اقسام تأتى تفصيلاً مع امثلتها بعيد هذا انشاءالله تعالى.(ميرزامحمدعلي)

- (٢٢) تسميته حينئذ شرطية ، باعتباراعظم اجزائه . (شيخ عبدالرحيم)
- (۲۳)ای: لکونه اقل اجزاء منه کها هو ظاهر. و یحتمل آن یکون الجهة فیه کونه قسماً واحداً بخلاف الشرطی فانه اقسام متعددة کمامر، او کونه جزء من الشرطی مقدماً علیه، و یحتمل شمول العبارة للوجه الاول ایضاً فتامل.(میرزامحمدعل)
- (۲۴)هذا في الموجبة الكلية التي هي اشرف المطالب و انما قال في الغالب، اذ قديكون مساو ياً.(عبدالرحيم)
- (۲۵) لا يخف: ان كلمة «ما» عبارة عبا يكون المقدمة عبارة عده، لا عن لفظ المقدمة و تأثيث مفهوم المقدمة ليس لذاته كتأثيث ممنى: «هذيل» لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأثيث لرعاية لفظ المقدمة فتذكير الضمير الراجع الى «ما» ليس بمجرد داعى اللفظ بل لداعى اللفظ والمعنى. (عبدالرحم)
- و اقول: غاية الامر ان لايكون الموصول عبارة عن لفظ المقدمة من حيث هو هو و اما من حيث كونه عبارة عن مفهومه فلا بأس ان يكون الموصول عبارة عنه بل الامر فى الواقع كذلك كها لايخنى. (عمدعلى) (۲۶) و ذلك، لان الكبرى تدل على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الوسط و من جلته الاصغر فلا
- حاجة فى انتاجه الى فكر و استعمال روية وهذا بخلاف البواق فلذا كان انتاجها نظرياً و ايضاً هوعلى النظم الطبيعي، لان الانتقال فيه من الاصغر الذى هوموضوع المطلوب الى الاوسط ومنه الى الاكبرالذى هرعمول فيلزم الانتقال من موضوع المطلوب على محموله وايضاً هومنتج للمحصورات الاربع كما سيأتى بخلاف البواقى (محمدعل)
- (۲۷) و ذلك لان الاوسط محمول فى كل واحد من صغريهها و ايضاً مشترك فى الكبرى ايضاً من حيث الكية فان كليتها شرط فى كليها كما سيأتى.
- ثم انما كانت الصغرى اشرف المقدمتين، لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لدلالته على الذات و دلالته على الصغة ولاريب فى تبعية الصفة و ثانويته بالنسبة الى الذات.(ميرزامحمدعلى)
 - (۲۸)ای: انقصهماوادناهما.(عبدالرحیم)
- (٢٩)و ذلك لخالفته اياه فى كلتا المقدمتين و لذا اسقطه الفارابي و الشيخ عن الاعتبار و بعضهم عن القسمة ايضاً. (ميرزا محمدعلي)
- (٣٠) بين السبب في هذا الشرط والذي يليه دون الاول اي: ايجاب الصغرى اعتماداً على كونه معلوماً بالقياس اليهما كما هوظاهر ونحن نذكره ايضاً لزيادة التوضيح والايضاح فنقول:
- انما اشترط ذلك ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر فان الحكم فى الكبرى سلباً كان او ايجاباً على ما ثبت له الاوسط فلو كانت الصغرى سالبة لم يكن الاصغر بما ثبت له الاوسط ضرورة ان الحكم فيها على هذا التقدير بان الاوسط مسلوب عن الاصغر فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر

ضرورة ان الحكم على احد المتباينين لايستلزم الحكم على الاخرفلا يلزمه النتيجة.

الاترى ان الحق فى قولنا: لاشىء من الانسان بمجر و كل حجر جاد، السلب؟ ولو بدلنا الكبرى بقولنا: و كل حجر جسم، كان الحق، الايجاب والاختلاف دليل عدم لزوم النتيجة كما سيوضحه المحشى فى بيان شرايط الشكل الثانى. (محمدعلى)

(٣١) و ذلك ، لان الاوسط هنا موضوع فى الكبرى و قد سبق فى العكس المستوى ان مذهب
 الشيخ الذى اختاره المصنف ، ان صدق وصف الموضوع على ذاته أنما هو بالفعل . (محمدعلى)

(۳۲) حاصله: انه اذا حكم فى الصغرى بثبوت الاوسط للاصغر بالامكان لم يتعد الحكم من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر الى الاصغر لان الحكم بالاكبر على ما هو لوسط بالفعل و الاصغر اوسط بالامكان و الممكن يجوز بقائه تحت الامكان ابدأ بحيث لأيخرج الى الفعل اصلاً. مثلاً لو فرض ان مركوب زيد بالفعل منحصر بالخمار فح يصدق: كل ماهو مركوب عمرو مركوب زيد بالامكان و كل ماهو مركوب زيد فهو فرس بالضرورة، ولابصدق: بعض ماهو مركوب عمرو هار بالضرورة ولاشىء من الحمار بفرس بالفرورة ولاشىء من الحمار بفرس بالفرورة.

ثم لايختى: ان هذا الشرط بناء على ماهو المشهور عندالجمهور من ان مراد الشيخ بالفعل انما هو بحسب نفس الامر و اما على ما ذكره جمع من المحققين من ان المراد به الفعل بحسب الفرض العقلى سواء كان مطابقاً للواقع اولا، فلا ايضاً فان بقاء المحمول فى حيّز الامكان لاينا فيه الفعل بحسب الفرض العقلى كماء.

ثم لايخنى ايضاً: ان ظاهر المصنف هنا كغيره ان الفعلية المتبرة فى عقد الحمل انما يراد بها الفعلية بحسب الواقع كها ان الفعلية المعتبرة فى عقد الوضع على مذهب الشيخ كذلك، على ما ذكره الجماعة و قد عرفت سابقاً ان هذا لايجرى فى القضاياء الذهنية التى لم يوجدها فرد فى الواقع فتأمل.(ميرزامحمدعل)

(٣٣) قوله: «على ماسبق»: يعنى قوله: «فنى الاول تكون النتيجة موجبة كلية و فى الثانى موجبة جزئية» فعلى هذا ينبغى ان يكون المراد من قوله: «الصغريان الموجبتان» الصغرى الموجبة الكلية و الصغرى الموجبة الجزئية بهذا الترتيب بجعل اللام للمهد الذكرى و يحتمل ان يكون اشارة الى الصغرى يعنى: ان كلية النتيجة و جزئيتها بناء على ملاحظة حال الصغرى فان كانت كلية فالنتيجة ايضاً كلية و ان كانت جزئية فجزئية و هذا باعتبار خصوص المادة، فلاينافي ماسبق آنفاً. (عمدعلى)

(٣٤) و ذلك ، لان كل ما يثبت له الاوسط حكم على الاصغر في الجملة، لكونه مما ثبت له الاوسط في الجملة هذا.

و اورد الشيخ ابوسعيد على الشيخ الرئيس ابن سينا: ان الاستدلال بهذا الشكل الذى هو المناط و الاصل فى الاستدلال لابتناء الثلاثة الباقية عليه كها سيظهر، يستلزم الدور فلا يكون منتجاً فضلاً عن ان يكون بيناً، و ذلك، لان العلم بالتتيجة موقوف على العلم بالمقدمات التي من جلتها الكبرى الكلية والعلم بها اتما يحصل نوعلم ثبوت الحكم بالاكبر بالايجاب او السلب على كل واحد من افراد الاوسط التي من جلتها الاصغر فيكون موقوفاً على العلم بثبوت الحكم بالاكبر للاصغر الذى هو عين النتيجة فيلزم الدور.

واجاب الشيخ: بالفرق بين العلم الحاصل في النتيجة و بين العلم الحاصل في الكبرى بالاجمال و التفصيل و توقف حصول العلم التفصيل على العلم الاجمالي غيرمضر، فيندفع الدور.

والحاصل: ان العلم بالنتيجة فى الكبرى اجمالى و فى النتيجة نفسها بعد استخراجها من المقدمات تفصيلى فباعتباره الاول يكون موقوفاً عليه و باعتباره الثانى يكون موقوفاً اذ لااستحالة فى ان يكون للشىء وصفان يكون باعتبار احدهما معلوماً و باعتبار الاخر مجهولاً. (محمد على)

(٣٥) اما على تقدير ان تكون سالبة فكما ذكره المحشى و اما على تقدير ان تكون موجبة فكقولنا: لاشىء من الفرس بناطق و بعض الحيوان ناطق والحق الايجاب ولوبدلنا الكبرى بقولنا: بعض الانسان ناطق، كان الحق السلب.(محمدعلي)

(۳۶) يعني على سبيل منع الخلو. (محمدعلي)

(٣٧) وذلك، لانه اذا انتفيا كان الصغرى غيرالداغة والضرورية وهي احدى عشرة و الكبرى من القضاياء السبع التي لا تنعكس سوالبها و اخص الصغريات: المشروطة الخاصة والوقتية، لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين والوقتية من الثمانية الباقية و اخص الكبريات: الوقتية و اختلاط الصغريين وهما المشروطة الحاصة والوقتية مع الكبرى الوقتية غير منتبع للاختلاف الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا: لاشيء من المنخسف بمضىء بالضرورة في وقت معين لا دافاً وكل قر مضىء بالضرورة في وقت معين لا دافاً مكل قر مضىء بالضرورة ولو بدلنا الكبرى بقولنا: و كل شمس مضيئة في وقت معين لا دافاً امتنع منخسف قر بالضرورة ولو بدلنا الكبرى بقولنا: و كل شمس مضيئة في وقت معين لا دافاً امتنع منخسف من ينتج هذان الاختلافان لم ينتج ساير الاختلاطات، لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم. (عبدالرحم)

(٣٨)و ذلك، لما مر فى مبحث القضاياء من ان الدوام اعم من الضرورية، فانه مع عدم انفكاك الشىء عن الاخرسواء كان مستحيلاً كما فى الضرورية اوغير مستحيل كما فى غيرها. (محمدعلى) (٣٩) وهى الدائمتان والعامتان والخاصتان. (محمدعلى)

(۴۰)وهى الوقتيات الاربع و الوجوديتان و الممكنتان و المطلقة العامة و قد سبق ما ينفعك
 هنا. (ميرزامحمدعل)

(٤١) يعني: على سبيل الانفصال الحقيقي كمالايخني. (محمدعلي)

(۲۶) قوله: «وحاصله: ان الممكنة ان كانت صغرى...»: اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لاينتج مع القضاياء السبع التي لا تنعكس سوالبها فلواستعمل الممكنة الصغرى مع غير الفسروريات الثلاث، لكان اختلاطها مع الدائمة و العرفيتين لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الثابت لشىء بالامكان مسلوباً عنه دائماً كقولنا: كل رومي فهو اسود بالامكان و لاشيء من الرومي باسود دائماً مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ولو بدلنا الكبرى بقولنا: ولاشيء من التركي باسود دائماً امتنع الايجاب ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيتين اما مع العرفية المناصة، فلان الدائمة اخص منها وعقم الاخص يستلزم عقم الاعم و اما مع العرفية المناصة، فلعدم انتاج العرفية العامة، كلان الدائمة مع الممكنة و عدم انتاج اللادوام ايضاً لان الاصل كما كان غالفاً للمكنة في فلعدم انتاج العرفية العربة المكنة و عدم انتاج اللادوام ايضاً لان الاصل كما كان غالفاً للمكنة في

الكيف، كان اللادوام موافقاً لها فيه و يشترط في هذا الشكل الاختلاف فيه وحيث لم ينتج العرفية الحاصة بجزئها مع الممكنة فيكون العرفية الحاصة معها عقيمة.

و اما الثانى: فلانه قد تبين من الشرط الاول ان المكنة الكبرى مع غير الضرورية و الدائمة عقيمة فلواستعمل المكنة الكبرى مع غير الفسرورية، لكان اختلاطها مع الدائمة و هو غير منتج لجواز ان يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتاً له دائماً كقولنا: كل رومى ابيض دائماً ولاشىء من الرومى بابيض بالامكان مع امتناع السلب ولو قلنا حال الكبرى: و لا شيء من الهندى بابيض بالامكان امتنع الايجاب. (عبدالرحيم)

(۴۳) قوله: «كانت الصغرى ضرورية لاغرى: قال «ابن هشام» في «مغني اللبيب»: ان «غيراً» اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجرز ان يقطع عنها لفظا ان فهم معناه وتقلعت عليها كلمة «ليس» و قولهم: «لاغير» لحن، يعنى: لعدم تقدم كلمة «ليس» و شدد الانكار لمرتكبه في «شرح الشدور». وعن «السيراف»: الحذف انما يستعمل اذا كانت «غير» بعد «ليس» ولوكان مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولايتجاوز بذلك مورد السماع.

و اقول: حكى «الزغشرى» في «المفصل»: «لاغير» و «ليس غير» و قرره «الاندلسي» و حكى «ابن الحاجب»: «لاغير» ايضاً و لم يرده واحد من شارحى كلامه وعن «ابى العباس» انه كان يقول: «لاغير» بالبناء على الضم كد «قبل» و «بعد» و عن «ابن مالك» انه انشد عليه في باب القسم من «شرح التسهيل» قول الشاعر: جواباً به تنجواعتمد فور بنا لعن عمل اسلفت لا غير تسئل

و العجب ان «ابن هشام» مع انكاره ذلك ، استعمله فى «مغنى اللبيب» و ساير مصنفاته ايضاً فى مواضع متعددة.(ميرزا محمد على)

(٤٤) لآبأس ان نشيراليه بطريق الاختصارفنقول:

اما دليل الشرط الاول: فهو انه لو انتنى كلاهما اى: دوام الصغرى و كون الكبرى من القضاياء المتكسة السوالب لكانت الصغرى غير الضرورية و الدائمة و هى ثلاثة عشرة على ما ذكره المصنف و الكبرى احدى التسع الغير المنمكسة السوالب و اخص الصغريات المشروطة الحناصة لكونها اخص من المكبرى احدى التسع الغير المنمكسة السوالب و اخص الصغريات المشروطة الحناصة و ذلك، لانه متى اتحقت الضرورة في جيم اوقات الوصف تحققت في بعض اوقات الذات من عكس و اخص الكبرى الوقتية غير منتج الكبريات التسع الوقتية كما ذكر و اختلاط الصغرى المشروطة الحناصة مع الكبرى الوقتية غير منتج للإختلاف الموجب للعقم و عدم الانتاج فانه يصدق: لاشىء من المنخسف بصىء بالضرورة في وقت معين لا دائماً مع امتناع بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام لصدق: كل منخسف قر بالضرورة. ولو بدلنا الكبرى بقولنا: كل شمس مضيئة في وقت معين لا دائماً صدق: كل منحسف مرابعة في بعض المواضع الايجاب و في بعض المواضع الايجاب و في بعضها السلب و هو الاختلاف الموجب للعقم فاذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم كمامر معللاً من

ثم لايخني: ان ما ذكرنا من ان اخص الصغريات المشروطة الخاصة بناء على ما اختاره المصنف

3

في القياس ______ في القياس ______ في القياس _____

سابقاً من ان المشروطة ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف و اما على ما ذكره القوم من انها ما حكم فيها بالضرورة بشرط الوصف فتغير الاسلوب بان نقول: واخص الصغريات المشروطة الخاصة و الوقية، اما الاولى فن المشروطة العامة و العرفيتين و اما الثانية فن الثمانية الباقية الى آخرما ذكرنا.

و اما دليل الشرط الثانى: فدليل الامر الأول منه انه قدتين أنفاً ان المكنة الصغرى لا تنتج مع القضاياء التسع الغير المنعكسة السوالب، فلو اختلط الممكنة الصغرى مع غير الفرورية و المشروطتين كان اختلاطها مع الدائمة والعرفية السامة والعرفية الحاصة و الاول عقيم فانه يصدق قولنا: كل رومى فهواسود بالامكان ولاشىء من الرومى باسود دائماً، لجواز ان يكون الثابت للشىء بالامكان مسلوباً عنه دائماً مع انه لا يصدق: بعض الرومى باسود دائماً مجلوان! لا شيء من التركى باسود دائماً صدق: اليسمىء من التركى باسود دائماً صدق: لاشىء من المرفى دائماً فكان الحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب وهو دليل عدم الانتاج، و كذا الثانى فان الدائمة اخص من العرفية المامة وقد تقدم ان عدم انتاج الاخص يستلزم عدم انتاج الاعم. و اما الثالث: فلان العرفية الحاصة مشتملة على جزئين: العرفية العامة وقد تقدم انها عقيمة ومفهم اللادوام و هو ايضاً عقيم لانه غالف للجزء الاول في الكيف و هو غالف للصغرى فيه فلابد ان يكون هو موافقاً للصغرى فيه وقد تقدم ان المقدمين لولم تحتلفا في الكيف لم تنتجا.

و دليل الامر الثانى منه انه: اذا كانت الكبرى الممكنة مع الصغرى الغير الضرورية فلابد ان تكون مع الدائمة لماسبق في الشرط الاول من ان الصغرى لابد وان يصدق عليها الدوام اذا لم تكن الكبرى من السبتة المنعكسة السوالب كها في نحن فيه و ظاهر انها لا تنتج معها لحصول الاختلاف فانه يصدق قولنا: كل رومى فهو ابيض دائماً و لا شيء من الرومى بابيض بالامكان ولايصدق: بعض الرومى ليس برومى بالامكان، اما الاول فلجواز ان يكون الثابت للشيء بالدوام مسلوباً عنه بالامكان، واما الثانى فلصدق: كل رومى رومى بالفرورة و لامتناع سلب الشيء عن نفسه ولو بدلنا الكبرى بقولنا: لا شيء من الزنجى بابيض صدق: لا شيء من الرومى بزنجى .(ميرزامحمدعل)

(٤٥) قد مران الضروب المكنة الانعقاد فى كل شكل ستة عشر حاصلة من ضرب الصغريات الاربع فى الكبريات الاربع فاذا اشترط اختلاف المقدمتين فى الكبريات الاربع فاذا اشترط اختلاف المقدمتين فى الكبريات الاربع ماذا الشبرط كلية الكبرى سقط الحاصلة من ضرب الموجبتين فى الموجبتين و السالبتين فى السالبتين و اذا اشترط كلية الكبرى مقط الربعة الجزئية فيقى اربعة و هى التى يذكرها انحشى. ولك ان تقول: سقط باشتراط كلية الكبرى ثمانية اضرب وهى الصغريات الاربع مع الكبرى الكبرى الموجبة الجزئية و السالبة الجزئية و باشتراط الاختلاف اربعة اخرى وهى الموجبتان مع الموجبة المخالفة و السالبة المخلية لكن الاول اولى لتقدم الاختلاف فى الذكر على الكلية فافهم، هذا الكبية و اما بطريق الحذف و اما بطريق التحصيل، فقد اشار اليه المحشى بقوله: «حاصلة من ضرب الكبرى الكبية...»(ميرزاعمدعلى)

(۶۶)اما تقدم الاوليين على الاخرايين فلانتاجها للكل دونها و اما تقدم الاول على الثانى والثالث على الرابع فلمزيد اختصاصها بالشكل الاول، لاشتراكها معه فى اشرف المقدمتين

۳۵۵ ______ حواشى الحاشية

ايضاً.(محمدعلي)

(۲۷) اى: دليل الحلف جار فى الضروب الاربعة كلهاء مثلاً يقال فى الضرب الاول: كل لون عرض و لاشىء من الجوهر بعرض ينتج: لاشىء من اللون جوهر والالصدق نقيضه اعنى: بعض اللون جوهر فيضم مع كبرى القياس و هكذا: بعض اللون جوهر ولا شىء من الجوهر بعرض ينتج: بعض اللون ليس بعرض و هذا مناف لصغرى الضرب الاول و ليس منشأه هيئة القياس لانها بديهى الانتاج ولاكبراه لانها مفروض الصدق فتعين الصغرى فتكون باطلة فيكون النتيجة حقا و قس على هذا الضروب الباقية. (عبدالرحم)

(۱۸۶) قوله: «ليرتد الى الشكل الاول...»: يعنى: ليرتد الشكل الثانى الى الشكل الاول اذ لافرق بينها الامن جهة ان الاوسط موضوع فى كبرى الاولى و محمول فى كبرى الثانى فاذا عكس الكبرى فيه بان جعل الموضوع محمولا و بالعكس يكون هو الشكل الاول بعينه، مثلا اذا عكسنا الكبرى فى قولنا: كل انسان ناطق ولاشىء من الفرس بناطق بقولنا: لاشىء من الناطق بفرس، يكون هوالشكل الاول و ينتج النتيجة المطلوبة وهو قولنا: لاشىء من الانسان بفرس. (ميرزامحمدعلى)

(٤٩) يعني: فتصلح لكبرو ية الشكل الاول . (محمدعلي)

(٥٠) يعنى: بخلاف الصغرى في الضرب الاول و الثالث فانها موجبة كمامر. (محمدعلي)

(۵۱)قوله: «والثالث ان ينعكس الصغرى فيصير شكلا رابعاً»: اى: الشكل الثانى، اذ لا مخالفة بينها الا فى ان الاوسط محمول فى صغرى الثانى، موضوع فى صغرى الرابع فاذا عكس الصغرى فى

> الثافى بالعكس المستوى، يصبر شكلا رابعاً قطعاً. (ميرزامحمدعلى) (۵۲) اى: وعكس الكبرى موجبة لتصلح لصغرو ية الشكل الاول. (محمد على)

(۵۳) قوله: «و هذا انما هو فى الضرب الثانى»: مثلاً يقال: لاشىء من الحمار بناطق و كل انسان ناطق ينتج: لاشىء من الحمار بانسان، لانااذا عكسنا الصغرى الى قولنا: لاشىء من الناطق بحمار وجعلناه كبرى و كبرى القياس لايجابه صغرى هكذا كل انسان ناطق ولاشىء من الناطق بحمار ينتج: لاشىء من الانسان بحمار و ينعكس الى قولنا: لاشىء من الحمار بانسان، فيحصل ماهو المطلوب.(عبدالرحم)

 (۵۴)ای: وکبراه موجبة کلیة تنعکس الى الموجبة الجزئیة الصالحة لصغرویة الشکل الاول. (محمدعلى)

(۵۵)ای: مع ان كبريها سالبة كلية تنعكس كنفسها فلا تصلح لصغروية الشكل الاول. (محمدعلي)

(۵۶)اشارة الى ما تقدم فى أخر مبحث عكس النقيض من انه قدبين انعكاس الحاصتين من السالبة الجزئية الى العرفية الحاصة بدليل الافتراض.

بق هنا شىء وهو: ان كلام المصنف في هذا المقام ليس بصريح في المرام فان المفهوم من قوله: «لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم ايضاً سالبة جزئية بالحلف او عكس الكبرى او عكس الصغرى» حيث عطفها بـ «او» ان انتاج كل واحد من هذه الضروب الاربعة بهذه النتايج ثابت بكل ے القیاس ______ ۲۵۵

واحد من هذه الامور بمنى: ان كل واحد من هذه على سبيل منع الحلو، يجرى فى كل واحد منها وليس كذلك ، فان الحلف و ان كان يجرى فى كل واحد من الاربعة ، لكن عكس الكبرى لا يجرى فى الثانى والرابع و عكس الصغرى لا يجرى الا فى الثانى كها صرح بهما الحشى. فالحق فى العبارة ان يقال: «لينتج السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية السالبة الكلية و الموجبة الكلية مع السالبة الكلية على السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ، سالبة كلية المنابة كلية أو بعكس الكبرى والسالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ، سالبة كلية به ايضاً او بعدل لفظة «او» بالواو.

ولا يخنى انه لايلزم ح ان يكون كل واحد من هذه الامور جارياً فى كل واحد من الضروب الاربعة بل اللازم ان يكون مجموع هذه جارية فيها كلها وان لم يكن بعضها جارياً الا فى البعض. اللهم الا ان يقال: ان لفظة «او» فى كلامه ممنى الواوكها فى قول «النابغة»:

الاليت ما همنا الوصيف فقدى. كما صرح منا الله ما متنا اون صيف فقدى. كما صرح به غير واحدم التحاق بدل عله البيت الذي بليه وهوقوله:

فحسبوه فالفوه كماذكرت تسعأوتسعين لم تنقص ولم تزد

وانه جاء في بعض الروايات بالواو.

ثم ان هذا وارد عليه في الاشكال الاخيرة ايضاً حيث عبر طرق الدلائل بلفظة «او» فيها ايضاً.(عمدعلي)

(٥٧)علة لا يجاب الصغرى وفعليتها معاً. (محمدعل)

(۵۸) يعنى: فى بيان شرايط الشكل الاول. (محمدعلى)

(٥٩)قيدللمنفي لاالنفي (محمدعلي)

(۶۰)قوله: «بان لا يتحد اصلاً»: و ذلك لمامرّ مراراً من ان انتفاء المركب تارة يكون بانتفاء احد الاحزاء و تارة بانتفاء جمعها.

والحاصل: انه اشترط فى الصغرى اتحاد الاصغر مع الاوسط و كون ذلك الاتحاد بالفعل فاذا انتنى هذا المركب فاما ان يكون بانتفاء جميع الاجزاء بان لا يكون اتحاد بين الاصغر و الاوسط اصلاً بان تكون الصغرى سالبة، حكم فيها بتباين الاصغر و الاوسط و اما ان يكون بانتفاء احد الاجزاء بان يكون بينها اتحاد لكن لا بالفعل بل بالامكان بان تكون الصغرى موجبة عكنة (محمدعلى)

(٤١) عطف تفسر و كذا قوله: «و يكون الصغرى موجبة ممكنة» فافهم. (محمد على)

(۶۲) قوله: «او يتحدا لكن لا بالفعل»: بل بالامكان و قوله: «و تكون الصغرى موجبة ممكنة» عطف تفسير ايضاً لقوله: «او يتحدا لكن لا بالفعل».

ولايخنق: ان الحمل الموجه بالامكان ليس حملاً حقيقيا، لان معناه: ان هذا يجوز ان يكون هذا و يجوز ان لايكون و معنى هذا الكلام الترديد فى الحمل لا القطع به كها هو واضح.(التقريب ص٨٨)

(۶۳)قوله: «لم يتمد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر»: قوله: «لم يتمد» جواب «لو» في قوله: «فلو لم يتمد» جواب «لو» في قوله: «فلو لم يتحد الاصغر» و المراد من «الحكم» الحكم الحاصل في الكبرى اعم من ان يكون بالايجاب اوالسلب كها صرح بذلك اولاً، فاللام فيه للمهد الذكرى مثله في قوله تعالى: «وارسلنا الى

فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول». و قوله: «بالفعل» قيد للاوسط.

والحاصل: انه ان كانت الصغرى سالبة او موجبة ممكنة لم يلزم من الحكم على الاوسط الموضوع فى الكبرى، الحكم على الاصغر الموضوع فى الصغرى. اما على الاول فلان الحكم فيها ح بالمباينة بين الاصغر و الاوسط و لايلزم من الحكم على احد المتباينين الحكم على الاخر. و اما على الثانى، فلانه وان حكم ح بالاوسط الحكوم عليه بالاكبر على الاصغر، لكن هذا بالامكان و الحكم بالاكبر بالفعل و لايلزم من الحكم على ما هواوسط بالامكان لجواز ان يبقى الممكن تحت الامكان بحيث لا يخرج الى الفعل احلاً، عشلاً يصدق فى المثال الذى فرضنا فى الشكل الاول: كل ما هو مركوب يبد مركوب عمرو بالضرورة ولا يصدق: بعض ماهو مركوب عمرو فرس بالضرورة (محمد على) عمرو فرس بالامكان لصدق قولنا: لاشىء مما هو مركوب عمرو بفرس بالضرورة (محمد على)

(۶۶)قد عرفت: ان الفروب المحتملة فى كل شكل سنة عشر حاصلة من ضرب الصغريات الاربع فى الكبريات الاربع. فبالشرط الاول سقط ثمانية اضرب حاصلة من ضرب الصغريين الكبريات الاربع. وبالشرط الثافى سقط اثنان وهما الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئية مع الجزئية مع الجزئية مع الجزئية مع الجزئية مع المجزئ الموجبة المجزئ الموجبة الترتيب بينها يعلم من القاعدة التى ذكرنا ها فى بيان شرايط الشكل الاول. (محمد على)

(٥٥) قوله: «و هذه الفحروب كلها مشتركة في انها لا تنتج الاجزئية»: اما فيا عداالضرب الاول والرابع، فظاهر لظهور ان احدى المقدمتين فيها جزئية و امافيها، فانه و ان كانت كلتا مقدمتيها كلية، لكن لما كان الاصغر عمولا في الصغرى والاوسط موضوعاً كيا هو قياس هذا الشكل والمحمول من حيث هو عمول يجوز ان يكون اعم من الموضوع، فلم يلزم من الحكم بالاكبر على الاوسط بالكلية، الحكم به على الاصغر بالكلية فان ثبوت حكم الاخص بالايجاب او السلب لايستلزم ثبوته للاعم كذلك، كها هو ظاهر مثلاً أذا قلنا: كل انسان حيوان وكل انسان ناطق، لإيصح لنا ان نقول: كل حيوان ناطق و الالزم صدق الاخص على الاعم كلية و هو ممتنع وكذا اذا قلنا: كل انسان حيوان ولاشيء من الإنسان بفرس، لايصح أن نقول: لاشيء من الحيوان بفرس والالزم سلب الاخص عن الاعم وهو ممتنع ايضاً. (عمدعل)

(۶۶) انما كانت نتيجة هذا الضرب جزئية مع ان مقدمتيه كليتان، لان الموضوع قد يكون فى المطلوب اعم وصدق الاخص على الاعم كلية ممتنع و اما نتيجة الضرب الرابع فوجه كونها جزئية هو انه لو كانت كلية، يلزم سلب الاخص عن جميع افراد الاعم فيماذا كان الموضوع اعم كها في نحو: كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس و هو ممتنم. (شيخ عبدالرحم)

(۶۷) يعنى: أن قول المصنف «لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية»، متضمن لضربين من الضروب السنة: الاول: المركب من الموجبتين الكليتين والثانى: المركب من الموجبة الجزئية و الموجبة الكلية. و مراده من قوله: «وبالمكس» عكس الفرب الثانى فقط لكونه اقرب اليه في الملاحظة والاعتبار، لاعكس كليها ليلزم التكرار، فان عكس الاول هو الاول كها هوظاهر (ميرزاعمدعلي ره) (حجر) لان المراد من المكس هينا تبديل المقدمين لامعناه الاصطلاحي . (عبدالرحم)

في القياس _______ من القياس ______ من القياس _____

(٤٩) قوله: «فتأمل»: لعل وجهه انه يجوز ان يكون مراد المصتف عكس القّس بين كليها ايضاً الألايمقل فيه مانع الاالتكرار وهو انمايعاب اذاحصل بلفظ جيء لاداء المعنى المكرر بخصوصه و اما اذا الى بكلام لافادة معنى لم يذكر بعد وحصل فى ضعنه معنى أخر ذكر قبل تبعاً فلا، كما يظهر من تعليلهم ذلك بان مبنى الكلام على الافادة لا على الاعادة فتأمل.(ميرزاعمدعلى)

(۷۰)یشیر الی ان دلیل الحلف فی هذا الشکل یخالف ما تقدم فی الشکل الثانی کها هو ظاهر.(عمدعلی)

(۱۷) و ذلك لما عرفت من أن الصغرى هنا موجبة فعلية كما في الشكل الاول فتصلح أن تكون صغرى له مثلا أذا صغرى له و النتيجة في مجميعها جزئية فيكون نقيضها كلية البتة فتصلح أن يكون كبرى له مثلا أذا صدق: كل انسان حيوان و كل انسان مستقيم القامة ، صدق: بعض الحيوان مستقيم القامة والالصدق نقيضه اعنى: لاشىء من الحيوان بستقيم القامة ، فنضمه مع الصغرى فنقول: كل انسان حيوان و لاشىء من الحيوان بمستقيم القامة و قد كان حكم الاصل: كل انسان مستقيم القامة هف و على هذا قياس البواق. (عمدعلى)

(٧٢)قوله: «ليرجع الى الشكل الاول»: و ذلك لما عرفت سابقاً من انه لاغالفة بينها الا فى ان الوسط موضوع فى صغراه و محمول فى صغرى الشكل الاول فاذا عكست هى بان جعل موضوعها محمولاً و بالعكس، كان الشكل الاول بعينه. (محمدعلى)

(٧٣) ليصلح ان يكون كبرى للشكل الاول. (عبدالرحيم)

(۷۴) اذلافرق بینها الا فی الکبری، فان الوسط موضوع فی کبراه و محمول فی کبری الشکل الرابع بهنه. (میرزاعمدعلی)

(٧٥)اى: ليرتدالشكل الرابع شكلا اولاً ، فان الاوسط فيه موضوع في الصغرى ومحمول في

الكبرى و بالعكس في الشكل الاول فأذا عكس الترتيب فيه حصل الشكل الآول بعينه. (محمدعلي)

(۷۶) قوله: «كيا فى الضرب الاول و الثالث»: مثلاً نقول فيها كليا صدق: كل انسان حيوان و كل انسان او بعضه ناطق، صدق قولنا: بعض الحيوان ناطق و ذلك بعكس الكبرى بان نقول: كل انسان حيوان و بعض الناطق انسان ليصير شكلا رابعاً ثم بعكس الترتيب بان نجعل الكبرى الصغرى و بالمكس ليصير شكلا او لا هكذا: بعض الناطق انسان و كل انسان حيوان ينتج: بعض الناطق حيوان، تنعكس الى قولنا: بعض الحيوان ناطق و هو المطلوب (محمدعل)

(٧٧) يعني: على سبيل الانفصال الحقيق. (محمدعل)

(٧٨) قوله: «لانه لولااحدهما» يريد انه لو لم يوجد واحد منها اى: من ايجاب المقدمتين مع
 كلية الصغرى واختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديها. (مجمدعل)

(٧٩) اعم من ان تكونا كليتن او جزئيتين او احديها كلية والاخرى جزئية . (محمدعلى)

(۸۰)ای: موجبة جزئیة سواء کانت الکبری ایضاً جزئیة او کلیة و هذا قید لقوله: «او موجبتین» فقط.(محمدعل)

(٨١) بان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة جزئية او بالعكس. (محمدعلى)

(۸۲)ای: الاختلاف دلیل العقم و هو عدم الانتاج من قولهم: رحم معقومة ای: مشدودة لا تلد، یجوز الفتح و الضم ومنه کلام عقمی.(بالفتح) و تُقْمی (بالضم) ای: غامض.(میرزامحمدعل) (۸۳)اعلم: انهم ذکروا لانتاج الشکل الرابع بحسب الجهة خسة شرایط:

الاول: ان تكون كلتا مقلعتيه فعلية و ذلك ، لانه لو كانت احديها ممكنة لم يلزم الانتاج اما اذا كانت سالية فلما سيأتي في الشرط الأتي و اما اذا كانت موجية ، فلانها اما ان تكون كلتا مقلعتيه فعلية و ذلك ، لانه لو كانت احديها ممكنة لم يلزم الانتاج اما اذا كانت موجية ، فلانها اما ان تكور و يد فرس على كلا التقديرين يلزم الاختلاف اما اذا كانت كبرى، فلان الحق في قولنا: كل مركوب زيد بلامكان فيا اذا فرض انحصار مركوب زيد في الفرس، هو السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا: كل صاهل مركوب زيد بالامكان، كان الحق الايجاب و اما اذا كانت صغرى، فلان الحق في الفرض المذكور اذا قلنا: كل ناهق مركوب زيد بالامكان و كل حار ناهق بالفرورة هو السلب ولو قلنا: كل حيوان مركوب زيد بالامكان و كل حار ناهق بالفرورة هو الشاب ولو قلنا: كل حيوان مركوب زيد بالامكان وكل صاهل حيوان بالفرورة، لكان الحق الايجاب. الثاني المستعملة فيه من القضاياء الست المنعكسة السوالب لامن النسم الغير المنحكسة السوالب، لان اخصها كمامر، الوقية و هي لا تنتج في هذا الشكل صغرى كانت او كبرى، الما اذا كانت صغرى، فالمدق قولنا: كل منخسف فهوذوعق على منخسف ذو عق بالفرورة و اما اذا كانت كبرى، فلصدق قولنا: كل منخسف فهوذوعق كل منخسف فهوذوعق كل منخسف فهوذوعق بالفرورة ولاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لاداغاً مع اله لايصدق: ليس بعض ذى عق بالمكان كمامر واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم كمامرمن الحشي مفصلاً.

الثالث: ان تكون الصغرى في الفُسرب الثالث بما يصدق عليه الدوام بان تكون ضرورية او داغة او الكبرى بما يصدق عليه العرف العام بان تكون من القضاياء الست المنعكسة السوالب و ذلك لانه لو انتقى الأمران كلاهما لكانت الصغرى احدى الاربع: العامتين والحناصتين، لان الصغرى في هذا الضرب سائبة و قد شرط ان تكون السائبة المستعملة في هذا الشكل من القضاياء الست التي تنعكس سوالبها فح اذا لم تكن الصغرى ضرورية و لا دائمة فلابد ان تكون احدى الاربع المذكورة و لكانت الكبرى احدى السع الغير المتعكسة السوالب وذلك ظاهر و اخص تلك الصغريات وهي: المشروطة الخاصة، لا تنتج مع الخص الكبريات وهي: الوقتية، لصدق قولنا: لاشيء من المنخسف بفضىء بالإضائة القمرية مادام منخسفاً لا دائماً و كل قر منخسف وقت الحيلولة لا دائماً مع كذب قولنا: ليس بعض المضىء بالإضائة القمرة مة من مناهم من منته من المنكن.

الرابع: ان تكون الصغرى في الضرب السادس و النامن من احدى الخاصتين والكبرى من القضاياء السح المتعكسة السوالب، اما في الاول: فلان انتاجه كها سيأتى اغا يتبين بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثانى فلابد ان تكون الصغرى احدى الخاصتين، لانها في هذاالضرب سالبة جزئية و هي لاتنمكس الااذا كانت احدى الحاصتين كمامر و ان تكون الكبرى احدى القضاياء الست المذكورة لا سبق في بيان شرابط الشكل الثانى من أنه اذا لم يصدق الدوام على الصغرى فلاجرم ان تكون الكبرى من القضاياء السرح المن الترتيب ليرجم الى

ف القياس ______في القياس ______في الماء _____

الاول ثم عكس النتيجة، فلابد ان تكون مقدمتاه بحيث لوبدلت احديها بالاخرى انتجنا من الشكل الاول سالبة جزئية قابلة الانعكاس و هو لاينتج هذه النتيجة الا اذا كانت كبراه احدى الخاصتين و صغراه احدى القضاياء الست المذكورة كيا لا يخفى على من لاحظ مباحث الاختلاطات المذكورة فى كتب القوم فيجب ان يكون الصغرى في هذا الضرب احدى الخاصتين، لانها الكبرى في الشكل الاول بعد العكس و الكبرى من القضاياء الست المذكورة.

الحامس: ان تكون الكبرى في الضرب السابع احدى الحاصتين و ذلك لما سيذكر من ان انتاجه أغايتين بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث و لما كانت كبرى هذا الضرب سالبة جزئية لا تنعكس الا اذا كانت احدى الحاصتين اشترط فيه ذلك ليتمكن من اجراء هذا الدليل فيه. هذا خلاصة ما ذكروه في هذا المقام.

ولايذهب عليك: ان البيان في الشرط الثاني و الثالث غير تام، لان الاختلاف الها يثبت اذاامتنع الايجاب في مادة و السلب في اخرى و الحال انه لم يظفر بمادة يمتنع فيها الايجاب، لان هذا الها يتبين لوكان سلب الاكبر عن الاصغر بالضرورة على سبيل الكلية ممتنعاً ، لئلا يصدق الممكنة العامة الموجية الجزئية المكنه غير ممكن فيه لانه اذا كانت احدى المقدمتين وقتية يجتمع الاصغر او الاكبر مع الاوسط في وقت و يفترق عنه في وقت آخر كها يظهر بالتأمل فع لايمكن سلب الاكبر عن الاصغر بالضرورة ليمتنع الاجباب بالامكان لظهور انه اذا اجتمع الاصغر مع الاوسط، اجتمع مع الاكبر ايضاً لاجتماع الاوسط ممه ضرورة و كذا اذا اجتمع الاكبر مع الاوسط اجتمع مع الاصغر ايضاً لما ذكر، فاذا دل الدليل على امتناع سلب الاكبر عن الاصغر، فيكون الموجبة الممكنة العامة نتيجة لازمة لتلك الاختلاطات. (عمدعلي) المدالات المهكنة التأليف في كل شكل ستة عشر، لكن اسقط شمائية منها المدالات المهكنة التأليف في كل شكل ستة عشر، لكن اسقط شمائية منها الدائية بنها المدالة بنه من المدائد المدائ

احد الامرين السابقين وهى السالبتان مع السالبتين و الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبتين و مع السالبة الجزئية و عكس ذلكفبق الثمانية المذكورة بالتفصيل.(ميرزامحمدعلي)

(٨٥) قوله: «فالاولان» الى قوله: «ينتجان موجبة جزئية»: اما الثانى فظاهر و اما الاول، فلات الاصغر في هذا الضرب محمول على الاوسط على سبيل الكلية و الاوسط على الاكبر هكذا ايضاً و المحمول من حيث هو محمول بجوز ان يكون اعم فلوانتجت كلية لزم ان يصدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو باطل، مثلاً اذا قلنا: كل حيوان جسم وكل ناطق حيوان ينتج: بعض الجسم ناطق وكذا اذا قلنا: كل انسان حيوان و كل ناطق انسان ينتج: بعض الحيوان ناطق لاغير، لامتناع حل الاخص على جميم افراد الاعم. (عمدعلي)

(۱۸۶) و الخا لم تكن النتيجة في الضرب الرابع كلية كها كانت في الضرب الثالث كذلك، مع ان كلتا مقدمتيه ايضاً كلية، لان الصغرى فيه موجبة كلية حل فيه الاصغر على الاوسط و المحمول يجوز ان يكون اعم فلايلزم تعدى الحكم من الاوسط الاخص الى الاصغر الاعم الا على سبيل الجزئية و هذا بخلاف الضرب الثالث فان الصغرى فيه سالبة كلية حكم فيها بتنافي الاصغر والاوسط بالكلية فاذا حكم بالتنافي بين الاصغر والاكبر لصدق الاوسط عليه بالكلية كها هو حكم التنافي بين الاصغر والاكبر لصدق الاوسط عليه بالكلية كها هو حكم الكبرى و التنافي بين الشيء و بين آخر يستلزم التنافي بينه و بين لازمه كها لا يخني. (عمدعلي)

(۸۷) قوله: «و في عبارة المصنف تسامح»: و ذلك، لانه قال: ان الضروب الثمانية تنتج جزئية موجبة ان لم يكن في احدى مقلعتيه سلب والافسالية، والمتبادر من هذه العبارة ان الجزئية امر متحقق في جيع الظروف لكن ان لم يكن في احدى مقدمتيه سلب فهي موجبة والا فهي سالبة و هذا خلاف المقصود فان الغرض: ان النتيجة تكون موجبة جزئية ان لم يكن سلب كما في الاولين و الا فسالبة كلية كما في الخمسة الاخيرة.

نعم لو قدم لفظ «موجبة» على «جزئية» لكان اولى كما لا يخنى، لكنه راعى المناسبة فى جميع الجزئيتين فى موضع واحد والامر سهل. (محمد على)

(٨٨) قوله: «الاول من موجبتين كليتين»: قد عرفت فيا سبق في القاعدة التي قررنا ها ان تربيب الضروب في هذاالشكل ليس باعتبار نتايجها، بل باعتبار انفسها فلذا جمل الذي ينتج الايجاب المخرفي ضرباً ثانياً و الذي ينتج السلب الكلي ضرباً ثالثاً مع ان الكلي و ان كان سلباً، اشرف من الجزئي و ان كان المبارًا كمامر.

فتقول: قدم الاول، لانه من موجبتين كليتين والايجاب الكلى اشرف الحصورات و ايضاً لاشتماله على مقدمتى الضرب الاول من الشكل الاول، فكما جعل هناك اولاً فكذلك هيئا ثم الثانى لمشاركته الاول في ايجاب المقدمتين، فالاولى ان لايفصل بينها بواحد من الثالث و الرابع و ان كان تركيبها من كليتين و الكلى مطلقا اشرف من الجزئى مطلقا و ايضاً لاشتماله على مقدمتى الضرب الثانى من الشكل الاول في الجملة ثم الثالث، لارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع و الحامس على البواق لانها يرتدان الى الشكل الاول بعكس المقدمتين دونها و قدم الرابع على الحامس لكونه اخس من الخامس لان صغراه موجبة كلية و صغرى الحامس موجبة جزئية والايجاب الكلى اشرف من الايجاب الجزئى كها مر، ثم السادس والسابع على الشامع لانه لانه لانه للككل الثانى بعكس الصغرى دونه. (عمدعل)

(٨٩) أما في الاولين: فيجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى وصغرى القياس لا يجابه صغرى كها في الحلف المستعمل في الشكل الثالث فينتج من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما ينافي كبرى القياس، مثلاً نقول: كلها صدق قولنا: كل ب، ج و كل الف او بعضه ب، لصدق: بعض ج، الف و الالصدق نقيضه و هو: لاشيء من ج، الف فضمه مع صغرى القياس هكذا كل ب، ج و لا شيء من الالصدق نتيج : لاشيء من ب، الف و هو ينعكس الى قولنا: لاشيء من الف، ب و قد كان حكم الكبرى ان كل الف او بعضه ب، هف.

و اما فى الثالث: فيجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى و كبرى القياس لكليتها كبرى كها فى الحلف المذكور فى الشكل الاول لينتج من الشكل الاول ما ينعكس الى ما ينا فى الصغرى، مثلا نقول: كلها صدق: لاشىء من ب، ج و كل الف، ب صدق: لاشىء من ج، الف لانه لولم يصدق، لصدق نقيضه اعنى: بعض ج، الف فنضمه مع كبرى القياس هكذا: بعض ج، الف وكل الف، ب ينتج: بعض ج، ب و ينعكس الى قولنا: بعض ب، ج وقد كان حكم الصغرى: لاشىء من ب، ج، هف. و اما فى الاخيرين: فيجوز ان يعمل بكلا الطريقين، اما بالاول: فلايجاب صغريهها و كلية نقيضى

ي القياس _______

نتيجتيها. و اما بالثانى، فلايجاب النقيضين و كلبة الكبريين فلاوجه لما يظهر من بعض المحققين من حصرالضروب الثلاثة الاخيرة المنتجة للسلب في الطريق الثانى.(ميرزا محمد علي)

(٩٠) قوله: «دون البواق»: اقول: اما في السادس، فلانه لوجرى فيه لوجب ان يعمل بالطريق الثانى دون الاول لعدم ايجاب الصغرى وهو لا يصح، لان النتيجة فيه سالبة جزئية تكون نقيضها موجبة كلية فاذا نضمها مع كبرى القياس وهي ايضاً موجبة كلية ينتج من الشكل الاول موجبة كلية وهي تنعكس الى موجبة جزئية وهي لا تنافى صغرى القياس التي هي سالبة جزئية لجواز ان يصدق الايجاب باعتبار بعض الافراد و السلب باعتبار البعض الاخر.

و اما فى السابع، فلانه لوجرى فيه لجرى بالطريق الاول دون الثافى لعدم كلية الكبرى وهو لايستقيم لان النتيجة فيه سالبة جزئية يكون نقيضها موجبة كلية فاذا نضمها مع صغرى القياس و هوموجبة كلية ايضاً ينتج: موجبة كلية تنعكس الى موجبة جزئية وهى لا تنافى كبرى القياس السالبة الجزئية لمامر.

- (٩١) لماذكرمن عدم جريانه فيه قطعاً كمامر. (محمدعلى)
- (٩٢)اي: لتصلح لصغروية الشكل الاول. (محمدعلي)
- (٩٣) اى: لتصلح لكبروية الشكل الاول. (محمدعلي)
- (۹۴)ای: ان قلنـا بجـواز انعکاسها کها اذا کانت احدی الحناصتین علی ما بینه المتأخدون.(محمدعلم)
 - (٩٥) اي: فينتج النتيجة المطلوبة . (محمدعلي)
- (۹۶) قوله: «كما فى الرابع و الحامس»: مثلاً نقول متى صدق قولنا: كل ب، الف و بعضه ج و لا شىء من الف، ب صدق قولنا: بعض ج ليس الف و ذلك بان نعكس الصغرى الى قولنا: بعض ج، ب والكبرى الى قولنا: لاشىء من ب، الف ينتج من الشكل الاول النتيجة المذكورة و هوالمطلوب. (محمد على)
 - (٩٧) وذلك، ليشتمل على الشرايط المعتبرة في الشكل الثاني. (محمد على)

(٩٨) اشارة الى ان هذا الدليل لا يختص بالضرب السادس فقط كها يظهر من بعض المحققين من شرح المتن بل يجرى في الثالث و الرابع والخامس ايضاً كها هو ظاهر، فلعل نظر ذلك المحقق الى ان مقصود المصنف من ايراد هذا الدليل، بيان الانتاج في الضرب السادس فقط، فان الثلاثة الاخيرة المذكورة قد بين انتاجها بالخلف ليضاً و ايضاً قدبين انتاج الثالث بعكس الترتيب و انتاج الرابع و الخامس بعكس المقدمتين و سيبين بعكس الكبرى ايضاً بخلاف الضرب السادس فائه لم يقم دليل على انتاجه الاالرد الى الثافى و لذا اشترط ان تكون صغراه احدى الخاصتين و كبراه احدى القضاياء الست المنعكسة السوالب ليمكن اجراء هذا الدليل فيه على مامر تفصيله في بيان الشرايط، ومن هنا يعلم وجه آخر لتخصيص ذلك المحقق و هو: ان هذا الدليل يجرى في جمع صور الضرب السادس لوجوب اشتمائه على الشرطين المذكورين بخلاف الثلاثة المذكورة فانه لا يجرى فيها في جميع الصور ضرورة انها و ان لم يحتج فيها الشرطين المذكورين بخلاف الثلاثة المذكورة فانه لا يجرى فيها في جميع الصور ضرورة انها و ان لم يحتج فيها الشرطين المذكورين بخلاف الثلاثة المذكورة

الى الشرط الاول لجواز انعكاس الصغرى فيها وان لم تكن احدى الخاصتين، لانها ليست فى واحدة مها سائبة جزئية لكن اشتمالها على الشرط الثانى ليس بلازم و لابد فى جريان هذاالدليل منه كما لايخنى (محمدعلى)

(٩٩) لتصلح لصغرو ية الشكل الثالث لما سبق من انه يجب ايجاب الصغرى فيه. (محمدعلي)

(١٠٠)و ذلك لما سبق في بيان شرايط الشكل الثالث من انه يشترط فيه كلية احدى

المقدمتين.(محمدعلي)

(۱۰۱) يعنى: أن الشرط الاخير وهو كون الصغرى أو عكس الكبرى كلية، لازم في هذا الشكل للشرطين الاولين و هما كون الصغرى موجبة و كون الكبرى قابلة للانعكاس بمعنى أنه كلها وجد الاولان وجدالاخير بلا عكس لوجوده في الثالث و الثامن أيضاً بنخلافهها ويحتمل أن يكون هذا مقصود المحشى حث أم بالتدير. (ميرزامحمدعل)

(١٠٢)قوله: «و ذلك كها فى الاول و الثانى...»: و فيه ايضا اشارة الى ان ما يظهر من المحقق المذكور من اختصاص هذا الدليل بالضرب السابع ليس كها ينبغى بل كما يجرى ذلك فيه، يجرى فى الضرب الاول و الثانى و الرابع و الحامس ايضاً كها لايخنى.

و يكن التوجيه باحد الوجهين السابقين بنوع من التقريب بعد ملاحظة ما ذكرنافى الشرايط السابقة

وليدن موبي به ما ورهيل مسابق بنج من مسروب به دو ـ د د واره و دويد

ثم لايخنى انه ينافى كلا التوجيهين فى كلا المقامين تصريح ذلك الحقق بجريان عكس الترتيب فى الضروب الذبعة المذكورة اعنى: الاول و الثانى و الثالث و الثامن، فان المناسب لهما ان يكتنى باجرائه فى الضروب الثامن فقط كما اكتنى باجراء عكس الصغرى فى السادس و عكس الكبرى فى السابع فالاولى ح ان بأتى بكلامه بحيث لايدل على اختصاصها بهما ايضاً كما هوظاهر. (محمدعل)

(١٠٣)تفسير للضابطة المذكورة، واصله من الضبط و هو: حفظ الشيء بطريق الجزم ولايخفى وجه المناسبة. (محمدعل)

(۱۰۴) قوله: «مناحد الامرين على سبيل منع الحلو»: و يريد بالامرين عموم موضوعية الاوسط بما جيء له من شرح حيث قال: مع ملاقاته للاصغر النج. وعموم موضوعية الاكبر بما الحق به من ضمائم حيث قال مع الاختلاف في الكيف النخ. و المراد بمنع الحلوها منع الحلومن الامرين المذكورين مما و لزوم اجتماعها مما لا ان احدهما كاف فان الضابطة اتما تتأدى بالامرين جيعاً لا بواحد منها وخلوها منها جيعاً عبارة اخرى عن اعدامها و عوها كها لا يخفي. (التقريب ص ١١٠)

(١٠٥) قوله «اى قضية كلية موضوعها الاوسط»: كلمة «اى» و ما بعدها تفسير لقوله «عموم موضوعية الاوسط»: اى: ان عموم الموضوعية معناه: قضية حكم بمحمولها على كل افراد موضوعها؛ فوضوعها اريدمنه جميع افراده بالنص، لابالاهمال وذلك بان يسور الموضوع بسور يعطى عموم الافراد. و عموم موضوعية الاوسط متحقق فى كافة كبريات الشكل الاول، لان الاوسط موضوع لها و الكلية شرط فيها فكبريات الشكل الاول دائماً موضوعها الاوسط و دائماً لا تكون غير كلية. و كذلك عموم موضوعية الاوسط متحقق دائماً فى احدى مقدمتي الشكل الثالث اما صغراه واما كبراه. و ذلك ،لان الاوسط فى

، الفاس

الشكل الثالث، موضوع في مقدمتيه جميعاً و كلية احدى المقدمتين شرط، بحيث لايجوز ان تجتمعا على الجزئية، فاحدى مقدمتي الشكل الثالث لا على التعيين موضوعية الاوسط فيها عامة لامحالة وكذلك عموم موضوعة الاوسط متحقق داقماً في الضروب:

(۱) صغری موجبة کلیة کبری موجبة کلیة

(۲) صغری موجبة كلية كبری موجبة جزئية

(٣) صغرى سالبة كلية كبرى موجبة كلية

(۴) صغری موجبة كلية كبری سالبة كلية

(۷) صغری موجبه کلیه کبری سالبه جزیه

(٨) صغرى سالبة كلية كبرى موجبة جزئية

من الشكل الرابع الذى موضوع صغراه دائماً هو الاوسط و اما الضرب الخامس و السادس، فصغرياه حز ثبتان(التقريب ص.١١٦)

(۱۰۶)قوله: «كالصغرى فى الضرب الاول...» و اما الضرب الخامس والسادس، فلان الصغرى فى الاول موجبة جزئية و فى الثانى سالبة جزئية.(محمدعلى)

(۱۰۷) انما حمله على الاوسط و لم يجعله عاماً شاملاً للايجاب والسلب و لو بنوع من التجوز حتى يشمل الضرب الثالث و الثامن من الشكل الرابع ايضاً كما شملها قوله: «واما من عموم موضوعية الاوسط»، لانه يلزم على هذا ان يكون القياس المؤلف على هيئة الشكل الاول من الكبرى الكلية و الصغرى السالبة الفعلية منتجاً مع انه كما عرفت سابقاً عقيم غير منتج. (محمدعلى)

(۱۰۸)قال بعض شارحى الضابطة: لكن المقصود بالافادة اشتراطها في صغرى الشكل الاول و في احدى مقدمتى الشكل الثالث خاصة لثلايلزم اشتمال الاجمال على ما ليس في التفصيل فان هذا معيب اذا كان مقصوداً بالاجمال لا اذا دل عليه الكلام و ان لم يكن مقصوداً ومراداً.

ثم الاستطراد فى الاصل مصدر قولك استطرد الفارس لقرنه فى القتال اى: اظهر له الانهزام ليحمل عليه و ذلك ، بان يفرمن بين يديه يوهمه الانهزام حتى يكر عليه و هو على غرة من ذلك و هو ضرب من المكيدة. و فى الاصطلاح هو: ان يتوصل بذكر المقصود الى ذكر غير المقصود، و فى هذا الكلام لماكان المقصود الاصلى من قوله: مع ملاقاته للاصغر بالفعل بيان اشتراط فعلية الصغرى فى الشكل الاول و الثالث لاغير، لكن فهم بطريق الاشارة اشتراط فعلية الصغرى فى هذه الضروب الاربعة ايضاً مع كونه غير مقصود له لما ذكر سابقاً، سماه المحشى بالاشارة الاستطرادية، هذا، وقيل: الاستطراد هو: ان يطرد الصياد صيداً ثم يعرض له آخر يطرده ويصيده لا على سبيل القصد فتأمل (محمدعل)

(١٠٩)قوله: «مع حمل الاوسط»: يعنى: ان مرادالمصنف من الحمل انها هو معناه اللغوى الذي هو الايجاب لا الاصطلاحي الذي هو اعم منه ومن السلب. و لا يخنى ان الحمل في عبارة انحشى هنا و في الحاشية السابقة بالمعنى الاصطلاحي والا لماصح التقييد بقوله: «ايجاباً» اللهم الا ان يحمل على التأكيد. (محمدعلي)

(١١٠)قوله «فالضربان الاولان قد اندرجا تحت كلاشتى الترديد الثانى فهو ايضاً على سبيل

منع الخلو كالاول» — الضربان الاولان هما:

- (۱) صغری موجبة كلية كبری موجبة كلية
- (۲) صغری موجبة كلية كبری موجبة جزئية

قد شملها قول الصنف في الضابطة: «عموم موضوعة الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل» لان صغريبها كليتان، فوضوعية الاوسط فيها عامة وموجبتان ايضاً فقد التقى الاوسط فيها مع الاصغر بالفعل و شملها ايضاً قول المصنف: «او حمله على الاكبر» اى: ايجاباً، لان صغريبها كها اسلفنا كليتان، فوضوعية الاوسط فيها عامة وقد حمل الاوسط على الاكبر فيها ايجاباً لايجاب كبريبها وقوله «كلا شقى الترديد الثانى»، معناه: ان عندنا في الضابطة ترديدين: الاول هو الترديد بين عموم موضوعية الاوسط على عموم موضوعية الاكبر و الثانى هو الترديد بين ملاقاة الاوسط للاصغر بالفعل و بين حمل الاوسط على الاكبر فكما ان الترديد الاول ترديد على سبيل منع الحلو، كذلك الترديد الثانى على سبيل منع الحلو (التقريب ص١٢٥-١٢)

(۱۱۱) قوله: «وهيهنا تمت الاشارة...» و ذلك الان لكل من الشكل الاول و الثالث شروطاً ثلاثة على ما سبق ايجاب صغريهها و فعلية صغريهها و كلية الكبرى فى الاول و كلية احدى المقدمتين فى الثالث و قد اندرج اثنان منها تحت قوله: «اما من عموم موضوعية الاوسط» و كذا شرايط الشكل الرابع بالنسبة الى الضروب الستة المذكورة فلاحظ (عمدعلى) (راابع) قوله «فقد اشتمل الضرب الثالث و الرابع منه»: اى من الشكل الرابع وهما كها يلى

- (۳) صغری سالبة کلیة کبری موجبة کلیة
- (۴) صغری موجبة كلية كبری سالبة كلية

— على كلا الامرين — اى: عموم موضوعية الاوسط و عموم موضوعية الاكبر. اما عموم موضوعية الاكبر. اما عموم موضوعية الاوسط، فلكلية الكبرى فيها إيضاً. و الما عموم موضوعية الاكبر، فلكلية الكبرى فيها إيضاً. و الما الخامس و السادس، فهما متمحضان للامر الثانى اعنى: عموم موضوعية الاكبر و اما صغرياهما فجزئيتان فلاعموم لموضوعية الاوسط فيها. (التقريب ص١١٥)

(۱۱۳) قوله «و لذا حلنا الترديد الاول على منع الحللو»: اى: و لان بعض ضروب الاقيسة تندرج فى كلا شقى الترديد الاول و هو قوله: «اما عموم موضوعية الاوسط» —الغ— «و اما عموم موضوعية الاوسط» —الغ— «و اما عموم موضوعية الاكبر» —الغ— حكمنا بان الترديد المذكور على سبيل منع الحللو اى: لا يجوز ارتفاع الشقين جيعاً، واما اجتماعها فيجوز، و نحن نقول الآن كها اسلفنا: ان تسمية هذا الترديد بمنع الحلوباعتبار منع ارتفاع كلاشقيه، لان ارتفاعها معاً هدم للضابطة و لشرائط الإشكال بنحوعام. و اما اجتماعها، فلازم لا جائز، لان شرائط الاشكال الاربعة لا تتم بواحد من شقى الترديد بل تماميتها منوط بالشقين جيعا، نعم هناك ضروب من الشكل الرابع يكنى فيها احد الشقين، مثل: الضرب الثالث و الرابع، و لكن هذا البعض الطفيف لا اثر له بالنسبة الى غيره من ضروب شكله و بالنسبة الى شكل آخر غير شكله، فانك رأيت بوضوح ان جميع ضروب الشكل الثافى لم تندرج الا تحت الشق الثانى من الترديد و هو قوله: «و اما مضوعية الاكبرمم الاختلاف فى الكيف» و هكذا الضربان الحامس و السادس:

في القياس _________ في القياس ______

(۵)صغری موجبة جزئية كبری سالبة كلية

(۶)صغری سالبة جزئیة کبری موجبة کلیة

لم يندرجا الا فى الشق الثانى، لان عموم موضوعية الاوسط مفقودة فيها، لجزئية صغريبها وانما فيها عموم موضوعية الاكبر لكلية كبريبها والاختلاف فى الكيف ايضاً بين مقدمتيها. فالى هنا تمت جميع شرائط الاشكال الاربعة كما وكيفاً وجهة فقط، بقيت الاشارة الى شرائط الشكل الثانى من حبث الجهة ليس غير والها الاشارة بقوله: «ومع منافاة» —الخ- (التقريب ص١١٥-١١٥)

(۱۱۴)قوله «بحسب الكم و الكيف و الجمهة»: الجمهة المشترطة فى الشكل الاول و الثالث، هى فعلية الصغرى فقط و لم يذكر الماتن للشكلين المزبورين جمهة غير فعلية صغربيهما كما لايخفى.(التقريب ص١١٤)

(١١٥)و اما بيان شرايط الشكل الرابع فقد اهملها المصنف هنا كما اهملها فيا تقدم. قبل: لا يختلاف المصنف من المساعة حيث يوهم بظاهره انه: لابد ان يوجد الاختلاف و المنافاة المذكوران معاً في كل ما وجد فيه عموم موضوعية الاكبر حيث قال: «مع الاختلاف في الكيف و مع منافاة...» و هذا لايستقيم بالنسبة الى الضروب المذكورة أنفا فان المنافاة المذكورة لا يجب ان يتحقق فيها مع وجوب تحقق الاختلاف و ما هذا الالحرصه على الاختصار، فلو قال: «و اما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف فقط او مم منافاة...» لسلم من هذا كما يخني.

ولاَيخنى اندفاع ذلك بعد ما افاده قوله: «و مع منافاة نسبة…» من كون الاوسط منسوباً فى كلتا المقدمتين، ضرورةان هذاانما هو فى الشكل الثانى فقط فان الاوسط فى الرابع موضوع فى الصغرى و ايضاً فى قوله: «الى ذات الاصغر»، اشارة ما الى دفع ذلك التوهم كها هوظاهر. (ميرزامحمدعلى)

(١١٤) الشرط والجزأء خبر «ان» في قوله: «يعني ان القياس...»

ثم هذا التخصيص يستفاد من قول المصنف: «مع منافاة نسبة وصف الاوسط...» فانه صريح فى ان الاوسط منسوب الى كل من الاكبر و الاصغر و الظاهر من النسبة ان تكون بطريق الحمل.

ثم انما عبر عن الاكبر بوصف الاكبر وعن الاصغر بذات الاصغر مع ان كلامنها موضوع في هذا الشكل، لملاحظة حال النتيجة، فان الاكبر فيها عمول والاصغر موضوع والمحمول وصف والموضوع ذات. (محمدعل)

(١١٧) انما اتى بهذا القيد، اشارة الى عدم اعتبار هذا الشرط فى الشكل الرابع كما صرح بذلك اولاً فان الاوسط فيه و ان كان مجمولاً، لكنه فى الكبرى لا فى الصغرى، هذا.

فان قلت: ان وصف الاوسط المنسوب الى وصف الاكبر هو المحمول فى الكبرى لا المحمول فى الكبرى لا المحمول فى الصخرى فالاولى ان لايذكر هذا القيد او يذكر بدله «فى الكبرى».

قلت: ان هذا القيد ليس فى بعض النسخ كها هو الظاهر. وعلى ما فى بعضها يمكن ان يقال: ان الاوسط المنسوب الى الاكبر و ان كان محمولاً فى الكبرى، لكن هذا لايمنع من وصفه بقولنا: «المحمول فى الصغرى» ضرورة اتصافه بكل منها فان الاتحاد فيه لازم،(ميرزاعمدعلى)

(١١٨) متعلق بقوله: «منافاة» (محمدعلي)

٣٦٧ ______ حواشي الحاشية

(۱۱۹)متعلق بقوله: «لنسبة» (محمدعلي)

(۱۲۰)قوله: «لواتحد طرفاهما...»: انما قيد بذلك ، لانه لو لم يتحدا لماامتنع اجتماعهما قط فى الصدق اصلاً لجواز دوام الايجاب لوصف بالنسبة الى شىء و دوام سلبه بالنسبة الى شىء آخر و ايضاً يجوز ان يثبت وصف لموضوع بالدوام و وصف آخر مسلوب عنه بالدوام.(ميرزامحمدعلى)

(۱۲۱) أمّا قيد به، لانه يجوز أن تكون هذه النسبة بدوام السلب أيضاً لكن تكون ح نسبة وصف الاوسط الى الاكبر بفعلية الايجاب لما سبق من أنه يجب اختلاف المقدمتين بحسب الكيف في هذا الشكل سواء كانت الصغرى موجبة و الكبرى سالبة أم بالعكس.(ميرزامحمدعلى مرحوم)

(١٣٢) لان المطلقة العامة ما حكم فيها بالفعلية المطلقة و تلك الكبريات حكم فيها بالفعلية المقبدة بالضرورة وغيرها والمطلق اعم من المقيد.(ميرزامحمدعلي)

(١٢٣) والالزم وجود الوصف من غير موصوفه وهو عال . (مير زامحمد على)

(۱۲۴) لما تقدم مراراً من ان الاخص مستلزم للاعم فاذا كان الاعم منافياً لشىء كان الاخص ايضاً كذلك،لان مستلزم المنافى مناف. (ميرزا محمدعلى)

(١٢٥)وهي الدائمتان والخاصتان والعامتان. (محمدعلي)

(١٢٤) يعنى: قوله: «فان لهماحكماً عليحدة سيجيء». (محمدعلي)

(١٢٧) اما الاول فني الضرورية المطلقة و المشروطة العامة والمشروطة الحاصة واما الثاني فني الثلاثة الباقية وهي: الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الحاصة. و اما زيادة قوله: «مثلاً» فقد عرفت وحهه آنفاً.(ميرزامحمدع).)

(١٢٨) بيان للحكم الموعود في المكنة. (شيخ عبدالرحم)

(۱۲۹)سواء كانتعامة اوخاصة .(ميرزامحمدعلي)

(١٣٠) اعنى: الضرورة السلب امافقط اومع الاضرورة الايجاب ايضاً. (محمدعلى)

(١٣١) فانها حكم فيها بضرورة النسبة ما دام الوصف مطلقاً اومقيداً باللادوام الدّاتي. (محمد على)

(١٣٢)قال: «و أما فى الضرورية، فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة»

كضرورة الحيوان للانسان، كان هذا الحمول وهو الحيوان ضرورياً لوصفها العنواني اللازم، كوصف الانسانية او الانسانية الله النسانية المنابق للانسانية الله النسانية مع الوصف، فالحمول على الذات يلزم صدقه مع الوصف، ولا شبهة ان الحيوان الذي يحمل على ذات الانسان، يحمل على القائم و القائم و القائم و القائم و القائم و القائم و الكاتب وساكن الاصابع ومتحرك الاصابع الى غير ذلك عمل يصم التسابه للانسان و لكن هذا الكلام لايفيده في الوصف المفارق للذات، كسكون الاصابع وتحركها و القيام والقعود و اشباه هذه الاوصاف التي عرضت لما تلك الاوصاف وزالت عنها، فاحكام هذه الاوصاف المفارقة لا تلزم الذات وان لزمت الاوصاف، مثلا تحرك الاصابع ضرورى لوصف الكاتبية وليس ضرورياً لذات الكاتب، ولو كان ضروريا له، لما جاز ان الاصابع في حال الاصابع في حال الله يتلبس بذلك في كثير من احيان ذاته و عليه، فهل يعقل ان تكون يتلبس بسكون الاصابع في حال انه يتلبس بذلك في كثير من احيان ذاته و عليه، فهل يعقل ان تكون

في القياس _______ في القياس ______ في القياس _____

ذات الكاتب حاملة بالضرورة مادامت الذات و في عرض واحد وصفين معانداً بعضها لبعض؟ ــابداً لا يعقل ـــ(التقريب ص١١٩)

(۱۳۳)ای: ضروریة مطلقة لاغیر. (محمدعلی)

(۱۳۴)هذا بیان عدم تحقق المنافاة عند انتفاء الشرط الاول و هو احد الامرین: کون الصغری مما یصدق علیه الدوام و الکبری من الست المنعکسة السوالب، ولاشكان انتفائه اما یقتضی انتفائهها معاً والا لم ینتف هو لان ایها وجد صدق علیه انه احدهما فلذا قال انحشی: «ولاالکبری مما...»(میرزامحمدعلی)

(١٣٥)قوله: «لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة»: هذا بناء على ما سبق في مبحث القضاياء من ان المعتبر عندالمصنف: ان المشروطة ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف، فانها على هذا تكون اخص الصغريات الباقية الغير الضرورية و الدائمة لكونها اخص من المشروطة العامة والعرفيتين كها هو ظاهر و من الوقتية التي هي اخص البواقي الثانية و ذلك لانه متى تحققت الضرورة في جميم اوقات الوصف، تحققت في بعض اوقات الذات من غير عكس.

و اما على ما هو المشهور عندالجمهور من انها: ما حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف، فالمناسب ان يقال: لم يكن فى الصغريات اخص من المشروطة الحناصة او الوقتية، ضرورة أن النسبة بينها و بين الوقتية عهى المعموم من وجه لتصادقها فيها اذا صدق الضرورة بشرط الوصف و كان الوصف ضرورياً لذات الموضوع فى شىء من الاوقات كقولنا: بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفاً لا دائماً او بالتوقيت لا دائماً و صدقها بدون الوقتية فيها اذا صدق الضرورة بشرط الوصف و لم يكن الوصف ضرورياً للذات فى وقت من الاوقات كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً و صدق الوقتية بدونها فيمااذا لم يصدق الضرورة بحسب الوصف و اللادوام كقولنا: كل قر منخسف وقت الحيالة لا دائماً. (عمدعل)

(۱۳۶)قوله: «ولامنافاة بين ضرورة الايجاب...»: اى: بحيث يكون صدق كل واحد منها مستلزماً لكذب الاخرى عنداتحادالموضوع و المحمول، اذ يصدق قولنا: كل منخسف مظلم مادام منخسفاً لا دائماً مع صدق قولنا: لا شىء من المنخسف بمظلم فى وقت معين وهو وقت لا يوجب فيه الاظلام بل الاضائة لا دائماً.(عبدالرحم)

(١٣٧) اي: لا تحصل المنافاة.

(۱۳۸) انما تردد بين هذه الثلاثة، لان النسبة بين الاولى و بين كل واحدة من الاخريين هى المباينة و بين الثانية والاخيرة هى العموم من وجه و بالجملة انها اخص الكبريات الغير الضرورية و المشروطة العامة والخاصة. (محمدعلي)

(۱۳۹) لانهااذالم تكن الصغرى ضرورية كانت واحدة من اربع عشرة من القضاياء الخمس عشرة و لما كانت المشروطة الخاصة اخص من جميعها الا الدائمة و بينها تباين كها هوظاهر، حكم بان اخصها المشروطة الخاصة او الدائمة، و لايخفى: ان هذا ايضاً بناء على ماهو مختار المصنف في المشروطة المامة و اما على غيره فلابد ان يزاد عليه قوله: «او الوقتية» لما ذكر أنفاً. (محمدعلي)

٣٦٨ ______ حواشي الحاشة

(۱۴۰) قوله: «و نعم الوكيل»: ان قدر عطفها على الجملة الاسمية بناء على جواز عطف. عا الاخوار او عا الزموز «د هد ح » «الله احر » القوم في تا الله على الدول

الانشاء على الاخبار، او على ان معنى «و هو حسبى»: «اللهم احسبى» لوقوعه في مقام التضرع والدعاء، فالخصوص عدوف كما في قوله تعالى: «نعم العبد» و كذلك ايضاً أن كان ذلك بتقدير المبتداء مع ما يوجبه أي: وهو مقول في حقه ذلك ، لكن جماعةمنهم المصنف يجوزون ح كون المقدم المحدوف هو الفسمير الخصوص، او على الحبر وحده بتقدير القول ايضاً أي: و مقول في حقّه نعم الركيل، فالخصوص هو الفسمير المتقدم المذكور على ما جوزه الجماعة و صرح به الرضى (ره) في قولنا: زيد نعم الرجل و على قول الجمهور فهو عدوف ايضاً مقدراً خبراً، هذا.

و يجوز ان يقال: انها معترضة جىء بها بعد تمام الكلام كما قال به نجم الاثمة فى قوله (ص): انا سيد ولد آدم و لافخر.(ميرزامحمدعلى)

(۱:۱) قوله: «لابد في تلكالاقسام من اشتراك المقدمتين»: يعنى: لابد في كل من تلكالاقسام الخدسة المذكورة، من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الاوسط وذلك الجزء اما ان يكون جزء تاماً من كل واحدة من لقدمتين بان يكون المقدم بكاله او التالى بكاله و اما ان يكون جزء غير تام من كل واحدة منها بان يكون جزء من المقدم او التالى واما ان يكون جزء تاماً من احديها و غير تام من الاخرى واحدة منها بان يكون جزء من المقدم او التالى واما ان يكون جزء تاماً من احديها و غير تام من الاخرى فها فهذه ثلا ثم المحرية في القسم الاول و الثانى و الحامس. و اما القسم الثالث و الرابع فلاعبرى فيها الا القسم الثانى منها لامتناع ان يكون شىء من طرفى الحملية قضية لكن الاول ينقسم بتقسيم آخر الى اربعة اقسام، لان الحملية اما ان تكون صغرى او كبرى و عليها اما ان يكون المشارك لها جزء من تالى المتصلة او جزء من مقدمها فهذه اربعة اقسام حاصلة من ملاحظة الا ثنين مع الا ثنين و الثانى الى قسمين لانه لا يكون منتجأ لحملية واحدة و يسمى القياس المقسم اولا و يسمى القياس الغير المقسم.

و التفصيل: ان عدد الحمليات اما ان يكون بعدد اجزاء الانفصال او اقل منه او اكثر و على الاول اما ان يكون بعدد اجزاء الانفصال اولا و على الاول اما ان تكون اما ان يشارك كل واحدة من الحمليات جزء واحداً من اجزاء الانفصال اولا و عتلفة فيه والاول هو القياس التأليفات الحاصلة من الحمليات واجزاء الانفصال متحدة في الانتاج او مختلفة فيه والاول هو القياس المقسم كقولنا: دائماً أما ان يكون الحيوان ناطقاً او صاهلاً او غيرهما و كل ناطق و كل صاهل حساس وكل غيرالناطق والصاهل من الحيوان حساس ينتج: كل حيوان حساس و البواق غير المقسم وجميع ذلك مذكور بالتفصيل في شرح المطالم وغيره من الكتب المبسوطة. (ميرزاعمدعلي)

(١٤٢) و انما لم يتعرض المصنف لتعريفه، اكتفاء بما علم في التقسيم السابق.

ثم اعلم: انه يجوز ردّالاستثنائي الى الاقتراني و بالعكس.

اما الاول: فطریقه علی ما ذکره العضدی فی شرح الاصول: ان یجمل الملزوم وسطاً و ثبوته و هو الاستثنائی صغری و استلزامه و هو المتصل کبری، مثال المنفصل: الاثنان اما زوج او فرد لکنه زوج فهو لیس بفرد، فانه یتضمن انه کلما کان زوجاً لم یکن فرداً فنقول: الاثنان زوج و کل زوج فهولیس بفرد فالاثنان لیس بفرد و علیه فقس.

و اما الثانى: فردّه الى المتصل ظاهر بان يجعل الوسط ملزوماً للمطلوب، و اما الى المنفصل فبان نأخذ منافى الوسط و نذكره مع الوسط، مثاله: الاثنان زوج وكل زوج ليس بفرد ، فمنافى الزوج الذى هو ف القياس ______ في القياس _____ في القياس منظم المنظم المن

الوسط انما هو الفرد. (محمدعلي)

(١٤٣) قيد لقوله: «يتركب» قدم عليه، لا لقوله «مذكورة» كما لا يخفى. (محمد على)

(١٤٤) بعني: سواء كانت متصلة او منفصلة: (محمد على)

(١٤٥)قوله: «لينتج عين الاخر او نقيضه» : اما اذا كانت الشرطية متصلة فينتج العين، العين و النقيض، النقيض واما اذا كانت منفصلة فالعن، النقيض والنقيض، العن. (محمد على)

(١٤٦) يعني: بعد ما لم تشترط التعيين في الجزء المستثنى، بان يكون هو المقدم فقط او التالى فقط.

(محمد على)

(١٤٧) يعني: وضع كل من المقدم و التالى و كذلك قوله: «رفع كل». (محمد على).

(١٤٨) اى: من قسمي الوضع والرفع. (محمد على)

(١٤٩) قوله: «ينتج منها احتمالان»: قال «العضدى»: و اكثر استعمال الاول ان يذكر الشرط فيه بلفظ «ان» فانها وضعت لتعليق الوجود بالوجود واكثر استعمال الثانى ان يذكر الشرط فيه بلفظ

«لو» فانها وضعت لتعليق العدم بالعدم يعنى: ان كلمة «أن» موضوعة فى اصل اللغة لتعليق وجود الجزاء بالشرط و كلمة «لو» لتعليق انتفاء الجزاء بانتفاء الشرط، ناسب ان يكون اكثر استعمال «أن» فى القسم الاول و اكثر استعمال «لو» فى القسم الثانى رعاية للمناسبة. قال المصنف بعد شرح هذا الكلام: ولا يخفى ما فيه.

و لنا فى تحقيق كونها لانتفاء الشىء لانتفاء غيره كلام يطلب من شرح التلخيص و لعلنا نورده فى الحاشية الاتية.(محمدعلى)

(١٥٠) قوله: «ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي»: فان قلت: فقدقال «ابوالعلاء المعرى»:

ولودامت الدولات كانوا كغيرهم رعسايسا و مسن مسالهسن دوام

وقال «الحماسي»:

ها لطسارت ولكنمه لم يسطسر

ولسوطسار ذوحسافسر قسيسلسهما ل فجعلا استثناء نقيض المقدم منتجاً لنقيض التالي.

قلت: ان مراد هم من ذلك: ان العلم برفع المقدم لايستلزم العلم برفع التالى كما يستفاد من تعليلهم ذلك بجواز كون اللازم اعم ايضاً ولاشك ان العلم بعدم دوام الدولات لايستلزم العلم بعدم كونهم رعايا وكذا لايستلزم العلم بعدم طيران ذى حافر العلم بعدم طيرانها كما هوظاهر.

و تحقيق ذلك ما قال الصنف في شرح التلخيص من ان استعمال الهل اللغة و ارباب المقول غتلف في ذلك فاهل اللغة يستعملونها للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الحارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ماهي؟ وارباب المعقول يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء التالى علة للعلم بانتفاء المقدم او على ان العلم بوجود المقدم علة للعلم بوجود التالى ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم و وجود اللازم بوجود الملزوم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الحارج ماهي؟ و البيتان من قبيل الاول، لانها ارادا ان الثاني انتقى بسبب انتفاء الاول من غر نظر الى ان العلم بذلك من اين كان ومن اي شيء حصل؟ (عمدعل)

٣٧ _____ حواشي الحاشية

(١٥١) اعلم انه: يشترط في انتاج هذا القياس شروط ثلا ثة:

الاول: ان تكون الشرطية المستعملة فيه موجبة، ضرورة انه اذا لم يكن بين شيئين اتصال و لا انفصال كها هومفاد السلب هنا، لم يلزم من وجود احدهما او نقيضه وجود الأخر او نقيضه.

الثانى: ان تكون لزومية ان كانت متصلة و عنادية ان كانت منفصلة كها اشاراليه المحشى و ذلك، لانه لاملازمة بين المقدم و التالى في المتصلة الاتفاقية عند العقل حتى يلزم من وضع الاول وضع الثانى و من رفع الثانى رفع الاول و كذا لا تعاند بينها بحسب العقل في المنفصلة الاتفاقية حتى يلزم من وضع احدهما رفع الاخر و بالعكس ولان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق احد طرفيها او كذبه فلواستغيد العلم بصدق احد الطرفين او كذبه من الاتفاقية، يلزم الدور.

الثالث: أحد الامور الثلاثة: اما ان تكون الشرطية كلبة أو الاستثناء كلياً بان يكون الوضع أو الرفع كلياً أو وقت اللزوم و العناد ووضعها متحداً مع وقت الاستثناء و وضعه وذلك ، لانها لوانتفت الامور كلها لم يلزم من وضع احد جزئها أو رفعه وضع الاخر أو رفعه كها هوظاهر. (مجمدعلي)

(١٥٢)بضم الخاء المعجمة وسكون اللام اسم من الاخلاف و هوان تقول: افعل كذا ولا تفعله و الكذب هو: ان تقول: فعلت كذا ولم تفعله، قال تعالى: «و لن يخلف الله وعده رسله و الله يشهد ان المنافقين لكاذبون»، فالحلف فيا يستقبل و الكذب فيا مضمى، هذا اصله، ثم استعبر للشيء الباطل المحال كما فسرانحشى. (مجمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم): فاضافة القياس الى الحلف من باب اضافة السبب الى المسبب فالمنى انه يستدعى ان يكون نقيض المطلوب خلفاً وليس المعنى ان هذا القسم من القياس باطل. ثم هذا الوجه فى التسمية مما ارتضاه الجمهور واما الوجه الثانى فنقل عن بعضهم ويؤيده تسميتهم القياس الذى يؤدى الى المطلوب ابتداء اى: من غير تعرض لابطال نقيضه، بالمستقيم.

(١٥٣) وقوله: «اولاته يستقل منه الى المطلوب من خلف» : يهنى : لما اثبت المطلوب بابطال نقيضه فقد جىء الى المطلوب من خلفه لامن قدامه ولا يحقى ان الحلف بهذا المعنى بفتح الحاء المعجمة فلابد ان يدعى انه غير الى الضم بعد النقل ... (محمد على)

(١٥٤) ولذا اخره عنها لتوقفه عليها باعتبارانه مركب منها. (محمدعلي)

(١٥٥) اى: لكون ثبوت المطلوب نقيض المقدم وهوقولنا: «لم يثبت المطلوب» فان الا ثبات نقيض النق كهان النغ نقيض الاثبات. (ميرزا محمد على).

(١٥٦) قوله: «ثم قديف تقريبان الشرطية...»: مثلاً اذاقله: الولم يصدق قولها: لاشىء من ب، ج فى عكس قولنا: لاشىء من ج، ب لعدق نقيضه وهو: بعض ب، ج و كلها ثبت نقيضه ثبت الحال فلو لم يشت المطلوب ثثبت الحال لكن الحال ليس بثابت ينتج: فالمطلوب ثابت, فنقول فى بيان الشرطية -و هو قولنا: كلها ثبت نقيضه ثبت الحال- : ان النقيض اذا ضممناه مع الاصل بان نقول: بعض ب، ج ولاشىء من ج، ب ينتج: بعض ب ليس ب وهوعال لاستحالة سلب الشىء عن نفسه.

ثم ان قوله: «قد يفتقر» اشارة الى انه قد يكون بديهياً لايحتاج الى بيان والتزام برهان كها هو ظاهر.(ميرزا محمدعلي) ى القياس _______ ٧١

(١٥٧)حيث قال عند تفسير «العضدى» قياس الخلف بانه اثبات المطلوب بابطال نقيضه ، قلنا:

لو ثبت نقيض النتيجة لثبت منضماً الى مقدمة من القياس يلزم المحال واللازم منتف فلا يُثبت، وقد يفهم من ظاهر العبارة: ان كل قياس استثنائي متصل استثنى فيه نقيض التالى فهوقياس الحلف و ايس كذلك بل يشترط ان يقصد فيه اثبات المطلوب بابطال نقيضه و ح يكون عبارة عن قياسين: احد هما اقتراني شرطى والاخر استثنائي متصل الى آخر ماذكره المحشى ، لكن الذي رأيته فيه «نعم»بدل «ثم»ولعله هكذا وقع في نسخة المحشى والامرسهل.

وقد يقال في انحلاله الى قياسين هكذا: لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه لكن التالى باطل ينتج: ان المقدم باطل، ثم نقول في بطلان التالى: ان نقيض المطلوب يستلزم محالاً وكلما يستلزم محالاً فهو محال ينتج: ان نقيض المطلوب محال فالاول قياس استثنائي متصل و الثاني قياس اقتراني حلى. (ميرزا محمدعلي)

حواشي «الاستقراء والتمثيل»

(١) قوله: «اعلم ان الحجة على ثلاثة اقسام»: فان قلت: ان الحصر العقلى في المقام يستدعى تربيع الاقسام، ضرورة ان المستدل به اما ان يكون كلياً او جزئياً، وعلى كلا التقديرين فالمستدل عليه اما ان يكون كلياً او جزئياً فهذه اربعة اقسام حاصلة من ملاحظة الاثنين مع الاثنين، فما وجه الحصر على الثلاثة و اسقاط الاستدلال من الكلي على الكلي عن درجة الاعتبار؟

قلت: ان هذا القسم من الاستدلال يتصور على انواع لان كل كليين لا يخلو اما ان يكون احدهما مندرجاً تحت الاخر اولا وعلى الاول اما ان يكون الاستدلال من الكلى المندرج فيه على الكلى المندرج أيه على الكلى المندرج و اما ان يكون بعكس ذلك و على الثاني اما ان يكون فوقهما كلى قريب مشتمل لهما او لا، فهذه أربعة انواع: ثلاثة منها وهى الثلاثة الاول داخلة تحت الاقسام الثلاثة الذكورة: اما الاول فتحت القياس و اما الثاني فتحت الاستقراء و اما الثالث فتحت التميل فان الكلى المذكور في التقسيم اعم من النوع و الجنس و الجزئي اعم من الحقيق والاضاف، و واحد منها وهو ان يكون احدهما مندرجاً تحت الاخر و الديما على لا يكون فوقها كلى قريب مشتمل الهما غير ممكن الوقوع اذ لا ارتباط بينها حتى يستدل من احدهما على الاخر كا هو ظاهر. (ميرزاعمدعلى)

(٢) فى اضافة «الجزئيات» الى ضمير «الكلى» اشارة الى انها يجب ان يعتبر الجزئية بالنسبة الى الكلى الذى يستدل به عليه لا مطلقا حتى يقال انه: اذا استدل من حال الانسان على حال الحيوان مثلاً يصدق عليه انه استدلال من حال الكلى على حال الجزئى فان المراد من الجزئى اعم من الحقيق والاضافى مع انه ليس من القياس بشىء و كذاالحال فى قوله: «و اما من حال الجزئيات على حال كليما» حيث اضاف الكلى الى ضمير الجزئيات لثلاينتقض انه اذا استدل من حال الانسان والبقرو غيرهما على حال الفرس مثلاً يصدق عليه انه استدلال من حال الجزئى على الكلى مع انه من افراد التمثيل دون الاستقراء فتأمل. (عمدعلى)

(٣) اى اعم من ان يكونا حقيقيين او اضافيين، وقوله: «المندرجين تحت كلي» اى: كلي قريب

في الاستقراء والتمثيل ________في الاستقراء والتمثيل ______

والافكل جزئيين يندرجان تحت كلى كما لايخني.(محمدعلى)

(۴) اقول: الاستقراء فى اللغة: التتبع، تقول استقريته اذا تتبعته و فى الاصطلاح هوالحجة التى يستدل فيها من حكم اكثر الجزئيات على حكم كليها و سعيت بذلك، لان مقدماته لاتحصل الا بتتبع الجزئيات و استقرائها فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب و انحا زدنا لفظ الاكثر لللابلزم شمول الحد على ما ليس من افراد المحدود فان ما يستدل فيها من حكم جميع جزئياته على حكم الكلل ليس باستقراء بل قياس مقسم وكيف، و هو يفيد القطع والاستقراء لايفيد الاالظن كها صرح به غير واحد من الاخيار.

والعجب من بعض المحققين حيث ادخل لفظ الاكثر في التعريف كها ذكرنا ثم قسم الاستقراء الى القياس المقسم وغيره وما هذا الاتهافت، اللهم الا ان يقال: ان مراده تقسيم مطلق الاستقراء الشامل للاصطلاحي و غيره فليتامل.

فقد ظهر مما ذكرنا: انه كان على المصنف ايضاً ان يقول: «تصفح اكثر الجزئيات»، اللهم الا ان يقدر ذلك في نظم الكلام، هذا.

فان قلت: قد ذكر المحقق الشريف: انه لابد فى الاستقراء من حصر الكلى على جزئياته، فان كان ذلك الحصر قطعياً، كان الاستقراء تاماً وقياساً مقسماً و هو صريح فى انه يجب فى الاستقراء تصفح جميع الجزئيات ولو بحسب الفرض الادعائى فلاوجه ح لذكر لفظ الاكثر بل يجب تركه.

قلت: هذا كلام لايعرف له قائل معدود وهو مع ذلك ، مردود لظهور انه لايجب ادعاء الحصر في الاستقراء الناقص الذي هو المصطلح ولوكان بحسب الظاهر، فضرورة ان من علم بان الانسان والفرس و البقر وغيرها مما يصادفه من افراد الحيوان تحرك فكها الاسفل عندالمضغ، حصل له الظن بان حكم كلى الحيوان هكذا، من غير ان يدعى الحصر ولو بحسب الظاهر. (ميرزاعمدعلى)

(۵) اى: مع ان الاستقراء من اقسام الحجة كماذكرنا. (محمدعلى)

(۶)اى:من المعنى المصدرى الذى هوبمعنى التتبع والتصفح، يعنى: ان المصنف و ان لم يرد من التصفح الا تلك الحجة المذكورة بعلاقة السببية، لكن فيه اشارة الى هذاالمعنى حيث عبر به دون الحجة فافهم. (ميرزامحمدعلى)

(٧)يعنى به ما سيذكره في تحقيق تعريف القشل من ان الاستقراء يطلق تارة و يراد به معناه المصدرى و اخرى و يراد به معناه الاصطلاحى و المصنف اراد به المعنى المصدرى حيث عرفه به «التصفح» و اهمل معناه الاصطلاحى لكونه معلوماً بالمقايسة به و ذلك نظير ما قال في مبحث المكرس: «و هو تبديل طرفي القضية» (محمدعلى)

(٨) يعنى: بتنوين «حكم» و «كلى» مما ليكون قوله: «كلى» وصفاً لـ «حكم» لا مضافاً البه وعلم الله وع

(١) يعنى: بكسر «حكم» من غير تنوين ووقوعه مضافاً الى «كلي». (التقريب ص١٢٨)
 (١٠) اذلاممني للتنكير كمالايخني. (ميرزاعمدعلي)

(١١) وذلك، لانه يصدق على كل منهماانه حكم كلي الجزئيات. (محمدعلى)

(۱۲)واما بحسب الحقيقة، فلا، لظهور ان حكم الجزئى ليس بحكم فى الحقيقة ولو سلم فهو يخرج باعتبار قيد الحيثية كها هو المتعارف فى التعاريف اى: هو تصفح الجزئيات لا ثبات حكم كليها من حيث هو كلى.(محمدعلى)

(۱۳)قد عرفت ان هذا مبنى على المساعمة والا فالتام فى الحقيقة ليس باستقراء فى الاصطلاح كها صرح به جم من المحققين.(محمدعلي)

(۱۴)الاسر بالفتح: القد الذي يشد به الاسير، يقال: هو لكباسره، اى: مع اسره، ثم شاع فى الاستعمال حتى قبل فى كل شىء: هو لك باسره اى بتمامه و القد بالكسر سيريقد اى: يشد طولاً من جلد غير مدبوغ. (شيخ عبدالرحم)

(١٥) قوله: «و هو يرجع الى القياس المقسم»: لا يخفى ما فيه من الاشارة الى ما ذكرنا. وقد عرفت فيا تقدم، القياس المقسم، و يشترط فيه ان تكون المنفصلة المستعملة فيه موجبة كلية حقيقية او مانعة الحلق.

اما الاول: فلانها لوكانت سالبة، لجاز كذب اجزائها، فلا يلزم ان يجتمع صدق شىء من اجزاء الانفصال مم احدى الحمليات حتى تحصل النتيجة.

و اما الثانى: فلانها لو كانت جزئية، لجاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الحمليات فلا يجتمعان على الصدق حتى يلزم الانتاج.

و اما الثالث: فلانها لوكانت مانمة الجمع، لجاز ان تكذب اجزاء الانفصال كما هو مقتضاها فلايلزم اجتماع صدق احد اجزائه مع احدى الحمليات حتى يلزم النتيجة، هكذا قالوا، و فيه تأمل فان هذا انما يلزم لوكانت المنفصلة موجبة و اما اذا كانت سالبة فلا، فانه يكون الحكم ح بعدم المنع من الجميع فيصدق الاجزاء مع الحمليات و يصح الانتاج.

و من هنا يعلم: ان اشتراط الايجاب على الاطلاق ايضاً ليس على ما ينبغى فتأمل.(محمدعلى)

(۱۶)الاولى ان يقول: «دانماً اما ان يكون الحيوان ناطقا او غير ناطق...» لما ذكر من اشتراط الكلمة. (محمدعل)

(۱۷) لاخراج مثل الحجر و الشجر وغيرهما بما يصدق عليه غيرالناطق و لم يكن من افراد الحيوان ولو اريد منه عدم النطق عيا من شأنه ذلك ولو بالنسبة، لما احتيج الى زيادة قولنا: «من الحيوان». (محمد على)

(۱۸) قال في «المصباح»: التمساح من دواب البحريشبه الورل في الخلق و لكن يكون طوله نحو خس اذرع و اقل من ذلك، يخطف الانسان والبقرة و يغوص به في الماء فياكله انتهى. والورل دابة على خلقة الفحب الا انه اعظم منه. وقال بعضهم: انه اى: التمساح حيوان على صورة الفحب وهو من اعجب حيوان الماء له فم واسع وستون ناباً في فكه الاعلى و اربعون في فكه الاسفل و بين كل نابين سن صغير مربع يدخل بعضها في بعض عندالاطباق وله لسان طويل وظهر كظهر السلحفاة لا يعمل الحديد فيه وله اربعة ارجل و ذنب طويل وهذا الحيوان لا يكون الا في مصر خاصة. (ميرزاعمدعلي)

(١٩) اي: بالحكم الجزئي. (محمدعلي)

(٢٠) الاشارة لما ذكر قبيل هذا من ان تتبع الجزئيات قد يفيد الحكم الجزئي بعنى: انه لما ثبت المختبط المجزئي بعنى: انه لما ثبت على المجزئيات قد يفيد الحكم الجزئي كما ذكر، فالاولى ح حمل كلام المصنف: «لا ثبات حكم كلى» على التوصيف كما هو الرواية، اذ لوحل على الاضافة و جعل التنوين عوضاً عن المضاف اليه اى: لا ثبات حكم كلى الجزئيات، لصدق على الحكم الكلى و الجزئي كليها بحسب الظاهر، و المقصود انما هو الاول اذ لا يقال: الاستقراء في الاصطلاح الا لما يفيد الحكم الكلى كماسبق، فيلزم تعريف الاخص بالاعم ولو بحسب الظاهر و هذا بخلاف المعنى الاول فانه نص في الاول خال عن تلك الوصمة ظاهراً و باطناً فكان اولى بالارادة واجدر بالقرائة كما ورد عليه الرواية. (ميرزاعمدعلى)

(٢١)بالرفع صفة بعد صفة للحكم، احتراز عن الحكم الاخر الثابت للمشبه به الغير المعلل بذلك المعنى فانه لا يوجب تشبيه الفرع بالاصل في ذلك المعنى، ثبوت ذلك الحكم فيه كما هو ظاهر. (محمدعلي)

(۲۲)ای: عبارة المصنف حیث قال فی تحدید التمنیل: «بیان مشارکة جزئی لجزئی آخر» و عبارة المحشی حیث قال: «و بعبارة اخری تشبیه جزئی بجزئی...»

(٢٣) يعنى: ماافاده بقوله: «و كان الباعث على هذه المسامحة...» (ميرزامحمد على)

(٢٤) قدعرفت سابقاً: ان اطلاقه عليها من قبيل اطلاق الفعل على المفعول. (محمد على)

(٢٥) امامن باب تسمية الحل باسم الحال اومن قبيل تسمية المسبب باسم السبب. (ميرزا محمد على)

(۲۶) يعنى: أن التعريف المشهور عندالجمهور للاستقراء. هو اثبات الحكم على الكلى لشبوته فى اكثر الجزئيات و للتمثيل: هو اثبات حكم فى جزئى لشبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينها. و الصنف انما عدل عنها الى ما ذكر، لما فيها من التسامح لظهور أنَّ هذين الاثباتين ليسا باستقراء و تمثيل فانها من اقسام الحجة و الاثبات ليس بحجة قطعاً وما هذا الاكرّعلى ما فرّمنه لمكان المسامحة فى تعريفه ايضاً على ما ذكر فهو فرّعن المسامحة وقد وقع فيه كماترى. (ميرزا محمدعلى)

 (٧٧)منها: المناسبة و الآخالة وهو تعيين العلة فى الاصل بمجرد ابداء المناسبة بينهها و بين الحكم من دون ملاحظة شىء آخر.

و منها: ما يسميه «الحنفية» استدلالاً و «الغزالي» تنقيح المناط و هو ان يقال: ان علة الحكم اما القدر المشترك بين الاصل والفرع او ما امتاز به الاصل من الفرع و الثانى باطل بالغاء الفارق وهو ان الفارق بينها اماكذا واما كذا و كل ذلك لايصلح لوجود الحكم فنبت ان العلة هو القدر المشترك و هو متحقق في الفرع فيجب تحقق الحكم ايضاً فيه، ولا يخنى: ان هذا يرجع الى الدوران على ماسيأتى فتأمل. (ميرزا محمدعلي)

(٢٨) لوقال: الاستلزام في الوجود و العدم، لكان اولى كمالايخني. (ميرزامحمدعلي)

(٢٩)قيد للترتب اي: يكون بحيث كلما وجد الوصف، و جدالحكم وكلما فقد، فقد. (محمدعلي)

(٣٠) اورد عليه بانه: كثيراً ما يحصل الدوران ولايكون المدارعلة للدائر كدوران الحد والمحدود و المعلولين المتساويين لعلة واحدة و الجوهر والعرض وكالجزء الاخير من العلة التامة و العلة و المعلول المتساوى بالنسبة الى المعلول. و حاصله: ان اقتضاء الدوران لكون المدار علة للدائر اما ان يكون من حيث نفسه و بملاحظته في حد ذاته و اما ان يكون من جهة خصوص المادة المخصوصة، والاول غير واقع والا لما امكن التخلف والثانى لايفيد. (محمدعلي)

(٣٦) اما الاول، فلان «السبر» فى الاصل ادخال الجزّاح الميل فى الجراحة لمعرفة غورها يقال: سبر يسبر سبراً، اذا فعل كذا وقد يطلق على مطلق الامتحان قال الحريرى: فولجت غاية الجمع لأسبر محلبة الدمع. و هيهنا لما امتحن بالترديد ان اى وصف من الاوصاف هو علة الحكم، سموه به تسمية المقيد باسم المطلق كتسمية الانف بالمرسن والشفة بالمشفر على وجه.

واماالثاني، فلمافيه من تقسيم الاوصاف كما هوظاهر. (محمدعلي)

(٣٢) اي: جعيها، كما هوالظاهرولو بالادعاء كماصرح به جع من المحققين. (محمدعلي)

(٣٣) بتنو ين «كل»المكررمعأومراده علية كل واحدمن الاوصاف.

و ختاماً نقول: ان التمثيل ساقط الحجية فى الامور التوقيفية و منصوص العلة لايقال له تمثيل للتصريح بمدار الحكم. (التقريب ص١٣١)

(٣٤) يعنى: يستفاد من تفحص الاوصاف و سلب العلية من كل منها، ان المدعى كون هذا الوصف المدعى علة للحكم، هذا.

و قد اورد هنا ايضاً أنه على تقدير تسليم كون هذا الحصر عقلياً دائراً بين النفي والاثبات، لانسلم ان المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم ان يكون علة في الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلة او خصوصية الفرع مانعة عنها، هذا.

والحق انه آذا ثبت بالدليل القاطع انحصار الاوصاف فى المعدودة وسلب العلية عما عداالوصف المدعى حتى الخصوصية كما هوالمغروض، يستفاد من ذلك كونه علة الحكم، لكنه اذا فرض جواز كون خصوصية الفرع مانعة لايلزم من تحققه فى الفرع تحقق الحكم فيه كما لايخنى. (ميرزاعمدعلى)

(٣٥) اي: الجريان. (عبدالرحيم)

(٣۶)لايخنق: ان حصر العلة فى الاوصاف المذكورة ممنوع لان الترديد ليس بين النفى و الاثبات فبابطال بعضها لايتعن الباقى للعلية. (عبدالرحم)

حواشى «اقسام القياس باعتبارالمادة»

(۱)قوله: «فكذلك ينقسم باعتبارالمادة الى الصناعات الخمس»: يجب للمنطق ان يبحث عن القياس باعتبار المادة كما يبحث عنه باعتبار الصورة، فان علم المنطق كما انه متكفل بالعصمة عن الخطاء في المادة، فأنّا بالمنطق نعلم ان مادة الحد هو الجنس و الفصل وصورته تقديم الاول على الثانى ومادة البرهان هي المقدمات اليقينية في صورته احد الاشكال الاربعة.

و تفصيل الكلام في مضمار هذا القام، هو ان اكتساب النظريات من الفروريات امر ممكن بالبديهة ولكن المطالب النظرية لما كانت متكثرة في الغاية و لم يكن اكتساب اى نظرى براد من اى ضرورى كان البتة غاية للمكتسب ان يحصل لكل قسم مطلوب نظرى من ضروريات لها الى ذلك المطلوب مناسبة عضوصة حتى يتوصل اليه بسبب تلك المناسبة كالجنس و الفصل للماهية النوعية و المقدمات المشهورة للبدل و المظنونات المقينية المشتملة على الحدود للمطالب البرهانية و المقدمات المشهورة للبدل و المظنونات للمخطاء و بعد تحصيل تلك الضروريات لايمكن ان يكتسب منها باى طريق اراد بل لابد له من تحصيل طريق معينة مع شرايطها و اوضاعها المخصوصة كمساوات المعرف و تقدمه في المعرفة لاجل التصور و كاياب الصغرى في الشكل الاول مع كلية كبراه في التصديق و تلك الضروريات التي لها مناسبة عضوصة الى ذلك المطلوب دون غيره و هي المادة و تلك الطرف التي لابد منها في الاكتساب هي الصورة و عضوصة الى ذلك المطلوب دون غيره و هي المادة و تلك الطرف التي لابد منها في الاكتساب هي الصورة و عضوصة الى ذلك المطلوب دون غيره و هي المادة و تلك الطرف التي لابد منها في الاكتساب هي الصورة و عنها المناسبة في الحكمة الالهية والطبيعة و اختلاف علماء الاسلام في اكثر المقامات كتنازع الفلاسفة في الحكمة الالهية والطبيعة و اختلاف علماء الاسلام في اكثر المقامات كتنازع الفلاسفة في الحكمة الالهية والطبيعة و اختلاف علماء الاسلام في اصول الفقه و المسائل الفوعة.

و بالجملة: نرى ان بعضهم يخطأ بعضهم تارة فى المادة و تارة فى الصورة فكل منهما يحتاج الى علم كلى يستخرج منه كيفية و قد عرفت فى اوائل التعليقة ان الفكرالمجتاج الى المنطق له حركتان وليست الحركة الاولى الالتحصيل المادة و الثانية لتحصيل الصورة و كها ان الثانية تحتاج الى قواعد يقتدربها على تحصيل صورة مخصوصة لكل مطلوب، كذلك الاولى، فباحث الصناعات الخمس المشتملة على تحصيل مبادى الجدل والبرهان وغيرهما وتميز بعضها عن بعض، جزء لهذا العلم ولولا ذلك، لاحتجنا الى علم تعصم مراعاته الفكر عن الخطاء فى المواد اذ ادعاء الضرورى فى مناسبة المبادى للمطالب كلها دونه خرط الفتاد، فعلم المنطق متكفل بالعصمة عن كل من المادة و الصورة.

والقول: بانه متكفل بمعرفة الحظاء في الصورة فقط واما المادة، فادة كل قضية أنما يعلم من العلم الباحث عنها، من افحش الاغلاط و الاستدلال على ذلك بانه لوكان المنطق عاصماً عن الحظاء من جهة المادة لما وقع بين المحققين العارفين به اختلاف مع انا نرى انهم اختلفوا في مثل ان تفريع ماء كوز الى كوزين هل هو اعدام لشخصه واحداث لشخصين اخرين أم لا بل الشخص الاول باق و انبا انعدمت صفة من صفاته و هو الا تصال وادعى كل من الفريقين البداهة في مطلوبه، من اوضح المزخوات، اذ العاصم عن الحظاء أنما هو مراعاة المنطق لانفسه فسبب انجتلاف افكار العلماء في انظار هم هو عدم مراعاته المنطق حق المراعات و ان شئت اوضحك هذا بالمثال فنقول:

قد وقع الحلاف بين العقلاء فى ان العالم قديم ام لا؟ واستدلوا على الاول: ان العالم معلول للواجب تعالى و كل معلول للواجب قديم فالعالم قديم، ومعلوم ان كبريهم هذه، فى حيز المنع ومن العيان الغنى عن البيان ان البديهى لايقبل المنع فخطا هم من جهة حكهم بالمقدمات الظنية بانها برهان بسبب غفلتهم عما قرر فى المنطق من ان البرهان لابد ان يكون مقدماته ضرورية يقينية، هذا، نعم الذى يستفاد من المنطق هو: كون الحيوان جنساً للانسان مثلاً والناطق فصلاً له وكون مادة حدوث العالم هو: العالم منفير و كل منتبر حادث فالعالم حادث، واما العلم بطريق الكلية بان الجنس هو: الذاتى المشترك والفصل هو: الذاتى المختمد فانما يستفاد من المنطق و لكن بعدالعلم بهذه القاعدة ان نتفحص فى ذاتيات الانسان و عوارضه فنجعل ما وجدناه ذاتياً مشتركاً أو مختصاً صغرى فنقول: الحيوان مثلاً ذاتى مشترك و كل ما هو كذلك جنس ينتج: ان الحيوان جنس و كذلك حكم الناطق وهكذا الكلام فى التصديق فانا لما استفدنا من هذا الذي ان البرهان مثلاً لابد ان يكون مقدماته بديهة، فلنا ان نتجسس مقدمات حدوث العالم مثلاً فيوجعل ما وجدناه من المقدمات اليقينية صغرى فنقول: هاتان المقدمتان يقينيتان وكل مقدمتين كذلك فهو برهان ينتج: ان هاتين المقدمتان برهان وانها ارخينا عنان القلم في هذا المقام، لانه من مزال الاقدام و الدولي ول التوفيق و به الاعتصام. (عبدالرحم)

(٣) لا يخفى ما فيه فانه يدل على ان المغالطة ايضاً مشتملة على الجغرم الغير اليقيني لكنها لم يعتبر فيها عموم الاعتراف من العامة ولا التسليم من الحصم و هو بظاهره باطل، لانها اما ان تتألف من الوهميات او المشبهات ولاجزم فى واحد منها اللهم الا ان يقال: انها تخرج غرج الجازم و ان لم يكن مطابقاً للواقع و كيف كان، فالاولى فى ضبط الصناعات ان يقال: انالمقدمات المرتبة اماان تكون مشتملة على الحكم والتصديق ام لا، الثانى «القياس الشعرى» و الاولى اما ان يكون البحث عنها من حيث الاحتراز عنها اولا الاولى هو «المغالطة» و «السفسطى» الثانى اما ان يكون الحكم فيها جازماً او مظنوناً الثانى هو «القياس الخطابي» والاول اما ان يكون مم اليقن فهو «القياس البرهانى» اولا فهو «الجدل».

ثم لايخنى: ان ذلك الحصر ليس بعقل بل استقرائى فان ما لم يشتمل على الحكم و التصديق اعم من ان يشتمل على التخييل او غيره كها هو ظاهر.(محمدعلى) في اقسام القياس ______ في المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد ٢٧٩

(٣)المراد من الجزم ما يجاوز الظن و لم يبلغ الى مرتبة اليقين و لذا جعل القياس الجدلى مقابلاً للبرهانى و الحظابى.(عبدالرحيم)

(۴) الشغب: تهیج الشر، یقال: شغبهم و بهم و علیهم کمنع و فرح: هیج الشر علیهم وهو
 مشاغب و شاغب ای: شار (عبدالرحیم)

(٥) بالرفع صفة ثالثة للتصديق اى:غيرممكن الزوال. (محمدعلى)

(ء)فان الظن هو الحكم بالطرف الراجع مع تجويز الضد، بخلاف الجزم فانه الحكم بالطرف الراجع مع عدم تجويز الغير.(محمدعلي)

(٧)اى: اعتقاد المقلد فيا حكم به المجتهد،فانه يمكن ان يزول بعدوله الى مجتهد آخر غنلف له فى هذا الحكم.(ميرزاعمدعلي)

م ريور. (٨)و ذلك على قياس مامر فى انقسام التصور والتصديق الى الضرورة والاكتساب بالنظر فراجم.(محمدعلي)

(٩)قوله: «لاستحالة الدور و التسلسل»: تعليل لقوله: «منهمة الى البديهيات» يعنى: ان النظريات لابد وان تنتهى الى البديهيات والالزم اما الدور اوالتسلسل و ذلك، لان النظرى لابد وان يكون حصوله بشيء آخر و هكذا فاما ان يذهب الى الميكن بديهياً يحتاج هذا يضاً الى شيء آخر و هكذا فاما ان يذهب الى الميكن بديها الميكن بديها الميكن بديها الميكن بديها الميكن ا

يطود مسلو بسمى موجود وهو الدور وكل منها محال باطل كها سبق في تقسيم التصور والتصديق الى الله المادي المادي

(١٠) لماذكرآنفامن انهامنتهية الى البديهيات (محمدعلى)

(١١)اى يتوقف على واحد من الحس الظاهر و الباطن كها هو الظاهر فاك ما لا يتوقف على شىء انما هو من الاوليات و المقسم معتبر فى جميع الاقسام.(محمدعلى)

(۱۲) قوله: «و هو انتقال الذهن الدفعي»: الدفعي بالرفع صفة الانتقال احتراز عن الفكر فان الانتقال وحراز عن الفكر فان الانتقال فيه ليس دفعياً آتى الوجود كها هو ظاهر فانه حركة الذهن نحو المبادى و رجوعه عنها الى المطالب فلابد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لاحركة فيه اصلاً لانها تدريحية الحصول و الانتقال فيه آتى الحصول لانه ان تعرض المبادى الى الذهن فيحصل المطلوب فيه . (محمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم فى هذا المقام): لم يقل هو سرعة الانتقال، لان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولايوصف بها غيرها و قد صرحوا: بانه لاحركة فى الحدس اصلاً، لان الحركة وجودها تدريجي والانتقال فى الحدس الى الوجود.

(۱۳) یعنی: ان المناط فی التواتر انما هو هذا المعنی ولا تعیین لعددها، فقد بحصل باخبار جاعة معدودة ولایحصل باخبار اخری کثیرة منها و منهم من عین عدد التواتر و لیس بشیء.(میرزامحمدعلی)

(۱۴)هو بفتح السين و القصر،نبت معروف، قيل: يونانية و قيل:سريانية و بعضهم يضبطه بالمدر(محمدعل)

(١٥) وذلك ، لاختلاف تشكلا ته النورية بحسب القرب والبعدعن الشمس. (محمدعلي)

(١٤)و ذلك، لانك اذا تصورت الاربعة و الزوج، فقد تصورت انقسامهما بمتساو يين فى الحال و

رَتَبت فى ذهنك ان الاربعة منقسمة بمتساو بين و كل منقسم بمتساو بين فهو زوج، فهى قضية قياسها معها فى الذهن.

و لقائل ان يقول: لافرق بين قولنا: الاربعة زوج و الكل اعظم من الجزء ايضاً موقوف على القياس. القائل بان الكل مشتمل على الجزء و كل ما هو كذلك، فهو اعظم. (عبدالرحم)

(۱۷)فانه كها هو علة لحصول العلم بحصول الحمى فى زيد، كذلك علة نثبوت الحمى له فى الحارج والواقم.(محمدعلى)

(۱۸) فاللمى ما ينتقل فيه من العلة الى المعلول، مأخوذ من «لِمّ» الذى يسئل به عن علة الشيء واصله «لما» حذفت الله المقرر من ان الجار اذا دخل على ما الاستفهامية حذفت الفها فرقاً بينها و بين «ما» الموصولة، قال تعالى: «لم اذنت لهم»؟، «عم يتسائلون»؟، ثم شددت الميم للنقل، اولئلا يكون بنائه اقل من ابنية الاسم كها شددت الواو من «لو» فى قول الشاعر: «الاثم على لق» لذلك ثم الحقت اخره الياء المشددة للنسبة كها في «الاثرى». (ميرزا محمدعلى)

(١٩) يعنى: لانه يدل على انيّة الحكم وتحققه في الواقع لا على العلية فيه. فالاتّى ما ينتقل فيه من المعلول الى العلة، مأخوذ من «انّ» التي هي احدى الحروف المشيهة بالفعل لدلالته على معنى التحقق او من «انا» الموضوع للمتكلم لدلالته على التعين والتحقق و تشديد النون على هذا كمامرفي اللمي.(محمدعلى)

(۲۰) الدليل في اللغة: المرشد و في اصطلاح ارباب المعقول: هو المركب من القضايا الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى فتسمية هذا القسم به من باب تسمية الجزئي باسم الكلى (عمد على)

(٢١) الغبّ بالكسرمن الحمي ما تأخذيوماً وتدع يوماً. (عبدالرحيم)

(۲۲) و ذلك اما لاشتمالها على مصلحة عامة كالمثالين المذكورين او لموافقتها لطبايعهم كقولهم: مواساة الفقراء محمودة و اعانة الضعفاء مرضية او لموافقتها لحميتهم كقولنا: كشف العورة مذموم. (محمد على)

(٣٣) و ذلك ايضاً اما بسبب عاداتهم كالمثال المذكور او من جهة الشرايع كاستحباب النكاح و حرمة السفاح او من جهة الأداب كالاحترام للكبار و الرفق للصغار و هكذا فلكل قوم مشهورات بسبب عاداتهم وكذا لكل اهل صناعة بحسب صناعاتهم فقس ولا تقصر.

ثم انه ربما يبلغ الشهوة بحيث يحصل الاشتباه بين الاوليات والمشهورات والفرق انه اذاخلي النفس و طبعه يحكم بالاوليات و لايمكم بالمشهورات و المشهورات قد تكون صادقة و قد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها صادقة ابدأ.(عمدعلي)

(۲۴) يعنى: سواء كانت صادقة فى الواقع ام كاذبة لان الغرض من الجدلى الزام الخصم واقناعه.(عمدعلى)

(٢٥) كاستدلال الفقهاء على مطالبهم بخبرالواحد بعدماتقرر في علم الاصول جواز العمل به فليس للخصم ان يقول: ان خبر الواحد لايجوز العمل به لان بناء الاستدلال على سبيل التسليم و

كاستدلال الادباء على عدم مقبولية العطف فى قول «إبى تمام»: لا والذى هوعالم ان الندى صبر و ان اباالحسين كريم، بفقدان الجهة الجامعة بين المتعاطفين بعدتسليم ما تقرر فى المعانى من ان شرط مقبولية العطف بالواو ان تكون بين المتعاطفين جهة جامعة.(محمدعل)

(۲۶) قوله: «واخذت في أخرعلى سبيل التسليم»: اقول: من هذاالقبيل مسائل العلوم التي هي مقدمات لعلم آخر كالاصول و النحو بالنسبة الى الفقه فان الفقهاء يسلمون مسائلها لبرهان الاصوليين و النحاة علمها.

ثم اعلم: ان الغرض من الجدل الزام الخصم واقناع من قاصر عن ادراك مقدمات البرهان. (عبدالرحيم)

(۲۷)قوله: «تؤخذ عمن يعتقد فيه...»: اما لامر سماوى من المعجزات و الكرامات كالانبياء والاولياء و اما لمزيد اختصاصها بمزيد عقل و دين كالحكماء والزهاد و هى نافعة جداً فى تعظيم امر الله تمالى والشفقة على خلقه تعالى، والغرض من الخطابى...(عبدالرحيم)

(۲۸) كمما في مشل قولنا: هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل حائط كذلك، فهو ينهدم فهو
 ينهدم، وقولنا: فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق فهو سارق. (عبدالرحم)

(٢٩) اي: مقابلته المذكورات، وتذكير الضمير باعتبار القول. (محمدعل)

(٣٠) يعنى: أن المظنونات اعم مطلقا والمقبولات اخص مطلقا لجواز حصول الظن فيها في غير ها
 كقيام زيد و قعود عمرو مثلاً و امتناع حصولها بدون الظن فتأمل (محمدعلى)

(٣١) يعنى: لما كانت المظنونات اعم من المقبولات كما ذكر، فعطفها عليها باعتبار ان المراد منها ماسوى الحاص اى: المظنونات الغير المقبولة و هكذا فى كل موضع يقع فيه ذلك.ثم الغرض من الحنطابي ترغيب الناس فها ينفعهم من امور معاشهم ومعاد هم كما يفعله الحنطاء والوعاظ (عمده).

(٣٢) قُوله: «ترغيبا و ترهيباً»؛ أما الاول كقول القائل: الخمر ياقوتية سيالة، والثاني كقوله: العسل مرة مهوعة، فان النفس ح تنبسط بشرب الخمر و تنقبض عن شرب العسل كما هو ظاهر. و

الغرض من الشعرى انفعال النفس بالترغيب و الترهيب و يروجه الوزن و الصوت الحسن، قيل: و من هذا سمى الشعر الذى هو واحد الاشعار بالشعر لان المطالب اذا ادّيت به، يكون اوقع في النفوس تأثيراً. (عمدعل)

(٣٣)قوله: «كما هو المتعارف الأن»: يعنى: ان اقتران القضاياء الخيلة بالوزن لو لم يكن متمارفاً عند القدماء و انما هو متعارف الأن.

واعلم: ان تأثيرها يكون كثيراً اذا تنشد بصوت طيب.

واعلم أيضاً: ال بناء الشعرعليها ولهذاسمي القياس المركب منها شعرياً. (عبدالرحم)

(۳۴)و ذلك ، لان «السوف» بمعنى: الحكمة عندهم كها تقدم فى «فيلسوف»، و «اسطا »بمعنى: تدليس. (محمدعلى)

(٣٥) اى: القضايا الكاذبة كماصرح بذلكجع من المحققين. (عمد على)

(٣٤) أنما خص به، لان الوهم لا يكذب في المحسوسات فانها القوة المدركة للمعاني الجزئية

٣٨٧ _____ حواشي الحاشية

الموجودة فى المحسوسات بل اذا حكم فيها كان حكماً صحيحاً و ان حكم فى غيرها باحكامها كان حكماً كاذباً كيا اذا حكم بان كل موجود لابد له من فراغ يشغله، او يجوز الاشارة اليه بعد ما حكم فى الموجودات المحسوسة بذلك و رعا يشتبه ذلك على النفس بحيث لا يتميز الوهميات عندها من الاوليات لولا تكذيب العقل و الشرع إياه (محمد على)

(وقال الشيخ عبدالرحيم ره): انماقيد بذلك. . . (الى ان قال):

و الفرض من المغالطة تغليط الختصم واسكانه. واعظم فايدتها الاحتراز عنها فان من يعرف الخبر من الشرلايقع فيه.

(٣٧) وذلك اماان يكون من جهة الصورة اومن جهة المادة.

اما الاول: فبان لايكون على هيئة منتجة، اما لعدم تكرر الوسط او لاختلاف بعض الشرّوط المعتبرة فيها كتاً او كيفاً او جهة، اما الاول فكقولنا: كل انسان له شعر و كل شعر ينبت من عل فالانسان ينبت من عل و كقولنا: السكن في البطيخ و البطيخ ينبت في البستان فالسكين ينبت في البستان و اما الثاني فكقولنا: كل انسان حيوان و بعض الحيوان فرس ينتج: بعض الانسان فرس و كقولنا: لاشيء من الانسان بفرس و كل فرس حيوان ينتج: لاشيء من الانسان بحيوان و كقولنا في المثال المفروض سابقاً: كل حار بالفعل مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد بالفعل فرس بالفعرورة ينتج: كل حار فرس بالفعرورة ينتج: كل حاد فرس بالفعرورة ينتج: كل الشغرى في التافي و الحياب الصغرى في الثاني و فعليتها في الثالث هذا في الشكل الاول و قس عليه ساير الاشكال.

و اما الثانى: فاما ان يكون من جهة اللفظ او من جهة المنى. والاول: كان يكون المطلوب و بعض مقدماته شيئاً واحداً و يسمى: ب «المصادرة على المطلوب» كقولنا: كل انسان بشر و كل بشر ضاحك ينتج: كل انسان ضاحك و كان يكون الحد الاوسط من الالفاظ المشتركة يراد به في الصغرى معنى وفي الكبرى معنى آخر كقولنا: هذا عين حمشاراً به الى الذهب و كل عين باكية حمراداً به الباصرة فهذا باك و اما الثانى فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة في الجدار: انها فرس و كل فرس صاهل فهى صاهلة. و ذكر بعض الفضلاء: من هذا الباب الحكم على الجنس بحكم نوع منه مندرج تحته نحو: هذالون و اللون سواد فهذا سواد. و الحكم على المطلق بحكم المقيد بحال او وقت كقولنا: هذه رقبة و الرقبة مؤمنة فهذه مؤمنة و كقولنا: هذا حمشيراً الى الاعشى حمير و المبصر يبصر بالليل فهذا يبصر بالليل، و وضع «الطبيمة» موضع «الكلية» كقولنا: الانسان حبوان و الحيوان جنس فالانسان جنس. ولا يخفى ان فساد امثال ذلك اغا هو من جهة الصورة و الهيئة كها هو ظاهر فان كلية الكبرى في جمعها ولا يخفى ان فساد امثال ذلك اغا هو من جهة الصورة و الهيئة كها هو ظاهر فان كلية الكبرى في جمعها

نمية. والعجب من بعض المحققين حيث صرح بذلكومع ذلكذكرها في هذا الباب.(ميرزامحمدعلي)

والعجب من بعض اعقمين حيث صرح بدلت ومع دلت دوها في هذا الباب, (ميروا حمده) (٣٨) اما اللفظي: ذكتولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: انها فرس وكل فرس صهال ينتج: ان تلك الصورة صهال.

و اما المعنوى: فكعدم رعاية وجود الموضوع فى الموجبة كقولنا: كل انسان و فرس فهو انسان و كل انسان وفرس فهو فرس ينتج: بعض الانسان فرس، والغلط فيه، ان موضوع المقدمتين ليس بموجود اذ ليس شيء موجود يصدق عليه الانسان و الفرس.

و اعلم: ان العمدة و المعتمد عليه من الصناعات الحنس هو البرهان اذ به يحصل العقايد الحقة و يزيل المُقد الباطلة و قد يعتمد على الحنطابي و الجدلي ايضاً الا ان مفيد اليقين هو البرهان. قبل في قوله تعالى: «وادع الى سبيل ربكبالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتي هي احسن»، ان الحكمة اشارة الى البرهان و الموعظة الى الحنطاب و الجدل الى الجدل. (شيخ عبدالرحيم)

حواشى «اجزاء العلوم»

(١) قوله: «من العلوم المدونة»: اى: المجموعة المكتوبة، من التدوين بمعنى: الجمع تقول: دونت الصحف اذا جمعتها والديوان بكسر الدال و فتحها الكتاب الذى يكتب فيها اهل الجيش و اهل العطية و الوظايف، يقال: ان عمر اول من دون الدواو ين في العرب، والاصل في «الديوان» ، «دوّان» فعوض عن احدى الواو ين ياء لانه يجمع على دواو ين ولوكانت الياء اصلية لما صح هذا و قد يجمع ايضاً على دياو ين من غبر رد الى الاصل و لذلك قال بعضهم باصالة الياء، فتأمل. (ميرزامحمدعلي)

(۲) قوله: «لابد فيها من امور ثلاثة»: لأيقال: ان اسامى العلوم انما هى موضوعة لنفس المسائل او العلم بها و على كلا التقديرين لايصح جعل المسائل احداجزاء العلوم وادراج الموضوع و المبادى في احزائها مع ان واحداً منها ليس من المسائل ولا العلم بهاكها هو ظاهر.

لانانقول: لانسلم انحصار العلم بالمعنى المرادهنا فى المسائل او العلم بها حتى يرد ما ذكر فان المرادهنا كما صرح به جماعة، هو الفن الموضوع المشتمل على اثبات المطالب النظرية المطلوب تحصيلها وظاهر ان الفنون الموضوعة لايقتصر فيها على ذكر المطالب و المسائل خاصة من غير ان يذكر الدلائل، اذلا فايدة يعتدها فى ذلك فع تكون المقلمات التى يستدل بها فى تلك الفنون على تلك المطالب مندرجة فى تلك الفنون و كذا غيرها مما يتوقف عليه التصديق بمسائلها مما يذكر فى الفن فتأمل (ميرزا محمدعلى)

(٣)اى: ما يبحث فى العلم عن خصايصه و قد تقدم فى المقدمة. ثم هو اما ان يكون امرأ واحداً كالمدد للحساب او امورأ متعددة كالكلمة والكلام للنحو و المعرف والحجة للمنطق.(محمدعلي)

(؟)قوله: «و تلك الاثار هى الاعراض الذاتية»: قد تقدم فى القدمة ان العرض الذاتى ما يعرض الشاق ما يعرض الشيء اما اولا و بالذات كالتعجب اللاحق للانسان من حيث أنه انسان و اما بواسطة امر مساو لذلك الشيء كالضحك الذى يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض و المجاز. هذا ما ذهب اليه القدماء وقال المتأخرون أنه ما يلحق الشيء لذاته أو لجزئه أو لحارج يساو يه و قد ذكرنا ثمرة الحلاف هنالك فراجع. (عمدعلى)

في اجزاء العلوم ______ مَا

(۵)قوله: «وقوله تطلب فى العلم، يعم القبيلتين»: يعنى: ان قول المصنف فها سبأتى فى تفسير المسائل «وهمى قضاياء تطلب فى العلم» يشتمل المسائل النظرية والبديهية فان المطلوب اعم من ان يكون بالبرهان او البينة و كيف لا والقضاياء الظنية من المسائل بالا تفاق. و من هذا يظهر ان ما وقع فى بعض الشروح من ان المراد بالطلب هنا ما يكون بالبرهان والاستدلال، ليس على ما ينبغى فان اعتمد فى هذا التفسير على ما وجد فى بعض النسخ من زيادة قوله: «بالبرهان»، فجوابه ما اشار اليه الحشى بقوله: «و اما ما يوجد فى بعض النسخ...».(محمدعل)

(ع) يحتمل ان يكون اشارة الى تضعيف التخصيص بانه ح يلزم ان لايكون القضاياء الظّنية من
 المسائل، لعدم اشتمالها على البرهان كما هوظاهر وهي منها بالا تفاق. (محمدعلى)

 (٧)لايخنى انه لايناسب ما سيأتى من تفسير المصنف المبادى التصورية بجدود الموضوعات و اجزائها واعراضها فان هذا ظاهر فى ان المبادى التصورية مايفيد تصورات موضوعات المسائل، لامطلق اطرافها الشاملة للموضوعات و المحمولات.(ميرزامحمدعلى)

(۸)ای فی دلائل المسائل و مقدماتها. ثم تلك المقدمات لا تكون بینة بنفسها غنیة عن البیان و قد تكون محتاجاً الیها و ح یجب ان تستعمل فی العلم الذی هو مبادلة مسلمة لا مثبتة فیه و الا كانت من مسائله وقد اعتبر فیها ان لا تكون مسائل فی هذا العلم .(محمدعل)

(٩)فان موضوعات المسائل كها سيجىء اما ان تكون موضوع العلم او نوعاً منه او عرضاً ذاتياً له او مركباً منها، فوضوع العلم على هذا يكون مندرجاً فى موضوعات المسائل التي هى اجزاء المسائل قطعاً، فلا يصح عده جزء عليحدة و جعل الاجزاء ثلاثة، بل ينبغى ان يكتفى من الموضوع بذكر المسائل و بجعل اجزاء العلوم اثنين كها هوظاهر. (محمدعلى)

(١٠) قوله: «فلايكون جزء عليحدة»: و ذلك ، لا تفاقهم على ان مقدمة الشروع فى العلم خارجة عنه و لانه لو كانت جزء من العلم يلزم توقف الشيء على نفسه، لانانترتب اولاً قياساً استثنائياً فنقول: لوكانت المقدمة جزء من العلم، كان الشروع فيها شروعاً فى العلم لكنها جزء منه على زعم الحصم فينتج: ان الشروع فى المقدمة شروع فى العلم، و ثانياً قياساً اقترانياً فنقول: الشروع فى العلم موقوف على الشروع فيا فينتج: ان الشروع فى العلم موقوف على الشروع فيا فينتج ان الشروع فى العلم موقوف على الشروع فى المقدمة شروع فى العلم والشروع فى العلم موقوف على الشروع فى المقدمة شروع فى المقدمة و المقدمة و المقدمة و هذا هو المطلوب و هذا باطل لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه و حصوله واستحالته بديهة، فتأمل . (شيخ عبدالرحيم)

(۱۱)صرح بذلك رئيس العقلاء فى كتاب الشفاء، فلا معنى لما قاله بعض الفضلاء من انا نريد بكونه جزء من العلم، ان التصديق بوجوده جزء منه.(شيخ عبدالرحيم)

(۱۲) يعنى: فعلى الثانى والثالث لايكون جزء عليحدة كماانه لايكون ايّاه على الاول. (محمدعل) (۱۳) اى: اصلاً لابرأسه ولا مندرجاً تحت واحد من الاجزاء، بخلافه على الوجوه الاول فان اللازم منها ان لايكون حزء برأسه لامطلقا كها لا يخفى. (ميرزامحمدعلى) (۱۴)مبنى هذا الجواب على منع كون الموضوعات من اجزاء المسائل بناء على انها هى المحمولات النسو بة الى الموضوعات خاصة لا المجموع المركب منها و من النسب.(ميرزامحمدعلى)

(1۵) المشهور ان المسائل هي هذا الجموع و اطلاقها على المحمولات المثبتة بالدليل اما مساعة منهم تعويلا على المشهور او اصطلاح جديد و كلام المصنف موافق لما هو المشهور بحسب الظاهر، اللهم الا ان يجوز في قوله: «وهي قضاياء تطلب...» و يجعل الاضافة في قوله: «و محمولاتها» —اي محمولات المسائل بيانية، فافهم. (شيخ عبدالرحم)

(۱۶)اى: فى الجواب الثانى المشار اليه بقوله: «او يقال» لا فى قول المحقق «الدوانى»،فلا تغفل.(محمدعلى)

(١٧)فان مبنى هذا الجواب كها ذكر على ان المسائل هى انحمولات خاصة و قول المصنف بعيد هذا: «و المسائل وهى قضاياء تطلب فى العلم و موضوعاتها اما موضوع العلم... وعمولاتها امور خارجية» ظاهر فى ان المسائل اتما هى المجموع المركب من الموضوعات و المحمولات والنسب كمالايخنى.

ثم انما ادعينا الظهور، لانه يمكن تأويله بحيث لاينافي هذا الجواب بان يقال: المراد من القضاياء هي المحمولات المسوبة الى الموضوعات وحدها بنوع من التجوز و لايخني ان هذا لايلائم اضافة المحمولات اليها في قوله: «و محمولاتها امور خارجة»، اللهم الا ان يقال: ان المراد من المحمولات، المحمولات من حيث هي و من القضاياء، المحمولات من حيث انها منسوبة الى الموضوعات فتأمل. (محمدعلي)

(۱۸) يعنى: ان جميع موضوعات المسائل اتما هى من الاجزاء لابد ان تعد فيها فاذا كانت المسائل عبارة عن المحمولات المنسوبة خاصة، لم تكن شاملة عليها فوجب ان يعد ما عدا موضوع العلم و هو ما اشار اليه المصنف بقوله: «او نوع منه او عرض ذاتى له او مركب»، جزء عليحدة كما لا يخنى. (ميرزامحمدعلى)

(١٩)صفة «سائر» باعتبار المعنى. (محمدعلى)

(۲۰) يعنى: فيقال بان التصديق بوجود الموضوع و ان كان مندرجاً فى المبادى التصديقية لكن عدّه جزء عليحدة لمزيد الالتفات اليه والاعتناء بشأنه. ولايخنى ان هذا مبنى على المسامحة، والتحقيق هو الجواب الاق. (محمدعلى)

(۲۱)فان مایبنی علیه قیاسات العلم اعم من ان یکون نما یتألف منها قیاسات العلم او لا کالتصدیق بوجود الموضوع مثلا.

ثم المراد من التعريف، التعريف الحقيق ومن التفسير، التعريف اللفظى والترديد بينها اشارة الى انه ان جوزنا كون المعرف اعم فهو، والا فيكون من قبيل اللفظى مثل: «سعدانة نبت» على ما مضى .(محمد على)

(۲۲)اى: الوجه الرابع و هو كون مراد من عدالموضوع من الاجزاء التصديق بالموضوعية، ابعد الوجوهات المذكورة و ذلك، لان الموضوع على كل من الثلاثة الاول، كان من الاجزاء فى الجملة و اما على هذا الوجه، فليس منها قطعاً. (محمد على)

(۲۳)یعنی: انه مجرور معطوف علی «الموضوعات» و یحتمل ان یکون مرفوعاً علی طریقة قوله

في اجزاء العلوم ______ في اجزاء العلوم _____

تعالى: «وجاء ربك» وقس على هذا قوله: «واعراضها». (محمدعلي)

(۲۲) كموضوع علم الطب مثلا، فان موضوعه بدن الانسان و هو مركب من اجزاء لا تعد ولاتحصى (مجمدعلي)

(٢٥) قوله: «اى نظرية»: لا يخنى: ان ليس المأخوذة هى النظرية مطلقا بل النظرية الحاصلة من غير هذا العلم كما صرح بذلك بعض المحققين من شراح المتن و كانه اطلق اعتماداً على ظهوره. ثم قال بعض الشارحين: ان المراد بالمأخوذة ما اخذ من علم آخر و فيه انه غير مختص به بل اللازم ان يكون الاخذ من غير هذا العلم. (محمدعلي)

(۲۶)فان الجسم موضوع العلم الطبيعى و قد جعل هنا موضوع المسألة و كقول النحوى: «كل كلمة اما اسم او فعل او حرف».(محمد على)

(٧٧) قوله: «كقولهم كل متحرك ...» فان التحرك عرض ذاتى للجسم الذى هو موضوع العلم وقد جعل هنا موضوع المسألة. وكقول النحوى: «اعراب الفرد كذا و اعراب التثنية و الجمع كذا» فان الاعراب عرض ذاتى للكلمة وكقول المهندس: «كل مربع فله زوايا اربع» فان المربع عرض ذاتى للمقدار و يجوز أن يكون نوعاً من العرض الذاتى كها فى قولنا: الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية و الجزعم الاضافة و كها فى قولنا: كل مربع مستطيل فله قائمتان، ولم يتعرض اليه المصتف اكتفاء بذكره فى الموضوع . (عمدعلى)

(٢٨) قوله: «كقول المهندس: كل مقدار وسط...»: المقدار موضوع للعلم الهندسي وقد اخذ في هذا المثال مع العرض الذاتي و هو كونه وسطاً في النسبة اي: كونه بين مقدارين بحيث يكون نسبته الى احد هما كنسبة الاخر اليه كالاربعة مثلاً بين الاثنين والثمانية، فانها نصف لها كها ان الاثنين نصف لها ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان، ان الحاصل من ضربه في نفسه كالحاصل من ضرب احدهما في الاخر، فان الحاصل من ضرب الاربعة في نفسها ستة عشر كها ان الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية ذلك. (عبدالرحم)

(۲۹) الخط نوع من المقدار وقد اخذ مع كونه قائماً على خط وهو عرض ذاق و القائمتان هما الزاو يتان المتساويتان الحاصلة من وقوع خط مستقيم على مثله هكذا. (عبدالرحيم)

(٣٠) يعنى: ان المراد من العارض للموضوعات فى هذا المقام، هو المحمول عليها فان العارض للشىء كما تقدم هو الحارج المحمول عليه فاذا جرد اى: العارض عن قيد الحروج بدليل ذكره قبله، بق الحمل وهو المطلوب.(محمدعلى)

(٣١) قوله: «ولواكتني...»: اي: لاغنائه عن قيدالخروج كما هوظاهر. (محمد على)

(٣٢) وايضاً لايشتمل على العارض للشيء بواسطة جزئه مع انه من العرض الذاتى عند
 المتأخرين كها سبق تفصيلاً. (ميرزاعمدعل)

(٣٣)و يقرب من هذا ما ذكره بعض المحققين من الشراح من ان كلمة اللام في قوله: «لذواتها» صلة لللحوق و ليست للتعليل فكانه قال: ان الاعراض الذاتية هي التي تلحق الشيء لذاته سواء كان اللحوق ناشياً من الذات او من غيره قال: و بهذا ظهر ان القول بان ما ذكره المصنف تعريف ٣٨٨ _____ حواشي الحاشية

للشىء بما هواخص منه اعلاماً لجوازه مما لاحاجة اليه مع انه لايناسب ماسبق فى مباحث «القول الشارح» حيث قال: «و يشترط ان يكون مساوياً واجل».(عمدعلى)

(٣٤)من تتمة قول بعض الشارحين تعليل لتأويله قول المصنف «لذواتها» بما ذكر. وحاصله: ان اللاحق للشيء لما كان متناولاً للاعراض الذاتية كلها اولياً كانت اوغيره كما صرح به المصنف في شرح الرسالة، فلابد ان يخرج قوله هيهنا عن ظاهره و يؤول بما ذكر لللايلزم و صمة التعريف بالاخصى (محمدعلى)

(٣٥) قوله: «واليه ينظر كلام شارح المطالع»: حيث قال عند شرح قول ماتنه: موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه اللاحقة لما هو المراد من البحث عن الاعراض الذاتية حلها اما على موضوع العلم او انواعه او اعراضه الذاتية اوانواعها فهى من حيث انه يقع البحث فيها يعنى: في حملها على الموضوع بالتفصيل المذكور تسمى: «مباحث» و من حيث يسئل عنها: «مسائل» و من حيث يطلب حصولها: «مطالب» ومن حبث يستخرج من البراهين: «نتايج» فالمسمى واحد وان اختلف العبارات بحسب اختلاف الاعتبارات فانه يدل على ان عمولات المسائل هى الاعراض الذاتي لاغير فتأمل. (ميرزاعمدعلى)

(۳۶)العرض اما ذاتی وقد تقدم ذکره أنفاً او غریب و هو اعم ان لم يختص بالشیء او کان عروضه له لامر اعم او اخص ان اختص به ولا یشمله و پکون عروضه له لامر اخص و قد مر فی صدرالکتاب منا.(محمد علم.)

المروحات المراجعة على المراجعة المراجع

(٣٨) يعنى: كما ان فى لزوم اعتبار عدم كون المحمول اعم من موضوع المسألة نظراً على ما اورده الاستاد، فكذا فى لزوم اعتبار عدم كونه اعم من موضوع العلم، فكما يجوز فى الاول ان يكون اعم، فكذا يجوز فى الثانى ايضاً من غير فرق، لصحة ارجاع جميع المحمولات العامة الى الاعراض الذاتية بالقيود المخصصة لها بما جعلت محمولات له فيجوز ان يكون محمول موضوع العلم و محمول موضوع المسألة كلا هما اعم منها و يجعلا مختصين بها بالقيود الزايدة المخصصة. (ميرزا عمدعلى مرحوم)

(٣٩) قوله: «والاستاد صرح باعتبار الثانى»: يعنى: انه صرح باعتبار عدم كون محمول موضوع العلم اعم، فعدم اعتبار عدم كون محمول موضوع المسألة اعم، تحكم يعنى: كان الواجب عليه اعتبار هما معاً او الغائها معاً فان ابداء الفرق لايؤ يده عقل ولا نقل.

و تحقیق ذلك: ان من لایجیز كون المحمول اعم اما ان یكون مراده انه لایجوز كونه اعم بحیث یبق علی عمومه ولم یرجع الی العرض الذاتی بالقیود المخصصة و اما ان یكون مراده انه لایجوز كونه اعم من حیث الظاهر ایضاً و ان كان الحول، فهو یجری الظاهر ایضاً و ان كان الحوار فی عمول موضوع المسألة كها ادعاه الاستاد و ان كان الثانی، فهو لایجری فی واحد من المحمولین بل یجوز ان یكون كل منها اعم من موضوعه بهذا المنی فلاوجه للمنع فی عمول موضوع المسألة و كیف كان فكلامه لایخلو عن خلل و

في اجزاء العلوم ______ في اجزاء العلوم _____

تشويش.

و يحتمل ان يكون المراد من الثانى رجوع المحمولات الخاصة الى العرض الذاتى المفهوم المردد ومن الاول رجوع المحمولات العامة اليه بالقيود يعنى: كما صرح بجواز ذلك، فليجوز هذا ايضاً و لا يحكم بعدم جواز العموم فى محمول موضوع العلم فتأمل.(محمدعلى)

هذا الاحتمال هو المسموع من الاستاد و المكتوب فى بعض الحواشى. والاول هو الذى خطر ببالى(منه)

(٠٠) قوله: «سواء كان داخلاً في العلم...»: لا يخق ان هذا التعميم لايستفاد من كلام «ابن المجب» فان عبارته في هذا الكتاب هكذا: «و ينحصر في المبادى والادلة السمعية و الاجتهاد و الترجيح فالمبادى حده وفايدته واستمداده» فهو نص في ان مراده من المبادى ما كان خارجاً عن العلم الترجيح فالمبادى علم كان خارجاً عن العلم نوقف عليه الشروع كما هو ظاهر و اتما يستفاد هذا التعميم من كلام الشارح «العضدى» حيث قال: قد ذكر من مبادى العلم ثلاثة أمور على ما فسره المصنف حيث قال: «اى: نما يبده به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كانت خارجة عنه وتسمى: «مقدمات» كمعرفة الحد و الغاية و بيان الموضوع والاستمداد، او داخلة و تسمى: «مبادى» كتصور الموضوع والاعراض الذاتية و التصديقات التي منها تتألف قياسات العلم اذلواريد المبادى المصطلح عليها لم يصح جمل الحد والفايدة والاستمداد اجالاً منها ولواريد ما سماه المصنف مبادى، كان كلمة «من» لغواً، لان الامور المذكورة نفس المبادى لابعض منها، انتهى. و هو صريح في ان مراد «ابن الحاجب» من المبادى هو ما كان خارجاً عن العلم يتوقف عليه الشروع خاصة لاماهو اعم منها ومما كان داخلاً فيه من المبادى المصطلح عليها. نعم هو في عبارة الشارح هكذا، كما قرره المستفى فالاولى ان ينسب الحشى هذا الاطلاق و الوضع الى العلامة العضدى فتأمل.

ثم المراد من الاستمداد بيان أنه من أي علم يستمد ليرجع أليه عند روم التحقيق أجمالاً أو تفصيلاً.(محمدعلي)

(٤٦) يعنى ان النسبة بينها هى العموم المطلق، لظهور انه يصدق المبادى بهذا المنى على المقدمات صدقاً كلياً دون العكس و هكذا المبادى بهذا المعنى اعم منها بالمعنى المذكور آنفاً كها هوظاهر و قد يقال: ان تعريفات الموضوعات و المحمولات اذا ذكرت فى اثناء المباحث تكون داخلة فى المبادى بالمغى المذكور آنفاً ولا تدخل فيها بهذا المعنى فالنسبة بينها ح هى العموم من وجه. (محمدعلى)

(۴۲) قوله: «اعلم: ان ما يترتب على فعل»: الغرض من هذا الكلام دفع ما ربما يتوهم فى هذا المقام: من ان الغرض و المنفعة متحدان بالذات، متغايران بالاعتبار فلا يصح جعل احدهما مقابلاً للاخر كما فعله المصنف.

و حاصل الجواب: اثبات التعاير بينها بحسب الذات فى الجملة ايضاً فان الفرض هو الترتب الباعث للفاعل على صدور الفعل عنه و المنفعة هو المترتب الحاصل عند حصول الفعل مطلقا سواء كان باعثاً للفاعل ام لا.

قال المصنف في شرح الشرح: «الفايدة اسم للغاية من حيث حصولها من الفعل، والغرض اسم لها من حيث كونها مقصودة للفاعل فرعا لايتوافقان كها اذا حاول الاحتراز عن الخيطاء في الفكر و اشتغل

بعلم النحو، انتهى.

و من هذا ظهر ما فى عبارة المحشى حيث يوهم بظاهره تخصيص المنفعة بما لايكون باعثاً و الحال انه اعم منه و من الباعث كما يدل عليه قوله فى آخر الحاشية: «ان كانت لهذا العلم منفعة و مصلحة سوى الغرض الباعث». و قوله: «و قد عرفت فى صدر الكتاب الغرض و الغاية من علم المنطق وهما العصمة» كما لا يخفر على المتأمل.

و وجه التوفيق ان يقال: كلامه (ره) من قبيل قولك: «المتحرك بالارادة ان كان ناطقاً فهو انسان والا فهو حيوان» فكما ان المراد من الانسان هنا الحيوان الناطق و من الحيوان الفير الناطق، فكذا نقول هيهنا ان المراد من الفرض الفايدة المقصودة و من الفايدة الفير الفيردة، هذا. وربما يقال في دفع الايراد عن كلام المصنف: ان المراد من الغرض الفايدة المعتدبها و من المنفعة الفايدة المطابقة للواقع فهها متغايران بالذات. (عمدعل)

(٣٣) توله: «والايسمى فايدة...»: الفايدة في اللغة ما حصلته او حصل لك من علم او مال و جمعها فوائد وفي العرف ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه و هو من حيث أنه على طرف الفعل و خايته، يسمى غاية، فيختلفان اعتباراً، ويعمان الافعال الاختيارية و غيرها واما الغرض فقد يضر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله و يسمى «علم غائية» باعتبارين فان العلم بالقياس الى الفعل، و الفرض بالقياس الى الفاعل، و على هذا الإيلزم فيه الترتب، فيكون اعم من الفايدة و الفاية من وجه و فذا قيل: قد يخالف الغرض فايدة الفعل كها اذا اخطأ في اعتقاده، و كلام الحشى غير مطابق لهذا التخسير حيث انه اخذ الترتب مقسماً لكل منها، وقد يفسر: بفايدة مترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتب و يكون اخص من الفايدة والفاية صدقاً و كلام الحشى مطابق لهذا التفسير. (شيخ عبدالرجيم ره)

(۴۴)هذا فى موضع التعليل لما ذكر من الفرق بين الغرض و المنفعة حيث انهم نفوا الغرض و اثبتوا المنفعة.

ثم ان هذا مذهب الاشاعرة حيث قالوا: لا يفعل الله تعالى لغرض والا لكان ناقصاً مستكملا بذلك لغرض.

وفيه: ان هذا الها يلزم لو كان الفرض عايداً اليه تعالى وهو بمنوع ، بل هو اما لمصلحة العباد او لاقتضاء نظام العالم ذلك ، نعم لو خصص الغرض بما يكون عايداً الى الفاعل ، لاتجه قولهم، لكنه غير معلوم بل مناف لاطلاقهم. ولذا ذهب الامامية و المعتزلة من العامة الى ان افعال الله تعالى معللة بالاغراض و الا لكان عابثاً فاعلاً للقبيح، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً وقدقال تعالى: «افحسبتم انما خلقتا كم عبثاً و انكم الينا لا ترجعون ،؟ وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون. وما خلقنا السهاء و الارض و ما بينها باطلاً ذلك ظن الذين كفروا». (ميرزامحمدعل مرحوم)

(٢٥) قوله: «فكان مقصود المصنف...»: يعنى: ان مقصود المصنف من قوله: «و كان القدماء يذكرون مايسمونه الرؤس الثمانية: الاول الغرض و الثانى المتفعة» انهم يذكرون الغرض الحامل والمنفعة معاً ان كانت هناك منفعة غير الغرض الحامل و الا فيكتفون بذكر الغرض خاصة فافهم. (عمدعل) (۶۶)فان قلت: لم خصص البيان بالمدون الاول و هلاً يذكرون السبب على تدوين كل من دون ديواناً؟

قلت: لا، بل جرت عادتهم على ان يذكروا السبب الباعث على تدوين اللدون الاول بخصوصه بناء على ان السبب الحامل على التدوين لكل من دون ديواناً أنما هو هذا ايضاً قان المنطق مثلاً من حيث هو منطق، ينبغى ان يكون غرضه العصمة عن الحظاء فى الفكر و النحوى من حيث هو نحوى ينبغى ان يكون غرضه حفظ اللسان عن الحظاء فى المقال و على هذا القياس و هكذا كل من اراد تعليم علم من علوم ينبغى ان يكون غرضه ايضاً هو الغرض الباعث الممدون الاول على الندو ين بعينه كما لا يخفى فلا تنا فى بين ماذكره الحشى و بين تعليل الصنف لذكر الغرض و المنفعة فافهم. (ميزا عمد على)

(٢٧) اقول: السمة و الوسم في الاصل هو العلامة الموضوعة في الدواب بالكي تعرف بذلك ثم استعمل في مطلق العلامة وان كان بغير الكي و في غير الدواب.(محمدعلي)

(٢٨)و قال بعض المحققين من الشراح: اراد بالسمة الاسم كما يقال: ان المباحث الميزانية
 مسماة بالمنطق و كما يقال: ان المباحث المتعلقة بالذات والصغات مسماة بالكلام.

و اقول: و لكل منها اشارة في كلام المصنف. فقوله: «وهي عنوان العلم» يؤيد ذلك. و قوله: «ليكونءينده اجمال مايفصله» يؤيده ما ذكره المحشى و كانه هو الاظهر فتأمل.(محمدعلي)

(٢٩) قوله: «كيا يقال انما سمى المنطق منطقاً»: قال بعض الاكابر انما سمى به، لان ظهور القوة النطقية أنما يحصل بسببه.

و اورد عليه بان القوة المنطقية لايظهر به بل خروج كما لاتها العلمية والعملية من القوة الى الفعل يظهر من العامل بها بشرط مراعاته قوانينه.

اقول: المراد من القوة النطقية، هي النفس الانسانية المسماة بالناطق والمراد من كمالاتها العلمية، هو ادراك الكليات ومن العملية، هو التكلم الظاهرى و المراد من ظهور النفس الانسانية و تقويتها، هو ظهور تلك الكمالات و تقويتها اذ لا معنى لظهور ها الا ذلك، قأل الوجه المذكور الى ما ذكره الحشى، فلا وجه للايراد كيا اتضح المراد. (شيخ عبدالرحيم ره)

(۵۰)ای: یذهب هذا العلم بالنطق الباطنی فی مسلك الاستقامة و الصواب و یعصمه عن الحظاء, یقال: سلك الطریق ای: ذهب فیه ویقال: سلكه غیره ای: اذهبه فیتعدی بنفسه و بالباء.(میرزامحمدعلی)

(۵۱)ای: فی اوائله، وانما قید به، اشارة الی ان ذکر المؤلف انما یحتاج الیه فی سکون قلب المتعلم فی المرة الاولی واما بعد التأمل فی الاقوال، فلایحتاج الی معرفة الرجال.(محمدعلی)

(۵۲) يعنى: ان ذكر المؤلف الها هو باعتبار حال المبتدئين الذين ليس لهم تميز المريض من السمين واما غير هم فلا احتياج له اليه لتميز هم الصحيح من الفاسد و الرابح من الكاسد و لهذه الدقيقة قال المصنف: «ليسكن قلب المتعلم» دون الناظر، فافهم. (محمدعلي)

(٥٣) اى:خذذا، اوخذهذا وقد تقدم الكلام فيه. (محمدعلى)

(۵۴) قوله: «دونها بامر اسكندر»: هو «الاسكندر الرومي» و قد كان عبداً صالحاً اعطاه الله

العلم و الحكمة وملكة الارض.

قيل: ملك الدنيا مؤمنان: «ذوالقرنين» و «سليمان»(ع) و كافران: «نمرود» و «بخت نَصر». وقيل: كان نبياً فتح الله على يديه الارض. وروى عن على بن ابيطالب، صلوات الله و سلامه عليه و آله: انه كان عبداً صاحاً ضرب على قرنه الايمن في طاعة الله فات ثم بعثه الله فضرب على قرنه الايسر فات فبحثه الله تعالى فسمى ذوالقرنين.

و قيل: سمى به، لانه قد بلغ قطرى الارض من المشرق و المغرب، وقيل: لانه كان لتاجه قرنان، و قيل: لانه في قرنى رأسه صغيرتان,(شيخ عبدالرحيم)

(۵۵) اليونانية (خ ل)

(٥٤) الشكر هيهنا بمعنى القبول، لانه مسند الى الله تعالى و «مساعى» جمع «مسمى» يعنى: السعى.(شيخ عبدالرحيم)

(۵۷) اعلم: ان الحكمة علم باحوال اعيان الوجودات على ماهى عليه فى نفس الامر بحسب الطاقة البشرية، ثم ان اعيان الموجودات ان كانت باختيارنا و قدرتنا، فهى الحكمة العملية وان لم يكن بقدرتنا و اختيارنا، فهى الحكمة النظرية وح فان كانت غير عتاجة فى الوجود الخارجى والعقل الى المادة فهو العلم الا لمى و ان احتاجت فى الوجودين اليها فهو الطبيعى و ان كان احتياجها الى المادة فى الوجود الحارجى فقط دون التعقل، فهو الرياضي.

اذا عرفت هذا فاعلم: ان المنطق لايدخل فى الحكمة على هذا التفسير، اذ ليس البحث فيه عن الاعيان الحارجية بل عن الفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور و التصديق المجهولين و ان حذف الاعيان وقيل: «إنها علم باحوال الموجودات...» يدخل تحتها و يكون من اقسام الحكمة النظرية اذ البحث فيها ايضاً عن احوال الموجودات التى ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا وح فاما ان يكون اصلاً من اصول الحكمة النظرية اى: قسماً رابعاً لها لخصوصية ملحوظة فيه او داخلاً فى الالهى فتيصر.(ميرزاعمدعلى)

(٥٨)قد تقدم وجه التسمية في بيان حصر الكليات في الخمس فراجع. (ميرزا محمد على)

(۵۹) لا يخفى عليك فساد ذلك و كان منشأه هو انه: لما رأى ان القدماء ينكرون فى كل باب بعضاً من الالفاظ فحمله على الانتشار والحلط فجمع كلها فى باب واحد، وصيروا ابواب المنطق عشرة ولم يتغطن على ان البحث عنها بالمرض و التتبّم و لهذا لم يجعلوها باباً عليحدة تنبيهاً على هذا. (شيخ عبدالرحم)

(٤٠) تسعة منهامقصودة بالذات و هو ما عدا مبحث الالفاظ و واحد مقصود بالعرض و هو سبحث الالفاظ و ذلك، لما تقدم في صدر الكتاب من ان نظر المنطق بالذات انما هو في المعرف و الحجة و هما من قبيل المعانى لا الالفاظ لكنه تعارف ايراد مباحث الالفاظ في الجملة ليعين على الافادة والاستفادة.

ثم انما وصف العشرة بالكمال اقتداء بكلام رب العزة «تلك عشرة كاملة» و لما ذكروا من ان العشرة هو العدد الكامل لاشتماله على جيم غارج الكسور التسعة ولان جيم مافوقه يحصل باضافة الأحاد اليه او في اجزاء العلوم ________ في اجزاء العلوم ______

بتكريره اوبهما معاً فالاول كما فيمابين العشرة والعشرين والثانى كما فى العقود والثالث كما فبمابين العقود سوى مابين العقدين الاولين اولغير ذلك مما هو مذكور فى كتب العدد.(ميرزا محمد على)

(٤١) اي: تقسيم الكتاب. (محمدعلي)

(٤٢) اى للحاصل من ذلك التتبع، فهو من قبيل وضع السبب موضع المسبب. (محمدعل)

(٤٣) اما بالرفع معطوف على الموافق او بالجر عطف على التتبّع من قبيل عطف الخاص على

العام والوجه ظاهر.(محمدعلي)

(۶۶) قوله: «فان وجدت من عمولات موضوع المطلوب...»: مثلاً اردنا تحصيل التصديق بكون الانسان حيواناً فنضم الطوفين اعنى: الانسان والحيوان و نطلب موضوعات الانسان من نحوزيد و عمر و بكر الى غير ذلك تما يصدق عليه الانسان وعمولا ته من الناطق و الضاحك و المتعجب وغيرها مما يصدق على الانسان و كذا نطلب موضوعات الحيوان من الفرس و البقر و غير هما من المصاديق و عمولا ته من المتحوك بالارادة و الحساس و الماشى وغيرها و كذا نطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين او سلب هو عن احدها ثم ننظر الى نسبة الطرفين اعنى: الانسان و الحيوان الى الموضوعات والمحمولات الخاصلة لها فنجد ان من عمولات الانسان الذى هو موضوع المطلوب ما هو موضوع للحيوان الذى هو عمول الطلوب وهو الضاحك مثلاً فنحصل المطلوب من الشكل الاول بان نقول: الانسان ضاحك و كل ضاحك حيوان فالانسان حيوان و ليقس ما ترك على ما ذكر. (ميرزاعمدعلى)

(٥٥) وترك ذكر الجهة مع انه مراد ، لظهورها مما تقدم . (محمد على)

(98) تعليل الاطلاق «الفوق» على النتيجة يعنى: انها لما كانت المقصد الاقصى بالنسبة الى القياس يسلك الها منه، كانت بمنزلة المرتبة الفوق التي يصعد الها من السفل. (ميرزامحمدعلى مرحوم)

(٧٤) اي: لتسامحه، قال الجوهري: التساهل: التسامح. (ميرزامحمدعلي)

(۶۸)منصوب على التعليل بالمصدر المذكور، اي: ان تسامحه و تساهله انما هو لاعتماده على ان

رام.) الفطن العالم بالقواعد المنطقية يرده على الشكل المقصود بالتحليل و يأخذ النتيجة المطلوبة. (عمد على)

(٤٩) بصيغة الامرمن التحصيل، تفسيرللتحليل. (محمدعلي)

(٧٠) لماتقررسابقاً من ان القول الاخر الذي يسمى نتيجة ان كان مذكوراً في القياس بمادته و هيئته فهو الاستثنائي و الا فهو الاقترافي فتذكر.(محمدعلي)

(٧١)اى ذلك الجزء المشترك و هو متعلق بما يستفاد من الكلام السابق. تقديره: ان النظر الى طرفى المطلوب مستلزم لتمز الصغرى عن الكبرى لانّ ذلك الجزء...(ميرزامحمدعلي)

(٧٧) اى هذه القدمة التي تشارك المطلوب باحد جزئيه الصغرى و ذلك لما عرفت سابقاً من انها

ما اشتملت على الاصغر الموضوع في النتيجة قوله: «همى الكبرى...» و ذلك لما تقدم من انها المقدمة التي تشتمل على الاكر المحمول في المطلوب. (محمدعلي)

(٣٣))ى: ان تألف المقدمة المذكورة فى القياس و المقدمة الحياصلة من ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخرمن تلك المقدمة على احد الاشكال الاربع بنفسهما اى: من غيرافتقار الى مقدمة اخرى فيكون ما انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الوسط لتكرره فى القياس و تعيز الشكل المنتج هل هو ٣٩٤ _____ حواشي الحاشة

على هيئة الشكل الاول او غيره؟ لان ذلك الوسط اما ان يكون محمولاً فى الاولى موضوعاً فى الاخرى فهو الاول او محمولاً فيهما فهو الثانى و هكذا. (مجمدعلى)

(٧٤) قوله: «و ان لم يتألفا...»: اى: و ان لم يتألف المقدمتان المذكورتان بنفسهما على هيئة شكل من الاشكال الاربع كان القياس مركباً فيحتاج الى مقدمة اخرى تثبت ذلك.

و لا يختى عليك: ان التألف و عدم التألف اغا هو بالنسبة الى المقدمة الحاصلة من ضم الجزئين المذكورين احد هما الى الاخر لان النسبة فها يحتمل ان يكون معلومة فيسهل التألف و ان لا تكون معلومة فيتعسر فيحتاج الى المقدمة الاخرى المثبتة لها واما المقدمة المصرحة فى القياس، فهى معلومة التحقق ضرورة كها هو المفروض، فافهم. (ميرزاعهدعلى)

(٧٥) اى: في الحاشية السابقة في تحقيق التقسيم. (محمدعلي)

(٧۶)يعنى: فاطلب جميع موضوعات كل واحد منها وجميع محمولات كل واحد منها الى آخر العمل المذكور آنفاً. و انما لم يصرح بذلك ، استغناء بقوله: «كما وضعت طرق المطلوب في التقسيم» فتفطن.(ميرزا محمدعلي)

(٧٧)قوله: «فلابد ان يكون...»: يعنى: لابد ان يكون لكل واحد من الجزئين المذكورين نسبة الى جزء من القياس المنتج للمطلوب اما الموضوع او المحمول، والا لم يكن القياس منتجاً له لما تقرر سابقاً من انه لا يمكن ان يتركب قياس منتج للمطلوب غير مشتمل على طرفيه. (ميرزا محمدعلي)

(۱/۸) یعنی: ان وجدت فی المرة الاولی حداً مشترکاً بینها فقدتم القیاس و الا فکذا تفعل مرة بعد اخری الی ان تنتهی الی القیاس المنتج بالذات للمطلوب و تبین لک المقدمات و الشکل و النتیجة، مثلاً ان کان المطلوب کل الف، ط، و جدنا کل الف، ب و کل هـ، ط فان حصل لنا وسط يجمع بين ب و هه، فقدتم لنا القیاس و الا فلابد ان تکون له نسبة الی شیء فرضنا انه د، حتی يحصل کل د، هـ فنضع د و ب و نطلب حد اوسط و هکذا الی ان یتم العمل. (محمدعلی)

 (٧٩) يعنى: وجه اطلاق الفوق على النتيجة وهوقوله في آخر الحاشية السابقة: «لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل» وقد شرحناه. (ميرزا محمد على)

(٨٠)قوله: «و كان المراد المعرف مطلقا...»:يعنى: و كان مراد المصنف من الحد حيث فسر التحديد بفعل الحد، المعرف مطلقا سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات، لا الحد المصطلح المقابل للرسم المختص بما كان بالذاتيات فافهم.(ميرزامحمدعل)

(٨١) قوله: «بان يقال: اذا اردت تعريف شىء...»: لا يخفى: ان هذاالشىء الذى تريد ان تعرف المعبارية، فان كان تعرف لا يخلو اما ان يكون من الماهيات الحقيقية الموجودة فى الاعيان او من الماهيات الاعتبارية، فان كان من الاولى، فالتميز بين ذاتياته و عرضياته فى غاية الاشكال، لالتباس الجنس بالعرض العام والفصل بالحاصة فيعسر التميز بين معرفاته المسميات بالحدود و الرسوم الحقيقية و ان كان من الثانية، فلا اشكال فيه، لان كل ماهو داخل فيه فهو ذاتى له اما جنس ان كان مشتركاً و اما فصل ان لم يكن كذلك و كل ما هو خارج عنه فعرض له عام او خاص فلايعسر التميز بين معرفاته المسميات بالحدود والرسوم الاسمية فلكل ان يركب ائ قسم شاء من اقسام المعرف. (شيخ عبدالرحم)

في اجزاء العلوم ______ معالم _____ في اجزاء العلوم _____

(۸۲) يعنى: ان المطلوب اما ان يكون علماً نظرياً او علماً عملياً و على الاول فيكنى كون البرهان بجيث يفيد الوقوف على العمل ايضاً البرهان بجيث يفيد الوقوف على العمل ايضاً فع لايخنى ما في عبارة المصنف من التسامح حيث يفيد بظاهره ان البرهان مطلقا لابد و ان يفيد الوقوف على الحق و العمل به معاً و هوليس بمراد كها عرفت، ولوقال اى: الطريق الى الوقوف على الحق او عليه والعمل به، لكان اولى.(ميرزاعمدعلى)

(۸۳)فان الشهرة ربما تبلغ بحيث تلتبس بالضروريات فلابد لمن اراد الوصول الى اليقين ان يخلى نفسه عن جميع الامور المغايرة لعقله حتى يتميز عنده الاوليات عن غيرها ولا يلتبس عليه، جملنا و اياكم من الواصلين الى حق اليقين و وفقنا تسلوك مسالك الحق بكتابه المبين والصلوة على محمد خاتم النبيين و على اوصيائه المرضيين. (شيخ عبدالرحم)

(۸۴) يعنى: ان الامر الثامن وهو «الانحاء التعليمية» الاربعة المذكورة ذكره فى مقاصد الفن اولى من ذكره فى المقدمات، بخلاف السبعة الباقية، فانها اشبه بالمقدمات منها بالمقاصد فحقها ان تذكر فى المقدمات دون المقاصد فقوله: «اى: الامر الثامن اشبه بمقاصد الفن» من قبيل قولهم: «هذابسراً اطيب منه رطباً». (محمدعلى)

(۸۵)ای: التقسیم والتحلیل و البرهان یعنی: آن المتأخرین یذکرون الانحاء التعلیمیة فی مقاصد الفن، اما الثلاثة المذکررة، فنی مباحث الحجة و اما التحدید، فنی مباحث المعرف فلا یحنی ما فی قوله: «واما التحدید فشأنه آن یذکروه فیها ولکن الحق آن یذکروه فیها ولکن الحق آن یذکروه فیها قتأمل.(میرزاعمدعلی)

(۸۶) اى: فى العلم و العمل جعلنا الله واياكم من العالمين العاملين، بحق «محمد» وآله الطبين صلوات الله و سلامه عليهم اجمعين و نفعنا به و ساير المؤمنين من مبتدئى الطلاب و المحصلين بحق محمد و الوصيائه الاثنى عشر الذين انتجبهم الله من ساير احاد البشر. اللهم صل وسلم عليه و عليهم وال من والاهم و عادم عاداهم. (ميرزامجمدعلى ره)



فهرس الحاشية وحواشيها

الصفح	العنوان
•	ترجمة التفتازاني «صاحب التهذيب»
1	ترجمة المحشى
′	خطبة الكتاب
1 &	مقدمة علم المنطق
1.4	موضوع المنطق
	المقصدالأول في التص
**	بحث الذلالات
1	المفرد والمركب واقسامهما
~.	المفاهيم
~1	النسب الاربع
~ o	الكليات الخمس
العقلي) ٨٤	مفهوم الكلى (الكلى المنطقى والكلى الطبيعى والكلى

r99	فهرست
••	المعرف
٥٣	المقصدالثاني في التصديقات
٥٤	اقسام القضية
٦۵	اقسام الشرطية
٧٠	التناقض
٧٤	العكس المستوى
۸١	عكس النقيض
٨٥	باب الحجة وهيئة تأليفها
٨٦	القياس واقسامه باعتبارالهيئة
۹۸	ضابطة شرايط الأشكال الاربعة
1.7	القياس الشرطى
1.4	القياس الاستثنائي
1.0	الاستقراء والتمثيل
1.9	الصناعات الخمس
11.	اقسام القياس باعتبار المادة
111	خاتمة (اجزاء العلوم الثلاثة)
111	الرؤس الثمانية
140	حواشى الحاشية
144	حواشى خطبة الكتاب ومقدمته
170	حواشي مقدمة علم المنطق
١٨٨	حواشي التصورات (بحث الدلالات)
717	حواشي المفاهيم (النسب الاربع، الكليات الخمس، مفهوم الكلي)
404	حواشی المعرّف ·

رست	į
واشى التصديقات (اقسام القضية)	Y 7.4"
واشى اقسام الشرطية	٣٠٣
واشى التناقض	٣١٢
واشى العكس المستوى	٣٢٣
واشى عكس النقيض	440
واشي القيا <i>س</i>	451
واشى الاستقراء والتمثيل	٣٧٢
واشى اقسام القياس	***
واشى اجزاء العلوم	474

10 mm	 				

